

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة كتب المستقبل العربي (٢١)

العرب ... إلى أين؟

أسامة الخولي
أسامة عبد الرحمن
أيمن ابراهيم الدسوقي
باقر سلمان النجار
ثناء فؤاد عبد الله
حسنين توفيق ابراهيم
سعد غالب ياسين
عبد الله عبد الدائم
عبد الإله بلقزيز
فواز جرجس
محمد الميلي
معن بشّور
مفيد الزيدي
ميثاء سالم الشامسي
نايف علي عبيد
نجوى أمين الفوال
هادي حسن
وليد خدوري
ويل كروفورد

العـرب ... إلـى أيـن ؟

GIFTS 2006

The Swedish Institute

Alexandria



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة كتب المستقبل العربي (٢١)

العرب ... إلى أين؟

أسامة الخولي
أسامة عبد الرحمن
أيمن ابراهيم الدسوقي
باقر سلمان النجار
ثناء فؤاد عبد الله
حسنين توفيق ابراهيم
سعد غالب ياسين
عبد الله عبد الدائم
عبد الإله بلقزيز
فواز جرجس
محمد الميلي
معن بشور
مفيد الزيدي
ميثاء سالم الشامسي
نايف علي عبيد
نجوى أمين الفوال
هادي حسن
وليد خدوري
ويل كروفورد

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

العرب... إلى أين؟ / أسامة الخولي... [وآخ.].
٥٢٨ ص. - (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٢١)
يشتمل على فهرس.
ISBN 9953-431-05-1

١. البلدان العربية - الظروف السياسية. ٢. انتفاضة المسجد الأقصى (٢٠٠٠). ٣. الديمقراطية - البلدان العربية. ٤. الثقافة العربية. ٥. التكنولوجيا - البلدان العربية. أ. الخولي، أسامة. ب. السلسلة.
320.956

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء - بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ - لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» - بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى
بيروت، آذار/مارس ٢٠٠٢

المحتويات

مقدمة ٩

القسم الأول
قضايا قومية عامة

الفصل الأول : العروبة الجديدة: قضايا الانتقال
من حال التردي إلى حال النهوض .... معن بشور ١٣

الفصل الثاني : دولة الرفاه العربية: أمن القمع إلى الرعاية؟! ..... هادي حسن ٢٥

الفصل الثالث : النفط العربي. . . إلى أين؟

أولاً : النفط واحتمالات المستقبل:
بين الترف النفطي والفقر المدقع .... أسامة عبد الرحمن ٣٧

ثانياً : النفط العربي على مشارف القرن الجديد .... وليد خدوري ٥٧

الفصل الرابع : الثقافة العربية. . . إلى أين؟
مستقبل الثقافة العربية
والتحديات التي تواجهها .... عبد الله عبد الدائم ٦٩

الفصل الخامس : العرب وتقانة المعلومات. . . إلى أين؟

أولاً : تكنولوجيا المعلومات: ما بين التهوين والتهويل . أسامة الخولي ٨٧

ثانياً : المعلوماتية وإدارة المعرفة:
رؤيا استراتيجية عربية .... سعد غالب ياسين ١٠١

ثالثاً : القرية الكونية: واقع أم خيال؟ .... نايف علي عبيد ١٢١

القسم الثاني
الانتفاضة الفلسطينية

الفصل السادس : الانتفاضة... إلى أين؟

أولاً : انتفاضة العودة: معركة ستخسرها إسرائيل! .... ويل كروفورد ١٥٣

ثانياً : نحو برنامج وطني داخلي للانتفاضة .... عبد الإله بلقزيز ٢١٩

ثالثاً : القمة العربية وانتفاضة الأقصى .... حلقة نقاشية ٢٢٧

رابعاً : الانتفاضة في ذكرى عامها الأول ...... افتتاحية **المستقبل العربي** ٢٥٧

القسم الثالث
التحول الديمقراطي في الوطن العربي

الفصل السابع : التسوية السلمية والتطور الديمقراطي
في الوطن العربي .... فواز جرجس ٢٦٣

الفصل الثامن : مؤشرات التحول الديمقراطي في البحرين:
من الإمارة إلى الملكية الدستورية .... مفيد الزيدي ٢٧٧

الفصل التاسع : وضع المرأة الخليجية

أولاً : المرأة الخليجية... إلى أين؟ ٢٩١

١ ـ ورقة العمل .... ميثاء سالم الشامسي ٢٩١

٢ ـ الحلقة النقاشية ٣٢٥

ثانياً : المرأة في الخليج العربي في وداع قرن
وإطلالة آخر .... باقر سلمان النجار ٣٥٥

الفصل العاشر : مصر ... إلى أين؟

أولاً : انتخابات ٢٠٠٠ ومؤشرات التطور السياسي
في مصر .... ثناء فؤاد عبد الله ٣٦٩

ثانياً : الانتخابات البرلمانية ومستقبل التطور السياسي
والديمقراطي في مصر:
رؤية نقدية .... حسنين توفيق إبراهيم ٣٩٣

القسم الرابع
دراسة حالات

الفصل الحادي عشر: الجزائر... إلى أين؟

أولاً : الجزائر... إلى أين؟ .... محمد الميلي ٤١٧

ثانياً : المجتمع المدني في الجزائر
(الحُجرة ـ الحصار ـ الفتنة) .... أيمن ابراهيم الدسوقي ٤٣٧

الفصل الثاني عشر: الصومال... إلى أين؟

١ ـ ورقة العمل: دولة الصومال:
ولادة جديدة .... نجوى أمين الفوال ٤٦١

٢ ـ الحلقة النقاشية ٤٨٧

فهرس ٥١٥

مقدمــة

أصدر **مركز دراسات الوحدة العربية** عام ٢٠٠٠ كتاباً بعنوان: **العرب وجوارهم.. إلى أين؟**، ضمن سلسلة كتب المستقبل العربي، وقد غلبت على محتويات هذا الكتاب الجوانب السياسية والاقتصادية أكثر من غيرها، كما تضمن قسماً عن أوضاع دول الجوار واحتمالات تطورها، وانعكاسات ذلك كله على الوطن العربي.

ويأتي هذا الكتاب الجديد في محتوياته ـ ضمن سلسلة كتب المستقبل العربي أيضاً ـ ليكمل الكتاب السابق، ويضيف إليه ما استجد من تطورات، وما لم يشمله من قضايا ومتغيرات، ولهذا فقد اقتصر على معالجة أحوال **العرب.. إلى أين؟**، دون التطرق إلى دول الجوار، بالنظر إلى غزارة المواد المنشورة في **المستقبل العربي** وتنوعها على مدار العقد الماضي.

ويتضمن هذا الكتاب مجموعة من الدراسات التي نشرت في **المستقبل العربي** خلال العقد الماضي والتي جرى تقسيمها إلى أربعة أقسام: **أولها** ـ يتناول مجموعة من القضايا القومية العامة حول نهضة الأمة ومتغيرات النفط والثقافة وتقانة المعلومات، **وثانيها** ـ يتتبع الانتفاضة الفلسطينية التي تفجرت في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ ولا تزال في عنفوانها، **وثالثها** ـ يعرض التحول الديمقراطي الجاري في الوطن العربي، سواء داخل أقطار عربية بعينها، أو من منظور فئات اجتماعية معينة (المرأة)، أو في ظل انعكاسات مسيرة التسوية السياسية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، **ورابعها** ـ يركز على متابعة حالات بعينها، وبخاصة حالة الجزائر وحالة الصومال.

ويأمل **مركز دراسات الوحدة العربية** أن يساهم هذا الكتاب في إلقاء أضواء كاشفة على جوانب محددة في الواقع العربي الراهن، من منظور استشراف الاحتمالات المرتبطة بتطوراتها، وبخاصة في المستقبل المنظور.

القسم الأول

قضايا قومية عامة

الفصل الأول

العروبة الجديدة
قضايا الانتقال من حال التردي إلى حال النهوض(*)

معن بشور(**)

- ١ -

قرار وزارة الخارجية الأمريكية إغلاق سفاراتها في ١٤ دولة عربية ممتدة من المحيط إلى الخليج ولعدة أيام، إثر اندلاع انتفاضة الأقصى في فلسطين وما واكبها من ردود شعبية امتدت من موريتانيا والمغرب وصولاً إلى عُمان واليمن، رسم من جديد أمام العالم كله خريطة الوطن العربي الكبير، وكان إقراراً بقوة الرابطة القومية العربية التي طالما نَعَتْها بعض مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية، وبعض المثقفين المتأثرين بها، ولا سيما في العقدين الأخيرين من القرن الماضي.

وهذا القرار الإقرار سبقته إشارات أمريكية خجولة بالحديث عن «عروبة جديدة» أو «عودة العروبة إلى الخطاب السياسي العربي»، كما جاء في دراسة عن ظاهرة الفضائيات العربية والتقنيات الجديدة أعدها لِ «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى» المعروف بميوله الصهيونية جون ألترمان (John B. Alterman) بعنوان «وسائل الإعلام الجديدة والسياسة الجديدة: من التلفاز الفضائي إلى الانترنت في العالم العربي» عام ١٩٩٨.

(*) نشر في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٣، العدد ٢٦٥ (آذار/مارس ٢٠٠١)، ص ٦ - ١٦.

(**) رئيس المنتدى القومي العربي في بيروت.

ولقد لاحظت تلك الدراسة أيضاً أن هذه «العروبة الجديدة ذات نكهة إسلامية»، واقترحت جملة توصيات للمسؤولين الأمريكيين من أجل احتواء ما تسميه الدراسة «موجة العداء لأمريكا» التي جلبتها معها عودة العروبة الجديدة.

ولا بد من الإشارة هنا أيضاً إلى الحملة التي شنتها أوساط أمريكية، قبل عامين أو أكثر، على بعض السياسات الخارجية لمصر متهمة إياها بأنها تكشف عن عودة الناصرية إلى مركز القرار المصري.

وباستثناء هذه الإشارات العابرة، بخلت علينا مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية، الوثيقة الصلة بصناع القرار في واشنطن، بأية مناقشات علنية لهذه الظاهرة، والاقتراحات حول أسلوب التعاطي الأمريكي معها. وكما هو معروف، فإن هذه الظاهرة لم ينحصر التعبير عنها في الشارع العربي فحسب، بل اتسع ليشمل النظام الرسمي العربي ذاته، الذي انعقدت قمته الشاملة للمرة الأولى، في تشرين الأول/اكتوبر المنصرم، بعد أن كانت ممنوعة من الانعقاد لأكثر من عشر سنوات، والذي قرر أن تنعقد هذه القمة دورياً كل عام بعد أن ظن كثيرون أن الانعقاد الدوري هو أيضاً ممنوع بقرار أمريكي.

إذاً نحن أمام ظاهرة متنامية في الحياة العربية، يتلازم بروزها مع إرهاصات مقاومة «النظام العالمي الجديد»، وقد جرى الإعلان عن ولادته إثر حرب عالمية حقيقية كانت الأرض العربية مسرحها، وكان الوجود العربي كياناً وبشراً وحقوقاً وموارد هدفها المباشر، كما تزامن بروز الظاهرة القومية العربية مع مقاومة مشروع الشرق أوسطية الذي انطلقت الدعوة إليه من تل أبيب واحتضنته مؤتمرات اقتصادية في غير عاصمة عربية، وقدم نفسه كبديل جغرافي اقتصادي لمجموعة حقائق تاريخية وثقافية وروحية وحضارية واستراتيجية ضاربة الجذور في عمق هذه المنطقة.

إن هذه العروبة الجديدة ليست بالتأكيد نقيضاً للعروبة القديمة، كما قد يظن البعض للوهلة الأولى، بل انها على العكس تماماً تقوم على المنطلقات والركائز ذاتها، وتنهل من المعين نفسه، ولكنها في الوقت ذاته تحرص على الاستفادة من التجارب والخبرات السابقة للحركة القومية العربية التي انطلقت مع نهاية القرن التاسع عشر لتصل إلى ذروتها في أواسط القرن العشرين، ولتصاب بعد ذلك بجملة هزائم وانتكاسات تداخل في أسبابها الذاتي مع الموضوعي والداخلي مع الخارجي.

لقد انطلقت الحركة القومية العربية أولاً كحركة تحصين العرب من مخاطر «الاضمحلال والاحتلال»، اللذين كانا يهددان الدولة العثمانية، فيربكان العلاقات في ما بين شعوبها وولاياتها، حيث كان الاضمحلال الداخلي يسمح للاحتلال الأجنبي بأن يقتطع بشكل تدريجي أجزاء متزايدة. وقد قدمت العروبة آنذاك نفسها

كهوية قومية تنطوي على مشروع للدفاع عن الأمة كما للنهوض والتفاعل مع العصر، انطلاقاً من السعي لوحدة أمة جزأتها اتفاقيات دولية جائرة، ولاستقلال شعب وقع تحت السيطرة الاستعمارية، ولتقدم مجتمع حاصره التخلف والعسف والفقر والجور والجهل بهدف تكريس التجزئة والتبعية.

وعلى مدى القرن الماضي الذي تنبأ له المفكر اللبناني نجيب عازوري، منذ عام ١٩٠٥، بأنه سيشهد صراعاً مريراً بين حركتين هما حركة القومية العربية والحركة الصهيونية، لم تنجح معظم التعبيرات السياسية والتنظيمية للقومية العربية في بلورة كاملة للمشروع النهضوي العربي، بل بدت أحياناً وكأنها مسؤولة عن تعثره وارتباكه.

ـ ٢ ـ

وإذا كان المجال اليوم لا يتسع لتحليل كل أسباب هذه الإخفاقات المتتالية إلا أنه يمكن إجمالها في عنوانين رئيسيين:

العنوان الأول: السقوط المتكرر في افخاخ نصبها لنا أعداؤنا، والرهان المتكرر على وعود أغدقها علينا طامعون في أرضنا وخيراتنا.

لقد صدق قادة القومية العربية الكبرى عام ١٩٣٧ الوعود البريطانية، كما صدقت قيادات عربية الوعود الأمريكية في كمب ديفيد وأوسلو ووادي عربة، وصولاً لحربي الخليج الأولى والثانية، وأدى هذا الرهان إلى تباعد بين العرب وتناحر بين قياداتهم ليستفيقوا بعد ذلك فيجدوا أنفسهم أكثر ضعفاً، وأكثر تشرذماً، بل ليجدوا حالهم أكثر تردياً.

أما **العنوان الثاني**: فتندرج تحته كل نتائج التجاهل الذي كانت تقع فيه بعض هذه التعبيرات السياسية والتنظيمية لأبرز مكونات العروبة ومقوماتها.

فالعروبة هي فضاء جامع لأبنائها، فلا يجوز بأي شكل من الأشكال إسقاط جماعة أو تيار أو فئة منها بسبب خلاف سياسي أو تنازع سلطوي، حتى بسبب تنكر البعض لعروبتهم. فإنكار أي عربي لعروبته، ومهما كانت الأسباب، لا يعني أبداً إسقاط عروبته أو تنكر هذه العروبة له وإنما السعي لمعالجة هذا الإنكار والتعرف إلى أسبابه.

والعروبة حاضن أصيل لتراث الأمة الروحي والحضاري، ولا يجوز بأي شكل من الأشكال تجريدها من هذا التراث، أو تصويرها كنقيض له، أو استخدامها كمتراس في وجهه. فالإسلام روح العروبة وحصنها، وحضارته هي عمقها

الحضاري، والمسيحيون العرب هم شركاء أصيلون في العروبة، كما هم مساهمون بارزون في الحضارة العربية الإسلامية، ودورهم شهادة حية على غنى الرابطة القومية العربية وتنوعها ورحابتها.

والعروبة كهوية جامعة هي إطار منفتح يستوعب كل ألوان الطيف في المنطقة، ويحترم خصوصياتها، بما يؤكد بشكل خاص على حرية الإنسان ودوره في أن يمارس من خلال حقوقه الأساسية واجب المساهمة في نهوض الأمة. وبالتالي فالعروبة إما أن تكون ديمقراطية أو لا تكون، والديمقراطية هنا ليست آليات في الانتخاب والتمثيل واستقلالية السلطات فحسب، بل هي أيضاً احترام إرادة الجماعات الدينية والاثنية المتنوعة التي تتكون منها المنطقة تاريخياً والحث على ابتكار صيغ التوافق بينها وبناء الأنظمة والآليات التي تكرس هذا الوفاق وقد تترجم مفاعيله.

وليس صعباً أن يلاحظ المواطن العربي ابتعاد العديد من ممارساتنا السياسية، بما فيها ممارسات الحركات العروبية النشأة والمبادئ، في مرحلة أو في أخرى، عن هذه المفاهيم المرتبطة بالمشروع النهضوي الذي تنطوي عليه العروبة.

فالتواصل الذي لا تقوم رابطة من دونه، غاب أحياناً كثيرة ليقوم مكانه نهج إقصاء الآخر على مختلف المستويات، فمن إقصاء أقطار برمتها، إلى إقصاء جماعات وتيارات وأحزاب، وصولاً إلى إقصاء المواطن ذاته. وسادت ثقافة الرأي الواحد، والجماعة الواحدة، والزعيم الواحد، مكان ثقافة التنوع الذي تعتز به الأمم العريقة. وحل نهج القمع، البدائي في غرائزه، والمتطور في أساليبه، محل نهج الحوار العقلاني الذي تتميز به الشعوب الراقية، فدخل الجميع في حروب أهلية، بعضها معلن يتجدد، وبعضها كامن ينخر في صلب المجتمعات، بعضها بين أقطار، وبعضها بين جماعات وتيارات وأحزاب داخل القطر الواحد، فتراجعت العروبة خلف متاريس حروب الطوائف والمذاهب والقبائل والزعامات.

والتكامل الذي لا تقوم وحدة من دونه، تراجع أمام دعوات الانغلاق والتفرد والاكتفاء بالثوابت التي زينت للبعض قدرته على الاستغناء عن الآخر، فتصرفت الكيانات القطرية، مهما كانت صغيرة، وكأنها أمم كاملة لها اقتصادها المكتمل، وثقافتها المميزة وأمنها الخاص.

والتيارات العقائدية، مهما كانت فعالية تطرفها، توهمت أنها قادرة على أن تلغي كل التيارات الأخرى، والأحزاب السياسية، تحولت في معظمها من وسائل في خدمة الأمة إلى غايات تتحول الأمة إلى خدمتها.

والتراكم، الذي لا يقوم تقدم من دونه، بات آلية منسية في حياتنا، فالتاريخ عندنا يبدأ مع بداية النظام فتنتفي أية حاجة إلى معرفة ما سبق، وإلى الاستفادة من خبرات وتجارب مرت بها البلاد، وإلى الإقرار بإيجابيات حصلت في الماضي لكي نبني عليها ونطورها، فنكرر أخطاء ارتكبها غيرنا، ونبدد جهوداً بذلها سابقون لنا، ونهدر طاقات إضافية فيما كان ممكناً الاستفادة من طاقات يمتلكها آخرون.

وهكذا جرى تجريد العروبة من مقومات انطلاقها، ومكونات قوتها، وعناصر مشروعها النهضوي، فدخلت الأمة في حال من التردي قلما عرفنا له مثيلاً، ودخل العقل العربي في مواجهة تحديات متعددة، بعضها متصل بالواقع الذي نعيش، وبعضها بالعصر الذي يحيط بنا، بعضها نابع من طموحات تسكننا، وبعضها ناجم عن مطامع تحاصرنا.

ولأن أمتنا هي أمة مقاومة بامتياز، ويكاد يكون الاستعصاء على الأعداء والجهاد في سبيل الحق والحرية من خصائصها على مدى القرون، فقد كان من الطبيعي أن تنخرط من جديد في صياغة مشروع نهوضها ومقاومتها.

ولأن الحقيقة القومية هي حقيقة عميقة الجذور في أمتنا تساكن في وجداننا وواقعنا الحقيقة الدينية، والحقيقة الإنسانية، والحقيقة الطبقية، وتتكامل معها، فقد كان من الطبيعي أن تبرز ثغرات كل تجربة حاولت تجاهل هذه الحقيقة، وأن يظهر خلل كل بنيان حاول تجاوزها، وأن تتجلى عدوانية كل جهة أرادت طمسها أو ضربها أو إخفاءها. فالأمن القطري بات مشلولاً من دون منظومة أمن قومي عربي، والتنمية القطرية باتت عقيمة في غياب أفق تنموي عربي، وحتى الحلول المنفردة في الصراع مع العدو الصهيوني أخذت تتعثر وترتبك وتنهار في غياب حل عربي شامل يقوم على العدل والتحرير وعودة الشعب الفلسطيني واستعادة حقوقه.

- ٣ -

إن حروب الإبادة الجماعية العنصرية التي نشهدها في العراق وفلسطين، وعمليات الابتزاز المادية الضخمة التي تمارسها قوى الهيمنة العالمية ضد البلدان النفطية، والتنكر الصارخ لأبسط حقوق السيادة الوطنية والقومية، المكرسة بقرارات دولية، الذي تمارسه الدولة العبرية بحق لبنان وسوريا، والمخططات المكشوفة لإثارة كل أنواع الفتن ومؤامرات التصدع الأهلي كما نلحظ في السودان والصومال وصولاً إلى الجزائر فمصر التي تتصاعد عليها الضغوط لإخراجها من التزامات فرضتها عليها حقائق التاريخ والجغرافيا، كلها مؤشرات على حجم المخاطر التي تتهدد الأمة، بكل مكوناتها، بل حجم الحاجة إلى قيام حصن عربي منيع يحمي الأمة من تداعيات

الماضي وسلبياته، ويؤهلها لمواجهة تحديات الحاضر، ويبني لها موقعاً ومكانة في رحاب المستقبل.

ومع المتغيرات البالغة السرعة التي يشهدها العالم في تقنيات الاتصال والمواصلات والإعلام، ومع ظاهرة العولمة التي تطرق أبواب كل الأمم بعنف، وتجتاح العديد من حدود الدول وسياداتها، بهدف تكريس هيمنة القطب الأوحد على العالم بأسره، اتضحت ضرورة نشوء كيان عربي قوي يقوم على تكامل المصالح، واحترام الخصوصيات، وحشد الطاقات، والتحرر من القيود القمعية على المواطن، والقيود التجارية بين الأقطار. فمثل هذا الكيان الواسع، في حال قيامه، هو وحده القادر على مواكبة المتغيرات، وعلى الحفاظ على مصالح الأمة بأقطارها وفئاتها وأفرادها، كما على الاستفادة من ثورة العلم والتقانة التي مكنت العرب في الوقت ذاته من أن يكتشفوا عمق وحدتهم، وأن يحققوا تواصلاً بينهم عبر التطور في وسائل الإعلام والاتصال.

فما هي هذه العروبة الجديدة القادرة على بناء مثل هذا الكيان والانتقال بالعرب من حال الضعف والهوان إلى حال المنعة والعزة، من حال التردي إلى حال النهوض، ومن حال التشرذم إلى حال التماسك، ومن حال التخلف إلى حال التقدم؟ بل وأين هي الآليات والمؤسسات والوسائل القادرة على القيام بهذه المهمة؟

إنها أولاً **عروبة المصالحة الشاملة**، بعد أن دفعنا غالياً ثمن عروبة الانقسام والفرز والتصنيف والإقصاء والإبعاد والتعسف والقمع.

فالمصالحة الشاملة هي مصالحة قومية بين الأقطار، كما هي مصالحة وطنية داخل كل قطر على حدة، هي مصالحة بين التيارات العقائدية الرئيسية في الأمة وداخل كل تيار، مصالحة بين التراث والعصر، بين الإيمان والعلم.

إنها مصالحة أبناء الأمة الواحدة من أجل مواجهة أعداء الأمة، بل هي إنهاء لحروب التفتيت والتقسيم والتشرذم في صفوفنا من أجل الإعداد لحروب التحرير واستعادة الأرض والكرامة الوطنية.

فلقد أثبتت التطورات أننا شعوباً وحكاماً، قوميين وإسلاميين وليبراليين وماركسيين، في سفينة واحدة، فإما أن ننجو جميعاً أو نغرق جميعنا، وأثبتت الأحداث أيضاً أن غياب روح المصالحة والوفاق، على الصعيد الوطني، كما على الصعيد القومي، قد أدخل الجميع في نفق مظلم وخانق ودموي حان وقت الخروج منه.

إن هذه المصالحة لا تعني بالتأكيد غياب المصارحة، ولكنها تحرص على توجيه

المصارحة لا بهدف نبش جراحات الماضي بل باتجاه بناء المستقبل، كما لا تعني هذه المصالحة تغليب المجاملة على الوضوح، بل تحرص على تغليب المقاربة الإيجابية في التعامل مع خلافاتنا على المنحى السلبي التناحري.

والمصالحة لا تعني حتماً تذويب الفوارق داخل الأمة، على أنواعها، بل تدعو إلى إدارة عقلانية لأوجه العلاقة بينها، كما لا تعني المصالحة إلغاء الاختلافات بين الناس، بل تنظيم حركة الجدل حولها، كما لا تعني طمس خصوصية أي فئة، بل الاعتراف بها والسعي لانتظامها في إطار تفاعلي مع خصوصيات الآخرين بما يضمن احترام كل منها ويحقق التكامل في ما بينها.

ـ ٤ ـ

وهذا ما يقودنا إلى ركن ثان من أركان العروبة الجديدة وهو **العقلانية**.

فالعروبة الجديدة هي دعوة لسيادة العقلانية في العلاقات بين العرب، كما هي دعوة لبناء آلياتها ومؤسساتها في آن معاً.

فالعقلانية على المستوى القومي تعني إعادة الاعتبار للعمل العربي المشترك بكل مؤسساته وآلياته واتفاقياته والعمل على تفعيلها ووضعها موضع التنفيذ، كما تعني إيجاد الآليات الضرورية لفض المنازعات العربية ـ العربية، ولا سيما الحدودية منها بما في ذلك الإسراع بإنشاء محكمة عدل عربية، ناهيك عن التعجيل ببناء نظام أمن عربي متكامل، ولا سيما، في منطقة الخليج يطمئن الخائفين منهم، كما يسقط ذريعة بقاء القوات الأجنبية الموجودة هناك والتي تقصف العراق من جانب، وتضع يدها على موارد بلدان المنطقة من جانب آخر.

أما العقلانية على المستوى القطري، فهي في إعادة الاعتبار لصيغ العمل الديمقراطي، ولو بأشكالها البسيطة في الوقت الحاضر، بما يكفل احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في التعبير والتجمع وتشكيل الأحزاب السياسية والمنتديات الثقافية والجمعيات الأهلية، وصولاً إلى المشاركة الفعلية في صنع القرار وفي المراقبة والمحاسبة.

والديمقراطية هنا ليست حاجة لقوى المجتمع المدني فحسب، بل هي أيضاً حاجة للأنظمة الحاكمة ذاتها، لأنها هي صمام الأمان للوحدة الوطنية، وهي الضمانة لإخراج البلاد من دوامة العنف أو التآمر الانقلابي، وهي الحصانة بوجه أي استخدام أجنبي لذريعة غياب الديمقراطية بهدف التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية تماماً مثلما هي القوة التي تستخدم في وجه محاولات فرض حلول

على الحكام ضد مصالح بلادهم ومبادئ شعبهم.

والعقلانية المولدة لعلاقات ديمقراطية بين الحاكم والشعب، ليست مطلوبة من الحكام فقط، على رغم أنهم المسؤولون الرئيسيون عن ولوج هذا الطريق عبر إطلاق مبادرات متواصلة لفتح حوارات، والإفراج عن السجناء السياسيين، وإعادة المنفيين والمبعدين، بل هي أيضاً مطلوبة من بعض المعارضين المدعوين إلى الإقلاع عن أوهام التغيير بالقوة والعنف التي لا تقود إلا إلى الحروب الأهلية وتفتيت البلاد، كما إلى نبذ أساليب الاستعانة بالأجنبي الطامع في مواردنا من أجل إسقاط الأنظمة الحاكمة.

ولقد بات واضحاً أن الاستعانة بالأجنبي لتغيير الأنظمة لا ترهن المعارضين وتصادر استقلاليتهم، وتصيبهم في سمعتهم الوطنية فحسب، بل تعطي الفئات الحاكمة ذرائع وحججاً إضافية لمطاردتهم وملاحقتهم لكونهم أدوات بيد الخارج لا معارضين لسياسات هذه الأنظمة.

وهكذا نجد أن العقلانية تقود إلى اعتماد أسلوب استخدام الهوامش المتاحة وتوسيعها داخل كل قطر وتوسيعها باستمرار بحيث يتم الجمع بين التراكم المتدرج في الخطوات الانفراجية من جهة، والتربية على الديمقراطية التي ما زلنا نفتقدها في أنظمتنا كما في أحزابنا ومنظماتنا إلى حد كبير.

إن التربية على الديمقراطية تبدأ من الاعتراف بوجود الآخر، ثم قبوله، فالتعاون معه، في إطار مصلحة عليا جامعة بات إدراكها والتمسك بها اليوم ركناً رئيسياً من أركان العروبة الجديدة.

فتحديد المصالح العليا للأمة، وما ينجم عنها من تحديد للتناقضات الرئيسية التي تعيشها الأمة ومن معرفة أعدائها الرئيسيين، هو كفيل بأن يعيد العرب إلى صيغ توحدهم ولا تفرقهم، تصون طاقاتهم ولا تبددها، تلم شملهم ولا تشتته، بل هو كفيل أيضاً بإخضاع كل المصالح الأخرى للمصلحة العليا، وكل التناقضات الفرعية للتناقض الرئيسي، وتجمد كل خصام عابر لمصلحة التفرغ لمجابهة الأعداء الدائمين.

بل إن بلورة المصالح العليا للأمة، التي هي تعبير عن تكامل مصالح أقطارها وتعاون كياناتها، لا تتم إلا من خلال الدراسة المعمقة لواقع الأمة ولمشكلاتها الحقيقية ولطاقاتها البارزة أو الكامنة ولعلاقاتها مع دائرتها الحضارية كما مع العالم كله، وهذا يتطلب جهداً علمياً وفكرياً كبيراً، وحواراً ثقافياً وبحثاً ميدانياً جاداً في كل مجالات حياة الأمة.

وفي ضوء هذا فإن العروبة الجديدة تركز على الثقافة والحوار، كما على البحث العلمي والدراسات الميدانية، إنها عروبة المنتديات ومراكز البحث والمختبرات

والجامعات والمعاهد العليا التي يجب أن يحتل الإنفاق الرسمي والأهلي عليها أولوية في كل الموازنات، كما يجب أن تطغى على عملها الصرامة العلمية، والرصانة الفكرية، بالإضافة إلى نزاهة القصد وتجرد الغاية فلا تتحول إلى مجرد واجهات تجميل الأنظمة أو منظمات تلميع صورة متمولين طامحين.

فمثل هذه المراكز هي مصانع الفكر العربي الجديد، الفكر القادر على توليد آليات مجابهة تحديات العصر، كما القادر على التحرر من أسر شعارات كثيراً ما كانت تتحكم فيها اعتبارات الصياغة الجميلة والإثارة المنبرية، بل إنه هو الفكر القادر على صياغة برامج دقيقة، ومشاريع عمل تفصيلية، بحيث تصبح هذه البرامج والمشاريع ساحات تلاقٍ بين التيارات والقوى على اختلاف مشاربها الفكرية والعقائدية. ولقد أصبح هذا التلاقي اليوم سمة رئيسية من سمات العروبة الجديدة التي لم تعد محصورة بالمدارس القومية العربية التاريخية، بل مفتوحة لكل مدرسة فكرية تبني المشروع النهضوي العربي.

وبهذا المعنى فالعروبة الجديدة هي عروبة البرامج التي تجمَّع حولها منتمون إلى تيارات عقائدية متعددة، لا عروبة الشعارات التي تثير انقسامات عبر اختزالها التبسيطي لأفكار ورؤى، بل إنها عروبة التحرر من التمترس العقائدي، والتعصب الحزبي، والتزمت الفئوي، والتصنيف المسبق، لتصبح عروبة الجميع القادرة عبر انفتاحها الإنساني، ومضمونها الديمقراطي، وتراثها الروحي، على أن تبني علاقات صحية مع كل الجماعات القومية الأخرى التي تشارك العرب في الوطن، كما في التاريخ والحضارة والمصير المشترك.

وبهذا المعنى أيضاً تصبح العروبة الجديدة بالغة الاهتمام بما يجري حولها في العالم من تطورات علمية، وتحولات فكرية، ومتغيرات سياسية، ولا سيما أن العروبة النهضوية، في الأساس، مشروع مواءمة بين تراث الأمة وحضارتها من جهة، وروح العصر وإنجازاته من جهة ثانية.

إن وجود عشرات الملايين من أبناء الأمة المنتشرين في أرجاء العالم الواسع، ولا سيما في البلدان المتقدمة، يشكل جسر تفاعل خلاق بين أمتهم وتطورات العصر، ولا سيما أن رواد الاغتراب العربي، وكانت لبعضهم إشعاعات ذات بعد علمي، هم رافد رئيسي من روافد النهضة العربية المعاصرة، كما أن بين عرب اليوم المقيمين في المهاجر متفوقين في العلوم والآداب والسياسة والإعلام وإدارة الأعمال، ما يجعل منهم سنداً كبيراً لقضايا أمتهم.

والاهتمام بتعزيز الروابط بين جناحي الأمة داخل الوطن، وفي المهجر، لا ينبع فقط من منطق الاستفادة من قدرات المغتربين الاقتصادية، وقوتهم العددية

المتكاملة مع قوة مسلمي الأمم الأخرى المهاجرين، بل هو اليوم تعبير عن مسؤولية وحدوية خصوصاً أن المهاجرين العرب، باتوا يوازون في تأثيرهم قطراً كبيراً من أقطار الأمة أو حتى مجموعة أقطار.

وتلاقي عربٍ من بلدان متعددة في بلد من بلدان الاغتراب يمكنهم من إقامة نماذج مصغرة من العلاقات المطلوبة داخل الأمة الواحدة، فيشكل تعاونهم وتفاهمهم نقطة إشعاع يسهم توهجها وإشعاعها في توحيد الوطن الكبير ذاته، بدلاً من أن تنعكس خلافات العصبيات الضيقة على علاقاتهم، ناهيك عما يمنحه تمتع هؤلاء بحريات متوافرة في بعض البلدان من متنفس سياسي لأمتهم في قضايا عديدة.

ـ ٥ ـ

قد يقول البعض بعد هذا كله: ولكن أين هي عروبتكم الجديدة هذه، وهي ليس لها وجود إلا في عالم الأفكار والخيال والمثل؟

إن أي جواب مقنع عن هذا التساؤل المشروع لا بد من أن ينطلق بداية من الإشارة إلى **عودة العافية إلى الشارع العربي خلال السنوات الأخيرة** تحت عناوين ثلاثة: **معركة إنهاء الحصار الإبادي** ووقف العدوان اليومي المستمر على العراق، **دعم المقاومة المجاهدة في جنوب لبنان** والاعتزاز بانتصارها والاسترشاد بتجربتها، الالتفاف حول **انتفاضة الأقصى** وهي تدخل هذه الأيام شهرها الخامس من دون توقف وفي عطاء بالدم غير مسبوق.

ولقد انعكست حركة الشارع العربي هذه على العديد من الأنظمة العربية التي بدأت تراجع حساباتها ورهاناتها وعلاقاتها، انطلاقاً من قمة الاسكندرية الثلاثية إلى قمة القاهرة غير المكتملة عام ١٩٩٦ مروراً بقمة دمشق، ووصولاً إلى القمة العربية الأخيرة التي اتخذت قراراً بانعقاد دوري لمؤسسة القمة العربية.

ولقد ترافق مع هذا التطور المهم على مستوى القمة العربية، بروز انفراجات، وتطبيع بعض العلاقات العربية ـ العربية، ولا سيما بين العراق من جهة، ومصر وسوريا وبعض دول الخليج من جهة ثانية، فيما جرى تراجع محدود عن خطوات التطبيع مع الكيان الصهيوني بلغ درجة إفشال مؤتمر الدوحة الاقتصادي وإغلاق مكاتب التمثيل السياسي والتجاري الإسرائيلي في بعض الدول العربية.

ولقد تقدم الاقتصاد ليصبح محركاً مهماً للعلاقات العربية ولكسر الحلقة المفرغة التي كانت تعيق أي تطور في بعض أوجه هذه العلاقات، وترافق هذا التقدم مع حركة نشطة لمؤسسات المجتمع المدني العاملة على المستوى القومي من اتحادات

ونقابات شكلت رافعة للجهد الشعبي العربي بالاتجاه السليم، وفي الوقت نفسه شكلت عنصراً ضاغطاً على الموقف الرسمي العربي لكبح انزلاقات وتشجيع مبادرات اختراقات إيجابية.

فلقد نجح مثلاً **المؤتمر القومي العربي** الذي انعقدت دورته التأسيسية عام ١٩٩٠، عشية زلزال الخليج، وهو المستند إلى بنية فكرية وبحثية مميزة وفرها مركز دراسات الوحدة العربية، والمرتكز على تجارب وخبرات العديد من رجال الفكر والعمل من شتى المدارس الفكرية والسياسية العربية، في أن يشكل بداية نشاط فكري وسياسي مستقل لضخ الحياة من جديد في شرايين المشروع النهضوي العربي وعروقه وليسهم في بلورة معالمه وآليته.

كما نجح المؤتمر، الذي حرص منذ البداية ألا يكون حزباً جديداً أو تنظيماً مضافاً إلى التنظيمات القائمة، في أن يعيد التواصل ولغة الحوار بين العروبيين والإسلاميين من خلال **مؤتمر قومي ـ إسلامي** ضم معظم قوى التيارين وشخصياتهما الفاعلة في الوطن العربي، بحيث بات صعباً أن نرى مبادرة أو تحركاً شعبياً عربياً مؤثراً، سواء على مستوى الأمة أو داخل كل قطر، إلا ونجد رموز المؤتمرين في طليعة مطلقي هذه المبادرات والتحركات.

وكان للشباب الموقع المميز في اهتمامات المؤتمر وحركته، إذ انطلقت من رحابه مبادرة إطلاق **مخيمات الشباب القومي العربي** التي تخرج فيها الآلاف من شباب الأمة بعد أن أعيد ربطهم بعضهم ببعض، كما بوطنهم الكبير وقضاياه الحارة، والذين يلعب آلاف منهم دوراً ملموساً في استنهاض حركة الشارع العربي ولا سيما في الجامعات.

أما **المنتديات الثقافية** التي بدأت تتكاثر في مختلف أرجاء الوطن العربي، كصيغ للحوار والتعبير وتجديد الترابط بالقضايا الحية بعد عقود من التهميش والإقصاء والصمت والجمود، فقد ساهم المؤتمر أيضاً في إعادة الاعتبار لدورها، بل ساهم أعضاؤه في تأسيس بعضها، الذي يلعب دوراً ملحوظاً في ميادين عدة.

وعلى رغم أن المؤتمر ليس جهازاً تنفيذياً، لكنه عبر مناقشات دوراته المتعاقبة، وفي بيانه السنوي إلى الأمة، كان يضع يده على أبرز القضايا التي ينبغي لقوى الأمة أن تتصدى لها، فكرياً وسياسياً ونضالياً، بل كان يسهم أحياناً في رسم آليات هذا التصدي وفي السعي عبر أعضائه الموزعين على امتداد الوطن العربي والمهجر، والمنتشرين في أحزاب ونقابات وتجمعات ومنتديات ووسائل إعلام، إلى تشكيل هذه الآليات والدفع بها إلى أمام، بدءاً من **هيئات مقاومة التطبيع**، **ولجان رفع الحصار**

عن العراق ودعم الانتفاضة الفلسطينية، وصولاً إلى التحركات **الداعية مؤخراً للمقاطعة الاقتصادية لأمريكا**.

وحينما ظن كثيرون أن العروبة قد تبددت كرابطة أو كإطار أو حتى كهوية، خصوصاً مع تداعيات زلزال الخليج ومبادرات التسوية السياسية للصراع مع العدو ومع ما رافقها من تلاعب بأغلى المبادئ وأعز القيم، وأبسط الثوابت التي أجمعت عليها الأمة، فأصبح العدو حليفاً، والشقيق عدواً، جاءت مبادرات كالمؤتمر القومي العربي، والمؤتمر القومي/الإسلامي، وملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي، ومؤتمر القوى الشعبية، والاتحادات النقابية والمنتديات الثقافية ومبادرات أهلية متعددة، لتعيد التأكيد على وحدة الأمة كما على التمسك بالثوابت، ولتبني بشكل متدرج ومتصاعد آليات نهوض عربي جديد، بل آليات تجدد العروبة كهوية وكمشروع في آن.

يبقى أن نؤكد في الختام، أن كل هذه الأفكار، والآليات، على أهميتها، ما كان ممكناً لها أن تثمر، وأن تؤسس لمرحلة جديدة، لولا ارتكازها أساساً على حقائق نضالية ساطعة برزت في العقد الأخير من هذا القرن.

ولولا بسالة المقاومة اللبنانية المرتكزة على وحدة وطنية لبنانية وعمق عربي وإسلامي متمثل أساساً بسوريا وإيران، ولولا صمود العراق المميز في وجه أشرس وأطول عدوان وحصار عرفته البشرية في تاريخها المعاصر، وانتفاضة الأقصى المباركة التي توجت نضالات بطولية لشعب فلسطين منذ مطلع القرن الماضي، ولولا وقفات شجاعة لقوى حية وشخصيات فذة في الأمة رفضت التزييف، والتطبيع، والقمع، وإرهاب الأجهزة السلطوية، فاستشهد من استشهد واعتقل من اعتقل، وعذب من عذب، وشرد من شرد، وحوصر من نجح في الإفلات من تلك المصائر، لما أمكن الحديث اليوم عن عروبة، بل عن صحوة عربية واعدة، عمادها الاعتصام بالمقاومة ونهجها، وإطارها التمسك بالتضامن وآلياته، ورسالتها الدفاع عن العدالة ومقتضياتها، وغايتها صون الحرية وآفاقها.

الفصـــل الثانـــي

دولة الرفاه العربية: أمِن القمع إلى الرعاية؟![*]

هادي حسن[**]

أمِن قمع المجتمع العربي إلى السهر على ضمان رفاهيته؟ برز ما يشبه هذا التساؤل، في أواسط السبعينيات من القرن المنصرم، حين فتح مركز دراسات الوحدة العربية الباب على مصراعيه أمام المفكرين العرب، لمناقشة مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، وتلك فضيلة لا يمكن نكرانها، فآنذاك كاد الوعي المأساوي، بسبب كسوف شمس التحرر العربي ينزلق في هاوية الاستسلام المطلق للانحطاط: كان الجهد المبذول في الميدان الفكري ومن ثم في الميدان العملي بمثابة رافعة وقت الوعي العربي من الاندساس في غياهب اليأس المطلق. والآن، أصبحت قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مطروحة بقوة على الأنظمة العربية كافة، وليس بمقدور هذه الأخيرة التملص من هذا المطلب بيسر، وهو مطلب أصبح اجتماعياً، على عكس ما توقعه أحد المفكرين العرب[(١)]، بل انه غدا مطلباً دولياً في الوقت ذاته، الأمر الذي يجعل من تحققه مجرد مسألة وقت، ستعيد أثناءه النخب العربية الحاكمة حساباتها لتجسيده ولو شكلياً[(٢)]. بيد أن

(*) نشر في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٤، العدد ٢٦٨ (حزيران/يونيو ٢٠٠١)، ص ١٦ ـ ٢٥.

(**) اقتصادي ـ العراق.

(١) الطاهر لبيب، «هل الديمقراطية مطلب اجتماعي؟ علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي،» ورقة قدمت إلى: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٩٢)، ص ٣٣٩ ـ ٣٦٧.

(٢) كل التحولات التي نشأت في أقطار الوطن العربي، أثناء القرن المنصرم، تحققت بكيفية شكلية، وكلها كانت نتيجة ضغوط دولية، وما يميز التحولات المطلوبة الآن (في الألفية الثالثة) هو تضافر المطالب الاجتماعية الداخلية مع مطالب القوى الخارجية، الأمر الذي يلقي ظلالاً من الريبة والشك على حقيقة ما =

الديمقراطية وحقوق الإنسان ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعدالة الاجتماعية، وهذه الأخيرة لـم تحظ بالاهتمام الذي تستحقه، ذلك لأن القمع والاستبداد الذي استشرى في الكيانات العربية القائمة، جعل من مسألة الحريات الديمقراطية المطلب المباشر بالنسبة لكافة القوى الاجتماعية والمفكرين العرب. ومعلوم أن هذا جانب وحيد من المشكلة، ما أيسر تحقيقه شكلياً، إذا ما تفاءلنا حتى بشكليته! الواقع، أن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان، في الوطن العربي تحديداً، ستكون بعيدة المنال في ضوء غياب العدالة الاجتماعية.

- ١ -

لم يكن القمع والاستبداد الذي مارسته وتمارسه النخب الحاكمة العربية سياسياً وحسب، فالسياسة غدت، بفضل هذه النخب، ميداناً لارتكاب الجريمة، الأمر الذي أبعد القوى الاجتماعية كافة عن الشأن العام، لتؤدي الهيمنة على السلطة امتلاكاً مطلقاً للثروة وإعادة توزيعها بكيفية غير استحقاقية، ومعلوم أن هذا شرط ضرورة لتحقيق الاستزلام الذي ترتكز عليه ممارسة القمع. وأدى ذلك، بالتراكم، خلال النصف الثاني من القرن المنصرم، إلى شيوع ظاهرة الفقر والحرمان في ثنايا المجتمعات العربية كافة، على الرغم من مظاهر التقدم الشكلي الذي تطريه إحصاءات الدول العربية!!!. وليس بوسع المرء سوى مقارنة حجم الفقر الآن بنظيره الذي كان قائماً قبل رفع شعار التخلص من **الفقر والجهل والمرض** الذي كان قد شاع قبل أكثر من نصف قرن في ربوع الوطن العربي كافة. إن سلسلة دراسات التنمية البشرية المستدامة التي تجريها الأمم المتحدة سنوياً، تبرهن أن ثلث السكان في الوطن العربي يعانون الفقر والحرمان، ووفقاً لمعايير مركبة تنطوي على عناصر الفقر والجهل والمرض(٣). وإذا ما افترض المرء أن سكان الوطن العربي كافة، كانوا فقراء في بداية القرن المنصرم، وقارنهم بحجم الفقراء والمحرومين في نهاية القرن، فسيفجع بتنامي واتساع ظاهرة الفقر والحرمان، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار نسبية فقر اليوم لفقر الأمس التي تعدلها علاقات التضامن والتكافل الاجتماعيين التي كانت قائمة بالأمس، والتي تلاشت اليوم.

نعم، قد تقوم النخب الحاكمة بـ «فرض» نمط شكلي للديمقراطية، وهذا ما

= سيتحقق!! والسبب الذي يكمن خلف ذلك هو تراكم تأجيل كافة المطالب من قبل كافة النخب العربية الحاكمة.

(٣) United Nations Development Programme [UNDP], *Preventing and Eradicating Poverty (Arab States)* (New York: [UNDP], 1997), p. 16.

تحقق بالفعل في بعض البلدان العربية[٤]، لكنه سيبقى مفرغاً من محتواه، وسيكون ميسوراً لهذه النخب الالتفاف على هذا النمط متى تشاء، ذلك لأنه يفتقر لأساسه الصلب الذي يرتكز عليه، فمن دون هذا الأخير (العدالة الاجتماعية)، تنعدم القيود التي تحكم سلوك النخب الحاكمة: فشتان ما بين التفلت من الالتزام الشكلي والتفلت من الالتزام الحقيقي، لأن الأخير يطال غالب الفئات الاجتماعية ويثيرها، الأمر الذي يجعل منه قيداً. والواقع أنه مع شيوع الحرمان والفقر لا معنى للحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان، فالمساواة والعدالة الاجتماعية شرطا ضرورة لكفاية أي نظام ديمقراطي حقيقي.

لكن، لماذا تطرح قضية العدالة الاجتماعية الآن وليس غداً؟ بالأحرى، لماذا التزامن في طرح قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية؟ يكمن السبب الحقيقي في طبيعة الأنظمة السياسية القائمة: إنها أنظمة استبدادية، لا تقوم على أساس استحقاقي، سواء في ممارسة السلطة أو نمط التصرف بالثروة، وتحقيق الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، يستدعي، بالضرورة، إقامة نظام استحقاقي للتصرف بالثروة، هذا في المقام الأول، ويستحيل، في المقام الثاني، تحقيق أي مستوى من العدالة الاجتماعية في ظل رسوخ اقتصاد التداول، ذلك لأن هذا الأخير لا علاقة له ـ لا من قريب ولا من بعيد ـ بالإنتاج والإنتاجية اللذين يقوم عليهما النظام الاستحقاقي: من دون إنتاج ثروة لا يمكن توزيعها بعدالة. والحال أن الاقتصادات العربية كافة تمثل، بامتياز، نمط الاقتصاد التداولي[٥]، النمط الذي أدى، بالممارسة والاعتياد، إلى اغتيال ملكة براعة الإنتاج (Workmanship) لدى العرب، واستبدلها بنزوة المضاهاة (Emulation) لامتلاك المال دونما أي جهد، من خلال خلق الندرة الصنعية للاستيلاء على الأرباح والمضاربة بها، وأبرز برهان على شيوع ورسوخ هذا النظام هو الانكفاء المستمر والدائم في الجهاز الإنتاجي العربي (طبعاً بعد تجريده من غلالة التضخم!)، وبالمقابل تعاظم التداول. هذه المفارقة هي أساس الامتلاك غير الاستحقاقي الذي من خلاله تنشر النخب الحاكمة العربية الاستزلام في ثنايا المجتمعات العربية، لتجعل من هذا الأخير سوراً يحميها إلى جانب أجهزة القمع والاستبداد التي أخذت تبتلع أطراف المجتمع العربي كافة، فميدان التداول لا ينعم بثرائه سوى أزلام[٦] السلطة. وفي المقام

(٤) ليس من الغريب أن تنخرط بعض القوى السياسية في هذه العملية، فغريق ظلمات القمع والاستبداد يتمسك بأي قشة قد تنجيه من هلاك محتوم.

(٥) هذا النمط الاقتصادي المرتبط بالنظام الخارجي، لا يمكن تحليل كل آلياته الآن، وسيتناوله الباحث في مكان آخر.

(٦) توظف النخب العربية الحاكمة حتى الخصخصة لأزلامها، فهي تبيع ممتلكات القطاع العام لهم =

الثالث، لا بد من تزامن تحقيق العدالة الاجتماعية والحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي بسبب تغييب المؤسسات التي يفترض أنها تكافح من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، فعلى سبيل المثال لا الحصر، جرى تسييس النقابات والمنظمات المهنية التي يفترض أنها تدافع عن مصالح أعضائها، بجعلها إما تابعة للأحزاب السياسية أو للأنظمة الحاكمة، الأمر الذي أفقدها سمتها التمثيلية، والتي غالباً ما اندمجت بالأجهزة القمعية وأخذت تلاحق حتى أعضائها، وهذا نمط لم يشهد له تاريخ نشوء وتطور هذه المؤسسات من مثيل في كل العالم[٧].

- ٢ -

يقتضي تحقيق أي مستوى من العدالة الاجتماعية إقامة نظام اقتصادي يقوم على أساس الإنتاج وليس على أساس التداول. فالأخير غير استحقاقي لأنه يعتمد على المناورة (Manipulation) التي تبرر الاستيلاء على الثروة دونما قيود، فيما يعتمد الأول على الإنتاجية التي تكون استحقاقية ومعرفة بقدر إسهام عوامل الإنتاج (Production Factors) في توليد الثروة. هذه مسألة جوهرية بالنسبة لقيام دولة الرفاهية (Welfare State) التي تسهر على ضمان العدالة الاجتماعية، فحتى لا تكون العدالة مِنة عطاء (Grace) تخضع للعاديات، ستكون راسخة بحقانيتها (Meritorious)، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية يتطلب تحقيق العدالة الاجتماعية إطاراً مؤسسياً يسهر على ذلك. هذا الإطار هو الدولة، الدولة التدخلية التي ما ان تقوم بدور المعيد لتوزيع الثروة بحسب قواعد الاستحقاق، إلا وتتحوّل إلى دولة رفاهية، لكن بشرط حياد النسق السياسي واكتفائه بدور الحكم النزيه[٨]. والواقع، يبدو توفر شرط التدخلية في الدولة العربية من المحيط إلى الخليج مفرطاً: فلم يكن بوسع - أي جماعة أو أي منطقة نائية أو أي مصنع أو متجر أو مستشفى أو مدرسة أو مسجد ولا حتى أي عائلة - التمتع بإرادة مستقلة سواء في الشأن العام أو الخاص ولا حتى بإدارة أموالها الخاصة بحسب مشيئتها، فالدولة العربية أصبحت تفرض وصايتها على كل تفاصيل حياة المجتمع، إلى الدرجة التي لم يصبح فيها

= بأسعار رمزية، ليقوموا بدورهم بإعادة بيعها في الأسواق المحلية بأسعار خيالية، لضمان إطلاق آليات التضخم الحلزوني، كوسيلة لإعادة توزيع الثروة بما يضمن اغتناء أزلامها.

(٧) للاطلاع على علاقة النقابة - الحزب - الدولة، انظر: Colin Crouch and Alessandro Pizzorno, eds., *The Resurgence of Class Conflict in Western Europe since 1968* (London: Macmillan [1978]).

(٨) Anders Björklund, *Generating Equity and Eliminating Poverty* (Stockholm: Swedish Institute for Social Research, 1997), p. 20.

الفرد مهاناً وحسب، بل حتى الجماعة، على عكس مقولة عالم الاجتماع دوركهايم[٩]، والسبب في ذلك واضح، فحيثما توفر الموارد المالية للدولة استقلالاً للنخب الحاكمة عن مجتمعاتها، تتعالى عليها: **إذا ما كان المجتمع برمته مجبراً، حتى يواصل عيشه، على جعل خدماته مقبولة بأي ثمن لدى نخبة، بوسعها الاستغناء، أصلاً، عن هذه الخدمات، بفضل حيازتها للثروة بوسائل لا ترجع لتفوقها الاجتماعي، ستطبق هذه النخبة كل أنواع القهر والجور على المجتمع**. والواقع، أن القهر والجور على المستوى الاقتصادي أكثر تفاقماً منه على المستوى السياسي، وإذا ما أبعد هذا الأخير الناس عن مجرد التفكير بشأنهم العام، انتزع الأول منهم ملكة براعتهم في الإنتاج كما تمت الإشارة له سابقاً. بيد أن الدولة التدخلية ستفضي المكان لقيام دولة الرفاهية، فتدخلية الدولة نشأت وتطورت تاريخياً من أجل حماية المستضعفين من آليات السوق التي كانت تعمل على أساس الحرية (Laissez-faire)، الأمر الذي أدى إلى بروز النظرة الفيبرية التطورية التي ترى في دولة الرفاهية نهاية المطاف التي سيؤول إليها المجتمع السياسي، وإذا ما سبقت الدولة الليبرالية الدولة التدخلية، وأفضت هذه الأخيرة الطريق لقيام دولة الرفاهية في الغرب، فقيام دولة الرفاهية العربية لا يشترط المرور بالمرحلة الليبرالية، ذلك لأن درجة تدخلية الدولة العربية هي، الآن، تفوق درجة تدخلية الدولة الغربية قبل تحولها إلى دولة رفاهية. صحيح أن أساس التدخل الحكومي مختلف، فهناك قام على أساس تدارك النتائج السلبية للحرية الاقتصادية وما انطوت عليه آليات السوق من تناقضات اجتماعية حادة، وهنا قام على أساس سعي الدولة لخلق سوق موحدة يمكنها من ممارسة السيطرة والرقابة على كل أطراف إقليمها ودمجها، قسراً، بكيان قطري لتحقيق السيادة عليه: **هناك سوق تفرض ضرورة تكوين أمة، وهنا دولة تسعى عمداً إلى خلق سوق**[١٠]. بيد أن الأساس الاجتماعي يبقى هو القاسم المشترك لقيام كل الدول التدخلية، وهذا يعني أنه ما ان تأخذ هذه الدول بعين اعتبارها المسألة الاجتماعية، حتى تقترب من نمط دولة الرفاهية. بيد أن الفكر الاقتصادي السائد (الكلاسيكي وحتى الكلاسيكي الجديد) يرى في ذلك مفارقة: لا يمكن تحقيق

---

(٩) **«كلما كانت الدولة قوية، كان الفرد محترماً»** ألا يؤكد ذلك عكس ما ذهب إليه بعض الكتاب في رسوخ وقوة الدولة العربية؟ فعجز الدولة العربية يزداد بزيادة هيمنتها على ميادين المجتمع المدني، وبسبب من عقدة نقص شرعيتها ترى في كل فرد عدواً محتملاً يجب سحقه وإذلاله، حتى وإن كان منتمياً لأحد أجهزتها، فهل هنالك أبلغ من هذه المفارقة: **يزداد ضعف الدولة وعجزها بازدياد هيمنتها؟** انظر في ذلك: Emile Durkheim, *Texts* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1965), p. 78.

(١٠) ألم يكن هذا الوضع أحد الأسباب التي تفسر تفاقم استبداد الدولة القطرية في الوطن العربي؟!

العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية في آن، وهذه الحجة تستند إلى الفرضية الأساسية لمذهب الحرية الاقتصادي الذي يرى في آليات السوق ما سيؤدي إلى بلوغ الكفاءة، وبعد ذاك سيكون من الممكن تحقيق العدالة الاجتماعية، وعكس ذلك، سيؤدي، برأيه، إلى التضحية بالكفاءة الاقتصادية. وهذا، في الواقع، ما يكمن خلف ما يدعى، الآن، بسياسات الاقتصاد الكلي التي يدعو لها صندوق النقد الدولي: فسياسات التكيف البنيوية، برأي خبراء هذه المؤسسة، ستقود لتحقيق النمو، وهم يعترفون بوجود صحراء يجب اجتيازها، وخلال ذلك، **لن تكون كل حظوظ السكان متساوية، لكنهم يقدمون وعداً بثمار بستان تنضجها حرية السوق التي سيجنيها الجميع دون تمييز**، في نهاية المطاف(١١). وهذه وصفة مطلقة، يرى أصحابها، أنها تصلح لكل زمان ومكان(١٢)، والنتيجة هي إعادة توزيع أساسية للدخل من الفقراء إلى الأغنياء، ذلك لأن أحد أهم عناصرها هو تخفيض نفقات الدولة وانسحابها من أنشطة أساسية، تطال بالدرجة الأولى رفاه السكان كافة، من ناحية، وتؤثر سلباً، من ناحية أخرى، في مستقبل النمو الاقتصادي الذي يعتمد وظيفياً على البنى التحتية الفيزيائية والاجتماعية، ذلك لأن هذه العناصر لا يقوم بها القطاع الخاص، كما أنها، بطبيعتها، لا تخضع لآليات السوق، ولذلك فإن تركها للسوق هو بمثابة وصفة كارثية، ذلك لأن كافة البلدان النامية ـ والبلدان العربية من بينها ـ لم تكتمل فيها البنى التحتية الفيزيائية والاجتماعية التي يمكن أن تنطلق عليها آليات التطور الاقتصادي والاجتماعي كما هو حال اكتمالها في البلدان المتقدمة.

الواقع، أن دولة الرفاهية نشأت وترعرعت في الغرب على أساس التوسع في إنفاق الدولة وتعاظم تدخلها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية: بعضها اعتماداً على تطور مؤسسي (Institutional) كما هو الحال بالنسبة للدول الاسكندنافية والجرمانية، والآخر نتيجة الأزمة الاقتصادية كما هو الحال بالنسبة للدول الأنكلوسكسونية. تستند الأولى إلى نظرية نوت ويكسل (Knut Wicksell) السويدي الذي كان أول من شكك بقانون سي (Say) في نهاية القرن التاسع عشر(١٣) بكشفه عن علاقة حركة مستويات الأسعار المرتبطة بكفتي العرض ـ الطلب

---

(١١) World Bank, *Structural Adjustment Policies* (Washington, DC: The Bank, 1994), pp. 12-13.

(١٢) أحد أهم أهداف هذه الوصفة هو تحريك آليات السوق لتحقيق تحويل الموارد من دول الجنوب إلى دول الشمال بالتأثير في الأسعار وتعظيم الأرباح كمعيار للكفاءة الاقتصادية.

(١٣) Knut Wicksell, ***Value, Capital and Rent***, with a foreword by G. L. S. Shackle; translated by S. H. Frowein, Library of Economics (New York: Rinehart, [1954]).

الكلين واعتمادها على توقع الأرباح وأسعار الفائدة، وتأثير ذلك في توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية. أما المدرسة الأنكلوسكسونية، فتستند إلى النظرية الكينزية، التي هي، بطبيعتها، علاجية بسبب الأزمة الاقتصادية التي شاعت في مفاصل كافة الاقتصادات الرأسمالية في ثلاثينيات القرن المنصرم. وبغض النظر عن اختلاف الأساس الذي قامت عليه المدرستان والاختلاف في درجة الرفاهية الاجتماعية التي قد تحققت، إلا أنهما يمثلان قطيعة (Rupture) مع النظرية الكلاسيكية ومذهبها القائم على الحرية الاقتصادية من ناحية، وفتحا الباب على مصراعيه لتدخل الدولة من ناحية أخرى. والواقع، أن أصل وفصل مذهب رعاية الدولة يعود إلى بسمارك (Bismarck) الذي كان قد أقام في عام ١٨٨٣ نظام الضمان الصحي، وفي عام ١٨٨٤ نظام تعويضات العاملين، وفي عام ١٨٨٩ نظام التقاعد. وسرعان ما احتذى ذلك كل من هنغاريا والنمسا، وفيما بعد بريطانيا عام ١٩١١، ولم يطبق ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية إلا بعد عام ١٩٣٥، فتدخلية الدولة، والحال هذه، قامت في البداية على أساس رعاية فئات اجتماعية معينة، ثم تطورت، لتصبح دولة رفاهية تسهر على حياة كل فرد.

- ٣ -

شتان، والحال هذه، ما بين تدخلية دولة فرضتها ضرورات التطور الاقتصادي والاجتماعي، وأخرى تفرضها مصالح نخب حاكمة: غاية الأولى تحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية والمساواة على أسس حقانية، فيما تكون غاية الثانية تحقيق كسب أكبر قدر ممكن من الثروة لصالح النخب الحاكمة[١٤]، الأولى لا تستطيع التصرف بالثروة إلا بتفويض، والثانية تتمتع بها من دون قيود حقانية، الأولى تخضع لمجتمعاتها، والثانية تستقل عن مجتمعاتها وتتعالى عليها. والمفارقة المثيرة للتمعن أن تدخلية الدولة المفرطة في أقطار الوطن العربي أدت وتؤدي، إن بقيت على هذا المنوال، إلى المزيد من الحرمان والإفقار والمزيد من تبديد الثروة، هذا في الوقت الذي أفضت فيه هذه التدخلية لأن تكون الدولة العربية أكبر محتكر في السوق الوطنية، فقوة العمل برمتها وكافة الموارد المتاحة هي بتصرف هذه الدولة، هذا إلى

(١٤) مرة تحت يافطة تحقيق التنمية، ومرة من أجل المساواة، وأخرى تحت شعار كل شيء من أجل المعركة، وأثبت الواقع أن كل ذلك مجرد تسويغ لاكتساب الثروة من دون حق، حيث لم يتحقق أي شيء من ذلك، فكل ما تحقق في نهاية المطاف هو الإثراء الفاحش الذي يؤدي، بطبيعته، إلى إطلاق عقدة المضاهاة (Emulation) والتي على أساسها ينشأ التنافس فيما بين النخب الحاكمة العربية، ليؤدي ذلك إلى المزيد من هدر الطاقات البشرية وموارد الثروة.

جانب التحكم بآليات السوق، وكل ذلك ـ بحسب المنطق الاقتصادي ـ يقتضي تحقيق أكبر قدر من الكفاءة الاقتصادية، في ضوء غياب أي منافس، والحال، أن انكفاء الإنتاج والإنتاجية هي السمة التي تميز هيمنة الدولة العربية على الميدان الاقتصادي. الواقع، أن هذه نتيجة طبيعية، فمن يتعالَ على المجتمع، يمتهن كل مقدراته: الاقتصادية والاجتماعية والمصيرية.

هل أن الدعوة لخصخصة الأنشطة الاقتصادية وانسحاب الدولة التي يدعو لها خبراء صندوق النقد الدولي، ستكون البلسم؟ يعتقد البعض أن ذلك سيؤدي إلى إعادة التطور، إلى ضرورة المرور بالمرحلة الليبرالية التي ستفضي، بالضرورة، إلى تدخلية دولة ستستتبع بدولة رفاهية. هذه خطيطة (Schema) ترى بأن تطور كل مجتمعات الكون يجب أن يسير على الدرب ذاته الذي سلكته المجتمعات الغربية، وكأن أصحاب هذه الرؤية يتمسكون بالفرضية الماركسية القائلة «ان البلد الأكثر تطوراً إنما يبين للبلد الأقل تطوراً صورة مستقبله»(١٥) وهي، والحال هذه، خطيطة تراجعية تعيدنا إلى نقطة البداية وما سينطوي عليه ذلك من تضحيات. وهذا خيار ترفضه النخب العربية الحاكمة كافة والمجتمعات العربية كافة: **فالفوات الحضاري لا يقتضي التراجع بقدر ما يتطلب التقدم**. إن دولة الرفاهية كنموذج للتقدم، كما تجسدت في العالم الغربي، واستمرت في تقدمها وتطورها منذ ثلاثينيات القرن المنصرم دون أزمات، وتميزت بالاستقرار هي، في نهاية المطاف، نتيجة بلوغ العدالة الاجتماعية والمساواة. فالتجربة التاريخية، والحال هذه، تؤكد أن الكفاءة الاقتصادية لا تتناقض مع العدالة، بل على العكس، إن الأولى مشروطة بالثانية، ذلك لأن تعظيم الأداء (Functioning) الذي هو أساس الكفاءة الاقتصادية لا يمكن بلوغه إلا بالمكنة (Capability) التي تعني تمكين السكان من التزود بالأصول (Assets) المادية والمعنوية وتضمن لهم الوصول إلى التسهيلات التي ترتقي بقدراتهم ليعملوا ويعيشوا بمستويات لائقة وتنمي لديهم الثقة بالنفس(١٦). وهذه، في الواقع، الفلسفة التي تكمن خلف قيام دولة الرفاهية، حيث أثبتت التجربة أن قيام الدولة بالسهر على رفاه المجتمع قد ضمن تحقيق شروط تنمية اقتصادية منتظمة ومتسارعة، بعكس المفارقة الاقتصادية التي تجعل من العدالة الاجتماعية سبباً للتضحية بالنمو الاقتصادي(١٧). وأثبتت تجربة الدول الاسكندنافية أنه كلما جرى القيام بإصلاحات

---

(١٥) Karl Marx, *Capital* ([n. p.]: Moscow Pub. House, 1955), p. 3.

(١٦) Amartya Sen, *Inequality Reexamined* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1992), p. 10.

(١٧) Gunnar Myrdal, *Critique of Growth* ([Oslo]: Scandinavian University Press, 1978), p. 58.

اجتماعية واسعة النطاق أدى ذلك إلى المزيد من التقدم والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، هذا علماً بأن التجربة المذكورة لم تقم على أساس التأميم بل على أساس الرقابة التي تعززت من أجل حماية المصلحة العامة، ولهذا بقيت الأعمال كلها تقريباً بيد القطاع الخاص، هذا في الوقت الذي نزعت فيه دولة الرفاهية الأنكلوسكسونية للتأميم المتزايد على الرغم من إيمانها بالمشروع الخاص. إن سياسة الإصلاحات الاجتماعية المعززة بسياسة الاستخدام الكامل والتنظيم الشامل لسوق العمل تؤدي إلى كفاءة اقتصادية مرموقة على المستوى الكلي وتضمن التطور المستقر للاقتصاد القومي(١٨) أو أنها، على الأقل، لم تعرقل النمو الاقتصادي على الإطلاق.

الواقع، تقوم دولة الرفاهية التي تضمن عدالة التوزيع والمساواة على مبدأ أخلاقي رفيع، دعت له كل الأديان الكبرى والفلسفات الراديكالية: كانت أبحاث ماركس وانغلز وكذلك الكتابات والنشاطات المختلفة الأخرى من اللون الماركسي، مهمة، مثلما كانت الليبرالية الجديدة التي بدأها جون ستيورات مل، على الرغم من اختلاف سبلها، في الدعوة لمذهب المساواة الذي قام عليه كل التفكير الاجتماعي والاقتصادي بوجه خاص، والذي انبثق مباشرة من عصر الأنوار، حيث تطورت رؤية متألقة لكرامة الكائن البشري ولحقه الأساسي في تكافؤ الفرص، بل حتى لحقه في الرعاية حين يلم به الفقر. ومنذ أن بدأت السلطة تتيح للشعب حق التصويت، وتمنح نقابات وتنظيمات العاملين قوة التأثير في سوق العمل، أدى ذلك كله إلى تحقيق المساواة ورفاه المجتمع، وخلق هذا الأخير درجة مرموقة من الانسجام الاجتماعي والاستقرار السياسي، لم يكن من الممكن بلوغها من دون قيام دولة الرفاهية.

- ٤ -

ضمان كرامة الإنسان ورفعته «من المهد إلى اللحد»(١٩) هو الأساس الذي تقوم عليه دولة الرفاهية: هي دولة قوية لأنها تحترم الفرد ليصبح عضواً في الجماعة، وبهذا تحقق الانتماء ليكون هذا الفرد مواطناً في النسق السياسي؛ وهي، بالتالي، تسهر على تحقيق الانسجام الاجتماعي، لتشيع الاستقرار، لأنها لا يمكن، بأي

(١٨) Walter Korpi and Joakim Palme, *The Paradox of Redistribution and Strategies of Equity* (Stockholm: Stockholm University, 1997), p. 143.

(١٩) هذا لا يعني أنها الفردوس، فهنالك ثمة جوانب سلبية لا يمكن التطرق لها في هذه العجالة، لكن من بين أهمها النتائج المترتبة على **البطر** الذي يصيب المتفعين من هذا النظام، وهي ظواهر استثنائية لا تؤثر في القاعدة العامة.

حال، أن تؤكد نفسها كعامل نزاع أو كأداة لجماعات المصالح الخاصة، ولا يمكنها إلا أن تكون ديمقراطية، فتطورها وحيويتها مرهونان بانطلاق الحياة البرلمانية ومبدأ المواطنية، وهي بنية اندماجوية بخلقها لأدوار جديدة متخصصة للمنظمات السياسية والنقابية وعلى الأخص شبكات الحماية الاجتماعية والتدخل الاقتصادي، ما دامت هي **المؤسسة الموصى لها بحق عمومي للسهر والعمل على حل كل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية**. لا يخضع الاقتصادي للسياسي في هذه الدولة، بل ان كفاءة الأخير مشروطة بالكفاءة على المستوى الأول[٢٠]، فدولة الرفاهية هي ليست صنيعة نخبة ترى في الهيمنة على الميدان السياسي امتلاكاً مطلقاً للثروة.

وما دام السهر على رفاه الفرد والجماعة هو الهدف العزيز على قلب هذه الدولة، فإنها لا بد من أن تضمن، أولاً وقبل كل شيء، تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في المقام الأول، وضمان التوزيع العادل للثروة في المقام الثاني. لبلوغ ذلك تتحمل الدولة كامل المسؤولية عن غير القادرين على تحقيق الحدود الضرورية لحياة لائقة[٢١]. يتداخل عمل كل من مبدأي تكافؤ الفرص وتأمين مستوى معين من الدخل، لكل فرد من ولادته حتى وفاته، مع شبكة واسعة من التقديمات والضمانات، ويؤدي تضافر كل هذه الوسائل إلى تمكين الفرد من تحقيق أعظم أداء وظيفي، الأمر الذي ينعكس مباشرة على الإنتاجية وتحقيق أكبر قدر من الكفاءة الاقتصادية في نهاية المطاف. إن شبكة مؤسسات التربية والتعليم تترابط وظيفياً مع شبكة المؤسسات الصحية في إعداد الفرد منذ ولادته حتى سن العمل إعداداً سليماً وبما يتوافق مع قدراته، وهذه الأخيرة يتم بلورتها وصقلها أثناء مراحل الدراسة ومن خلال استقصاء توجهاته الحياتية اليومية منذ نعومة أظفاره، ولم يتوقف ذلك عند بلوغه سن العمل، بل ان مؤسسات التدريب وإعادة التأهيل تسهر على تطوير كل إمكانات الفرد في ميدان عمله وفي الميادين الأخرى التي قد تؤهله لتغيير نمط عمله. وتقوم شبكات مكاتب العمل بدور التنسيق فيما بين مؤسسات الإعداد المهني والفني للفرد وفرص العمل التي يتيحها التطور الاقتصادي والاجتماعي، وتحرص هذه المكاتب على تحقيق وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، الأمر الذي يوجب عليها ليس فقط التدخل في سوق العمل، بل حتى القيام بإعداد قوة العمل إلى جانب مؤسسات

---

(٢٠) بعكس النمط القائم في الأنظمة العربية حيث يخضع الاقتصادي للسياسي، ولهذا السبب يفقد الأول عقلانيته، لأنه يشتغل وفق عقلانية أخرى.

(٢١) يختلف، بالطبع، مستوى الحياة اللائقة باختلاف مستويات التطور، فالمستوى اللائق في بلد متقدم يختلف عن نظيره في بلد متخلف، وهذا لا يعني أن هذا المستوى مشروط ببلوغ درجة معينة من التقدم.

التربية والتعليم والتدريب وبما يتوافق مع متطلبات سوق العمل. ولهذا السبب تقوم مكاتب العمل هذه بتمويل إعداد قوة العمل وتأمين دخل للمتدربين إلى جانب مخصصات فترات البطالة التي قد تواجهها قوة العمل. والواقع، تُعَد مكاتب العمل المؤسسة القوامة على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، فليس بمقدور أصحاب الأعمال في القطاع الخاص والقطاع العام التملص من رقابتها، كما أن العاملين الذين قد يستطيبون العطالة، ليسوا بقادرين على التملص من ملاحقتها لارتباطهم العضوي بها.

ويُعَد ضمان مستوى معين من الدخل لكل فرد منذ ولادته الوسيلة الرئيسية لتحقيق العدالة الاجتماعية، ويتم تحديد الدخل الأساس (Basic Income) في ضوء المتطلبات الضرورية للفرد ولحجم العائلة، وهو دخل يخضع لقاعدتي تطور هذه الضروريات والتغير في المستوى العام للأسعار (Indexation). وتستهدف هذه الوسيلة تحقيق العدالة في توزيع الثروة والسهر على رفاهية المواطنين كافة، ولا يستثنى، بالطبع، أي فرد أو أي عائلة من هذا الدخل الأساس والذي لا يخضع، بالطبع، للضريبة، أما الدخول التي تزيد على هذا المستوى، فتخضع لضريبة تصاعدية، لكن مستويات الضرائب تختلف بحسب مصادر الدخول: العمل أو رأس المال أو ملكية الأصول الأخرى. والواقع، تختلف مستويات الضرائب باختلاف مستويات الضمان التي تتعهد بها الدولة، فهي مرتفعة في البلدان الاسكندنافية بالمقارنة مع البلدان الأنكلوسكسونية. ولا يشكل التهرب الضريبي نسبة يعتد بها، بسبب نظام الأتمتة المتقدم في حسابات الدخول، كما أن تكاليف هذا النظام متدنية بالقياس مع الأجهزة البيروقراطية للضرائب في البلدان المتخلفة التي ينتشر فيها الفساد والتحايل والتهرب من الأداء الضريبي، فالضريبة هي وسيلة إعادة توزيع الثروة بين فئات السكان في دولة الرفاهية، وتشكل أهم مصادر إيراداتها.

وتعمد دولة الرفاهية، في سبيل تحقيق العدالة، إلى توفير السكن، باعتباره أحد أهم الضروريات التي لا يمكن تركها لآليات السوق، ولكل فرد أو عائلة لا يزيد المتحقق لديها عن الدخل الأساس الحق بوحدة سكنية دون مقابل، أما الأفراد والعوائل من دافعي الضرائب فيحصلون على حسومات بحسب مستويات الدخل أو بحسب أوضاعهم العائلية. إن سياسة الإسكان في هذه البلدان تتوافق مع الإمكانية الاقتصادية من ناحية، وتطور الحاجة السكنية من ناحية ثانية، الأمر الذي لا يخلق ندرة في الموارد المخصصة للإسكان، ولا يؤدي لشيوع الحاجة البحت (Pure Need)، وكلا الجانبين يجعل من اتساق إنتاج الوحدات السكنية ومواصفاتها التصميمية مع الطلب ومع التفضيلات الاجتماعية في آن، أمراً ميسوراً. الواقع أن معالجة أزمة السكن في بلدان الرفاهية تعتبر نموذجية، فمن خلال تعاون الدولة

وشركات السكن جرى تنسيق إيقاع إنتاج الوحدات السكنية مع إيقاع نمو السكان ومعدلات تشكل العائلات ليس فقط من ناحية الكم، ولكن من ناحية البعد المكاني بحسب المناطق البلدية التي يقوم على أساسها النظام الإداري، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار كون معدل حجم العائلة، في غالب هذه البلدان، لا يزيد كثيراً على ٢,١ بالمئة، الأمر الذي يمكنها من تشييد وحدات سكنية نمطية تعتمد على آلية الإنتاج الواسع (Mass Production) التي تنطوي على وفورات اقتصادية مهمة.

لا تتوقف تقديمات دولة الرفاهية عند تأمين تكافؤ الفرص ودخل أساس يوفر مستوى معيشة لائقاً وسكناً ملائماً، بل تتضافر مع ذلك شبكة واسعة من مؤسسات العناية الصحية والتعليمية وبرامج دعم البطالة ومؤسسات تعويض حوادث العمل وشبكات رعاية المسنين، كما أن العائلات التي لديها أكثر من طفل تتلقى مساعدات مالية وعينية واجتماعية تفوق قيمتها مستوى الدخل الأساس[٢٢].

لا يفلت جانب من جوانب حياة الفرد والجماعة من دعم دولة الرفاهية، فهي تدعم حتى الأنشطة السياحية للسكان وجمعيات رعاية الهوايات، هذا إلى جانب جمعيات مناطق السكن وجمعيات المستهلكين والمنتجين وجمعيات كبار السن. كل هذه الأجهزة المؤسسية تحظى بدعم الدولة المادي والمعنوي، وكل ذلك يؤدي، كما هو معروف، إلى الفضول المعرفي والفني والأدبي ويدفع باتجاه التقدم. كل هذا وذاك حدث ويحدث بسبب الوفرة التي تنجبها الكفاءة العالية التي لا يمكن أن تتحقق إلا على أساس العدالة الاجتماعية. بيد أن هذه ليست كل قصة دولة الرفاهية: فاغتراب الوفرة هو كنظيره اغتراب الفقر، كلاهما يجرد الإنسان من إنسانيته بحسب فروم[٢٣]، ولهذا تنطلق الآن نقاشات ساخنة فيما بين المفكرين المهتمين بشأنهم العام، والتي تتناول إشكالية ما بعد دولة الرفاهية (Beyond the Welfare State). بيد أن السهر على رفاه المجتمع يبقى، على كل حال، موقفاً أخلاقياً رفيعاً، وهو أقل كلفة بكثير من قمع هذا المجتمع.

(٢٢) بالنظر لتعدد وتنوع شبكات الرعاية بدولة الرفاهية فمن غير الممكن التطرق لها في هذه العجالة، ذلك لأن مستوياتها متعددة كما أن القواعد والنظم التي تحكم آليات عملها كثيرة، وهي في الواقع أكثر أهمية من التقديمات النقدية بالنسبة لحياة الفرد والجماعة.

(٢٣) Erich Fromm, ed., *Introduction to Socialist Humanism* (New York: Anchor Books, 1966), p. lx.

الفصل الثالث

النفط العربي... إلى أين؟

أولاً: النفط واحتمالات المستقبل: بين الترف النفطي والفقر المدقع(*)

أسامة عبد الرحمن(**)

نضوب النفط والمورد

صرح وزير النفط السعودي الأسبق أحمد زكي يماني في عام ١٩٧٩ أن الطلب المتوقع على نفط دول الأوبك سيزداد من ٣١ مليون برميل يومياً ـ بما في ذلك إنتاج العربية السعودية البالغ عشرة ملايين برميل يومياً ـ إلى ٣٥ مليون برميل يومياً في عام ١٩٨٥، وسيصل إلى ٤٢ مليون برميل يومياً في عام ١٩٩٠، وسيكون إنتاج العربية السعودية في زيادة إلى ١٥ مليون برميل يومياً، وإلى ٢٠ مليون برميل يومياً على التوالي. ووضح في مقال له في مجلة **النفط والتنمية** *(Journal of Energy and Development)* في عام ١٩٧٩، أن الاحتياطيات العالمية من النفط والغاز ستتقلص بمعدل مقلق، وأن على الغرب أن يكثف جهوده لتطوير كل أشكال الطاقة، ويقلص عدم الكفاءة في استهلاك الطاقة[1]. ولقد صدرت بين

(*) نشر في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٣، العدد ٢٥٩ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠)، ص ٦ ـ ١٩.

(**) أستاذ جامعي ـ السعودية.

(١) Eliyahu Kanovsky, *The Economy of Saudi Arabia: Troubled Present, Grim Future,* Policy Papers; no. 38 (Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 1994), p. 17.

الفينة والأخرى مؤخراً تصريحات من مسؤولين سابقين في مجال النفط تشير إلى أن التطور التقني قد يسمح بإيجاد بدائل في الأمد غير البعيد، وأن النفط حتى لو لم ينضب فعلاً فسيكون في حكم الناضب ولن يكون له سوق أو مشترون.

وسواء أكان ذلك في أمد قريب أم أمد بعيد نسبياً، وسواء أكان خلال الخمس والعشرين سنة القادمة، أم خلال الخمسين سنة، أو خلال المائة سنة، فإن النفط سينضب أو يصبح في حكم الناضب، وتظل الاحتمالات القائمة تطل بوجهها طالما ليس هناك إدراك جاد، وقلق حقيقي يوجه الجهود ويكثفها نحو تنويع مصادر الدخل، وتكوين قاعدة إنتاجية معطاءة قادرة على الاستمرار حتى بعد نضوب النفط أو كونه أصبح في حكم الناضب، بحيث يكون الدخل منها كافياً على الأقل لتلبية الاحتياجات الأساسية، ولضمان المستقبل وتأكيد إمكانية الوجود والبقاء.

لا ريب في أن ذلك يتطلب استراتيجيا للتنمية الحقيقية، وتضحية، ومشقة، ومشاركة فعلية في صنع القرار لأن القضية مصيرية، والتنمية في هذا الوضع ليست مجرد مطمح أو حتى مجرد مطلب، ولكنها الفرصة الحقيقية لاستخدام المورد الآيل للنضوب استخداماً أمثل لتكوين قاعدة اقتصادية إنتاجية قادرة على إدرار دخل يكفي لمواجهة متطلبات عصر ما بعد النفط.

وفي محاضرة للسفير الأمريكي في الكويت عام ١٩٩٨[٢]، أشار إلى التطورات التكنولوجية المتسارعة وأثرها في مستقبل النفط. ووضح أنه بفضل هذه التكنولوجيا انخفض متوسط التكلفة للبرميل الواحد، وأنه في كندا على سبيل المثال؛ تم اكتشاف طرق أرخص لتحويل الحقول الواسعة من رمال القطران إلى بترول يمكن استعماله. وهناك أبحاث أساسية في مجال الاعتماد على طاقة بديلة.

وقد شكلت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية شراكة مع شركات صناعة السيارات لمساعدتها في أبحاثها الخاصة بالمركبات عالية الكفاءة، ويساعد علماء الحكومة في هذه الشراكة لإيجاد جيل جديد من المركبات من خلال الأبحاث الأساسية كأبحاث المواد الخفيفة المتقدمة، وتكنولوجيا البطاريات. وهناك في الأسواق الآن مركبات تعمل على الكهرباء أو على الهجين من الغاز والكهرباء وتوفر أداء معقولاً. إن كل صانع رئيسي للسيارات يتنافس على تحسين المركبات الكهربائية، ويصرف الملايين من الدولارات على الأبحاث الخاصة لجعل البطاريات أخف وزناً، وأسرع في إعادة شحنها، وأن تدوم طويلاً، وأن تكون أرخص سعراً.

---

(٢) **الرأي العام** (الكويت)، ٧/١٢/١٩٩٨.

والتغيرات التي ستحدثها التكنولوجيا لن تقتصر على المركبات التي تسير بالكهرباء، أو خلية الوقود. فالسيارة اليوم أكثر كفاءة في استهلاك الوقود من سيارة صنعت قبل عشرين عاماً. إن من سيارات ١٩٩٨ ما لديه القدرة الحاسوبية مما يسمح للمحركات الحديثة التي تعمل بحقن الوقود أن تعصر الحد الأعلى من الطاقة من كل قطرة بنزين، ويمكن توقع اكتشاف طرق جديدة لتدفئة وتبريد المنازل وتزويدها بالكهرباء. النفط هو واحد من خيارات عدة للوقود، وتشمل الخيارات الأخرى: الغاز الطبيعي، والطاقة الشمسية، والطاقة النووية والكهرومائية. ومن الأمثلة على ذلك السد الكبير في الصين والذي سيمد الصين بحصة كبيرة من طلبها المتنامي على الكهرباء.

واختتم محاضرته في الكويت؛ بطرح عدة أسئلة: هل ستكون عائدات النفط كافية؟ وهل سيكون هناك فرص عمل لآلاف الخريجين؟ وهل سيكون هناك ما يكفي للحفاظ على الرواتب والدعم؟ وهل سيكون هناك ما يكفي لضمان الأمن الاقتصادي للكويت؟ وأكد أن الجواب على كل هذه الأسئلة هو: **لا**.

ويوضح جاسم السعدون بالأرقام الاحتياطي من النفط لدى دول العالم المتقدم، ودول العالم المتخلف، ويتبين منه أن النفط تمتلكه دول من العالم الثالث، ويستهلك النسبة الأكبر العالم المتقدم الذي ينتج منها ما لا يتناسب مع احتياطياته، وأنه إن استمر الحال على ما هو عليه في نهاية عام ١٩٨٧، فإن الأرقام تقترح خروج العالم الأول من سوق الإنتاج مع نهاية التسعينيات، وخروج العالم الثاني من سوق الإنتاج مع بدايات هذا القرن، وتباعاً تخرج بقية دول الأوبك عام ٢٠١٠، وبقية دول العالم عام ٢٠٢٠. وحتى ذلك التاريخ؛ لن يكون هناك منتجون للنفط سوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق وإيران، ولن يستمر الحال سوى لعقد آخر وبضع العقد حتى يتلاشى النفط من العالم. وهذا التوقع؛ مجرد إسقاط لواقع الحال في عام ١٩٨٧ مع ثبات معدلات الإنتاج لكل الدول بالمستوى نفسه حتى نهاية الإنتاج[٣].

الإيـرادات والعجـوزات

على رغم الإيرادات التي تظل كبيرة نسبياً في أقطار الخليج العربية حتى مع انحسارها بعد حقبة الرواج النفطي؛ فإن العجوزات في الميزانيات تظل كبيرة نسبياً، فقد بلغت في العربية السعودية خلال السنوات من ١٩٨٧ حتى ١٩٩٧ ما مجموعه

(٣) أسامة عبد الرحمن، **قضايا وتحديات تنموية** (القاهرة: دار الأزمنة، ١٩٩٢)، ص ٦١.

١٢٩٩٤٦,٣ مليون دولار، وبلغ في الكويت ما مجموعه ٦,٧٥٩٢,٢ مليون دولار للفترة نفسها، كما بلغ في الإمارات العربية المتحدة ما مجموعه ١,٢٠٩٤٤ مليون دولار للفترة نفسها أيضاً، بحيث يمثل ما مجموعه ٦,٢١٨٤٨٢ مليون دولار؛ في الوقت الذي بلغت فيه عجوزات باقي الأقطار العربية تقريباً حوالى ١٣٥١٦٣,٥ مليون دولار[٤].

ولا شك في أن تراكم العجوزات يمثل عبئاً تزداد وطأته كلما استمرت العجوزات حتى وإن قل معدلها في بعض السنوات، وحتى لو ارتفعت أسعار النفط نسبياً فهي غير قادرة على مجاراة الإنفاق الجاري الكبير. ولذلك تظل في أكثر الأحيان العجوزات مستمرة. وكلما تراكمت العجوزات؛ أصبح من المتعذر ـ أكثر من ذي قبل ـ التخلص منها، وسداد الديون، وخدمات الديون. ويبدو أن أقطار المنطقة التي استمرأت الاقتراض الداخلي وبدا لها ميسوراً لم تفكر جدياً في مسألة العجوزات طالما أن بإمكانها السحب دون عوائق من المؤسسات المحلية لتغطية متطلبات الإنفاق الجاري الكبير. ومعروف أنه كان من الأحرى بأقطار المنطقة أن تهيكل إنفاقها الجاري هيكلة صحيحة وفق أولويات حقيقية بحيث تخفض في الإنفاق الجاري الكبير خصوصاً في أوجه الإنفاق التي تقتطع قدراً لا يستهان به من الموارد العامة مثل صفقات الأسلحة، وكذلك بعض المشاريع الكبيرة التي لا تدخل بالضرورة في سلم الأولويات، وربما زيادة الإنفاق على بعض المرافق والخدمات وفق شروط ومعايير الكفاءة والجودة لتلبية الاحتياج المتعاظم لها تبعاً للنمو السكاني.

إن استمرار العجوزات يؤدي إلى مأزق قد تعجز فيه هذه الأقطار عن تلافي تبعاته. ربما مرت من قبل بعض هذه الأقطار بعجوزات وجاء تصاعد أسعار النفط بمردوده الكبير فمكنها من تجاوز المأزق، إلا أنه منذ منتصف الثمانينيات؛ أصبح العجز مستمراً تقريباً في هذه الأقطار رغم أنه في البداية كان هناك اعتماد على ما يسمى بالفوائض المالية النفطية المتراكمة في قنوات الغرب والتي جرى السحب منها ولكنها تآكلت كلها منذ أمد.

إن النهم الإنفاقي ربما كان سمة غالبة في المنطقة رغم أن النفط يمثل المورد الوحيد تقريباً، وهو ما أشار إليه وزير المالية السعودي الأسبق[٥]؛ إذ ذكر أن النفط هو المورد الذي تعتمد عليه الدولة بعد الله تعالى، مستطرداً في الإشارة إلى أن

---

(٤) ربيع كسروان، معد، «الملف الإحصائي (٨٩): إحصاءات المالية العامة في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٤٥ (تموز/يوليو ١٩٩٩)، ص ١٩٧.

(٥) **الرياض**، ١٢/٥/١٩٨٨.

العربية السعودية قد بادرت منذ أول سنة بدأت فيها أسعار النفط في الارتفاع، وبدأت الموارد المالية في الزيادة، إلى زيادة الإنفاق إلى أقصى درجة ممكنة واستعانت بكل الوسائل والإمكانات في سبيل تنفيذ أكبر قدر من المشروعات في فترة وجيزة. وأكد أن السياسة التي اتبعتها الدولة في إنفاق جميع ما يردها على المشروعات لم يحدث في أي دولة أخرى في العصر الحديث.

إن تعاظم الإنفاق الجاري إلى حد كبير هو الذي أدى إلى تقليص ما كان يسمى بالفوائض المالية المتراكمة، وتآكلها خلال فترة انحسار الموارد المالية النفطية رغم بعض الإجراءات الهامشية التي أعلنت؛ ولكن لم يكن هناك تكيف جدي مع فترة انحسار الموارد المالية النفطية. ولذلك فإنه بعد تآكل الاحتياطي من المال النفطي، تم اللجوء إلى الاقتراض من الداخل والخارج، وتراكمت العجوزات مع أنه كان هناك اقتراض حتى قبل تآكل الاحتياطي المالي النفطي، ربما لعدم إمكانية السحب من الاحتياطي في أحيان تبدو فيها حاجة إلى مزيد من المال لتغطية احتياجات الإنفاق الجاري رغم أن انحسار الموارد المالية النفطية كان يمثل فرصة لتغيير جذري في توجه الإنفاق بحيث يتم تقليص الإنفاق الجاري وفق أولويات مدروسة، وترشيد الاستهلاك، وتحمل قدر من التضحية، وتوجيه قدر أكبر من الإيرادات نحو أصول إنتاجية ذات مردود مستمر ومتعاظم.

ولا ريب في أن استمرار العجوزات المالية، والاستمرار في الاقتراض لتلبية احتياجات الإنفاق الجاري، والاستمرار في المسار نفسه؛ يعني أنه لن يكون هناك في الإمكان تخصيص قدر من الإيرادات لتوجيهها وجهة إنتاجية في تكوين قاعدة اقتصادية قادرة على العطاء الذاتي ومدرة للدخل، بل إنه ربما يبدو من الصعب حتى تسديد الديون وخدمات الديون بعد أن يستمر تراكمها. وسوف يكون المأزق حقيقياً. والقضية ليست قضية سداد الديون وخدماتها فحسب؛ ولكن غياب أي فرصة حقيقية لمواجهة حقبة ما بعد النفط من خلال قاعدة اقتصادية إنتاجية يتمثل فيها مورد بديل يستمر عطاؤه حتى بعد نضوب النفط. وهو مورد قابل للتوسع والتنوع والتطور يهيئ لأقطار المنطقة فرصة واعدة للبقاء بعد عصر النفط.

إن مثل هذه الفرصة غير ممكنة في ظل استمرار المسار الإنفاقي الإغداقي، واستمرار نهم الإنفاق الجاري، وزيادة العجوزات وتراكمها، واستمرار الديون وتراكمها دون وقفة جادة تنظر إلى المستقبل مدركة ما يحمله في أحشائه من تحديات جسام تتطلب تغييراً جذرياً في مسار الإنفاق وأولوياته.

الاستراتيجيا

لقد أشارت ورقة عمل[٦] أقرتها ندوة جمعت عدداً من أبناء المنطقة عقدت مرتين، **إحداهما** في الشارقة خلال الفترة ما بين ٧ و١٠ آذار/مارس ١٩٨٣، **والثانية** في البحرين في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤، إلى التحديات الشرسة التي تواجه حاضر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومستقبلها، مما يتطلب التوجه الجماعي العاجل من أجل تهيئة دول المجلس لفترة ما بعد الاعتماد على النفط. وهذا يقتضي ـ من بين ما يقتضيه ـ وضع برنامج يتم بموجبه تخفيض الاعتماد على النفط تدريجياً، والاحتفاظ بمعظم عائدات النفط مستثمرة في أصول إنتاجية ذات ملكية عامة. وبحكم الملكية العامة للثروة النفطية؛ فإن الريع الاقتصادي المتأتي من عملية استنضابها يجب الاحتفاظ به في شكل ملكية عامة تنتفع منها الأجيال المتعاقبة، ولا يجوز استهلاكه من قبل جيل، ولا يجوز تحويله إلى ثروات خاصة. ولا بد من أن تسرع دول المجلس في بناء قاعدة اقتصادية بديلة لتقوم بالوظائف الاقتصادية التي يتطلبها اقتصاد ما بعد النفط مستفيدة في ذلك من الفرص التنموية التي أتاحها وجود الثروة النفطية في الوقت الحاضر. وتبدو ضرورة الإسراع في بناء القاعدة الاقتصادية أكثر إلحاحاً بحكم خطورة الاعتماد على الريع النفطي الراهن المتأتي من صادرات ثروة ناضبة إلى دول متقدمة تقنياً. وكهدف كمي مقترح؛ يمكن أن تتوجه دول المجلس في عام ٢٠٠٠ لتحقيق التالي:

ـ تخفيض مساهمة قطاع إنتاج النفط الخام إلى حوالى ٢٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

ـ تخفيض إيرادات صادرات النفط إلى ٤٠ بالمئة من إيرادات الميزان التجاري.

ـ رفع الإيرادات غير النفطية للميزانية العامة إلى ما يكفي لسد كافة احتياجات الإنفاق الجاري والتحويلي الرأسمالي في الميزانية العامة. ويمكن بالتالي توجيه مجمل عائدات النفط عام ٢٠٠٠ إلى تمويل الاستثمار الاقتصادي المباشر بينما يتم تمويل كل النفقات العامة الجارية والتحويلية من الإيرادات غير النفطية وتبقى العائدات من النفط لتمويل مشروعات الإنتاج الاقتصادي المباشر المدر للدخل.

ولعل عام ٢٠٠٠ قد أطل وما زالت أقطار المنطقة إلى حد كبير تراوح مكانها

---

(٦) علي خليفة الكواري، **نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة: الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ١٦٠ ـ ١٧٠.

من حيث اعتمادها الكبير على النفط، وعدم وجود قاعدة اقتصادية قوية قادرة على الإنتاج ومدرة للدخل، بحيث تخفف الاعتماد على النفط، وتهيئ لعصر ما بعد النفط. وكل ما شهدته الحقبة المنصرمة ـ منذ الندوة التي أقرت ورقة العمل السابق الإشارة إليها ـ هو استمرار الإنفاق الجاري المتعاظم المعتمد على إيرادات النفط، والسحب من الاحتياطي المالي النفطي لسد نهم الإنفاق الجاري المتعاظم الأمر الذي قلصه كثيراً، ثم تآكل ذلك الاحتياطي بفعل كارثة الخليج العربية، ودفع فواتير عاصفتها، واندفعت أقطار المنطقة إلى الاقتراض لاستمرار زخم الإنفاق الجاري، الأمر الذي أدى إلى تراكم الديون وخدماتها، وتزايد العجوزات المالية.

وتجدر الإشارة إلى أن ورقة العمل المشار إليها؛ قد تم تجاهلها، ولم تخرج إلى حيز التنفيذ، مع أن الفكرة كما يبدو كانت منسجمة مع قرار لجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي المكونة من وزراء التخطيط لدول المجلس في اجتماعهم الأول في البحرين في نيسان/ابريل ١٩٨١، والذي نص على وضع تصور لاستراتيجيا بعيدة المدى. وبناءً عليه دعت الأمانة العامة لدول المجلس مجموعة من المفكرين والمثقفين وذوي الاختصاص في دول المجلس بصفتهم الشخصية إلى ندوة فكرية تهدف إلى وضع تلك الاستراتيجيا[٧].

السيناريو الأول: استمرار النفط لأمد بعيد وارتفاع أسعاره

إن ارتفاع أسعار النفط الذي تنتظره أقطار المنطقة بفارغ الصبر ممنية نفسها بحقبة الرواج النفطي يعطي الفرصة مرة أخرى لهذه الأقطار للإنفاق الإغداقي البذخي على كثير من المشروعات الجديدة التي ليست بالضرورة في قائمة الأولويات في برنامج جاد لتحقيق التنمية الفعلية. ولعل السائد في أقطار المنطقة؛ أن فترة الركود أو الانكماش، وفترة الانحسار في الموارد المالية النفطية بسبب هبوط أسعار النفط هي فترة مؤقتة حتى وإن طالت هذه الفترة. ولذلك فإن الترقب والتهيؤ لحقبة من الرواج النفطي قادمة وإن كانت من قبيل الأمنية فإنه قد يكون هناك ارتفاع في أسعار النفط وإن لم يصل بالضرورة إلى مستويات عليا تحقق نقلة كبيرة في الإيرادات، أو تأخذ سمة حقبة الرواج النفطي. هذا الصعود المتمثل في أسعار النفط سيأتي بعد صبر وانتظار وترقب وتهيؤ واستعداد للإنفاق إلى أقصى حد ممكن. لا ضير أن تعاد مضخة الإنفاق على مشاريع البنية الأساسية بتكاليف كبيرة، وربما ينظر إلى كثير من مشاريع البنية الأساسية التي تم تنفيذها قبل سنوات بتكاليف كبيرة أنها قد تخطاها الزمن أو استهلكها الزمن وأن تكاليف صيانتها كبيرة، ولذلك فقد

(٧) المصدر نفسه، ص ١٥٥.

يكون من الأجدى إزالتها وإنشاء بنى تحتية جديدة تأخذ بأكثر مظاهر العصر تطوراً من حيث الواجهة.

وعلى رغم أن الإنفاق على السلاح ما زال كبيراً نسبياً حتى خلال فترة انحسار الموارد المالية النفطية؛ فإن زيادة الموارد المالية النفطية سيزيد من الإنفاق على السلاح، لأن الإنفاق على السلاح ليس بالضرورة للاستفادة من السلاح وتوجيهه نحو عدو حقيقي، وإن كان من المحتمل توجيهه أو التلويح به في أي خلاف حدودي. غير أن الجانب الآخر من هذا الإنفاق هو ما يأتي به من مردود كبير على بعض مراكز صنع القرار، وعلى السماسرة والوسطاء. ويأتي ذلك ضمن أطياف متعددة للفساد يحتل هذا الطيف واحداً منها.

وربما ازداد الإنفاق على كثير من المرافق والخدمات التي ربما لم يستكمل بعضها أو استهلك الزمن قدراً منها لغياب الصيانة، أو لضعف الصيانة بسبب عدم تخصيص مبالغ كافية للإنفاق عليها، وربما يزداد حجم المبالغ التي قد تقدم من خلال مؤسسات تمويلية لبعض الأقطار العربية وغيرها، وإن كانت كارثة الخليج العربية المتمثلة في اجتياح العراق للكويت وتداعياتها قد خلقت في أقطار المنطقة حاجزاً نفسياً تجاه كثير من الأقطار العربية وأبناء هذه الأقطار، كما أنه ربما تلغى الرسوم التي فرضت في بعض أقطار الخليج العربية النفطية لأن ذلك يسبغ الرضا إلى حد كبير، وفي الوقت ذاته فإنه أمر من الممكن إعادة فرضه متى فرضت الظروف ذلك أو قررت المشيئة ذلك.

وقد يكون هناك إنفاق كبير على الوظائف العامة بهدف امتصاص النسبة الكبيرة من البطالة التي تعاظمت في بعض الأقطار خلال السنوات الأخيرة. وهذه تمثل مشكلة في حد ذاتها، وإن بدا فيها حل لمشكلة. ذلك أن مثل هذا الإنفاق والزيادة الكبيرة في الوظائف العامة بهدف إيجاد فرص عمل وليس بهدف الحاجة الفعلية، سيفرض عبئاً كبيراً من الصعب إن لم يكن من المستحيل إزاحته في أي وقت متى ما تقلصت الموارد المالية النفطية. إذ أن مثل هذا الوضع يختلف عن وضع الإنفاق على مشاريع البنية التحتية، أو المرافق والخدمات، أو حتى إلغاء الرسوم بحكم أن هذه من الممكن إيقافها دون صعوبة.

أما الإنفاق على الوظائف العامة بهدف إيجاد فرص عمل واستيعاب الأعداد الكبيرة المتدفقة من الجامعات وغيرها سيمثل عبئاً ثقيلاً يصعب أو يستحيل إزاحته. إذ من المعروف أنه لا يمكن عادة فصل الموظفين أو تسريحهم لانتفاء الحاجة إليهم. والإنفاق الكبير على الوظائف العامة قد يفرض نفسه بحكم أن استجابة القطاع الخاص لإيجاد فرص عمل للعمالة المواطنة قد ظلت محدودة وغير قادرة على حل

المعضلة، أو جزء كبير منها. وفي كل الأحوال؛ فإنه يجب سداد الديون المتراكمة عبر سنوات، وخدمات تلك الديون وتخليص هذه الأقطار من وطأة الديون وخدماتها.

ربما كان هناك من يرى أن أقطار المنطقة قد تعلمت درساً قاسياً خلال فترة انحسار الموارد المالية النفطية، وأنها يجب أن تضع في حسبانها أنه حتى لو حظيت بفترة رواج نفطي؛ فإنها فترة تمر، وقد تفضي إلى فترة انحسار قد تكون شديدة الوطأة. ولذلك فإن هذه الأقطار لا بد أن تحتاط لكل ذلك سواء من خلال تكوين احتياطي عام لا يسحب منه للإنفاق الجاري ولكن يستفاد منه استفادة مثلى في تكوين قاعدة إنتاجية قادرة على العطاء الذاتي المتواصل والمدرة للدخل بحيث تساهم مساهمة فعلية في تنويع مصادر الدخل، ولا تجعل أقطار المنطقة مرهونة بالنفط وتقلباته. وربما تحتاط لذلك أيضاً بضبط حجم الإنفاق الجاري، وكبح جماح الفساد، وتقليصه إن لم يكن في الإمكان إلغاؤه تحت مظلة من الشفافية والمحاسبة والمساءلة، وإعادة ترتيب الأولويات وفق استراتيجيا مدروسة، وإرادة جادة حفظاً لمستقبلها ووجودها، وليس لمجرد اجتياز مرحلة انحسار في الموارد المالية النفطية حتى وإن طالت هذه المرحلة. ذلك أن الفرص نادراً ما تتكرر، ولا يلدغ المؤمن من جحر مرتين.

السيناريو الثاني: استمرار النفط لأمد قريب وتصاعد أسعاره

ربما تستمر أسعار النفط في التصاعد، وقد تبدو حقبة الارتفاع في أسعار النفط حقبة رواج نفطي يعود بعدها زخم الضخ الإنفاقي المتعاظم. وقد تعود نشوة الإنفاق الكبير على مشاريع وبرامج ليست بالضرورة ضمن الأولويات في أي توجه فعلي نحو التنمية. قد يتوجه قدر من الموارد المالية النفطية المتعاظمة إلى زيادة المرافق والخدمات وتوسعة شبكاتها لمقابلة الاحتياجات المتزايدة تبعاً لزيادة السكان. وقد يتم تحديث بعض مشاريع البنى التحتية، وربما إنشاء بنى تحتية جديدة، وكذلك محاولة امتصاص البطالة عن طريق الإنفاق الكبير على خلق وظائف عامة لتكون فرص عمل بصرف النظر عن الحاجة، وذلك تفادياً للتذمر أو النقمة التي قد تثيرها البطالة بين الشباب، وتؤدي إلى عدم الاستقرار، أو إلى خلخلة السلم المجتمعي.

وربما يتم زيادة رواتب العاملين في الأجهزة الحكومية في الأوضاع التي ظلت فيها هذه الرواتب دون زيادة لفترة طويلة نسبياً، مع ازدياد تكاليف المعيشة الأمر الذي يعني تقلص المقدرة الشرائية.

وربما يتوجه قدر ليس باليسير إلى صفقات الأسلحة التي عادة ما تحظى بقدر

كبير نسبياً من الموارد في أعقاب أي زيادة في هذه الموارد. مع أنه لا تنخفض بالضرورة كثيراً في أعقاب أي انحسار في هذه الموارد.

وبطبيعة الحال؛ فإن الفساد سيقتطع قدراً من الموارد سواء في صفقات الأسلحة، أو بعض العقود الكبيرة.

إن هذا الاحتمال الذي قد لا تستمر فيه الحاجة إلى النفط لأمد طويل، بل ربما تنتفي الحاجة إليه خلال أمد قريب من خلال أي تطور تقني يطل ببديل، قد يأتي أسرع من المتوقع، أو ربما يأتي مفاجئاً؛ هو احتمال يمثل واقعه صدمة كبيرة لأقطار المنطقة خصوصاً وأنها لم تأخذ في الحسبان هذا الاحتمال أبداً، ولم تعد ترتيب الأولويات وفق استراتيجية جادة للتنمية الفعلية تحقق تنويعاً فعلياً في مصادر الدخل بدلاً من الاعتماد المفرط على النفط، ورهن كل شيء بالنفط والمردود الذي يأتي منه. مع أن مثل هذا الأمر مطلوب في كل الأحيان حتى في ظل استمرار الحاجة إلى النفط، واحتمال زيادة أسعاره؛ لأنه مطلوب في إطار أي تنمية فعلية. ويظل النفط في كل الأحوال مورداً آيلاً للنضوب سواء أطال أمد نضوبه أم لم يطل. وحتى لو طال أمد نضوبه، واستمرت أقطار المنطقة في مسارها الإنفاقي الذي درجت عليه؛ فسيدركها نضوب النفط وليس لديها ما تدفع به هذه الكارثة.

ولا ريب في أن نضوبه فعلياً أو انتفاء الحاجة إليه بحكم توفر البديل من خلال تطور تقني متسارع سيكون كارثة على أقطار المنطقة. فهي لن يكون بإمكانها سداد ديونها وخدمات الديون المتراكمة، وستكون في وضع صعب للاقتراض، إذ أنها كانت تقترض بضمان النفط الذي يمثل مورداً مهماً. أما وقد نضب النفط أو أصبح في حكم الناضب؛ فإنه ربما يستحيل الاقتراض. وستجد أقطار المنطقة أنه ليس بإمكانها الإنفاق على المرافق والخدمات الأساسية. وربما يصبح من العسير عليها تلبية الاحتياجات الأساسية بما في ذلك الغذاء الذي كانت فاتورته عالية الرقم، وكانت تسددها الإيرادات من المال النفطي. وبالطبع فإنه لن يكون بإمكانها دفع رواتب وأجور العاملين في القطاع العام والتي تمثل نسبة لا يستهان بها من أوجه الإنفاق ناهيك عن أن تخلق وظائف عامة لإتاحة فرص عمل للقادمين الجدد إلى سوق العمل من خريجي الجامعات وغيرهم. ولن يكون في الإمكان إيجاد موارد بديلة. إذ أن الاعتماد كان مفرطاً على النفط دون السعي الجاد إلى تكوين مصادر لإيرادات متنوعة اعتماداً على قاعدة اقتصادية قادرة على العطاء الذاتي المتواصل.

ومن العبث التفكير في فرض رسوم أو ضرائب في الوقت الذي قد تعجز فيه هذه الأقطار عن تغطية بند الرواتب والأجور. ولأن القطاع الخاص معتمد إلى حد

كبير على القطاع العام وموارده المالية النفطية؛ فإن القطاع الخاص سيكون في مأزق كبير يصعب الخروج منه أو تجاوزه، ولن يكون للقطاع الخاص موارد من المال النفطي الذي كان ينساب من قنوات القطاع العام، كما أنه ليس هناك القدرة الشرائية لدى أكثر المجتمع غير القلة المترفة التي ربما آثرت الهجرة وراء مخزون ترفها وحساباتها السرية وغير السرية في مصارف الدول المتقدمة، وستعود العمالة الوافدة إلى أوطانها دون استحقاقاتها.

وربما تضطر نسبة كبيرة من الذين تضيق بهم سبل العيش إلى الهجرة إلى حيث فرص العمل أو مصادر الرزق، ولن تكون تلك مهمة سهلة أو ربما لا تكون ميسورة في ظل تعالي أسوار القيود على الهجرة إلى الدول المتقدمة. وربما لا تكون هذه الكثرة قادرة على تحمل المشقة بعد أن ألفت إلى حد كبير الاسترخاء النفطي. مع أنه قبل حضور النفط وقبل مظلة الترف النفطي؛ كانت هناك هجرات عمل إلى مناطق قريبة تتوفر فيها فرص العمل ومصادر الرزق.

ويبدو من هذا الاحتمال الذي تتمثل فيه الصورة الشديدة القتامة؛ أن هذه الأقطار ربما تصبح قاعاً صفصفاً، ومنطقة فقيرة تنتظر الهبات والمساعدات، وحقبة سادت ثم بادت!

السيناريو الثالث: استمرار النفط لأمد طويل وتذبذب أسعاره

إن استمرار الحاجة إلى النفط لأمد طويل نسبياً مع تذبذب أسعاره صعوداً وهبوطاً هو الاحتمال الأكبر. والمسار الإنفاقي في أقطار المنطقة إجمالاً قد ألف الصعود والهبوط في أسعار النفط وإن لم يتعامل معه بالطريقة المثلى. ذلك أنه عادة ما يستمر الإنفاق الجاري على نفس الوتيرة والمستوى تقريباً في فترات تدني الأسعار. وينظر عادة إلى فترات التدني في الأسعار وانحسار الموارد المالية النفطية على أنها فترات عابرة، وأن النفط حين تعود أسعاره إلى الصعود، وتأتي بمردود مالي متعاظم يمكن أن يعيد الأمور إلى ما كانت عليه، ويمكن أن يستوعب مردوده المتعاظم حتى العجوزات المالية التي فرضها الاقتراض خلال فترات انحسار الموارد المالية بسبب تدني الأسعار.

ولكن القضية أن أقطار المنطقة في استمرارها على هذا المسار الإنفاقي دون إعادة هيكلة للأولويات، وتصحيحها وإعادة ترتيبها؛ يعني أن المستقبل سيكون صورة من الحاضر، ولكنها صورة تكثر فيها مساحة الظلال القاتمة مع ازدياد وطأة العجوزات ووطأة الديون وخدمات الديون.

ومع أن النفط قد تستمر الحاجة إليه لأمد طويل؛ فذلك يعطي مجالاً لاستمرار

الاسترخاء، أو اللامبالاة، أو عدم الاكتراث بالمستقبل في الوقت الذي لا بد أن تتعاظم فيه مشكلة البطالة، ويزداد عدد الخريجين الباحثين عن فرص عمل. ولن يكون في الإمكان الاستمرار في خلق الوظائف العامة لإيجاد فرص عمل وإثقال الميزانية بعبء يزداد ثقلاً، ولكن ربما يكون هناك قدر من الإنفاق في هذا الاتجاه خصوصاً في فترات ارتفاع أسعار النفط وازدياد المورد المالي. وربما يكون هناك قدر من الإنفاق على توسعة الخدمات والمرافق تحت ضغوط الحاجة وفي ظل النمو السكاني خصوصاً في فترات تصاعد أسعار النفط وزيادة المردود المالي منه أيضاً، وسيذهب قدر من هذا المردود إلى صفقات الأسلحة وبعض المشاريع الكبيرة.

ولكن استمرار هذا النهج يجعل هذه الأقطار على المدى الطويل ـ والذي يعتبر استمرار الحاجة إلى النفط فيه نعمة ـ غير قادرة تحت ثقل العجوزات المتراكمة، والديون وخدمات الديون المتراكمة على السداد التدريجي. الأمر الذي يرشحها لمزيد من التأزم خلال فترات انحسار الموارد المالية النفطية بسبب تدني أسعاره مع أن زيادة الموارد المالية النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط في أي فترة قد لا يضيف إلى التأزم ولكنه لا يحله.

ومهما طال أمد النفط، أو طال استمرار الحاجة إليه؛ فإنه لا بد أن يأتي يوم ينضب فيه أو يصبح في حكم الناضب، وأي نظرة عقلانية بعيدة المدى لا بد وأن تأخذ ذلك في الحسبان. والقضية لا تتعلق بهذا الجيل؛ ولكنها تتلعق به وبالأجيال القادمة.

واللافت للنظر في كثير من الأحيان أن صورة استمرار النفط لأمد طويل نسبياً ترسخ اللامبالاة، أو عدم الاكتراث أو الاسترخاء النفطي. ولا بد حين نضوب النفط، أو كونه أصبح في حكم الناضب؛ أن يكون الوضع كارثة كبرى لن تكون فيه هذه الأقطار قادرة حتى على تلبية احتياجاتها الأساسية. وستذهب القلة المترفة، أو أبناء القلة المترفة إلى حيث الحسابات والاستثمارات في الدول المتقدمة، وستبحث الكثرة أو أبناء الكثرة عن فرص عمل ربما لا تكون ميسورة وهم في الوقت نفسه قد تعودوا الاسترخاء النفطي، وما ألفوا شظف العيش ومشقته، وستعود العمالة الوافدة أدراجها، وستصبح المنطقة قاعاً صفصفاً، ومنطقة فقيرة تنتظر الهبات والمساعدات، وحقبة سادت ثم بادت.

السيناريو الرابع: استمرار النفط لأمد طويل وتدني أسعاره

إن استمرار النفط لأمد طويل نسبياً، واستمرار الحاجة إليه ولكن مع بقاء الأسعار متدنية يجعل هذه الأقطار غير قادرة على تلبية كثير من المتطلبات، وربما

يطال ذلك بعض المتطلبات الأساسية. ومع استمرار التوجه الإنفاقي، واستمرار الاقتراض، وتراكم الديون وخدماتها، وكذلك مع النمو السكاني المرتفع نسبياً؛ فإن الموارد المالية النفطية ربما لا تغطي الإنفاق على عدد من المرافق والخدمات، أو لا تلبي الحد الأدنى المطلوب للإنفاق على هذه المرافق والخدمات: ناهيك عن الحاجة المتزايدة إلى مرافق جديدة أو توسعة للمرافق وزيادة في الخدمات. وربما لن يلبي الإنفاق الحاجة إلى صيانة المرافق، وكذلك مشاريع البنية التحتية التي تحتاج إلى صيانة مستمرة، وكذلك صيانة بعض المشاريع الحيوية مثل مشاريع تحلية للمياه.

لا شك في أن النمو السكاني يتطلب توسعة كبيرة في إنشاء وإدارة المرافق والخدمات. ويكاد الإنفاق في المرحلة الراهنة لا يلبي هذا الاحتياج مع الاعتماد على القروض، ومع استمرار الديون، واستمرار العجوزات في الميزانية.

وبالطبع ربما يفرض مثل هذا الوضع زيادة الرسوم، أو فرض ضرائب. ولكن تظل القضية المحورية في هذا الصدد أن قلة مترفة هي في أكثر الأحيان بمنأى عن الرسوم. وربما تكون بمنأى عن الضرائب التي ستطال القطاع المحدود الدخل والذي تقلصت قدرته الشرائية في ظل عدم مواكبة الدخل للتكاليف المعيشية المطردة الارتفاع.

وهناك شريحة قد لا يلبي دخلها احتياجاتها الأساسية وهي في ظل أي نظام ضريبي عادل ستكون بمنأى عن الضرائب. غير أن الرسوم على السلع والخدمات تطالها وتمثل عبئاً كبيراً عليها. وربما يتفاقم وضع العاطلين الباحثين عن فرص عمل - وخصوصاً بين خريجي الجامعات - وليس في الإمكان زيادة الإنفاق من أجل خلق وظائف عامة.

وفي الوقت نفسه فإن القطاع الخاص الذي يستمرئ الاعتماد على العمالة الأجنبية بدعوى أنها أقل تكلفة، وأكثر انضباطاً، وأفضل أداء وإنتاجية؛ سيكون هو في وضع متأزم لأنه قطاع يعتمد إلى حد كبير على القطاع العام، ويعتمد بصورة غير مباشرة على الموارد المالية النفطية التي تصب في قنوات القطاع العام ويناله منها قدر من خلال العقود والصفقات مع القطاع العام.

وفي ظل هذا الوضع قد يضطر القطاع الخاص إلى الاستغناء عن قدر من العمالة الأجنبية، ولكنه لن يستطيع استيعاب أي عمالة مواطنة في الوقت الذي لا يستطيع القطاع العام خلق فرص وظيفية لاستيعاب قدر من العمالة المواطنة.

وربما يؤدي هذا الوضع المتأزم إلى تذمر واسع قد يفضي إلى توتر، وقد يؤدي إلى خلخلة في السلم المجتمعي، وقد يؤدي في الوقت ذاته إلى فرض ضغوط على

القلة المترفة تضحي ـ تحت وطأتها ـ بقدر من امتيازاتها، وربما تفرض هذه الضغوط، وهذا الوضع المتأزم انفتاحاً ديمقراطياً يتحقق فيه هامش أكبر من الحريات، وحقوق الإنسان، والمشاركة المجتمعية في اتخاذ القرار على اعتبار أن ذلك يمتص قدراً من التذمر، وتنفيساً عن الاختناق أو الاحتقان جراء الوضع المتأزم، كما يساعد على حفظ السلم المجتمعي قدر الإمكان، أو التقليص من دائرة احتمالات الخلخلة فيه.

قد يرى البعض في مثل ذلك التوجه؛ توجهاً إيجابياً حتى تحت مظلة الصورة القاتمة للوضع المتأزم مالياً واقتصادياً. وهو بدون شك توجه إيجابي. غير أن هذا البعض ـ ومنه من راهن على هذا التوجه إبان حقبة الانحسار في الموارد المالية النفطية في الثمانينيات ـ لم يجد حضوراً لهذا التوجه. ربما لأن فترة الانحسار تلك كانت تتمثل فيها احتياطيات مما يسمى بالفوائض المالية النفطية تستثمر في الخارج، وكان من الممكن السحب منها في كثير من الأحيان لتغطية متطلبات الإنفاق الجاري، كما أنه كان التصور السائد هو أن تلك الحقبة حقبة عابرة وأن أسعار النفط ستعود إلى الصعود، وربما كان التصور أن حقبة رواج نفطي ستطل بعد فترة الانحسار في الموارد المالية النفطية. ويبدو أن هذا أقرب إلى التمثل إن ظلت أسعار النفط متدنية مع بقاء الحاجة إلى النفط قائمة لأمد طويل نسبياً. فأقطار المنطقة اتفقت إلى حد كبير حتى بعد نفاذ الاحتياطيات التي كانت متراكمة لتلبية متطلبات الإنفاق الجاري واستمرأت القروض وإن كان بعضها في كثير من الأحيان يركز على الاقتراض الداخلي بحكم أن الاقتراض الخارجي يهز الصورة عن الاستقرار الاقتصادي المالي، أو حتى الرخاء والازدهار الذي تشيد به القنوات الإعلامية. ولا ريب في أن الاعتماد الكبير على الاقتراض الداخلي؛ يمثل عبئاً على المؤسسات المقرضة ومن بينها المصارف، وربما تصل إلى حد لا يمكنها فيه أن تتحمل هذا العبء المتراكم أو قد تنهار.

ويظل احتمال نضوب النفط ولو بعد أمد طويل نسبياً قائماً، ومهما طالت المدة وبقي المسار الإنفاقي على ما هو عليه، أو حتى تم إجراء بعض الإصلاحات والتصحيحات غير الجذرية؛ فإنها لن تجعل المنطقة في مأمن من تبعات كارثة نضوب النفط دون مورد بديل يدر دخلاً. وستهاجر الشريحة المترفة إلى حيث حساباتها واستثماراتها في الدول المتقدمة، وستعود العمالة الوافدة إلى أوطانها دون استحقاقاتها، وستبحث الكثرة عن فرص عمل خارج المنطقة؛ والفرص قد لا تكون ميسورة، وستصبح المنطقة منطقة فقر مدقع تنتظر الهبات والمساعدات، وقد تكون قاعاً صفصفاً تمثل حقبة سادت ثم بادت.

السيناريو الخامس: استمرار النفط لأمد قريب وتذبذب أسعاره

إن تذبذب أسعار النفط؛ ربما اعتادت عليه أقطار المنطقة منذ أمد، ومسارها الإنفاقي هو المسار نفسه الذي درجت عليه. ذلك أنه عادة ما ينظر إلى فترات تدني أسعار النفط وانحسار المردود المالي منه على أنها فترات عابرة وعادة ما سيكون التعلق باحتمال تصاعد أسعار النفط، حيث يكاد ينصب الاهتمام على ارتفاع أسعار النفط مع أن القضية أكبر من ذلك بكثير.

ولعل الاهتمام المنصب على ارتفاع أسعار النفط هو أنه يأتي بمردود مالي أكبر يتيح الاستمرار في المسار الإنفاقي الذي ألفته والذي إن ذهب قسط منه إلى البنى التحتية والمرافق والخدمات؛ فإن قسطاً آخر ذهب إلى صفقات الأسلحة ذات الأرقام الكبيرة، والعقود والصفقات الكبيرة أيضاً، واستأثر الفساد بقسط. صحيح أنه قد أصبحت العجوزات صفة مستمرة، وأصبح الاقتراض نمطاً متكرراً مع أنه يتراكم بمرور الوقت ويمثل عبئاً كبيراً قد يؤدي إلى مأزق كبير، وصحيح أنه بدأت هناك بطالة مستمرة بين الخريجين، وضاقت فرص العمل ولم يعد في إمكان القطاع العام استيعابها أو حتى استيعاب القدر الأكبر منها والقطاع الخاص ليست لديه الرغبة الجادة في استيعابها وإن تم الضغط عليه بحكم أن العمالة الوافدة أقل تكلفة وأكثر انضباطاً وأداءً وإنتاجية من وجهة نظره. ولا بد من أن يؤدي تفاقم البطالة إلى ردود فعل قد يكون بعضها عنيفاً أو يخل بما يسمى بالسلم المجتمعي.

غير أن احتمال استمرار النفط لأمد قريب يفضي إلى كارثة قد تكون وشيكة. وفي كل الأحوال التي يصبح فيها النفط ناضباً أو في حكم الناضب نتيجة أي تطور تقني سريع يأتي ببديل مناسب؛ فإن الكارثة لن يكون في الإمكان احتواؤها أو احتواء تداعياتها. إذ ليس هناك مردود مالي نفطي وهو المورد الذي كانت تعتمد عليه أقطار المنطقة اعتماداً يكاد يكون كلياً، ولن يكون في الإمكان تغطية أي وجه من أوجه الإنفاق بما في ذلك الرواتب والأجور، والأكثر وطأة من ذلك أنه لن يكون في الإمكان تلبية الاحتياجات الأساسية، وستصبح البطالة شاملة إلى حد كبير ومتحالفة مع الفقر بعد نفاد الموارد والرواتب والأجور.

وبالطبع لن يكون في الإمكان تسديد الديون وخدمات الديون، ولن يكون هناك أي إمكانية للاقتراض، وستذهب الشريحة المترفة إلى حيث حساباتها واستثماراتها في الدول المتقدمة، وتعود العمالة الوافدة مع ضياع استحقاقاتها المتأخرة، وستبحث الكثرة عن مصادر للرزق في أصقاع أخرى بعد أن ضاقت الأصقاع الأخرى بفرص العمل. وحتى هذه الكثرة التي لم تألف شظف العيش ومشقته بعد أن تعودت على الاسترخاء النفطي، ستجد أن هناك حدوداً وحواجز

وقيوداً تزداد رسوخاً وعلواً بالنسبة لأي هجرة بحثاً عن العمل، وربما ستنتظر المنطقة الهبات والمساعدات، أو تصبح قاعاً صفصفاً، وحقبة سادت ثم بادت.

السيناريو السادس: استمرار النفط لأمد قريب وتدني أسعاره

إن استمرار الحاجة إلى النفط لأمد قريب وتدني أسعاره؛ هو الاحتمال الأسوأ وربما الأبعد. وتدني أسعار النفط مع استمرار أقطار الخليج العربية في الإنفاق الكبير يزيد من العجوزات وذلك لتلبية حاجات الإنفاق الجاري. وقد تضطر هذه الأقطار إلى زيادة حجم اقتراضها الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم المشكلة.

وعلى رغم هذا الاقتراض الكبير فإن الإنفاق الجاري ربما يعجز عن تغطية احتياجات التوسع في المرافق والخدمات وفقاً لضرورة زيادة المتطلبات تبعاً للنمو السكاني، ولن يكون في الإمكان ـ إلى حد كبير ـ بناء مرافق وخدمات جديدة.

وكذلك لن يكون في الإمكان الإنفاق على الوظائف العامة لخلق فرص عمل للخريجين الذين تزداد أعدادهم في وقت لا يلبي القطاع الخاص نهم هؤلاء الخريجين الباحثين عن فرص عمل. وربما تحت وطأة تقلص فرص القطاع الخاص الذي يعتمد إلى حد كبير على العقود والصفقات من القطاع العام؛ فإنه قد يضطر إلى تقليص العمالة الوافدة لديه.

وطالما ظل الإنفاق على المسار نفسه، واستأثرت صفقات الأسلحة وغيرها من العقود الكبيرة ـ وإن أصبحت محدودة ـ بقسط كبير من الإيراد الذي أصبح محدوداً أصلاً، وطالما استأثر الفساد أيضاً بقسط من ذلك، فإن الوضع يمثل مأزقاً كبيراً.

غير أن المأزق الأكبر، أو الكارثة؛ هو انتفاء الحاجة إلى النفط الذي يصبح ناضباً أو في حكم الناضب بحكم تطور تقني سريع يأتي بالبديل الأنسب. وربما تطل هذه الكارثة على وضع متأزم أصلاً ومحتقن أيضاً. ولن يكون في إمكان هذه الأقطار أن تلبي احتياجات المرافق والخدمات القائمة، ولا نفقات التشغيل والصيانة، وكذلك لن يكون في الإمكان تغطية بند الرواتب والأجور الذي يمثل في الأوضاع العادية عبئاً كبيراً في حد ذاته على الميزانية.

وبالطبع لن يكون هناك مجال للتفكير في خلق فرص عمل للخريجين الباحثين عن فرص عمل سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص. ويبدو الوضع الذي كان التدني في أسعار النفط فيه يمثل أزمة حقيقية أخف وطأة من الوضع الذي تنتفي فيه الحاجة إلى النفط خلال أمد قريب بحيث ينتفي بالتالي المردود المالي النفطي الذي كان يعتمد عليه اعتماداً يكاد يكون كلياً. ولن يكون في إمكان هذه الأقطار

الاقتراض بعد أن أصبح الدين العام عليها كبيراً وهي عاجزة عن سداده أو سداد خدماته. وستهجر الشريحة المترفة المنطقة إلى حيث حساباتها واستثماراتها في الدول المتقدمة، وتعود العمالة الوافدة إلى أوطانها وهي لم تحصل على استحقاقاتها المالية المتأخرة، وتبحث كثرة عن مصادر رزق في أصقاع أخرى وهي ليست بالمتيسرة.

صحيح أنه قبل حضور النفط ومظلته الترفية كانت هناك هجرة من بعض أجزاء الإقليم إلى مناطق أخرى، ولكن ذلك كان في وقت لم تترسخ فيه الحدود بين الأقطار العربية، ولم تترسخ فيه القيود بما في ذلك القيود على الهجرة. وكان الباحثون عن مصادر الرزق قد ألفوا حياة الضنك والفاقة وقادرين على التحمل، ولم يتعودوا الدعة والخمول والاسترخاء تحت مظلة النفط.

وبالطبع ستكون المنطقة قاعاً صفصفاً، أو منطقة فقيرة تنتظر الهبات والمساعدات من أي صوب، وحقبة سادت ثم بادت.

إن الانهيار في مثل هذه الصورة يبدو وشيكاً، وهو أمر لم تحسب له أقطار المنطقة أي حساب، وربما بدا مباغتاً أو مفاجئاً لها ويمثل صدمة كبيرة لا تقوى على احتمالها. وربما كانت تمني نفسها في فترة تدني الأسعار أن تصعد الأسعار لتستمر على ما درجت عليه، وتعتبر فترة تدني الأسعار فترة شديدة الوطأة عليها؛ فإذا بها تجد نفسها في مأزق ما بعده مأزق وليس بعده إلا الضياع والانهيار والتشتت.

لا ريب في أن هذه الصورة قاتمة جداً، وربما تكون أبعد الاحتمالات ولكنها تظل احتمالاً يجب أن يؤخذ مأخذ الجد.

السيناريو السابع: الاحتمال ـ الأُمنية

قد تتجه أقطار المنطقة إلى تدارك أمرها، وتغير مسارها الإنفاقي الذي درجت عليه، وتعيد هيكلة الإنفاق وتصححه وفقاً لأولويات مدروسة تمكنها من تخفيض بعض أوجه الإنفاق الجاري، وخصوصاً ذلك الذي يقتطع قدراً كبيراً من الموارد، أو يثقل الموارد بأعباء كبيرة مثل صفقات الأسلحة، وبعض العقود الكبيرة لمشاريع لا تدخل بالضرورة في سلم الأولويات.

ربما يكون هناك تدنٍ في أسعار النفط وانحسار موارده المالية مع تفاقم مشكلة البطالة، ومشكلة الصيانة للمرافق والخدمات والبنى التحتية، وعدم إمكانية فرض رسوم وفرض ضرائب في الوقت الذي قد يكون زيادة الرواتب أمراً مكلفاً رغم أن مثل هذه الزيادة قد تكون مطلوبة للإبقاء على القوة الشرائية على حالها في ظل

ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وفي ظل ارتفاع تكاليف المعيشة.

ولا بد من التضحية بقدر كبير من المخصصات التي تقتطع من الموارد، لأن مثل هذه التضحية ضرورية ومطلوبة حفاظاً على السلم المجتمعي. وكذلك يقتضي الأمر تقليصاً كبيراً في العمالة الوافدة خصوصاً تلك النسبة الكبيرة التي تقوم بأعمال خدمية: وفي الوقت نفسه إتاحة الفرصة للخريجين الباحثين عن فرص العمل من خلال إعادة تأهيلهم وفق برامج ذات نمط ومنهج وأسلوب إدارة وتدريب نوعي مختلف عن البرامج المألوفة لكي توائم بين المهارات وفرص العمل، وتعمل على إكساب الخريجين هذه المهارات التي لا بد أن تصب من خلال فرص العمل في قنوات إنتاجية. ويقتضي ذلك بطبيعة الحال تغييراً نوعياً في بنية القطاع العام وكذلك القطاع الخاص. إذ يجب أن يكون القطاع العام مطبقاً لمبدأ الكفاية والفاعلية والارتقاء بالأداء مع خفض للتكلفة. قد يتطلب ذلك الاستغناء عن عدد من الموظفين، وهو أمر يبدو مستبعداً في دول العالم الثالث طالما أن الدولة تتحمل عبء المستبعدين، أو تتحمل ردود الفعل، أو تشتري ردود الفعل بمقابل مالي.

ولذلك فإن التركيز على دور القطاع الخاص يفترض ألا يكون شعاراً مفرغاً من المحتوى بقدر ما هو تغيير في بنية القطاع الخاص وتوجهه وفق أولويات مدروسة تحقق غايات بعيدة المدى تصب في محصلة التنمية الفعلية.

وإذا كان دور الدولة قد تقلص تحت مظلة العولمة؛ فإنها يفترض أن تظل لها مسألة رسم السياسات، وتحديد الأولويات في إطار توجه للتنمية الفعلية. ويتطلب الأمر من القطاع الخاص تضحية؛ إذ ليس من الضروري الاستمرار على النهج الذي كان سائداً في اللهث وراء الكسب السريع من المضاربات المالية والعقارية، وأعمال الوكالات والسمسرة بقدر ما هو استثمار جاد لتكوين قاعدة اقتصادية إنتاجية قادرة على العطاء الذاتي بحيث تحقق دخلاً متنامياً يضاف إلى المصدر المتمثل في النفط، ولكنه قادر على الاستمرار والتوسع والزيادة إن نضب النفط، أو أصبح في حكم الناضب، وهو الأمر الذي يجعل قضية التنمية في هذه الأقطار ليست مطلباً أو مطمحاً بقدر ما هي قضية وجود وبقاء. إذ لا يمكن في كل الأحوال الاعتماد المفرط على المورد المالي النفطي سواء كان نضوب هذا المورد قريباً أم بعيداً. ذلك أن نضوبه في الأمد القريب كارثة، ونضوبه في الأمد البعيد يظل كارثة. وليست المسألة أكثر من مسألة وقت.

إن أقطار المنطقة قد تدرك هذه الحقيقة إدراكاً واعياً وشاملاً ويتطلب قدراً من التضحية على كافة الصعد من خلال توجيه قدر مناسب من الموارد إلى تكوين قاعدة اقتصادية إنتاجية قادرة على العطاء الذاتي، ويلتحم معها ويتفاعل معها تكوين قاعدة

اجتماعية متماسكة تعتمد على المشاركة الفعلية، وقاعدة سياسية لها استقلالية القرار ضمن إطار المشاركة الفعلية، وقاعدة تقنية قادرة على التطور المتلاحق المعتمد على الذات، وقاعدة ثقافية تحفظ الهوية في انفتاح حضاري على آفاق الثقافة المتطورة في شتى الأبعاد وتتفاعل معها.

قد تكون هذه من قبيل الأماني، ولكنها في أقطار المنطقة مطالب حقيقية وضرورية لمواجهة احتمالات المستقبل ـ سواء أنضب النفط في أمد قريب أم في أمد بعيد ـ وهذا الاحتمال من خلال استقراء مسيرة الماضي والحاضر يبدو بعيد الاحتمال، وكل الأمل ألا يكون بعيد الاحتمال.

ثانياً: النفط العربي على مشارف القرن الجديد(*)

وليد خدوري(**)

إن انتهاء فاصل زمني معين وبداية مرحلة جديدة هي مناسبة جيدة للاحتفاء والتأمل، إلا أن هذا لا يعني أن الانتقال من قرن ميلادي إلى قرن ميلادي آخر، وبالذات الانتقال من ألفية ثانية في التاريخ إلى ألفية ثالثة، معناه أنه علينا أن نتوقع تغيرات مهمة وفاصلة في القطاعات الاقتصادية، ومنها القطاع النفطي. فالتاريخ عملية مستمرة ومتواصلة، والاقتصاد يتعامل مع الأحداث بحسب ظروف كل فترة زمنية محددة. وها هي الأشهر الأخيرة من القرن العشرين ملبدة بالغيوم، مما نشاهد من هزات اقتصادية كبرى تعصف بأضخم وأقوى الاقتصادات في العالم. ومن غير المعروف الآن كم ستستمر هذه المرحلة الصعبة، وكيف سينتهي الانحسار الاقتصادي العالمي وعلى أي مستوى سيستقر الاقتصاد الدولي الجديد.

من نافل القول إن صناعة النفط العالمية، والعربية منها، ستتأثر بالانحسار الاقتصادي الحاصل حالياً في مختلف أرجاء العالم. وهذه التأثيرات ستأخذ مناحي ودرجات مختلفة، مثل انخفاض الطلب على النفط، وتقلص الاستثمارات في مجال الاستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز، وتأجيل المشاريع تحت الدراسة لإقامة مصافٍ ومصانع بتروكيماوية جديدة. ومن هذا المنطلق ستتأثر دول المنطقة، بشكل أو بآخر، بهذه التطورات.

إلى جانب هذا التحدي الذي سيواجه صناعة النفط العربية في السنوات القادمة، هناك بعض الظواهر التي لا تزال عالقة بالصناعة ومؤثرة فيها.

هناك **أولاً** الظاهرة الوهمية التي تصاحبنا منذ ربع قرن بالضبط، منذ ارتفاع

(*) نشر في: **المستقبل العربي**، السنة ٢١، العدد ٢٤١ (آذار/مارس ١٩٩٩)، ص ١٣٣ ـ ١٤٠.

(**) مدير تحرير نشرة «ميدل إيست ايكونوميك سرفي» (ميس) (MEES) ـ قبرص.

الأسعار بعد حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣، ألا وهي أن المصاريف المالية الخاصة والعامة والتطلعات الاجتماعية لقطاعات مهمة من السكان مبنية على أسس الريع المتوفر من الفورة في أسعار النفط التي تحققت في السبعينيات.

إن الحقيقة الناصعة هي أن أسعار النفط الحقيقية في انخفاض مستمر، كما تدل المؤشرات على أن هذا المسلسل سيبقى معنا لفترة طويلة. لقد أشار إلى ذلك مؤخراً عبد اللطيف الحمد، رئيس الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، عندما ذكر أنه خلال الفترة ما بين الأعوام ١٩٨١ إلى ١٩٩٧، انخفضت القيمة الإسمية للنفط بحدود ٤٫٩ بالمئة سنوياً، والقيمة الحقيقية حوالى ٩٫٤ بالمئة سنوياً. وعلى رغم أن الانخفاض الكبير كان في منتصف الثمانينيات، إلا أن تدهور الأسعار في عام ١٩٩٨ عاد ليكرر هذه الظاهرة.

إن الحقيقة الأساسية التي يجب أن نعيها ونخطط لآثارها هي أن الانخفاض في أسعار النفط ظاهرة بعيدة المدى وليست أمراً طارئاً. فمنذ ارتفاع أسعار النفط في النصف الأول من السبعينيات، تبنت الدول الصناعية سياسات متعددة لاستعمال أوسع لبدائل الطاقة المختلفة وزيادة الضرائب على النفط الخام والمشتقات النفطية المستوردة وتخفيض الطلب على النفط الخام. هذه الأمور جميعها، وغيرها، مع الحروب والخلافات الإقليمية، أضعفت منظمة الأوبك وضعضعتها. ومن ثم فقدت المنظمة نفوذها البارز في التأثير في الأسعار.

لقد برزت فجوة كبيرة في الدول النفطية العربية خلال العقدين الماضيين ما بين الدخل والمصروف. فقد شاع الاعتقاد لفترة طويلة أن أسعار النفط ستبقى في حال ارتفاع مستمر وأن إنتاج النفط سيستمر في حال ازدياد متواصل. وطبعاً هذا وهم وخيال. فأسعار النفط، في المدى المتوسط على الأقل، متوقع لها أن تتراوح ما بين ١٤ ـ ١٧ دولاراً للبرميل الواحد، مع فترات تطول أو تقصر من الارتفاع أو الانخفاض. أما زيادة الإنتاج، فهي تعتمد في الأساس على الموارد المالية لتطوير حقول جديدة ومواكبة الطلب المتزايد على النفط الخام في الأسواق العالمية في حال توفر نمو اقتصادي عالمي جيد. وكما هو واضح، فإن بعض هذه العوامل خارج إرادة الأقطار النفطية. لذلك يتوجب، ونحن ندخل قرناً جديداً، أن نعي إحدى المشاكل الأساسية التي لحقت بمجتمعاتنا في ربع القرن الماضي، ألا وهي التفاوت ما بين الحقائق الاقتصادية الواقعية والتطلعات الاجتماعية الوهمية.

وهناك وهم ثانٍ لا يزال يدغدغ مشاعر الكثيرين في المنطقة، ألا وهو الكلام عن النفط العربي وكأنه حقيقة واقعة. فحقيقة الأمر أنه يجب أن نعي أن هناك نفطاً بكميات وفيرة في الدول العربية. لكن هذا لا يعني أن هناك نفطاً عربياً ترسم على

ضوئه الخطط الاقتصادية والمصالح الإقليمية المشتركة. فالسياسات المتبعة لإنتاج النفط وتسعيره وتسويقه وتصنيعه ونقله تختلف من قطر إلى آخر، ولا يوجد في معظم، بل في أغلب الأحيان، أي تنسيق أو تعاون أو حتى تبادل معلومات في هذا المجال. بل العكس هو الصحيح، إذ نجد أن القاعدة هي الاهتمام بالشؤون والمصالح القطرية وشيوع التنافس بدلاً من التعاون في ما بين دول المنطقة الواحدة في مجالات تخصصية مشتركة.

إن الحقيقة الناصعة هي أن العرب خلال نصف القرن الماضي قد انتقلوا من شعار نفط العرب للعرب الذي طرحه المرحوم عبد الله الطريقي في الخمسينيات والستينيات إلى شعار التعاون الإقليمي وإنشاء الشركات المشتركة الذي طرحته منظمة الأوابك في السبعينيات، إلى الوضع الحالي الذي نحن عليه اليوم والذي لا تقوم فيه الدول حتى بتبادل المعلومات. وإذا ما حدث تعاون في فترة معينة، فهو الاستثناء وليس القاعدة. وهناك أمثلة لشركات مشتركة قليلة، تعد على أصابع اليد الواحدة، التي استطاعت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الاوابك) تأسيسها في عقد السبعينيات، إلا أن هناك أضعاف هذه الأمثلة من شركات إما توقفت أو دراسات لمشاريع إقليمية كان من الممكن أن تحقق نجاحاً اقتصادياً وتجارياً، ناهيك عن الفائدة الاستراتيجية في حال تحقيقها، ولكنها لم تنفذ لسبب أو لآخر.

أما الظاهرة **الثالثة**، فهي طغيان التفكير الرسمي والبيروقراطي على العديد من المؤسسات النفطية الوطنية، والآثار السلبية للأوضاع السياسية المتردية في المنطقة وانعكاساتها على القطاعات الاقتصادية. وقد استمر هذا النمط من السيطرة على الشركات النفطية المحلية في الوقت الذي حدثت فيه تغيرات هيكلية وإدارية واقتصادية جذرية في شركات النفط العالمية. لقد تمت خصخصة بعض أهم المؤسسات النفطية الأوروبية مثل شركة ايني الإيطالية وشركتي ألف اكيتان وتوتال الفرنسيتين. كما تمت عملية اندماج واسعة ما بين الشركات إما من خلال ضم الواحدة إلى الأخرى أو من خلال التعاون في عمليات التصنيع والتسويق في مناطق جغرافية محددة. واعتمدت هذه الشركات في المقام الأول ليس فقط على استخراج النفط وتسويقه، ولكن أيضاً على الإبداع والتقدم في مجالات الأبحاث والتقنية والخدمات. لقد أثرت جميع هذه العوامل في الموقف التنافسي للشركات الوطنية التي بقيت تراوح محلها أو حتى تتراجع إلى الوراء ما عدا القلة القليلة منها التي استطاعت المحافظة على الاستقرار والنمو.

طبعاً، استطاعت صناعة النفط العربية في النصف القرن الماضي، إضافة إلى الدخل المالي الذي درته على دول المنطقة، المنتجة منها وغير المنتجة، استطاعت هذه

الصناعة خلق كادر كبير من الشباب الذي يقود هذا القطاع بجدارة إما في ظل ظروف طبيعية عامة، أو في كثير من الأحيان في ظل أوضاع أمنية وعسكرية صعبة جداً. وهنا يجب التذكير أنه على رغم تردي الأوضاع وتأزمها في عدد لا بأس به من الأقطار العربية، أكان ذلك السبب يعود إلى تدمير عسكري للمنشآت أو لمقاطعة ثنائية أو دولية أو إلى عدم توفر الاستثمارات المحلية نتيجة وهن الاقتصاد المحلي وسوء إدارته، على رغم كل ذلك فقد استطاع الكادر المحلي إدارة الصناعة النفطية بجدارة، بل وحتى تحسين وتطوير الصناعة، وإن ببطء في بعض الأحيان.

إلا أنه، ونحن ندخل قرناً جديداً، يجب التذكير أولاً ببعض الأمور البديهية. فصناعة النفط ليست صناعة محلية تركز اهتماماتها وجهودها وتطلعاتها على السوق المحلي. فالعكس هو الصحيح. فهي صناعة دولية ذات آفاق وأبعاد سياسية واقتصادية عالمية. كما أنها صناعة متشعبة ومرتبطة الواحدة بالأخرى. فهناك الدول المصدرة وهناك الشركات النفطية الكبرى والمستقلة وشركات الخدمات الهندسية. وهناك قطاع الاستكشاف والتطوير، كما أن هناك الصناعات اللاحقة للإنتاج من تكرير وتصنيع. وهناك الدول المستهلكة، الصناعية منها والنامية. هذه الأطراف جميعها لها دورها ومكانتها في هذه الصناعة الدولية. ومن ثم فإن أداء شركة ما أو قطاع معين لا ينظر إليه من زاوية محلية ضيقة، بل يقارن عادة مع نشاط المؤسسات المنافسة على الصعيد الدولي.

إن المقارنة هذه طالما تصطدم بشحة المعلومات الصادرة عن الشركات الوطنية، أكان ذلك بخصوص الأداء المالي أم نتائج الاستشكاف أم عمليات التصنيع المختلفة. فالتقارير السنوية، في حال نشرها علناً، لا تفي بما هو مطلوب. فهي تتكلم فقط على الإنجازات، ولا تتكلم شيئاً على النتائج الحقيقية للعمليات والأرباح والمشاكل المطروحة. ومن ثم يصبح من الصعب تقديم تصور واقعي للوضع الحالي ومتطلبات المستقبل. كما يصبح من الصعب أيضاً عرض مقارنة موضوعية لهذه الشركات مع مثيلاتها الدولية التي تنشر تقارير علنية وتفصيلية عن عملياتها وماليتها، وذلك بحكم القوانين المرعية في بلادها. وكما هو معروف يقوم رؤساء الشركات الأجنبية بالتكلم علناً وصراحة حول وضع مؤسساتهم، لما لذلك من أهمية لسمعة الشركة من ناحية، وقيمة أسهمها المتداولة في الأسواق المالية الدولية من ناحية أخرى.

إذا اعتبرنا أنه من غير الممكن إجراء مقارنة موضوعية لأداء وربحية شركات النفط الوطنية مقارنة بالشركات العالمية، إلا أنه من الممكن القيام بمراجعة أولويات الطرفين في الفترة السابقة والأهداف المرجوة في المستقبل لنستشف الأهداف التي تم تحقيقها والأولويات التي ينوى التوصل إليها في المستقبل المنظور.

* * *

ما هي بعض أولويات الصناعة النفطية الدولية قبل عقدين من الزمن، أي منذ حوالى عام ١٩٧٨؟

١ ـ تأمين الإمدادات النفطية بعد أن خسرت الشركات العالمية حق الامتياز في العديد من الدول المنتجة. وقد تم بالفعل تأمين هذا الهدف، إما من خلال استغلال الصراعات السياسية والعسكرية في الشرق الأوسط، أو من خلال تكثيف عمليات الاستشكاف والتنقيب عن النفط في الدول المنتجة خارج الأوبك، أو من خلال الاستعمال المكثف للتقنية بزيادة عامل الاستخراج من الحقول المكتشفة أو الحفر في المياه العميقة.

٢ ـ الحد من ارتفاع أسعار النفط الخام التي كان متوقعاً لها أن تزيد بمعدل سنوي مقداره ٣ بالمئة لتصل إلى حوالى ٩٠ دولاراً في عام ٢٠٠٠. لقد تم التعامل مع هذا الأمر أيضاً من خلال إنشاء الأسواق الفورية والآجلة في الدول المستهلكة نفسها، والتي تلعب دوراً أساسياً في تحديد مستوى الأسعار. كما تم أيضاً فصل العلاقة التقليدية ما بين ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وزيادة الطلب على النفط من خلال إحلال بدائل طاقوية جديدة وترشيد الاستهلاك. وأخيراً، تمت معالجة كبح جماح الطلب على النفط الخام من خلال فرض الضرائب على النفط الخام والمشتقات النفطية المستوردة في الدول الصناعية.

ومن الجدير بالذكر أن التوقعات التي نشرتها المؤسسات السياسية والاقتصادية الغربية في السبعينيات حول احتمال زيادة الأسعار إلى حوالى ٩٠ دولاراً تقريباً للبرميل الواحد من النفط الخام، إن هذه التنبؤات قد تحققت فعلاً إذا أخذنا بنظر الاعتبار أسعار المشتقات النفطية التي يدفع ثمنها المستهلك في الدول الأوروبية واليابان اليوم، إلا أن الفارق الكبير هنا هو أن أغلبية الريع يصب في موازنات الدول المستهلكة وليس الدول المنتجة. هذا، ومن الجدير بالذكر أنه في عام ١٩٩٦ حصلت الدول الصناعية الغربية على حوالى ٢٧٠ مليار دولار من ضرائب النفط، بينما بلغ مجموع ريع أقطار الأوبك في ذلك العام حوالى ١٨٥ مليار دولار.

٣ ـ اضطرت الصناعة النفطية الدولية بعد انهيار الأسعار في عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦ إلى تخفيض النفقات من خلال تقليص عدد الموظفين وتخفيض العمليات الاستكشافية وتأجيل تشييد مصانع جديدة، إلا أنها لم تقف مكتوفة الأيدي. فقد حسنت الشركات من أدائها ورفعت من إنتاجيتها في الوقت نفسه. وقد تم ذلك من خلال الاعتماد المكثف على التقنية وعمليات الدمج والانصهار، إلى جانب توحيد نشاطات تسويقية معينة في مناطق جغرافية محددة. وقد تكررت هذه الظاهرة مرة أخرى مع انهيار الأسعار في عام ١٩٩٨.

٤ ـ عملت الشركات العالمية على التكيف بسرعة مع تغير القوانين في الدول الصناعية التي قادت إلى تحرير الأنظمة وزيادة المنافسة وتوسيع الأسواق وفتح المجال لازدهار قطاع الاتصالات، مما وفر سرعة كبيرة ومذهلة لتبادل المعلومات وشفافيتها.

٥ ـ أخذت الشركات العالمية، وبشكل تدريجي، إعطاء الأولوية اللازمة لأمور البيئة والتلوث تمشياً مع متطلبات الرأي العام في الدول التي تخدم فيها.

* * *

ماذا عن المستقبل؟

هناك موضوعان أساسيان يقعان في أولوية **اهتمام الشركات الدولية في المستقبل المنظور**:

الأمر الأول هو **التكيف مع المتغيرات التقنية والاقتصادية من أجل تقليص النفقات وتحقيق أكبر ربح ممكن**. وهذا موضوع واسع ومتشعب، إلا أن ما سيبقى يميز هذه الشركات من المؤسسات الوطنية هو قدرتها على التعامل السريع مع التطورات العالمية وأخذ قرارات حاسمة بشأنها. كما أن لديها مجالاً أوسع لاستقطاب الرأسمال اللازم من خلال الأسواق المالية الدولية، هذا ناهيك عن المجهود الضخم الذي تبذله في مجال الأبحاث والتطوير.

أما **الأمر الثاني** فهو **إعطاء اهتمام أكبر وأولوية عالية لشؤون البيئة وهموم المستهلكين**. فلا تستطيع أي شركة نفطية مستقبلاً أن تغض النظر عن هذه الأمور مهما كانت كبيرة أو مهمة، ومهما كان مصدرها وحجمها من الإمدادات. والموضوع لا يتعلق فقط بالاحتباس الحراري، بل أيضاً بالتلوث الذي يشعر به المواطن ويحسه من خلال معاناته اليومية. كما أن الشركات النفطية قد أخذت علماً بأهمية الاعتناء برغبات المستهلكين وتحسين الخدمات المقدمة لهم. وهذا الاهتمام نابع من نوعية المنافسة التي أخذت تقدمها الشركات الجديدة التي اقتحمت بقوة وسرعة سوق محطات البنزين الذي كان محتكراً من قبل شركات النفط. فبعض محطات البنزين الحديثة اليوم تفتح ٢٤ ساعة وتبيع حوالى ٢٠٠٠ سلعة، أربع منها فقط هي وقود للسيارات.

* * *

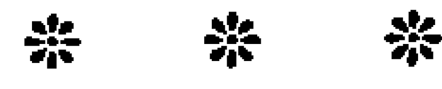
ما هي بعض العوامل التي هيمنت على صناعة النفط الوطنية منذ عام ١٩٧٨؟

١ ـ إن العامل الأساسي الذي لازم أقطار الأوبك منذ أوائل الثمانينيات وحتى يومنا هذا، والأمر الذي يبقى من دون حل، هو تحمل هذه الأقطار مسؤولية

الدور المرجح (المتمم) في الإنتاج، أي أن هذه الدول وحدها تتحمل مسؤولية تخفيض الإنتاج عند انخفاض الأسعار، بينما تحافظ بقية الدول المنتجة والشركات العالمية على مستواها من الإنتاج ولا تتحمل المسؤولية مع أقطار الأوبك.

٢ ـ تغلب العامل السياسي على العوامل الاقتصادية والاستثمارية وغياب المرونة. هذا ناهيك عن غياب الشفافية في معظم أعمال ونتائج هذه الشركات إلا في الحالات التي تضطر فيها إلى اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية للحصول على التمويل اللازم.

٣ ـ غياب أي منظور مستقبلي للتعاون الاقليمي واستمرار العمل بالنموذج القطري الذي هيمن على هذه الصناعة طوال العقود الثلاثة الماضية.



ماذا عن المستقبل والتحديات التي ستواجه الصناعة النفطية المحلية في السنوات القادمة؟

١ ـ كيف ستستطيع أقطار الأوبك موازنة العرض والطلب والمحافظة في الوقت نفسه على أسعار معقولة في ظل الأزمة الاقتصادية التي نعايشها ونحن نودع القرن العشرين، وبالذات لأن هذه الدول دون غيرها تقع عليها مسؤولية استيعاب الانخفاض في الطلب على النفط؟

٢ ـ ما هو دور شركات النفط الأجنبية في تطوير الصناعة المحلية في ظل كل من الأزمات الاقتصادية والسياسية التي عايشتها المنطقة في العقدين الماضيين، مما قلص من وفرة الرأسمال وهجرة الفنيين ووهن الإدارة المحلية، وفي ظل تحرير القوانين وفتح المجال أمام الاستثمارات العالمية؟

٣ ـ هل سيبقى قطاع النفط منعزلاً عن الاقتصاد المحلي وتحت السيطرة الكاملة والشاملة للحكومات؟ وكيف يمكن تطوير هذا الأمر في ظل الظروف الاجتماعية التي تعيشها المجتمعات المحلية، وبالذات إذا تم الاتجاه نحو خصخصة بعض أجزاء هذا القطاع؟ من الممكن مثلاً، كما هو قائم فعلاً في بعض الدول العربية، الإبقاء على المنشآت الموجودة ضمن القطاع العام، بينما يتم تخصيص الاستثمارات الجديدة فقط، إلا أن السؤال المطروح هنا هو كيف يمكن حماية الاستثمارات الجديدة من هيمنة الفساد المستشري في المجتمع بحيث لا تسيطر فئة صغيرة على أهم قطاع اقتصادي في المنطقة؟

٤ ـ ما هو دور نفط الشرق الأوسط في الموازين العالمية؟ هل سيبقى لنفط المنطقة أهميته الاستراتيجية لأن حوالى ثلثي الاحتياطي العالمي موجود هنا، أم أن

تطوير مناطق جديدة ـ وبالذات على طرفي المحيط الأطلسي (كندا والولايات المتحدة والمكسيك وفنزويلا وكولومبيا والبرازيل وأنغولا ونيجيريا وغابون وبريطانيا والنرويج) ـ سيخلق نوعاً من الاكتفاء الذاتي، بل حتى الفائض، لدى الدول الصناعية المطلة على الأطلسي، بحيث تقل أو تنحسر الأهمية النسبية لنفط الشرق الأوسط دولياً، وبالذات إذا استمرت القلاقل والفتن والحروب مهيمنة على الأحداث والتطورات الاقليمية؟

٥ ـ كيف نستطيع أن نخلق تعاوناً اقليمياً في مجال النفط والغاز والتكرير والأسمدة والبتروكيماويات والتوزيع والاستثمار؟ هل من الممكن في يوم من الأيام تجاوز الخلافات والمهاترات الاقليمية وخلق سوق جديدة تمتد من الهند إلى المغرب يقطنها حوالى مليار نسمة؟ وهل سيكون بالإمكان مستقبلاً طرح حلول واقعية والتفكير الجدي في الخطوات التي تقود إلى الهدف المنشود؟ وهل سنفكر بالأساليب التدريجية للعمل الاقليمي أم سنستمر في طرح حلول شمولية غير قابلة للتنفيذ؟ وهل سيتم العمل على أساس مؤسسي، أم سيبقى العمل فردياً؟ وهل ستتضمن الاتفاقيات المستقبلية نصوصاً ملزمة أم ستبقى مقصورة على التوصيات، كما هو الأمر الآن؟

٦ ـ ما هو دور النفط في سلة الطاقة مستقبلاً؟ فمن المعروف أن النفط يستعمل الآن أساساً في قطاع المواصلات، بينما استحوذت بدائل الطاقة الأخرى على بقية القطاعات الاقتصادية. لكن إلى متى سيبقى هو المصدر الوحيد والأساسي في قطاع المواصلات؟ وهل من الممكن الاستمرار في الهيمنة على هذا السوق الحيوي على رغم المتغيرات التقنية الحاصلة خلال السنوات الأخيرة؟

تشير آخر البيانات إلى أن هناك في العالم اليوم حوالى ٥٠٠ مليون سيارة ووسيلة نقل، يدار أكثر من ٩٩ بالمئة منها بالبنزين أو الديزل. ويتوقع أن يرتفع عدد العربات هذه إلى حوالى ٧٠٠ مليون خلال عشر سنوات، يدار حوالى ١٥ بالمئة (أو تقريباً ١٠٠ مليون عربة) منها ببدائل طاقوية أخرى غير البنزين والديزل. يعني هذا، انه على رغم التغيرات المهمة المتوقعة في العقدين القادمين، سيبقى الطلب الأساسي باقياً على البنزين والديزل، بل سيكون في ازدياد.

لكن في الوقت نفسه، ستدار وسائل نقل جديدة ـ وبكميات ليست بالقليلة ـ بواسطة بطاريات تستعمل خلايا الوقود، أو محركات تدار بالميثانول أو الغاز المسال أو الغاز المضغوط. وكما هو معروف بعض هذه المواد الأولية متوفرة أيضاً، وبكثرة، في العديد من الأقطار العربية المنتجة للنفط والغاز. ومن ثم، يتوقع أن تعير شركات النفط والطاقة العربية مستقبلاً اهتماماً أكبر بأنواع الوقود الجديدة

المحتمل استعمالها في تحريك السيارات، وفي التعرف على التوقيت الزمني لدخول بدائل الطاقة هذه السوق التجارية، والمناطق الجغرافية الأكثر احتمالاً لاستعمال هكذا طاقات جديدة.



من السهل إعطاء حلول جاهزة ونظرية. لكن من الواجب والضروري التفكير في إجابات واقعية، مبنية على تجارب السنوات الماضية، تتفاعل وتتجاذب مع الواقع الجديد والمتغير الذي نعيشه: الواقع العالمي الذي يعمل بتجارب العلم والتقنية والمصالح وموازين القوى، والواقع المحلي المليء بالتجارب المرة من دمار للصناعة وهروب الطاقة البشرية وشحة المعلومات وانخفاض الاستثمارات وغياب الدور المحلي وشيوع الفساد.

كما أنه من السهل أن يجتهد أي واحد منا، بناءً على خبرته واتصالاته وقراءاته. لكن في صناعة عالمية من هذا النوع، وفي صناعة هي العماد الأساسي للاقتصاد الوطني، تبقى الطريقة المجدية لتقديم البدائل والإجابات العقلانية والموضوعية من خلال تأسيس معاهد الأبحاث ودور الخبرة واستقطاب الخبراء والمحافظة عليهم من الهجرة وهم في أوج عطائهم. هذا الأمر طبعاً يتطلب مناخاً سياسياً وحياة عامة تتفاعل بشكل حضاري وإنساني مع المتغيرات العالمية. وهذا ما هو غير متوفر في المنطقة اليوم.

نقول هذا، ومن الواضح أنه بالإمكان الاستمرار بما هو قائم حالياً: الإنتاج بأقصى طاقة ممكنة ضمن الاستثمارات المتوفرة محلياً والمناخ العام المهيمن في المنطقة، إلا أن هذا المنطق سيقود من دون شك إلى فقدان مليارات إضافية من الريع النفطي، ناهيك عن التخلف المستمر للصناعة النفطية المحلية مقارنة بالصناعة العالمية. وهذا المنطق يفترض أن العالم واقف لا يتغير ولا يتقدم. وطبعاً هذا أمر خاطئ.

لذلك يتوجب متابعة تطورات صناعة النفط عالمياً مع الأخذ بنظر الاعتبار الأوضاع الداخلية. والواضح هو أنه قد تمت إضاعة فرص كبيرة وتدمير طاقات هائلة وإفساح المجال للغير من الدول ذات الاحتياطيات الأقل بكثير مما هو متوفر في جيولوجية المنطقة، وبكلف أكثر بكثير، فقد تم السماح لهذه الدول باستقطاب الشركات العالمية على حساب دول المنطقة، مما أفقدها الأسواق والأسعار في الوقت نفسه. وقد تم كل هذا من دون توفير الشركات الوطنية الاستقلال اللازم لأخذ المبادرة أو الميزانيات الكافية للأبحاث والتطوير، أو الرأسمال الكافي للمنافسة.

إن إحدى الأسئلة الملحة التي ستطرح نفسها على صناعة النفط العربية في

السنوات القادمة هي مدى التعاون ورقعة المساحة التي يتوجب توفيرها للشركات النفطية الأجنبية، وبالذات في عملية الاستكشاف والتنقيب عن النفط وتطويره. فهناك من يقول إنه لا حاجة لهذه الشركات لأن لدى دول المنطقة نفطاً ذا كلف إنتاجية رخيصة ومن دون مخاطر جيولوجية تذكر. كما أنه من الممكن شراء التقنية من شركات الخدمات بدلاً من شركات النفط الكبرى من دون دفع ثمن غال لذلك، وبالذات في توقيع عقود مشاركة مع هذه الشركات النفطية الأجنبية. وبالنسبة للرأسمال، تستطيع الدول النفطية اللجوء إلى الأسواق الدولية لاقتراض ما تحتاج إليه معتمدة في ذلك على إنتاجها المستقبلي من النفط الخام. وأخيراً، وبالنسبة للإدارة الحديثة، فقد اثبتت الشركات النفطية العربية أنه في حال وجود حالة من الاستقرار والأمان في البلاد، فإنه بإمكانها أن تتطور كغيرها من الشركات العالمية.

إلا أن المشكلة في هذه الحجج، والتي تنطبق فقط على عدد قليل من الدول العربية، أنه لم يتوطد الاستقرار في العديد من الأقطار العربية، بل العكس هو الصحيح. فالمنطقة لم تتطور بشكل طبيعي في العقود الماضية. لقد عصفت الخضات السياسية بشركات النفط كغيرها من المؤسسات الاقتصادية. كما أن الوضع الاقتصادي اليوم لا يحسد عليه، وبالذات بعد الهدر الذي حصل في الربع القرن الماضي. أما عن التقنية، فهي تكاد تكون معدومة في المنطقة، إذ يتم الاعتماد على الاستيراد بالكامل تقريباً لمعظم المواد التقنية والصناعية.

لقد أصبح من الواضح تفاوت مستويات المؤسسات النفطية وأداؤها ما بين البلدان العربية، ومن ثم اضطرار البعض منها، بل أغلبيتها، إلى اللجوء إلى الشركات الأجنبية وإشراكها بطريقة أو بأخرى، بحصص الإنتاج. يبقى السؤال في المستقبل حول المستوى الذي ستستقر عليه حصة الشريك الأجنبي في الإنتاج المحلي، وما هو دور الشركات الوطنية، العامة منها والخاصة، في مجمل الصناعة النفطية.

كما يبقى السؤال الأصعب الذي ستواجهه الصناعة النفطية المحلية ومعها دول المنطقة هو كيفية التوفيق بين المستويات المنخفضة المتوقعة لأسعار النفط مستقبلاً والمصاريف المتزايدة والمتراكمة على حكومات المنطقة. فالشركات الدولية قد اتخذت مساراً واضحاً لنفسها مع انخفاض أسعار النفط، ألا وهو تخفيض النفقات وتقليص المصاريف وتحسين الإدارة. أما بالنسبة للدول المنتجة، فالأمر يختلف عما هو حاصل عند الشركات العالمية. فالريع النفطي يشكل جزءاً أساسياً ومهماً جداً من الدخل القومي، ومن دخل الحكومة، ومن العملة الصعبة، ومن معاشات الموظفين ورواتبهم وتقاعدهم، وهذه البنود الأخيرة لا يمكن تخفيضها كما هو الحال مع الشركات الخاصة.

طبعاً من الممكن معالجة هذا المأزق من خلال إعادة النظر في القوانين الاقتصادية والسياسة المالية، آخذين بنظر الاعتبار الانخفاض الحقيقي الحاصل في أسعار النفط على المدى الطويل. لكن هذا يتوجب معه تنويع مصادر الدخل والاقتصاد والتجارة التي طالما تم الكلام عليها طوال العقود الماضية من دون جدوى. كما يتطلب هذا فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في صناعة النفط - وهي القطاع الاقتصادي الأول في المنطقة - والذي سيفتح المجال بدوره لاسترداد الأموال من الخارج وطرق أبواب استثمارية جديدة ما زالت مغلقة حتى الآن. لكن هذه الاقتراحات تفترض في الوقت نفسه مناخاً سياسياً معيناً يتميز بالديمقراطية والمساءلة والشفافية والمحاسبة، أسوة ببقية أقطار العالم. وهذه جميعها عوامل غير متوفرة في المنطقة حتى الآن.

ختاماً، لقد أصبح من **الواضح أن الأزمة ليست في النفط، ولكن في كيفية إنفاقنا لأموال النفط**. وهذا أمر **يتجاوز القرار الاقتصادي ليصب في خانة الإرادة السياسية للمجتمع وأسلوب الحكم وطريقة اتخاذ القرارات**.

الفصل الرابع

الثقافة العربية... إلى أين؟
مستقبل الثقافة العربية والتحديات التي تواجهها(*)

عبد الله عبد الدائم(**)

أولاً: تعريفات لا بد منها

١ ـ **الثقافة بالمعنى التقليدي** تعني النتاج الأدبي والفكري والفني.

٢ ـ **الثقافة بالمعنى الأنثروبولوجي الموسع** تعني أنماط السلوك المادية والمعنوية السائدة في مجتمع من المجتمعات والتي تميزه من سواه.

٣ ـ **الثقافة اليوم**: اتسع معنى الثقافة في العقود الأخيرة، فأصبحت تعني جملة النشاطات والمشروعات والقيم المشتركة التي تكون أساس الرغبة في الحياة المشتركة لدى أمة من الأمم والتي ينبثق منها تراث مشترك من الصلات المادية والروحية يغتني عبر الزمان ويغدو في الذاكرة الفردية والجماعية **إرثاً ثقافياً** بالمعنى الواسع لهذه الكلمة هو الذي تبنى على أساسه **مشاعر الانتماء والتضامن والمصير الواحد**.

٤ ـ **الثقافة** (Culture) **والحضارة** (Civilization): هذان المفهومان **يكادان يندمجان**، بعد أن اتسع معنى «الثقافة» كما ذكرنا، وغدت الحضارة هي الثقافة بالمعنى الواسع للكلمة (الحضارة نتاج الثقافة)، وغدا كلا اللفظين يضم «القيم والمعايير

(*) نشر في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٣، العدد ٢٦٠ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠)، ص ٣٤ ـ ٤٨.

(**) مفكر ومربٍ قومي ووزير سابق ـ سوريا.

والمؤسسات وأنماط التفكير **التي أولتها أجيال متتالية**، في مجتمع أو أمة معينة، **أهمية حاسمة**». ومن هنا يرى باحثون من أمثال داوسون (Dawson) أن الحضارة نتاج عملية مبتكرة من الإبداع الثقافي الذي قدمه شعب معين.

وجميع الحضارات اليوم **حضارات وجدت منذ أكثر من ألف عام**. ولئن كانت الحضارات **تبقى وتستمر، فإنها تتطور أيضاً**. إنها ديناميكية. إنها تولد وتموت. إنها تمتزج وتنفصل.

٥ ـ **أسباب نشوء الحضارات وسقوطها**: مثل هذا البحث بحث عسير ذو أبعاد كثيرة[١].

وفي رأي توينبي (Toynbee) على سبيل المثال: «تتفتح الحضارة نتيجة استجابتها للتحديات».

وآراء بول كينيدي (Paul Kennedy) معروفة سجلها في كتابه الشهير **صعود وسقوط القوى العظمى**.

٦ ـ جميع الباحثين يقولون بوجود حضارة إسلامية متميزة تميزاً واضحاً. وفي هذه الحضارة الإسلامية **عدة ثقافات أو حضارات فرعية**: الثقافة العربية ـ الثقافة التركية ـ الثقافة الفارسية ـ ويضيف بعضهم: الثقافة الماليزية.

ثانياً: الثقافة في عالمنا اليوم

١ ـ لا تصح معالجة واقع الثقافة العربية ومستقبلها من دون معالجة مشكلة الثقافة في العالم.

٢ ـ وهذه المشكلة اشتدت وأخذت أبعاداً جديدة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وبعد انتشار ظواهر «العولمة» بأشكالها المختلفة (وما أدت إليه من اختراق للثقافات، من قبل الثقافة الغربية، بل الثقافة الأمريكية الطاغية).

٣ ـ هذا الوضع الجديد قاد مجموعة من الباحثين على رأسهم هانتنغتون

---

(١) يمكن الرجوع إلى: عبد الله عبد الدائم، **نحو فلسفة تربوية عربية: الفلسفة التربوية ومستقبل الوطن العربي**، ط ٢ مزيدة ومنقحة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، وإلى الفصل الخاص بعوامل تقدم الأمم وبعوامل تخلفها. كذلك يمكن الرجوع إلى بعض كتب قسطنطين زريق ولا سيما: **في معركة الحضارة ومطالب المستقبل العربي ونحن والمستقبل وأي غد**، وإلى كتاب معن زيادة، **معالم على طريق تحديث الفكر العربي**، بالإضافة إلى عدد كبير من المراجع الأخرى.

(Huntington) في كتابه **صدام الحضارات** *(The Clash of Civilizations)*[(٢)] إلى طرح مشكلة الثقافة (أو الحضارة) في العالم طرحاً جديداً يؤكد أهميتها وأنها القضية المحورية في عالم اليوم وأن مستقبل العالم مرتبط بها.

وعلى الرغم من عدم اتفاقنا معه حول بعض النتائج التي استخلصها، ولا سيما في ما يتصل بالحضارة الإسلامية فإننا نتفق معه في الطرح الإجمالي الذي قدمه لمشكلة الثقافة ومستقبلها في العالم بوجه عام.

٤ ـ وأياً كان الأمر، ففي وسعنا أن نستخلص من دراساته ومن دراسات الكثيرين من الباحثين ومن تحليلنا لكل هذه الدراسات تلخيصاً لأبرز ما انتهى إليه التحليل اليوم لواقع الثقافات العالمية ومستقبلها.

وفي وسعنا أن نُجمل هذا الطرح الجديد لمسألة الثقافة في العالم في فكرة أساسية رائدة وهي أن الثقافة والهويات الثقافية (التي هي إلى حد بعيد هويات حضارية) هي التي تحدد بنى التماسك أو الانفراط أو الصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة.

٥ ـ وتندرج تحت هذا القول جملة من الحقائق:

أ ـ للمرة الأولى في التاريخ، السياسة العالمية هي في آن واحد متعددة الأقطاب ومتعددة الحضارات.

ب ـ وبشكل خاص: التحديث (Modernization) في عالمنا يأخذ في التميّز من التغريب (Occidentalization) تميزاً واضحاً ـ بمعنى أن هذا التحديث لا يولّد أبداً حضارة إنسانية شاملة، كما لا يؤدي إلى «تغريب» المجتمعات غير الغربية. فأثر الغرب يتراجع، بينما القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية للحضارات الآسيوية تتعاظم. والحضارات غير الغربية تعود لتؤكد قيمة ثقافتها الخاصة. والحضارة الإسلامية تؤكد أيضاً ذاتها ووجودها وتتفجر سكانياً وفكرياً: فنسبة المسلمين في العالم آخذة في التزايد بشكل واضح، وهي تبلغ اليوم زهاء ٢٠ بالمئة من سكان العالم، وحوالى عام ٢٠٢٥ سوف تتجاوز من دون شك ٣٠ بالمئة.

ج ـ يبزغ نظام عالمي منظم على أساس الحضارات المتباينة. والمجتمعات التي تقوم بينها روابط ثقافية تتعاون في ما بينها، والجهود التي تبذل من أجل جذب مجتمع ما إلى حضن حضارة أخرى تفشل. والحدود السياسية ترتسم من جديد بحيث تتفق مع الحدود الثقافية.

---

(٢) Samuel P. Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (New York: Simon and Schuster, 1996).

والتجمعات الثقافية تحل تدريجياً محل التكتلات الايديولوجية التي سادت أيام الحرب الباردة. والحدود بين الثقافات هي من الآن فصاعداً النقاط الأساسية للصراع على المستوى العالمي. وفي عالمنا الجديد، الهوية الثقافية هي التي تحدد الاتفاقات والشراكات والتناقضات والصراعات، حتى قبل المصالح الاقتصادية.

والسؤال القديم الذي ساد أيام الحرب الباردة: إلى أي معسكر تنتسب؟ حل محله اليوم السؤال: **من أنت؟**

د ـ دعاوى الغرب المتصلة بالعولمة والعالمية تقوده يوماً بعد يوم إلى أن يدخل في صراعات مع حضارات أخرى ولا سيما الإسلام والصين.

هـ ـ لا ينقذ الغرب (ولا ينقذ العالم) إلا أن يقر بأن حضارته فريدة ولكنها ليست عالمية شاملة. وهكذا يتم اجتناب حرب شائنة بين الحضارات إذا اعترف الزعماء السياسيون بأن السياسة الشاملة غدت سياسة متعددة الحضارات، وإذا ما تعاونوا للإبقاء على هذا الأمر الواقع بل لتجويده.

٦ ـ بإيجاز: العالم ـ بعد الحرب الباردة ـ يضع سبع حضارات كبرى أو ثماني. والغرب لم يعد وحده القوي. **والسياسة الدولية أصبحت متعددة الأقطاب ومتعددة الحضارات.** وتاريخ الإنسان هو تاريخ الحضارات. ومن المتعذر تصور الإنسانية على غير هذه الشاكلة منذ أيام الحضارات الفرعونية والسومرية حتى الحضارات الإسلامية والمسيحية.

٧ ـ هذا الموقف ليس جديداً كل الجدة، بل له أنصار من المفكرين قديماً وحديثاً:

ـ «توينبي» مثلاً كان ينكر حماقة الغرب وأوهامه المركّزة على الذات، التي كانت ترى أن العالم يدور حوله (كما كانت تدور الشمس حول الأرض في النظام البطلميوسي)، وأن الشرق «ساكن» لا يتحرك، وكان يرفض ـ مثل اشبنغلر (Spengler)[٣] في كتابه **أفول الغرب** ـ القول بوحدة التاريخ، وينكر ألا يكون هنالك إلا تيار واحد من المدنية هو مدنية الغرب وألا تكون سائر التيارات سوى روافد صغيرة له ستضيع في الرمال.

ثالثاً: التحديث والتغريب

هذا التحليل ـ الجديد نسبياً، لدى المفكرين الغربيين على أقل تقدير ـ يطرح

(٣) Oswald Spengler, *The Decline of the West*, authorized translation with notes by Charles Francis Atkinson, 2 vols. (New York: A. A. Knopf, 1926-1928).

مشكلة أساسية، تعني الثقافة العربية الإسلامية بوجه خاص كما تعني سواها، وهي مشكلة التحديث والتغريب:

كما رأينا **التحديث الحقيقي لا يعني التغريب حتماً بل يعني العكس**:

أ ـ ما يجري في البلدان المختلفة إجمالاً هو أن التحديث يبدأ مرتبطاً ارتباطاً قوياً بالتغريب (عصر محمد علي ـ عصر التنوير العربي) حيث الانبهار بالغرب واضح. فالمجتمعات غير الغربية تمتص في البداية عناصر من الثقافة الغربية وتتقدم تقدماً بطيئاً نحو التحديث. ولكن عندما يتزايد التحديث تهبط نسبة التغريب وتستعيد الثقافة القومية الذاتية قوتها وعزمها على الإيغال في طريق التحديث. واستمرار التحديث يغير ميزان القوة بين الغرب وبين المجتمع غير الغربي ويقوي الارتباط والالتزام بالثقافة القومية (مثال اليابان منذ عصر ميجي (Meiji) الشهير عام ١٨٦٨). إذن في المراحل الأولى من التقدم ييسر التغريبُ التحديث. وخلال المراحل التالية ييسر التحديثُ الانصرافَ عن التغريب وييسر بزوغ الثقافة القومية على شكلين:

(١) على **مستوى المجتمع ككل**، يقوي التحديث البنية الاقتصادية والعسكرية والسياسية للمجتمع في جملته ويشجع السكان على أن يثقوا بذاتهم وبالتالي بثقافتهم ويتيح لهم أن يتجذروا في هويتهم الثقافية.

(٢) **وعلى مستوى الفرد** يولد التحديث مشاعر الاستلاب والهجنة والاغتراب عن الذات، الأمر الذي يؤدي إلى أزمة هوية يقدم التمسك بالدين الجواب عنها غالباً. بتعبير آخر: التعلق بالهوية الثقافية الذاتية هو إلى حد كبير نتيجة التحديث الاقتصادي والاجتماعي. نتيجته على مستوى الفرد الشعور بالانفصام والاستلاب والشعور بالحاجة إلى هويات أغنى بالمعنى، ونتيجته على المستوى الاجتماعي أن الموارد والقوة التي يولدها التحديث لدى المجتمعات غير الغربية تؤدي إلى إعادة القوة للهويات وللثقافات الأصيلة. وفي العالم المعاصر ـ عالم الاتصالات والمعلوماتية ـ يؤدي تقدم المواصلات والاتصالات إلى تفاعل أكبر وأشد وأوثق بين الأناس المنتسبين إلى حضارات مختلفة، وينجم عن ذلك أن تغدو هوياتهم الحضارية أكثر متانة يوماً بعد يوم. فالألمان والبلجيكيون والفرنسيون والهولنديون يشعرون أكثر فأكثر بأنهم أوروبيون. ومسلمو الشرق الأوسط يتماهون مع البوسنيين والشيشان.

ب ـ والنتيجة هي أن التحديث لا يعني بالضرورة التغريب. ومن حيث الجوهر: العالم كله يغدو يوماً بعد يوم أكثر حداثة وأقل تغريباً.

رابعاً: أفول الغرب

١ ـ إذن، تفوق الغرب آخذٌ في الانحسار. وانتصار الغرب في الحرب الباردة لم يؤد إلى ظفره، بل إلى خوره وإنهاكه. وسيعود جزء من سلطان الغرب إلى حضارات أخرى وإلى دول أخرى بارزة وصاعدة. وسيكون تزايد القوة هذا في قلب الحضارة الآسيوية بوجه خاص، وستصبح الصين، أكثر فأكثر، المجتمع القادر على تحدي الغرب وعلى اكتساب أثر عالمي شامل. وأبناء شرق آسيا ـ بوجه عام ـ يعزون نجاحهم الاقتصادي ليس إلى الاقتباس من الثقافة الغربية، بل إلى تمسكهم بثقافتهم الخاصة. وثورتهم ضد الغرب مردها إلى اعتقادهم بأن القيم غير الغربية أسمى من القيم الغربية المتداعية. والإسلام والمسيحية واليهودية والهندية والبوذية وسواها سجلت كلها تصاعداً في الالتزام بذاتها.

٢ ـ وأفول الغرب هذا له صفات ثلاث أساسية:

أ ـ إنه عملية بطيئة: فصعود الغرب استغرق أربعة قرون. وأفوله لا بد من أن يستغرق مثل هذا الزمن.

ب ـ التقهقر لا يسير وفق خط مستقيم، بل هو غير منتظم إلى حد بعيد، فيه وقفات ـ وانتكاسات ـ واستعادة للقوة. . . الخ.

ج ـ نصيب الغرب من جميع مصادر القوة بلغ أوجه في بداية القرن العشرين. ثم أخذ في التراجع النسبي بالقياس إلى باقي الحضارات. وحوالى عام ٢٠٣٠ (أي بعد مائة عام من أوج ازدهاره) من المتوقع أن يكون تحت سيطرة الغرب ٢٤ بالمئة من أراضي العالم (بدلاً من ٤٩ بالمئة) و١٠ بالمئة من سكان العالم (بدلاً من ٤٨ بالمئة) وحوالى ٣٠ بالمئة من الثورة الاقتصادية العالمية (بدلاً من ٧٠ بالمئة) وربما ٢٥ بالمئة من صادرات البضائع المصنعة (بدلاً من ٨٤ بالمئة) وأقل من ١٠ بالمئة من المحاربين (بدلاً من ٤٥ بالمئة).

٣ ـ وأياً كان الأمر فالثقافة الغربية تواجه اليوم أزمة حقيقية يمكن أن نلخص أهم معالمها في النقاط الآتية:

أ ـ عندما تبلغ حضارة معينة مستوى العالمية والشمول يعمي أبناءها ما أطلق عليه توينبي اسم: **«سراب الخلود»**.

ب ـ الانحدار الأخلاقي والانتحار الثقافي والتفكك السياسي تشكل بالنسبة إلى الغرب مشكلات أعوص من المشكلات الاقتصادية والديمغرافية.

ج ـ وبين تجليات **الانحدار الأخلاقي** العديدة، نذكر ما يلي:

- تزايد أنماط السلوك المعادية للمجتمع (كالجريمة والمخدرات والعنف بوجه عام)؛ أفول دور الأسرة وما يرافق ذلك من تزايد في معدلات الطلاق وفي الولادات غير الشرعية وفي حمل المراهقات وفي العائلات ذات الولد الوحيد وفي تردي القيم الأخلاقية (بسبب غياب الأنا العليا (Super ego) والمثل الأعلى بالتالي)؛ انحدار رأس المال الاجتماعي (في الولايات المتحدة على أقل تقدير)، أي ضعف الإسهام في الجمعيات الخيرية وتراخي روابط الثقة التي تربط بين أفرادها؛ الضعف العام للقانون الأخلاقي (Ethics) ومنح الأولوية للمتعة والسعادة الفردية والكسب الفردي؛ ضعف الارتباط بحب العلم وبالنشاط العقلي.

٤ - ومن هنا نجد أن الثقافة الغربية تنكرها جماعات كثيرة داخل المجتمعات الغربية نفسها، وكثيراً ما نجد في الغرب تعلقاً بديانات أخرى كالبوذية، بل تعلقاً بجماعات غريبة الأفكار، ذات معتقدات شبه سحرية (Moon - Scientology . . . الخ).

٥ - يرى الفيلسوف الياباني تاكيش أوميهارا (Takesh Umehara) أن الإخفاق الكامل للماركسية وتفكك الاتحاد السوفياتي ليس سوى إشارات مسبقة إلى انهيار الرأسمالية الليبرالية التي تعتبر التيار الأساسي في الحداثة. وبدلاً من أن يمثل هذا التيار البديل من الماركسية وبدلاً من أن يصبح الايديولوجيا السائدة حتى نهاية التاريخ، فإن هذا التيار الليبرالي سوف يكون حجر الدومينو المقبل الذي سوف يسقط.

٦ - ويبين باحثون آخرون أن اعتقاد الغرب بالرسالة العالمية لثقافته يشكو آفات ثلاثاً: انه اعتقاد خاطئ؛ أنه اعتقاد لاأخلاقي؛ انه اعتقاد ضار وخطر. فالفكرة التي ترى أن على الشعوب غير الغربية أن تتبنى القيم والمؤسسات والثقافة الغربية، فكرة لاأخلاقية في نتائجها. والإمبريالية هي النتيجة المنطقية لادعاء العالمية على نحو ما نراها. وهي فكرة خطرة لأن هذه النزعة يمكن أن تكون مصدراً لحرب بين الدول البارزة والكبرى في العالم التي تنتمي إلى حضارات مختلفة.

خامساً: الثقافة والعالم اليوم

١ - إن قيام عالم متعدد الثقافات أمر لا يمكن اجتنابه لأن قيام إمبراطورية عالمية أمر مستحيل، وأمان العالم واستقراره لا يمكن تصوره إلا من خلال قبول تعدد الثقافات.

٢ - بعبارة واحدة: **في الأزمنة القادمة، يمثل الصدام والصراعات بين الحضارات التهديد الأساسي للسلام في العالم، ولكنه أيضاً (حين يتم من خلال**

نظام عالمي مبني على أساس تعايش الحضارات) هو الوقاية المضمونة من حرب عالمية.

٣ ـ ونتيجة هذا كله **أن «العالمية» (وهي غير العولمة) ليست حقيقة معطاة وجاهزة**، بل هي إعادة بناء صبورة جوهرها التعاون الثقافي والتلاحم الثقافي. والحوار والتواصل بين الثقافات هما وحدهما اللذان يجعلاننا قادرين على إدراك ذاتنا من خلال إدراكنا لسوانا. وبتعبير آخر إن **المهمة الأساسية الملقاة على عاتق الثقافات المختلفة هي أن تحول الترابط المفروض فرضاً بين ثقافات العالم إلى ترابط مراد ومقصود** وإلى تضامن متكافئ ومنشود. وهذا ينقلنا تواً إلى الثقافة العربية، قديمها وحديثها.

سادساً: الثقافة العربية والعالم

الأفكار التي أتينا على ذكرها والتي تؤكد أن العالم لا يمكن أن يبنى بناءً واقعياً وسليماً وسلمياً إلا على أساس الثقافات المتباينة والمتضامنة تردنا تواً إلى منطلقات الثقافة العربية الإسلامية وإلى مبادئها القديمة والحديثة:

١ ـ الثقافة العربية الإسلامية كانت دوماً ثقافة قوامها الانفتاح على الثقافات الأخرى والتمازج مع الثقافات الأخرى، وقد تجلى هذا في جميع فترات التاريخ العربي الإسلامي بعد الفتح.

أ ـ ففي **العهد الأموي** مثلاً «حوّل الخلفاء الأمويون، (كما يقول فانتيجو (Ventéjoux)) في كتابه **المعجزة العربية**[٤] الجمهورية الدينية العربية إلى إمبراطورية حقيقية شبيهة بتلك التي كانت تحلم بها زنوبيا من قبل، وذلك بفضل تحررهم الفكري وضعف عصبيتهم الدينية. فضربوا الدنانير الذهبية على نسق الدراهم البيزنطية، وأسندوا إلى المسيحيين مركز الوزير الأول، ولم يقيموا أي انقطاع في مجال الفكر والعلم بين التراث الجديد والحضارات القديمة، وعلى رأسها اليونانية، فضلاً عن الهندية والفارسية، بل أقبلوا على الإفادة من أطباء اليونان ومعارفهم. ولجأ أعيان بني أمية إلى استشارة هؤلاء الأطباء وتكليفهم بتربية الشباب، بغض النظر عن دينهم المسيحي واليهودي. وفي عهدهم استمرت المدارس اليونانية الصغيرة في دمشق وأنطاكيا والرها ورأس العين في نقل المخطوطات اليونانية إلى السريانية، وكان الأساقفة يضيفون إلى وظائفهم الدينية وظائف الأطباء وأساتذة المنطق والمهندسين.

(٤) فانتيجو، **المعجزة العربية**، ترجمة رمضان لاوند (بيروت: [د. ن.]، ١٩٦٠).

ب ـ ويبرز ما جرى في عهد الدولة الأموية التمازج الثقافي الواسع في عهد الدولة العباسية (بين الثقافة العربية والثقافات اليونانية والفارسية والهندية).

ج ـ هذا إذا لم نتحدث ـ والحديث هنا ذو شجون ـ عن التمازج الثقافي الرائع والمبدع الذي تم **في الأندلس** حيث أحسن العرب، من جانب، معاملة أبناء المدن الإسبانية التي فتحوا أكثرها صلحاً ومن دون مقاومة، وتركوا لهم حرية التعبير في كنائسهم، وحق المقاضاة أمام قضائهم الخاص. كما أنهم ـ من جانب آخر ـ عززوا وجودهم في إسبانيا العربية الإسلامية عن طريق الزواج من سكان البلاد الأصليين وعن طريق اقتباس كثير من تقاليدهم وأنماط ثقافتهم. وولد من ذلك كله مزيج سكاني فريد اختلط فيه القوطي بالعربي واللاتيني بالبربري. كما ولد مركب ثقافي جديد فذ امتزجت فيه عناصر ثقافية عديدة في ظل قيادة الثقافة العربية الإسلامية.

٢ ـ والثقافة العربية الإسلامية (كما نعلم) أغنت بهذا التفاعل سائر الحضارات العالمية وكانت محرك النهضة الحديثة التي ظهرت في الغرب.

٣ ـ وفي القرن العشرين، من أهم مقومات الفكرة القومية العربية منذ أوائل هذا القرن حتى اليوم، وفي الخمسينيات بوجه خاص (بفضل أفكار حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب والناصرية وسواها وبفضل أفكار كبار المفكرين القوميين)، أنها كانت **دعوة إنسانية** ترتبط فيها القومية بالإنسانية ارتباطاً عضوياً عميقاً، ولا تدعي **العنصرية** ولا تقول بتفوق أمة على أخرى. **وجوهر هذه الدعوة القومية** ـ كما نعلم أن **الفرد** ـ أنّى كان ـ **لا يستخرج كامل إمكاناته ولا يعطي كامل عطائه** إلا **من خلال عمله لأمته،** بل إن **هدف الدولة القومية الأول أن تهيئ للفرد المناخ الملائم** والظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تمكنه من أن **يتفتح عطاؤه** حتى أقصى مدى ممكن. **ومن اجتماع القوميات** (التي تشكل التربة الخصبة لتفتح الإنسان داخلها) يتكون **العالم الإنساني** الذي تهيأ **لكل إنسان فيه أن يعطي** أقصى ما عنده للإنسانية كلها (بفضل ارتباطه بتربته القومية).

٤ ـ وكتابنا **القومية والإنسانية**[٥] الذي ظهرت طبعته الأولى عام ١٩٥٧ يشهد على حرص الفكر القومي العربي على الربط الوثيق بين القومية والإنسانية. وفي مقابل الروح الإنسانية وروح التفاعل والحوار والتمازج بين الثقافات التي تجلت في تاريخ الثقافة العربية الإسلامية، بيّن الكتاب ما ساد الثقافات الغربية (في معظم مراحل تاريخها) من نزعات التعصب العرقي والديني والشوفينية والمعاداة للثقافات الأخرى وللديانات الأخرى. وتحدث بوجه خاص عما آلت إليه النزعات القومية

(٥) عبد الله عبد الدائم، **القومية والإنسانية** (بيروت: دار الآداب، ١٩٥٧).

الغربية في القرن التاسع عشر بوجه خاص من خصومات عسكرية وحروب من أجل زعامة أوروبا ومن أجل السيطرة على العالم، على نحو ما حدث ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ في بروسيا عام ١٨٦٠ وفي فرنسا عام ١٨٧٠. هذا إذا لم نذكر النزعة القومية العدوانية التي تجلت في الصهيونية منذ دعوة هرتزل، بل قبلها وما حملته من عداء للأغيار (Goyim) الأشرار في نظرها، ومن مزاعم تقول بتفوق العرق اليهودي والدم اليهودي (كما نجد ـ على سبيل المثال ـ عند أمثال موسى هيس (Moses Hess) وماكس نوردو (Max Nordeau) وإيغناز تسولتشان (Ignaz Zollschan)[٦])، ومن نزعات فاشية نازية تدعو إلى استئصال الشعب الفلسطيني وطرده من دياره عن طريق الإرهاب والعنف كما حدث في المذابح المتتالية التي قامت بها العصابات اليهودية قبل قيام دولة إسرائيل وبعده، وهي كلها نزعات رافقت الفكر الصهيوني منذ ولادته، على نحو ما نجد بوجه خاص عند جابوتنسكي (Jabotinsky) وعند أتباعه من أصحاب الاتجاه القومي اليميني المتطرف (ولا سيما من حزب الليكود: من أمثال بيغن وشامير وشارون ونتنياهو الذي كان جده لأمه من أتباع جابوتنسكي)، الأمر الذي دفع فيلسوف إسرائيل الشهير ليبوفتش (Leibovitz) (وقد كان يهودياً متديناً وصهيونياً) إلى القول: «إن إسرائيل، بعد احتلال لبنان عام ١٩٨٢، أصبحت دولة فاشية نازية»[٧] (وليته عاش حتى يرى مذابح «قانا» ومجازر تحطيم البنية اللبنانية التحتية اليوم). ويدعو كتابنا **القومية والإنسانية** منذ طور مبكر إلى ما أخذ يشيع اليوم بعد الحرب الباردة وبعد ذيوع مخاطر الإمبريالية الاقتصادية الوحشية والغزو الثقافي الغربي لسائر الحضارات، ونعني بذلك: القول بأن طريق الإنسانية الحقة هو طريق القومية الحقة، أي طريق الثقافات القومية المتفتحة والمتعاونة، على نحو ما تحقق لدى العرب عبر تاريخهم، وعلى نحو ما نادى بذلك الفكر القومي العربي الجديد الذي ذاع منذ الخمسينيات، بل قبلها.

سابعاً: الأزمة الذاتية للثقافة العربية

غير أن الثقافة العربية لا تزال حتى اليوم تعاني أزمة ذاتية قديمة وحديثة لها جوانبها المتعددة. وأبرز هذه الجوانب:

١ ـ الثقافة العربية الإسلامية لم تنجح (منذ أكثر من قرن حتى اليوم) في صنع حداثتها لأسباب كثيرة (لا مجال لذكرها) أهمها عدم الإدراك الواضح للفرق

---

(٦) انظر: عبد الله عبد الدائم، **إسرائيل وهويتها الممزقة**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٣٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦).

(٧) Y. Leibovitz, *Peuple, terre, état* (Paris: Plon, 1995).

بين التحديث والتغريب (كما سبق أن بيّنا).

٢ ـ الثقافة العربية من أعرق الثقافات في العالم. وهذه العراقة تمنحها القوة والقدرة على البقاء، ولكنها كثيراً ما تكون (حين لا يُفهم دورها فهماً حقيقياً) عبئاً ثقيلاً معرقلاً للتجديد والتجويد والتحديث، ذلك التجديد الذي لا تكون من دونه أي ثقافة حية، بل تندثر وتزول.

٣ ـ ازدهار الثقافة العربية الإسلامية ينتسب إلى ماضيها البعيد منذ ظهور الإسلام بوجه خاص. وأوج تفتحها وعطائها الحضاري انقضت عليه خمسة قرون على أقل تقدير (هذا إذا نحن أخذنا في الحسبان حضارة الأندلس). وهذه الحقيقة تخلق نوعاً من الانتماء الماضوي والنزعة الماضوية يصبح التجديد في إطارها أصعب منالاً.

٤ ـ المشاركة الجماهيرية في بناء الثقافة العربية الحديثة المرجوة لا تزال محدودة جداً.

٥ ـ محاولات تحديث الثقافة العربية الإسلامية لم تتم في معظم الأحيان من داخلها، بل تمت غالباً بحكم الاصطدام بالثقافة الغربية ومحاولة تقليدها حيناً ونبذها أحياناً أخرى.

٦ ـ الكثيرون من المثقفين العرب حين يخططون لنهضة الثقافة العربية لا يخططون لها تخطيطهم لبديل يجب تشييده انطلاقاً من الحاضر في ضوء مكوناته وحاجته (الأمر الذي يجعل صورة البديل تغتني في أذهانهم عن طريق ممارسة النهضة)، وإنما يخططون لها من خلال نماذج جاهزة آخذة في الابتعاد عنهم باستمرار:

أ ـ النموذج الإسلامي في شكله الموغل في القدم (إيغالاً يجعل التفكير فيه يفقد أسبابه الموضوعية).

ب ـ والنموذج الغربي الذي يزداد مع الزمن بعداً في المستقبل بصورة تجعل احتمالات اللحاق به تنعدم أمام اطّراد التطور اللامتكافئ[٨].

من هنا أهمية الأعمدة الأربعة للثقافة العربية المنشودة على نحو ما نراها: الماضي؛ الحاضر العربي؛ الحاضر العالمي؛ المستقبل العربي[٩]. فالتراث بناءٌ وليس

---

(٨) لمزيد من التفصيل حول هذه النقطة، يحسن الرجوع إلى: عبد المجيد بوقربة، «التراث وإشكالية النهضة في الخطاب العربي المعاصر،» في: بومدين بوزيد [وآخرون]، **قضايا التنوير والنهضة في الفكر العربي المعاصر**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩).

(٩) يحسن الرجوع إلى: عبد الله عبد الدائم، **في سبيل ثقافة عربية ذاتية: الثقافة العربية والتراث** (بيروت: دار الآداب، ١٩٨٣).

اكتشافاً. والحداثة العربية الحقة لا تتم عن طريق القطيعة مع التراث، بل تتم من خلال استيعابه والانتظام فيه من أجل تجاوزه ومن أجل القفز منه إلى «تدشين العمل من أجل بناء تراث جديد سيكون هو الحداثة نفسها»(١٠).

ثامناً: التحديات الخارجية التي تواجه الثقافة العربية

بالإضافة إلى الأزمة الداخلية الذاتية التي تعانيها الثقافة العربية، يفتّ في عضد هذه الثقافة ويضاعف أزمتها ما تواجهه من تحديات تأتيها من خارجها أبرزها:

١ ـ أن النظام العالمي الجديد ـ بعد الحرب الباردة ـ أخذ يوجس خيفة من الثقافة العربية الإسلامية (الشيطان الجديد) وأخذ يتحداها تحدياً سافراً ومباشراً (تحت ذرائع مختلفة ومختلقة)، الأمر الذي كثيراً ما يولّد لدى أبناء هذه الثقافة ردود فعل مغالية تجنح إلى التقوقع والانكماش وإلى احتماء الذات العربية بجلدتها وإهابها التقليدي المألوف.

٢ ـ وفوق هذا وذاك تؤدي العولمة (على الشكل الوحشي السائد اليوم) إلى هجمة شرسة على الخصوصيات الذاتية للشعوب وعلى الشعب العربي بوجه خاص (الذي لا يكتمل عقد العولمة، ولا تكتمل السيطرة الاقتصادية على العالم إلا بالسيطرة على موارده الغنية). وهكذا تواجه الأمة العربية الأزمة التي واجهتها في بدايات اتصالها بالغرب ولكن على نحو أشد وأخطر.

٣ ـ ويتعاظم هذا الخطر إذا نحن ذكرنا حقيقة مهمة، وهي أن الغرب كان ولا يزال يعارض «التقدم» العربي أساساً، حتى إذا اتخذ من الغرب أنموذجاً لذلك التقدم، وأنه ـ اليوم والأمس ـ مهتم أساساً بمصالحه الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية المباشرة، أكثر من اهتمامه برسالته الحضارية وبالقيم الإنسانية التي يدّعيها: قيم الحرية والعدالة والمساواة والإخاء(١١).

٤ ـ وفوق هذا كله ـ وأخطر من هذا كله ـ تواجه الثقافة العربية الراهنة في ظل النظام العالمي الجديد خطراً من طراز خاص، وهو اجتماع وجهي العولمة الأقبحين (على حد قول أبو يعرب المرزوقي)(١٢): وجه الخصوصية النافية لكل من

---

(١٠) يحسن الرجوع إلى: محمد عابد الجابري، **المسألة الثقافية**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٢٥. قضايا الفكر العربي؛ ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ص ٢٩٣.

(١١) بوزيد [وآخرون]، **قضايا التنوير والنهضة في الفكر العربي المعاصر**، المقدمة، ص ٤.

(١٢) أبو يعرب المرزوقي، **آفاق النهضة العربية ومستقبل الإنسان في مهب العولمة**، فلسفة (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٩)، ص ١١٥ وما يليها.

عداها والمتجلية في الخطر الصهيوني، ووجه العمومية الساحقة لسواها المتجلية في الإمبريالية الأمريكية؛ ومن نتائج ذلك أن العدو الجديد في هذا العصر ليس الكنيسة والغيبيات الدينية (كما كانت عليه الحال في عصر التنوير الأوروبي)، ولا هو الشيوعية والإيمان بصراع الطبقات (كما كانت عليه الحال في عصر التنوير الأمريكي)، بل هو الآن كل من يعادي المشروع الصهيوني ويقاوم التوسع الإسرائيلي، وهو ما يسمى حالياً بالإرهاب والأصولية الإسلامية.

وتتجلى هذه المعركة واضحة في الصراع العربي - الإسرائيلي وفي معركة السلام نفسها، ذلك أن الرهان الإسرائيلي - قبل السلام وبعده - هو على السلام الثقافي. فهذا السلام الذي يؤدي إلى اختراق الضمير العربي والحاجز النفسي العربي وإلى تهشيم وتفتيت جدار التراث العربي الإسلامي المنيع، العصي، هو وحده الذي يضمن لإسرائيل الطمأنينة وطول البقاء، وهو المدخل الضروري لشتى أنواع السلام الأخرى، الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والعسكري. ومعنى هذا أن **معركة مقاومة التطبيع الثقافي هي المعركة الواجبة دوماً بين الوجود العربي والوجود الصهيوني**. وعلى أرض هذه المعركة سوف يتم حسم نتائج الصراع بين الوجودين، هذا الصراع الذي يفرضه استمرار مبادئ الصهيونية وأهدافها حتى بعد السلام (تشهد على ذلك مناداة قادة إسرائيل حتى اليوم بهذه المبادئ: تصريح باراك بعد نجاحه في الانتخابات. . . الخ)[١٣]. ومن هنا لا بد من التخطيط الدؤوب والمبكر والدقيق لمقاومة التطبيع الثقافي بشتى الوسائل، ولا بد من شبكة من الجهود المتكاملة لهذه الغاية على الأرض العربية كلها، ولا بد من شبكة من المنظمات النشيطة في هذا المجال على الساحة العربية الشاملة.

ولا يجدي أن نقول: إن الثقافة العربية الإسلامية ثقافة منيعة يصعب اختراقها وأنها أثبتت قدرتها على الصمود في شتى المعارك عبر التاريخ العربي كله. فوسائل الغزو الثقافي اليوم (وعلى رأسها وسائل الاتصال والمعلومات) وسائل مخيفة. ونحن نشهد منذ اليوم بدايات الشقوق والشروخ في سور الثقافة العربية الإسلامية، وإن كنا نشهد في الوقت نفسه صلابة أكبر وصموداً أشد. ونحن في كل الأحوال لا نستخرج من الأشياء إلا ما نضعه فيها، ونهضة الثقافة العربية الإسلامية وصمودها في وجه التحديات (وعلى رأسها التحدي الصهيوني) أمور لا يمكن أن تتم عن طريق النيات الطيبة والإنكار الصامت، **بل هي نضال يومي وعمل دؤوب وتخطيط دقيق وموصول.**

---

(١٣) جاء في ذلك الخطاب بأن إسرائيل سوف تضطر إلى اتخاذ قرارات مؤلمة **فيما يتصل بالأرض التي منحها الله لإسرائيل.**

٥ ـ والتأمل في مستلزمات الصراع الثقافي بيننا وبين القومية الصهيونية (بل في مستلزمات تطوير الثقافة العربية بوجه عام) يقودنا إلى حقيقة أساسية: وهي أن السلوك الفعال في هذا المجال ينطلق من إدراكنا العميق للارتباط المتبادل بين الثقافة والعلم الحديث. حتى ان بعضهم يعرّف الثقافة المتقدمة والحديثة بأنها «العلم حين يغدو ثقافة» ويعرّف الثقافة المتخلّفة بأنها العلم «حين ينفصل عن الثقافة» أو «الثقافة التي لا يؤسسها العلم». والحق، إن الظاهرة العامة التي تلخص معطيات التخلف في البلدان النامية هي عدم اندماج العلم في حياة المجتمع المادية والفكرية والروحية. ونتيجة ذلك (كما نشهد يومياً) قيام كيان المجتمع على كتلة من المفارقات والتناقضات: التناقض بين السيارة من أحدث طراز وبين سلوك راكبها (وكأنه يركب جملاً أو حصاناً). التناقض بين المكتبة الغنية بالكتب وبين صاحبها الذي لا يدخلها إلا حين يريد اطلاع زواره عليها... الخ(١٤).

٦ ـ ولا ننسى ـ فوق هذا كله بل قبل هذا كله ـ خطراً تزداد حدته يوماً بعد يوم وتستلزم مواجهته جهوداً ثقافية من نوع جديد، ونعني به: **خطر التغير السريع المذهل في المعرفة في عصرنا**. فالمعلومات كما تشير الإحصاءات ـ وكما بيّن تقرير نشرته جامعة (MIT) الأمريكية (معهد ماساشوستس للتكنولوجيا) ـ تتضاعف الآن خلال فترة تتراوح بين ١٨ شهراً و٢٤ شهراً. غير أن هذه الفترة (كما تبين تلك الإحصاءات أيضاً) سوف تتضاءل في نهاية العقد الأول من القرن الحالي فتبلغ حوالى أسبوعين أو ثلاثة أسابيع. وهكذا فالأميون (في القرن الحادي والعشرين) (كما يقول توفلر (Toffler) في كتابه الأخير ***تحول السلطة*** *(Power Shift)*(١٥) «لن يكونوا أولئك الذين لا يعرفون القراءة والكتابة، بل هم أولئك الذين لا يعرفون التعلم ثم نسيان ما تعلموه ثم التعلم من جديد».

ومن أجل مواجهة هذا التغير السريع في ميدان المعرفة لا بد من جهود استثنائية في مجال الثقافة بوجه عام وفي مجال التربية بوجه خاص. ولا سبيل إلى الحديث عن هذا في هذا المقام (ولقد أفردنا لذلك كتاباً برأسه سميناه **الآفاق المستقبلية للتربية في البلاد العربية**)(١٦)، وحسبنا أن نقول ههنا ـ بإيجاز مخلّ: **إن التغير في المعرفة يتطلب إعداد المواطن العربي من أجل التغير** بحيث يكون قادراً

---

(١٤) انظر: الجابري، **المسألة الثقافية**، ص ١٠٤.

(١٥) ألفين توفلر، ***تحول السلطة*: المعرفة والثروة والعنف في بداية القرن الواحد والعشرين**، ترجمة حافظ الجمالي وأسعد صقر (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩١).

(١٦) عبد الله عبد الدائم، **الآفاق المستقبلية للتربية في البلاد العربية** (بيروت: دار العلم للملايين، ٢٠٠٠).

(بفضل ما اكتسب من أدوات للمعرفة ومن مهارات ومن مواقف واتجاهات) على أن يتكيف تكيفاً إبداعياً مع كل متغير. وأهم ما في هذا الإعداد الجيد لمواجهة عالم متغير أن يكون من نتائجه **امتلاك القدرة على التعلم الذاتي وعلى التعلم المستمر** واكتساب المواقف والاتجاهات النفسية الملائمة لمتطلبات سوق العمل، وعلى رأسها:

أ ـ اكتساب روح النقد والشك وروح البحث العلمي عن الحقائق ـ وإدراك النسبية في كل شيء ـ وتنمية الخيال المبدع (منذ نعومة الأظافر) ـ وتنمية القيم الخلقية ولا سيما قيم التعاون والتكافل. . . الخ.

ب ـ بل لعل على رأسها أن يمتلك الفرد القدرة على التفكير تفكيراً مغايراً لفكره (على حد قول الفيلسوف الألماني هايدغر (Heidegger)).

خاتمة

وبعد، إن موضوع الثقافة العربية وأزمتها ومرتجياتها موضوع قديم أبداً، جديد أبداً.

لقد تقضّى على طرح المسألة الثقافية العربية الإسلامية، في علاقتها بالغرب بوجه خاص، نيف ومائة عام. وقد سال من أجل ذلك الكثير من المداد. ومع ذلك، فلا يزال التصدي لهذه المسألة يراوح في مكانه إلى حد بعيد. ولا تزال المشكلة قائمة على نحو ما طرحها أمثال عبد الرحمن الكواكبي، وشكيب أرسلان، وأحمد فارس الشدياق، وجورج أنطونيوس، ونجيب عازوري، ورفاعة الطهطاوي، وجمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، وخير الدين التونسي، ومن بعدهم سلامة موسى وطه حسين وحسن البنا ومحمود عزمي وعبد الرحمن عزام وعبد الرحمن البزاز وكثير سواهم.

فهؤلاء جميعاً ـ ومن جاء بعدهم ـ لم يتجاوزوا البحث في الثنائية القائمة بين الغرب والشرق، بين الثقافة العربية الإسلامية والثقافة الغربية، ولم يجدوا سبيلاً لعلاج تلك الثنائية إلا في الاختيار بين أحد حلول ثلاثة:

أولها رفض الثقافة الغربية والانكفاء إلى الثقافة العربية الإسلامية التقليدية، على نحو ما نجد لدى أتباع بعض الاتجاهات الدينية المغالية. **وثانيها** الاستسلام الكامل للثقافة الغربية وتقليدها، كما نجد عند بعض التنويريين العرب الذين عادوا ما عاداه التنويريون الغربيون، وصادقوا ما صادقوه. **وثالثها** التوفيق ـ أو بتعبير أصح التلفيق ـ بين الثقافة الغربية والثقافة العربية الإسلامية، عن طريق اختيار أفضل ما في كلتيهما، كما ذاع وشاع لدى الكثيرين، بحيث تبدّى هذا الموقف وكأنه الموقف الأمثل.

ولا شك في أن داخل كل من هذه الاتجاهات الثلاثة ألواناً، بل لوينات.

وبعد نهاية الحرب الباردة، وظهور الإمبريالية الثقافية، باسم العولمة وباسم مبادئ الحرية والديمقراطية، ظهرت الحاجة، في أجواء الثقافة العربية إلى أسلوب جديد في علاج أزمة الثقافة العربية الإسلامية. وقوام هذا الأسلوب الجديد ـ في نظرنا وعلى نحو ما نقول به ـ رفض الحلول الثلاثة التي أشرنا إليها، وذلك عن طريق تأكيد الفكرة التي تريثنا عندها في مطلع هذه الكلمة، ونعني بها التمييز بين الحداثة والتغريب، بل **التأكيد على أن الحداثة الحقيقية ترفض التغريب، وبأن التغريب يشكل حائلاً دون التحديث الحقيقي.**

وقوام هذا التمييز **أن للتحديث مضموناً يتجاوز المضمون الغربي،** كما بينا، وأن الحداثة ليست حكراً على الغرب، وأن الثقافة الغربية ليست أفضل الثقافات، وليست النموذج الأمثل الذي ينبغي على الثقافات الأخرى أن تحذو حذوه، وأن تلهث من أجل اللحاق به، مخافة أن تعد متخلفة. فهنالك ثقافات عالمية كبرى غير ثقافة الغرب، تحقق الحداثة من خلال ذاتها، لا من خلال استهلاك منتجات حضارة الغرب. والتحديث اليوم ـ كما نراه ويراه الكثيرون ـ صيغة حضارية تجمع بين عناصر عديدة تتجاوز الغرب.

وقد رأينا ـ عبر دراستنا كلها ـ أن من الوهم أن نتخيل أن في وسع أي ثقافة أن تنزع عنها جلدتها، وأن الثقافات الذاتية كانت ولا تزال الوعاء الطبيعي لعطاء الإنسان، من أجل ذاته ومن أجل أمته ومن أجل الإنسانية، بل رأينا أن أي تحديث لا يتم من داخل التراث ومن خلال الانتظام فيه من أجل اتخاذه منطلقاً لتجديد ذلك التراث، تحديث واهم، ينقل منتجات الحضارة الحديثة ولا ينقل دفقة الإبداع الثاوية وراءها والتي هي نتيجة الالتحام العضوي الوجداني بين الإنسان وثقافة أمته. وهذا ما أكده الفكر القومي العربي منذ الخمسينيات، وهذا ما تأتي الأحداث العالمية بعد الحرب الباردة لتؤكده وتؤمن عليه.

وفي اعتقادنا أن هذا المنطلق الجديد في رسم صورة الثقافة العربية المنشودة ـ في صلتها بالعالم ـ يصلح لأن يكون أساساً لإجماع فكري عربي، تتحرر فيه الثقافة العربية من صراع الاجتهادات والمذاهب حول تلك المشكلة القديمة والحديثة، مشكلة موقف ثقافتنا من ثقافة الغرب، وتتخلص بالتالي من عقدة الغرب. والفصل بين التغريب والتحديث من شأنه، في نظرنا، أن يتجاوز تلك العقدة، ولا سيما عندما يتم الانطلاق في طريق التحديث من رحم الانتظام في التراث، وتجديده من داخله.

وهذا ما فعلته اليابان منذ عصر ميجي (Meiji) الشهير (بدءاً من عام ١٨٦٨)، وهذا ما تتابع السير فيه اليوم. وهذا ما فعلته وتفعله الصين ودول جنوبي شرقي آسيا. وهذا ما تفعله الهند المرشحة لأن تكون إحدى الدول البارزة.

لقد اتخذت جميعها من تعاليم البوذية والكونفوشيوسية والهندوسية وسواها من الثقافات الآسيوية، ومن تراث الآباء والأجداد وقيمهم وأنماط سلوكهم الفردي والجماعي، منطلقاً لصنع حداثة خلوة من عقد الاستلاب والانسلاخ عن الذات. وهي اليوم تفخر بتفوق ثقافتها على ثقافة الغرب وعلى الثقافة الأمريكية بوجه خاص.

وحذار أن يظن أحد أن في مبادئ الثقافة العربية الإسلامية ما يناقض الحداثة ويحول دونها. وكما يقول المستشرق الفرنسي ماكسيم رودنسون (Maxime Rodinson) في كتابه الشهير عن **الإسلام والرأسمالية**: «ليس هنالك ما يبين على نحوٍ مقنع أن الدين الإسلامي قد منع العالم الإسلامي من أن يتطور على الطريق المؤدية إلى الرأسمالية الحديثة». وهو يرى بحق أنه في معظم المسائل غير الاقتصادية أيضاً «ليس هنالك صراع بين الإسلام والتحديث».

وهذا واضح في برامج معظم الحركات الدينية التي ظهرت في البلدان العربية منذ أوائل القرن العشرين، بل قبل ذلك. ولعل العكس هو الصحيح: أي أن غياب التحديث بالمعنى السليم لهذه الكلمة، وظهور نزعات ليبرالية مفرطة تعتبر القطيعة مع التراث العربي الإسلامي شرطاً لازماً للتحديث (أو للتغريب بمعنى أصح)، وترى أن التحديث يعني التغريب حتماً، هي التي حملت بعض الاتجاهات الدينية التقليدية على الانكماش والتقوقع حول ذاتها، والاحتماء بجلدتها.

آفاقٌ كثيرة يفتحها الفصل بين التحديث والتغريب أمام الثقافة العربية، وأمام النهضة العربية المرجوة، لا يتسع المقام للحديث عنها. وحسبنا في ختام هذه الكلمة أن ندعو إلى ثقافة عربية ذاتية جامعة، من خلال العمل على تحقيق التفاعل العضوي الخصيب ـ بل الاتحاد الكيميائي المتين ـ بين التجذر في التراث وفي البنية الجيولوجية للأمة العربية، إن صح التعبير، وتجديد ذلك التراث من خلال ذاته في ضوء حاجات الوجود العربي في هذا العصر، ومن خلال الغوص في التجربة العالمية الحديثة التي تتجاوز حدودها حدود الغرب، وفي رحاب الثورة العلمية والتقانية التي هي حظ مشترك بين ثقافات عديدة ونتاج لثقافات متنوعة قديمة وحديثة (على رأسها الثقافة العربية الإسلامية أيام ازدهارها).

وبذلك نولّد ثقافة عربية حديثة وذاتية، هي في آن واحد تراث محدث، وحداثة منطلقها وأداتها تجديد التراث، وحصادها التفاعل الخصيب بين الذات والسّوى. وأهم صفات هذه الثقافة العربية الذاتية الحديثة ـ كما بينا عبر بحثنا كله ـ أنها هي الإطار المنتج والفعال للتفاعل مع سائر الثقافات في العالم، وأنها هي التي تضع العلاقة بين الشعوب اليوم في إطارها الإنساني الشامل، انطلاقاً من إيمانها التليد والطارف بأن الوعاء القومي هو البوتقة الخصبة للنزعة الإنسانية السليمة، وللتعاون والتفاهم الإنساني.

الفصل الخامس

العرب وتقانة المعلومات... إلى أين؟

أولاً: تكنولوجيا المعلومات: ما بين التهوين والتهويل(*)

أسامة الخولي(**)

مدخل

شرف كبير لي أن أقف أمامكم اليوم متحدثاً في هذه المناسبة الثقافية الرفيعة، وشرف كبير لي أن ألحق بنخبة من رواد الفكر المعاصر والقيادات الثقافية. وهو شرف يحوط به قدر غير قليل من الرهبة والقلق المبرّرين. أما الرهبة فهي لأن هذه هي المناسبة الأولى التي أقف فيها محاضراً منذ أن أتيت إلى البحرين، رائدة التنور في المنطقة، ووريثة حضارات عريقة. وأما القلق فلأنني ـ وبعد أن اخترت موضوع حديثي وقبله مضيفونا اليوم ـ تكشّف لي أن اختياري هذا جاء متسرّعاً تنقصه الروية، إذ لا تقف وراءه خبرة خاصة بالموضوع أو دراية عميقة به. وأصارحكم أن الذي دفعني إلى اختياره، بعفوية ودون كبير تردد، كان انشغالي بالأمر لوقت غير قصير، وحيرتي التي لم تتبدد أو تتضاءل مع مرور الوقت، بل لا أكتمكم أنها ازدادت كلما خُضت في الأمر وأوغلت في تأمل ما قيل أو نشر عن تكنولوجيا المعلومات وآثارها في المجتمع الإنساني. ولعلي أخرج في نهاية هذا اللقاء أكثر دراية وفهماً لهذه التكنولوجيا، ولآثارها القريبة والبعيدة في مختلف تنوعات المجتمعات الإنسانية، وفي مجتمعاتنا العربية بالذات. وأعني بتكنولوجيا المعلومات الحديثة ظاهرتين أساسيتين:

(*) نشر في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٣، العدد ٢٦٠ (تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٠)، ص ١٠٧ ـ ١١٧.

(**) برنامج إدارة التقنية، جامعة الخليج العربي ـ البحرين (توفّاه الله في ٣٠/ ١١/ ٢٠٠١).

أولاهما هي الجمع بين الكلمة، مكتوبة ومنطوقة، والصورة، ساكنة ومتحركة، وبين الاتصالات، سلكية ولاسلكية، أرضية أو فضائية، وذلك في جمع المعطيات، وتخزينها وتحليل مضامينها، وإتاحتها بالشكل المرغوب، في الوقت المناسب، وبالسرعة اللازمة. أما **ثانيتهما** فاستخدام الأسلوب الرقمي (Digital) في القيام بهذا كله.

لقد قضيت العقود الأربعة الأخيرة من حياتي قارئاً وكاتباً ومتحدثاً ومعلماً في شأن التقانة بأنواعها وأشكالها، المجسدة والمجردة. وهي ما زالت مصدر حيرة في مجتمعاتنا العربية، بل إننا قد حرنا حتى في اسمها ذاته، فانتقلنا منذ عقدين مضيا أو يزيد إلى استخدام عبارة «التقانة»، ثم شاءت الأقدار أن أجيء إلى البحرين في خريف العمر لأجدني مسؤولاً عن برنامج أكاديمي لـ «التقنية»!. ولقد آثرت اليوم ـ على سبيل المخاطرة المحسوبة ـ أن أعود أدراجي إلى أيام الصبا فاستخدم كلمة «التكنولوجيا». لغتنا الجميلة التي أحبها وأسعى جاهداً للوفاء بحقها قد وَسِعَت كلمات يونانية مثل «الفلسفة» و«الجغرافيا» وغيرهما كثير، وكلمة «تكنولوجيا» ليست ثقيلة على السمع، والاشتقاق منها ليس بالأمر العسير.

قد يكون من بيننا من أهل اللغة من لا يرتاح للعنوان الذي اخترته لحديثي، وقد يرى في «التهويل» اشتقاقاً غير مشروع، إلا أنني أتصور أن المعنى الذي قصدته واضح. أما الذي قد لا يكون واضحاً لأول وهلة، والذي يقتضي الأمر أن أوضحه بداية، فهو أنني لا أعني بهذه المقابلة من يمجدون هذا القادم الجديد، ومن يقفون أمامهم ممن يلعنونه. إني أرى التهويل والتهوين لدى كل من الفريقين ـ أهل التهوين لا يرون في تكنولوجيا المعلومات الحديثة سوى نقلة أخرى في سلسلة التطورات التي مرت وستمر بها الحضارة الإنسانية. وهم يرون مثلاً أن الإنترنت خليفة مطبعة غوتنبرغ، والهاتف المحمول خليفة المُبرقة، والأخطار التي ستأتي بها ليست جديدة في أنواعها. فالحديث عن نوع من رقابة المجتمع على الإنترنت هو عندهم حديث في وسيلة جديدة لممارسة رقابة المجتمع، وليس عن الحاجة إليها. أما أهل التهويل فهم إما مبشرون بمزايا لم يشهد لها التاريخ مثيلاً، وبخير وفير يعم العالم بأسره، غنيه وفقيره، شماله وجنوبه، بل بنقلة نوعية ـ لا كمية ـ في تاريخ البشرية. هم هذا، أو محذرون من كارثة مُحدقة وعهد يتحطم فيه نظام إدارة المجتمع كما نعرفه، مع اضمحلال دور الدولة وهيمنة قوى السوق وشريعتها التي ستجُبّ لا محالة كل شريعة سواها.

ـ ١ ـ

ولا مفر لي هنا، على سبيل المثال، من إيراد ثلاثة نماذج حديثة لهذين الموقفين:

النموذج الأول: يتحدث ملف خاص عنوانه «مشروع الألفية» (Millenium Project) ملحق بعدد حزيران/يونيو ١٩٩٩ من دورية **التنبؤ التكنولوجي والتغير الاجتماعي** *(Technological Forecasting and Social Change)* عن الفضاء السيبري (Cyberspace). واسمحوا لي أن أتوقف قليلاً عند هذا المصطلح الجديد الذي يجري تداوله الآن على كل لسان. عندما ابتدع نوربرت ڤينر (Norbert Wiener) في الأربعينيات كلمة سيبرنطيقا (Cybernetics)، والأصل اليوناني للكلمة (Kybernete) يعني موجّه السفينة أو الحاكم، عرف المصطلح بأنه الدراسة العلمية للوسائل التي تنتقل بها المعلومات والتي يجري بها التحكم في الآلات، والدماغ، والجهاز العصبي. ولعلنا نتنبه، ونحن نردد الاشتقاقات من هذا المصطلح، إلى أن التحكم هنا لا يقتصر على الآلات، بل **يمتد إلى الإنسان، فكره وردود فعله ومزاجه** (ولنا وقفة أخرى طويلة فيما بعد في شأن هذا المصطلح الجديد). يقول الملف إن الفضاء السيبري قد أصبح وسطاً جديداً مهماً للحضارة الإنسانية. وهو يتطور لكي يصبح **العقل العالمي والجهاز العصبي للبشرية**، أكرر: لكي يصبح العقل العالمي والجهاز العصبي للبشرية. الإنترنت تعدنا بإتاحة فرص متساوية للغني والفقير، وهي واحدة من أقوى آليات التغيير في العالم، وأساليب الاتصال التفاعلي (Interactive) تحفز التعاون، بعكس سبل التواصل القديمة الوحيدة الاتجاه، من المرسِل إلى المتلقي، والتي تنحو نحو تكريس الصراع والمواجهة. إن الإنترنت توزع الآن ثروة المعلومات بطريقة أكثر ديمقراطية من النظم السابقة.

النموذج الثاني: فرانسيس فوكوياما، صاحب كتاب **نهاية التاريخ** الشهير، يقف على النقيض تماماً من هذا، ويذهب في تحذيراته إلى مدى بعيد حقاً. إنه يحذرنا في كتابه الأخير *The Great Disruption* من أننا شهدنا في نصف القرن الأخير «انهياراً عظيماً» في الدول المتقدمة، انهياراً في العلاقات والروابط الاجتماعية جاءت به «ثورة» المعلومات. وهو يرى أنه لا بد أن تجري حتماً صياغة جديدة للنظام الاجتماعي، إذ ان الطبيعة البشرية لن تقبل أن تعيش في ظل قيم وممارسات عصر «ما بعد الصناعة» (Post-industrial). إن حرية الاختيار التي أتى بها انفجار المعلومات قد عرّضت الهياكل السياسية والاجتماعية لضغوط لا عهد لها بها، فبدأت تتفتت مع نمو قدرة الفرد على مواجهة مؤسسات هذه الهياكل. وهكذا ازدادت معدلات الجريمة، وتراجعت معدلات الزواج والإنجاب، وانهارت العلاقات الأسرية، وأصبحت مدن كثيرة تعيش في ترف مادي، غير آمنة. وفي النهاية نشأت هوّة تزداد عمقاً بين الأفراد، بعضهم ببعض، وبينهم وبين الحكومات. وهو يؤكد صراحة وجود ارتباط وثيق بين «ثورة» المعلومات وبين هذه الظواهر.

النموذج الثالث: تقول مجلة **نيوزويك**، في عدد ٢٤ كانون الثاني/يناير من

العام الحالي، إن التكنولوجيا تكتسب بعدها التاريخي من إعادة تشكيل حال البشرية. لقد أدت مطبعة غوتنبرغ إلى سرعة القضاء على الأمية، ومن ثم، إلى حركة مارتن لوثر لإصلاح المسيحية، وأخيراً، إلى نشأة ما نسميه اليوم «الثورة العلمية» بدءاً بفرنسيس بيكون. وبالمثل، فإن السكك الحديدية قد يسرت ظهور أسلوب الإنتاج الكبير ونشأة المجتمع الاستهلاكي. وهكذا، فإن على الإنترنت، كي تتأهل للإضافة إلى هذه القائمة، أن تصبح شيئاً أكبر كثيراً من البريد الإلكتروني والتسوق الميسر. إن زيادة كفاءة التسوق عن طريق تنشيط المنافسة في الأسعار وفي مستوى الخدمة ونوعيتها هي تغير كمي، لا نوعي. وما زالت القضايا التي ستحسم مصير الإنترنت معلقة دون حسم: هل ستدعم الإنترنت الاستقلال الذاتي للفرد إزاء المجتمع، أم ستحد من خصوصيته (Privacy)؟ هل ستقوّي استقلاله الاقتصادي أم ستزيد من سلطة الشركات الكبرى عليه؟ إن شركات الإنترنت ما زالت حتى الآن ميداناً للمضاربات والمخاطرة المالية المثيرة لقلق كثيرين. إنها لم تحقق حتى الآن، وعلى الرغم من الارتفاع المتزايد في أسعار أسهمها في السوق بمعدلات فلكية، أية أرباح للمستثمرين فيها. وهي إن لم تبرر وجودها بمعايير السوق، من الربحية والاستقرار والنمو، فإنها ستتوقف تماماً وتختفي من الوجود. وحتى إذا ما ازدهرت، فهل سترقى في آثارها في المجتمع إلى مستوى مطبعة غوتنبرغ أو السكك الحديدية أو السيارة أو الطيارة أو المضاد الحيوي، أم ستبقى، ولكن دون هذا المستوى؟ إن علينا أن نتروى في الأمر، وأن ننتظر حتى يكتمل التحام تكنولوجيات الإنترنت والتلفزيون والمذياع والهاتف ويحقق معايير السوق للبقاء، دع عنك النمو.

هذه نماذج ثلاثة انتقيتها دون كبير عناء لأدلل على مستوى ما دار حتى الآن من نقاش في الموضوع.

ـ ٢ ـ

أما الأمر الثاني الذي زاد من قلقي، ودعاني إلى المجازفة بالحديث في الموضوع، فهو ضآلة، بل ربما جاز لي أن أقول غياب، اجتهادات عربية أصيلة وراسخة في الأمر، نابعة من قراءة ماضينا وحاضرنا وواقعنا الداخلي وواقع العالم من حولنا. القدر الغالب مما تردد، كتابة، أو حديثاً، أو نقاشاً، كان مصدره ما قاله غيرنا. وسأكون سعيداً حقاً لو أن نظري قد وُجّه اليوم إلى مثل هذا الاجتهاد الأصيل المتعمق في المعالجة، من ناحية، والواسع الأفق، من ناحية أخرى.

أما الأمر الثالث والأخير، فقد كان حيرتي ـ والأمر كما ذكرت ـ في شأن ما أحدثكم فيه اليوم. هل أجمع لكم باقة مما قاله قادة التهويل أو التهوين، على غرار

ما سبق، وأنسقها في مقابلات لا تخلو من الفائدة والمغزى، بل من قدر من الطرافة؟ هل أطرح عليكم آرائي الفطير في هذا الأمر الخطير، وأنا أسلم بأن الاجتهادات العربية شبه غائبة تماماً؟ لا أظن أياً من هذين الخيارين لائقاً بالمناسبة التي تجمعنا اليوم، فكلنا، فيما أتصور، يتابع بشكل أو بآخر، ما يجري حولنا ويقرأ ما يقوله هؤلاء وأولئك، في هذه المنظمة أو الدولة أو اللغة، أو تلك. فعمّ يكون الحديث، إذن، وكيف يدور؟ هذا ما توقفت طويلاً عنده، إلى أن فرض عليّ الالتزام بموعد الحديث أن أحزم أمري وأن أتوكل على الله واختار طريقاً لعله لا يكون مصدر خيبة أمل كبيرة للكثيرين منكم.

لاحظت في الحوار الذي دار بيننا حتى الآن، بل في كثير مما يدور عند الآخرين كما رأينا في النماذج الثلاثة، أن القدر الأكبر منه يتناول الظواهر ويتسم بقدر من السطحية، سواء في الانبهار أو القلق، وأن قدراً يسيراً منه قد تناول وجهات نظر ترقى فوق مستوى الظواهر والنتائج لتنفذ إلى مستوى العمق الفكري، بل لنقل الفلسفي، للظاهرة. وأظننا نتفق جميعاً على أنه دون النفاذ إلى مثل هذا العمق، فإن تقييمنا لما يجري وما سيترتب عليه اليوم أو غداً سيكون منقوصاً، بل ربما معيباً من أساسه، لا يوفر لنا رؤية ما وراء الظاهرة والفهم العميق الذي يكشف بأكبر قدر من الوضوح عن مضامينها الخفية ويصل بنا إلى أفضل تقدير ممكن لاحتمالات تطورها وآثار ذلك فينا في الحاضر والمستقبل القريب.

ولقد بدا لي أن حديث نبيل علي في بعض أطروحاته في الفصل السابع من كتابه الرائع **العرب وعصر المعلومات** عن الأبعاد الاجتماعية لتكنولوجيا المعلومات، أو حديث محمد جابر الأنصاري عن «ثقافة الصورة ومحذور التخلف العقلي للجنس البشري» في كتابه **انتحار المثقفين العرب** ـ ومهما اختلفنا مع أي منهما في أساسه أو تفاصيله ـ نموذجان فريدان، إن لم يكونا وحيدين فيما قرأت، لمستوى الحديث الرفيع الذي كنت أبحث عنه فيما يدور من حديث حول التكنولوجيا، قد يساعدانا على توجيه الحديث الوجهة الصائبة. وهكذا رأيت أن يتناول حديثي على سبيل المثال، لا الحصر، اثنتين من القضايا الجوهرية ـ تقفان وراء كلام مرسل وأطروحات مبهمة في النماذج الثلاثة التي أوردتها آنفاً ـ أطرحهما عليكم لتنظروا فيهما معي، ولتكون دعوة لتنشيط الاجتهاد العربي ولانشغال قادة الفكر وعلماء الاجتماع والاقتصاد والقانون والعلوم الطبيعية والتكنولوجيا العرب بمثلهما من قضايا الجوهر في جهد موصول متعدد التخصصات يلاحق تطورات الظاهرة، إن لم يسبقها، ويرتبط بواقعنا وهو يمعن النظر فيما يجري حولنا: لننظر معاً في قضيتي مفهوم الفضاء السيبري وحرمة خصوصية الفرد ووحدة الوثائق.

- ٣ -

أولاً: الفضاء «السيبري» (Cyberspace): ولقد ظهر المصطلح بداية في كتب الأطفال ثم في كتابات الخيال العلمي. ولقد استمر يتطور ويعم تداوله في الحديث عن تكنولوجيا المعلومات حتى استقر الأمر في شأن تعريفه بأنه «نسق لترتيب وإتاحة كميات ضخمة من المعطيات المخزّنة في حاسبات». والشبكة العالمية (World Wide Web) هي الأداة الرئيسة اليوم لهذا النسق، إلا أن هناك تحفظاً يشير إلى أن الفضاء السيبري الحقيقي هو أن تمثل المعطيات بصورة مرئية ثلاثية الأبعاد بحيث يستطيع المستخدم أن يتفاعل مع الأشياء كلاماً وحتى في معالجة مادية. وهنا ينقذنا مفهوم الواقع التخيلي (Virtual Reality) من الورطة عندما يُعرّف بأنه «خداع الحواس حتى يحس الفرد بأنه في بيئة مختلفة، ليحقق بهذا الفضاء السيبري الحقيقي اندماج الفرد اندماجاً كاملاً مع الآلة. ولعلم النفس كلام كثير بدأ يدور مؤخراً حول الآثار البعيدة المدى في الفرد عندما ينغمس في واقع تخيلي من صنعه أو صنع غيره ليعود بعده إلى واقعه الحقيقي.

عندما بدأت المصطلحات المشتقة من كلمة سيبرنطيقا أو المنسوبة إليها في الظهور كان ذلك في الأوساط الأكاديمية وصاحبتها أفكار أخرى مثل القرية الكوكبية (Global Village) والواقع التخيلي (Virtual Reality). ولكنها تسربت مع مرور الوقت، وبسرعة، حتى أصبحت ركيزة أساسية في صناعات مربحة تدرّ الملايين، انشغل بتمجيدها والتنويه بها أعلام مشهورون لعل أشهرهم في منطقتنا هو ألفين توفلر (Alvin Toffler). ومن المفيد أن نستعرض هنا بسرعة الحوار الثري الذي يدور حول هذا الموضوع، وبالذات في إطار ما ذكرته في النموذج الأول في مطلع الحديث.

إن الذي يقف وراء هذه الأفكار والمصطلحات الجديدة مفهومان لا نملك أن نمر عليهما مر الكرام، أولهما مفهوم اليقين التكنولوجي أو الحتمية التكنولوجية (Technological Determinism). الفكرة ببساطة هي أن تقدم البشرية اليوم مرتبط رباطاً وثيقاً بالتقدم الإلكتروني، وأن هذا الرباط يقع خارج نطاق سيطرة البشر. ومن ثم، فإن علينا أن نتواءم مع هذا الذي لا نستطيع تغييره، إذ ان الإخفاق في تحقيق هذه المواءمة سيؤدي بنا إلى الانقراض، بمثل ما ستفشل محاولات التدخل في العمليات «الطبيعية». ألا يذكرنا هذا بما يدور حول العولمة؟ وأذكركم هنا بما جاء في ما اقتبسته من عدد حديث لدورية مرموقة في النموذج الأول، ألا وهو «أن الفضاء السيبري.. يتطور **ليصبح العقل العالمي والجهاز العصبي للبشرية»!!!**

ويرتبط بهذا الموقف مفهوم ثانٍ، هو تبرير أنانية الفرد من منطلق أخلاقي

تبلور في مصطلح «إطلاق العنان لحرية الفرد في الفضاء السيبري» (Cyber Libertarianism). ويعني هذا حرية الفرد في تشكيل بيئته الخاصة به في الفضاء السيبري، يمارس فيها سيطرته بلا قيود من خارج هذا الفضاء، وملتزماً بالأعراف والقيم التي يلتزم بها من يعيشون معه فيه، ولينعم بهذا بفضائل تحقيق مصلحته الذاتية. وانصرفت أسماء معروفة لها مكانتها في المجتمع تدعو إلى إعادة صياغة الركائز الأساسية التي أقام المجتمع على أساسها قيمَه وتقاليده وممارساته حتى الآن، مثل «الميثاق العظيم» (Magna Carta) الإنكليزي أو «إعلان الاستقلال» (Declaration of Independence) الأمريكي. وقامت مؤسسة التقدم والحرية (Progress and Freedom Foundation) (ولاحظ الجمع بين الصفتين) بنشر «الميثاق العظيم» الجديد. إلا أن البعض حذر من أن هذه الفلسفة تعني في واقع الممارسات تحول المجتمع الإلكتروني إلى مؤسسة أعمال (Business Enterprise) تندمج بشكل طبيعي مع التوجه المتزايد نحو لاإنسانية المجتمع ومع تحول علاقات البشر إلى سلع أياً كان ثمنها. وهكذا تحول المفهوم الأكاديمي، المنعزل بطبعه ورؤيته القدرية للتكنولوجيا، إلى عالم التجارة ورأس مال المخاطرة ليجمع بيسر بين اليقين والأنانية في ازدواجية تكاد تختفي فيها التشخيصات النظرية.

إن إحدى النتائج الجوهرية طبقاً «للميثاق العظيم السيبري» الجديد هي فقدان أي مغزى لقانون عام في الفضاء السيبري. إن على الحكومات التي تعتبر آخر معاقل السلطة البيروقراطية على ظهر الأرض، أن تدرك أن التحولات القادمة لا محالة ستكون مريرة وعميقة جداً بالنسبة لها. ونيكولاس نيغروبونتي (Nicholas Negroponte)، رائد الدعوة لانتشار الحاسبات في العالم النامي والذي أمضى أعواماً في أعماق غرب أفريقيا يحقق حلمه هذا، ومؤسس مختبر الوسائط المتعددة (Multi-media Lab) في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) وأول مدير له، يقول «لا مكان لقانون وطني في الفضاء السيبري». وإعلان الاستقلال السيبري يقرر أن القانون ستجري إعادة كتابته، شأنه في هذا شأن الفضاء الاجتماعي الذي ستجري إعادة صياغته.

المهم في هذا هو أن مبرراته تقوم على مقولات مثل القول بأن بنية شبكات المعلومات بطبيعتها معادية لأسس التشريع التقليدية، أو أن الحلول التكنولوجية تحل محل الدولة في الرقابة على ما تنقله الإنترنت، إذ ستتيح للفرد أن يستبعد ما لا يرغب في استقباله من المعلومات بعيداً عن تدخل الدولة. وهذه حلول محايدة وحميدة بطبيعتها، توقف تدخل الدولة بمساوئه، لتحل محلها الرقابة التي تتم الآن عن طريق اتفاقات خاصة بمجتمع الفضاء السيبري الذي يختار الإنسان أن يعيش فيه والذي سيوفر له شبكة متماسكة من الحقوق والواجبات التعاقدية وآليات الالتزام بها

وحل المنازعات حول تطبيقها. وفي المقابل، هناك من يرى أن هذا الفضاء السيبري يستبعد قضايا شائكة في الحقوق والواجبات تقع فوق مستوى المصلحة الذاتية لتعكس قِيَماً تقع في صميم قضايا العدالة وتماسك المجتمع. وهذه قضايا تتحاشى بيئة الفضاء السيبري المعقمة التعرض لها بداية. وهم يرون أن هذا السيناريو الموغل في التطرف والتهويل لا يمكن استبعاده لمجرد أنه محض افتراض لم يتحقق بعد، إذ أن تزايد التوجه نحو التحكم والتشريع الخاص، لا العام، يمثل امتدادات طبيعية نشاهد بداياتها في اتحاد الشبكات العالمية (World Wide Web Consortium) المكون من حوالى مئتي فرد، أغلبهم من شركات الحاسبات والاتصالات المستخدمة في شبكة الإنترنت. وهو بهذا نوع من هذه التنظيمات الخاصة التي تحكم الفضاء السيبري، وتحقيق جزئي لهذا العالم الجديد. وهم يشيرون أيضاً إلى ما ورد في ختام أعمال المؤتمر الوزاري المعنون «عالم لا حدود له: تحقيق إمكانية التجارة الإلكترونية العالمية» الذي نظمته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) من تأييد للسيطرة الذاتية على فضاء الإنترنت، ومباركة التوجه نحو ترك حماية خصوصية الفرد لمدونة سلوك طوعية (Voluntary Code of Conduct)، ونماذج للتعاقدات يسترشد بها، والتنويه بأن هناك تكنولوجيات تحقق هذا الهدف بما يناسب احتياجات المستخدمين وتفضيلاتهم. وهم يشيرون أيضاً، كمثال آخر، إلى سلطة تخصيص الأرقام الدولية (International Assigned Numbers Authority)، وهي المنظمة الأهلية التي تقوم بتحديد أنواع وأسماء المواقع على الشبكة دون وجود آلية جماهيرية لمراجعة أعمالها أو تقييمها.

يمكننا الآن أن نعيد النظر في صيحات التحذير شبه المتشنجة التي عبر عنها فوكوياما في كتابه والتي أشرت إليها في النموذج الثاني، وأن ننفذ إلى وراء ما شكا منه من ظواهر تحلل المجتمع وركائزه. إن وراء هذا الذي شكا منه يكمن ـ كما رأينا ـ الاقتناع بأن التكنولوجيا في المنظور السيبري كيان محايد له منطقه ومسيرة تطوره، والذي يتناسى أن البرمجيات وبروتوكولات البريد الإلكتروني والإنترنت من صنع الإنسان، تعكس بالضرورة قيمه التي تتبدل مع المواقف والزمن، ولا توفر أساساً لفهم الطبيعة البشرية والقيم السامية التي تحافظ على تماسك المجتمع. وهذه هي المهمة التي لا ترقى آليات السوق وقوانينه لتحقيقها.

ثانياً: حرمة خصوصيات الفرد ووحدة الوثائق: نحن نميز بين المعطيات الغُفل وبين المعلومات المستخلصة منها بفضل درايتنا وخبراتنا في استشفاف ما وراء الأولى. إلا أن القدرة على تحويل المعطيات إلى معلومات قد اكتسبت أبعاداً جديدة مع تطور تكنولوجيا المعلومات الذي أتى بزيادات فلكية، متواترة عاماً إثر عام، في عدد وحجم قواعد المعطيات (Data-bases)، صاحبتها قدرة مماثلة على التعامل مع هذه

الحشود الضخمة من المعطيات لتحقيق أهداف معينة. لقد تجاوزت هذه الأبعاد بكثير مجرد زيادة قدرتنا على التعامل مع حشود المعطيات إلى إتاحة طرق جديدة لم تكن متاحة لنا من قبل لتحليل مضامين قواعد المعطيات هذه. لقد أصبحت المعطيات الآن منجماً تستخرج منه خامات نستخلص منها مواد نفيسة، اقتصادياً أو أمنياً أو لأغراض أخرى كثيرة.

لقد دفع هذا البعض إلى الإشارة إلى أن ذلك سينعكس - إن لم يكن هذا قد حدث بالفعل - على قدرة الفرد على حماية خصوصيات حياته بمثل ما اعتدنا، أو على الحفاظ على وحدة الوثائق وتماسكها اللذين داما حتى الآن، وبعد قرون كثيرة من تاريخ البشرية، دون أن تفقدهما. دعونا ننظر بشيء من التفصيل في هذين الأمرين:

أما في **شأن حرمة خصوصيات الأفراد**، فنحن نقوم في حياتنا اليومية بتقديم معلومات كثيرة ومن نوعيات مختلفة عن خصوصياتنا عندما نتقدم بطلبات أو «استمارات» وفاءً بطلب هيئات، عامة أو خاصة، نتعامل معها لأن لنا معها مصلحة، أو بناءً على تشريعات تفرض علينا تقديم هذه المعلومات. نحن نفعل هذا أيضاً بما نقوله في حديث هاتفي، أو ما نكشف عنه ونحن نتعامل مع البريد الإلكتروني، أو ونحن نتصفح شبكة الإنترنت، أو ونحن نستجيب بعفوية لزخم الإعلانات والخدمات المجانية المغرية التي تقدمها هيئات مختلفة لا نعلم الكثير عنها على الشبكة، بل حتى كلما جلسنا إلى حاسبنا الشخصي في المنزل أو العمل. لقد أصبحت هذه المعطيات اليوم سلعة ذات قيمة في السوق، تقوم هيئات وشركات بتجميعها وتحليلها لأغراضها الخاصة، أو تبيعها في السوق لمن يجد فيها فائدة، وذلك دون إذن منا أو دون علمنا. وتقف وراء هذا تكنولوجيا «التوصيف» (Profiling). وبالمناسبة أنا لست سعيداً بهذه الترجمة للمصطلح الإنكليزي ولا متمسكاً بها، ولعلكم ترشدوني إلى مصطلح أفضل.

ودون الخوض في منهجيات التوصيف الإلكترونية، نكتفي بالإشارة إلى أنه أسلوب لاستنباط خواص مميزة لفرد أو جمع من الناس بغرض البحث، بدرجات متفاوتة من الدقة، في قواعد المعطيات عمن تنطق عليهم هذه الخواص المميزة، بحيث يُكسب التحليل الفرد، أو الجماعة محل البحث قيمة تهمّ القائم بالتوصيف، مثل الصلاحية لعمل ما، أو الأهلية للتأمين على الحياة أو للإقراض، أو للتحفظ في شأن التعامل معه باعتباره خطراً محتملاً على هيئة أو على المجتمع ككل.

والتوصيف ليس جديداً في حد ذاته، إلا أن إجراء هذه العمليات كان شاقاً وغير دقيق، يحتاج إلى وقت طويل وكلفة مرتفعة. ومن ثم، كان يطبق على عدد

قليل من الحالات، وباستخدام أساليب بسيطة نسبياً، وعلى أساس عدد محدود جداً من الخواص المميزة. أما اليوم، ومع توفر عدد هائل من قواعد المعطيات من ناحية، وتقنيات معقدة مثل التنقيب الإحصائي في قواعد المعطيات (Statistical Data Mining) وتحليل أشجار اتخاذ القرار (Decision Tree Analysis) والذكاء الصنعي (Artificial Intelligence)، فيما يعرف اليوم باسم «التنقيب في المعطيات» (Data Mining) فقد اكتسب التوصيف، فيما يحذرنا منه البعض، سمات جديدة نوعياً.

ويطرح هذا الوضع الجديد قضية حرمة خصوصية الفرد بحدة، الأمر الذي دعا الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية (American Civil Liberties Union (ACLU)) إلى تحذير المواطن الأمريكي وإحاطته علماً بما يحق، ولا يحق، للآخرين أن يطلبوه منه من معلومات في مواقف مختلفة في الحياة اليومية، وبمثل ما دعا هذا بعض الأفراد إلى إخفاء أسمائهم الحقيقية وصفاتهم أثناء التعامل في شبكة الإنترنت. ولا أظن أن هذا يعني أن عهد «الأخ الكبير» (Big Brother) الذي حذرنا منه جورج أورويل (George Orwell) في كتابه **عام ١٩٨٤** قد أصبح على الأبواب. فليست كل أهداف التوصيف واستخداماته غير حميدة أو شريرة، إلا أنه من الواضح أنه يجب ألا يكون من حق كل «من هبّ ودبّ» أن يمارس هذا الأسلوب الذي يسّرته تكنولوجيا المعلومات الحديثة. وهم يشيرون إلى أن كثيرين من القائمين بجمع المعطيات لأغراضهم المشروعة يتجاهلون إمكانية استخدام غيرهم لها لأغراض أخرى لمجرد أنهم لم يقصدوها عندما جمعوا هذه المعطيات. وقد نربط بين هذا القلق والهواجس وبين ما أوردته في نهاية الحديث عن الفضاء السيبري عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والتي تضم زهاء الثلاثين دولة صاحبة أقوى اقتصادات في العالم، في مؤتمرها عن تنشيط التجارة الإلكترونية، من مباركة التوجه نحو ترك حماية خصوصية الفرد لمدونة سلوك طوعية، ونماذج للتعاقدات يسترشد بها، وتكنولوجيات تحقق هذا الهدف، «**بما يناسب احتياجات المستخدمين وتفضيلاتهم**». ويكفينا هنا أن نشير إلى أن الكثيرين في أوروبا لا يرتاحون لهذا التوجه، والخلافات ما زالت قائمة بينها وبين الولايات المتحدة في هذا الشأن. ولقد سمعنا في مطلع هذا الشهر عن مشروع قانون دفع به الرئيس كلينتون إلى المجالس التشريعية لحماية خصوصية الفرد لا أظن إلا أنه سيكون مثار جدل حاد وطويل.

- أما إذا نظرنا في شأن **وحدة الوثائق**، فسنجد فيما توفره تكنولوجيا المعلومات الحديثة من أساليب للتعامل مع الوثائق نموذجاً آخر لما سبق أن أشرت إليه من أهمية التمييز بين القيمة الذاتية للأشياء والقيمة الناشئة عن العلاقات بينها. ويرى البعض أننا لم نتمعن بعد بالقدر الكافي في ما يعنيه تحول الوثائق من

صورتها الورقية إلى صورتها الإلكترونية.

الصورة الورقية ثابتة لا تتغير مع مرور الزمن إلا بوسائل التزوير غير المشروعة. وتحليل مضمونها واستنباط العلاقات بين كلماتها أو أجزائها عمليات تجري خارجها، ولقد كانت فيما مضى شاقة، تستغرق وقتاً وجهداً كبيرين. أما الصورة الإلكترونية للوثيقة فمن اليسير اليوم التصرف فيها بطرق أقل وضوحاً، إذ انه عندما يجري تشريحها إلكترونياً، كلمة كلمة، أو تخزينها مبوبة في ملفات تجمع بين أجزاء منها وأجزاء من غيرها، فإن الوثيقة نفسها، وإن بقيت متاحة بصورتها المتكاملة، تكون قد تغيرت تماماً بعد أن أصبح من اليسير أن تفقد تماسكها. لقد أصبح من اليسير جداً توضيح علاقات التواتر والسياق سواء في وثائق حديثة أو قديمة والربط بينها وبين مثيلاتها في وثائق أخرى. ومن اليسير الآن تعديل وظيفة الوثائق واستخداماتها عندما تصبح المعلومات الواردة فيها غير ثابتة، بل متحركة ومتعددة الأبعاد، يمكن حذف أو تعديل مكان أجزاء منها أو إعادة تجميعها مع أجزاء من وثائق أخرى، الأمر الذي ينبهنا إليه ما نعرفه الآن عن التوصيف.

ربما كان سبب عدم اهتمامنا بهذه الاحتمالات حتى الآن هو أن التحام المعطيات المحملة بالمعلومات مع الاستخدامات التي طورت من أجلها أدوات التحليل أمر لم يتحقق إلا مؤخراً حين أوجد استخدام السوق (الصناعة وقطاع الخدمات) أو السلطات العسكرية أو الأمنية للمعطيات نمطاً يختلف تماماً عن نمط تعامل العلماء والتربويين أو حتى رجال الدين في جمع الوثائق ونشر المعلومات فيما مضى. فبمثل ما نزلت مطبعة غوتنبرغ بالمعلومات من علياء قصور الأثرياء وأديرة ومعاهد المؤسسة الدينية إلى عامة الشعب، وحافظت على المعرفة، عبر الزمن والمسافات، على شكل وثائق ثابتة، فإن الاحتياجات الجديدة لمعالجة المعطيات في عالم الأعمال والحكومات والجيوش قد تطلبت تطوير أساليب جديدة لاستخدام الوثائق من أجل تحليل النصوص واستخلاص أنماط العلاقات لبناء قواعد معلومات تجارية أو أمنية أو عسكرية. ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن قيمة أية قاعدة معطيات للنصوص ليست الآن في يسر الوصول إليها بقدر ما أصبحت الآن في يسر تحليل مضامينها.

وقد أشير هنا، على سبيل المثال، إلى تخزين المئات والآلاف من النصوص المعاصرة وتحليل استخدامات كلمة ما فيها. لقد أصبح هذا اليوم الوسيلة الحديثة المعتمدة في إعداد معاجم تشرح معاني الكلمات كما تستخدم فعلاً، وليس كما نشاهد في معاجمنا التي أصبحت متاحف أثرية للكلمات قلما تتعرض للاستخدامات الراهنة أو تضيف كلمات جديدة إلى رصيدها. إن آلاف الصفحات من الكتب والدوريات والصحف السيارة لم تخزن في قواعد المعطيات لأننا نرغب في الحفاظ

عليها، ولكن لتفتيتها إلى كلمات واسترجاع أي منها في سياق من عدد محدود من الكلمات السابقة لها واللاحقة بها من أجل التعرف على المعاني التي تستخدم بها فعلاً وتوترات كل واحد من هذه المعاني، حتى يعكس المعجم الاستخدامات الفعلية للكلمات.

وعلينا الآن أن نعيد النظر في اعتبار قواعد المعطيات مجرد وثائق ثابتة لا تتبدل مع مرور الزمن، وأن ننظر مرة أخرى في مقولات مجلة **نيوزويك** التي أشرت إليها في النموذج الثالث في مطلع حديثي. لقد اهتمت فقط في الحديث عن تأثير تكنولوجيا المعلومات في المجتمع بقدرة الإنترنت على البقاء في السوق، وتوقفت عن النظر بعمق فيما إذا كانت ستؤدي إلى تغير نمط الحياة، كما فعلت مطبعة غوتنبرغ التي تشير المقالة إليها. إنها لم تنبهنا إلى أبعاد اجتماعية أخرى أو تحاول الإجابة عن تساؤلات مثل: هل ستصبح هذه التكنولوجيات الجديدة في معالجة النصوص الأداة التي تحقق أغراض قوى القهر والسيطرة واقتحام خصوصيات الناس، بحدة وعمق غير مألوفين حتى الآن؟ أم ستكون وسيلة لحماية المجتمع من شر قوى الإجرام والتخريب، الداخلية والخارجية؟ أو للتعرف بدقة أكبر على مضامين ما يجري في العالم من حولنا؟ أم أداة تشكيل الرأي العام عن طريق تنوع الرسالة الإعلامية وصياغتها بدقة لتحقق هدفها في كل فئة من الناس؟ أم وسيلة تتيح للفرد فرص الحصول على ما يريد في السوق الإلكترونية عندما تتشكل السلع والخدمات وتتنوع لتناسبه هو بالذات، عندما ينهار مفهوم الإنتاج الكبير ويصبح حجم الإنتاج الاقتصادي هو الوحدة الواحدة التي تناسب عميلاً بالذات، أو على الأقل مجموعة محددة من العملاء؟ هذه كلها أسئلة ما زالت تبحث عن جواب.

خاتمة

والآن دعوني أوجز ما سعيت إلى عرضه عليكم اليوم. طرحت بداية ثلاثة نماذج لطوفان الأفكار والتنبؤات حول ما ستأتي به تكنولوجيا المعلومات من خير وفير أو شر مستطير، ثم انتقلت إلى الحديث عما يدور من أفكار جادة تستحق التأمل حول مفاهيم جديدة انتقيت منها اثنين، على سبيل المثال لا الحصر، هما الفضاء السيبري والتوصيف، ظهرا مع انتشار تكنولوجيا المعلومات وتطورها السريع، ثم أعدت النظر في النماذج الثلاثة التي بدأت بها على هدى من إعمال الفكر في هذين المثالين من المفاهيم.

لقد كان هدفي من هذا، كما قلت قبلاً، هو الدعوة إلى أمرين: **أولهما** تحاشي النقل لما يتردد في الخارج من مقولات وأفكار وتسميات دون نقد وتمحيص،

وثانيهما هو التنبيه إلى ضآلة، إذا لم يكن انعدام، جهد عربي أصيل يكون بمثابة المصفاة التي تمر من خلالها مقولات الآخرين وأفكارهم لتخرج أكثر صفاءً وعمقاً في الفهم وارتباطاً بواقعنا وحضارتنا وتطلعاتنا، جهدٍ منبعه فكر أصيل، مبدع، غير ناقل ولا مردد لأطروحات الآخرين، نصل به إلى قناعاتنا الخاصة في شأن تحديد رؤيتنا نحن.

وكما قلت في مطلع حديثي، إنني كلما أمعنت النظر في ما يجري زادت حيرتي في شأن الإجابة عن سؤال ما زلت أقف أمامه حائراً. هل بلغت التراكمات الكمية التي تنهال علينا في كل مجال، من منظور ديالكتيكي، حد التغير الكيفي لتصل إلى تغير نوعي؟ وما هي حقيقة هذا التغير وأبعاده؟ وإذا كنا لم ندرك بعد هذه القطيعة مع الماضي إلى حاضر جديد، فمتى نتوقع حدوث ذلك؟ أم أننا نرى أن الأمر أبسط من هذا كله وأننا أمام ظواهر اعتدناها ولا جديد فيها؟

ويبقى بعد هذا، وقبله كما ألفنا، سؤال جوهري آخر كثيراً ما ينبهنا محمد جابر الأنصاري إليه، ألا وهو: «إلى أي حد سيبلغ تغلغل هذا التغير، بكمه وكيفه، في العمق السوسيولوجي»؟ والذي أبدى حتى الآن مناعة وقدرة لافتة للنظر على إبقاء هذا كله على مستوى السطح وبقاء القاع على حاله.

أشكركم على تجشمكم عناء الحضور وعلى حسن استماعكم، ولعلكم واجدون فيما عرضت عليكم ما يعوضكم من شيء منه.

ثانياً: المعلوماتية وإدارة المعرفة: رؤيا استراتيجية عربية(*)

سعد غالب ياسين(**)

منهجيـة البحـث

يعتمد هذا البحث منهج التحليل الوصفي لدراسة الظاهرة وتفكيك عناصرها، وبالتالي تركيب المعطيات التكوينية الجديدة لبناء نموذج مقترح لإدارة المعرفة، نموذج يمكن أن يمثل منظوراً مستقبلياً للإدارة العربية.

أولاً: تحليل مفهوم المعلوماتية

١ ـ تعريف المعلوماتية (Informatics)

يدور مصطلح «المعلوماتية» في فضاء واسع من الحقول والتخصصات المتنوعة، ويرتبط بأبعاد وعلاقات ومداخل متباينة، منها ما هو واضح ومرئي وملموس، ومنها ما هو مؤثر وحيوي وغير مرئي في الوقت نفسه.

وهذا ما يجعل مفهوم المعلوماتية غير واضح تماماً وغير محدد بالإطلاق لأسباب تتعلق باتساع نطاق تطبيق واستخدام المعلوماتية من جهة، وللتفنن اللغوي في إطلاق مصطلحات مترادفة للمعلوماتية أيضاً.

إن النظرة التحليلية للمصطلح تولّد للوهلة الأولى انطباعاً سريعاً مفاده أن

(*) نشر في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٣، العدد ٢٦٠ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠)، ص ١١٨ ـ ١٣٤.

(**) أستاذ نظم المعلومات الإدارية المساعد، جامعة الزيتونة الأردنية.

المعلوماتية تعني «المعلومات» أو «الحوسبة» (Information & Computing) قبل كل شيء. ولا أحد يستطيع أن ينكر أو حتى يتجاهل أن المعلوماتية هي قبل كل شيء حوسبة الكترونية للمعلومات، أو خلق آلي لها، إن لم نقل ان المعلوماتية هي إنتاج لقيمة مضافة عن طريق حوسبة البيانات في حالات، والمعلومات في حالات أخرى.

غير أن المعلوماتية ـ كما سوف نرى ـ ترتبط بمجالات تقنية وأنشطة تطبيقية مختلفة وعامة، وبالتالي هي في الواقع أوسع من كونها حوسبة للمعلومات، أو بتعبير آخر استخدام الحاسوب لإنتاج المعلومات فقط.

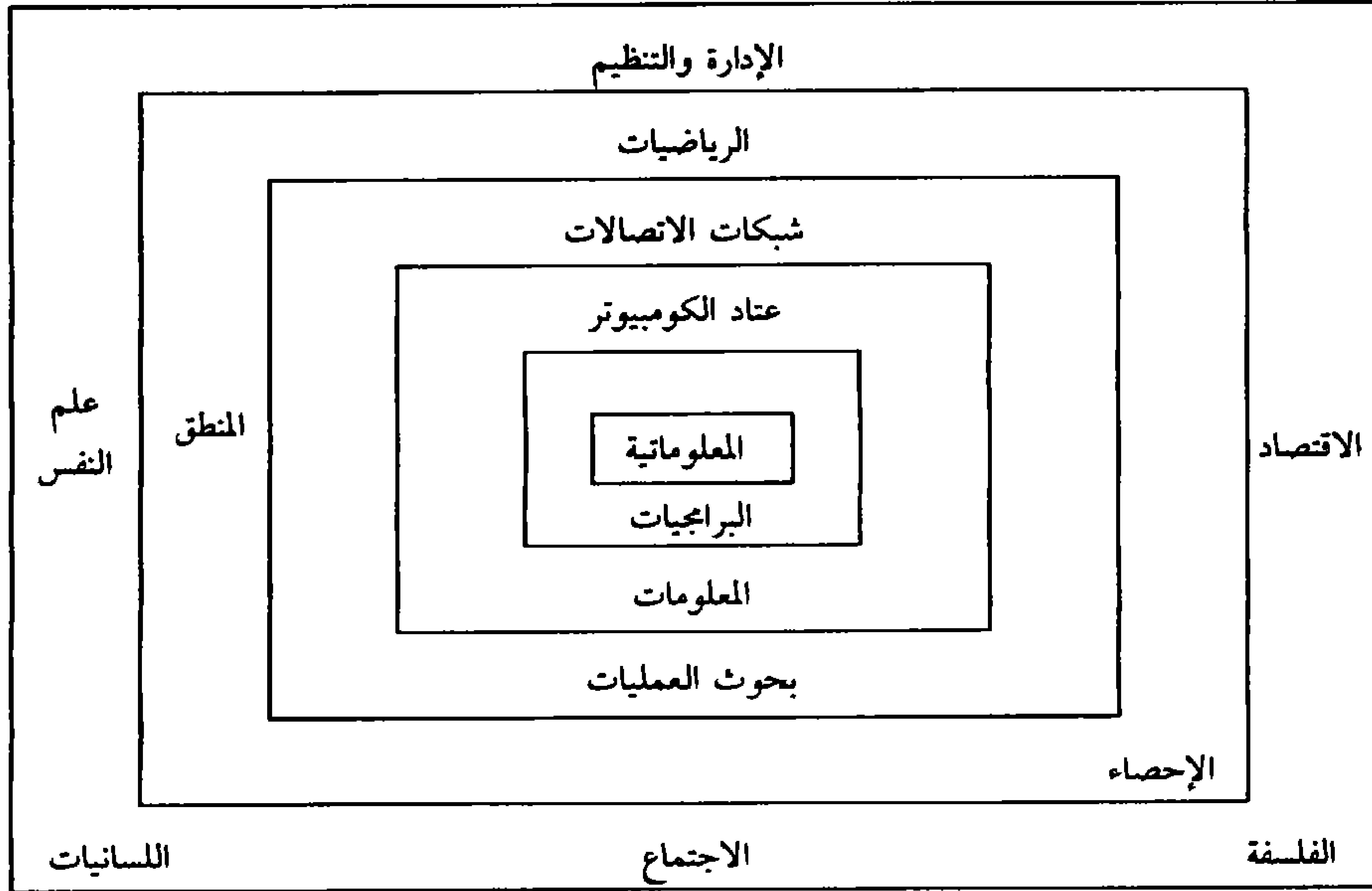
ويمكن القول ان «المعلوماتية» في نقطة تطورها الراهنة واللانهائية هي ذلك الإطار الذي يجبّ تكنولوجيا المعلومات، وعلوم الحاسوب، ونظم المعلومات، وشبكات الاتصال، وتطبيقاتها في مختلف مجالات العمل الإنساني المنظم وفي مقدمتها إدارة الأعمال.

ويرتبط بحقل المعلومات تخصصات وحقول مهمة مثل الرياضيات، بحوث العمليات، والتنظيم والإدارة، والاقتصاد، واللسانيات، وعلم النفس، وعلم الاجتماع... الخ. وبطبيعة الحال تتباين مساهمة كل حقل من هذه الحقول تبعاً لتطور التخصص نفسه، ودرجة تلاقيه وتكامله مع المعلوماتية.

ويوضح الشكل رقم (١) الحقول العلمية المتخصصة التي ساهمت في ظهور أو تطوير «المعلوماتية»، كما تعتبر هذه الحقول أيضاً مداخل منهجية لدراسة «المعلوماتية» في أبعادها وميادينها المتنوعة، مع ملاحظة أن مصطلح ومفهوم المعلوماتية هو في عملية صياغة مستمرة مرتبطة بالتطور الموضوعي للعلم التطبيقي في مجال تكنولوجيا المعلومات التي تفتح كل يوم مغاليق سابقة وتستكشف ميادين جديدة.

فإذا كانت المعلوماتية قد ارتبطت في الماضي بثورة الحاسوب والالكترونيات مع بدايات انبثاق العالم الرقمي في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، فإن المعلوماتية تتجدد اليوم بالنظم التي تستند إلى تقانة المعرفة مثل الشبكات العصبية، والمنطق المبهم، ونظم الذكاء الصناعي.

الشكل رقم (١)
أبعاد المعلوماتية



إن جوهر «المعلوماتية» هو تقنيات المعلومات من عتاد وشبكات الكومبيوتر وبراجيات الحاسوب والشبكات ومزودات قواعد البيانات ومحطات اتصال بيانات، بالإضافة إلى العنصر الأهم في هذه المنظومة المتكاملة والذي يعتبر المعادل الموضوعي لموارد النظام المادية وهو الإنسان صانع المعرفة من حيث صيرورتها وتشكلها وأساليب استخدامها، أي بمعنى أن المعلوماتية هي عبارة عن منظومة من ثلاثة أبعاد رئيسية هي:

- العتاد (Hardware).
- البراجيات (Software).
- الموارد المعرفية (Knowledgeware).

وهذا ما شجع الباحث على أن يختزل المعلوماتية بالمصطلح (3 Wares) مقاربةً بمصطلح المزيج التسويقي (4Ps).

تأسيساً على ما تقدم نستطيع القول إن المعلوماتية هي المضللة التي تُجِبُّ حقل

المعرفة في منظومتين فرعيتين متكاملتين هما:

- منظومة إدارة المعرفة (Knowledge Management).

- منظومة تكنولوجيا المعرفة (Knowledge Technology) وما يرتبط بها من نظم تستند إلى المعرفة (Knowledge-Based Systems).

إلى جانب النظم التي تستند إلى المعرفة أو نظم قواعد المعرفة تضم المعلوماتية كل من تكنولوجيا المعلومات (Information Technology)، ونظم المعلومات (Information Systems)، مع ضرورة التمييز بين تكنولوجيا المعلومات التي تمثل كل العتاد والبراجيات المستخدمة في نظم المعلومات، ونظم المعلومات باعتبارها نظم أعمال من نوع خاص تستخدم تكنولوجيا المعلومات للحصول على البيانات وللقيام بأنشطة النقل والتخزين والاسترجاع والمعالجة وتجهيز المعلومات وذلك من أجل دعم نظم أخرى للأعمال[1].

٢ - النظم المعلوماتية الداعمة لإدارة المعرفة

بالإضافة إلى البعد التقني لإدارة المعرفة المتمثل بحقل الذكاء الصناعي (النظم الخبيرة، الشبكات العصبية... الخ) إلا أن لهذه الإدارة قاعدة تقنية تمثل البنية التحتية لانطلاق نشاط إدارة المعرفة.

ويمكن أن نشير في هذا المجال إلى أهم النظم المعلوماتية التي تدعم إدارة المعرفة:

أ - نظم المعلومات الاستراتيجية (SIS)

وهي نظم معلومات محوسبة تعمل على تلبية احتياجات الإدارة الاستراتيجية من المعلومات الضرورية لأغراض اتخاذ القرارات غير الهيكلية.

تحتوي نظم المعلومات الاستراتيجية (وتدعى التنفيذية (EIS) أيضاً) في الوقت الحاضر على أدوات التحليل والنمذجة (Modeling & Analysis) وتستخدم حزم براجية جاهزة (Software Packages) لإنتاج الأشكال البيانية والتي تحلل وتوجز نتائج الإنجازات الحالية والمتوقعة للأنشطة.

وتعتبر هذه النظم بمثابة منظومات مساندة ودعم شامل للإدارة العليا بما

(١) Steve Alter, *Information Systems: A Management Perspective*, 3rd ed. (Reading, MA: Addison Wesley, 1999), p. 42.

تقدمه من دعم متعدد الوسائط (Multimedia Support) ومتنوع الأشكال.

ويجري تطوير نظم معلومات استراتيجية ذات قدرة على تقديم دعم آلي وذكي للإدارة العليا، وقد بدأ بالظهور الكثير من تطبيقات النظم الخبيرة والذكاء الصناعي مندمجة في نظم المعلومات الاستراتيجية (التنفيذية)[٢].

ب ـ نظم مساندة القرارات (DSS) ونظم مساندة القرارات الجماعية (GDSS)

نظم مساندة القرارات (DSS) هي نظم معلومات حاسوبية تفاعلية تساعد الإدارة على اتخاذ القرارات غير الهيكلية وشبه الهيكلية وذلك من خلال استخدام النماذج (Models)، وقاعدة البيانات (Database)، وواجهة صديقة للمستفيد (User-Interface).

وتتميز نظم «DSS» بدعمها المباشر للإدارة العليا والوسطى وبسهولة الاستخدام والمرونة، وبكونها نظماً تستند إلى قواعد البيانات وقواعد النماذج (Model Bases) وتعمل هذه النظم على نشر وتوزيع قدراتها في معالجة وتحليل البيانات ونمذجة المشكلات واقتراح الحلول بدلاً من تقديم المعلومات التي تحتاج إليها الإدارة كما تفعل نظم المعلومات الإدارية (MIS) ونظم المعلومات الاستراتيجية (SIS).

نظم مساندة القرارات الجماعية (GDSS) هي أيضاً منظومات معلومات حاسوبية وتفاعلية لتسهيل عملية تقديم حلول للمشكلات غير الهيكلية وشبه الهيكلية لكن مع التركيز على تقديم الدعم لفريق صنع القرار. بتعبير آخر تعمل نظم مساندة القرارات الجماعية على دعم وإسناد عمليات اتخاذ القرارات بالمشاركة وبحضور العقل الجمعي لصانعي القرارات.

تتكون نظم «GDSS» من قاعدة بيانات ذات بنية علائقية وموزعة، وقاعدة نماذج، ونظم إدارة قواعد البيانات وقواعد النماذج وحزم من البرامج المرزومة وواجهة ربط تفاعلية للمستفيدين. كما يتطلب تصميم هذه النظم وجود بنية متكاملة من عتاد الحواسيب «PCS» أو «Desktop PCS»، مع وجود شاشة للعرض الالكتروني (Electronic Display) وتجهيزات مرئية (Audiovisual) ومع وجود براجيات تتضمن حزم تطبيقات وبرامج استبيانات الكترونية (Electronic Questionnaires) للمساعدة في التخطيط المسبق لاجتماع صناع القرار إلى جانب

---

(٢) Efraim Turban, *Decision Support and Expert Systems: Management Support Systems*, 4th ed. (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1995), p. 433.

أدوات العصف الذهني الالكترونية ووجود قواميس بيانات للمجموعة (Group Data Dictionaries) ذات الأهمية القصوى ليس فقط من أجل توحيد المصطلحات، وإنما من أجل المساعدة في توثيق عملية صنع القرار.

ج ـ نظم المعلومات الإدارية (MIS)

تعتبر نظم المعلومات الإدارية (MIS) الإطار التكويني الشامل الذي يضم كل أنواع نظم المعلومات المحوسبة في منظمات الأعمال الحديثة، فكل أنواع هذه النظم (DSS, EIS, TPS, GDSS وغيرها) هي بصورة أو بأخرى نظم معلومات إدارية.

نظم المعلومات الإدارية هي بنية متكاملة من عتاد الكومبيوتر، والبرامجيات، والإجراءات، وقواعد البيانات، ونظم إدارة قواعد البيانات والأفراد؛ بنية تعمل على إنتاج معلومات ذات قيمة مضافة في الوقت الحقيقي لتلبية احتياجات الإدارة وبهدف تحقيق الميزة التنافسية الاستراتيجية المؤكدة.

ويمكن اعتبار نظم المعلومات الإدارية (MIS) اتحاداً فدرالياً لنظم وظيفية فرعية للمعلومات تعمل في إطار من التنسيق المشترك والبنية المتكاملة من أجل تلبية احتياجات الإدارة العليا والوسطى من المعلومات، ولدعم عملياتها وأنشطتها المختلفة، وبصورة خاصة عمليات اتخاذ القرارات غير الهيكلية وشبه الهيكلية.

باختصار، مثلما تعتبر نظم معالجة الأحداث ونظم أتمتة المكاتب بمثابة القاعدة الأساسية لبناء وتطوير نظم المعلومات الإدارية، يرى الباحث أن نظم المعلومات الاستراتيجية (التنفيذية) ونظم مساندة القرارات ونظم المعلومات الإدارية هي النظم التي لا غنى عنها للانتقال بتكنولوجيا المعلومات من مستوى المعلومات إلى مستوى استثمار المعرفة والذكاء الصناعي والإنساني معاً وتحقيق تراكم في الذاكرة التنظيمية للمنظمة، تراكم نوعي بالمعرفة الشاملة والمدببة في كل أنواعها ومجالات تطبيقها.

ثانياً: تحليل العلاقة بين المعلوماتية وإدارة المعرفة

١ ـ مفهوم إدارة المعرفة

إن المدخل المنهجي المناسب لتحليل مفهوم إدارة المعرفة هو في التمييز أولاً ما بين المصطلحات والمفاهيم الأساسية التي ترتبط بكل من المعلوماتية وحقل إدارة المعرفة.

المصطلحات الأساسية ذات العلاقة هي: البيانات (Data)، والمعلومات (Information)، والمعرفة (Knowledge). ويوجد من الباحثين مَن يتوسع في تحليل هذه المصطلحات ليضيف إليها القرارات (Decisions)، والذكاء (Intelligences).

على أية حال نجد من الضروري تأسيس المفاهيم الدقيقة للمصطلحات الثلاثة الأولى التي ذكرناها على الأقل.

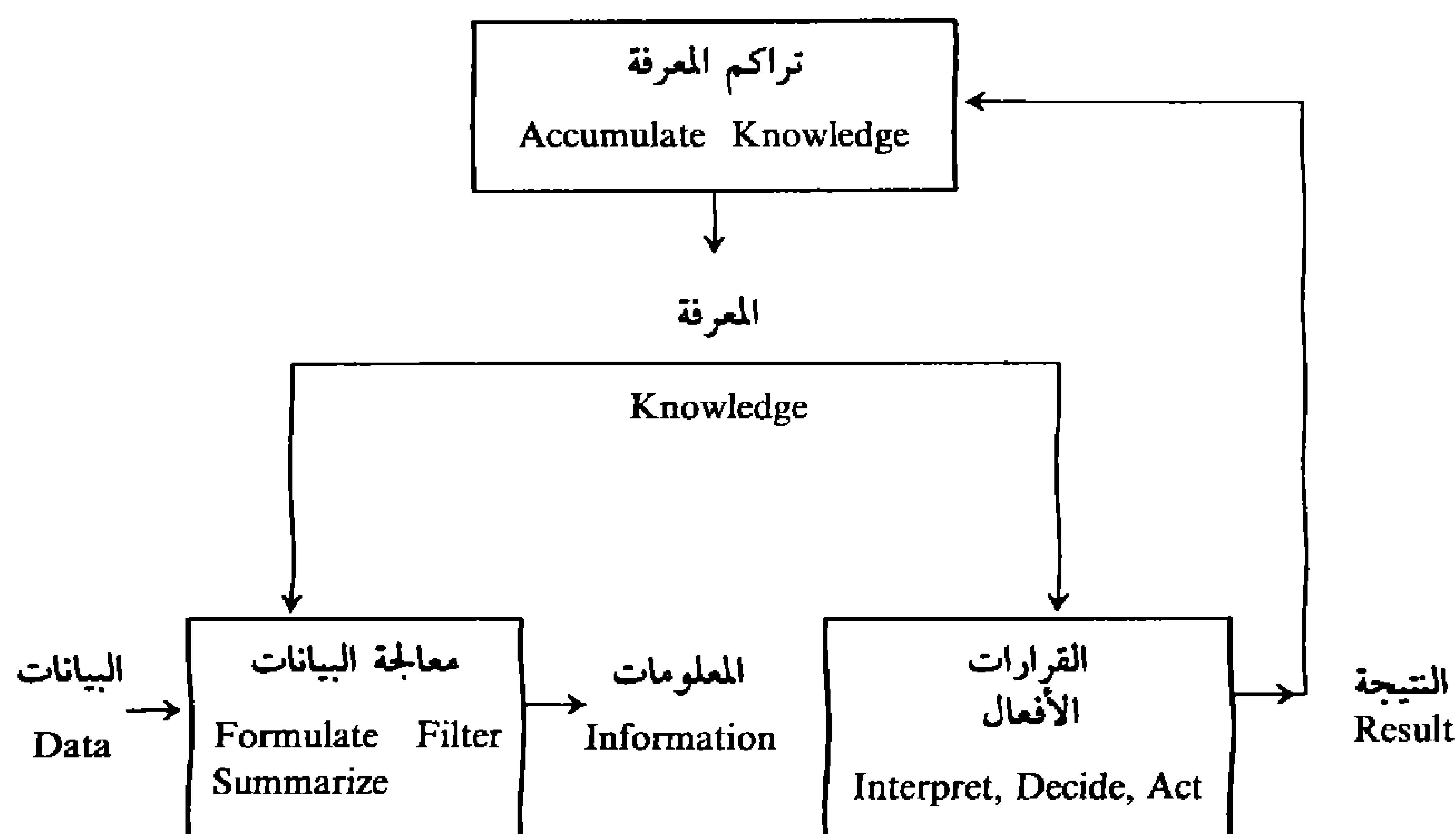
البيانات (Data) هي المعطيات البكر، والأرقام، والأصوات، والصور المرتبطة بالعالم الواقعي كما هو، أو كما يعتمل فيه من أحداث وأفعال وتغييرات.

إنها المادة الخام التي تجمع بناءً على ما يحصل من أفعال وأحداث بطريقة تسجيلية بحتة، وبالتالي تعتبر الحاضنة الأساسية لمعطيات أرقى تنبثق عنها نتيجة المعالجة بكل ألوانها وأشكالها.

هذه المعطيات المشتقة والناتجة من أنشطة معالجة البيانات هي المعلومات (Information)، فالمعلومات إذن هي نتاج معالجة البيانات يدوياً أو حاسوبياً أو بالحالتين معاً، وان أهم ما يحصل في عملية معالجة البيانات الآنفة الذكر هو في خلق قيمة للمعطيات الجديدة (المعلومات) التي يجب أن يكون لها سياق محدد وانتظام داخلي ومستوى عالٍ من الدقة والموثوقية.

المعرفة هي مزيج من المفاهيم، والأفكار، والقواعد، والإجراءات التي تهدي الأفعال والقرارات، ويوضح الشكل رقم (٢) عملية تراكم المعرفة باستخدام المحتوى والمضمون المعرفي نفسه.

الشكل رقم (٢)
تـراكـم الـمـعـرفـة



المصـــدر: Steve Alter, *Information Systems: A Management Perspective*, 3rd ed. (Reading, MA: Addison Wesley, 1999), p. 49.

يلاحظ في هذا الشكل أن الأفراد يبادرون بالعمل واتخاذ المواقف بناءً على معلوماتهم عن الموقف أو الحالة الراهنة، بالإضافة إلى معرفتهم المتراكمة حول استخدام المعلومات.

نتائج العمل أو الفعل المتخذ يعود بالفائدة من خلال التغذية على عملية تراكم المعرفة التي تساعد هي الأخرى في جعل الأفراد أكثر قدرة على عملية معالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات وبالتالي إعطاء قدرة أكبر على استخدام هذه المعلومات في المستقبل(٣).

إدارة المعرفة (Knowledge Management) تعني العمل من أجل تعظيم كفاءة استخدام رأس المال الفكري في نشاط الأعمال(٤)، وهي تتطلب تشبيكاً وربطاً لأفضل الأدمغة عند الأفراد عن طريق المشاركة الجماعية والتفكير الجمعي.

وترتبط إدارة المعرفة بوظيفة تخطيط وتنظيم وتوجيه واستثمار المعرفة المتاحة والمنبثقة، وذلك بهدف تعظيم القيمة المضافة لمنتجات وخدمات المنظمة، والعمل على اكتساب الميزة التنافسية الاستراتيجية المؤكدة.

إن تطبيق المعرفة بنجاح في أية منظمة للأعمال هو عامل جوهري لنجاحها حاضراً، وضمان استمرار نجاحها وربما تفوقها في المستقبل القريب والبعيد.

إن بيوت الخبرة العالمية مثل «Andersen Consulting وMckinsey» تعمل اليوم على إعادة النظر في مداخل وأساليب تنظيم عمليات إدارة المعرفة، كما تقوم شركات مثل «Dow Chemicals, Hewlett-Packard, Swedish Insurance GE» وغيرها بإعادة التفكير في أساليب عملهم وتطبيقاتهم للأنشطة الخاصة باستثمار موجوداتهم المعرفية بطرق أكثر هدفية وأعظم فائدة(٥).

إن جوهر عملية إدارة المعرفة هو إدارة رأس المال الفكري (الأصول الفكرية) في منظمات الأعمال الحديثة.

يتكون رأس المال الفكري ضمن مفهوم إدارة المعرفة من الفئات التالية(٦):

---

(٣) المصدر نفسه.

(٤) Jeremy Hope and Tony Hope, *Competing in the Third Wave: The Ten Key Management Issues of the Information Age* (Boston, MA: Harvard Business School Press, 1997), p. 67.

(٥) المصدر نفسه، ص ٦٨.

(٦) المصدر نفسه، ص ٧٠.

أ ـ **رأس المال الإنساني (أو القدرات الجوهرية)**: ويتضمن الخبرات المتراكمة والتجربة والمهارات والقدرات.

ب ـ **رأس المال الداخلي أو الهيكلي**: ويتضمن الاسم التجاري، والعلامة التجارية، وحقوق الملكية الفكرية، والمعرفة المخزونة في قواعد المعرفة، وقدرات نظم المعلومات.

ج ـ **رأس المال الخارجي أو رأس مال السوق**: وتتضمن هذه الفئة كل من الربحية، وولاء المستهلك، وقوة الترخيص، والامتياز... الخ.

باختصار، تتولى إدارة المعرفة كل عمليات إدارة الموارد والأصول الفكرية والمعرفية في المنظمة، وبصورة خاصة رأس المال الإنساني الذي يعتبر مصدراً ثرّاً للأفكار والإبداع على رغم ارتباطه المباشر والسببي بكل من رأس المال الهيكلي ورأس المال الخارجي.

من ناحية أخرى، تضم إدارة المعرفة كلاً من مدراء المعرفة والعاملين في ميدان المعرفة. فيما يخص مدراء المعرفة يقوم هؤلاء المدراء بتوجيه العاملين إلى اكتساب، وخلق، وتخزيم، وتطبيق المعرفة في داخل المنظمة، أو في مشروعاتها الخاصة والمشتركة وبصورة خاصة المشروعات الاستراتيجية والدولية.

إن وظيفة مدراء المعرفة هي إدارة فريق العمل المعرفي في المنظمة من جهة، والإشراف على توجيه وتخطيط الموارد الفكرية والمعرفية وما يتصل بها من أنشطة داخل وخارج المنظمة من جهةٍ أخرى.

العاملون في ميدان المعرفة (فريق العمل المعرفي) هم كل الأفراد من أصحاب الاختصاص والمعرفة والمهارة التقنية في حقل المعلومات والمعرفة من مدراء المشروعات، ومحللي النظم، والمبرمجين، ومدراء قواعد البيانات، ومدراء شبكات الاتصال، والمهندسين والخبراء، وأصحاب الطاقات الفكرية والتنظيمية والإبداعية من الخبراء والممارسين ومحترفي العمل الوظيفي في مختلف أنشطة الأعمال.

٢ ـ وظائف إدارة المعرفة

تتولى إدارة المعرفة كأي إدارة وظيفية أخرى في منظمات الأعمال الحديثة الإشراف على تنفيذ عدد من الوظائف المهمة وهي:

أ ـ الإدارة الاستراتيجية للمعرفة

الإدارة الاستراتيجية للمعرفة تتضمن كل أنشطة المنظمة لصياغة وتطبيق استراتيجية معرفية تهدف إلى تنظيم واستثمار الموارد الفكرية والتنظيمية والإبداعية

والتقنية من مصادرها في داخل المنظمة أو من البيئة الخارجية.

ب ـ تنظيم المعرفة

وهي وظيفة تحديد المصادر المعرفية وتصنيفها وترتيب الأنشطة اللازمة لجمع وترميز وخزن المعرفة، وتنسيق عمليات تدفقها عبر قنوات محددة.

ج ـ بناء نظم المعرفة

أي بمعنى الإشراف على تخطيط وتصميم وتشغيل النظم المحوسبة التي تستند إلى قواعد المعرفة (Knowledge-bases) ودعم الجهود الأخرى لاستكمال البنية التحتية لهذه النظم والتي تتكون عادةً من نظم المعلومات التنفيذية، ونظم مساندة القرارات (DSS)، ونظم مساندة القرارات الجماعية (GDSS)، ونظم المعلومات الإدارية (MIS).

د ـ تنمية وتطوير العقل الجمعي

تتم عملية تطوير وتنمية العقل الجمعي من خلال استثمار الموارد البشرية الموجودة في المنظمة وإعادة تعليمها وتدريبها بصفة مستمرة من جهة، واستقطاب أفضل العقول والخبرات التي تعمل في النشاط نفسه وبغض النظر عن الجنسية، والقومية، والعرق.

هـ ـ إدارة المعلومات والوسائط المتعددة الرقمية

تهدف وظيفة إدارة المعلومات والوسائط المتعددة الرقمية (Digitized Multimedia Information) إلى تحقيق أكبر مساهمة ممكنة للمعلومات في تحقيق الميزة التنافسية الاستراتيجية المؤكدة سواء من خلال تقليل نسبة كلفة المعلومات من هيكل التكاليف الكلية، أو من خلال ارتباط المعلومات بكل أنشطة تكوين القيمة لمنظمات الأعمال، وبخاصة إذا علمنا أن سلسلة القيمة لا تعبّر فقط عن التدفق الخيطي للأنشطة المادية، وإنما تتضمن المعلومات التي تتدفق داخل المنظمة، وبين المنظمة والمجهزين والموزعين والعملاء، بالإضافة إلى أن المعلومات نفسها هي التي تحدد قوة المساومة النسبية للاعبين العاملين في كل أنشطة الأعمال(٧).

و ـ إدارة التعاضد

إدارة المعرفة هي وجه آخر لمفهوم التعاضد (Synergy) الذي يعني القدرة على

(٧) Philip B. Evans and Thomas S. Warster, «Strategy and the New Economics of Information,» *Harvard Business Review* (September-October 1997), pp. 72-73.

تحقيق أكبر مستوى من المشاركة بالموارد والقدرات الذاتية، أو يعني القدرة على العمل والتفاعل الإيجابي مع الآخرين.

مصطلح التعاضد (Synergy) مأخوذ من الكلمة اليونانية «Synergos» بمعنى قدرة الوحدات أو الشركات على العمل كفريق متكامل لتحقيق قيمة أكبر مما لو قامت كل شركة أو وحدة بتنفيذ العمل وحدها فقط.

كما يعني التعاضد تشكيل الأبعاد التالية[٨]:

(١) المعرفة بالتقانة

أي الاشتراك بالمعرفة (Shared Know-How) والمهارات لتحسين النتائج من خلال شحذ الأفكار وتطبيقها في أنشطة الأعمال.

(٢) المشاركة بالموارد المنظورة

المشاركة بالموارد عن التفاعل وحشد الموارد لتحقيق أكبر قيمة مضافة للمشروع وليس مجرد الجمع الحسابي للموارد المادية والتقنية للشركاء.

(٣) تنسيق استراتيجيات الأعمال

يهدف تنسيق استراتيجيات الأعمال إلى تحديد المسارات العامة وبرمجة الأنشطة المطلوب إنجازها.

وينتج من إدارة التعاضد تكوين قيمة نوعية مضافة من خلال ربط قيمة معرف التقانة بمختلف الوحدات الاستراتيجية، وتشكيل مشروعات مشتركة على هذا الأساس من خلال الاستفادة القصوى من قيمة هذه المعرفة للوصول إلى هدف تحقيق التكامل البنيوي (العمودي والأفقي) للمنظمة، وبالذات في امتداداتها الأمامية والخلفية، وفي عملياتها الرئيسية وأنشطتها الرئيسية والمساندة.

ز ـ إنتاج المعرفة

تتولى إدارة المعرفة عمليات إنتاج المعرفة لدعم الأنشطة الأساسية للمنظمة، أو إنتاج المعرفة وبيع سلع المعلومات والمعرفة باعتبارها النشاط الأساسي للمنظمة.

وتستطيع المنظمة تحقيق قيمة مضافة كبيرة، وبخاصة أن التكاليف المتغيرة لإنتاج المعرفة لها خصائص فريدة وهي أن تكلفة الوحدة المنتجة لنسخة إضافية من

---

(٨) Michael Goold and Andrew Campbell, «Desperately Seeking Synergy,» *Harvard Business Review* (September-October 1998).

منتج المعلومات أو المعرفة لا تزيد حتى ولو طبعت كميات كبيرة منها.

وبسبب هيكل تكلفة المعلومات والمعرفة فإن هذه السلع تقدم اقتصادات سريعة الحجم، أي بمعنى أنه كلما أنتجت المنظمة كميات أكبر كان متوسط التكلفة أقل للإنتاج، ولهذا السبب فإن شركة مايكروسوفت (Microsoft) عندما سيطرت على براجيات صناعة الحاسوب الشخصي ونظم تشغيله استمتعت بربح يصل إلى ٩٢ بالمئة(٩).

٣ ـ مداخل إدارة المعرفة

يوجد مدخلان لتحليل ودراسة إدارة المعرفة ولتعيين وظائفها وأدوار مدرائها. المدخل الأول يسمى المدرسة المعلوماتية (Informational School)، والمدخل الثاني يسمى المدرسة السلوكية (Behavioural School).

المدرسة المعلوماتية تعود بجذورها إلى نظم المعلومات المحوسبة ذات التقنية العالية بعتادها وبراجياتها، وبوجه خاص تطبيقات حقل الذكاء الصناعي مثل النظم الخبيرة (Expert Systems)، والشبكات العصبية (Neural Networks)، وتقنيات المنطق الغامض (Fuzzy Logic).

وتعتبر المدرسة المعلوماتية أن النظم التي تستند إلى قواعد المعرفة والشبكات الذكية التي تعمل على أساس المعالجة المتوازية والمنطق الغامض هي التي تملك الأجوبة النهائية عن أسئلة الإدارة بما في ذلك أنشطة ووظائف إدارة المعرفة في المنظمات الحديثة.

من النظم المعلوماتية المرتبطة بإدارة المعرفة نذكر ما يلي:

أ ـ النظم الخبيرة (Expert Systems)

تستند النظم الخبيرة إلى تقنية تمثيل وخزن المعرفة والخبرة الإنسانية المتراكمة في حقل علمي أو تطبيقي محدد، ويتم تمثيل المعرفة عن طريق مهندس المعرفة (Knowledge Engineer) الذي يقوم بنمذجة المعرفة المكتسبة من خبراء المجال وكتابتها ببرنامج كومبيوتر أو بخوارزمية يستطيع من خلالها الكومبيوتر تنفيذها وتلبية حاجات المستعمل غير الخبير لاحقاً.

---

(٩) Carl Shapiro and Hal R. Varian, «Versioning the Smart Way to Sell Information,» *Harvard Business Review* (November - December 1998), p. 188.

يتكون هيكل النظم الخبيرة من قاعدة المعرفة (Knowledge - base)، والذاكرة العاملة (Working Memory)، وآلة الاستدلال (Interface Engine)، ومهندس المعرفة (Knowledge Engineer)، وخبير المجال (Domain Expert)، والمستفيد النهائي (End-User)(١٠).

وتعالج النظم الخبيرة عدة أنواع من المعرفة نذكر منها: المعرفة الإجرائية (Procedural Knowledge)، والمعرفة الإعلانية (Declarative Knowledge)، والمعرفة حول أنواع أخرى من المعرفة وكيفية استخدامها (Meta Knowledge)، وتستخدم النظم الخبيرة بمختلف التطبيقات وتعتبر من الأدوات المهمة التي تستخدمها إدارة المعرفة لاكتساب وتمثيل وخزن المعرفة.

ب ـ الشبكات العصبية (Neural Networks)

تعتبر الشبكات العصبية من التطبيقات المهمة لحقل الذكاء الصناعي التي تعتمد أسلوب المعالجة المتوازية ومحاكاة عمل الدماغ وتحديداً عمل الخلايا العصبية من حيث بنيتها ومعالجتها(١١).

بمعنى آخر تعمل الشبكات العصبية وفق المنطق الغامض (غير الخوارزمي) الذي يطرح الحقائق بمنطقها النسبي وليس المطلق.

ويمتاز أسلوب الشبكات العصبية بالقدرة على النمذجة الإحصائية واكتشاف العلاقات النمطية، وبالتالي يمكن بواسطة الشبكات المحوسبة من اختيار الأساليب الإحصائية الدقيقة، كما تمتاز الشبكات العصبية المحوسبة من النظم الخبيرة بقدرتها على التعلم من خلال خلق قواعدها الخاصة وفق منهجية محددة وتعزيز هذا المنهج عبر التدريب(١٢)، بالإضافة إلى المرونة العالية التي تتمتع بها، وبقدرتها على تقديم حلول مناسبة بالرغم من وجود قيود على محيط عملها(١٣).

---

(١٠) John Durkin, *Expert Systems: Design and Development* (New York: Macmillan; Toronto: Maxwell Macmillan Canada; New York: Maxwell Macmillan International, 1994), p. 7.

(١١) Kenneth C. Laudon and Jane Price Laudon, *Management Information Systems: Organization and Technology,* 4th ed. (Upper Saddle River, NJ: Prentice-Hall, 1996), pp. 659-661.

(١٢) جعفر محمد حاجي ومحمد عبد الهادي المحميد، «الشبكة العصبية: التنبؤ بأسعار صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي،» **المجلة العربية للعلوم الإدارية**، السنة ٦، العدد ١١ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٩)، ص ١٨ ـ ٢٢.

(١٣) مسعود عبد الله بدري [وآخرون]، «التحليل بالشبكات العصبية: آفاق جديدة في البحوث الإدارية،» **المجلة العربية للإدارة**، السنة ١٧، العدد ١ (١٩٩٥)، ص ٤٨.

النظم الأخرى المهمة في حقل الذكاء الصناعي هي تقنيات إدراك النصوص (Case-based Reasoning) التي تقدم حلولاً سريعة من خلال الاعتماد على نصوص وإدراك لحالات عملية ذات علاقة بمشكلة تتطلب قراراً غير هيكلي أو شبه هيكلي (غير مبرمج وشبه مبرمج).

المدخل الثاني لإدارة المعرفة هو اتجاه تكثيف الجهود والقدرات الذاتية والموضوعية نحو استثمار الموارد البشرية الموجودة أو المنبثقة أو المتاحة، أو تلك الموارد الفكرية والتقنية والتنظيمية التي تستطيع الإدارة تشكيلها كفريق عمل (Work Team) موجود أو فرق عمل افتراضية (Virtual Team Work) يتم تجميعها من داخل أو خارج المنظمة بصفة وقتية أو دائمة من أجل حل مشكلات حيوية أو تنفيذ مشروعات أو تخطيط تغييرات استراتيجية حاسمة.

ما يهمنا الإشارة إليه هنا هو أن فرق العمل الافتراضية تتشكل وتعمل على تحقيق إنجازات محددة ونتائج مهمة، ولا يهم بالطبع مكان أو جنس أو ثقافة الأفراد الذين تستعين بهم المنظمة لتشكيل فرق العمل على بعد المسافات والأماكن التي يعملون فيها، المهم أن تستقطب المنظمة أفضل العقول وأرقى الخبرات في ميدان النشاط الذي تعمل فيه.

من الواضح أن المدخل السلوكي يركز على الجانب الإنساني والعقلي والسلوكي والثقافي من مشكلة اكتساب وخلق واستثمار المعرفة بكل أبعادها الشاملة وعناصرها العميقة وذلك من أجل خلق ميزة استراتيجية مؤكدة للمنظمة، وهو عمل يرتبط بالإدارة الحديثة للموارد البشرية مع التركيز هنا بالطبع على عملية تراكم وخلق واستخدام المعرفة باعتبارها النشاط الأول لإدارة المعرفة.

في هذا السياق لا بد من التركيز على أن عمل إدارة المعرفة ليس هو التقنيات والتكنولوجيا المعلوماتية المحوسبة بالضبط، وإنما هو في تخطيط وتنظيم ما أنتجته أو تقوم بتخزينه واسترجاعه هذه التقنيات المتقدمة ومعالجته.

لذلك يبقى البعد التكنولوجي لإدارة المعرفة إلى جانب البعد الإنساني السلوكي الذي يتعاطى مع هذه التكنولوجيا ويعتبر بمثابة المنجم الثرّ الذي تستخدمه الإدارة لتحقيق أهدافها.

إذن إدارة المعرفة هي أكثر من التكنولوجيا الرقمية، والتكنولوجيا هي بوضوح جزء من إدارة المعرفة. وما نشاهده من تقنيات معلوماتية محوسبة، ومن شبكات اتصالات محلية

وإقليمية وكونية مثل الانترنت وغيرها وما يرتبط بها من قواعد بيانات وجداول الكترونية وبنوك معلومات ما هي إلا مظاهر بارزة في حركة إدارة المعرفة في عالم اليوم والغد[١٤].

لقد ادمجت إدارة المعرفة التقني بالإنساني والملموس بالافتراضي، والحوار المكاني بالتراسل الالكتروني، والمعرفة المتراكمة التي تمتد بجذورها في أرض المنظمة بالمعرفة والخبرة التي يجري استيرادها بوسائل شرعية وحرة عبر القنوات الالكترونية، أو بالأدمغة التي يتم استقطابها وشراؤها بغض النظر عن الجنسية واللون والعرق، فهذا ليس هو المهم لأن المهم هو أنها أفضل الأدمغة، أو ربما أرخص الأدمغة في حقل الاختصاص.

من الواضح أيضاً أن إدارة المعرفة ليست مجرد أفكار أو مظاهر وانطباعات وإنما هي حقيقة تتجلى في شركات «Cooper & Lybrand, Anderson Consulting, Ernst & Young, Chrysler, Boeing, Hewlett-Packard».

وقد غيرت هذه الحقيقة طبيعة وبنية العملية الإدارية في منظمات الأعمال الحديثة، كما غيرت من طبيعة ونوع أنشطة الأعمال من إنتاج، وتسويق، ومالية.. الخ، فهذه الوظائف لا يمكن أن تنفذ في عالم اليوم من دون معرفة تسويقية بالتسويق (Marketing Knowledge) ومعرفة بالمستهلك (Customer Knowledge)، ومعرفة بالسوق (Market Knowledge) ... الخ، أي باختصار، أصبحت المعرفة وأدواتها من نظم محوسبة وانترنت وشبكات ذكية هي التي تقود عمل وحركة الإدارة في كل مجالات الأنشطة الأساسية من اقتصاد وتجارة ومال وأعمال.

٤ ـ نموذج إدارة المعرفة

يقترح هوب (Hope) نموذجاً لإدارة المعرفة يتضمن أربعة أبعاد رئيسية هي:

أ ـ المعرفة والخبرات المتراكمة التي تؤدي إلى الإبداع في حل المشكلات.

ب ـ تطبيق وتحقيق التكامل بالأدوات والتقنيات المنهجية الجديدة لتعزيز العمليات الداخلية.

ج ـ تجارب المنظمة لبناء القدرات الموجهة للمستقبل.

د ـ أنشطة استيراد المعرفة والخبرة من الخارج بهدف تحسين القدرات الجوهرية للمنظمة.

---

(١٤) Thomas H. Davenport and Laurence Prusak, *Working Knowledge: How Organisations Manage What They Know* (Boston, MA: Harvard Business School Press, 1998), p. 123.

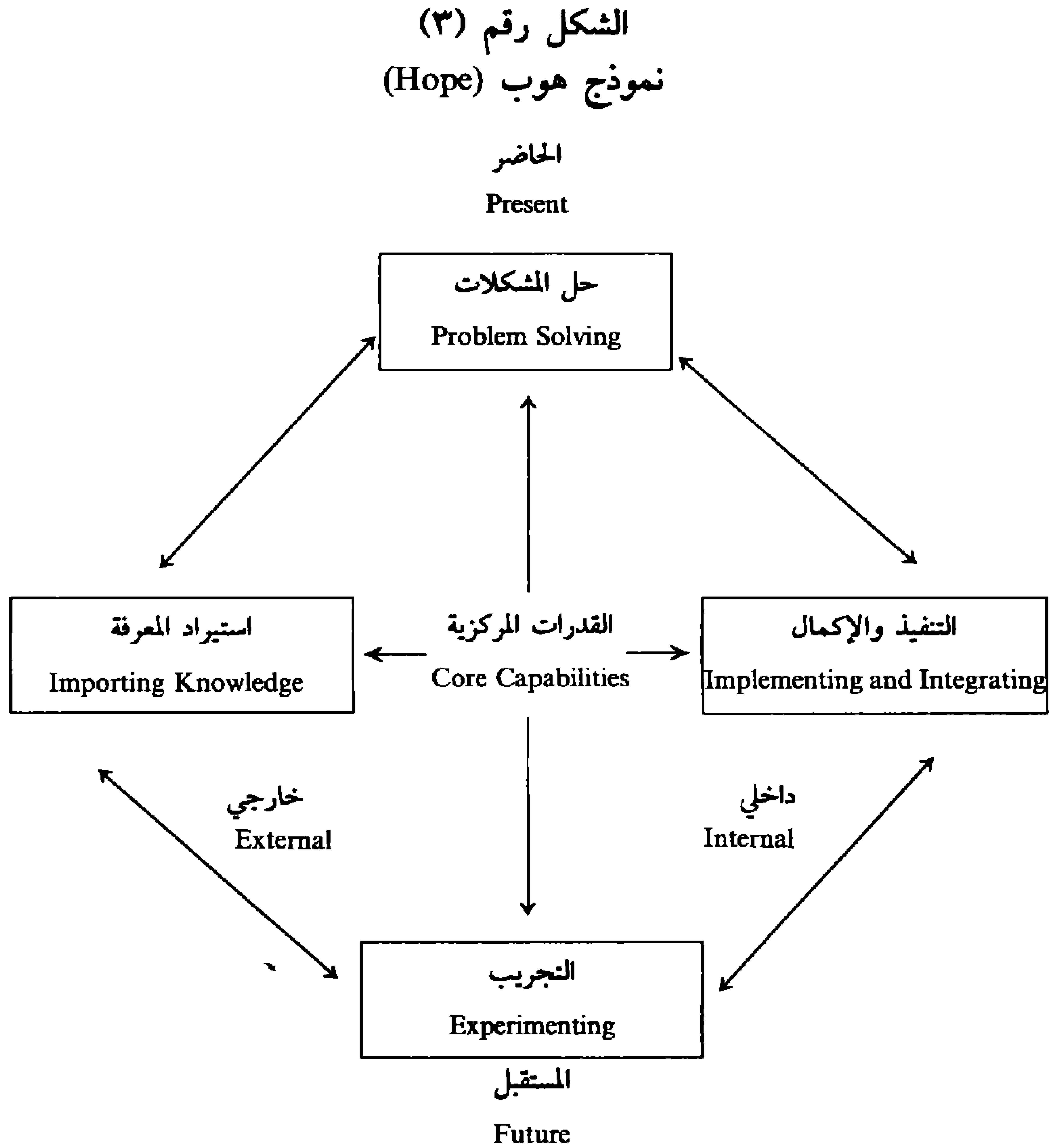
ويوضح الشكل رقم (٣) نموذج إدارة المعرفة كما اقترحه هوب (Hope).

إن منظمات المعرفة والمنظمات التي تنتج وتسوّق منتجات وخدمات المعرفة هي قبل كل شيء منظمات ساعية للتعلّم (Learning Organizations)، وان عملية التعلم في منظمات المعرفة هي عملية مستمرة أو كما يقول عنها فلاور (Flower (1996)) بأنها رحلة متواصلة ليست لها محطة وصول[١٥].

ويأخذ التعلم في منظمات المعرفة ـ وكما هو واضح في النموذج السابق ـ عدة أبعاد هي[١٦]:

الشكل رقم (٣)

نموذج هوب (Hope)



(١٥) عبد الرحمن بن أحمد هيجان، «التعلم التنظيمي: مدخل لبناء المنظمات القابلة للتعلم،» **مجلة الإدارة العامة**، السنة ٣٧، العدد ٤ (شباط/فبراير ١٩٩٨)، ص ٩٨١.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٧٢.

١ ـ التعلم من التجربة (Learning By Experimentation).

٢ ـ التعلم من الآخرين (Experience of Others).

٣ ـ التعلم من نظام الأعمال ككل (Experience of Whole Business).

إن حقيقة تعلم منظمات المعرفة بحسب نموذج هوب هو التعلم من تجارب الذات في الماضي والحاضر والاستفادة من تجارب ومعارف الآخرين، ومن بيئة ونظم الأعمال في الصناعة أو السوق. ولذلك نجد أن شركات صناعة المعرفة التقنية العالية (High profile knowledge-based companies) مثل «Microsoft، Apple، Mckinsey» وغيرها تلجأ إلى تحقيق تشابك بالمعرفة الثمينة مع شركائها وعملائها ومنافسيها، وذلك من أجل تحقيق أكبر استثمار ممكن بالمعرفة الشاملة والمتخصصة سواء من خلال التحالف الاستراتيجي أو المشروعات الدولية المشتركة (Joint Venture) أو المشاركة بالبحوث والتطوير.

في الوقت نفسه تقوم هذه الشركات بدفع مبالغ طائلة من أجل الحصول على أفضل الأدمغة (Best Brains) الموجودة في العالم، ناهيك عن برامج التدريب المستمر مدى الحياة للموارد البشرية التي تملكها المنظمة.

٥ ـ نموذج مقترح لإدارة المعرفة

إن الصورة الأولية لواقع المؤسسات العامة ومنظمات الأعمال العربية تتلخص في أن معظم هذه المنظمات تعاني ضعفاً في البنية التحتية المعلوماتية أولاً، وقلة استخدام نظم المعلومات المحوسبة التي تمثل مقدمة لا بد منها لتشكيل وتنظيم بنية ووظائف وأدوار إدارة المعرفة ثانياً.

ومن الواضح أيضاً أن النظم المحوسبة للمعلومات الموجودة حالياً تستخدم لغايات التشغيل والمعالجة والربط الشبكي، وان قلة منها هي التي تستخدم بكفاءة وفعالية لدعم وإسناد القرارات الاستراتيجية أو للعمل من أجل خلق الميزة التنافسية الاستراتيجية المؤكدة.

لذلك ما نحتاج إليه **أولاً** هو استكمال بناء القاعدة التقنية التحتية من منظومات عتاد كومبيوتر، وشبكات اتصالات بيانات وغيرها. **وثانياً** هو تحسين كفاءة وفعالية النظم المعلوماتية الموجودة سواء من خلال تحديث وتطوير تقنياتها، أو بدمج هذه النظم مع العملية الإدارية والأنشطة الرئيسية والمساندة الموجودة في كل منظمة.

كما نحتاج **ثالثاً** إلى بناء وتطوير نظم محوسبة تساعد إدارة المعرفة على القيام بوظائفها وأدوارها المحددة.

بكلمات أخرى، إن الإشكالية الحقيقية ليست في وجود إدارة المعرفة وظهورها الشكلي في الهياكل التنظيمية لمؤسسات أو منظمات الأعمال العربية، وإنما في كيفية تأسيس القاعدة التقنية التي تستند إليها إدارة المعرفة من أجل القيام بوظائفها المهمة والمعقدة.

وهذا هو السبب الجوهري الذي يجعل الباحث يميل إلى تقديم نموذج لعملية إدارة المعرفة يتوافق مع معطيات التحليل الآنف الذكر، أي مع أوضاع وظروف واقع محدد معروف الخصائص، وفي الوقت نفسه يتعاطى النموذج مع الغايات الجوهرية الطموحة التي تدعو إلى التركيز على استثمار المعرفة و«العقل» و«رأس المال الإنساني» من خلال الانفتاح، والشفافية، والمشاركة، ومواكبة استحقاقات العولمة وتحدياتها الخطيرة.

إن جوهر عمل إدارة المعرفة في سياق ظروفنا وتطور بيئات مجتمعاتنا هو في تحقيق أقصى ما يمكن من تعاضد (Synergy)، ومن ميزة تنافسية استراتيجية مؤكدة. وتساهم عملية التعاضد في خلق قدرات جوهرية جديدة تؤدي إلى خلق مصادر جديدة للميزة التنافسية.

على هذا الأساس يستند النموذج المقترح لإدارة المعرفة إلى مفهوم خلق الميزة التنافسية الاستراتيجية المؤكدة باعتبارها محور ارتكاز النموذج الذي يتكون من العناصر التالية:

أ ـ تنمية رأس المال الفكري للمنظمة.

ب ـ إدارة النظم المعلوماتية المحوسبة.

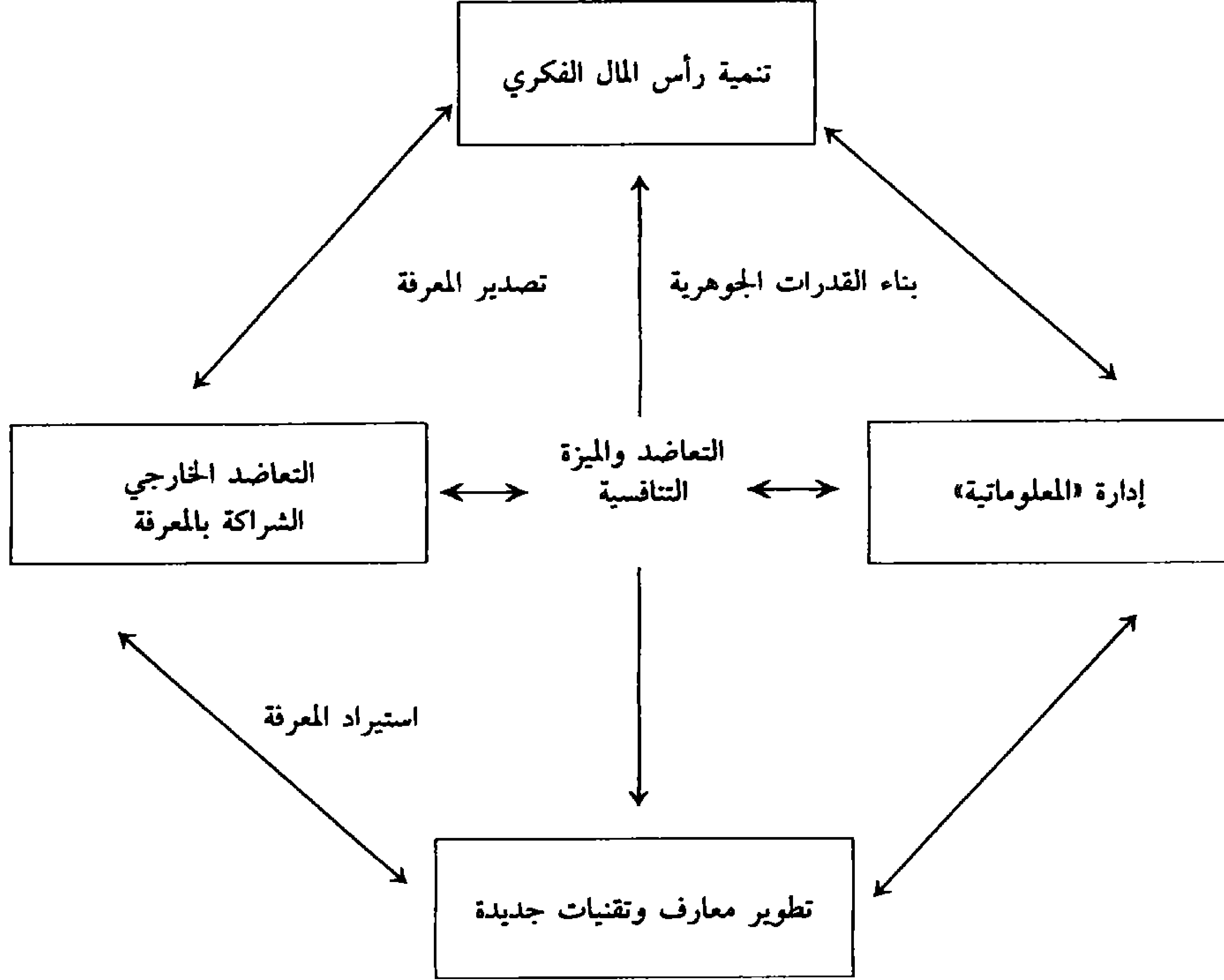
ج ـ تطوير معارف وتقنيات جديدة.

د ـ إدارة التعاضد الخارجي بأشكاله المختلفة (الشراكة بالمعرفة، واستيراد المعرفة، ومشروعات البحوث والتطوير).

هذه الأبعاد تتضح في الشكل رقم (٤).

من الواضح أن بناء التعاضد والميزة التنافسية الاستراتيجية يتطلب بناء القدرات الجوهرية من خلال اتجاهين متكاملين نحو الداخل والخارج.

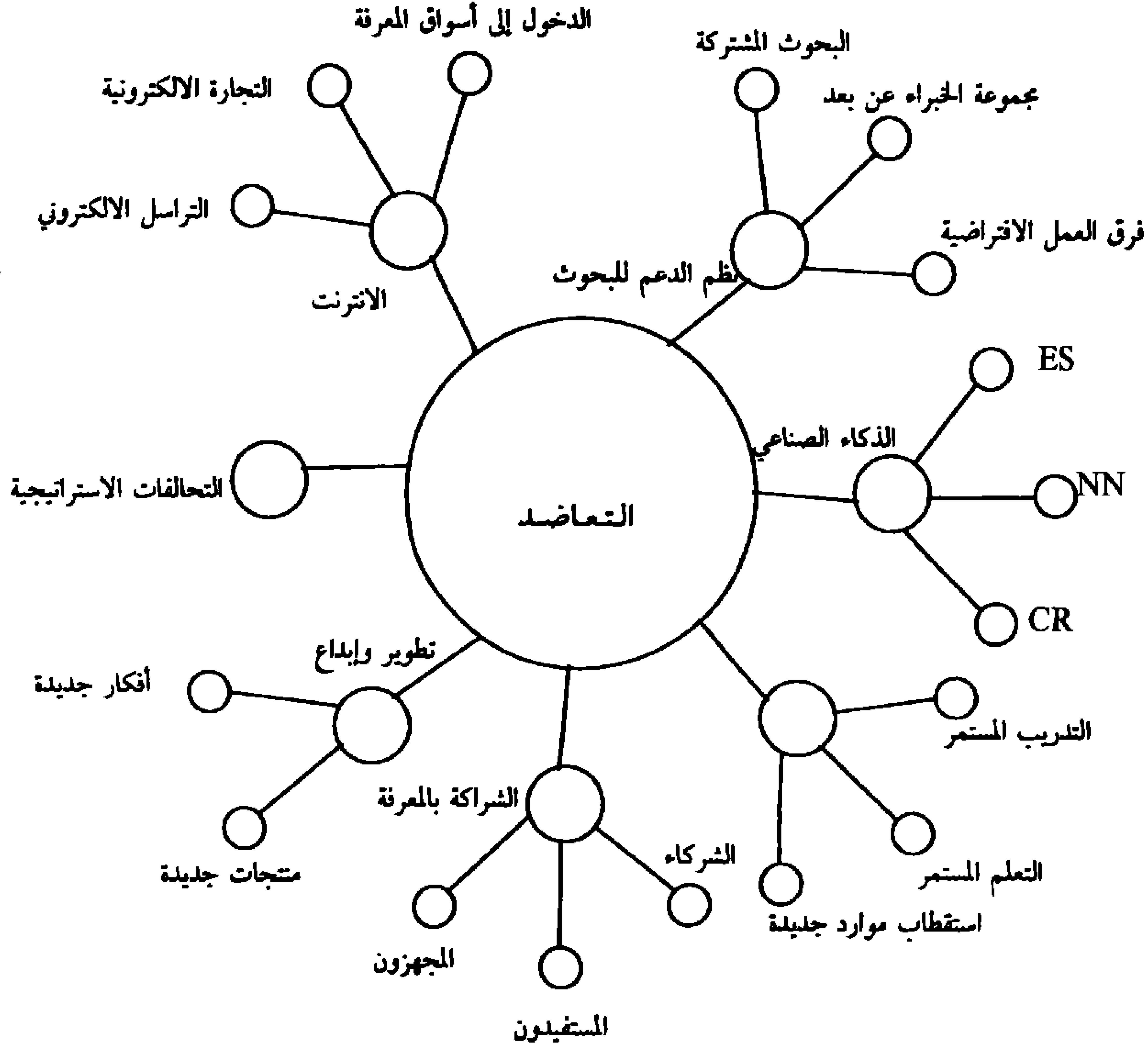
الشكل رقم (٤)
نموذج مقترح لإدارة المعرفة



الاتجاه نحو الداخل يأخذ معنى التركيز على تنمية رأس المال الفكري وإدارة «المعلوماتية» وتطوير معارف وتقنيات جديدة، وهو ما نسميه بالتعاضد الداخلي، واتجاه العمل من أجل الشراكة بالبحوث والمعرفة التي تتطلب الدخول إلى أسواق المعرفة والتعاطي معها استيراداً وتصديراً.

ويوضح الشكل رقم (٥) بدرجة أكثر تفصيلاً كيف يجب أن تدير إدارة المعرفة في البيئة العربية أنشطة التعاضد الداخلي والخارجي من أجل اكتساب الميزة التنافسية في ظل تسارع التغيرات النوعية والهيكلية في بيئة الأعمال وفي مقدمتها المنافسة الكونية وتحديات العولمة.

الشكل رقم (٥)
أنشطة التعاضد الداخلي والخارجي لإدارة المعرفة



المصادر: مقتبس من نموذج Starburst Organiztion، في: James Brian Quinn, Henry Mintzberg and Robert M. James, *The Strategy Process: Concepts, Contexts, and Cases* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1988), p. 360.

إن الأنشطة التفصيلية لعمليات التعاضد الداخلي والخارجي الواردة في الشكل رقم (٥) تمثل في الواقع رؤيا استراتيجية لإدارة المعرفة لا غنى عنها لتحقيق التكامل البنيوي في إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، تكامل يبدأ بتكوين البنية التحتية لتقنيات المعرفة وبعمل مؤسساتي جماعي نستطيع من خلاله الإطلالة على «الآخر» كجماعة مقتدرة ومتكاملة لمواكبة ومواجهة فرص القرن الحادي والعشرين وتهديداته.

ثالثاً: القرية الكونية: واقع أم خيال؟(*)

نايف علي عبيد(**)

«إن تقلص المسافات.. خلق رؤية سياسية جديدة تتجاوز الرؤية القومية. فالجميع يعلمون أنهم يعيشون على كوكب صغير ما يزال ينكمش بصورة مستمرة. لم تعد مسؤولياتهم ولا اهتماماتهم محدَّدة وفقاً لخطوط رُسمت بشكل عشوائي عبر العالم. فعلى كوكب صغير جداً لم يعد لهم من خيار إلا ان يكونوا مواطني العالم كله».

ايفان لوارد(١)

«القرية الكونية، النظام العالمي الجديد... هذه كلها كلمات شاعت في التسعينيات، كانت تعكس تطلعاً متفائلاً لفجر القرن المقبل. كل فكرة من هذه الأفكار جلبت إحساساً بأننا [سوف ندرك] في النهاية بأننا عائلة واحدة.

ولسوء الحظ، أصبح من الواضح أن منعطف الزاوية لم يؤد الى طريق سهل خال من العنصرية، والقومية والإفراط في التعصب والمواقف القصيرة النظر. في الواقع يبدو اننا ندخل فترة، حيث العديد من مشاكل عهد الحرب الباردة ـ فيما إذا كانت اقتصادية، بيئية أو اجتماعية ـ ما تزال مثل غيمة منذرة بسوء تومض في الأفق»(٢).

(*) نشر في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٣، العدد ٢٦٠ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠)، ص ١٣٥ ـ ١٥٨.

(**) باحث عربي ـ الإمارات العربية المتحدة.

(١) باحث في كلية سانت انتوني ـ اكسفورد؛ دبلوماسي وأكاديمي وسياسي ومتطوع للأعمال الخيرية، ومؤلف لأعمال عدة حول الشؤون الدولية. انظر: Evan Luard, *The Globalization of Politics: The Changed Focus of Political Action in the Modern World* (Houndmills, Basingstoke, Hampshire: Macmillan, 1990).

(٢) Charlotte Bretherton and Geoffrey Ponton, eds., *Global Politics: An Introduction* (Oxford, UK; Cambridge, MA: Blackwell Publishers, 1996), p. 1.

اليزابث دودسول ـ المديرة التنفيذية لبرنامج البيئة في الأمم المتحدة

تحاول هذه الدراسة أن تطرح تصوراتها وتجادل، بأن العالم نتيجة لسرعة المواصلات والاتصالات والاختراعات التي أدت الى انكماش الزمان والمكان وهمشت الحدود الجغرافية في كثير من المسائل[٣]، قد تعيش شعوبه (العالم الجديد) على كوكب أشبه بـ «قرية كونية صغيرة» ولكنها، قرية قبلية إقطاعية جديدة.

قرية، بمعنى أن المسافات الزمنية والمكانية تتقلص بين أرجاء المعمورة.

قبلية، أي أن الصراعات والتباينات، القومية والاثنية والطبقية، تبقى قائمة، وإن اختلفت أساليب الصراع بينها عما كانت عليه في الماضي، تحل محل الدول الوكيلة (Proxy States) التي كانت سائدة فترة القطبية الثنائية.

اقطاعية، أي تتحكم بهذه القرية مجموعة صغيرة جداً من الإقطاعيين (قوى رئيسية تتمتع بأسباب القوة) تتمتع بخيراتها وبسياساتها العامة.

ويُقصد بـ «الجديدة»، إقطاعية لا تقوم على ملكية الأرض، كما كان عليه الإقطاع في الماضي[٤]، وإنما المُلكية التي تتحكم باحتكار القوة الحديثة؛ التقنية والفكرية والاقتصادية والسياسية والإعلامية والعسكرية، أو بمعظمها. وان العلاقات، إن كانت على مستوى الأفراد أو الدول، ستبقى علاقات «قوى»، (Power) تحددها المصلحة (Interest) الذاتية على مستوى الأفراد والجماعات والمؤسسات الخاصة، وقومية على مستوى الدول، حتى ضمن التحالفات، وإن أخذت أشكالاً مختلفة عن الماضي.

لذا تحاول هذه الدراسة عرض الأفكار الداعية إلى العولمة، وبصورة خاصة السياسية منها أولاً، ثم تحاول مناقشة تلك الأفكار.

---

(٣) انظر: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩** (نيويورك: البرنامج، ١٩٩٩).

(٤) وهنا نقصد نظام الإقطاع الزراعي من حيث الملكية ليس نظام الإقطاع الذي كان سائداً في أوروبا خلال القرون الوسطى. نظام الإقطاع الزراعي يشير إلى العلاقة الاقتصادية بين السيد الذي يملك الارض الزراعية والفلاحين الذين يستأجرون منه الأرض أو يعملون لديه. انظر: سعيد عبد الفتاح عاشور، **أوروبا العصور الوسطى**، ٢ ج (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٦)، ج ٢: **النهضات والحضارة والنظم**، ص ٢٥٥ ـ ٢٩٩. انظر ايضاً: **الموسوعة العربية العالمية**، ٣٠ ج (الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ١٩٩٦)، ج ٢، ص ٤٢٢ ـ ٤٢٥.

- ١ -

يجادل العديد من أنصار «العولمة»[٥] أن النشاط السياسي التقليدي لم يعد بعد اليوم يلبي حاجات الشعوب في هذا العصر. فالقرارات المهمة بالنسبة لهم اليوم هي تلك الاجراءات التي تقرر أمنهم ورفاهيتهم الاقتصادية، وتحقق العدل الاجتماعي، وتحافظ على البيئة، وتحمي حقوق الإنسان، وتواجه العديد من المشاكل الضاغطة الأخرى التي لا يمكن معالجتها عن طريق الدول القومية، بل من خلال سلطات دولية أو مرجعية دولية (كالإرهاب الدولي، والمجاعة في العالم، وتجارة المخدرات، ومشكلة اللاجئين في العالم وغيرها).

لذلك، فالعمل السياسي الفعال اليوم ينبغي أن يكون عملاً دولياً مباشراً من قبل مثل تلك السلطات، فإذا أراد الأفراد المحافظة على مصالحهم الخاصة بفاعلية، عليهم محاولة التأثير في تلك الهيئات مباشرة، وليس فقط من خلال وكالات حكومية تتولى العمل نيابة عنهم لها مصالح أخرى[٦].

كما يرون أن انكماش العالم خلال الخمسين سنة الأخيرة أو زهائها قد دمّر السياسات السابقة (ويقصدون على وجه الخصوص نظرية الصراع من أجل القوة)، فالتحولات التي تؤثر في العلاقات السياسية داخل الدول فقط، أصبحت هامشية قياساً بالتحولات التي تتعلق برفاهية الأفراد. فرفاهية الرجل والمرأة العاديين لم تعد تتوقف بشكل أساسي على ما تقوم به حكوماتهم من أعمال، بل تعتمد أكثر على أعمال وقرارات يتم التوصل إليها خارج حدود دولهم من قبل حكومات أخرى، أو من قبل هيئات دولية تتخذ قرارات بصورة جماعية، مثل القرارات التي تصدر عن هيئات دولية مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة الدول المصدرة للنفط، وبيوت المال الدولية (البورصات)، والبنك الدولي.

فقاعدة العمل السياسي الفعال قد تغيرت كلية، وقدرة المواطنين، أو المنظمات السياسية، للسيطرة على الأحداث التي تهمهم، لم تعد تتوقف على مدى استطاعتهم

---

(٥) نعتمد بصوره رئيسية على كتاب ايفان لوارد في طرح الافكار المناصرة للعولمة، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بالسياسات، انظر: Luard, *The Globalization of Politics: The Changed Focus of Political Action in the Modern World.*

ويمكن العودة إلى: نايف علي عبيد: «العولمة والعرب،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢١ (تموز/يوليو ١٩٩٧)، و«مواقف إزاء العولمة والهيمنة،» **مجلة الشؤون العامة** (ديوان ولي العهد، أبو ظبي)، العدد ٢ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩). انظر ايضاً: **العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، تحرير أسامة أمين الخولي (بيروت: المركز، ١٩٩٨).

(٦) انظر: «المقدمة،» في: Luard, Ibid.

التأثير في تلك الأحداث داخل أقطارهم، كما كانت في الماضي، بل تتوقف على قدرتهم في التأثير في الأحداث في العالم الخارجي الشاسع. وبمعنى آخر، السياسات المعاصرة هي سياسات عالمية.

كما أصبح المواطنون أكثر اطلاعاً على العالم ما وراء حدودهم القومية، والذي قد يؤثر في حياتهم الخاصة، فقد أصبحوا أكثر إدراكاً للتفاوت العالمي، وللفرص المتاحة، ووسائل العيش. وبما أن هذا التفاوت الآن بين الدول، وبين الأفراد في دول مختلفة، فإن معالجة هذه الإشكالية بصورة فاعلة ينبغي القيام بها على المستوى الدولي(٧).

ويعود سبب ذلك الى تقلص حجم العالم المعاصر نتيجة السرعة التي قاربت بين المسافات في السنوات الخمسين أو الستين الأخيرة أكثر منها في القرون الماضية، وكذلك تحسين الاتصالات، مما جعل العالم في العصر الحديث أكثر اندماجاً. إن الأخبار، والمعلومات المالية، والصور المرئية، تنتقل بصورة أسرع عبر العالم مما كانت عليه عبر الدولة القومية منذ خمسين عاماً فقط. فأخبار المجتمع والسياسة والثقافة تنتقل عبر أرجاء المعمورة في اللحظة ذاتها. كما أن الموديلات التي كانت ربما تحتاج الى عقود من الزمن كي تنتشر حتى عبر البلد الواحد يمكن ان تعبر الآن الأرض في فترة وجيزة(٨). فقد كتب دانييل بيل عام ١٩٦٧ يقول: إن متوسط طول المدة بين اكتشاف مبتكر تكنولوجي جديد وبين إدراك إمكانيته التجارية كان ثلاثين عاماً في الفترة ما بين عامي ١٨٨٠ و١٩١٩، ثم انخفض إلى ١٦ عاماً في الفترة ما بين عام ١٩١٩ و١٩٤٥، ثم إلى تسعة أعوام في الفترة ما بين عام ١٩٤٥ و١٩٦٧. وقد انخفض هذا الرقم الآن، إذ أضحت الدورات الانتاجية في أكثر التكنولوجيات تقدماً (مثل الكومبيوتر وبرامجه الجاهزة) تُقاس بالأشهر لا بالأعوام(٩).

كذلك المشاعر المشتركة، والإحساس بالمصير المشترك الذي يعتبر أكبر شرط أساسي للثقافة السياسية الواحدة موجود الآن عبر العالم ككل، على الأقل بالمدى نفسه كما كان عليه في معظم الدول القومية منذ مئات السنين فقط.

ويعتقد أنصار العولمة أن لهذا العامل أثراً عميقاً في الاتجاهات السياسية.

---

(٧) انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩**، ص ١ ـ ١٣.

(٨) Luard, Ibid., pp. 9-18.

(٩) فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، ترجمة حسين أحمد أمين (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣)، ص ٩٤.

فالوحدة الوثيقة الصلة بالنشاط السياسي اليوم لم تعد الدولة القومية، بل النظام السياسي العالمي.

وبالنسبة للأمن القومي، يجادل أنصار العولمة أنه لقرون والمناقشات السياسية مهتمة بالوسيلة التي تحمي المواطنين من تهديدات أمنية، خارجية وداخلية. تلك المهمة التي كان ينظر اليها العديد من فلاسفة السياسة (على سبيل المثال: مكيافيلي) كمهمة مركزية للدولة، بل وحتى كسبب رئيسي لتأسيسها بحسب رأي هوبز. وكان الاعتقاد السائد لدى العديد من السياسيين الممارسين أن الواجب الأسمى للحكومات هو تولي هذه المهام بفاعلية.

منذ عقود قليلة مضت كان باستطاعة الدولة القومية أن توفر دفاعاتها الخاصة. فقد فخرت بريطانيا بنفسها لـ «انعزالها العظيم». ونأت الولايات المتحدة بنفسها عن «تحالف»[١٠] عبر الأطلسي. أما اليوم، فليس باستطاعة دولة بمفردها، ولا حتى أقوى دولة في العالم، يمكن لها أن تزعم بأنها قادرة على أن تحمي أرواح مواطنيها[١١]. وتعود أسباب ذلك إلى التطور في التقنيات العسكرية، وصناعة أسلحة الدمار الشامل، وقدرتها التدميرية.

إن تقنيات الحرب الحديثة قد دمّرت مفهوم الأمن القومي بطريقة أخرى، فسرعة التحرك العسكري الآن ربما تعني أن أراضي الدولة بكاملها تقع تحت رحمة دول الجوار القوية. ولذلك فهناك حاجة لاتباع أساليب جديدة من أجل تطوير طريقة للحفاظ على أمن المواطنين ضد نماذج جديدة من التهديدات، وهي الآن تهديدات سياسية أكثر منها عسكرية، وعلى مستوى دولي أكثر منها على مستوى قومي. وباختصار لم تعد الدولة القومية ملائمة لهذا الغرض.

كذلك الأمر بالنسبة لمفهوم «الأمن الجماعي» و«الدفاع الجماعي»، فكلاهما قد أخفق ولم يعد قادراً على توفير الاستقرار للجزء الأكبر من العالم. فالعالم بكامله أصبح اليوم أرض معركة. وأصبح الأمن أكثر من أي وقت مضى كلاً لا يتجزأ، فلا المواثيق الدفاعية المشتركة استطاعت أن توفر أمناً مستقراً حتى داخل أوروبا وفي أماكن أخرى من العالم. ولذلك يجب تبني نظام دولي متكامل يغطي العالم كله، يحمي الدول والأفراد على حد سواء[١٢].

---

(١٠) ظلت الولايات المتحدة غير منخرطة في السياسات والصراعات العالمية بصورة مباشرة إلى حد ما حتى الحرب العالمية الثانية.

(١١) Luard, Ibid., pp. 18-29.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٢٠ ـ ٣٣.

إن الفرد في بحثه عن الأمن لم يعد يتطلع إلى دولته كي توفره له، ولا حتى الدول يمكن أن توفر الأمن لمواطنيها بصورة منفردة، ولا بالتحالف مع عدد من الدول. فالمسألة هي حاجات الأمن المشترك لأفراد البشرية. الأمن الحقيقي يتحقق من خلال عمل جماعي يخلق حاجة جماعية تعزز متطلبات الأمن للبشرية.

أما في ما يتعلق بمتطلبات «الرفاهية»، فيرى أنصار العولمة أن الحفاظ على أمن المواطن ليس هو المهمة التي تضطلع بها الحكومات القومية بصورة فردية، لأنها لم تعد تستطيع القيام بها بفاعلية. فهناك مسائل لا تستطيع توفيرها بمفردها، مثل مشكلة الفقر. فهذه المشكلة تتطلب العمل ضمن إطار أشمل وأوسع، وقد أصبحت من مسؤوليات الحكومات القومية. واليوم بعض هذه المشاكل يواجه على أسس أوسع، فالعديد منها مشاكل عالمية أكثر منها قومية، كالجريمة، والمخدرات، والإرهاب، والأمراض المعدية، واللاجئين، والكوارث القومية، كلها أصبحت مشاكل لم تعد الحكومات قادرة بمفردها على التغلب عليها[١٣].

لذلك يتصور أنصار العولمة أنه على مدى السنوات المقبلة سوف تتزايد النشاطات من هذا النوع باطراد. هذه النشاطات سوف تهتم بالمسائل التي تبرز في المجال الاجتماعي، مثل وسائل حماية أكثر فاعلية لحقوق الإنسان، وحول تجارة المخدرات أو الأدوية غير الآمنة، وحول العناية باللاجئين، أو إغاثة الذين يتعرضون إلى كوارث طبيعية، وحول الحماية الأفضل لحقوق العمال أو إشراف أكثر فاعلية لمعايير الأمان في توليد القوة النووية.

ومن المعتقد أن تصبح هذه المسائل أفضل تنظيماً وأفضل إعلاماً. ومن المتوقع أن يتم الاعتراف بهذه الهيئات نتيجة للشخصية السياسية للعديد من القضايا التي سوف تعالجها. وسوف تصبح المصالح المتضاربة للقطاعات المختلفة من السكان في أقطار مختلفة ملموسة أكثر عند تبني سياسات ومجالات عمل مختلفة، ونتيجة لذلك سوف يصبح الصراع الذي يدور حول هذه المسائل مهماً في الوعي السياسي للمواطن العادي حول خدمات الرفاهية التي تتوفر لهم داخل دولهم.

فربما تتوجه أعمالهم السياسية مباشرة، وبصورة أكبر، للتأثير في القرارات العالمية حول هذه المسائل، مثلما تؤثر في قرارات مشابهة داخل دولهم القومية.

وفيما يتعلق بـ «البيئة»، فإن العمل على حماية البيئة أمر مطلوب بإلحاح في العالم المعاصر. وهذا العمل لا يمكن القيام به بفاعلية إلا على مستوى دولي.

---

(١٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩**، ص ١١ ـ ١٢.

فالقرارات التي تهدف إلى أمن وحماية المفاعلات النووية في بلد ما ستكون عديمة الجدوى إن لم تكن قرارات دولية، حيث ان مواطني أي دولة من هذه الدول سوف يتأثرون بشكل متساوٍ مع غيرهم جراء حوادث حصلت لمفاعلات أخرى في أماكن أخرى من العالم. فانتشار الإشعاعات في الجو لا توقفه حدود. إن الحماية من المطر الأسيدي في دولة ما عديمة الفائدة أيضاً إذا استمر سقوط المطر الأسيدي في أقطار أخرى، ملوثاً البحيرات ومدمراً الغابات. وكذلك الأمر بالنسبة لقيام دولة من دول البحر الأبيض المتوسط بمحاولة القضاء على التلوث البحري. وبالتأكيد إن هذه المحاولة هي غير ذات فائدة إذا استمرت دولة أخرى من دول المنطقة برمي النفايات والمخلفات الصناعية. وكذلك الأمر بالنسبة للمواطنين العاديين المهتمين بمثل هذه المسائل، لم تعد القرارات التي يتم التوصل إليها داخل دولهم هي المسألة. فالنظم السياسية داخل هذه الدول التي يتم فيها اتخاذ القرارات تبقى ضعيفة للتأثير في النتائج التي تؤثر فيهم تأثيراً بالغاً[١٤].

ولذلك فاهتمام المواطن، أينما كان، زاد في قضايا البيئة، وان البيئة هي بيئة دولية. كما أن المواطن مدرك لتأثير التحضر، والزيادة الكثيفة للسكان في نوعية الحياة التي سيتمتع بها أطفاله. كما أنه قلق حول تأثير البيوت البلاستيكية، وتغيير المناخ على المدى البعيد. كما إنه مدرك لاستنزاف المصادر الطبيعية للعالم الناتجة من التطور الاقتصادي في الأقطار الصناعية، والتي تزداد بصورة ضخمة نتيجة لسرعة تلك العملية على الأجزاء الأخرى من العالم. كما أنه قلق حول تدمير أو سلب مواطنهم الطبيعية. ويطالب المواطن الحكومات القومية الآن بأن تقوم بعمل مكثف لمواجهة هذه المخاوف، لكنه يدرك تماماً أن العديد من المشاكل لا يمكن التغلب عليه بعمل تقوم به دول بصورة منفردة فقط.

ولكنهم من جهة أخرى، يرون أن الصراع قد ينشب بين الذين يولون أهمية أكثر للحصول على أعلى معدل للنمو، وأولئك الذين يرون في حماية البيئة العالمية قيمة أكبر. وهنا أيضاً اختلاف في وجهات النظر، وبخاصة بين الأثرياء والفقراء. فالدول الثرية مع أنها لا تبخس أهمية تفادي تلوث كثيف للمصادر النادرة، وتمنع تضرر البيئة الطبيعية، إلا أنها تعتقد أن كلا الهدفين (النمو الاقتصادي، وحماية البيئة) يمكن تسويته، وذلك بضمان نمو اقتصادي ثابت، ومنه الصناعة في العديد من الدول النامية في الوقت الحالي. حتى الدول المتقدمة تشير إلى أنها لا تزال تواجه مشكلة الفقر بين قطاعات مهمة من سكانها، وكذلك وجود رغبة عامة من أجل

(١٤) Luard, Ibid., pp. 71-78.

رفع متواصل في مستوى المعيشة. ولذلك يجب المحافظة على جهودها من أجل التوصل إلى نمو اقتصادي، وحتى الارتقاء بمعايير الحياة، بينما تواجه الدول النامية مشاكل أسوأ، ومنها الفقر المدقع الواسع الانتشار بين غالبية سكانها، ولذلك سيبقى هدفها الأساسي التنمية ولو على حساب البيئة[١٥].

لذلك يرون أن الإدراك المتزايد لمنع التدهور المستمر الحالي للبيئة العالمية ليس كافياً. فالمطلوب هو: إعادة التشجير، وإعادة تخصيب التربة المتضررة، والحفاظ على الأنواع المعرضة للخطر. ولتحقيق هذه الغايات، ربما يلزم الأمر أن يتحول برنامج البيئة في الأمم المتحدة (UNEP) إلى وكالة نظامية عالمية، مقارنة بهيئات مشابهة، لإنجاز وظيفة مشابهة داخل الدول. فمثل هذه الخطوات يمكن اتخاذها فقط نتيجة عمل دولي أكثر منه قومياً[١٦].

وحول «حقوق الإنسان» يرى أنصار العولمة أن هناك حاجة إلى الحماية أو التخفيف من أعمال القمع وانتهاك حقوق الإنسان، مما يتطلب عملاً يتخطى الحدود القومية.

ويشيرون إلى أن الدول منذ عام ١٩٤٥، أي منذ تأسيس منظمة الأمم المتحدة، وافقت على ضمان حماية فاعلة لحقوق الإنسان. إن وسائل التعبير التي تهم المواطنين داخل الدولة القومية، يمكن القيام بها على أساس دولي، مثل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أو منظمات حقوق الإنسان الإقليمية. وكذلك «دور المنظمات غير الحكومية» مثل منظمة العفو الدولية والمنظمات المشابهة، حيث يرون أنه في مجال حقوق الإنسان، كما في مجالات أخرى، أصبح المجتمع الدولي منظمة مترابطة موحدة. فما تقوم به أي حكومة تجاه شعبها لم يعد غامضاً للقاطنين في أماكن أخرى ولا يهتمون به. فالجميع اليوم يهتمون بالطريقة التي يتعامل فيها رفاقهم من المخلوقات من قبل السلطات، فيما إذا كانوا يعيشون داخل دولهم أو خارجها. لذلك فإن انتهاك حقوق الإنسان لم يعد شأناً داخلياً، بل أصبح قضية عالمية، والعمل السياسي العالمي هو فقط الاستجابة المناسبة لهذه القضية[١٧].

وفيما يتعلق بـ «توزيع القوة الاقتصادية» يرون أن الأسلوب الآخر للهدف السياسي الذي يمكن تحقيقه في العالم المعاصر بصورة عالمية أكثر منها قومية، هو العمل الذي يتعلق بتوزيع القوة الاقتصادية.

---

(١٥) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المصدر نفسه، ص ٨.

(١٦) Luard, Ibid., pp. 82-97.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٩٨.

ربما ينخفض التفاوت داخل كل دولة، بين الأفراد نتيجة قيام الحكومة بعمل ما، أو قيام مجموعات خاصة داخل تلك الدولة بنشاط سياسي لهذا الغرض. لكن في العالم ككل لا يمكن أن تؤثر مثل تلك الوسائل في الفروقات في الثروة. فتقليص الفوارق بين الدول كما بين الأفراد، لن يأتي نتيجة إجراءات دولة بمفردها، لكن من خلال عمل دولي؛ إجراء يتخذه المجتمع الدولي ككل.

وللتأكيد على فكرتهم، يركزون على «إدارة الاقتصاد الدولي»، حيث يعتقدون أن التفاوت بين الأفراد في العالم المعاصر ناتج من التفاوت بين الدول. لذلك فإن الوسيلة لتقليص هذا التفاوت بين الأفراد هي العمل على تقليص التفاوت بين الدول. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إيجاد وسائل لإدارة أكثر فاعلية للاقتصاد الدولي ككل. فمشاكل اليوم مثل: مشاكل البطالة، والتضخم، والكساد، والمهارات غير الكفوءة، ومستويات التقانة، وعدم التوازن الجغرافي في معدلات التنمية، وغيرها الكثير؛ هذه المشاكل هي مشاكل دولية أكثر منها قومية في أسبابها ونتائجها[١٨].

وبخصوص «تقليص التفاوت بين الدول» فهم يرون أن هناك عدداً من الإجراءات تستخدم داخل الدولة لمواجهة التفاوت في القوة الاقتصادية. لكن إدارة الاقتصاد الدولي نوع مختلف يمكن أن يغيّر بصورة بارزة التوزيع القائم لقوة الاقتصاد في العالم. فالتغيير السياسي الجوهري يجب أن يتوافر على الصعيدين القومي والدولي، بحيث يؤدي إلى تحول أساسي في القوة والثروة التي تسعى اليه الأقطار الفقيرة. ويتحقق ذلك باتباع سياسات عالمية.

وبخصوص «تقليص التفاوت بين الأفراد» يرون أنه: إذا الأقطار الفقيرة تجد صعوبة في أن تُحدث تغييرات في الاقتصاد الدولي الذي تسعى له، فمن الأصعب على الأفراد الفقراء، المنتشرين في الأرض، في أقطار فقيرة وثرية على حدٍ سواء، ضمان مثل هذه التغييرات.

لذلك يدعون إلى أنه، على الأقل، في نظام سياسي عالمي، ينبغي إجراء مناقشات أوسع حول مثل هذه المسائل. فربما تصبح مثل هذه الحوارات، بمزيد من الجهود المدروسة والمنظمة جيداً، أكثر تأثيراً في القرارات المتعلقة بهذه المسائل بصورة طبيعية مما هي عليه اليوم. فمثل هذه الحركات قد تؤثر ليس في القرارات حول

(١٨) انظر: «الوجه الإنساني للعولمة،» في: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المصدر نفسه.

سياسات المساعدة وتخفيف عبء الديون فحسب، بل تتعلق بإدارة الاقتصاد الدولي بصورة عامة أيضاً.

وحول «المؤسسات السياسية في المجتمع العالمي» يرون أن المؤسسات الوظيفية لم يعد ينظر اليها على أنها المؤسسات المركزية الأكثر أهمية، داخل الدول أو بينها، بل أصبح ينظر اليها، بصورة عامة كعناصر محيطية (Peripheral Elements) داخل نظام سياسي أشمل.

فالنظام السياسي الدولي أصبح مختلفاً بعض الشيء عما كان متصوراً له في عام ١٩٤٥. لم يعد نظاماً محصوراً بالدول القومية، وكل دولة قد تتورط في أزمة في بعض الأحيان، مع بعض الدول الأخرى. ذاك النظام أصبح اليوم نظاماً سياسياً عالمياً ينتج صراعات محلية غير محددة، وغالباً ما تتورط فيها مجموعات وأفراد أكثر مما تتورط فيها دول، داخل وعبر البلاد أكثر من الصراع فيما بينها؛ صراعات دولية تتجاوز الحدود القومية. لم يعد عالم وحدات قومية متجانسة ومتباعدة، ومتداخلة مع وحدات قومية متشابهة. لقد أصبح العالم شبكة معقدة من التفاعلات تتخطى الحدود القومية. ربما أكثر الفاعلين أهمية اليوم لم تعد الدول على الإطلاق، بل نوع من كيانات ليست دولة وإنما أفراد ومجموعات، ومنظمات سياسية، وحركات ثورية، ومصارف وشركات متعددة الجنسيات، واتحادات عمال عالمية واسعة، وعلماء وقادة حملات سياسية، ومنظمات دولية من كل نوع. فهدف السلطة لحل الصراعات بين الدول بعضها مع بعضها الآخر لم يعد بالضرورة قادراً على مواجهة مشاكل قد تنشب في عالم مثل هذا العالم الذي نعيش فيه اليوم(١٩).

- ٢ -

كما يتحدث أنصار العولمة عن شخصية جديدة للصراع مختلفة عما كانت عليه في الماضي، حيث انعكست عولمة السياسات على عولمة الصراع.

فالصراع السياسي اليوم يجري داخل ميدان سباق يشمل العالم ككل. على سبيل المثال، رفاهية مواطني إحدى الدول تتأثر على الأغلب بأسلوب حكومة تأتي الى السلطة في دولة مجاورة، مثلما تتأثر بأسلوب الحكومة التي تتولى الحكم في بلادهم.

لذلك فإن المؤسسات الدولية المعاصرة غير مجهزة للتعامل مع عالم سياسات

---

(١٩) Luard, Ibid., pp. 163-167.

عالمية بطرق عديدة؛ عالم حيث الصراع يتخطى الحدود القومية، عالم، العديد من المساهمين المهمين فيه لم يعودوا دولاً، بل مواطنين وأفراداً ومجموعات تتألف منها الدول.

ويعتقدون أن الحل هو بإعادة تشكيل المؤسسات لتكون قادرة على إعادة اكتساب الثقة بها، فالمؤسسات المعاصرة لم تعد تتلاءم مع المشاكل العالمية المستجدة.

فهيكل السلطة الدولية غير متماسك ومشوش. والقدرة على اتخاذ قرار فعّال ضعيفة، والصراع داخل بعض الهيئات الصانعة للقرار الأساسي وبينها صراع مستوطن (Endemic). الشرعية متدنية أو غير موجودة، وتفتقر إلى احترام الجماهير. وبمعنى آخر، السلطة هامشية (Marginal) .

ولإصلاح «المؤسسات العالمية» يتساءلون قائلين: إذا كانت المشاكل التي تؤثر في المواطن المعاصر ـ من تجارة المخدرات إلى الإرهاب، ومن الجوع إلى الكساد، ومن مرض الإيدز إلى اللاجئين ـ وكذلك الصراعات التي تهدد السلام العالمي، هي الآن مشاكل عالمية، وليست قومية، لذلك لا يمكن أن تكون هناك غاية سياسية أكثر أهمية من إصلاح المؤسسات التي تواجه هذه المشاكل.

فإذا تم الإصلاح، فإن أساليب الاستغلال التي تتمتع بها الحكومات في مناقشة القضايا الدولية، تتقلص تدريجياً، وسوف يكون هناك تمثيل متزايد وفرصة أكبر لصوت العديد من المجموعات والأفراد الذين سيعبرون عن آرائهم حول مثل هذه المسائل، وسوف تصبح المؤسسات غير القومية متاحة لمناقشة تلك القضايا، ومن أجل حماية مصالح كل الذين تتأثر مصالحهم، وهم: سكان العالم بصورة عامة وليس حكوماتهم فقط[٢٠].

ويحدّد على سبيل الحصر ايفان لوارد (Evan Luard) أفكاره ودعوته إلى العالمية، وتصوره لتحول دول العالم المتفرقة إلى حكومة دستورية شاملة عالمية[٢١] (Global Polity)، وإلى مجتمع عالمي (Global Community) نظراً لتقلص المسافات في العالم المعاصر، مما يؤثر تأثيراً عميقاً في العلاقات الاقتصادية (مؤدياً الى اندماج سريع للاقتصاد العالمي)؛ وفي التنظيم الاجتماعي (مسبباً هجرات وترابطاً في مقدار

---

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٨٢ ـ ١٨٩.

(٢١) وتعرف **الموسوعة الدولية** مصطلح Polity بقولها هو اسم عام لمنظمة سياسية أو، اكثر تحديداً، اسم لحكومة دستورية شاملة.. وإن اكثر حكومة دستورية مرغوبة هي الحكومة التي تشارك فيها على نطاق واسع مجموعة منوعة من الشعب. وهذا الشكل من الحكومة هو Polity. انظر: ***International Encyclopedia of Government and Politics*** (London; Chicago: [n. pb.], 1996), vol. 2.

لم يسبق له مثيل بين الدول والقارات)؛ وعلى مستوى الارتباطات السياسية (مؤدياً لأول مرة إلى خلق حركات ومنظمات سياسية متعددة الجنسيات). فعلى سبيل المثال كان هناك في عام ١٩٠٩، ٣٧ منظمة بين الحكومات و١٧٦ منظمة دولية غير حكومية. وبحلول عام ١٩٩٣ زاد العدد إلى ٢٨٦ و٤٦٩٦ منظمة على التوالي[٢٢].

وتبقى ثورة الاتصالات المرئية والأفكار هي الأكثر أهمية. فقدرتها على البث الإذاعي والتلفزيوني أو إرسال الرسائل عبر الفاكس وغيرها حطّمت تلك الحدود التي كانت حواجز ودفاعات حصينة ومكثفة وجعلتها مجرد خطوط في الأفق.

كذلك الحال مع انتشار المعرفة؛ فالأفكار السياسية، والولاءات، والحركات، والمدارس، والثقافة، كلها انتشرت عبر حدود قومية غير مرئية، وأصبحت إقليمية، بل عالمية.

لم تعد التحولات في الوعي والمفاهيم والأهداف السياسية: سياسات الدفاع القومي، وسياسات الرفاهية القومية، وسياسات البيئة القومية، وسياسات حقوق الإنسان القومية، سياسات مناسبة بمعزل عن العمل الدولي. ولم يعد التعاون المتفرق بين وحدات قومية منفصلة رداً كافياً على الاعتماد المتبادل. الهياكل السياسية الأوسع كلها مطلوبة لمواجهة الحاجات الجديدة. فقد أصبح العمل السياسي بأسلوب مختلف، ضرورياً.

ولذلك يدعو لوارد إلى خلق مجتمع أكثر عدالة، وإلى توزيع شامل للمنافع في العالم ككل. ولتحقيق ذلك يعتبر العمل الدولي هو المهم. وفي رأيه أن التوزيع على المستوى العالمي هو الأهم، وذلك من خلال إقامة نظام إدارة اقتصادي.

ويدعو ايضاً إلى قيام حركات سياسية جديدة، تجمع تلك الحركات الموجودة في جميع الدول، الغنية منها والفقيرة، وإلى إنشاء مؤسسات دولية جديدة، تعكس آراء المجموعات والأفراد، وكذلك الحكومات بصورة أفضل مما هي عليه اليوم.

فالسياسات «معولمة» في جزء منها بسبب التحولات التقنية التي أثرت في المحاولات القومية، حيث لم تعد مناسبة لتحقيق الأهداف المرغوب فيها في كل مكان وهي: خلق حياة مقبولة أكثر سلماً وأمناً وبيئة للمواطنين في أي دولة، خالية من الخوف من الإبادة العسكرية، ومن الكوارث البيئية أو انتهاكات حقوق الانسان. وبسبب تلك المهام، حتى داخل الدولة القومية، المطلوب اليوم - برأي لوارد - هو القيام بعمل دولي أكثر مما هو عمل قومي، والنشاط السياسي يجب ان يكون أيضاً

(٢٢) Bretherton and Ponton, eds., *Global Politics: An Introduction*, p. 8.

نشاطاً دولياً أكثر منه نشاطاً قومياً.

كما يرى لوارد أن العمل السياسي هو عمل عالمي أيضاً، حيث ان تقلص المسافات قد أدى إلى تحول الأهداف نفسها، فَخَلَقَ رؤية سياسية جديدة تتجاوز الرؤية القومية.

ويشاركه في هذا الرأي مارك براون (Mark M. Brown) في تقديمه لتقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة لعام ١٩٩٩، حيث يقول: «في اعتقادي أننا نشهد ظهور بنية جديدة لحكم عالمي أقل اتساماً بكثير بالطابع الرسمي، تشكل فيه الحكومات والشركاء في المجتمع المدني والقطاع الخاص وغيره ائتلافات وظيفية عبر الحدود الجغرافية والخطوط السياسية التقليدية لتحريك السياسات العامة على نحو يلبي تطلعات مواطنين عالميين...»[٢٣].

وعلى الرغم من أهمية ما طرحه أنصار العولمة وعلى وجه الخصوص ايفان لوارد من تحليل عميق وشواهد حقيقية للتحولات العالمية السريعة، وكذلك ما أشار إليه براون وما حققته هذه التحولات من تقدم فاق بعضها الخيال، إلا أن تصور مارك مالون براون لحكم عالمي أو دعوة ايفان لوارد لحكومة دستورية شاملة عالمية ولكيان سياسي أو مجتمع معولـم يعمه الاستقرار والرفاهية، وتذوب فيه الروح القومية والعرقية والإثنية والمصلحة القومية للدول، ويشعر فيه جميع البشر بأنهم «مواطنو العالـم»؛ إن الدعوة لمثل هذا الكيان، تبقى تصوراً ورغبة «طوباوية»، لأنها تتجاهل ديناميكيات الصراع الدولي الذي تفرزه مختلف التناقضات الدولية، إن كان من حيث المصالح الذاتية، أو من حيث الهويات القومية وغيرها... فالدولة الوطنية ما زالت قوية وإن ضعفت سيطرتها على الأفكار، ولكنها تظل مسيطرة على حدودها وعلى حركة الناس عبرها[٢٤]، وتبقى العلاقات السياسية بين الدول ـ برأينا ـ ضمن إطار العلاقات الدولية حتى الآن، على الرغم من التحولات العالمية (السياسية والاقتصادية والتقنية، والاجتماعية، والثقافية، والعسكرية، والإعلامية... الخ)، وتبقى المنظمات غير الحكومية منظمات جنينية حتى اليوم. فهذا التصور لمجتمع مثالي كالذي يهدف له لوارد وأنصاره، تصور ورغبة «طوباوية» قديمة قدم التاريخ من

---

(٢٣) انظر: «تصدير،» في: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩**.

(٢٤) بول هيرست وجراهام تومبسون، **مساءلة العولمة: الاقتصاد الدولي وامكانات التحكم**، ترجمة ابراهيم فتحي (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٩)، ص ٢٦٦. انظر ايضاً: والتر رستون، **أفول السيادة** (عمان: دار البشير، ١٩٩٥)، ص ١٣، و Philip Gummett, ed., *Globalization and Public Policy*, Studies in International Political Economy (Cheltenham, UK; Brookfield, US: E. Elgar, 1996), p. 5.

«جمهورية» أفلاطون في القرن الرابع قبل الميلاد، إلى «المدينة الفاضلة» للفارابي في القرن العاشر الميلادي، إلى توماس مور (Thomas More) في مؤلفه *Utopia* (١٥١٦م) الذي يدعو فيه إلى المجتمع المثالي الذي يبتغيه. وتبعه في ذلك فرانسوا رابليه (François Rabelais) عام ١٥٣٤ عندما تحدث عن جزيرته المثالية، حيث يصف الفلاسفة بصورة عامة بـ «المجتمع الأفضل»، وبأنه مجتمع يسود فيه التساوق والتكامل وتتحقق السعادة الإنسانية المنشودة عبر الانسجام والتوازن بين الفرد والدولة، وتختفي ظاهرة الظلم والتناحر الطبقي ويسود العدل والحكمة وحسن النيّة والوفرة والحس السليم في ظل حكومة عادلة وموظفين فضلاء منضبطين(٢٥).

وربما يكون عمل دانتي (Danté) (١٢٦٥ - ١٣٢١) الأدبي السياسي عام ١٣١٣م من أهم الأعمال الأدبية السياسية الغربية الداعية لخلق نظام عالمي (Universal Order)، والقادرة على فرض السلام العالمي(٢٦). كما برز كتّاب ومنظرون في القرن الرابع عشر وما بعده يدعون إلى اشتراك الدول في هيئة دولية عامة تهيىء سبل التعاون والتفاهم بينها وتعمل على استتباب السلام في العالم، أمثال المشرّع الفرنسي بيار دوبوا (Pierre Du bois) الذي وضع عام ١٣٠٥م مشروعاً بهذا المضمون. وكذلك الأمر بالنسبة لمشروع الوزير الفرنسي دوك دو سولي (Duc de Sully) الذي وضعه عام ١٦٠٣م لإنشاء جمهورية مسيحية كبرى تضم جميع شعوب أوروبا.

غير أن المشروعات جميعها بقيت كما هي، ولم تخرج الفكرة إلى حيّز التنفيذ إلا في أوائل القرن الحالي بعد الحرب العالمية الأولى. فقد لمست الدول التي اكتوت بنار هذه الحرب ضرورة إيجاد هيئة دولية عليا تشرف على الشؤون العامة للمجتمع الدولي، ويكون لديها من السلطات والوسائل ما يمكّنها من فرض احترام قواعد القانون الدولي، مثل: **عصبة الأمم** (عام ١٩٢٠)، والتي كان من أسباب إخفاقها من ضمن أسباب عديدة، سيطرة الشعور بالقومية على تصرف الدول. وهذه القومية جعلت الدول تقرر سياساتها ومصالحها بعيداً عن روح ميثاق عصبة الأمم مهما كان في ذلك من خروج على الميثاق، وبذلك فإن سلطة المنظمة العالمية، وضعت منذ البداية في مواجهة تحدي القومية، وهو التحدي الذي قاد في النهاية إلى إخفاق العصبة وقيام الحرب العالمية الثانية(٢٧). **والأمم المتحدة** (عام ١٩٤٥) التي تحمل في

---

(٢٥) *International Encyclopedia of Government and Politics*, vol. 2, pp. 1433-1437.

(٢٦) James E. Dougherty and Robert L. Pfaltzgraff, Jr., *Contending Theories of International Relations: A Comprehensive Survey*, 2nd ed. (New York: Harper and Row, 1981).

(٢٧) انظر: اسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، ط ٥ (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٧)، ص ٦٨٦.

رحمها مثالب عصبة الأمم، وربما في النهاية، مصيرها. فكلتاهما سنّ قوانينها المنتصرون، علاوة على المنظّرين للتكامل الدولي أمثال ديفيد ميتراني (David Mitrany)، وعلى وجه الخصوص كتاباته بعد الحرب العالمية الثانية «الوظيفية» (Functionalism)، وارنست هاس (E. Hass) «الوظيفية الجديدة» (Neo Functionalism)، وكارل دويتش (Karl Deutsch) «الاتصال» وغيرهم كثيرون[٢٨]، ولم تخرج نظرية «الحكومة العالمية» (World Government) عن هذا الإطار[٢٩].

كما شهد النصف الثاني من القرن العشرين صراعاً سياسياً وأيديولوجياً أعنف بين معسكرين رئيسيين: الرأسمالي الليبرالي، والشيوعي الاشتراكي. كل واحد منهما يرى انتصاره الحتمي على الآخر، وبالتالي سوف يصبح هو النظام الوحيد السائد في العالم.

ونتيجة للتحولات العالمية السريعة، وخصوصاً في مجال التقانة والاتصالات والاقتصاد في النصف الأخير من القرن العشرين، وعلى الأخص، في العقد الأخير منه (التسعينيات)، كثر الجدل حول ما يُدعى بـ «العولمة»، وبأنها سيرورة حتمية سوف تطال بالضرورة المجتمع الدولي ككل[٣٠].

كما يؤكد غور (Gore) نائب الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بقوله إن «شبكة الاتصالات سوف تسمح لنا بالمشاركة في المعلومات، والترابط والاتصال كجماعة عالمية، وتستمد تقدماً اقتصادياً ثابتاً ونشيطاً، وديمقراطيات قوية، وحلولاً أفضل للتحديات البيئية العالمية، وتحسين الصحة، وفي النهاية، إحساساً أكبر بإدارة مشتركة لكوكبنا المشترك»[٣١].

إلا أن دعاة العولمة (كما يقول منتقدوهم)، انتهجوا نهجاً تاريخانياً في تفسير التطورات العالمية، وربما وقعوا في خطأ التقديرات نفسه مثلما حصل لبعض المفكرين والمنظرين، وعلى وجه الخصوص جورج هيغل (G. Hegel) (١٧٧٠ ـ ١٨٣١) وكارل ماركس (Karl Marx) (١٨١٧ ـ ١٨٨٣) اللذان أكّدا أن التاريخ الإنساني يسير باتجاه نهاية حتمية لا فكاك منها، وأن التاريخ، وبالتالي المجتمعات البشرية، تسير بحسب قوانين محكمة. ففي اعتقاد هيغل وماركس «أن تطور

---

(٢٨) Dougherty and Pfaltzgraff Jr., Ibid.

(٢٩) Grenville Clark and Louis B. Sohn, *World Peace Through World Law*, 2nd ed. rev. (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1960).

(٣٠) انظر: عبيد، «مواقف إزاء العولمة والهيمنة».

(٣١) Bretherton and Ponton, eds., *Global Politics: An Introduction*, p. 4.

المجتمعات البشرية ليس إلى ما لانهاية، بل إنه سيتوقف حين تصل البشرية إلى شكل من أشكال المجتمع يشبع احتياجاتها الأساسية الرئيسية». وهكذا افترض الاثنان أن «للتاريخ نهاية» هي عند هيغل الدولة الليبرالية، وعند ماركس المجتمع الشيوعي[٣٢].

وكذلك في العقد الأخير من القرن العشرين ظهر فرانسيس فوكوياما بنظريته «نهاية التاريخ» التي جسدها في مقال نشر في مجلة **فورين أفيرز** *(Foreign Affairs)* وأعقبها بكتاب يحمل عنوان **نهاية التاريخ وآخر البشر** *(The End of History and the Last Man)* حيث استخدم النهج الهيغلي لكي يعلن نهاية التاريخ وانتصار الليبرالية الأبدي على غيرها التي عبّر عنها بقوله «في نهاية التاريخ ليس ثمة منافسون أيديولوجيون للديمقراطية الليبرالية»[٣٣]، وكذلك قوله «إن الديمقراطية الليبرالية قد تشكل نقطة النهاية في التطور الايديولوجي للإنسانية والصورة النهائية لنظام الحكم البشري. وبالتالي فهي تمثل نهاية التاريخ»[٣٤] ولم تمض سنوات على أطروحته حتى جاءت النتائج السلبية التي تمخض عنها مؤتمر «منظمة التجارة العالمية» (WTO) ، في سياتل، الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تؤكد أن العولمة هي هدف ينبغي السعي إلى تحقيقه أكثر مما هي حتمية تاريخية. كما برهن هذا المؤتمر أيضاً عن صراع بين الدول الصناعية فيما بينها (بين أوروبا والولايات المتحدة) من جهة، وبين الدول الصناعية والدول النامية من جهة أخرى.

وقد كان من المتظاهرين في سياتل ودافوس أيضاً «يساريون يعارضون العولمة باعتبارها في نظرهم الوجه الآخر للهيمنة الاقتصادية الأمريكية على العالم، ويمينيون أو محافظون يعترضون على هذه [الدولية الاقتصادية الجديدة] التي من شأنها القضاء على الدول القومية، وآخرون يمثلون جماعة حماية البيئة أو المزارعين او المنظمات غير الحكومية التي ترفع رايات الاحتجاج والتحذير من سيطرة المصالح المالية والمهنية»[٣٥].

فالعولمة كما يقول بعض المهتمين «لا تحدث من فراغ سياسي. كما أنها ليست ظاهرة حيادية تجاه صراع المصالح وتنافس القوى التي تسيطر على المجتمع الدولي»[٣٦]، فهي مرتبطة بصورة خاصة بالتطورات التقنية والسياسية منذ الحرب

(٣٢) فوكوياما، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، ص ٩.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١٨٩.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٨.

(٣٥) باسم الجسر، «وجه آخر للعولمة،» **الاتحاد**، ١٢/٢/٢٠٠٠.

(٣٦) رغيد الصلح، في: **الاتحاد**، ٢٤/١/٢٠٠٠. انظر ايضاً: عبيد: «العولمة والعرب،» و«مواقف إزاء العولمة والهيمنة».

العالمية الثانية[٣٧]، على الرغم من أنها نتاج تراكم حضاري تاريخي.

- ٣ -

هذه القوى كما يقول المفكر الاقتصادي المعروف سمير أمين هي التي «تتحكم بالاحتكارات الخمسة، وهي الاحتكارات التي تتحكم في التدفقات المالية، والتقانة، والسيطرة على الموارد الطبيعية، وليس ملكيتها، والسيطرة على وسائل الإعلام، واحتكار أسلحة الدمار الشامل»[٣٨].

هذه القوى تسعى إلى ضبط وسيرورة العولمة على نحو يعزز السيطرة على العالم ولا يضعف منها، بينما يرى الصحفي الأمريكي توماس فريدمان (Thomas Friedman) أن الذي سيقود عملية العولمة خارج عن رغبة الإنسان أو الدول هو قطيع الكتروني لا يتقيد بالأخلاقيات. ويورد ما قاله روبرت روبن، وزير المالية الأمريكي، رداً على رئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد أثناء الاجتماع السنوي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ لمجلس محافظي المصرف الدولي، وصندوق النقد الدولي في هونغ كونغ، عندما هاجم الأخير شرور العولمة والمضاربين في أسواق العملات والأسهم:

«اعذرني محمد، ولكن على أي كوكب أنت تعيش؟ إنك تتكلم عن المشاركة في العولمة كأن ذلك يتضمن خياراً متاحاً لك. العولمة ليست خياراً وإنما حقيقة واقعة. اليوم سوق عولمة واحدة. والطريقة الوحيدة الممكن أن تنمو فيها هي اللجوء إلى أسواق السندات والأسهم للحصول على الاستثمارات وبيع ما تنتجه مصانعك في أسواق العولمة التجارية. كما أن أهم حقيقة عن العولمة هي أن أحداً لا يسيطر أيها الأبله. أسواق العولمة تشبه الإنترنت، كل يوم تحاكينا بدرجة أكثر التصاقاً. ولا يوجد أحد في مركز السيطرة لا جورج سورس، ولا القوى الكبرى ولست أنا...

فسوق العولمة اليوم عبارة عن قطيع الكتروني من متاجرين مجهولين بالعملات والأسهم وسندات المشاركة يجلسون وراء أجهزة الكومبيوتر... وهؤلاء لا يعترفون بالظروف الخاصة (لأية دولة)، وإنما يعترفون فقط بقواعدهم. وهي إلى حد بعيد منسقة. فهم يحددون نسبة الادخار التي يجب أن تحققها دولتك، ومستوى الفوائد ونسبة عجز الموازنة للناتج المحلي الإجمالي، ومستوى عجز ميزان المدفوعات الجاري. فالقطيع يرعى في ١٨٠ دولة، لذلك ليس لديه الوقت كي ينظر إلى وضعك

(٣٧) Bretherton and Ponton, eds., *Global Politics: An Introduction*, p. 12.

(٣٨) عبيد، المصدران نفسهما.

بالتفصيل. إنه يتوصل إلى أحكامه بصورة خاطفة كما إذا كنت تعيش استناداً إلى قواعده..»[(٣٩)].

ويرى رئيس تحرير جريدة **ليموند ديبلوماتيك** أن العولمة صماء وعمياء (Deaf and Blind) لا تعير اهتماماً للاعتبارات الإنسانية[(٤٠)].

ولكن في اعتقادنا أن المصلحة القومية والقوة تتحكمان في علاقات الدول واستراتيجياتها بغض النظر عن التأثيرات التي تتركانها في مصالح الدول الأخرى، وتبقى العلاقات فيما بينهما تدخل في إطار العلاقات الدولية كما أشرنا سابقاً. ونحيل القارىء على كتاب **رقعة الشطرنج** لمستشار الأمن القومي الأمريكي السابق في عهد الرئيس كارتر، بريجنسكي، حيث يعيدنا في كتابه هذا إلى نظرية «ماكيندر» في الصراع على أوراسيا (أوروبا وآسيا)، وهو يدعو الولايات المتحدة للتحكم بهذه الرقعة الاستراتيجية إذا ما أرادت أن تبقى زعيمة للعالم، ولكي تحمي مصالحها أيضاً[(٤١)].

إننا نتساءل: لماذا برامج التسلح وميزانياتها ما زالت لها الأولوية في شؤون الدولة؟ ماذا يعني أن تتوجه وتسعى كلٌ من ألمانيا واليابان إلى التسلح بعدما حقق لهما ابتعادهما عن التسلح ـ وإن يكن على الرغم عنهما ـ تنمية اقتصادية عالية وتقدماً تقنياً؟! ألا يعني السعي للقوة لحماية أمنهما ومصالحهما؟! أليست الدول مثل الأفراد تبحث عن دور ومكانة بعد استكمال حاجتها الأساسية؟!

ولا أدلّ على تحكّم المصالح الذاتية للدول من مواقف الدول الكبرى ـ وأحكامها الازدواجية ـ في الأمم المتحدة، التي أنشئت في الأساس لتكون الأداة الدولية في تحقيق الأمن والسلم الدوليين والرفاهية البشرية. نسمع، على سبيل المثال، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي، السناتور جيسي هيلمز، يهاجم الأمم المتحدة وافتراضها أن لها حق السيادة، وهدّد بانسحاب

---

(٣٩) محمد الأطرش، «العرب والعولمة: ما العمل،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٩ (آذار/مارس ١٩٩٨)، نقلاً عن: Thomas Friedman, «Excuse Me, Mohamad,» *New York Times* (20 September 1992).

(٤٠) Thomas Friedman and Ignacio Ramonet, «Dueling Globalizations: Debates between Thomas Friedman and Ignacio Ramonet,» *Foreign Policy*, no. 116 (Fall 1999), pp. 110-127.

(٤١) زبغنيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى: الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية**، ترجمة أمل الشرقي (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩).

الولايات المتحدة من المنظمة الدولية، إذا لم تأخذ بآراء الأمريكيين، متحدثاً باسم الشعب الأمريكي[٤٢].

وإذا كانت وزيرة الخارجية الأمريكية، السيدة مادلين أولبرايت، حاولت في جلسة مجلس الأمن الدولي (٢٤/ ١/ ٢٠٠٠)، التقليل من أهمية تصريح السناتور هيلمز، وبأنه لا يمثل الإدارة الأمريكية أو الشعب الأمريكي[٤٣]، فربما تناست أو تجاهلت ما صرحت به في منتصف التسعينيات عندما وصفت الأمم المتحدة بأنها «الإرادة الأمريكية للسياسة الخارجية»[٤٤].

قال الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في ملتقى دافوس في ٢٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠:

«اليوم، وفي بداية قرن جديد، العالم برمته يجد نفسه في مفترق طرق، وليس أوروبا والولايات المتحدة، والدول الأثرى في آسيا فقط. العولمة تحدث ثورة في الطريقة التي نعمل بها، والطريقة التي نعيش بها، وربما أكثر أهمية، الطريقة التي يرتبط كل واحد بالآخر عبر الحدود القومية. فقد انتزعت الأبواب وأشادت شبكة اتصالات بين الدول والأفراد، وبين الاقتصادات والثقافات.. علينا أن ندرك أولاً، أن العولمة جعلتنا جميعاً أكثر حرية وأكثر استقلالاً»[٤٥].

وعاد هو نفسه عندما تضاربت مصالحه القومية ليصرح عندما ارتفعت أسعار النفط في شهر شباط/فبراير، بقوله: «لا أستبعد أي تدبير يصب في مصلحة الشعب الأمريكي. إن من مصلحتنا أن تكون هناك أسعار مستقرة»[٤٦].

والواقع كما يرى شوارزبيرغر (G. Schwarzeberger) أن «القوة» «بلا منازع محور الارتكاز في حركة العلاقات الدولية كلها. والسبب هو أنه في غياب مجتمع دولي حقيقي، فإن المجموعة الدولية المتنافسة تتصرف بناءً على ما تمتلكه من إمكانيات

---

(٤٢) **الحياة**، ٢٥/ ١/ ٢٠٠٠. وهذا يذكرنا بانسحاب ألمانيا وإيطاليا واليابان من عصبة الأمم حين تعارضت أطماعها القومية وسياساتها الإقليمية مع أوضاع التوازن الدولي الذي حرصت العصبة على الدفاع عنه...

(٤٣) المصدر نفسه.

(٤٤) **الاتحاد**، ٢٤/ ٨/ ١٩٩٩، نقلاً عن: جريدة **لوس انجلس تايمز**.

(٤٥) كلمة الرئيس بيل كلينتون في ملتقى دافوس: «Remarks by the President at World Economic Forum,» (White House Office of the Press Secretary, Davos, Switzerland, 29 January 2000).

(٤٦) **الخليج**، ١٧/ ٢/ ٢٠٠٠.

مادية وعسكرية وليس من أي منطلق قانوني أو أخلاقي»[٤٧].

وواقع الحال يبرهن على أن الأمم المتحدة في الممارسة والتطبيق في الوقت الحالي هي «أمم أطلسية» بزعامة الولايات المتحدة. والبراهين أكثر من أن تحصى على مثل هذه المواقف.

أضف إلى ذلك، رفض الولايات المتحدة عام ١٩٩٧ التوقيع على اتفاقية تحظر استخدام الألغام الأرضية ضد الأفراد، لأن ذلك يتعارض مع موقفها من نشر الألغام بين الكوريتين الشمالية والجنوبية. كذلك موقفها المحابي لإسرائيل، المعنوي والمادي، وازدواجية مواقفها المتعلقة بحرية الشعوب والديمقراطية.

وربما يكون فيليس بنز في مقال نشر في جريدة **الاتحاد** على صواب، بأن «الامبراطوريات الدولية خلال تاريخها القديم والحديث تطبق قانونين: داخلي، تطبقه على نفسها؛ وخارجي، تطبقه على الآخرين الذين تحت سيطرتها»[٤٨]. والولايات المتحدة في وضعها الحالي لا تخرج عن هذه القاعدة.

وعلى الصعيد الأمني، يلاحظ استمرار المنازعات في ٣٠ بلداً معظمها في أفريقيا[٤٩]. كما «يفر حالياً ما يقارب العشرين مليوناً من البشر من جراء الصراعات القائمة على أساس عرقي وطائفي في كل أنحاء العالم. وقد دمّرت الصراعات العرقية جمهورية يوغسلافيا السابقة؛ وتهدد أيضاً الجمهوريات التي خلفت الاتحاد السوفياتي. وتوجد صراعات متزايدة في الشرق الأوسط، وجنوب شرقي آسيا. وتتفشى في الكثير من بلدان أوروبا الغربية النزاعات العدائية للحد من الجماعات المهاجرة من دول العالم الثالث[٥٠]، وتشكل الصراعات العرقية بين الجماعات أو الدول التي توجد بها جماعات عرقية، تهديداً خطيراً ومتنامياً للأمن العالمي والمحلي»[٥١]. والأخطر من ذلك أن عالمي السياسة جونار بنلسون ورالف جونز،

---

(٤٧) علي عودة العقابي، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات** (ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، [د. ت.])، ص ١٣٥.

(٤٨) **الاتحاد**، ٢٤/٨/١٩٩٩.

(٤٩) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨** (نيويورك: البرنامج، ١٩٩٨).

(٥٠) على سبيل المثال: ما قامت به الحركات المتطرفة في اسبانيا ضد المهاجرين المغاربة، وما قامت به حركات ألمانية متطرفة ضد المهاجرين الأتراك. وكذلك ما حدث للمهاجرين الجزائريين في فرنسا، والأمثلة كثيرة. كذلك ما تتخذه الحكومات من اجراءات متشددة للحد من تدفق الأيادي العاملة الأجنبية.

(٥١) نقلاً عن: صامويل ي. لويس، **أقليات في خطر**، ترجمة مجدي عبد الحكيم (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥)، ص ١٠، ولويس هو رئيس معهد الولايات المتحدة للسلام في غارتيد روبرت جاز.

يحددان وجود ٥٧٥ جماعة إثنية على أنها دول ـ أمم فعلية أو محتملة(٥٢).

كما يُلاحظ أيضاً أن هناك ظاهرة متميزة في التحولات الدولية، وهي ظاهرة الترابط والتفسخ في آن معاً، ففي حين يتزايد الترابط الإعلامي والمالي والاتصالات والمواصلات، والمنظمات غير القومية. إلا أننا في المقابل نرى تفسخاً للوحدات السياسية. فبينما كان عدد الدول القومية الأعضاء في الأمم المتحدة عام ١٩٤٨، ٥١ عضواً، أصبح العدد في عام ١٩٧٦، ١٤٣ عضواً (والواقع أن معظم تلك الدول التي انضمت كانت مستعمرة أو تحت الانتداب)، وبعد ذلك ارتفع العدد في عام ١٩٧٨ ليصبح ١٥١ عضواً. ولكن المدهش، وفي زخم اندفاع العولمة في فترة التسعينيات، أنه قد ارتفع عدد أعضاء الأمم المتحدة من ١٥٩ عضواً في منتصف عام ١٩٩٠، ليصبح عددهم ١٨٥ عضواً في منتصف عام ١٩٩٧(٥٣). وإذا استطاعت الحركات المطالبة بالانفصال في العالم تحقيق أهدافها الانفصالية، فيعني ذلك أن عدد أعضاء الأمم المتحدة سوف يتجاوز ٢١٠ أعضاء. والشكل رقم (١) يوضّح هذا التزايد في الوحدات القومية.

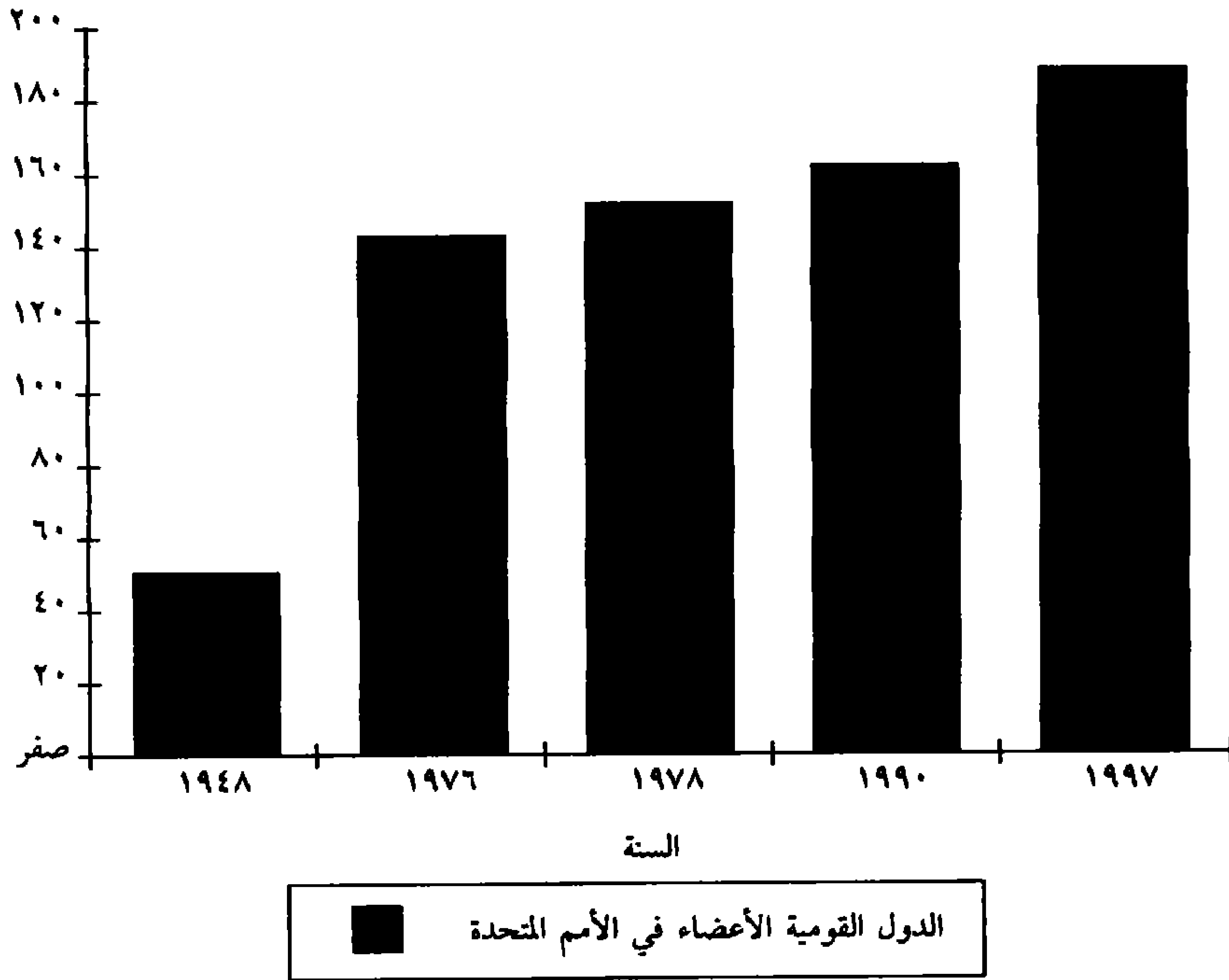
فالمفترض في ظل الترابط والتشابك الدولي، وانحسار النزعة القومية، كما يدعي العولميون، أن يتقلص عدد الدول القومية ولا يتزايد. إذن لا يشير المؤشر الحقيقي حتى الآن باتجاه ما أشار إليه لوارد عن حكومة دستورية شاملة عالمية ومجتمع عالمي ومواطنين عالميين. فالهوية السياسية والنزعات القومية والعرقية ما زالت قوية، وإنما تغيرت مصلحة هذه القوميات وسبل استخدامها لتحقيق أغراضها. صحيح أن مفهوم السيادة التقليدي طرأ عليه تغيير، ولكن على درجات مختلفة تتدرج بحسب قوة الدول. والتعديل الفعلي الذي جرى حتى الآن ما يزال ـ في تصورنا ـ يدخل في صلب العلاقات الدولية ومفاهيمها. فالمصلحة والقوة لا تزالان تلعبان جوهر السياسات مهما اختلفت أشكال ممارستهما، ولا يزال الصراع من أجل القوة والنفوذ هو مضمونهما، إن كان على مستوى دول أو على مستوى أفراد.

---

(٥٢) المصدر نفسه، ص ١٩ ـ ٢٠. انظر ايضاً: أحمد وهبان، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر** (القاهرة: دار الكتاب الجامعي الجديد للنشر، ١٩٩٧).

(٥٣) انظر الأعداد المتتالية من: *World Almanac and Books of Facts* (1990-1998).

الشكل رقم (١)
الدول القومية الأعضاء في الأمم المتحدة



نعم إن عامل السرعة له الآن وسيكون له تأثير بالغ في التحولات العالمية التي نشهدها. لكن في أمور عديدة يصعب التنبؤ بالسلوك الإنساني والسياسي نظراً لتفاعل عوامل عديدة متشابكة ومتداخلة. أضف إلى ذلك، أن عامل السرعة لن يترك المجال كافياً لترسيخ قيم سياسية وقوانين اجتماعية جديدة ثابتة نتيجة لهذا التسارع. فكما هو معروف، وعلى وجه الخصوص، في علم الاجتماع وعلم الاجتماع السياسي ، أن النظم السياسية والاجتماعية، تحتاج إلى فترة كافية من الممارسة والاختبار، حتى تثبت وتعم وتنتشر كقيم وقوانين سياسية واجتماعية مقبولة لدى السواد الأعظم من الناس والحكومات.

وهذا ما لا يسمح به «إيقاع الحياة» الحالي المتسارع، فالحقب الطويلة الماضية (الامبراطوريات الدولية) الإغريقية، والرومانية، والفارسية، والإسلامية، والأوروبية، والتي سادت فيها قيمها وقوانينها، قد لا يشهدها القرن المقبل، بل ربما نتجرأ على القول إن المستقبل قد يشهد حقباً قصيرة جداً ـ زمنياً ـ كثيفة المتغيرات، وعالماً متقلباً يصعب التنبؤ في تصور قيمه وقوانينه وتحديد القوى الدولية التي ستتحكم فيه لفترة

طويلة. وليس أدل على ذلك مما حدث للاتحاد السوفياتي من تفسخ بهذه الصورة الدرامية، حتى إن رئيس أقوى دولة في العالم، ريتشارد نيكسون، لم يتوقع بعد عام واحد من إصدار كتابه عام ١٩٨٨ المعنون **١٩٩٩: انتصار من دون حرب** *(1999: Victory Without War)* أن ينهار الاتحاد السوفياتي بالصورة التي حدثت، وكان جُلّ ما دعا اليه في كتابه هو تقوية أمريكا إلى الحد الذي يجعل الاتحاد السوفياتي لا يقدم على مغامرة عسكرية ضدها[٥٤].

وصحيح أن الزمن والمسافة، ليسا هما الزمن والمسافة قبل مائة عام أو أقل، من حيث الإنجاز والاتصال، ولكن، في الوقت نفسه، نعتقد أن أحداثه الحالية متسارعة ومتغيرة بالتوازي معه، فكأنها شريط سينمائي.

أما أن شعور المواطن أينما كان بأنه مواطن عالمي لا مواطن قومي، فإن الأحداث العرقية والدينية والطائفية لا تدل على ذلك، والمثال الحي، ما يحدث في اندونيسيا والشيشان، وما حدث في إيرلندا الشمالية وكوسوفو والبوسنة والهرسك واسبانيا ونيجيريا وغيرها.

ربما استطاعت العولمة أن تخترق الحواجز وبدلت الكثير من الأفكار والمفاهيم والمسلمات القديمة، في مختلف مجالات الحياة، وزادت من شبكة الاتصالات والمواصلات والاعتماد المتبادل، وفي الواقع سهلت العولمة الاتصال بين الناس منذ اختراع العَجَلة إلى اختراع الانترنت، إلا أنها حتى الآن لم تستطع اختراق جدار الهوية والنزعات القومية أو الدينية الاختراق الكافي، حتى وإن كانت أكبر دولة تدعو إلى العولمة وتضم أكبر جاليات عالمية تعيش على أرضها منذ عقود، بعضها منذ أيام الحرب العالمية الأولى ـ وهي الولايات المتحدة ـ الا أن تلك الجاليات لا تزال تعيش في أحياء متميزة تتمسك بالكثير من عاداتها وتقاليدها وتحاول إبرازها في كل مناسبة.

يقول محمد عابد الجابري: «إن الولايات المتحدة الأمريكية هي من أكثر البلدان التي تعيش هاجس الهوية. لقد زرت هذا البلد قبل سنتين في إطار ما سمي بـ «الحوار العربي الأمريكي». كنت واحداً من أعضاء وفد عربي يمثل الأقطار العربية. كانت لنا اتصالات ومحادثات واسعة وغنية بجهات مختلفة، الجامعية وغير الجامعية، من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي، ومن سياتل شمالاً إلى الحدود مع المكسيك جنوباً. وقد لاحظت في جميع هذه المناطق أن لفظ «تراث» يثير عندهم

(٥٤) Richard Nixon, *1999: Victory Without War* (New York: Simon and Schuster, 1988).

شجوناً، وأن كثيراً منهم، إن لم يكونوا جميعاً، مسكونين بهاجس إبراز شيء اسمه «التراث الأمريكي»(٥٥).

ـ ٤ ـ

وإذا انتقلنا إلى موضوع البيئة يشير الواقع أن الاهتمام بالبيئة آخذ بالتزايد على نطاق عالمي، ولكننا نعتقد أن المسؤولية الأولى تقع على الدول الصناعية. فالنفايات الخطرة الصناعية هي إحدى الأسباب الرئيسية في تلوث البيئة. ومعظمها يتولد في البلدان الصناعية، حيث إن حوالى ٥٥ بالمئة من هذه النفايات الخطرة مصدرها أمريكا الشمالية وحدها، وان ٨,٥ بالمئة مصدرها الاتحاد الأوروبي(٥٦).

ومن هنا نرى أن المبادرة يجب أن تأتي من قبل هذه الدول الصناعية، لكن السؤال يبقى: هل هذه الدول مستعدة لتفضيل البيئة على ما تدره عليها الصناعة من أرباح؟

أما بشأن ما يأمله أنصار العولمة من أن العولمة ستحقق مجتمع العدالة والمساواة وتوزيع شامل للمنافع في العالم ككل ـ دولاً وشعوباً ـ فالواقع لا يبشر ولا يشير إلى هذا الاتجاه، بل على النقيض من ذلك. فالهوة تزداد اتساعاً بين «الذين يملكون» و«الذين لا يملكون»، بين الشمال والجنوب، بين الأغنياء والفقراء، سواء داخل البلد نفسه أو على المستوى الدولي.

ومع ادراكنا «ثنائية الحياة»، إلا أن هذه الثنائية أصبحت غير متوازنة بصورة صارخة، معرضة الأمن والاستقرار الدوليين، وكذلك المجتمعات، إلى أوخم العواقب.

فلو أخذنا على سبيل المثال الاستثمار، فإننا نرى أن ٩٠ بالمئة من الاستثمار الأجنبي يذهب مباشرة إلى ما لا يزيد على ١٢ بلداً في العالم كله(٥٧).

كذلك إذا نظرنا إلى التقرير السنوي عن حالة التنمية البشرية في العالم لعام ١٩٩٩، الذي يصدره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نرى الاتجاه مناقضاً لما يحلم

(٥٥) حول الهوية انظر: محمد عابد الجابري، «العولمة وهاجس الهوية في الغرب،» **الاتحاد**، ٢٩/ ١١/١٩٩٩.

(٥٦) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨**.

(٥٧) عبيد، «مواقف إزاء العولمة والهيمنة».

به هؤلاء، بل يبرهن المؤشر عن حجم الكارثة إذا ما استمرت هذه الهوة بالاتساع بين الأغنياء والفقراء، أفراداً أكانوا أم دولاً على حدٍ سواء.

ففي عام ١٨٢٠ (كما يشير التقرير) كان الفارق في الدخل بين خمس سكان العالم ممن يعيشون في أغنى البلدان، وخمس السكان ممن يعيشون في أفقر البلدان، هو واحد إلى ٣. وفي مطلع القرن العشرين، اتسع الفرق في عام ١٩١٣، ليصبح واحداً إلى ١١. وبلغ في منتصف القرن، عام ١٩٥٠، واحداً إلى ٣٥، ثم تزايد في عام ١٩٧٣، ليصبح واحداً إلى ٤٤. ثم بلغ ذروة أخرى عام ١٩٩٣ ليكون واحداً إلى ٧٢. وفي عام ١٩٩٧ صار واحداً إلى ٧٤. والشكل رقم (٢) يوضح ذلك[٥٨].

وحول التوزيع الدولي للدخل، تحدث أكبر حصة من الإنتاج العالمي في البلدان الصناعية. فمن الناتج المحلي الإجمالي العالمي الذي تحقق في عام ١٩٩٣ وقدره ٢٣ تريليون دولار، كان ١٨ تريليون دولار في البلدان الصناعية و ٥ تريليونات فقط في البلدان النامية، حتى على الرغم من أنها تضم زهاء ٨٠ بالمئة من سكان العالم.

وعلى مستوى الأفراد، يوضح تقرير الأمم المتحدة لعام ١٩٩٨ أن أغنى أثرياء العالم وعددهم ٢٢٥ فرداً تقدر ثروتهم معاً بأكثر من تريليون دولار، أي ما يعادل الدخل السنوي لأفقر ٤٧ بالمئة من سكان العالم البالغ عددهم ٢,٥ مليار نسمة، منهم ١٤٣ فرداً في دول من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في أمريكا الشمالية، والاتحاد الأوروبي، وأوروبا الشمالية، بينما يعيش حوالى ١,٣ مليار نسمة في العالم على أقل من دولار واحد في اليوم. كما أصبحت قيمة الأصول التي يملكها أغنى ثلاثة بليونيرات في العالم تتجاوز قيمة الناتج القومي الاجمالي لجميع أقل البلدان نمواً مجتمعة وسكانها البالغ عددهم ٦٠٠ مليون نسمة[٥٩].

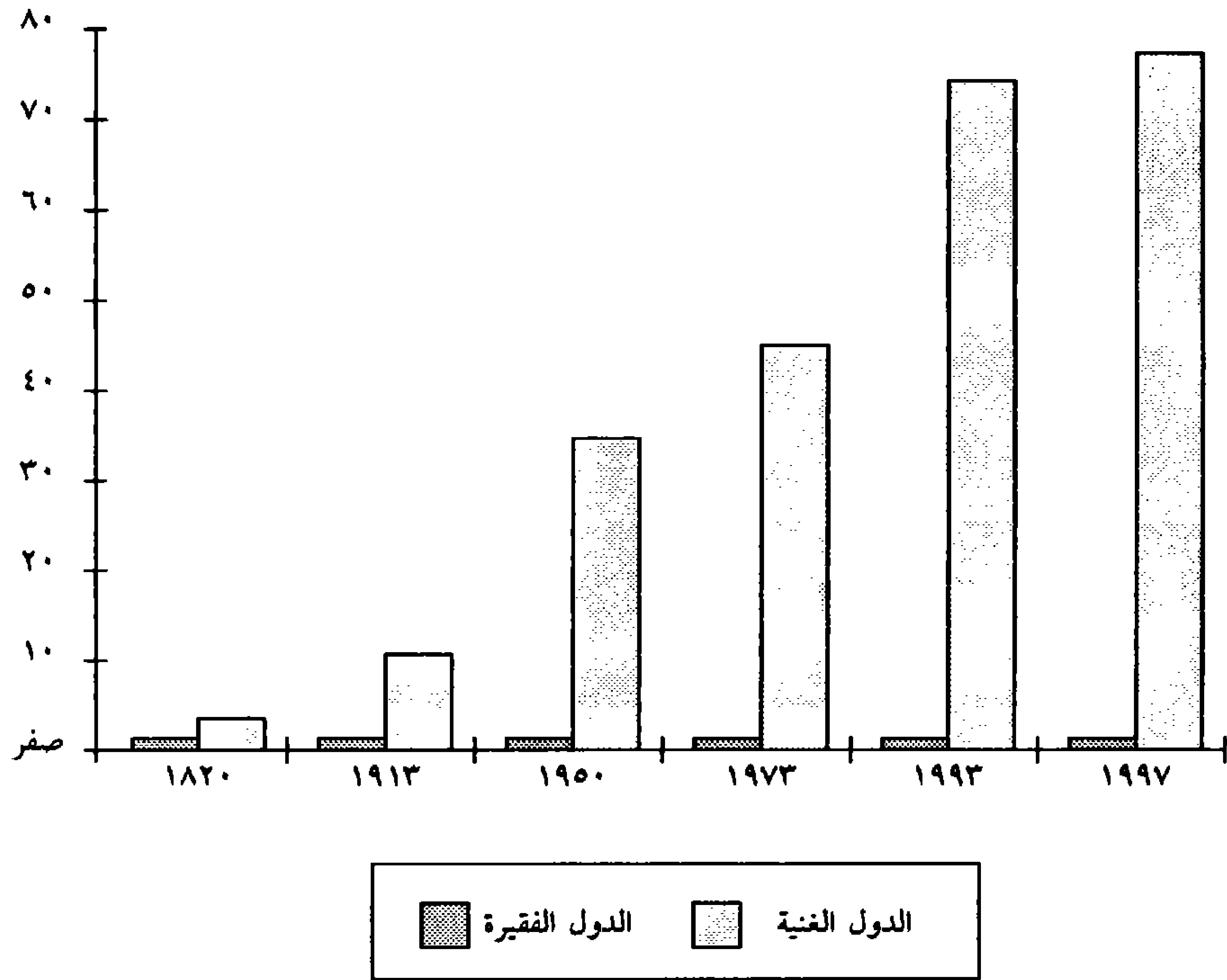
هذه التفاوتات جعلت مستشار الأمن القومي السابق بريجنسكي في محاضرة له في مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبو ظبي في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، يتخوف من أن يؤدي هذا التفاوت المرعب الذي يهدد البشرية إلى حدوث المزيد من السخط والحسد، مما سيؤدي بالنتيجة إلى تكثيف الخصومة والعداء.

---

(٥٨) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩**، ص ٣.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٣.

الشكل رقم (٢)
الفارق في الدخل بين الدول الغنية والفقيرة



هذه التخوفات ليست جديدة، بل عبّر البعض عنها من سنين عديدة في كتاباتهم: دعونا نتصور مناقشة محتملة مع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية مونديل فورد فرانكلين (Mondale Ford Franklin) في عام ١٩٨٧ (نقلها أحد الصحفيين بعد أحد عشر عاماً من نشره الكتاب عام ١٩٧٦) جرت في البيت الأبيض بمناسبة زيارة رئيس وزراء الهند باسم مهندس غاندي الثاني (Mohandas K. Gandi II).

يقول الضيف الهندي: «سيدي الرئيس، إنكم تعلمون أنّ حكومتي فعلت كل شيء من أجل تعزيز السلام والصداقة بين بلدينا. الآن فَشَلُ الأمطار الموسمية يُهدد بأسوأ سنة من المجاعة في تاريخنا، كما أن عدد سكاننا ارتفع إلى ٨٠٠ مليون نسمة [عدد سكان الهند اليوم يزيد على مليار نسمة]. فإننا بحاجة إلى معونة غذائية، يا سيدي الرئيس، على أوسع مستوى أكثر من أي معونة سابقة».

ويجيب الرئيس الأمريكي قائلاً: «إن احتياطياتنا من القمح محدودة، وأنا لا أستطيع ضمان أن يستجيب الكونغرس إلى طلب كبير جداً».

ويقول رئيس الوزراء: «السيد الرئيس، إذا لم تستطع تقديم إعانة كافية لشعبنا الذي يموت جوعاً، فإن حكومتي سوف تسقط وسوف تختفي معها سياساتي المعتدلة. وكما تعلمون، أن أكثر خلفائنا ترجيحاً في الحكم سيكونون من حركة ثورية محافظة جديدة اتباعها يعبدون كالي (Kali) ، رب الموت والدمار الهندوسي»، ويتطلع إلى رقصة الإلهة شيفا (Shiva) (شيفا: إله هندوسي يُعرف بـ «المدمّر») العنيفة: «سوف يدمر العالم من أجل تجديده. فإنهم ربما يقولون من الأفضل أن نموت ونحن نقاتل من أن نموت جياعاً. وهم يملكون مناصرين لهم بين الرجال من قواتنا الصاروخية والبحرية النووية؛ ولا أحد في الهند سيكون في إمكانه إيقافهم عندما تسقط حكومتي، هل تخاطرون بسقوطي.. سيدي الرئيس؟».

ويعقب كارل دويتش على ذلك بقوله: «إذا كان أي واحد منا الشريك الأمريكي في محادثة من هذا النوع، بعد ١١ عاماً، ما هي الإجابة التي سيقدمها، وما هي عواقبها؟»

ونضيف على ما قاله دويتش متسائلين: «إذا كان الخوف في المستقبل من أن يكون في مقدور أفراد تصنيع أو امتلاك نوع من الأسلحة النووية أو البيولوجية[٦٠]، وأحسوا ليس بالجوع فقط، بل وبالحسد أيضاً. ماذا عسانا فاعلين؟!»

إن في **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩** ما فيه الكفاية من الأرقام والإحصاءات المرعبة لهذه الفجوة الهائلة بين الذين يملكون والذين لا يملكون.

إن شعوب العالم النامي تعاني مطرقة عالم صناعي لا يرحم، طغت فيه المادية الذاتية على الأخلاقية الإنسانية الدولية، وسندان إدارات محلية قاصرة وبعضها فاسد أيضاً.

- ٥ -

إننا مع دعوة ايفان لوارد لتصحيح المؤسسات السياسية والاقتصادية الدولية، ولكننا نرى في الوقت نفسه أن المسؤولية والعبء الأكبر لحل هذا الظلم، وهذا التفاوت الصارخ يجب أن تتحمله الدول الصناعية التي بيدها معظم مفاتيح حل هذه المشكلة، وليس معنى ذلك أننا نعفي الدول النامية من مسؤولياتها، فعلى حكوماتها

---

(٦٠) «إن الأسلحة الجينية تنافس الأسلحة النووية كأداة للتدمير الكلي، ويمكن تطويرها بتكلفة ضئيلة مقارنة بالأسلحة النووية. وهذان العاملان وحدهما يجعلان التقنية الجينية السلاح المثالي للمستقبل» وتقدر وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في دراسة أجريت عام ١٩٩٥ أن سبع عشرة دولة يشتبه في إجرائها دراسات حول الأسلحة البيولوجية. انظر: جيرمي ريفكن، **قرن التقنية الحيوية: تسخير الجينات وإعادة تشكيل العالم** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٩)، ص ١٣٣.

أن تتحمل مسؤولية الاصلاح الإداري والسياسي والاقتصادي والتعليمي، وخصوصاً التقني والبحثي. فمعظم هذه الدول (النامية) رزحت عقوداً طويلة ـ إن لم يكن قروناً ـ تحت نير استعمار أو انتداب الدول الصناعية. لقد قدمت وما زالت تقدم لها (للدول الصناعية) معظم حاجاتها من المواد الخام لتغذية صناعاتها وازدهار مجتمعاتها. والآن عليها أن «تُكفِّر» عن الماضي، بل والحاضر أيضاً، وذلك بمساعدة حقيقية وفاعلة، مادياً وتقنياً للدول النامية، وتخفف من احتكارها التقني وشروطها «التعجيزية» في المنافسة في الأسواق وفي القروض وتسديد الديون. وكذلك في سياساتها الانتقائية، هناك الازدواجية التي تثير السخط والامتعاض، مما يفقد الثقة بها، ويؤجج حركات التطرف. وكذلك تهميشها في هياكل وعمليات صنع السياسة العالمية... فالهياكل الاقتصادية الأساسية، وهي: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومجموعة السبع، ومجموعة العشر، ومجموعة الاثنتين والعشرين، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة التجارة العالمية؛ تسيطر عليها البلدان الكبيرة والغنية، تاركة البلدان الفقيرة والفقراء من البشر بلا نفوذ وبلا صوت تقريباً، إما للافتقار إلى العضوية أو لعدم القدرة على التمثيل والمشاركة الفعالين. ونسبة الشفافية في القرارات ضئيلة، ولا يوجد محفل منظم متاح لمؤسسات المجتمع المدني للتعبير عن وجهات نظرها[٦١].

إننا ندرك تماماً أن دعوتنا «طوباوية» مثل دعوة لوارد «ودعوة تقرير التنمية البشرية»[٦٢]، لأن الدول تتحرك بحسب مصالحها لا أخلاقياتها وتفرض شروطها بقدر قوتها لا بقدر حقوقها. والدليل على ذلك أن الدول المنتصرة في الحروب هي التي أملت إرادتها حتى في هيكلية وأنظمة المنظمات الدولية لعصبة الأمم والأمم المتحدة.

---

(٦١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المصدر نفسه، ص ١٢.

(٦٢) يرى **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩** ضرورة الالتزام بالأخلاقيات العالمية والعدل واحترام حقوق الإنسان لجميع الناس. فالحكم العالمي يتطلب وجود مجموعة أساسية مشتركة من القيم والمعايير والمواقف، وإحساساً بالمسؤولية وبالالتزامات على نطاق واسع، ليس فقط من جانب الأفراد وحدهم، بل أيضاً من جانب الحكومات والشركات ومنظمات المجتمع المدني. والقيم الأساسية التي يمثلها احترام الحياة والحرية والعدل والمساواة والتسامح والاحترام المتبادل والنزاهة هي التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومن اللازم الآن أن تصبح هذه القيم الأهداف التي توجه العولمة ذات الوجه الإنساني... وتضييق الفجوات بين الأغنياء والفقراء وتضييق حالات التطرف في المستويات بين البلدان ينبغي أن يصبحا هدفين عالميين صريحين. انظر: المصدر نفسه، ص ١١ ـ ١٨. وحول الوسائل المقترحة التي يمكن ان تشارك فيها الدول النامية، وعلى وجه الخصوص، الدول العربية، في هذه التحولات العالمية، انظر وجهة نظرنا في: عبيد، «العولمة والعرب،»، **والعرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.**

فإذا كانت غالبية شعوب العالم النامي تبحث عن لقمة الخبز والحرية الشخصية، وتمثل الأمية في جهل القراءة والكتابة من البالغين فيها حوالى ٨٥٠ مليوناً، أي ما يقارب نسبة ١٥ بالمئة من عدد سكان العالم، كما أن أكثر من ١١٠ ملايين طفل غير مقيدين في المدارس[٦٣]، فكيف سيتسنى لها التنافس التقني والاقتصادي المعقدين، في ظل مثل هذه الظروف وهذا التفاوت الصارخ، والمشاركة في هذه العولمة «المتحيزة» حتى الآن، والمتقدمة ذات «النجمة الخماسية»[٦٤]؟ إذا كان شراء الحاسوب يكلف المواطن العادي في بنغلاديش ما يتجاوز دخله في ثماني سنوات، بينما يكلف الفرد الأمريكي العادي أجره في شهر واحد فقط[٦٥]، وإذا كان يُقال إن مَنْ لا يحسن التعامل مع الحاسوب في خلال عقد أو عقدين من هذا القرن الحادي والعشرين، فسوف يعتبر من عداد الأميين، فكيف من لا يعرف القراءة والكتابة؟!

وإذا ما استمرت (العولمة) بهذا الاندفاع وهذا الاتجاه نفسهما (وقد تستمر، وربما بصورة أسرع وأعنف أيضاً)، فإنها ستحول العالم إلى قرية قبلية إقطاعية جديدة وليس إلى قرية كونية يعم فيها السلام والرخاء: قرية تحكمها مجموعة صغيرة جداً من الإقطاعيين يستثمرون خيراتها ويتحكمون في سياساتها العامة؛ إقطاعيون جدد[٦٦] يمتلكون أسباب القوة الجديدة ـ المعرفة والتقنية والقوة الاقتصادية والعسكرية والإعلامية، بينما تبقى قبائلها تتصارع فيما بينها وتتحزب لهذا الإقطاعي أو ذاك!...

ويبقى السؤال: أين سيكون موقع الوطن العربي في هذا المشهد الدرامي... وما العمل؟[٦٧].

---

(٦٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧** (نيويورك: البرنامج، ١٩٩٧)، ص ٢٤.

(٦٤) نقصد بها الاحتكارات الخمسة التي ذكرها سمير أمين.

(٦٥) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩**، ص ٦.

(٦٦) يعتقد بعض المهندسين الوراثيين أن الارستقراطية الوراثية المستقبلية حتمية. إذ يشير عالم الأحياء الجزيئي لي سيلفر (Lee Silver) من جامعة برينستون في كتاباته إلى أن المستقبل القريب يتألف من طبقتين بيولوجيتين مختلفتين، أشار إليهما بالطبقة الغنية جينياً وطبقة العاديين. ويقول سيلفر: «مع مرور الوقت تصبح الفجوة الوراثية بين العاديين والأغنياء جينياً أوسع وأوسع... ويتحكم أفراد من طبقة الأغنياء جينياً في كافة مظاهر الاقتصاد ووسائل الإعلام وصناعة الترفيه وصناعة المعرفة... وبالعكس يعمل العاديون كعمال أو مزودي خدمة متدنية الأجور». انظر: ريفكن، **قرن التقنية الحيوية: تسخير الجينات وإعادة تشكيل العالم**، ص ٢٥٥.

(٦٧) حول ما العمل، انظر: عبيد، «العولمة والعرب،» حيث يركز على أهمية البدء بالإصلاح الإداري والتعليمي.

القسم الثاني

الانتفاضة الفلسطينية

الفصل السادس

الانتفاضة... إلى أين؟

أولاً: انتفاضة العودة معركة ستخسرها إسرائيل!(*)

ويل كروفورد(**)

ملخص

ربما يبدو هذا العنوان مدهشاً ومستغرباً نظراً لحقيقة أن انتصار الصهيونية لم يبد أكثر اكتمالاً قط، ولكن في مقدور الفلسطينيين تطوير استراتيجيا لمواجهة القوة الإسرائيلية ولتحويل ميزان القوى لصالحهم بطريقة ستضطر إسرائيل إلى تقديم تنازلات هي ليست مستعدة لتقديمها في الوقت الحاضر عند مائدة المفاوضات، ولا سيما تنازلات بخصوص مستقبل مدينة القدس وحق اللاجئين من عام ١٩٤٨ في العودة إلى وطنهم.

وهي استراتيجيا بدأتُ فحصها في كتابي الأول بعنوان **هجرة العودة الفلسطينية**، وتعتمد على أساس غزو سلمي لاعنفي لإسرائيل. وهو «سلاح» تخشاه اسرائيل كما أثبتته ردود الفعل الإسرائيلية على عملية سفينة العودة التي نظمتها منظمة التحرير في عام ١٩٨٨. وفكرة هجرة العودة أو الغزو اللاعنفي التي طُرحت في كتاب **هجرة العودة الفلسطينية** لم تكن بحد ذاتها جديدة. لقد خطرت الفكرة

(*) نشر في جزأين في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العددان ٢٥٠ ـ ٢٥١ (كانون الأول/ديسمبر ـ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠)، ص ٤١ ـ ٦٢ و٧١ ـ ٩٧ على التوالي.

(**) باحث ـ بريطانيا.

لآخرين غيري، ولكن في «انتفاضة العودة» يتم تطوير فكرة هجرة العودة بتفصيل لم يسبق له مثيل. ويتم درس كل النواحي المتعلقة بهذه الفكرة بما فيها الناحية الأمنية والناحية القانونية. وتتم دراسة الناحية الأمنية بشكل خاص لأن أحد أسباب المعارضة لهذه الاستراتيجيا في الماضي كان الخوف من حصول المذابح. وأوضحت مذبحة الحرم الإبراهيمي في عام ١٩٩٤ سهولة إمكانية قيام شخص واحد يحمل سلاحاً أتوماتيكياً بإراقة بحر من الدماء وسط مجموعة غير مسلحة. ولذلك تهتم الدراسة بالمواد والتكنولوجيا المتوفرة، بما فيها الدروع والملابس الواقية من الباليستيات، التي تتيح للمدنيين غير المسلحين فرصة مواجهة الرصاص وشظايا القنابل دون التعرض لأي أذى.

ولكي نفهم كيف ستضطر إسرائيل إلى الإذعان للفلسطينيين، يجب علينا فهم كيف ستفرض استراتيجية هجرة العودة الضغط على الحكومة الإسرائيلية. وسيتم فرض الضغط على مرحلتين: **أولاً**، خلال حرب دعائية. **وثانياً**، عن طريق تجريد حصن صهيون من وسائل دفاعه، وتخريب أسياجه الالكترونية، وتفجير ألغامه، واقتحام المدن والقرى الإسرائيلية القريبة من الحدود.

وفي الواقع يمكن القول إن الحرب الدعائية قد بدأت. إن عملية السلام التي اشترك فيها الفلسطينيون منذ عقد مؤتمر مدريد قد أوضحت للعالم ان الفلسطينيين مصممون على التعايش السلمي مع اليهود الإسرائيليين. ومنذ عام ١٩٩١ كشف الفلسطينيون عن الكذبة الدعائية الإسرائيلية السابقة التي صرحت فيها إسرائيل بأنها مستعدة للتفاوض مع الفلسطينيين من أجل سلام عادل إذا نبذ الفلسطينيون العنف، وجلسوا إلى مائدة المفاوضات. وقد اتضح الآن ما تسعى إليه إسرائيل هو ليس سلاماً عادلاً بل استسلام فلسطيني.

ويمكن أن تكون للحرب الدعائية جوانب كثيرة. فيمكن القيام بعدد من العمليات البحرية الشبيهة بعملية «سفينة العودة» التي تبرز حالة اللاجئين منذ عام ١٩٤٨. وإذا كانت السفن مزدحمة بالصحفيين واللاجئين من المخيمات الفلسطينية وبينهم النساء والأطفال، فالعواقب السياسية لمحاولة قيام إسرائيل بإغراقها ستكون وخيمة. وهذا سيذكر اليهود بما حدث لهم، وإغراق السفن التي كانت تحمل اللاجئين منهم من أوروبا في الأربعينيات. وبالنسبة إلى اللاجئين الفلسطينيين الخارجين من لبنان، فيمكن تسمية سفنهم بأسماء المخيمات التي خرجوا منها. والعواقب السياسية للهجوم الإسرائيلي على سفينتين بالاسمين «صبرا» و«شاتيلا» ستكون بالتأكيد وخيمة جداً.

وإذا قامت إسرائيل باقتحام السفن والاستيلاء على أبراج القيادة فيها، فمثل هذا العمل سيؤثر فيها وسيذكرها بما حدث لها من قبل قوات الانتداب البريطانية.

ففي عام ١٩٤٧ اقتحم جنود البحرية البريطانية سفينة «Exodus» التي كانت تحمل اللاجئين اليهود من أوروبا. وقد قامت القوات البريطانية بإنزال الركاب في حيفا وبعدئذٍ بإعادة ترحيلهم إلى معسكرات في المانيا. وقد عرّض هذا الحادث السياسة البريطانية في منع اللاجئين اليهود من الهجرة إلى فلسطين للانتقاد الدولي الشديد. وقد كانت نتيجة الحادث انتصاراً دعائياً ضخماً للصهاينة قبل تصويت الأمم المتحدة بخصوص مشروع التقسيم وإقامة دولة يهودية في فلسطين.

وتنظيم عدد من المسيرات، مثل المسيرة التي جرت في الأردن في عام ١٩٩٠، عندما تدفق نحو ٤٠ ألف شخص بينهم ٢٥٠ مبعداً فلسطينياً، وممثلو ١٢٠ نقابة عربية باتجاه جسر الملك حسين، سيساعد في جعل قضية العودة قبلة للأنظار. وستشتمل هذه المسيرات على مظاهرات جماهيرية عند المعابر الإسرائيلية ـ الفلسطينية مثل ايرز، وعلى هجرة عودة مثل هجرة اليهود تحت قيادة النبي موسى عبر سيناء.

ويمكن أيضاً تنظيم عدد من المسيرات عند الحدود الإسرائيلية احتجاجاً على استخدام الألغام من قبل الإسرائيليين، وستشكل هذه المسيرات جزءاً من الحملة الدولية ضد الألغام التي تمتعت بتأييد قوي بعد موت الأميرة ديانا. فمنذ موت الأميرة ديانا أعلنت أمريكا أنها تعارض أي حظر دولي شامل ضد إنتاج الألغام وتوزيعها، وذلك بسبب اهتمامها في الدفاع عن كوريا الجنوبية. وفي الحقيقة يكمن السبب الحقيقي للموقف الأمريكي في اهتمامها بالدفاع عن إسرائيل، وعلى الفلسطينيين لفت نظر العالم إلى هذه الحقيقة.

ستكون الضغوط التي ستفرضها الحرب الدعائية على إسرائيل أخلاقية وسياسية واقتصادية. ونظراً لحقيقة أن معظم التأييد لإسرائيل هو لأسباب أخلاقية وسياسية فتكون هذه الضغوط ذات أهمية. ان الحرب الدعائية والإعلامية التي ستشكل المرحلة الأولى لاستراتيجية هجرة العودة هي في واقع الأمر نمط مما يسمى في الدوائر العسكرية «الحرب الناعمة» (Soft War)، أي استخدام قوة وسائل الإعلام العالمية وقوة تكنولوجيا المعلومات الحديثة استخداماً عدوانياً من أجل التأثير في الرأي العام الدولي والمؤسسات السياسية حول العالم. في برنامج بثته الإذاعة البريطانية مؤخراً عبّر بعض الخبراء العسكريين عن الرأي في أن الحرب الناعمة ستصبح نمطاً مهماً من أنماط الحرب في القرن الحادي والعشرين، وستتحدى دور الجيش. والحقيقة هي أن هجرة العودة الفلسطينية ستتحدى أسس الايديولوجيا الصهيونية بطريقة لم يسبق لها مثيل.

وستكون للحرب الدعائية نتائج اقتصادية بالغة على إسرائيل. ان وهم السلام

قد أسفر عن رفع المقاطعة العربية الثانوية فيما يتعلق بالشركات الأجنبية التي تتعامل مع إسرائيل. فقد رفعت دول مجلس التعاون الخليجي مقاطعتها الثانوية في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤. في الماضي كانت المقاطعة العربية تكلف الاقتصاد الإسرائيلي حوالى ملياري دولار سنوياً. ولكن في السنوات الأخيرة أدى الرفع الجزئي للمقاطعة إلى تدفق الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الإسرائيلي. ففي عام ١٩٩٥ بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي في إسرائيل ١,٩ مليار دولار، وفي العام ١٩٩٦ بلغت ٢,٤ مليار دولار. وفي عام ١٩٩٧ بلغت القيمة ٣,٤ مليار دولار. وبين المستثمرين الكبار منذ عام ١٩٩٤ شركات مشهورة مثل فولز فاكن (Volkswagen)، ونسله (Nestle)، وكابل اند وايرلس (Cable & Wireless)، وداتش تليكوم (Deutsche Telekom)، وموتورولا (Motorola)، وانتل (Intel). وشركة أنتل، وهي إحدى الشركات العالمية الرائدة في مجال إنتاج المعالجات الدقيقة، تصرف ١,٦ مليار دولار على بناء مصنع لإنتاج أشباه موصلات في «كريات غات» (Kiryat Gat). واليوم، فإن دولاً مثل اليابان أصبحت حرة في التعامل مع إسرائيل وقد كانت في الماضي تتمسك بحرفية المقاطعة العربية وروحها. في عام ١٩٩٧ أصدرت إسرائيل السندات «Samurai Bonds» في السوق اليابانية للمرة الأولى. وقد سمح وهم السلام للدولة الصهيونية بالتوسع في مجال التصدير إلى أسواق كبرى مثل أسواق الصين والهند، وهي أسواق كانت مغلقة في الماضي. في عام ١٩٩٧ صدرت إسرائيل ١٢,١ بالمئة من صادراتها إلى شرق آسيا. وزيادة التصدير والقيود المفروضة على تشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية قد أدت إلى تخفيض معدلات البطالة بين اليهود. ولكن عندما يتبدد وهم السلام فستتقلص هذه الأسواق الجديدة. وفي الوطن العربي سيطلب الناس تشديد المقاطعة العربية بكل جوانبها. وسيؤثر هذا في تدفق الاستثمار في إسرائيل وفي التجارة الإسرائيلية بشكل سلبي. ويمكن أن تكلف إعادة فرض المقاطعة العربية الثانوية الاقتصاد الإسرائيلي أكثر من ٤ مليارات دولار سنوياً. وعليكم مقارنة هذا المبلغ بمبلغ المساعدة الحكومية الأمريكية. وتتلقى إسرائيل حالياً حوالى ٣ مليارات دولار سنوياً من الحكومة الأمريكية، ولكن ١,٨٦ مليار دولار منها هي مساعدات عسكرية لشراء الأسلحة الأمريكية ولا تفيد إسرائيل اقتصادياً. المساعدة الاقتصادية من الولايات المتحدة ١,٠٨ مليار دولار فقط، أقل بكثير من الفائدة الناتجة من رفع المقاطعة العربية الثانوية. فالاعتقاد الدارج في أوساط كثيرة، ان للولايات المتحدة فقط مقدرة فرض الضغط الفعال على إسرائيل، هو اعتقاد خاطئ.

إن تشديد المقاطعة العربية تعبيراً عن التضامن مع العودة الفلسطينية سيقلق الكثيرين في الغرب. إن الضغط الغربي الشديد منذ نهاية حرب الخليج لإنهاء

المقاطعة لم يكن من دون سبب، ففي الماضي خسرت شركات بريطانية وأمريكية صفقات عديدة في الوطن العربي بسبب ارتباطها بإسرائيل. وتشديد المقاطعة مع فقدان الأسواق للصادرات الإسرائيلية سيقلق الإدارة الأمريكية بشكل خاص. فوزارة الخزانة الأمريكية تهتم بصحة الاقتصاد الإسرائيلي أكثر من أي وقت مضى، وهذا بسبب تقديمها ضمانات القروض لإسرائيل التي وصلت قيمتها إلى ٩,٤ مليارات دولار في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وقد سمحت هذه الضمانات لإسرائيل بالاقتراض بسهولة في الأسواق المالية الدولية. وإذا عجزت إسرائيل عن إيفاء ديونها المستحقة التي تساندها ضمانات القروض فستصبح أمريكا مسؤولة عن تسديد هذه الديون. وهذا بدوره سيؤدي إلى زيادة الضرائب التي يدفعها المواطن الأمريكي. فمن المتوقع أن تدفع العائلة الأمريكية العادية ٢٠٠ دولار إضافي لتسديد الدين الإسرائيلي.

وستشتد الضغوط الاقتصادية وإضعاف الاقتصاد الإسرائيلي إذا تحرك الفلسطينيون من الحرب الدعائية إلى الغزو اللاعنفي الفعلي وتجريد حصن صهيون من وسائل دفاعه. وستنجم الضغوط الإضافية عن حاجة الجيش الإسرائيلي إلى استدعاء أعداد كبيرة من قواته الاحتياطية إلى الخدمة. والواقع ان الضغط الذي ستفرضه هجرة العودة الفلسطينية على قوات إسرائيل الاحتياطية سيكون من أهم العوامل في تحقيق النجاح لاستراتيجية الغزو اللاعنفي. ففي الماضي عندما حصلت مواجهات بين فلسطينيين غير مسلحين وجنود إسرائيليين كان في مقدور عدد قليل من الجنود الإسرائيليين السيطرة على حشود كبيرة من المتظاهرين الفلسطينيين باستخدام البنادق والأسلحة الأوتوماتيكية التي لم يملك الفلسطينيون الحماية منها. ولكن إذا لبس الفلسطينيون الدروع الواقية من الباليستيات فسيفقد الرصاص قدرته الرادعة وسيتم إرغام إسرائيل على نشر أعداد كبيرة إضافية من قواتها على الحدود من أجل السيطرة على مسيرات السلام الفلسطينية. فستشتد مشاكل إسرائيل إذا قام الفلسطينيون بتخريب أسياج صهيون الالكترونية عن طريق قطع عشرات الآلاف من الثغرات فيها. وإذا لم تستطع إسرائيل الاعتماد على المراقبة الالكترونية لتحذيرها من التسلل الحدودي فسيتوجب عليها نشر قوات لحراسة كل كيلومتر من حدودها، وبالتالي استدعاء قوات احتياطية إضافية إلى الخدمة وتمديد مدة خدمتها. بعد اندلاع الانتفاضة في عام ١٩٨٧ عم الاستياء عندما تضاعفت فترة الاحتياط من ٣٠ إلى ٦٢ يوماً.

وهذا بدوره سيؤثر في الاقتصاد الإسرائيلي بشكل سلبي. وفي واقع الأمر أن هدفاً من الأهداف الإسرائيلية الرئيسية في عملية السلام الحالية، كان إنهاء تورط

الجيش الإسرائيلي في غزة وفي المدن الرئيسية في الضفة الغربية وبالتالي تخفيض الضغط الذي تم فرضه عليه.

والأثر الفعلي في الاقتصاد الإسرائيلي سيعتمد على حجم التحدي الفلسطيني. وستتوقف فعالية استراتيجية العودة على انتشار أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ فلسطيني وفلسطينية، أي تعادل العدد الفلسطيني المستعد للمشاركة في «الغزو» بعدد قوات إسرائيل النظامية والاحتياطية على أساس واحد لواحد. ربما يبدو هذا الرقم كبيراً ولكنه واقعي وممكن التطبيق، لأن الإدراك أن لبس الدروع والملابس الواقية من الباليستيات سيقلل عدد القتلى والجرحى، سيشجع الاشتراك في العودة على نطاق واسع. وسيتحول المزاج الحالي من اليأس والكآبة ومشاعر الهزيمة المسيطرة في المخيمات الفلسطينية إلى خليط من الإحساس بالعزة والشعور بالأمل، ستعود الروح التي عمّت في عام ١٩٦٨ بعد انتصار المقاومة الفلسطينية المسلحة في معركة الكرامة والتي سيطرت في الأيام الأولى للانتفاضة في عام ١٩٨٨. وبسبب ارتفاع عدد العاطلين عن العمل في المخيمات سيكون في مقدور الفلسطينيين القيام بحملات متواصلة أو حرب استنزاف على حدود إسرائيل. وستحطم هذه الحرب الطاحنة معنويات القوات الاحتياطية الإسرائيلية.

وتنظيم استقبالات جماهيرية للفلسطينيين العائدين من قبل العرب وجماعات مضادة للصهيونية داخل إسرائيل سيؤدي إلى زيادة الضغط المعنوي على جنود الحدود الإسرائيليين.

وكما ذكر أعلاه فلن يكون تحطيم معنويات قواتها المشكلة الوحيدة لإسرائيل. فاستدعاء قواتها الاحتياطية إلى الخدمة لفترة طويلة من الزمان سيضر بالاقتصاد الإسرائيلي بشكل شديد، وسيحطم ثقة المستثمرين الأجانب بإسرائيل. وهذا بدوره سيؤدي إلى سحب الأموال الأجنبية من إسرائيل وانهيار أسعار الأسهم في بورصة تل أبيب. وسيصبح اقتراض إسرائيل في الأسواق المالية الدولية عن طريق إصدار السندات أكثر صعوبة وسيكون من الصعب على إسرائيل إيفاء ديونها المستحقة. وسيقلق هذا بدوره وزارة الخزانة الأمريكية قلقاً شديداً لأنها ستواجه دفع حساب هائل ناجم عن تعهدات ضمانات القروض.

وستوحد الاستراتيجيا المقترحة الشعب الفلسطيني من جديد. فقد كانت إسرائيل وما زالت تحاول إشعال الفتنة بين الفلسطينيين، واستراتيجية هجرة العودة ستزيل هذا الخطر. وهي لا تقوم على إلغاء الاتفاقيات التي وقعت مع إسرائيل. من الجهة الأخرى فإن راديكالية هذه الاستراتيجيا ورفض التفرقة العنصرية اليهودية والإصرار على تحقيق العدل للاجئي ١٩٤٨ وحقهم في العودة إلى وطنهم ستلقى

تأييداً لدى «حماس» والجماعات الأخرى التي تعتقد أن نتيجة عملية السلام الحالية ستكون الاستسلام الفلسطيني، وسيقف الشعب الفلسطيني وقفة رجل واحد أمام العالم وسيُفشل كل المحاولات الراهنة لتفريقه وتقسيمه.

ومن الممكن أن الحملة الدعائية مع الإعداد للغزو اللاعنفي الفعلي ستقنع إسرائيل بتقديم تنازلات حقيقية من أجل سلام عادل. وإذا لم تقتنع إسرائيل بتقديم مثل هذه التنازلات فيجب عليها أن تستعد لمواجهة انتفاضة العودة، هجرة عودة جماهيرية ليس لها مثيل منذ تيه اليهود في صحراء سيناء، حيث سيعود أبناء فلسطين إلى وطنهم وأسياج صهيون لن توقفهم. إن ضمان الأمن الحقيقي الوحيد للمدى الطويل لليهودي الإسرائيلي هو تطبيق قواعد العدل والمساواة للجميع كما هو الحال في جنوب افريقيا.

أولاً: تغيير ميزان القوى

في الثالث عشر من أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٣ صافح الرئيس ياسر عرفات رئيس وزراء إسرائيل، اسحاق رابين، بعد توقيع إعلان المبادئ من قبل منظمة التحرير الفلسطينية ودولة إسرائيل بخصوص ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت للفلسطينيين في الأراضي المحتلة. إن إعلان المبادئ لم يكن بمثابة اتفاقية سلام بحيث إنه أجل التباحث في القضايا الموضوعية الرئيسية إلى وقت لاحق. ان الميزة الوحيدة لإعلان المبادئ هي الاتفاق على جدول زمني أثار الآمال بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة في عام ١٩٩٩.

لكن هذه الآمال الأولية المصاحبة لإعلان المبادئ ما فتئت أن تلاشت وأفسحت في المجال للشك في نيات إسرائيل على المدى البعيد. وفي الوقت الذي تمت فيه كتابة هذا النص، فإن إسرائيل قد تأخرت في سحب قواتها من المدن العربية الرئيسية في الضفة الغربية، ولا سيما من الخليل، وكانت قد أدت إلى تأخير العملية الانتخابية الفلسطينية لأشهر كثيرة عن الموعد المقرر لها. وقد صرح رئيس الوزراء الأسبق اسحاق رابين في حديث له أذيع في الثالث عشر من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ بأنه لا توجد «مواعيد مقدسة» وان كل موعد مرهون بالتوصل إلى اتفاقية. بمعنى آخر، إذا لم يتم التوصل إلى اتفاقية على الوضع النهائي في الأراضي المحتلة فستستمر ترتيبات الحكم الذاتي إلى ما بعد عام ١٩٩٩. وبالتالي فقد أثيرت بعض الأسئلة عن نيات إسرائيل على المدى البعيد فيما يتعلق بالفلسطينيين، ولا سيما بعد فوز نتنياهو بالانتخابات الإسرائيلية. ولم يبد ان الصلح التاريخي مع الفلسطينيين هو أحد هذه النيات. وقد صرح أبو مازن بأن الاتفاق الإسرائيلي

الفلسطيني يحمل في أعماقه أحد الاثنين، إما دولة مستقلة أو تكريس الاحتلال. ويبدو أن تكريس الاحتلال هو ما تسعى إليه إسرائيل. ويبدو أن هدف إسرائيل هو تأسيس نموذج بانتوستاني (Bantustan) كالذي نراه في جنوب افريقيا، والذي تم إبطاله مؤخراً. وكان أحد الأهداف لتأسيس نظام البانتوستان، وهو نظام مقاطعات عرقية منفصلة للسود، في أواخر الخمسينيات هو تفادي الانتقاد الدولي للسياسة العنصرية في جنوب افريقيا. والنظام البانتوستاني أو «Grand Apartheid» كما أصبح يسمى، انطوى على عملية نفي الغالبية العظمى من سكان جنوب افريقيا السود إلى مناطق تصل مساحتها إلى ١٣ بالمئة من الأراضي فقط. والكينونة الفلسطينية التي تحاول إسرائيل إيجادها لن تشمل مساحتها أكثر من ١٥ بالمئة من الأراضي الفلسطينية.

إن السؤال المطروح الآن هو ما هي فرص إنشاء دولة فلسطينية مستقلة حقاً في الأراضي المحتلة من قبل إسرائيل في عام ١٩٦٧؟ والإجابة عن هذا السؤال ستكون متأثرة بميزان القوى بين إسرائيل والفلسطينيين. فتبدو إسرائيل قوية جداً وبخاصة بعد انتهاء حرب الخليج، بينما يبدو الفلسطينيون أكثر ضعفاً من أي وقت مضى، ويبدون كالمتسولين عند مائدة المفاوضات. فبينما يبدو أن انتصار الصهيونية لم يكن بهذا الاكتمال قط، فإن عبارة «انهزمنا» قد أخذت تظهر على كل الشفاه الفلسطينية. إن إدراك الضعف الفلسطيني مشترك بين مؤيدي مسيرة السلام الحالية ومعارضيها. اما حجة مؤيدي عملية السلام فهي أنه على الفلسطينيين إنقاذ ما تبقى من المأساة الفلسطينية على أمل بناء مستقبل أفضل. أما معارضو عملية السلام فحجتهم هي أن أية اتفاقية مع إسرائيل في فترة الضعف الحالية هي بمثابة عملية استسلام.

ويأمل المؤيدون لعملية السلام التي بدأت في الثالث عشر من أيلول/ سبتمبر عام ١٩٩٣ بأن الزحف نحو إقامة دولة فلسطينية مستقلة لا يمكن إيقافه، وبأن يتطور الوضع بحيث إن الضغط الخارجي على إسرائيل يضمن بأن وضع الحكم الذاتي الحالي لن يتحجر، ولن يتحول إلى وضع دائم. والموقف الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة من موضوع ضمانات القروض لإسرائيل قبل انتخابات إسرائيل في عام ١٩٩٢ كان له تأثير في نتيجة تلك الانتخابات. ولكن المشكلة التي يواجهها الفلسطينيون هي أن الخطوات التي قامت بها إسرائيل مثل توقيع إعلان المبادئ والانسحاب الجزئي من الأراضي المحتلة قد خلقت إحساساً لدى كثيرين في العالم الخارجي ان إسرائيل قد أقرت السلام مع الفلسطينيين، وبالتالي فإن فرص الضغط الخارجي الحقيقي على إسرائيل لإحلال السلام العادل في المستقبل القريب أصبحت غير مشجعة. والواقع أنه إذا لم يتغير ميزان القوى بين إسرائيل والفلسطينيين فإن

آمال الفلسطينيين بسلام عادل سوف لا تتحقق.

وتستهدف هذه الدراسة كيفية تطوير استراتيجيا لتحويل ميزان القوى لصالح الفلسطينيين. وهي استراتيجيا بدأتُ فحصها في كتابي الأول بعنوان **هجرة العودة الفلسطينية**، وتعتمد على أساس غزو سلمي لاعنفي لإسرائيل، وهو «سلاح» تخشاه إسرائيل كما أثبتته ردود الفعل الإسرائيلية على عملية سفينة العودة التي نظمتها منظمة التحرير في عام ١٩٨٨. ولكن قدرات هذا «السلاح» تحتاج إلى المزيد من التطوير. وفكرة هجرة العودة أو الغزو اللاعنفي التي طُرحت في كتاب **هجرة العودة الفلسطينية** لم تكن بحد ذاتها جديدة. لقد خطرت الفكرة لآخرين غيري (وهناك عرض لتأريخ هذه الفكرة في أحد فصول هذا الكتاب).

ولكن في هذه الأطروحة سيتم تطوير فكرة هجرة العودة بتفصيل لم يسبق له مثيل. وسندرس كل النواحي المتعلقة بهذه الفكرة بما فيها الناحية الأمنية والناحية القانونية. وستتم دراسة الناحية الأمنية بشكل خاص لأن أحد أسباب المعارضة لهذه الاستراتيجيا في الماضي كان الخوف من حصول المذابح. وأوضحت مذبحة الحرم الإبراهيمي في شباط/فبراير ١٩٩٤ سهولة كيفية إمكانية قيام شخص واحد يحمل سلاحاً أوتوماتيكياً بإراقة بحر من الدماء وسط مجموعة غير مسلحة. ولذلك ستهتم هذه الدراسة بالمواد والتكنولوجيا المتوفرة التي تتيح للمدنيين غير المسلحين فرصة مواجهة الرصاص وشظايا القنابل دون التعرض لأي أذى. وستعرض هذه الأطروحة خبرة الفلسطينيين المحدودة باستعمال أنواع مختلفة من هذا «السلاح» منذ وقت عملية سفينة العودة.

إن استخدام الغزو اللاعنفي كنمط من النضال هو أسلوب غير متطور، ففي كتاب جين شارب (Gene Sharp) بعنوان **سياسة اللاعنف** الذي نشر في عام ١٩٧٣[١]، وهو أحد أهم الكتب التي تتناول موضوع اللاعنف، ويتألف من ٩٠٢ صفحة، خصص نصف صفحة فقط لموضوع الغزو اللاعنفي. وبعد نشره بعامين، أي في عام ١٩٧٥، قامت المغرب باستخدام هذا السلاح لإرغام الإسبان على الجلاء عن الصحراء الغربية. وقد توسعت مناقشة هذا الموضوع في الكتب والأفلام مؤخراً. وفي أيار/مايو ١٩٩٠ قامت الإذاعة البريطانية ببث فيلم بعنوان **المسيرة** يتعلق بغزو سلمي لأوروبا من قبل افريقيين يعانون الجوع والفقر. وبالصدفة تم بث

(١) Gene Sharp, *The Politics of Nonviolent Action*, with the editorial assistance of Marina Finkelstein, Extending Horizons Books (Boston, MA: P. Sargent Publisher, [1973]).

هذا الفيلم في الأسبوع نفسه الذي قامت فيه حشود كبيرة بالمسيرة إلى جسر اللنبي على نهر الأردن، وذلك للاعتراض على هجرة اليهود الروس إلى فلسطين والمطالبة بحق الفلسطينيين في العودة إلى أراضيهم. وقد تم بث البرنامج في عدد من الدول الأخرى. في فيلم **المسيرة** يبدأ غزو أوروبا بالعبور البحري من طنجة إلى اسبانيا عبر مضيق جبل طارق باستخدام أسطول مؤلف من ٥٠٠ قارب وسفينة. وبعد وصول المشتركين في المسيرة إلى الشواطئ الإسبانية تواجههم القوات الأمنية الأوروبية. وينتهي الفيلم من دون إشارة إلى نتيجة هذه المواجهة.

يمكن أن يكون لمثل هذه المغامرة نتيجة دموية. في أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٢ نظمت حركة التحرير الافريقية في جنوب افريقيا (The African National Congress) مسيرة إلى «بيشو» (Bisho) عاصمة بانتوستان اسمه «سيسكاي» (Ciskei) اشترك فيها قرابة ٧٠.٠٠٠ متظاهر. وعند اقتراب المتظاهرين من بيشو أطلقت قوات سيسكاي النار الأوتوماتيكية عليهم مخلّفة تسعة وعشرين قتيلاً وأكثر من مئتي جريح، ولكن على الرغم من عدد القتلى والجرحى فقد كانت هذه المذبحة نقطة التحول في النضال من أجل الديمقراطية في جنوب افريقيا. وهذا ما أدلى به الزعيم نيلسون مانديلا في سيرته الذاتية وهي بعنوان **رحلتي الطويلة من أجل الحرية**، حيث يقول:

«جاء في القول المأثور: أحلك ساعات الليل هي التي تسبق بزوغ الفجر. فقد أدت مأساة بيشو إلى انفراج في ساحة المفاوضات. اجتمعت مع دو كليرك بحثاً عن أرضية مشتركة والعمل على تفادي مأساة بيشو أخرى. بدأ المفاوضون من الطرفين في عقد اجتماعات منتظمة، وبذل الطرفان جهوداً عن حسن نية لوضع المفاوضات على مسارها الصحيح، وفي ٢٦ سبتمبر عقد أول اجتماع قمة رسمي بيني وبين دو كليرك.

وقعنا في ذلك اليوم على «وثيقة التفاهم» وهو الاتفاق الذي حدد الإطار العام لكل المفاوضات التي جرت بعد ذلك. انبثق عن الاتفاق هيئة مستقلة للنظر في إجراءات الشرطة، كما حدد آليات لحماية منازل العمال، ومنع حمل «الأسلحة التقليدية» في التجمعات العامة. ولكن أهم ما جاءت به «وثيقة التفاهم» هو كسر العقدة الدستورية التي برزت في (كوديسا ٢). قبلت الحكومة أخيراً بتأسيس جمعية دستورية منتخبة واحدة تجيز الدستور الجديد وتتولى مهام المجلس التشريعي الانتقالي للحكومة الجديدة. لم يبق من مهمة للمفاوضات سوى تعيين تاريخ انتخابات الجمعية الدستورية وتحديد نسبة الأغلبية اللازمة لإجازة قراراتها. لقد أصبح الجميع

على رأي رجل واحد فيما يتعلق بالإطار الأساسي للانتقال بالبلاد نحو مستقبل ديمقراطي»[٢].

ثانياً: فلسطين. . سنغافورة جديدة أو بانتوستان أخرى؟

السؤال الأول عند تطوير أية استراتيجيا هو، ما هي أهدافها.

إن الفلسطينيين هم ضحايا عملية ظلم كبيرة. هم ضحايا التطهير العرقي. فكانت فلسطين بوسنة ١٩٤٨. في الحالتين ـ فلسطين والبوسنة ـ كان الإرهاب المنظم يمارس لإجبار أهل البلاد الأصليين على النزوح من مناطقهم. في الحالتين تمت الإبادة الجماعية للقرى، القرى العربية في إسرائيل والقرى المسلمة في البوسنة. وفي فلسطين طرد أهلها لأنهم، لسوء الحظ، لم يكونوا من اليهود، وهم أبناء وآباء وأجداد عاشوا في فلسطين لآلاف السنين، وطرد المسلمون في البوسنة لأنهم مسلمون مع كونهم أوروبيين أصلاً ومولداً.

ولكن المشكلة هي أنه إذا حاول الفلسطينيون إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، فمن الممكن أن يقعوا فيما وقع فيه اليهود، ويخلقوا وضعاً ظالماً شبيهاً بالذي عانوه. إن اليهود الذين ولدوا في فلسطين «فلسطينيون». واعترف الفلسطينيون بهذه الحقيقة عندما طوروا مفهوم الدولة الديمقراطية العلمانية الواحدة التي سيكون فيها مكان لليهود والعرب معاً. وقبل إعلان وثيقة الاستقلال الفلسطيني في الجزائر في عام ١٩٨٨ كانت مثل هذه الدولة هدف الثورة الفلسطينية. ولكن في عام ١٩٨٨ قبل المجلس الوطني الفلسطيني بتقسيم الأرض بين الفلسطينيين واليهود حلاً قائماً على دولتين، أي دولة فلسطينية متعايشة ومجاورة لإسرائيل.

ولكن الحل القائم على دولتين يواجه مصاعب كثيرة على أرض الواقع، وتقسيم الأرض بين الفلسطينيين والإسرائيليين مشكلة، وتصبح أكثر صعوبة يوماً بعد يوم، ولا سيما بسبب السياسة الاستيطانية الإسرائيلية التي ستجعل تقسيم القدس صعباً جداً بشكل خاص.

وكان سعيد حمامي، ممثل منظمة التحرير الأسبق في لندن في السبعينيات، قد طرح حجة قوية مؤيدة لحل قائم على دولتين في مقال بعنوان «استراتيجية فلسطينية من أجل التعايش السلمي» (A Palestinian Strategy for Peaceful Co-Existence) وفي مقاله رسم سعيد حمامي صورة سنغافورة فلسطينية مزدهرة تتمتع بالدعم العربي القوي وتجاور دولة إسرائيلية تعاني إرهاق الديون ومشاكل اقتصادية حادة. وفي واقع

(٢) نلسون مانديلا، **رحلتي الطويلة من أجل الحرية** (جنوب أفريقيا: جمعية نشر اللغة العربية، ١٩٩٨)، ص ٥٦٦ ـ ٥٦٧.

الأمر هناك حجة واحدة مؤيدة لدولة فلسطينية منفصلة عن إسرائيل فهي متعلقة بقضية الديون الصهيونية. فإذا نشأت دولة فلسطينية ديمقراطية واحدة وحلت محل الدولة الصهيونية فسيتحمل دافعو الضرائب الفلسطينيون الديون الناشئة عن اضطهادهم. والقانون الدولي يلزم الدولة الجديدة بتحمل ديون الدولة السابقة. وهذا ما حدث مع زيمبابوي التي حلت محل روديسيا. ومن الجهة الأخرى ستبدأ الدولة المنفصلة بداية جديدة نظيفة خالية من الديون وستقوم على عدم وراثة الأعباء. وجاء طرح سعيد حمامي فكرة الدولة المنفصلة في وقت كان يتوفر فيه الدعم السعودي والكويتي الكبير بالتأكيد. أما الآن فإن هذا الدعم قد انعدم، أو قل إلى حد كبير لعدد من الأسباب، فالعربية السعودية تعاني عجزاً في ميزانيتها بسبب ضغط الولايات المتحدة وبريطانيا منذ نهاية حرب الخليج لصرف المليارات من الدولارات على شراء الأسلحة كمكافأة على دور هاتين الدولتين في الحرب. واليوم تتنافس فلسطين مع لبنان على تمويل عملية التعمير وإعادة البناء. والأموال التي صرفت في السنوات الأخيرة على شراء السلاح كانت كافية لتعمير كل من فلسطين ولبنان، وكافية لتمويل مشروعات تقدمت بها الأردن إلى المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال افريقيا الذي عقد في الدار البيضاء في نهاية تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، مثل مشروعات مد خطوط المياه من تركيا والعراق، وحفر قناة من البحر الأحمر إلى البحر الميت. ويحتاج برنامج التعمير الفلسطيني إلى ١١,٦ مليار دولار وخطة رفيق الحريري «آفاق ٢٠٠٠» لإعمار لبنان تحتاج إلى ١٢ مليار دولار[٣]. ومنذ عام ١٩٩٠ صرفت السعودية ٣٠ مليار دولار على شراء السلاح من الولايات المتحدة وحدها. وتشمل هذه الأسلحة نظام «Patriot» للدفاع الجوي وسرب مقاتلات «F15» إضافي[٤]. وهذا تم على الرغم من أن أحد أهداف حرب الخليج هو تقليل مخزون السلاح في الشرق الأوسط.

وإسرائيل الآن أقوى اقتصادياً مما كانت عليه في الماضي. وعلى الرغم من أنها تقترض مبالغ أكثر لتمويل مشروعات استيعاب المهاجرين القادمين إليها من دول الاتحاد السوفياتي السابق، فإن ديونها الحالية تحت السيطرة مقارنة بما كانت عليه منذ عشر سنوات. ففي نهاية عام ١٩٩٧ كان صافي الديون الإسرائيلية ١٧,٨ مليار دولار، أي ما يساوي ١٨ بالمئة من الإنتاج الداخلي الإجمالي. وفي عام ١٩٨٥ كان صافي الديون الخارجية يعادل ٧٣ بالمئة من الإنتاج الداخلي الإجمالي الإسرائيلي[٥].

---

(٣) Economist Intelligence Unit [EIU], *Lebanon* (Country Report, 2nd Quarter 1994).

(٤) Economist Intelligence Unit [EIU], *Saudi Arabia* (Country Report, 1st Quarter 1994).

(٥) Economist Intelligence Unit [EIU], *Israel* (Country Profile, 1998/99).

وخلال السنوات الثلاث التي سبقت توقيع إعلان المبادئ في واشنطن أعدت منظمة التحرير برنامج التنمية الفلسطيني الذي قدر الاحتياجات الفلسطينية في الفترة من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٠ بما يعادل ١١,٦ مليار دولار (على أساس أسعار ١٩٩١). وقدر البرنامج الحاجة إلى المساعدات الخارجية بما يعادل أكثر من ٨ مليارات دولار. وهذا البرنامج الذي أشرف على وضعه الاقتصادي الفلسطيني يوسف صايغ ارتكز على أساس أن الفلسطينيين يملكون القرار على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، وعلى أساس عودة الذين نزحوا في عام ١٩٦٧ والذين يبلغ عددهم الآن ٦٥٠,٠٠٠ نسمة (من المتوقع عودة ٥٠٠,٠٠٠ منهم). وبني هذا البرنامج على أساس أن المساحة التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، ستعود إلى السيطرة الفلسطينية، وان الفلسطينيين سيحصلون على نصيبهم العادل من مياه نهر الأردن، وعلى حصتهم من المياه التي تنبع من أراضيهم مع الاستخدام الحر لمعبر بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ووضع البرنامج أولويات التنمية بما فيها تحسين البنية الأساسية ورصد ٣,٧٥ مليار دولار لمشروعات الإسكان. وعلى أساس هذه الافتراضات كان من المتوقع تدفق الاستثمار والأموال الخاصة تدفقاً هائلاً إلى فلسطين. عقب حرب الخليج تمتع الاقتصاد الأردني بدفعة جديدة ناجمة عن عودة حوالى ٣٠٠,٠٠٠ فلسطيني وأردني من الكويت والخليج. وارتفع الإنتاج الداخلي الإجمالي في الأردن بنسبة ١١,٣ بالمئة في عام ١٩٩٢ وبنسبة ٦ بالمئة في عام ١٩٩٣. ان الثروات ورؤوس الأموال الفلسطينية الموجودة في الخارج والتي يمكن إعادتها إلى فلسطين هائلة، وكمؤشر على حجم هذه الثروة الفلسطينية، فاللبنانيون لهم في الخارج ١٥ مليار دولار(٦).

وقد ووجه برنامج صايغ بعوائق كبيرة بعد عام ١٩٩٣. فالمساعدات والمنح الخارجية ضئيلة، ومؤتمر الدول المانحة لدعم السلام في الشرق الأوسط الذي عقدته الولايات المتحدة في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ لم يستطع توفير سوى ملياري دولار للصرف على مشروعات في الضفة وغزة لمدة خمس سنوات. وقد قدر المصرف الدولي ان قيمة التمويل اللازم للمشروعات العامة لتلبية احتياجات الأرض المحتلة خلال العقد الحالي تصل إلى ٥,٥ مليارات دولار. ومنذ عام ١٩٩٤ تم تحويل جزء من المبلغ المذكور أعلاه لتغطية نفقات السلطة الفلسطينية الجارية، مثل مرتبات قوات الشرطة والأمن، بسبب البطالة العالية بين الفلسطينيين وأثرها في إيرادات الضرائب. وتفاقمت هذه البطالة نتيجة الإغلاق المنظم للحدود ومنع العمال الفلسطينيين من دخول إسرائيل. والإسكان الذي رصد له صايغ ما يقرب من ٤

(٦) Economist Intelligence Unit [EIU], *Lebanon* (Country Report, 1st Quarter 1994).

مليارات دولار لن يجد إلا قدراً يسيراً من المساعدات الدولية.

وعلى الجهة الأخرى، فإن مشاعر فقدان الثقة في نيات إسرائيل على المدى البعيد وعدم وجود السيادة الاقتصادية الفلسطينية الحقيقية وعدم استقرار الأوضاع القانونية والتشريعية، قد حالت دون تدفق الاستثمارات والأموال إلى الأراضي الفلسطينية.

ونتيجة كل هذه العوامل ستبقى البطالة الفلسطينية عالية وسيبقى الدخل الفلسطيني ضئيلاً. في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ نشر مكتب العمل الدولي تقريراً قدر عدد العاطلين عن العمل في الأراضي المحتلة بحوالى ٤٠٠,٠٠٠ شخص. في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ قدرت السلطة المالية الفلسطينية معدل البطالة بـ ٦٠ بالمئة في قطاع غزة و٣٨ بالمئة في الضفة الغربية. وقوة العمل (التي لا تشمل أي فلسطيني عائد بناء على اتفاقية السلام) ستضاعف عددها داخل فلسطين قبل حلول عام ٢٠١٠، لذلك ستصبح البطالة مشكلة كبيرة في الكينونة الفلسطينية الجديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتساهم إسرائيل مساهمة كبيرة في تعقيد المشكلة. فقبل آذار/مارس ١٩٩٣ كان عدد الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل يقدر بـ ١٢٠,٠٠٠ عامل. وفي عام ١٩٩٧ كان العدد قد انخفض إلى ٤٨,٠٠٠[(٧)]. معنى ذلك ان إسرائيل قضت على أكثر من ٧٠,٠٠٠ فرصة عمل للفلسطينيين. وإذا علمنا أن تكلفة فرصة عمل جديدة لفرد فلسطيني تحتاج إلى ٢٠,٠٠٠ دولار فنجد أن التمويل المطلوب لمعالجة المشكلة يشكل جزءاً كبيراً من المساعدات الخارجية[(٨)]. وقد قدر المصرف الدولي أن الإغلاقات الإسرائيلية للمناطق الفلسطينية كلفت الاقتصاد الفلسطيني ١,٩ مليار دولار بين عام ١٩٩٣ وعام ١٩٩٧[(٩)]. وكل ما فعلته إسرائيل في هذا الصدد هو تصدير مشكلة البطالة لديها إلى الفلسطينيين، وجعل نفسها المستفيد الأول من برنامج المساعدات الدولي الذي وُضع في الأصل للفلسطينيين بينما هو في الواقع يتحول إلى خدمة الاقتصاد الإسرائيلي. في هذا الصدد يبين تقرير قسم الأبحاث التابع لمصرف إسرائيل المركزي والذي صدر في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ ان الفنادق في إسرائيل تحولت بالكامل إلى تشغيل العمال الإسرائيليين. وسياسة الحكومة الإسرائيلية في نقل فرص العمل إلى الإسرائيليين وصلت إلى مستوى قيامها بتغطية نفقات نقل العمال الإسرائيليين إلى داخل قطاع غزة لزراعة مستعمرة غوش قطيف. وقد انخفض

(٧) بنك إسرائيل، «التقرير السنوي،» (آذار/مارس ١٩٩٨).

(٨) Economist Intelligence Unit [EIU], *Occupied Territories* (Country Report, 2nd Quarter 1994).

(٩) Economist Intelligence Unit [EIU], *Occupied Territories* (Country Report, 3rd Quarter 1998).

معدل البطالة في إسرائيل من ١١,٢ بالمئة في عام ١٩٩٢ إلى ٦,٤ بالمئة في الربع الثالث من عام ١٩٩٦[١٠]. وفي الوقت الذي انخفضت فيه نسبة البطالة الإسرائيلية بنسبة ٥ بالمئة تقريباً تتفاقم المشكلة بين الفلسطينيين.

والنتيجة الطبيعية لانتشار البطالة بين الفلسطينيين هي النزوع نحو الراديكالية ونحو تفجر التوتر الاجتماعي ونشر عدم الاستقرار السياسي، وبخاصة في قطاع غزة. وهذا ما أكده الدكتور يوري ديفيز في حديث له في لندن في حزيران/يونيو ١٩٩٣، عرض فيه سيناريو المستقبل في فلسطين، وهو على الشكل التالي.. فقر شديد يحول غزة إلى مركز قوي للأصولية الإسلامية، وستتورط الشرطة الفلسطينية وقوات الأمن الداخلي في حرب استنزاف طويلة مع الأصوليين. ومثل هذا السيناريو لن يوفر المناخ الاقتصادي والسياسي الذي يحتاج إليه المستثمرون، مما يزيد من مشكلة البطالة ويعقدها. وفي حالة مثل هذا السيناريو من المتوقع أن الأردن سيصبح مكاناً أكثر جذباً للاستثمار الخارجي بما فيه الاستثمار الإسرائيلي. فهو بلد يقدم قوة عمل ذات مستوى تعليمي مرتفع، تتحدث الانكليزية، مثل الفلسطينيين، ويتمتع بالاستقرار السياسي وبالبناء القانوني والتشريعي الذي لم يتيسر للفلسطينيين بعد. في واقع الأمر بدأ فعلاً تحول فرص العمل من فلسطين إلى الأردن. فمنطقة الحسن الصناعية في اربد في شمال الأردن قد أصبحت مركزاً كبيراً للتعاون التجاري الإسرائيلي ـ الأردني. وتخطط شركات إسرائيلية لبرامج الحاسوب، تحويل هندسة البرامج إلى الأردن بسبب نقص مهندسي البرامج في إسرائيل. وتوفر الحكومة الإسرائيلية ضمانات لتأمين هذه الشركات ضد أخطار سياسية لتشجيع هذا التحويل. فهدف سياسة الحكومة الإسرائيلية زيادة اعتماد الاقتصاد الأردني على إسرائيل وتخفيض اعتماده على العراق[١١].

لذلك يتضح ان فلسطين لن تكون سنغافورة جديدة بل ستصبح بانتوستاناً أخرى. وهذا بدوره سيؤدي إلى إعادة تفكير بين الفلسطينيين في الدولة الديمقراطية الواحدة في كل فلسطين، إذ لمثل هذه الدولة الديمقراطية الواحدة فوائد كثيرة للفلسطينيين وأيضاً لليهود الإسرائيليين. وفيما يلي موجز الفوائد:

١ ـ حل مشكلة القدس. ستصبح مدينة القدس بكاملها مفتوحة للشعبين.

٢ ـ سيصبح حل مشكلة الخليل أكثر سهولة.

---

(١٠) تقرير قسم الأبحاث لبنك إسرائيل عن التطورات الاقتصادية الحديثة، العدد ٧٧.
(١١) Economist Intelligence Unit [EIU], *Jordan* (Country Report, 2nd Quarter 1998).

٣ ـ لن تكون المستوطنات مشكلة كبيرة.

٤ ـ إزالة البطالة الفلسطينية: سيكون الاقتصاد الإسرائيلي الفلسطيني ديناميكياً جداً، وسيجذب استثماراً خارجياً هائلاً، فسيوفر فرص عمل جيدة كثيرة. وستجعل اليابان الدولة الإسرائيلية ـ الفلسطينية الجديدة قاعدتها الصناعية في الشرق الأوسط. واستبدال العمال الأجانب بالعمال الفلسطينيين سيخلق أكثر من ١٠٠,٠٠٠ فرصة عمل للفلسطينيين في قطاعي البناء والزراعة، بالإضافة إلى إفادة ميزان المدفوعات الإسرائيلية، حيث بلغت تكاليف رواتب العمال الأجانب في عام ١٩٩٧، ١,٩ مليار دولار[(١٢)].

٥ ـ خصخصة شركات إسرائيلية في القطاع العام مثل الشركة الكهربائية الإسرائيلية و«بيزك» (شركة الهواتف الإسرائيلية) ستوفر أكثر من ١٠ مليارات دولار لإعادة توطين اللاجئين العائدين وتعويضهم. على القارئ مقارنة هذا الرقم بمبلغ المساعدات الخارجية الطفيف للفلسطينيين منذ عام ١٩٩٣.

٦ ـ ستصبح الوكالة اليهودية وكالة إسرائيلية ـ فلسطينية وخصخصة أراضيها بشكل جزئي سيوفر أموالاً إضافية لاستيعاب الفلسطينيين العائدين ولإعادة بناء القرى الفلسطينية. في واقع الأمر فإن الدولة الفلسطينية الديمقراطية العلمانية الجديدة يمكن أن تكون ذاتية التمويل ولن تعتمد على المساعدات الخارجية.

٧ ـ عودة الفلسطينيين من أوروبا والولايات المتحدة مع ثروتهم ستفيد الاقتصاد الإسرائيلي ـ الفلسطيني بشكل قاطع وستزيل ديون إسرائيل الخارجية.

٨ ـ يشتكي الكثيرون من اليهود الإسرائيليين من نسبة المواليد الفلسطينية المرتفعة مع أن العنصرية الإسرائيلية هي التي تسبب هذه «المشكلة». في دولة فلسطينية ديمقراطية مزدهرة فيها فرص عمل عديدة للفتيات الفلسطينيات، سنشهد انخفاضاً في نسبة المواليد الفلسطينية.

٩ ـ الأمن الحقيقي لليهود ـ تحقيق العدالة للفلسطينيين ـ سيؤدي إلى إنهاء العمليات الانتحارية التي كانت نتيجة القنوط واليأس الفلسطيني.

ثالثاً: لماذا الغزو السلمي؟

كما ذكر آنفاً، فهدف هذا البحث هو تطوير استراتيجية للغزو اللاعنفي يمكن تبنيها في النضال الفلسطيني من أجل تحويل ميزان القوى بين إسرائيل والفلسطينيين.

---

(١٢) EIU, *Israel* (Country Profile, 1998/99).

ولكن السؤال الأول هو ما هي الأسباب لمثل هذه الاستراتيجيا وما هي الأسباب لهجرة العودة؟ لماذا ليس في مقدور الفلسطينيين استخدام أساليب أخرى لتحويل ميزان القوى؟ وقد أورد المؤلف بدائل للغزو اللاعنفي في كتابه بعنوان **هجرة العودة الفلسطينية** وكان لبعض الحجج المؤيدة للغزو السلمي مجرد إثبات محدود آنذاك. ولكن لسوء الحظ أثبتت الأحداث في السنوات الأخيرة صحة تلك الحجج.

أولاً نتعرض للانتفاضة التي بدأت في مخيم جباليا في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٨٧. كانت الانتفاضة في جوهرها غير عنيفة وفي بدايتها حققت عدداً من المكاسب. في برنامج وثائقي أذيع في بريطانيا في عام ١٩٨٨ لخص السيد سري نسيبة مكاسب الانتفاضة تحت أربعة عناوين رئيسية: أولاً، أكدت الانتفاضة لإسرائيل ان هناك مشكلة اسمها فلسطين. ثانياً، غيّرت الانتفاضة نظرة المجتمع الدولي إلى الفلسطينيين. ثالثاً، الانتفاضة نمت التضامن في الوطن العربي مع الفلسطينيين، وانعكس ذلك في المصالحة التي تمت بين منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا. ورابعاً، الانتفاضة جعلت الفلسطينيين يدركون انهم يملكون قوة هائلة يستطيعون من خلالها التحكم في مصيرهم بأنفسهم. وقد حققت الانتفاضة في عام ١٩٨٨ مكسبها السياسي الكبير الأول وهو تخلي الأردن عن ادعاءاتها للسيادة على الضفة الغربية. ولكن الانتفاضة أخفقت في تحقيق دولة فلسطينية مستقلة في الأراضي المحتلة من قبل الإسرائيليين في عام ١٩٦٧.

وأحد الأسباب لهذا الإخفاق كان الافتقار الفلسطيني إلى القوة الاقتصادية الاستراتيجية، وقد ذكرت هذه المشكلة في كتاب **هجرة العودة الفلسطينية**:

«إن أقلية كبيرة من الفلسطينيين تعيش فعلاً ضمن حدود إسرائيل والأراضي المحتلة... ولكن المشكلة هي أن مكانة هذه الأقلية صعبة جداً حتى قبل دراسة مشكلات تنظيم إجراء من اللاعنف ضمن محيط معاد. وتكمن أسباب هذه المكانة الصعبة في سياسات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة التي تهدف إلى تطوير الاقتصاد والمؤسسات الإسرائيلية بأكبر قدر ممكن من الاستقلال عن الشعب الفلسطيني. وقد أدت هذه السياسات إلى سيطرة العمال اليهود الآن على جميع المجالات الاستراتيجية في الحياة الاقتصادية الإسرائيلية، بينما تتركز غالبية القوة العاملة العربية داخل إسرائيل والأراضي المحتلة في الصناعات غير الاستراتيجية كالبناء والتحجير والتشجير أو في قطاع الخدمات. وأثر الإضرابات في هذه المهن لن يكون فورياً أو شديداً إلى الحد الذي تغير معه الحكومة الإسرائيلية سياستها بشكل جذري، إذ ان الحكومة الإسرائيلية ستلتزم بموقفها عند وقوع مثل هذه الإضرابات، بينما تعاني عائلات المضربين المجاعة. كذلك هناك نسبة مئوية كبيرة من العرب داخل إسرائيل

والأراضي المحتلة ممن يعملون لصالح أنفسهم. فإذا أضرب هؤلاء الناس أو فرضوا مقاطعة على بيع سلعهم للإسرائيليين فإن الأثر سيكون إلحاقهم الضرر البالغ بأنفسهم. وإذا حصل إضراب عام في رام الله أو نابلس مثلاً فإن أثره في الحكومة الإسرائيلية سيكون شبه معدوم في الوقت الذي سيعاني السكان العرب في هاتين المدينتين نتائجه. والواقع ان في الوضع الحالي كما هو عليه لا يمكن استخدام هذه الأسلحة التقليدية من أعمال اللاعنف كالإضرابات والمقاطعة إلا كوسيلة رمزية من قبل العرب الذين يعيشون تحت القضاء الإسرائيلي، أكثر من استخدامها كأدوات فعالة لتحقيق تغييرات جذرية في السياسة الإسرائيلية».

وجاء عزمي بشارة، عضو عربي في الكنيست الإسرائيلي، بملاحظات مشابهة في مقال نشر في **تقرير الشرق الأوسط**. في المقال قيم بشارة آثار الانتفاضة في الاقتصاد الإسرائيلي قائلاً:

«إن الصراع مع الاحتلال هو في الأساس صراع سياسي نجمت عنه أعراض اقتصادية واجتماعية وثقافية مهمة. فهو ليس في الأصل صراعاً اقتصادياً ذا أعراض سياسية. إن الإضرابات وأنواع المقاطعة والامتناع عن دفع الضرائب هي في الأساس تكتيكات سياسية استخدمت لتحريك أكبر عدد ممكن من الجماهير للصراع ضد الاحتلال. على أن النتائج قد قادت بالفعل إلى جعل الاحتلال عبئاً اقتصادياً على إسرائيل.

صحيح أن الانتفاضة قد فرضت على الاحتلال مسؤولية قانونية بعدما كان مصدر نفع اقتصادي لإسرائيل، إلا أن مثل هذا الضغط على الاقتصاد الإسرائيلي ليس كافياً في حد ذاته لفرض تغيير في السياسة الإسرائيلية»[(١٣)].

كذلك استشهد عزمي بشارة في مقاله بتصريح وزير الاقتصاد الإسرائيلي الأسبق، جاد يعقوبي، الذي قدر أن الانتفاضة قد كلفت الاقتصاد الإسرائيلي في عام ١٩٨٨ أكثر من ٩٠٠ مليون دولار. وهذه التكلفة تمثل ما بين ١ بالمئة و٢ بالمئة من الناتج الداخلي الإجمالي الإسرائيلي فقط. ونجم جزء من هذه التكلفة عن انخفاض أعداد السياح القادمين إلى إسرائيل في عام ١٩٨٨. وقد وصل هذا الانخفاض إلى أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ سائح، ولكن منذ عام ١٩٨٨ انتعش قطاع السياحة الإسرائيلي[(١٤)]. والحقيقة ان الانتفاضة قد كلفت الاقتصاد الإسرائيلي أقل مما

(١٣) Azmy Bishara, «Israel Faces the Uprising: A Preliminary Assessment,» *Middle East Report*, no. 157 (March-April 1989).

(١٤) Economist Intelligence Unit [EIU], *Israel* (Country Profile, 1993/94).

كانت تكلفه المقاطعة العربية. ففي الماضي خسرت إسرائيل سنوياً ملياري دولار تقريباً بسبب المقاطعة العربية التي أثرت في التجارة والاستثمار الخارجي في إسرائيل بشكل ضار(١٥). من جهة أخرى، تلقت إسرائيل تعويضاً عن تكاليف الانتفاضة من الولايات المتحدة عن طريق إعادة تمويل قروض مساعدات عسكرية سابقة بلغت قيمتها ٥,٥ مليار دولار وكانت مربوطة بفوائد مرتفعة. ونتيجة إعادة التمويل لهذه القروض تم تخفيف عبء إيفاء ديون إسرائيل(١٦). واليوم اشتد اهتمام الولايات المتحدة بصحة الاقتصاد الإسرائيلي بسبب ضمانات القروض التي قدمتها الولايات المتحدة لمساعدة استيعاب المهاجرين اليهود القادمين من جمهوريات الاتحاد السوفياتي الأسبق. وإذا أخفق الاقتصاد الإسرائيلي فستقوم وزارة الخزانة الأمريكية بإيفاء ديون إسرائيل بموجب ضمانات القروض. وهذا سبب من الأسباب لفرض الضغط على الدول العربية من قبل الولايات المتحدة وحلفائها من أجل إنهاء المقاطعة العربية.

إن افتقار الفلسطينيين إلى قوة اقتصادية استراتيجية تم التأكيد عليه عن طريق الإغلاق الدوري لحدود الأراضي المحتلة من قبل الإسرائيليين منذ عام ١٩٩٣. وقد بدا في السنوات الأخيرة أن الحكومة الإسرائيلية مصممة على تقليص اعتماد إسرائيل على العمال الفلسطينيين وعلى استخدام العمال الأجانب من بلدان بعيدة مثل رومانيا وتايلند محل العمال الفلسطينيين إذا دعت الضرورة. في عام ١٩٩٧ بلغ عدد العمال الأجانب في إسرائيل ١٢٨,٠٠٠(١٧). بمعنى آخر أن هدف الحكومة الإسرائيلية هو ضمان ان القوة العاملة الفلسطينية لن تشكل مصدر قوة السلطة الإسرائيلية على الإطلاق وسيساعد حجبه على نسف هذه السلطة.

ان الافتقار إلى القوة الاقتصادية الاستراتيجية لم يكن السبب الوحيد لإخفاق الانتفاضة في تحقيق أهدافها. وقد تساءل بعض المعلقين والمحللين عن فعالية تكتيك إلقاء الحجارة الذي كان من أبرز معالم الانتفاضة. في مقال نشر في *Journal of Palestine Studies* في عام ١٩٨٩، وصف جين شارب (Gene Sharp) بتفصيل كيف أدى إلقاء الحجارة إلى إبعاد الإسرائيليين عن الفلسطينيين(١٨). بينما أخفق تكتيك إلقاء الحجارة في المحافظة على اهتمام الصحافة العالمية. فبعد الأشهر الأولى من الانتفاضة ترك الكثيرون من الصحفيين القدس والأراضي المحتلة. ولم يكن

(١٥) Economist Intelligence Unit [EIU], *Israel* (Country Report, 4th Quarter 1993).

(١٦) Economist Intelligence Unit [EIU], *Israel* (Country Profile, 1994/95).

(١٧) بنك إسرائيل، «التقرير السنوي».

(١٨) Gene Sharp, «The Intifadah and Nonviolent Struggle,» *Journal of Palestine Studies*, no. 1 (73) (Autumn 1989).

سبب مغادرتهم انتهاء الانتفاضة بل الحقيقة ان أحداث يوم واحد كانت مثل أحداث يوم آخر، أي لم يكن هناك أي إبداع.

وسبب آخر لإخفاق الانتفاضة في تحقيق أهدافها، كان ضعف المعارضة الإسرائيلية. على الرغم من أن الانتفاضة أنعشت حركة السلام الإسرائيلية وجماعات يسارية وجماعات رفضت الخدمة العسكرية في الأراضي المحتلة مثل «Yesh Gvul» فلم تكن حركة المعارضة فعالة كما كانت عليه خلال حرب لبنان في عام ١٩٨٢. وأحد الأسباب لهذا كان عدم وجود الكثير من الأكياس السوداء، أي العدد القليل من الضحايا بين الإسرائيليين في الانتفاضة كما زعم ايمانويل فرجون (Emmanuel Farjoun):

«إن بعض تلك الأسباب واضح. أولاً: إن المقاتلين الفلسطينيين قد قتلوا أو جرحوا عدداً ضئيلاً من الإسرائيليين خلال عام الانتفاضة. بينما نرى أنه في عامي ١٩٧٣ و١٩٨٣ عندما تشكلت المعارضة الجماهيرية للحكومة الإسرائيلية، فإن ذلك كان إلى حد كبير نتيجة الخسائر الكبيرة بين الإسرائيليين: ٣٠٠٠ قتيل في عام ١٩٧٣، و٧٠٠ قتيل بين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٥..»[(١٩)].

وكثيراً ما أكد الناشط الإسرائيلي البارز ومكافح انتهاك حقوق الإنسان، إسرائيل شاحاك (Israel Shahak)، على هذه النقطة. بالتالي يمكن تقديم الحجة ان استئناف النضال المسلح هو الطريقة الوحيدة لتحقيق دولة فلسطينية مستقلة حقاً في الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧.

على أن اشتراك الفلسطينيين في عملية السلام الحالية، على الرغم من ان ميزان القوى لصالح إسرائيل، هو نتيجة إخفاق النضال المسلح في الماضي في تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية.

وقد قدم جيروم سيغال (Jerome Segal) حجة قوية معارضة للنضال المسلح في كتابه بعنوان **إنشاء الدولة الفلسطينية** *(Creating the Palestinian State)*[(٢٠)]. ويعتقد سيغال ان القيام بالنضال المسلح من قبل الفلسطينيين في الأراضي المحتلة سيزيد من تصميم الإسرائيليين على هزيمة المقاومة الفلسطينية. وزعم سيغال ان رد الفعل الإسرائيلي على النضال المسلح الفلسطيني سيكون وحشياً:

(١٩) Emmanuel Farjoun, «The Great Divide: Constructing an Effective Israeli Opposition,» *Middle East Report*, no. 157 (March-April 1989).

(٢٠) Jerome Segal, *Creating the Palestinian State: A Strategy for Peace* (Chicago, IL: Lawrence Hill Books, 1989).

«ينبغي أن يكون واضحاً للجميع أنه في حال استمرار الكفاح المسلح، ثم إخفاقه في تحقيق أهدافه، فإن ذلك سوف يفتح الباب أمام ترحيل جماعي للشعب الفلسطيني، وسيعني ذلك نهاية الدولة الفلسطينية الوليدة قبل قيامها عملياً. أما إذا تمّ إخراج الإسرائيليين عسكرياً من الضفة الغربية وقطاع غزة، تاركين وراءهم عدواً ذا قدرة عسكرية مهمة، منتصراً ومفعماً بالثقة بالنفس، فإن تداعيات ذلك ستكون مرفوضة تماماً لدى جميع الإسرائيليين في الواقع. ولذا، فإنهم مستعدون لبذل ثمن غالٍ لمنع حدوث ذلك.

أنا لا أزعم أنه من المستحيل منطقياً، وعند مستوى معين من ارتفاع أعداد الضحايا، أن يقول الإسرائيليون: «حسناً.. فلننسحب.. الأمر لا يستحق كل ذلك»، وإنما أقول: إن المستوى الافتراضي لأرقام الضحايا لن يكون مسألة عدة مئات.. أو حتى عدة آلاف من الإسرائيليين..».

وبالتأكيد، أثبت التصرف الإسرائيلي الأخير في لبنان صحة الحجة أن الاستجابة الإسرائيلية للنضال المسلح ستكون وحشية. وحتى الدكتور جورج حبش الذي دعا إلى النضال المسلح في الماضي، اعترف بهذه الحقيقة[٢١].

ولكن الحجة الرئيسية المعارضة للنضال المسلح هي في الحقيقة ان فرص القيام بمثل هذا النضال غير متاحة تقريباً، ويفتقر الفلسطينيون إلى قواعد في الأردن وسوريا ومصر كما هو الحال منذ مدة طويلة. وقد تدهورت مكانتهم منذ نهاية السبعينيات بشكل واضح، عندما فقد الفلسطينيون استقلالهم في لبنان، وكانت حرب لبنان في عام ١٩٨٢ وما بعدها كارثة للمقاومة المسلحة الفلسطينية. ويواجه النضال المسلح في الأراضي المحتلة مصاعب عديدة. وقد أوضح الدكتور مبارك عوض، أحد المنادين بأسلوب النضال السلمي، تم تهجيره من قبل إسرائيل إلى أمريكا، بعض المشاكل التي ستواجهها استراتيجية النضال المسلح في الضفة الغربية وقطاع غزة:

«ان هناك ١,٣ مليون فلسطيني يعيشون في الضفة والقطاع وهم عزل من السلاح وغير مدربين عسكرياً على الإطلاق ولا يتمكنون من حيازة الأسلحة الفردية أو الجماعية بشكل مؤثر. على أي حال فليس لديهم خطوط إمدادات من مصادر الأسلحة تمكنهم القيام بعمليات مسلحة متواصلة ضد المحتلين لفترة طويلة»[٢٢].

---

(٢١) *Independent*, 25/12/1989.

(٢٢) Mubarak Awad, «Nonviolent Resistance: A Strategy for the Occupied Territories,» *Journal of Palestine Studies* (1984).

وتصميم إسرائيل على السيطرة على المعابر بين المناطق الفلسطينية والأردن ومصر، وبالتالي السيطرة على الحصول على إمدادات عسكرية، يؤكد صحة حجج مبارك عوض ومصادقتها.

وقد حطمت هزيمة العراق في حرب الخليج آمال الفلسطينيين في ان في مقدور الدول العربية إنقاذهم. على الرغم من أن الرغبة في السيطرة على الموارد النفطية في الشرق الأوسط كانت السبب الرئيسي لتدخل الغرب في حرب الخليج، فيعتقد الكثيرون ان هناك سبباً آخر لتدخل الغرب في تلك الحرب وهو تصميم الغرب على ضمان عدم وجود أية دولة عربية تملك القدرة على تحدي إسرائيل تحدياً عسكرياً فعالاً. وقد اعتقد الكاتب لفترة طويلة ان الغرب لن يسمح بهزيمة إسرائيل عسكرياً على الإطلاق، وهذا الاعتقاد هو أحد أسباب بحثه في البدائل اللاعنفية لتحقيق العدالة للفلسطينيين. وأسباب دعم الغرب لإسرائيل ليست استراتيجية فحسب، بل هي أكثر تعقيداً من ذلك. كثيراً ما يلقي العرب اللوم لسبب هذا الدعم على قوة اللوبي الصهيوني اليهودي في الولايات المتحدة وغيرها. ولكن في الحقيقة ليس الكثيرون من الصهاينة يهوداً. فهناك لوبي صهيوني مسيحي قوي يرى في وجود دولة إسرائيل سبباً لعودة السيد المسيح مرة ثانية. يتجاهل هؤلاء الصهاينة المسيحيون الحقيقة ان إنشاء دولة إسرائيل ليس عمل الرب بل هو نتيجة التطهير العرقي مثلما شاهدنا في البوسنة مؤخراً. أما اليهود الذين يتشتتون حول العالم ويخافون من اللاسامية في المستقبل فهم مصممون على صيانة ملجأ يمكن اللجوء إليه إذا دعت الضرورة، وبالتالي فهم مصممون على فرض الضغط من أجل ضمان أن يكون لإسرائيل التفوق العسكري النوعي على جاراتها. والشعور بالذنب لدى الأوروبيين الناجم عن الجرائم الحربية النازية، قد جعلهم متقبلين لاحتياجات إسرائيل الأمنية، وفي الماضي كان هذا الإحساس بالذنب سبب عدم الانتقاد للتجاوزات الإسرائيلية. وان تصميم الغرب على المحافظة على التفوق النوعي العسكري لإسرائيل على جاراتها قد منح الصناعات الحربية الغربية فوائد ضخمة، فعندما تعقد صفقة أسلحة ضخمة مع دولة عربية يضمن الغرب ان إسرائيل لن تخسر في سباق التسلح في الشرق الأوسط.

منذ نهاية السبعينيات قلّت رغبة الدول العربية في التفكير بأية مغامرة عسكرية ضد إسرائيل بعد اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) وإبعاد مصر عن المعركة. وقد انعكست هذه الحقيقة في حذر سوريا خلال غزو إسرائيل للبنان في عام ١٩٨٢. ولكن إبعاد مصر عن المعركة ليس السبب الوحيد لعدم حماس الدول العربية الأخرى في التورط في مغامرة عسكرية ضد إسرائيل، فهناك حد للثمن الذي يستعد معظم العرب غير الفلسطينيين لدفعه من أجل تحرير فلسطين. فعلى الرغم من أن معظم

العرب يتعاطف مع القضية الفلسطينية ويتضامن مع الفلسطينيين فهم ليسوا على استعداد لمشاهدة تلف القاهرة وعمان ودمشق من أجل فلسطين. وفي الماضي كان إخفاق الفلسطينيين في فهم هذه الحقيقة هو سبب الصراع بين الفلسطينيين وزملائهم العرب. وهي حقيقة تستغلها إسرائيل بشكل مستمر. فقصفها الوحشي للبنان في تموز/يوليو عام ١٩٩٣ وفي نيسان/ابريل عام ١٩٩٦ الذي أسفر عن تشريد مئات الآلاف من المدنيين من الجنوب إلى بيروت كان هدفه فرض الضغط على الحكومة اللبنانية وإبعاد أبناء المنطقة عن حزب الله الذي كان نشطاً في مهاجمة الأهداف الإسرائيلية.

بالتالي فإن الفرص لدى الفلسطينيين للاعتماد على الدول العربية الشقيقة لإنقاذهم هي ضئيلة، في المستقبل المنظور على الأقل. ولكن حتى لو كانت فرص التدخل العسكري العربي أفضل مما هي عليه في الوقت الحاضر فيمكن أن تكون لمثل هذا التدخل عواقب مهمة فيما يتعلق بالسيادة الفلسطينية. فإذا كان يجب على الجنود لأية دولة عربية الاستعداد للموت من أجل فلسطين فلن يكون في إمكان السياسة الخارجية للحكومة الفلسطينية المستقبلية تجاهل مصالح هذه الدولة. وإذا كان الهدف الفلسطيني هو دولة مستقلة حقاً، يجب أن يتم تحقيقها عن طريق النضال الفلسطيني.

رابعاً: تاريخ فكرة هجرة العودة

ليست فكرة هجرة عودة فلسطينية بحد ذاتها فكرة جديدة: وقد خطرت فكرة مسيرة العودة السلمية لعدد من الفلسطينيين القاطنين في الأردن في أوائل الستينيات، كما كتب نائب المفوض العام السابق لوكالة غوث اللاجئين (اونروا)، جون ريداواي (John Reddaway)، في خطاب مرسل إلى المؤلف في عام ١٩٧٨. في واقع الأمر اقترح جون ريداواي على بعض منتجي التلفزيون في بريطانيا إخراج فيلم خيالي عن عودة فلسطينية سلمية من أجل تشجيع الفكرة. وفي عام ١٩٧٣ حاول عدد من المبعدين الفلسطينيين وبينهم عبد الجواد صالح وعبد المحسن أبو ميزر، عبور أحد الجسور التي تربط الضفة الشرقية بالضفة الغربية. ولكن القوات الإسرائيلية أغلقت منافذ المعبر أمامهم ومنعتهم من الوصول إلى الأراضي المحتلة. وعندما فاتح عبد الجواد صالح العاهل الأردني الملك حسين بهذه الفكرة، على أثر إبعاده، وجده من أكثر المتحمسين لها رغم معرفته المسبقة بحجم ردود الفعل الإسرائيلية المتوقعة[٢٣].

(٢٣) **المجلة**، العدد ٤٢٠ (١٩٨٨).

كتب المؤلف عن فكرة هجرة عودة برية فلسطينية في المرة الأولى في عام ١٩٧٣ في مقال غير منشور بعنوان «Palestine: Strife or Community» مرسل إلى محرر جريدة بريطانية متخصصة لقضايا سلمية «*Peace News*». ولكن على الرغم من أن المقال لم ينشر إلا ان المحرر آنذاك، يوري ديفيز، طور فكرة هجرة عودة بحرية في مقال بعنوان «For a Palestinian Exodus»[٢٤]. وفي المقال دعا يوري ديفيز إلى هجرة عودة بحرية إلى الموانئ الفلسطينية حيفا واسدود، وقد وصف المشاكل التي ستسببها استراتيجية هجرة العودة للعقيدة الصهيونية اليهودية الإسرائيلية. فقال:

«تهدف هذه الاستراتيجيا إلى الأخذ بالمعتقدات الصهيونية الأساسية نفسها لشن هجوم مضاد على الايديولوجيا الصهيونية القائمة، بحيث إن عدداً قليلاً جداً من المؤسسات يمكنه الصمود أمام هجوم من هذا النوع، وخصوصاً إذا ما تمّ دعمه بحركة جماهيرية. إن القوة المؤثرة هي قوة شرعية، ومن الصعب التفكير بوسيلة أكثر فعالية لجعل شرعية السياسات الصهيونية تتآكل محلياً ودولياً من مهاجمة جذور هذه الايديولوجيا بلغتها الرمزية الخاصة: التاريخية والميثولوجية. فمثلاً «خروج» جماعي للعرب الفلسطينيين إلى فلسطين تحت شعار «نريد العودة إلى الوطن والتعايش معاً» من شأنه أن يفسح في المجال أمام إمكانية إعادة تقييم الوضع برمته وعلى أسس بدائل غير صهيونية، أو معادية للصهيونية، طالما أن رفض مثل هذا المطلب (العودة) أو الاعتراف به كلاهما مستحيل بالنسبة للايديولوجية الصهيونية القائمة».

وفي عام ١٩٨٨ كادت هذه الفكرة تتحقق عندما حاولت منظمة التحرير إرسال سفينة العودة إلى موانئ فلسطين. في مقال نشر في مجلة **المجلة**[٢٥] وصف صالح قلاب تاريخ تفكير منظمة التحرير في السفينة:

«والمعروف ان فكرة السفينة بحد ذاتها ليست جديدة. ففي بداية السبعينيات تحدث بشأن هذه الفكرة شاعر باكستاني معروف مع الشاعر الفلسطيني راشد حسين الذي كان قد استشهد في وقت سابق بطريقة أثارت شبهات كثيرة خلال إقامته في الولايات المتحدة. ويبدو أن الشاعر الباكستاني كان قد شاهد فيلماً سينمائياً عن السفينة الشهيرة «اكسودس» التي أقلت عدداً من المهاجرين اليهود إلى فلسطين المحتلة قبل أكثر من ٤٠ عاماً. وقد نقل راشد حسين هذه الفكرة إلى عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» كمال عدوان الذي استشهد في بدايات عام ١٩٧٣ مع اثنين من كبار

(٢٤) Uri Davis, «For a Palestinian Exodus,» *Peace News*, 21/12/1973.

(٢٥) **المجلة**، العدد ٤١٩ (١٩٨٨).

القادة الفلسطينيين هما كمال ناصر وأبو يوسف النجار خلال غارة «الكوماندوس» الإسرائيلي الشهيرة على منطقة فردان في القسم الغربي من العاصمة اللبنانية بيروت.

وبعد أحداث أيلول/سبتمبر في الأردن وانتقال الثقل الأساسي للمقاومة إلى لبنان، أخذت هذه الفكرة تختمر في رأس كمال عدوان قبل أن يحصل على قرار بهذا الخصوص من القيادة الفلسطينية. وكان عدوان يفكر في استئجار ثلاث سفن تجارية وتحميلها ليس بالمبعدين فقط بل وبأطفال وعائلات من المخيمات الفلسطينية وتوجيهها، بعد ترتيبات إعلامية وسياسية معينة، إلى شواطئ فلسطين المحتلة ومحاولة إنزال ركابها على الأراضي الفلسطينية.

وفي أعقاب وفاة عدوان واندلاع الحرب الأهلية في لبنان وانشغال المقاومة الفلسطينية اختفت هذه الفكرة ولم تظهر من جديد إلا في مرحلة ما بعد الغزو الإسرائيلي للأراضي اللبنانية، وعلى وجه التحديد بعد محاصرة أبي عمار مع قواته في طرابلس في الشمال اللبناني. ففي ذلك الحين وعندما بدت الآفاق مسدودة نصح البعض الزعيم الفلسطيني بإحياء فكرة استئجار سفن وتحميلها بعائلات من المخيمات الفلسطينية المنكوبة، خصوصاً مخيمي صبرا وشاتيلا وتوجيهها نحو فلسطين المحتلة. لكن أبا عمار رفض الفكرة من منطلق ان ظروف تلك المرحلة غير ملائمة وان أي إجراء من هذا القبيل قد يجعل الكثيرين يشعرون وكأن الثورة الفلسطينية في ضوء الحروب التي فرضت عليها قد أصيبت بالوهن والإعياء.

وتقول وجهة نظر أبي عمار ان فكرة الباخرة عملية سياسية بحتة. ولذلك فإنه بمجرد اشتعال انتفاضة الأرض المحتلة اتخذ قراراً بشأنها وبدأ تنفيذها على الفور للاستفادة من حالة تعاطف الرأي العام العالمي مع الانتفاضة الفلسطينية».

وقد أظهر رد الفعل الإسرائيلي على عملية سفينة العودة مدى القلق الذي أحدثه تحدي هجرة العودة الفلسطينية بين الإسرائيليين. وقد بدأ رد الفعل الإسرائيلي بحملة من الإرهاب والتهديدات موجهة لأصحاب السفن اليونانيين. وكان هدف هذه الحملة ضمان عدم تأجير السفن لمنظمة التحرير. ووصف صالح قلاب الحرب السرية التي شنتها الاستخبارات الإسرائيلية (الموساد) على أصحاب السفن اليونانيين:

«حرب سرية طاحنة، بكل معنى الكلمة، دارت رحاها في الأسبوعين الماضيين في شوارع العاصمة اليونانية أثينا وشواطئها بين الأجهزة الأمنية الفلسطينية والاستخبارات العسكرية الإسرائيلية بخصوص «سفينة العودة» التي قررت منظمة التحرير إرسالها باتجاه موانئ فلسطين المحتلة وعلى متنها عدد كبير من المبعدين الفلسطينيين وشخصيات سياسية تمثل بعض الأحزاب والهيئات العالمية والعربية.

هذه «الحرب» بدأت عندما قامت إسرائيل باستنفار أجهزة استخباراتها وتحريك بعض مجموعاتها باتجاه أثينا في أعقاب إعلان منظمة التحرير عن نيتها إرسال السفينة المشار إليها باتجاه ميناء حيفا في العاشر من شباط/فبراير الحالي وبعدما أنهى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات الترتيبات المتعلقة بهذه المسألة خلال زيارته الخاطفة التي قام بها إلى اليونان في التاسع عشر من الشهر الماضي وأجرى أثناءها محادثات بهذا الخصوص مع رئيس الوزراء اليوناني اندرياس بابندريو.

وبعد الإعلان الفلسطيني مباشرة قامت إسرائيل من خلال أذرعها الممتدة والمنتشرة في عدد من المؤسسات والشركات الوهمية بالاتصال بجميع أصحاب شركات الملاحة اليونانية وحذرتهم من مغبة تأجير أي من سفنهم إلى منظمة التحرير، وإبلاغهم بأن أي إجراء من هذا القبيل سيعتبر بمثابة المساهمة في الحرب الإسرائيلية ـ الفلسطينية.

أحد أصحاب هذه الشركات، وقد رفض ذكر اسمه أو اسم شركته بسبب ما وصفه بالدواعي الأمنية، قال انه تلقى تهديداً مباشراً بأنه سيعرض نفسه وأولاده إلى الخطر إذا أقدم على تأجير منظمة التحرير أية سفينة من سفنه، وقد أكد انه رغم تعاطفه مع الشعب الفلسطيني وتقديمه تبرعات إلى سكان الأراضي المحتلة، اضطر إلى الالتزام بما حذرته إسرائيل منه بسبب معرفته الأكيدة بأن الاستخبارات الإسرائيلية تعني ما تقوله، وانها عاجلاً أو آجلاً ستنفذ تهديداتها ضده في حال تعاونه مع الفلسطينيين.

ومما يشير إلى ضخامة المواجهة التي جرت بين منظمة التحرير وإسرائيل ان المنظمة استأجرت سفينة تحمل اسم «سيلفر بالوما» من إحدى شركات الملاحة اليونانية، وكان من المقرر وبناءً على عقد موقع أن تبحر هذه السفينة بالمبعدين والمتضامنين معهم من ميناء بيريه اليوناني صبيحة يوم الأربعاء العاشر من هذا الشهر، إلا ان المفاجأة ظهرت عندما أبلغ صاحب هذه السفينة مكتب المنظمة في أثينا بأنه يتخلى عن هذا العقد وانه لا يستطيع تنفيذ ما جرى الاتفاق عليه لأسباب أمنية.

ويذكر ممثل المنظمة في اليونان فؤاد البيطار نقلاً عن جِهات وأوساط يونانية مطلعة ان الاستخبارات الإسرائيلية مارست مع صاحب السفينة المذكورة سياسة الترغيب والترهيب، وانها في البداية أبدت استعداداً كاملاً لإعطائه كامل المبلغ الذي دفعته له منظمة التحرير بالإضافة إلى المبالغ المترتبة على فسخ العقد الموقع، لكنها عندما لم يذعن لذلك حذرته من أنها ستضع جميع سفنه على القائمة السوداء وانها لن تسمح لها بالرسو في الموانئ الإسرائيلية. وعندما أصر على موقفه أبلغته بمدى الخطر الذي سيواجهه هو وأولاده إذا أصر على تأجير سفينته إلى المقاومة الفلسطينية.

وإزاء ذلك، وعندما وصلت الأمور إلى هذا الحد، اضطر صاحب «سيلفر بالوما» إلى فسخ العقد مع المنظمة على رغم إنذارها له بأنها ستوكل محامياً لتسجيل دعوى والمطالبة بجميع الأضرار المترتبة على هذا الإلغاء».

في النهاية تمكنت منظمة التحرير من الحصول على سفينة تدعى «سلفرين» وكان من المقرر أن تبحر إلى حيفا من الميناء القبرصي لمدينة ليماسول وتقل حوالى ١٣٠ مبعداً فلسطينياً يصاحبهم حوالى ١٧٠ متعاطفاً مع قضيتهم بالإضافة إلى عشرات الصحفيين. ولكن تم إجهاض عملية إقلاع السفينة بعد ثقبها بسبب تفجير لغم ألصقته ضفادع بشرية بقاع السفينة. ان تفجير الـ «سلفرين» يثير أسئلة مهمة فيما يتعلق بالأمن البحري سنبحثها بالتفصيل فيما بعد.

عقب الهجمة الإسرائيلية على الـ «سلفرين» بحث الكثيرون، وبينهم المطران هيلاريون كبوجي، في إمكانية تنظيم مسيرة شعبية كبيرة عبر أغوار الأردن باتجاه الضفة الغربية المحتلة. ومثل هذه المسيرة كانت موضوع كتاب المؤلف **هجرة العودة الفلسطينية** الذي تم توزيعه في كل أنحاء الوطن العربي في أوائل الثمانينيات. وقبل نشره باللغة العربية كان المؤلف قد زار مقر المنظمة ومركز الدراسات الفلسطينية في بيروت في عام ١٩٧٨ لتشجيع الفكرة وتسليم مشروع الكتاب الذي كان مكتوباً بالانكليزية. وبعد زيارتي لبيروت استلمت خطاباً من مدير مركز الدراسات، صبري جريس، يعبر فيه عن اهتمامه الشديد بالفكرة ولكنه عجز عن الرد على الفكرة رداً رسمياً.

وفي مقال نشر في مجلة **فلسطين الثورة** التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية الصادرة بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ دعا الدكتور سامي الذيب إلى تنظيم عدد من المسيرات البرية وهجرة بحرية للعودة تقوم بها أساطيل من القوارب الصغيرة. وكان المقال تحت عنوان «كيف نغزو اسرائيل سلماً؟». وفي المقال أكد الدكتور سامي الذيب على الحاجة إلى إيجاد جبهة ثانية للانتفاضة، وبالتالي الإظهار للعالم تلاحم الشعب الفلسطيني في صف واحد سواء أكانوا داخل حدود الأراضي المحتلة أم خارجها.

في النهاية، حصلت مسيرة برية في الأردن في الرابع عشر من أيار/مايو عام ١٩٩٠ عندما تدفق نحو ٤٠ ألف شخص بينهم ٢٥٠ مبعداً فلسطينياً وممثلو ١٢٠ نقابة عربية باتجاه جسر الملك حسين (اللنبي) في مسيرة شعبية لا سابق لها منذ احتلال إسرائيل للأراضي العربية في عام ١٩٦٧. وقد تم تنظيم المسيرة للتعبير عن حق الفلسطينيين في العودة إلى أرضهم وانتقاد هجرة اليهود السوفيات إلى الأراضي العربية المحتلة. ومن الناحية الدعائية كانت المسيرة ناجحة. وقد حاول بعض

المتظاهرين، وهم من الشباب، عبور الجسر واضطُر رجال الأمن الأردنيون إلى كبح جماحهم. وفي البداية حذر الجنود الأردنيون الشباب ان الإسرائيليين سيقتلونهم في حالة متابعة مسيرتهم. وعندما أخفقت هذه التحذيرات في ردع الشباب استخدم رجال الأمن الأردنيون قنابل مسيلة للدموع وطلقات تحذيرية لوقفهم.

وما يثير الاهتمام بهذه المسيرة هو عدد المشتركين الذين كانوا فيها وحماسهم. وقد كان مركز التجمع والانطلاق للمسيرة في غور الأردن بعيداً عن مدن الأردن الرئيسية. ولكن على الرغم من هذه الحقيقة تدفق نحو ٤٠ ألف شخص باتجاه جسر الملك حسين من مدن الأردن في مئات الباصات والسيارات الصغيرة في الصباح المبكر من أجل الاشتراك في المسيرة. وفي مركز التجمع والانطلاق انتظمت الجموع في حلقات دبكة وكانت تردد أغاني وطنية وشعبية استعداداً لانطلاق المسيرة. وقد تمتعت المسيرة بتأييد عدد من السياسيين الأردنيين البارزين مثل السيد طاهر المصري وزير خارجية الأردن السابق وعضو مجلس النواب. لذلك من المحتمل الاستنتاج من هذه الحقائق أن أية استراتيجيا مستقبلية للعودة ستتمتع بتأييد قوي في الأردن.

في السابع عشر من كانون الأول/ديسمبر العام ١٩٩٢ قامت إسرائيل بإبعاد ٤١٥ فلسطينياً إلى المنطقة المعزولة في جنوب لبنان. وفي مناسبتين حاول هؤلاء المبعدون العودة السلمية وتقدموا في اتجاه خطوط الدفاع الإسرائيلية. والاستجابة الإسرائيلية على هاتين المحاولتين للعودة أشارت إلى رد الفعل الإسرائيلي المحتمل على أية هجرة عودة شعبية في المستقبل.

في المناسبتين بدأ الإسرائيليون وحلفاؤهم في جيش لبنان الجنوبي بإطلاق النار تحذيراً فوق رؤوس المبعدين وتفجير القذائف حولهم على أمل ردعهم عن المضي قدماً في مسيرتهم. وزرعوا أيضاً ألغاماً في أكوام من الرمال أمام المبعدين. وقد كانت مثل هذه الإجراءات رداً على عودة سلمية فلسطينية كما توقعها المؤلف، ووصفها في كتابه **هجرة العودة الفلسطينية**.

وكف الفلسطينيون عن التقدم في مسيرتهم الأولى بعد إصابة ثلاثة منهم بالجروح الناجمة عن إصابتهم بالشظايا. وفقد أحدهم نصف فكّه. أما المسيرة الثانية فتوقفت قبل الوصول إلى الخطوط الإسرائيلية.

إلا أنه على الرغم من عدم نجاح هاتين المحاولتين للعودة، فقد أحرز المبعدون نصراً أخلاقياً. وفي الجريدة البريطانية **الغارديان**[٢٦] وصف الدكتور عبد العزيز

(٢٦) *Guardian*, 5/2/1993.

الرنتيسي، قائد المبعدين، وعمر فروانه، رئيس الفريق الطبي للمبعدين، الروح المعنوية المرتفعة للفلسطينيين وكيفية إيقافهم لعمليات الإبعاد الجماعي في المستقبل.

وفي واقع الأمر فإن انتصار هؤلاء المبعدين الذين كان معظمهم ينتمي إلى «حماس»، كان أكثر من نصر أخلاقي. فعقب عملية الإبعاد في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٢ وافق مجلس الأمن على القرار رقم (٧٩٩) الذي نص على حق العودة الفورية لجميع المبعدين إلى فلسطين. وفي شباط/فبراير عام ١٩٩٣ أعلنت إسرائيل انها مستعدة للسماح لمئة مبعد بالعودة ولتخفيض مدة النفي إلى النصف لبقية المبعدين. وبعد ثلاثة أشهر أعلنت إسرائيل عن السماح بالعودة لثلاثين فلسطينياً، من بينهم أشخاص مثل عبد الجواد صالح، رئيس بلدية البيرة السابق، وحنا ناصر، رئيس جامعة بير زيت، وكان قد تم إبعادهم عن الأراضي المحتلة عقب الحرب في عام ١٩٦٧. في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٣ سمحت إسرائيل لبقية المبعدين إلى جنوب لبنان بالعودة إلى فلسطين. والحقيقة هي ان الانتصار الذي أحرزه هؤلاء المبعدون الفلسطينيون هو أعظم انتصار حققته أية جماعة فلسطينية تحاول العودة السلمية إلى فلسطين.

ولكن على الرغم من هذا الانتصار فقد تردد الكثيرون في تأييد فكرة هجرة العودة الفلسطينية مخافة ان ترتكب إسرائيل مذبحة في حالة مثل هذه العودة. وكما ذكر أعلاه أظهرت مذبحة الخليل في شباط/فبراير عام ١٩٩٤ سهولة قيام شخص واحد يحمل سلاحاً أوتوماتيكياً بقتل عدد كبير من المدنيين غير المسلحين. وعبر الجنود الأردنيون عن هذا الخوف عندما منعوا المشتركين في المسيرة الأردنية عن التقدم نحو جسر الملك حسين (جسر اللنبي). وقد ذكرت جريدة **الشرق الأوسط**[٢٧] ان أحد الجنود صرخ وقد دمعت عيناه «أنا مثلكم أريد العودة إلى فلسطين لكن ليست هذه هي الطريقة. سيقتلكم الجنود الإسرائيليون إن تابعتم مسيرتكم».

وليس الخوف مقصوراً على أن تتحمل الحكومة الإسرائيلية المسؤولية المباشرة عن مذبحة فلسطينيين يحاولون العودة السلمية. فالحكومة الإسرائيلية يمكن أن تتجنب تحمل المسؤولية المباشرة عن مثل هذه الأعمال البشعة. فيمكن أن تتوصل إلى اتفاق مع مجموعات إرهابية يهودية تقوم بهذه الأعمال بينما تحاول الحكومة الإسرائيلية التبرؤ منها. وسيكون مثل هذا الاتفاق على شكل الاتفاق الذي تم في عام ١٩٤٨ بين جماعة الأرغون والوكالة اليهودية لطرد الفلسطينيين، كما اعترف به

(٢٧) **الشرق الأوسط**، ١٥/٥/١٩٩٠.

فيما بعد مناحيم بيغن في الولايات المتحدة في صيف ١٩٤٨. فقال بيغن:

«خلال الشهر الأخير من فترة الانتداب البريطاني قررت الوكالة اليهودية تنفيذ مهمة صعبة تتمثل في إخراج العرب من المدن قبل انسحاب الجيوش البريطانية وتوصلت الوكالة اليهودية إلى اتفاق معنا (أي جماعة ارغون) لنضطلع بالمهمة وتقوم هي من جانبها بالتبرؤ من أعمالنا مدعية بأننا عناصر منشقة كما كانت تفعل عندما حاربنا البريطانيين. وهكذا ضربنا بقوة وأدخلنا الهلع والخوف في قلوب العرب واستطعنا إخراجهم من المناطق المخصصة للدولة اليهودية».

ومن الممكن أن لا تكون المنظمة المسؤولة عن ارتكاب المذبحة منظمة يهودية، ففي جنوب لبنان يمكن أن يحصل الإسرائيليون على تعاون حلفائهم من جيش لبنان الجنوبي في القيام بمثل هذا العمل البشع. ومن دون أي شك فإن إسرائيل كانت ستلقي اللوم على جيش لبنان الجنوبي في حال حدوث أي مذبحة لمبعدي حماس أثناء محاولة عودتهم في عام ١٩٩٣.

خامساً: الخوف من المذبحة

Mask of Anarchy

With folded arms and steady eyes,
And little fear, and less surprise,
Look upon them as they slay
Till their rage has died away.
Then they will return with shame
To the place from which they came,
And the blood thus shed will speak
In hot blushes on their cheek.

كتبت الشاعرة الانكليزية ماري شيلي (Mary Shelley) هذه القصيدة «قناع الفوضى» بمناسبة مذبحة بيترلو (Peterloo) عام ١٨١٩، والتي تعد إحدى النقاط السوداء في تاريخ انكلترا الاجتماعي. ففي بيترلو تم استخدام فرق الفرسان لتشتيت جمهور كبير غير مسلح فيه النساء والأطفال، وكان يحضر اجتماعاً سياسياً، وأسفر هذا العمل عن سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى. وتصف القصيدة كيف يمكن أن تؤدي ممارسة القمع ضد شعب أعزل وصامد إلى الشعور بالاشمئزاز من قبل الجنود المسؤولين عن القيام بالقمع، وكيف يؤدي مثل هذا القمع إلى تحول الولاء والقوى الاجتماعية لصالح المضطهدين. وقد ترددت عظة هذه القصيدة في كتابات

كثيرة عن اللاعنف، وكانت أساس تفكير ممارسي اللاعنف مثل مهاتما غاندي ومارتن لوثر كنغ. وكما أدلى نيلسون مانديلا في سيرته الذاتية[٢٨] فقد فسحت مأساة بيشو الطريق لجنوب افريقيا الديمقراطية. وقد كانت عظة القصيدة أساس تفكير المؤلف عندما كتب **هجرة العودة الفلسطينية**.

ان رد فعل اليهود الإسرائيليين ويهود الشتات حول العالم على مذبحة صبرا وشاتيلا في عام ١٩٨٢ قد أثبت صحة عظة القصيدة في المضمون الإسرائيلي الفلسطيني. فعقب المذبحة تدفق حوالى ٤٠٠,٠٠٠ إسرائيلي إلى شوارع تل أبيب احتجاجاً على المذبحة في المخيمات الفلسطينية. وشعر يهود الشتات حول العالم باشمئزاز من الدور الذي لعبته إسرائيل في المذبحة. في لندن دعت جريدة الجالية اليهودية في بريطانيا *The Jewish Chronicle* إلى استقالة الحكومة الإسرائيلية. وفي الولايات المتحدة دعا الحاخام آرثر هيرتزبرغ (Arthur Hertzberg)، وكان نائب رئيس المجلس اليهودي الأمريكي، إلى تنحي بيغن وشارون عن منصبيهما. وفي نيويورك نظمت اللجنة اليهودية الأمريكية مؤتمراً صحفياً عشية يوم صوم الغفران، واستنكر ستة حاخامات المذابح في بيروت. وفي نهاية المطاف تم تشكيل لجنة للتحقيق برئاسة اسحاق كاهان، رئيس المحكمة الإسرائيلية العليا. وأصدرت اللجنة تقريراً بنتائج تحقيقاتها في شباط/فبراير عام ١٩٨٣. واتهمت اللجنة وزير الدفاع ارييل شارون وعدداً من ضباط الجيش الإسرائيلي بتحمل المسؤولية بشكل غير مباشر، عن الأحداث في مخيمات بيروت. وألقى تقرير اللجنة لوماً على رئيس الوزراء مناحيم بيغن. ومما عرض بين توصيات التقرير استقالة شارون أو إقالته من منصبه.

إن السبب لهذا السخط اليهودي على ما حدث في صبرا وشاتيلا، يكمن في تذكر محرقة (الهولوكوست) اليهود على أيدي النازيين في أوروبا. للكثير من اليهود كان من الصعب قبول حقيقة ان إسرائيل كانت مسؤولة بشكل غير مباشر عن المجزرة في مخيمات بيروت. وفي نظرهم ان المذبحة قد لوثت سمعة اسرائيل الطيبة. بمعنى آخر، فإن التجربة التي مر بها اليهود على أيدي النازيين قد جعلت المذبحة المنظمة للعرب الفلسطينيين غير مقبولة على الإطلاق، وقد وضعت حداً للقوة الإسرائيلية. وهذه الحقيقة قد أشار إليها يوري ديفيز في اقتراحه لهجرة عودة فلسطينية:

(٢٨) Nelson Mandela, *Long Walk to Freedom: The Autobiography of Nelson Mandela* (Boston, MA: Little, Brown, 1994).

«إن أية مذبحة يمكن التخطيط لها، أو القيام بتنفيذها فعلاً، إلا أن المذابح بشكل عام لا يمكن أن تتبع كسياسة. . زد على ذلك أن تجربة محرقة اليهود في الحرب العالمية الثانية (الهولوكوست) هي بالتحديد ما يمنع الإسرائيليين من اعتماد مذابح منظمة ضد العرب الفلسطينيين. إن مثل هذه المذابح يمكن أن تنفذ فقط في الخفاء، وليس في موانئ دولية كميناءي حيفا واسدود».

يخاف الكثيرون من الفلسطينيين من ان تذكّر اليهود للتجارب التي مروا بها في أوروبا لن يقيد استعمال القوة الإسرائيلية بشكل كاف، ويخافون من أنه في حالة غزو سلمي فلسطيني للأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل، لن يكون في مقدور الفلسطينيين تحمل العنف الذي تستعد إسرائيل للجوء إليه لمنع التقدم الفلسطيني. ومن هنا فالسؤال هو ما هي الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتمكين الفلسطينيين من تحمل مثل هذا العنف؟ أو بمعنى آخر كيف يمكن أن تتم حماية الفلسطينيين من الرصاص والقذائف الإسرائيلية؟ يثير هذا السؤال قضية الأمن التي نتعرض لها الآن.

سادساً: «حرب النجوم» الفلسطينية ـ الأمن

في عام ١٩٨٣ تقدم الرئيس رونالد ريغان باقتراح تضمن نظاماً جديداً للدفاع الاستراتيجي ضد خطر الهجمات النووية من الاتحاد السوفياتي. وأطلق على هذه المبادرة الدفاعية الاستراتيجية لقب «حرب النجوم». وكان القصد منها حماية الولايات المتحدة من القذائف السوفياتية العابرة للقارات عن طريق اعتراض القذائف في مراحل مختلفة لسيرها بواسطة مركبات فضائية حربية تستخدم أشعة الليزر لتدمير القذائف. بمعنى آخر، كان هدف النظام الجديد هو تشكيل حاجز أو غطاء وقائي لا تستطيع القذائف السوفياتية اختراقه فيوفر الأمن للأمريكيين ضد أي هجوم نووي محتمل، ويشعر الأمريكيون باطمئنان تحت هذا الغطاء الوقائي.

وللكاتب حلم مماثل بتشكيل غطاء وقائي حول الفلسطينيين لا يستطيع الرصاص والشظايا الإسرائيلية اختراقه فيوفر للفلسطينيين الأمن من النار الأوتوماتيكية وقصف المدافع. ولكن الفكرة هنا ليست حلماً مستقبلياً مثل حلم ريغان. فالتكنولوجيا والمواد لمثل هذا الغطاء متوفرة في الوقت الحالي. ان الأجساد البشرية ضعيفة ولا تستطيع تحمل الرصاص وشظايا القذائف، ولكن هناك وسيلة لحماية الأجساد البشرية عن طريق استخدام الدروع والملابس الواقية من الباليستيات (الرصاص والشظايا). وبالنسبة للعديد من رجال الشرطة والجيش فإن هذه الفكرة ليست فكرة جديدة. وفي الوقت الحاضر نشاهد زيادة استخدام الدروع والملابس

الواقية من الباليستيات من قبل قوى الأمن في العديد من الدول. وهناك شركات كثيرة في عدد من البلدان تصنع مثل هذه الدروع وعلى درجة عالية من الجودة. وبين هذه الشركات يوجد تنافس لصنع الدروع أكثر قوة وأخف وزناً، وفي المؤسسات الدفاعية الغربية مثل البنتاغون اهتمام شديد بهذه التطورات فهي تعاني ضغطاً شعبياً كبيراً لضمان تقليل عدد القتلى والجرحى بين الجنود الذين يشتركون في العمليات العسكرية.

وبين أكثر المواد استخداماً في تصنيع الدروع الواقية من الرصاص مادة الكفلار (Kevlar). والكفلار هو خيط ارميدي (Aramid) يملك قوة وتماسكاً على درجة عالية، على الرغم من خفة وزنه، وهو أقوى من الفولاذ. ومن المواد الأخرى المستخدمة في صناعة الدروع الوقائية خيط البوليثيلين المغزول ويسمى دينيما (Dyneema). وما زالت البحوث مستمرة لإيجاد مواد جديدة أكثر قوة وأخف وزناً يمكن استخدامها في الملابس الواقية من الباليستيات. وفي عدد من مجلة **العالم الجديد**[٢٩] ظهر مقال حوال المزايا العجيبة لحرير العنكبوت التي يتم درسها في جامعة كورنل (Cornell University) في ولاية نيويورك. فيبدو ان حرير العنكبوت متماسك جداً ويتمتع بمرونة عالية جداً، ولذلك له قدرة على امتصاص كثير من الطاقة قبل أن يتكسر، وبالتالي فهو يملك القدرة على منع اختراق الرصاص. ويمكن في يوم من الأيام إنتاج هذا الحرير على نطاق صناعي.

في حالة غزو سلمي فلسطيني لإسرائيل فالدروع الواقية من الرصاص والشظايا سيكون لها دور مهم في تخفيض عدد القتلى والجرحى بين الفلسطينيين بشكل قاطع وفي تجنب مذبحة دموية. ولكن السؤال هو، ما هو نوع الدروع التي يحتاج الفلسطينيون إليها في حالة غزوهم للأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل، وفي حالة مواجهتهم للقوات الإسرائيلية؟ وتُصنف الدروع بحسب درجة الأخطار التي صممت الدروع للتعرض لها. فقد قامت المنظمة الدولية لرؤساء أقسام الشرطة بتصنيف عدة درجات للأخطار التي يتعرض لها الأشخاص وأعلى درجة هي الدرجة الخامسة. ويفترض ان الفلسطينيين سيواجهون أعلى درجة من المخاطر، ولذلك يجب تصميم الدروع الفلسطينية لحماية المشتركين في غزو لاعنفي لإسرائيل من هذه المخاطر.

تشتمل هذه المخاطر أولاً على إمكانية تعرّض المشتركين الفلسطينيين للشظايا من قذائف الدبابات والمدافع المضادة للأفراد التي تتساقط حولهم وهو خطر واجهه

(٢٩) *New Scientist* (5 November 1994).

مبعدو حماس في جنوب لبنان. وهناك خطر مواجهة النيران الأوتوماتيكية من المدافع اليدوية الرشاشة مثل رشاش الأوزي الذي تستخدمه القوات الإسرائيلية على نطاق واسع. وخطر أكبر هو احتمال مواجهة الرصاصات السريعة الانطلاق التي تطلق من بنادق «الجليل»، وهذه البنادق أيضاً شائعة الاستعمال في الجيش الإسرائيلي. وسرعة انطلاق الرصاصة من بندقية الجليل هي ٨١٥ متر/ثانية للرصاصة التي وزنها ١٠,٩ غرام بينما سرعة انطلاق الرصاص من رشاش الأوزي هي ٤٠٠ متر/ثانية. ويمكن أيضاً استخدام المواد الكيماوية مثل الفوسفور الذي ألقته إسرائيل على المدنيين في بيروت في عام ١٩٨٢.

وبالتالي فالدروع الفلسطينية ينبغي أن تكون مصممة لمواجهة كل هذه الأخطار. فلبس الدروع البسيطة من الدرجة الثانية أو الدرجة الثالثة لن يكفي في هذه الحالات. فيجب أن تتألف الدروع الفلسطينية من الأجزاء التالية:

الجزء **الأول** للدروع الفلسطينية سيكون بالطبع السترة الواقية التي تحمي عدداً من الأعضاء الحيوية في الجسم البشري مثل القلب والرئتين. ومن الأفضل أن تكون السترة مصنوعة من مواد خفيفة الوزن. فاستخدام مواد خفيفة الوزن مهم جداً للنساء والفتيات المشتركات في الغزو السلمي للأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل. ويجب تجهيز السترات بصفائح من الصلب أو الخزف من أجل الحماية من الرصاصات السريعة الانطلاق التي تطلقها القوات الإسرائيلية من مسافة قصيرة عند اقتراب الفلسطينيين من خطوط الدفاع الإسرائيلية. ويتم إدخال الصفائح في جيوب السترة. والآن يمكن أيضاً استخدام الصفائح المصنوعة من مواد خفيفة الوزن مثل التتراميد (Tetramid) ودينيما (Dyneema) التي تقاوم اختراق الرصاص بشكل فعال.

أما الجزء **الثاني** والمهم من الجسد الذي يتطلب الحماية فهو الرأس. وستكون هناك حاجة إلى الخوذات الواقية من الباليستيات، ولا سيما من الرصاصات السريعة الانطلاق. فأهمية الخوذة تم إثباتها عندما حاول المبعدون الفلسطينيون في جنوب لبنان التقدم الأول لخطوط الدفاع الإسرائيلية، ففقد أحدهم فكه بسبب إصابته بالشظايا. ومن الأفضل أن تكون الخوذة أيضاً مصنوعة من المواد الخفيفة الوزن، وللخوذة الفلسطينية جزء مغطٍ للوجه شفاف مصنوع من مواد رقائقية فيقاوم اختراق الرصاص مثلما تقاومه بقية الخوذة. ويجب أن توفر الدروع الفلسطينية حماية للرقبة في حالة إطلاق النار الإسرائيلية من مناطق مرتفعة أو في حالة استخدام الطائرات المروحية.

ومن المهم أن تكون للسترة وللخوذة مواد إضافية لتخفيف الصدمة. فحتى لو

منعت الرصاص من اختراق الجسد، فضربة الرصاص تحدث تحويل الطاقة إلى لابس الدروع، وتسبب هذه الطاقة الصدمة. وإذا كانت الصدمة شديدة فيمكن أن تسبب الموت. فلذلك على أعظم درجة من الأهمية أن تكون الدروع الفلسطينية مصممة لامتصاص طاقة الرصاص وبالتالي تخفف الصدمة التي يعانيها لابس الدرع. وعلى الدرجة نفسها من الأهمية أن تحتوي الملابس الواقية الفلسطينية على مواد خاصة للحماية من الأسلحة الكيماوية الإسرائيلية. وكما ذكر أعلاه فقد ألقت إسرائيل قنابل الفوسفور على المدنيين في بيروت في عام ١٩٨٢. وينبغي أيضاً أن يكون الفلسطينيون مجهزين بكمامات واقية من الغازات المسيلة للدموع.

أما الجزء **الآخر** للدروع الفلسطينية فهو الترس الواقي من الباليستيات، ويوفر حماية إضافية للأذرع، ويشكل خط الدفاع الأول للجسد كله. ويمكن صناعة الترس إما من الفولاذ أو من مواد رقائقية شفافة. وإذا استخدم الفلسطينيون تروساً شفافة فسيدرك الجنود الإسرائيليون انهم يواجهون رجالاً ونساءً وأطفالاً غير مسلحين. وهذا سيؤدي إلى زيادة الضغط المعنوي على الجنود الإسرائيليين للامتناع عن القيام بالأعمال البشعة.

وعند تصميم الدروع الفلسطينية سيكون من الحكمة الأخذ بعين الاعتبار ان إسرائيل ربما ستحاول تحسين أسلحتها من أجل اختراق الغطاء الواقي الفلسطيني. لذلك يجب ألا تكون الدروع الفلسطينية مصممة للأخطار الحالية فحسب، بل يجب تصميمها لمواجهة أخطار مستقبلية مثل رصاصات خارقة للدروع جديدة. فإن الدروع التي تقاوم مثل هذه الرصاصات متوفرة في الوقت الحالي.

إلا أن هناك مشكلة سيواجهها الفلسطينيون عند لبس الدروع، ولا سيما الدروع الثقيلة، وهي محاولة الاحتفاظ بدرجة حرارة الجسم الباردة. وهذه ستكون مشكلة كبيرة للفلسطينيين في وادي الأردن وعلى الحدود الإسرائيلية ـ الأردنية الجنوبية وعلى الحدود الإسرائيلية ـ المصرية. فستدعو الحاجة إلى لبس ملابس داخلية خاصة لتبريد الجسم. وفي حرب الخليج لبس جنود الولايات المتحدة مثل هذه الملابس وكانت تسمى (Ribbed Ventilating Undergarments) «RVUs» وفيها قنوات تهوية مضلعة تسمح للعرق بالتبخر وبالتالي يبقى الجسم بارداً.

وكما ذكر أعلاه فاستخدام مثل هذه الدروع سيوفر حماية من عدد من المخاطر التي تواجه الفلسطينيين، إذ سيؤدي إلى تقليل عدد القتلى والجرحى بين المشتركين في غزو لاعنفي للأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل. وإدراك الفلسطينيين انه من الممكن تحمل الأخطار التي ستواجههم عن طريق استخدام الدروع الواقية سيؤدي إلى اشتراك المزيد من الفلسطينيين في الغزو. وهذه النقطة مهمة لأن نجاح عملية العودة

الجماعية الفلسطينية سيعتمد على اشتراك أعداد كافية من الفلسطينيين للتغلب على القوات الإسرائيلية.

ولأسباب أمنية يجب توزيع الدروع البشرية وتخزينها في بيوت المشتركين في العودة. إذا علم الإسرائيليون ان هذه الدروع مخزنة في عدد قليل من المستودعات، فبالتأكيد سيقومون بغارة على هذه المستودعات.

ولكن الدروع الواقية ليست الحل لجميع المخاطر التي سيواجهها الفلسطينيون، فإن الخطر من الدبابات الإسرائيلية ليس من شظايا قذائفها فقط. وتملك إسرائيل ٣٨٩٥ دبابة حربية(٣٠) تستطيع بواسطتها إغلاق جميع الطرق الرئيسية المؤدية إلى المعابر الحدودية بالإضافة إلى تشكيل طوق من الحديد حول منطقة قطاع غزة. ولكن هذه الدبابات ليست عقبة لا يمكن تذليلها، فإنها ستكون عقبة بالتأكيد إذا حاول الفلسطينيون مجرد عبور الحدود الإسرائيلية من بضع نقاط معينة. ولكن إذا هدد الفلسطينيون الحدود الإسرائيلية بأكملها فسيكون الخطر من الدبابات أقل. فاستعمال الدبابات الفعال يعتمد على الطوبوغرافيا أو طبيعة الأرض ولا يمكن استخدام الدبابات في كل المناطق.

وبالنسبة للفلسطينيين المتمركزين بالقرب من الدبابات الإسرائيلية ستكون هناك إمكانية القيام بتسلق الدبابات ومحاولة التصادق مع طاقمها كما حدث في النضال اللاعنفي في أنحاء أخرى من العالم. ويمكن أيضاً الزحف تحت الدبابات.

ولكن الدبابات والمدافع وشظايا القذائف لن تشكل خط الدفاع الإسرائيلي الأول عند غزو لاعنفي فلسطيني، فحول القلعة الصهيونية سور مكون من عدد من العقبات والحواجز المادية وتشتمل هذه الحواجز على أنواع مختلفة من الأسياج والأسلاك الشائكة وحقول الألغام. وسيكون في حكم المؤكد ان إسرائيل ستقوم بتشييد عقبات وحواجز مادية أخرى إضافة إلى تلك الموجودة على حدودها في حالة غزو فلسطيني. في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٢ كان زرع الألغام في أكوام الرمال أمام الفلسطينيين المتقدمين من بين ردود الفعل الإسرائيلية الأولى لمسيرة المبعدين في جنوب لبنان نحو الحدود الإسرائيلية، وبالتالي فمن الضروري أن يكون الفلسطينيون مجهزين بشكل صحيح للتغلب على هذه العقبات والحواجز. فهم بحاجة إلى أدوات قطع المعادن لقطع الأسياج والأسلاك الشائكة وأولئك الذين سيكونون مسؤولين عن قطع الأسياج والأسلاك الشائكة، سيحتاجون إلى الدروع الواقية الخاصة والأتراس الكبيرة الواقية من الباليستيات لأنهم سيكونون مثل الطيور الجاثمة

(٣٠) Economist Intelligence Unit [EIU], *Israel* (Country Profile, 1995/96).

للنيران الإسرائيلية. ولكن احتمال تعرض هؤلاء الأشخاص لقذائف المدفعية والدبابات احتمال بعيد. فإن استخدام هذه القذائف من قبل الإسرائيليين في مثل هذه الحالة سيؤدي بالطبع إلى تحطيم خطوطهم الدفاعية بأيديهم.

وسيحتاج الفلسطينيون إلى أجهزة لكشف الألغام وتفجيرها، وعلى المسؤولين عن تفجير الألغام لبس ملابس خاصة توفر حماية من الصدمة والحرارة الناجمة عن تفجر الألغام. ويمكن استخدام الروبوت لكشف الألغام وتفجيرها. وقد استخدم الجيش البريطاني الروبوت لكشف المتفجرات وتفجيرها بشكل فعال في شمال ايرلندا. ومن الضروري أن يكون الروبوت الفلسطيني مركبة صغيرة الحجم ومدرعة لكي لا تشكل هدفاً سهلاً للإسرائيليين. وإذا كان تصميم الروبوت الفلسطيني بسيطاً فيمكن إنتاجه على نطاق واسع. وسيكون توجيه الروبوت عن طريق ذبذبات الراديو. وينبغي أن يملك الروبوت الفلسطيني القدرة على العودة بنفسه إلى وضع الوقوف الصحيح بالإضافة إلى القدرة على الحركة على الرمال وفي المناطق الوعرة.

أخيراً، تجدر الإشارة إلى أن تكلفة كل الدروع والمعدات المذكورة أعلاه ليست باهظة، وإذا قورنت تكلفتها بتكلفة الدبابات والصواريخ والطائرات الحربية الحديثة، فستبدو رخيصة جداً.

سابعاً: العمليات البحرية والأمن البحري

إن مسألة الأمن لا تتعلق بالفلسطينيين الذين يحاولون عبور المناطق الإسرائيلية براً فقط، بل ان الأمن البحري قضية مهمة أيضاً. فالمصير الذي لقيته «سفينة العودة» في عام ١٩٨٨ أثار عدداً من القضايا التي تتعلق بالأمن البحري بالإضافة إلى إعطاء درس حول طبيعة رد الفعل الإسرائيلي لأية محاولة غزو بحري فلسطيني في المستقبل. ومن بين الدروس لعملية عام ١٩٨٨ ان إسرائيل، بالتأكيد، ستحاول القضاء على أية إمكانية هجرة أو عودة جماهيرية بحرية قبل إقلاع السفن مع ركابها. فإن الهجوم الإسرائيلي على سفن وقوارب فارغة في الميناء سيكون له أثر أقل في الرأي العام الدولي من مهاجمة سفن مليئة بالركاب واللاجئين في عرض البحر.

ان اختيار موانئ انطلاق سفن العودة الفلسطينية والأمن في هذه الموانئ هما قضيتان جوهريتان فيما يتعلق بالعودة الفلسطينية البحرية. فبعد تفجير السفينة سول فرين (Sol Phryne) كتب الصحافي صالح قلاب عن بعض المناقشات التي كانت دائرة فيما يتعلق بانطلاق سفينة عودة مستقبلية من ميناء إحدى الدول الافريقية ذات علاقات وطيدة مع منظمة التحرير الفلسطينية[٣١]. وهذا يدعم الرأي انه لا داعي

---

(٣١) صالح قلاب، في: **المجلة**، العدد ٤٢٠ (١٩٨٨).

لإقلاع سفن العودة الفلسطينية من دول قريبة من اسرائيل مثل اليونان وقبرص. فيمكن أن تبحر السفن من دول بعيدة عن إسرائيل مثل تونس أو الجزائر أو المغرب. ويمكن أن تقلع السفن الكبيرة من موانئ دولة جنوب افريقيا الديمقراطية الحديثة العهد. وفي مثل هذه الحالة فإن مساعدة ضحايا التفرقة العنصرية القديمة لضحايا التفرقة العنصرية الجديدة ستشكل رمزاً قوياً فيما يتعلق بالرأي العام الدولي. ومن الأفضل أن تكون موانئ انطلاق السفن الفلسطينية بعيدة عن اسرائيل بحيث لا يمكن للطائرات الحربية الإسرائيلية قصفها وأن تكون تابعة لدول لا يتمتع «الموساد» بحرية العمل فيها.

وبعد اختطاف السفينة أخيل لورو (Achille Lauro) عقد المكتب البحري الدولي (The International Maritime Bureau) التابع لغرفة التجارة الدولية مؤتمراً لبحث قضية «حماية السفن والموانئ من الأعمال الإرهابية». وقد عقد المؤتمر في جامعة سان خوسيه ستايت (San Jose State University) في كاليفورنيا بين السادس عشر والتاسع عشر من آذار/مارس عام ١٩٨٦. وقدمت أبحاث كثيرة في هذا المؤتمر وبينها بحثان ذوا أهمية خاصة في هذا المضمار. وأول هذين البحثين قدمه «Chaim Stav» رئيس شعبة الأمن لسلطة الموانئ الإسرائيلية الأسبق وهو بعنوان «الإجراءات العملية التي يجب اتخاذها من قبل العاملين في الموانئ وأطقم السفن لمنع حدوث اعتداء وللتقليل من الخطر الناتج من حدوث اعتداء». وأما البحث الثاني فقد قدمه «Lt. Colonel Frank Mazzone» نائب رئيس شرطة ولاية ميريلاند (Maryland) الأمريكية، وهو بعنوان «منع الاعتداءات الإرهابية على السفن سواء كانت في الميناء أم في عرض البحر».

ومن بين توصيات البحثين عدد من الإجراءات الأمنية التي يمكن اتخاذها في موانئ انطلاق السفن، وتحتوي هذه الإجراءات على تشييد سياج مجهز بحساسات الكترونية وكاميرات مراقبة (CCTV) تستطيع الكشف عن أية حركة قريبة من السياج الذي يحيط بمنطقة مرفأ السفينة. وسيساعد وجود ممر رملي قريب من السياج، الكشف عن المتسللين. وبين الإجراءات الأخرى إضاءة متن السفينة والمرفأ في ساعات الظلام، والقيام بتحقيقات لضمان الاعتماد على العاملين في الميناء، وتفتيش مصادر المؤن التي تحملها السفينة بما فيها الطعام والوقود. ويجب أيضاً أن تقوم الضفادع البشرية بعمليات تفتيش مستمرة لقاع السفينة من أجل التأكد من عدم وجود ألغام ملصقة به. وهذه التوصية الأخيرة تقدم بها الضابط الإسرائيلي. ومن المدهش أن إسرائيل نفسها اعتمدت هذا الأسلوب نفسه عندما قامت بتفجير سفينة «Sol Phryne» في ميناء ليماسول بعد حوالى سنتين من انعقاد هذا المؤتمر. ويجب تفتيش الركاب وأمتعتهم بواسطة أجهزة خاصة لكشف المتفجرات والأسلحة. ومثل

هذه الأجهزة موجودة في الوقت الحالي في معظم المطارات الدولية.

ولكن رد فعل إسرائيل الأول لعملية هجرة عودة فلسطينية بحرية سيكون محاولة القضاء على حصول الفلسطينيين على السفن والقوارب في بداية الأمر. وكان هذا هو هدف إسرائيل في عام ١٩٨٨ بدليل ان إسرائيل هددت أصحاب السفن اليونانيين باتخاذ إجراءات انتقامية ضدهم في حالة تأجير سفنهم لمنظمة التحرير الفلسطينية. ولكن يمكن استئجار السفن والقوارب أو شرائها من عدد من المصادر. يمكن تأسيس شركات خاصة وإخفاء ملكيتها الفلسطينية. وفي الماضي كانت ليبريا وبانما دولتين مفضلتين لتسجيل مثل هذه الشركات. وفي مقدور الدول العربية أن تساعد الفلسطينيين في الحصول على السفن والقوارب.

ويمكن تجميع أساطيل من القوارب الصغيرة في المرافئ العديدة على الشواطئ الشرقية للبحر الأبيض المتوسط وعلى شواطئ النيل. ولكن يجب تجنب تجمع قوارب كثيرة في مرفأ واحد. فسيكون هناك خطر من هجمات تقوم بها الطائرات الإسرائيلية على أي مرفأ يُعرف عنه ان معظم القوارب فيه جُمعت من أجل العودة الفلسطينية.

وستواجه السفن والقوارب الفلسطينية في عرض البحر مخاطر أخرى، وفي مقدور البحرية الإسرائيلية أن تعترض طريق هذه السفن والقوارب. وسيكون هناك خطر الهجوم عليها وإغراقها. وبالنسبة إلى سفينة العودة في عام ١٩٨٨، فقد كان من المقرر أن تمضي السفينة كثيراً من الوقت في المياه الإقليمية للدول الصديقة وذلك للتقليل من خطر الهجوم[٣٢].

وبالنسبة إلى السفن الكبيرة فسيكون خطر إغراقها أقل، ولا سيما إذا كانت هذه السفن مزدحمة بالصحفيين واللاجئين من المخيمات الفلسطينية وبينهم النساء والأطفال كما خطط كمال عدوان. إن العواقب السياسية لقيام إسرائيل بمثل هذا الإجراء ستكون وخيمة. وهذا سيذكر اليهود بما حدث لهم، وإغراق السفن التي كانت تحمل اللاجئين منهم من أوروبا في الأربعينيات. وبالنسبة إلى اللاجئين الفلسطينيين الخارجين من لبنان فيمكن تسمية سفنهم بأسماء المخيمات التي خرجوا منها. والعواقب السياسية للهجوم الإسرائيلي على سفينتين بالاسمين «صبرا» و«شاتيلا» ستكون بالتأكيد وخيمة جداً.

إن أكثر الردود الإسرائيلية احتمالاً لمنع أية سفينة للعودة الفلسطينية من

---

(٣٢) صالح قلاب، في: **المجلة**، العدد ٤١٩ (١٩٨٨).

الاقتراب من المياه الإقليمية الإسرائيلية، ستكون اقتحام السفينة والاستيلاء على برج القيادة فيها. ومثل هذا العمل سيؤثر في إسرائيل وسيذكرها بما حدث لها من قبل قوات الانتداب البريطانية. ففي عام ١٩٤٧ اقتحم جنود البحرية البريطانية سفينة اكسودس (Exodus) التي كانت تحمل اللاجئين اليهود من أوروبا. وقد قامت القوات البريطانية بإنزال الركاب في حيفا وبعدئذٍ بإعادة ترحيلهم إلى معسكرات في المانيا. وقد عرّض هذا الحادث السياسة البريطانية في منع اللاجئين اليهود من الهجرة إلى فلسطين للانتقاد الدولي الشديد. وقد كانت نتيجة الحادث انتصاراً دعائياً ضخماً للصهاينة قبل تصويت الأمم المتحدة بخصوص مشروع التقسيم وإقامة دولة يهودية في فلسطين.

وإذا اقتحمت القوات الإسرائيلية سفن العودة الفلسطينية، فيمكن انها ستحاول إنزال الركاب في موانئ قريبة منها. ولكنها ستواجه مشكلة في هذه الحالة إذا رفضت الدولة المعنية السماح للفلسطينيين بالدخول بسبب حملهم جوازات سفر فلسطينية فقط. وستصدر السفارات الفلسطينية في الوطن العربي وخارجه جوازات السفر للاجئين الفلسطينيين قبل إقلاع سفن العودة. وإذا اتخذت الدول المجاورة في المنطقة سياسة مشابهة فسيجد الركاب الفلسطينيون أنفسهم في «منطقة عزلة» بحرية وقبلة الأنظار العالمية. وفي مثل هذه الحالة يمكن أن تغادر القوات الإسرائيلية السفن بعد تعطيل محركاتها. ولكن سيصبح مصير اللاجئين الفلسطينيين قضية دولية مهمة. فعقب إبعاد الـ ٤١٥ فلسطينياً في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٢ إلى «منطقة عزلة» في جنوب لبنان، منعت الحكومة اللبنانية المبعدين من الدخول إلى الأراضي التي كانت تسيطر عليها. وقد لاقى موقف الحكومة اللبنانية تأييداً من قبل العامة في الوطن العربي. سوف يتشجع لبنان والدول العربية الأخرى على تبني مواقف مشابهة في المستقبل. وستتعرض إسرائيل لضغط دولي شديد من أجل السماح لسفن العودة الفلسطينية بالوصول إلى موانئ فلسطين وإنزال ركابها فيها. وسيكون الضغط أكثر مما كان عليه في قضية المبعدين في جنوب لبنان. فستحمل سفن العودة نساء وأطفالاً بينما كانت قضية المبعدين تتعلق برجال كبار. ويمكن للفلسطينيين أن يحرزوا نصراً دعائياً مثلما أحرزه الصهاينة في عام ١٩٤٧. وسيساعد استخدام أجهزة تنصت وتصوير دقيقة على السفن في إحراز النصر الدعائي، ووجود هذه الأجهزة ضروري من أجل تسجيل أية تجاوزات من قبل قوات البحرية الإسرائيلية لكي يراها العالم أجمع. وسيكون استخدام أجهزة التصوير والتنصت الصغيرة الخفية مهماً جداً في حالة مصادرة آلات التصوير والأفلام للصحفيين من قبل البحرية الإسرائيلية.

وبالطبع في إمكان إسرائيل أن تتجنب حدوث هذا عن طريق السماح للسفن بإنزال ركابها في حيفا أو اسدود وبعدئذٍ القيام بنقلهم إلى الحدود اللبنانية. وقد كتب

بعض الصحفيين عن هذه الإمكانية في وقت عملية سفينة العودة في عام ١٩٨٨. ولكن رد فعل كهذا أصبح أقل احتمالاً بعد تجارب إسرائيل في قضية المبعدين في عام ١٩٩٢.

لقد تركز النقاش أعلاه في استخدام السفن الكبيرة لنقل اللاجئين الفلسطينيين إلى فلسطين. ولكن يمكن استخدام أساطيل القوارب الصغيرة أيضاً.

إن عملية منع مئات أو آلاف القوارب الصغيرة من الوصول إلى شواطئ فلسطين ستكون عملية صعبة على إسرائيل. فالبحرية الإسرائيلية ليست كبيرة، ومعظم قواربها ذات سرعة بطيئة، فليس في مقدورها اللحاق بزوارق سباق فلسطينية بمحركات قوية. وقد اعترف رؤساء البحرية الإسرائيلية بهذا الضعف، ففي السنوات الأخيرة طالبوا بتزويد البحرية بعدد من قوارب الحراسة السريعة من طراز «Super Dvora» وتصل سرعتها القصوى إلى ٤٦ عقدة. ولكن في البحرية الإسرائيلية اليوم ١٢ «Super Dvoras» فقط. إن أكثرية قواربها التي تستخدم في الدوريات، هي من طراز «دابور» وتصل سرعتها القصوى إلى ١٩ عقدة فقط مع أن ٨ زوارق من هذا الطراز لها محركات محسنة وتصل سرعتها القصوى إلى ٣٠ عقدة[٣٣].

ومن أجل التصدي لخطر العودة الفلسطينية البحرية فربما تلجأ إسرائيل إلى استخدام ألغام بحرية وإلى الاستعانة بقواتها الجوية، ولكن استخدام الألغام البحرية سيكون محدوداً بسبب رغبة إسرائيل في ضمان أن تبقى الموانئ الإسرائيلية مثل حيفا واسدود وايلات مفتوحة للتجارة البحرية. وأما الفلسطينيون ففي إمكانهم مواجهة خطر الألغام عن طريق تزويد مراكبهم بأجهزة السونار لكشف الألغام وأجهزة أخرى لتفجيرها.

إن الخطر الرئيسي الذي سيواجهه أسطول من القوارب الفلسطينية سيأتي من سلاح الجو الإسرائيلي. وعلى الفلسطينيين القيام بعدد من الإجراءات لمواجهة هذا الخطر. واستخدام صفائح الفولاذ في تصميم القوارب، سيوفر الحماية من نيران مدافع الطائرات الإسرائيلية. وإذا لجأت إسرائيل إلى استخدام القذائف ضد القوارب الفلسطينية فستكون الاستجابة الفعالة هي الإبحار بالقرب من السفن التجارية والعبارات المقلعة إلى الموانئ الإسرائيلية. إن مثل هذه الخطة الفلسطينية ستضع إسرائيل أمام مشكلة كبيرة. فإذا واصلت إسرائيل في الهجوم على المراكب الفلسطينية فستجازف بإصابة سفن تجارية وسياحية غير فلسطينية. وإذا حدثت مثل

(٣٣) *Jane's Fighting Ships* (1996-1997).

هذه الهجمة فإن الكثير من السفن ستقاطع الموانئ الإسرائيلية، وستسفر الهجمة الإسرائيلية عن ارتفاع رسوم التأمين التي يجب دفعها لأية رحلة إلى ميناء إسرائيلي. وربما سترفض بعض شركات التأمين تأمين أية سفينة قاصدة الموانئ الإسرائيلية، وهذا سيؤدي إلى إلحاق الضرر بالتجارة البحرية والسياحة الإسرائيلية. ومزية أخرى من مزايا التستر بالسفن المبحرة إلى إسرائيل هي إمكانية وجود الصحفيين والمصورين على متن السفن، وسيكون باستطاعتهم تسجيل أي هجوم على القوارب الفلسطينية. وإذا غرقت القوارب الفلسطينية فستكون هذه السفن قادرة على إنقاذ الركاب الفلسطينيين.

وإذا أبحرت المراكب الفلسطينية في المياه القريبة من الشواطئ، ففي حالة الهجوم الإسرائيلي يستطيع الركاب مغادرة المراكب والوصول إلى اليابسة بسهولة، وبالتالي فمن المهم أن يعرف كل المشتركين في العودة الفلسطينية البحرية السباحة.

والنقطة الأخيرة التي يجب ذكرها فيما يتعلق بالعمليات البحرية أهمية التصميم للسفن والقوارب الفلسطينية. ففيما يتعلق بالقوارب الصغيرة ستدعو الحاجة إلى تصفيحها وتزويدها بالمحركات القوية. وفي تصميم المراكب الصغيرة والسفن الكبيرة سيكون لتقسيم الهيكل إلى عدد من المقصورات أعظم درجة من الأهمية. وفي حالة ثقب سفينة فلسطينية من قبل الإسرائيليين، فمن المهم ألا تفقد السفينة توازنها بسرعة وأن تبقى عائمة لفترة كافية من الزمن لكي يستطيع الركاب الوصول إلى قوارب النجاة قبل أن تغرق السفينة.

ثامناً: قضايا قانونية

في وقت الاستعدادات لسفينة العودة في عام ١٩٨٨، صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير بأنه اعتبر إعداد عملية سفينة العودة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية بمثابة إعلان الحرب على إسرائيل. ومما لا شك فيه أن إسرائيل ستصدر تصريحات مماثلة في حالة عودة فلسطينية مستقبلية. وبالتأكيد ستتقدم إسرائيل بالادعاء ان مثل هذه العودة غير شرعية. وستحاول الادعاء بأن سماح مصر للفلسطينيين بالعودة إلى وطنهم من الأراضي المصرية سيخل باتفاقية السلام الإسرائيلية ـ المصرية الموقعة في السادس والعشرين من آذار/مارس عام ١٩٧٩. وبالطريقة نفسها ستحاول الادعاء بأن سماح الحكومة الأردنية للفلسطينيين بالعودة إلى فلسطين من الأردن سيخل باتفاقية السلام الإسرائيلية ـ الأردنية الموقعة في السادس والعشرين من تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٩٤.

وفي واقع الأمر يتمتع الفلسطينيون بحق العودة الجماعية اللاعنفية إلى وطنهم.

ويرد هذا الحق في القانون الدولي. ولا يوجد أي بند في اتفاقية السلام الإسرائيلية ـ المصرية أو في اتفاقية السلام الإسرائيلية ـ الأردنية، يلزم أياً من هاتين الدولتين بمنع مثل هذه العودة الفلسطينية.

ان الفقرات المتعلقة بهذا الموضوع والواردة في اتفاقية السلام الإسرائيلية ـ المصرية عام ١٩٧٩ هي الفقرات التالية:

١ ـ يتعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها، أحدهما ضد الآخر، على نحو مباشر أو غير مباشر، وبحل كافة المنازعات التي تنشأ بينهما بالوسائل السلمية.

٢ ـ يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو أفعال العنف أو التهديد بها من داخل أراضيه أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرته أو مرابطة على أراضيه ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر. كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو الإثارة أو المساعدة أو الاشتراك في فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو النشاط الهدام أو أفعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر في أي مكان. كما يتعهد بأن يكفل تقديم مرتكبي مثل هذه الأفعال للمحاكمة.

فإذا ضمنت مصر أن العودة الفلسطينية عملية سلمية ولاعنفية، وأن الفلسطينيين لا يحملون أسلحة، فسماحها للفلسطينيين بالعودة لن يخل باتفاقية السلام.

وموقف الأردن مثل موقف مصر. ففي اتفاقية السلام الإسرائيلية ـ الأردنية عدد من البنود المتعلقة بهذا الموضوع، والتي تستحق الدراسة الوافية لسببين رئيسيين: أولاً، وجود أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين في الأردن. وثانياً، كون الحدود الإسرائيلية ـ الأردنية أطول من أي حدود لإسرائيل مع أي بلد آخر.

وفي البند الثاني المتعلق بالمبادئ العامة تقول الفقرة الثالثة:

«ـ سيمتنعان عن التهديد بالقوة وعن استعمالها ضد بعضهما، وسيحلان كل النزاعات بينهما بالوسائل السلمية».

فإذا ضمن الأردن ان العودة الفلسطينية عملية سلمية وان المشتركين الفلسطينيين لا يحملون الأسلحة، فسماحه للفلسطينيين بالعودة إلى فلسطين من أراضيه لن يخل بهذا البند. ومن الجهة الأخرى، سيُعتبر قيام إسرائيل بأي عمل عسكري في مواجهة العودة الفلسطينية خرقاً لهذه الفقرة. في الماضي هددت إسرائيل الأردن باتخاذ إجراءات عسكرية عندما حاول مبعدون فلسطينيون عبور نهر

الأردن في عام ١٩٧٣. ولا تحرم اتفاقية السلام الأعمال العسكرية الإسرائيلية ضد الأردن فحسب، بل تحرم الفقرة السادسة من البند الثاني، إبعاد الفلسطينيين من الأراضي المحتلة وترحيلهم إلى الأردن:

«ـ ويعتقدان أيضاً أن تحركات السكان القسرية ضمن نفوذهما بشكل قد يؤثر سلباً في الطرف الآخر ينبغي ألا يسمح بها».

وتنص الفقرة الثالثة والفقرة الخامسة من البند الرابع المتعلق بالأمن على ما يلي:

الفقرة الثالثة:

«٣ ـ يتعهد الطرفان، بمقتضى هذه المادة بما يلي:

أ ـ الامتناع عن التهديد بالقوة، واستعمالها أو استعمال الأسلحة التقليدية أو غير التقليدية، أو من أي نوع آخر، ضد بعضهما، وعن الأعمال والأنشطة الأخرى التي تضر بأمن الطرف الآخر.

ب ـ الامتناع عن تنظيم الأعمال والتهديدات العدائية أو المعادية أو ذات الطبيعة التخريبية أو العنيفة، وعن التحريض عليها والمساهمة أو المشاركة فيها ضد الطرف الآخر.

ج ـ اتخاذ إجراءات ضرورية وفعالة للتأكد من أن الأعمال أو التهديدات بالعداء أو المعاداة أو التخريب أو العنف لا ترتكب من أراضيها أو من خلال أو فوق أراضيها (وحيثما وردت كلمة أراض بعد هذه الفقرة فإنها تشمل المجال الجوي والمياه الإقليمية).»

الفقرة الخامسة:

«٥ ـ يتخذ الطرفان إجراءات ضرورية وفعالة وسيتعاونان في مكافحة الإرهاب بكل أشكاله. ويتعهد الطرفان:

أ ـ باتخاذ إجراءات ضرورية وفعالة لمنع أعمال الإرهاب والتخريب والعنف من أن تشن من أراضيها أو من خلال أراضيها وباتخاذ إجراءات ضرورية وفعالة لمكافحة هذه النشاطات ومرتكبيها.

ب ـ دون المساس بالحريات الأساسية بالتعبير عن الرأي وبالتنظيم، اتخاذ إجراءات ضرورية وفعالة لمنع دخول ووجود وعمل أي منظمة أو مجموعة أو بنيتها الأساسية في أراضيها إذا كانت تهدد أمن الطرف الآخر باستعمال وسائل العنف أو التحريض على استعمال وسائله.

ج ـ التعاون بمنع ومكافحة التسلل عبر الحدود.»

ويجب الاهتمام بهذا البند، لأن واجب الأردن لمنع التسلل الحدودي هو بالأساس لمكافحة الإرهاب فقط، ويجب على الأردن ألا يمنع الفلسطينيين المسالمين، غير المسلحين، من العودة إلى أراضيهم.

وربما تحاول إسرائيل الادعاء بأن العودة الفلسطينية من الأردن عمل تخريبي، ولكن لا يوجد أي أساس قانوني لمثل هذا الادعاء. وعلى العكس، فإن حق العودة الفلسطيني يرد في القرار رقم (١٩٤) للجمعية العمومية للأمم المتحدة الصادر في الحادي عشر من كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٤٨:

«إن الجمعية العامة..

١١ ـ تقرر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب، وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف، أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة».

وقد تم تأكيد هذا القرار سنوياً منذ عام ١٩٤٨. وتؤكد اتفاقية السلام الإسرائيلية ـ الأردنية قرارات الأمم المتحدة. يقول البند رقم ٢٥ من الاتفاقية:

«لا تؤثر هذه المعاهدة ويجب أن لا تفسر على انها تؤثر بأي شكل من الأشكال على حقوق وواجبات الطرفين بموجب ميثاق الأمم المتحدة».

وقد جاء في ديباجة اتفاقية السلام الموقعة بين إسرائيل والأردن أن هدف كلتا الدولتين بتوقيع هذه الاتفاقية هو بناء سلام قائم على «الحرية والمساواة والعدالة واحترام حقوق الإنسان الأساسية».

وحق الإنسان في العودة إلى أرضه ومنزله هو حق يعترف به الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وهذه النقطة أثارها د. سامي الذيب في المعهد السويسري للقانون المقارن بلوزان في المقال المذكور بعنوان «كيف نغزو إسرائيل سلماً؟». وقد نشر هذا المقال في مجلة **فلسطين الثورة**.

ويثير البند الثالث من الاتفاقية بخصوص الحدود الإسرائيلية ـ الأردنية الاهتمام:

«تعتبر الحدود، كما هي محددة في الملحق ١ (أ) الحدود الدولية الدائمة والآمنة والمعترف بها بين الأردن وإسرائيل دون المساس بوضع أي أراضٍ وقعت

تحت سيطرة الحكم العسكري الإسرائيلي عام ١٩٦٧».

وطبقاً لهذا البند لا يعترف الأردن بسيادة إسرائيل على الأراضي المحتلة. ومن الجهة الأخرى، اعترف الأردن بدولة فلسطين في عام ١٩٨٨ ولم تلغ اتفاقية السلام الإسرائيلية ـ الأردنية هذا الاعتراف بدولة فلسطين. وبالتالي فإن الحدود بين الأردن والضفة الغربية هي الحدود الأردنية ـ الفلسطينية وليست حدوداً أردنية ـ إسرائيلية.

ويتعلق البند الرابع عشر من اتفاقية السلام بين الأردن وإسرائيل بحرية الملاحة في خليج العقبة، وسيعد أي عمل إسرائيلي لمنع حركة السفن المبحرة إلى ميناء العقبة خرقاً للاتفاقية.

والبند الوحيد الذي يحدد مدى السماح بمساعدة الأردن للفلسطينيين في نضالهم هو البند السابع الذي لا يسمح للأردن بأية مقاطعة اقتصادية للبضائع الإسرائيلية. ولكن هذا التحديد ليس مشكلة كبيرة. وفي الوقت الحالي فالبضائع الإسرائيلية غالية جداً بالنسبة لمعظم الأردنيين. وان الأثر الاقتصادي المباشر الرئيسي لاتفاقية السلام الإسرائيلية ـ الأردنية سيكون في ميدان السياحة.

ومما ذكر أعلاه، يتوجب على مصر والأردن الضمان ان الفلسطينيين العائدين غير مسلحين، وبالتالي يجب على الدولتين إقامة إجراءات الفحص والتفتيش لضمان عدم وجود الأسلحة بين المشتركين في العودة الفلسطينية. ونوعية التفتيش ينبغي أن تكون مساوية لتلك الموجودة في معظم المطارات الدولية. ويمكن دعوة المراقبين الدوليين واليهود إلى التواجد بنقاط التفتيش عند الحدود الإسرائيلية ـ الأردنية والحدود الإسرائيلية ـ المصرية. ومثل هذا التفتيش العلني سيجعل من الصعب على إسرائيل أن تبرر أي رد فعل عسكري على فتح الحدود. وللأسباب نفسها سيكون من الأفضل أن تتخذ سوريا ولبنان إجراءات مماثلة.

وللتفتيش والفحص الدقيق جدوى مهمة على الفلسطينيين، إذ ربما تحاول إسرائيل تشويه الطبيعة السلمية للعودة الفلسطينية عن طريق دس عملاء يحملون الأسلحة بين الفلسطينيين العائدين. وإذا قام هؤلاء العملاء بإطلاق النار على القوات الإسرائيلية فتستطيع إسرائيل تبرير رد فعل عسكري على العودة الفلسطينية.

وإذا لم تنسحب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها في عام ١٩٦٧، ولم تجد حلاً عادلاً لقضية اللاجئين الفلسطينيين بحلول شهر أيار/مايو عام ١٩٩٩ فسيجد الفلسطينيون تبريراً لهجرة عودة تنتهج مبدأ اللاعنف في قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ وفي إعلان المبادئ الذي وقعته إسرائيل في عام ١٩٩٣. ويلزم إعلان المبادئ إسرائيل بإيجاد حل دائم مبني على قراري مجلس الأمن ٢٤٢

و٣٣٨. وينص هذان القراران على الانسحاب الإسرائيلي الكامل من المناطق المحتلة والقدس الشرقية بالإضافة إلى إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين بحلول شهر أيار/مايو عام ١٩٩٩. والبنود المتعلقة بهذا الخصوص من إعلان المبادئ هي البند الأول والبند الخامس.

البند الأول:

«هدف المفاوضات

إن هدف المفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية ضمن عملية السلام الحالية في الشرق الأوسط هو من بين أمور أخرى إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية، المجلس المنتخب («المجلس»)، للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات وتؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.

من المفهوم أن الترتيبات الانتقالية هي جزء لا يتجزأ من عملية السلام بمجملها وأن المفاوضات حول الوضع الدائم ستؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨».

البند الخامس:

«الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم

١ ـ تبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية فور الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا.

٢ ـ سوف تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن ولكن بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية.

٣ ـ من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية بما فيها القدس واللاجئون والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين ومسائل أُخرى ذات الاهتمام المشترك.

٤ ـ يتفق الطرفان على أن لا تجحف أو تخل اتفاقات المرحلة الانتقالية بنتيجة مفاوضات الوضع الدائم».

أما النص التالي فهو جزء من قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢:

«إن مجلس الأمن. .

. . يؤكد أن تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين:

ـ انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير. . . ويؤكد أيضاً الحاجة إلى تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين. . »

وقد دعا قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم ٣٣٨ إلى تنفيذ كل ما جاء في القرار رقم ٢٤٢ بكل أجزائه.

تاسعاً: الحرب الدعائية

في الصراع العسكري الحديث تسبق عادة العمليات البرية ضربات جوية هدفها إضعاف قوة العدو الدفاعية، والتقليل بالتالي من عدد القتلى والجرحى في الهجوم البري. ففي حرب الخليج قامت قوات التحالف بتعريض القوات العراقية في الكويت لهجوم جوي عنيف قبل البدء بعمليات حربية برية ضد العراق.

وينطبق المبدأ نفسه على استراتيجية الغزو اللاعنفي، وللتقليل من عدد القتلى والجرحى في الغزو يجب إضعاف تصميم العدو على مقاومة الغزو قبل البدء به. فكما عرضت قوات التحالف العراق للقصف قبل الهجوم على قواته المتمركزة في الكويت، فعلى الفلسطينيين تعريض إسرائيل للقصف الدعائي قبل الغزو للأراضي التي تسيطر عليها.

وفي الواقع يمكن القول إن الحرب الدعائية قد بدأت. إن عملية السلام التي اشترك فيها الفلسطينيون منذ عقد مؤتمر مدريد في تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٩١ قد أوضحت للعالم أن الفلسطينيين مصممون على التعايش السلمي مع اليهود الإسرائيليين في المستقبل. ومنذ تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٩١ كشف الفلسطينيون عن الكذبة الدعائية الإسرائيلية السابقة التي صرحت فيها إسرائيل بأنها مستعدة للتفاوض مع الفلسطينيين من أجل سلام عادل إذا نبذ الفلسطينيون العنف، وجلسوا إلى مائدة المفاوضات. وقد اتضح الآن، وسيصبح أكثر وضوحاً في المستقبل أن ما تسعى إليه إسرائيل ليس سلاماً عادلاً بل استسلام فلسطيني.

ويمكن أن تكون للحرب الدعائية جوانب كثيرة. فإن قضية اللاجئين الفلسطينيين الذين يقطنون الآن في المخيمات في الأردن ولبنان وسوريا وحقهم في العودة إلى وطنهم، سيشكلان عقبة في وجه المفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية، وبالتالي تدعو الحاجة إلى إبراز هذه القضية بطريقة تلفت نظر الصحافة العالمية إليها وتثير اهتمامها. فيمكن القيام بعدد من العمليات البحرية الشبيهة بعملية «سفينة

العودة» التي تبرز حالة اللاجئين منذ عام ١٩٤٨. وكما ذكر سابقاً، يمكن أن تحمل السفن عدداً من الأسماء المثيرة مثل «العودة»، «صبرا»، «شاتيلا»، «موسى»، «صلاح الدين» و«Exodus».

وستشكل مسيرة أو هجرة عودة مثل هجرة اليهود تحت قيادة النبي موسى عبر سيناء جزءاً من الحرب الدعائية. ومثل هذه الهجرة للعودة ستعرض الايديولوجيا الصهيونية لبعض التساؤلات الأساسية. ويمكن للمشتركين في هذه المسيرة أن يحملوا صندوقاً من الخشب مكتوب عليه عبارة «نريد السلام العادل وإنهاء التفرقة العنصرية» وسيكون هذا الصندوق مثل تابوت العهد الذي حمله اليهود عند توجههم إلى فلسطين تحت قيادة موسى.

وتنظيم عدد من المسيرات مثل المسيرة التي جرت في الأردن في عام ١٩٩٠ إلى حدود المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل سيساعد في جعل قضية العودة قبلة للأنظار. وستشتمل هذه المسيرات على مظاهرات جماهيرية عند المعابر الإسرائيلية ـ الفلسطينية مثل ايرز، وهو أحد المخارج لقطاع غزة. وإقامة الستار الحديدي الجديد حول قطاع غزة توضح ان التنازلات الإسرائيلية الكبيرة فيما يتعلق بالحق الفلسطيني في العودة بعيدة الاحتمال. ويمكن أن تصبح قضية القدس قبلة الأنظار لبعض المسيرات. فالتنازلات الإسرائيلية فيما يتعلق بقضية القدس بعيدة الاحتمال أيضاً.

ويمكن أيضاً تنظيم عدد من المسيرات عند الحدود الإسرائيلية احتجاجاً على استخدام الألغام من قبل الإسرائيليين. وستشكل هذه المسيرات جزءاً من الحملة الدولية ضد الألغام التي تمتعت بتأييد قوي بعد موت الأميرة ديانا. في الأردن، من المحتمل أن مثل هذه المسيرات ستتمتع بتأييد الملكة الأردنية نور، التي تقوم بدور نشط جداً في الحملة الدولية ضد الألغام. فبعد موت الأميرة ديانا حلت الملكة نور محلها كراعية المؤسسة الخيرية «Landmine Survivors Network». منذ موت الأميرة ديانا أعلنت أمريكا أنها تعارض أي حظر دولي شامل ضد إنتاج الألغام وتوزيعها، وذلك بسبب اهتمامها في الدفاع عن كوريا الجنوبية. وفي الحقيقة يكمن السبب الحقيقي للموقف الأمريكي في اهتمامها بالدفاع عن إسرائيل، وعلى الفلسطينيين لفت نظر العالم إلى هذه الحقيقة.

ويمكن تنظيم مهرجان دولي مثل «Live Aid» الذي أقيم لمساعدة الجياع في الحبشة أو مثل ذلك الذي أقيم للاحتفال بالعيد السبعين لنيلسون مانديلا. وكان مانديلا مسجوناً آنذاك، وكان هدف المهرجان الضغط على حكومة جنوب افريقيا من أجل الإفراج عنه. وسيكون هدف المهرجان الفلسطيني إبراز حق الفلسطينيين في العودة والتشهير بالتفرقة العنصرية الجديدة في الشرق الأوسط. وتنظيم مثل هذا

المهرجان سوف لا يكون سهلاً، ولكن سيصبح تنظيمه أسهل واشتراك المطربين الشعبيين أكثر احتمالاً إذا كانت هجرة العودة الفلسطينية قد أصبحت محور اهتمام عالمي وموضوع عناوين الجرائد بعد عمل عسكري إسرائيلي ضد سفن العودة في البحر الأبيض المتوسط. ويمكن أن يقام المهرجان في عدد من المدرجات مثل مدرج الملك حسين في عمان و«Wembley» في لندن و«Central Park» في نيويورك، ويمكن ارتباط هذه الأماكن عن طريق الأقمار الصناعية. ومثل هذا التضامن الدولي مع الفلسطينيين في نضالهم ضد التفرقة العنصرية الجديدة سيزعج الشباب الإسرائيلي المتحمس للمطربين الشعبيين الغربيين.

ويمكن أن يقام مهرجان خاص في مدرج الملك حسين في عمان وبثه قبل البدء بالعمليات البرية. وسيسمح بثه للإسرائيليين بمشاهدة وجوه الأشخاص الذين سيواجهونهم. ويمكن أن يتضمن هذا المهرجان فقرات غناء للأطفال الإسرائيليين والفلسطينيين للسلام والعدالة.

وخلال الحرب الدعائية والغزو الفعلي للأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل يجب ضمان وجود تغطية صحفية وإعلامية كاملة. وفي واقع الأمر ستثير مثل هذه العودة الفلسطينية الجماهيرية اهتمام الصحافة ووسائل الإعلام. ففي عام ١٩٨٨ أثارت عملية سفينة العودة اهتماماً إعلامياً شديداً. وعلى الرغم من إجهاض العملية بعد ثقب السفينة من قبل الإسرائيليين اعتبرت منظمة التحرير العملية نصراً إعلامياً. هنا في لندن شاهدنا تقارير عديدة من قبرص بصدد عملية سفينة العودة وقد طغت العملية على عناوين الصحافة البريطانية في الخامس عشر والسادس عشر من شباط/ فبراير.

ومن الحيوي تسجيل أية تجاوزات إسرائيلية ضد المشتركين في هجرة العودة الفلسطينية لكي يراها العالم أجمع. في آذار/مارس عام ١٩٨٨ بثت المحطة التليفزيونية الأمريكية «CBS» فيلماً تم تصويره سراً. وفي الفيلم شوهد أربعة جنود إسرائيليين يضربون أذرع شابين فلسطينيين بحجارة في الضفة الغربية. وأثار عرض الفيلم موجة من السخط في أوروبا والولايات المتحدة. حتى مؤيدو إسرائيل شعروا بانزعاج عند مشاهدة الفيلم.

إلا أن الصحافة العالمية سوف لا تكون موجودة على كل الجبهات وفي كل الأوقات من أجل تغطية كل العمليات وكل الجوانب للعودة الفلسطينية. وهناك خطر من التجاوزات الإسرائيلية في حالة غياب وسائل الإعلام العالمية. وخلال المراحل المبكرة للانتفاضة الفلسطينية في عام ١٩٨٨ ارتكب الجنود الإسرائيليون أعمالاً بشعة عديدة في المخيمات الصغيرة في الضفة الغربية وفي قطاع غزة حيث

لم يوجد أعداد من الصحفيين الأجانب. فلذلك ينبغي على الفلسطينيين المشتركين في العودة تولي بعض المسؤولية لتسجيل ردود الفعل الإسرائيلية على العودة الفلسطينية. وبالتالي يجب عدم إهمال تزويد الفلسطينيين العائدين بمعدات تصوير تليفزيونية وتدريبهم على استعمال هذه المعدات.

وان مصادقة الجنود الإسرائيليين وإظهار حسن النية تجاههم سيكون لهما دور مهم في الحرب الدعائية وفي وقت الغزو الفعلي. كثيراً ما لعب التآخي والتصادق مع جنود الخصم عبر التاريخ دوراً حيوياً في النضال الذي ينتهج مبدأ اللاعنف، وكثيراً ما أدت سياسة التصادق إلى تحطيم معنويات جنود الخصم وعدم إطاعة صريحة للأوامر. وقد تبنى الدروز السوريون سياسة التصادق مع الجنود الإسرائيليين في نضالهم اللاعنفي ضد قبول الجنسية الإسرائيلية عقب ضم مرتفعات الجولان إلى إسرائيل في أوائل الثمانينيات. فقد قام الدروز بملاحقة الجنود الإسرائيليين والتحدث معهم باللغة العبرية التي تعلموها في المدرسة. ووصف جوناثان كتّاب أثر التصادق مع الجنود وأثر إظهار حسن النية وكيف قام الدروز بتقديم الشاي والحلويات للجنود على الرغم من فرض حظر التجول من قبل الإسرائيليين: «شعر الجنود بالتمزق لأنهم لم يستطيعوا معاملة مثل هذا النوع من اللاعنف».

وفي أحد الأيام رفض الجنود الأمر الذي أصدره ضابط إسرائيلي بإطلاق النار على جماعة كبيرة من الدروز كانت قد تجمعت في ميدان إحدى المدن. وكان الضابط في مروحية تحلق فوق المكان.

وفي كتاب **هجرة العودة الفلسطينية** اقترح المؤلف أن تقدم النساء الفلسطينيات والأطفال الفلسطينيون الزهور أو الهدايا الرمزية لأول جنود إسرائيليين يواجهونهم. وقد أدهش هذا الاقتراح الكثيرين من أصدقاء المؤلف واعتبرها بعضهم فكرة جنونية، ولم يدركوا أن إطلاق النار الإسرائيلية في مثل هذه الحالة سيؤثر تأثيراً سلبياً في مكانة إسرائيل في العالم. وأثناء انعقاد مؤتمر مدريد في عام ١٩٩١ اقترب الأطفال الفلسطينيون من الجنود الإسرائيليين وقدموا لهم أغصان الزيتون. وقد دهش الجنود. فقبل مؤتمر مدريد كانوا هدفاً لحجارة الأطفال. ووضع بعض الأطفال أغصان الزيتون في البنادق الإسرائيلية، وفرح الجنود لهذه البادرة.

وأدهشت هذه الأحداث الصحافة العالمية التي نشرت تقارير عديدة عنها. وبثت شبكات الأخبار التليفزيونية في كل أنحاء العالم تقارير مشابهة. وما لبث القادة الإسرائيليون أن شعروا بانزعاج عند مشاهدة هذه الأحداث، وأصدروا أوامرهم بإنهاء هذه المظاهرات المؤيدة للسلام.

وستسهل مقدرة المشتركين الفلسطينيين في هجرة العودة على التحدث إلى

الجنود الإسرائيليين بلغتهم التصادق معهم. لذلك سيكون من المهم تشجيع المشتركين في العودة على تعلم اللغة العبرية، وكما ذكر أعلاه، فمقدرة الدروز السوريين على التحدث إلى الجنود الإسرائيليين بلغتهم قد ساعدت في زيادة الضغط المعنوي على الجنود للامتناع عن تنفيذ الأوامر بشكل فعال. حتى مبعدو حماس في جنوب لبنان أدركوا أهمية تعلم اللغة العبرية، ففي المنفى قام المبعدون بدرس اللغة العبرية يومياً كما جاء في تقرير في جريدة **الغارديان**(٣٤) البريطانية.

عاشراً: تفكيك حصن صهيون ـ الغزو

تشكل دولة إسرائيل والمناطق التي تحتلها حصناً محاطاً بالأسياج الالكترونية والأسلاك الشائكة وحقول الألغام والأبراج. وكان إنشاء الحصن من أجل منع السكان الأصليين في فلسطين من العودة إلى ديارهم. فسيكون الهدف الأول للغزو السلمي تجريد هذا الحصن من وسائل دفاعه من أجل السماح للمشردين بالعودة إلى أراضيهم. وبينما ستشتمل الحرب الدعائية على عدد من المسيرات والمظاهرات البارزة عند نقاط معينة على الحدود مثل معابر نهر الأردن، فخلال الغزو الفعلي لا بد من تهديد كل كيلومتر من السور الدفاعي للقلعة الصهيونية إذا أردنا أن يكون الغزو قادراً على التغلب على قوات دفاع إسرائيل.

أما الأسياج الالكترونية فهي مجهزة بنظام «TWIDS» (Taut Wire Perimeter Intrusion Detection System) لتحذير قوات الأمن الحدودية من أية محاولة للاقتحام. فترتبط الحساسات بشبكة معقدة من الأسلاك الشائكة وغير الشائكة، وترسل هذه الحساسات إشارات كهربائية إلى أجهزة الكمبيوتر في مركز المراقبة. وإذا حاول متسلل قطع الأسلاك أو تسلق الأسياج أو اسناد سلّم إلى الأسياج فتقوم الحساسات بتحذير مركز المراقبة حيث توجد شاشة تعرض عليها خريطة ملونة لموقع الأسياج. وفي حالة التسلل يتم تكبير نقطة الاقتحام على الشاشة.

ولنظام «TWIDS» فائدة كبيرة، فهو يتيح لإسرائيل استخدام أعداد مخفضة من قواتها لحراسة الحدود. وفي الماضي أثبت هذا النظام نجاحه في حالة محاولات الاقتحام من قبل الفدائيين الفلسطينيين.

ولكن النظام سيتعطل إذا قطع المشتركون في العودة الأسياج عند آلاف أو عشرات الآلاف من النقاط على طول حدود إسرائيل في الوقت نفسه. فهناك حد لعدد الإشارات التي يستطيع أي كمبيوتر معالجتها في الوقت نفسه. والحاسبات

---

(٣٤) *Guardian*, 25/3/1993.

المستخدمة في النظام الإسرائيلي لكشف الاقتحام ليست متقدمة جداً. وفي الواقع لن تدعو الحاجة في بداية الأمر إلى غزو فلسطيني للأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل لإحداث حالة من الرعب بين القوات الإسرائيلية، فإن قطع الأسياج عند الآلاف من النقاط وإسناد مئات من السلالم وجذوع الأشجار إلى الأسياج وتفجير الألغام الموجودة على الحدود باستخدام أجهزة الروبوت، من شأنها أن تخلق الرعب في صفوف الإسرائيليين.

ومن أجل مواجهة هذه الأخطار الأمنية سيتوجب على إسرائيل نشر قوات إضافية على حدودها وبالتالي استدعاء قوات احتياطية إضافية إلى الخدمة وتمديد مدة خدمتها.

وأطول حدود لإسرائيل هي الحدود الإسرائيلية ـ الأردنية ويشكل نهر الأردن جزءاً منها. ولكن نهر الأردن لن يشكل عائقاً كبيراً في وجه الغزو اللاعنفي. نتيجة قيام إسرائيل بتحويل مياه نهر الأردن أصبح النهر ضحلاً ولا سيما في أواخر فصل الصيف الجاف بحيث يمكن عبوره بسهولة. وقد قام المؤلف بنفسه بعبور مياه نهر الأردن من الضفة الشرقية إلى الضفة الغربية عند نقطة كان فيها خط الدفاع الإسرائيلي بعيداً عن النهر. ولن يكون الغزو مقصوراً على عبور الجسور بين الضفتين بسبب استطاعة الدبابات الإسرائيلية إغلاق الطرق المؤدية إلى الجسور.

في الطرف الجنوبي من الحدود الإسرائيلية ـ الأردنية يقع خليج العقبة. وستتمتع أية هجرة عودة من العقبة إلى إيلات بتغطية صحفية وإعلامية كبيرة سواء كانت الهجرة في شكل مسيرة برية أم في شكل هجرة بحرية يقوم بها أسطول من القوارب الصغيرة، فالطرف الشمالي للخليج محاط بالفنادق والعمارات السكنية، ويتمتع المقيمون فيها بمناظر شاملة لمنطقة إيلات والعقبة. وفي العقبة تقع الفنادق الفخمة قريبة جداً من الحدود الإسرائيلية ـ الأردنية. وهذه الفنادق مزودة بأجهزة التلكس والفاكس التي يستطيع الصحفيون والمراسلون استعمالها. وإذا قامت القوات الإسرائيلية بأية تجاوزات في خليج العقبة فلا بد من تسجيلها تسجيلاً تاماً. فسبب من أسباب الهزيمة الدعائية الإسرائيلية في بيروت في عام ١٩٨٢ كان تسجيل قصفها لبيروت من قبل الصحفيين المقيمين في فندق «Commodore» الموجود في المنطقة المتعرضة للقصف الإسرائيلي، والذي كان فندقاً مفضلاً تردد عليه العديد من الصحفيين العالميين. من الجهة الأخرى كانت التغطية الإعلامية للأعمال الوحشية الإسرائيلية في جنوب لبنان أقل. وعلى الأغلب فإن وجود أعداد كبيرة من المتفرجين والصحفيين سيرغم الإسرائيليين على الامتناع عن القيام بالأعمال الوحشية في خليج العقبة، ولذلك من الممكن أن تحرز هجرة العودة نجاحها الأول في العقبة. وقد

أحرز العرب نصرهم الكبير الأول في نضالهم ضد الأتراك في منطقة العقبة أيضاً.

أما على الجبهة السورية، فيمكن التوصل إلى اتفاقية سلام بين سوريا وإسرائيل في المستقبل تنص على الانسحاب الإسرائيلي من مرتفعات الجولان. فبالتأكيد ان إبعاد سوريا عن ساحة المعركة سيكون لصالح إسرائيل وسيعزز مكانتها في المفاوضات مع الفلسطينيين بخصوص الوضع الدائم. ولكنه ليس من المحتمل أن تنص مثل هذه الاتفاقية على عودة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في المخيمات في سوريا. لذلك مما لا شك فيه ان هؤلاء اللاجئين سيريدون الاشتراك في هجرة العودة الفلسطينية. وإذا تشابه نص اتفاقية السلام الإسرائيلية ـ السورية مع نص اتفاقية السلام الإسرائيلية ـ المصرية من عام ١٩٧٩ فلن يكون الغزو السلمي من الحدود السورية وفتح الجبهة السورية غير شرعي.

وإذا لم تتحقق اتفاقية السلام بين إسرائيل وسوريا، فيمكن أن ينضم الدروز السوريون، الذين فقدوا بيوتهم في مرتفعات الجولان في عام ١٩٦٧، إلى الفلسطينيين العائدين على الجبهة السورية. فقد دمر الإسرائيليون قرى سورية كثيرة عقب احتلال مرتفعات الجولان في عام ١٩٦٧، وقد فقد أكثر من ١٠٠,٠٠٠ سوري بيوتهم. واشتراك الدروز في العودة الفلسطينية سيزعج الإسرائيليين الذين لن يرغبوا في إثارة سخط الجالية الدرزية في إسرائيل. وقد كان رد فعل إسرائيل في أوائل الثمانينيات على حملة المقاومة اللاعنفية من قبل الدروز السوريين أقل صرامة بسبب عدم رغبة إسرائيل في إغضاب هذه الطائفة.

أما على الجبهة اللبنانية، فيمكن أن يشترك اللبنانيون في هجرة العودة الفلسطينية إذا لم ينسحب الإسرائيليون من لبنان بشكل كامل ولم يقوموا بالجلاء عن المنطقة الأمنية في جنوب لبنان. ولكن إذا بقي الطوق الأمني فسيشكل وجود جيش لبنان الجنوبي مشكلة إضافية تواجه الفلسطينيين العائدين. ومن الناحية الظاهرية، فإن دور جيش لبنان الجنوبي هو مساعدة الإسرائيليين في الدفاع عن شمال إسرائيل ضد هجمات جماعات مختلفة مثل حزب الله، ولكن يكاد يكون في حكم المؤكد ان في حالة غزو سلمي فلسطيني لإسرائيل ستطلب إسرائيل من جيش لبنان الجنوبي أن يقوم بالأعمال البشعة نيابة عنها، ويتقبل اللوم على هذه الأعمال التي ستحاول الحكومة الإسرائيلية التنصل منها، وبالتالي سيكون لبس الدروع الواقية على أعظم درجة من الأهمية على الجبهة اللبنانية.

إن القيام بعمليات العودة البحرية على نطاق واسع يعتمد على الدعم المادي الذي يستطيع الفلسطينيون الحصول عليه. فيستطيع الفلسطينيون استخدام السفن والقوارب لمرة واحدة فقط لأن إسرائيل بالتأكيد ستقوم بالاستيلاء على هذه المراكب

عقب إنزال ركابها في فلسطين. فالقيام بعمليات بحرية عديدة يتطلب شراء السفن والقوارب بشكل مستمر. وبالطبع سيكون استئجار هذه المراكب صعباً إذا أدرك أصحاب السفن أن أمر استرداد مراكبهم بعيد الاحتمال. ويمكن تخفيض تكاليف اقتناء السفن عن طريق شراء السفن القديمة بشرط أن تكون سليمة ولا يمكن إغراقها بسهولة. ولكن إذا كانت الأموال لتمويل العمليات البحرية محدودة فاستخدام السفن الكبيرة سيكون في الحرب الدعائية فقط.

وستشكل مناطق الحكم الذاتي الجديدة في قطاع غزة والضفة الغربية قواعد مهمة لأي غزو سلمي لإسرائيل. وبسبب إعادة انتشار القوات الإسرائيلية خارج المدن العربية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة ستحصل انتفاضة المستقبل على الحدود لهذه المناطق. في الطبعة العربية لكتابه الأول بعنوان **هجرة العودة الفلسطينية** الذي نُشر في عام ١٩٨١ بحث المؤلف في بعض النتائج المحتملة من القبول الفلسطيني للتسوية الجزئية التي أساسها «غزة أولاً». وذكر المؤلف أن نتيجة من النتائج المهمة من قبول مثل هذه التسوية هي إزالة السيطرة الإسرائيلية المباشرة على أجزاء كبيرة من الشعب الفلسطيني وبالتالي إمكانية تعبئتها للعودة. فهذه الحجة أثبتت صحتها اليوم.

والجانب الأخير لاستراتيجية الغزو السلمي هو إمكانية الغزو لأوروبا في حالة رد فعل إسرائيلي عنيف على العودة الفلسطينية. إذا عجزت السلطة الفلسطينية وحكومات الدول العربية المجاورة عن منع نشاطات تتعلق بالعودة الفلسطينية أو أيدت العودة بشكل ملموس، فيمكن أن تهدد إسرائيل هذه الحكومات بالقيام بالقصف العنيف كالذي شهده جنوب لبنان في تموز/يوليو عام ١٩٩٣ عندما شنت إسرائيل قصفاً مدفعياً وجوياً لجنوب لبنان لم يسبق له مثيل منذ عام ١٩٨٢. وقد حصل هذا القصف الإسرائيلي بعد عدد متزايد من الهجمات على إسرائيل ومواقع جيش لبنان الجنوبي، قام بها حزب الله، وكان هدف القصف الإسرائيلي تشريد مئات الآلاف من المدنيين من الجنوب إلى بيروت من أجل فرض الضغط على الحكومة اللبنانية وإبعاد أبناء المنطقة عن حزب الله. ودام القصف ستة أيام وأسفر عن ١٣٢ قتيلاً و٥٠٠ جريح و٣٠٠,٠٠٠ مشرد. وكان هذا بالتأكيد مثالاً لإرهاب الدولة. فعلى الفلسطينيين الاستعداد لمثل هذا الخطر بالرغم من أنه بعيد الاحتمال في الوقت الحاضر نظراً لتقدم عملية السلام. ولكن ليس مثل هذا العمل الإسرائيلي مستحيلاً. وفي واقع الأمر هناك خطر من القصف الإسرائيلي في حالة عجز السلطة الفلسطينية عن منع العمليات المسلحة، ولا سيما العمليات الانتحارية ضد إسرائيل من قبل جماعات معارضة لعملية السلام الحالية داخل المناطق الفلسطينية. لذلك يجدر التفكير في تشييد مخابئ من الغارات في المناطق الفلسطينية، بالإضافة إلى بناء غرف

العمليات في المستشفيات تحت الأرض. وقيام الوطن العربي بإعطاء ضمانات لتقديم الدعم المادي لضحايا أي قصف إسرائيلي سيساعد في مواجهة هذا الخطر. فعقب القصف الإسرائيلي للبنان في تموز/يوليو عام ١٩٩٣ عقد اجتماع طارئ في دمشق وتعهد وزراء خارجية الدول العربية بتقديم خمسمئة مليون دولار لمساعدة لبنان في إصلاح الدمار الناجم عن العمل الإسرائيلي (بعد كتابة هذا الفصل عادت إسرائيل إلى قصف جنوب لبنان قصفاً شديداً في نيسان/ابريل عام ١٩٩٦).

وإمكانية أخرى في حالة القصف الإسرائيلي العنيف والإجرامي هي فرض العقوبات المالية على الغرب. فيمكن أن تؤجل السلطة الفلسطينية دفع الديون المستحقة المتعلقة بالقروض الحكومية والتجارية الغربية. وإذا كانت هذه القروض التجارية مسنودة بضمانات حكومية غربية فستدفع الحكومات الغربية ثمن تأجيل سدادها. ويمكن أن تؤجل الدول العربية توقيع عقود مربحة تم التفاوض بشأنها مع الشركات الأوروبية والأمريكية. فإذا خسرت شركة أمريكية عدة ملايين من الدولارات نتيجة لأفعال إسرائيل، فبالتأكيد سيشعر الرئيس الأمريكي والكونغرس باستياء أصحاب هذه الشركة. ويمكن تأجيل توقيع هذه العقود حتى قيام الولايات المتحدة بإجراءات لكبح جماح إسرائيل وحتى دفع التعويضات لضحايا القصف الإسرائيلي.

وفكرة الغزو السلمي لأوروبا رداً على القصف الإسرائيلي العنيف قد خطرت ببال المؤلف عقب عرض فيلم «المسيرة». فسينتج مثل هذا العمل البشع موجة من السخط في كل أنحاء الوطن العربي، ويمكن تجنيد هذا الغضب عن طريق الغزو لأوروبا. ولن يقتصر مثل هذا الغزو على الفلسطينيين فحسب بل سيشمل الكثيرين من الدول العربية الأخرى أيضاً. فمن دون شك ستبرز فرق من الدول المغربية مثل المغرب والجزائر وتونس وليبيا في هذا الغزو نظراً لقرب هذه الدول من أوروبا.

وسيأخذ غزو أوروبا شكل مسيرتين طويلتين بارزتين. وستقصد المسيرة الأولى لندن وتقصد المسيرة الثانية برلين و«Aushwitz». ويمكن أن تُعرف المسيرة إلى لندن بـ «مسيرة بلفور» من أجل إبراز تركة وعد بلفور غير العادلة. فمعظم الشعب البريطاني يجهل هذا الوعد الذي تعهدت الحكومة البريطانية بموجبه بإعطاء وطن شعب إلى شعب آخر.

وسيكون هدف المسيرة إلى برلين و«Aushcwitz» لفت نظر العالم إلى حقيقة أن العرب الفلسطينيين قد دفعوا ثمن الذنب الأوروبي الناتج من مجزرة اليهود على أيدي النازيين. فلم يكن الفلسطينيون مسؤولين عن نقل اليهود إلى غرف الغاز، ولكنهم فقدوا وطنهم من أجل تعويض اليهود عن الجرائم الحربية الأوروبية. وإذا

كانت دولة إسرائيل قد تأسست على الأراضي الألمانية فيمكن القول ان العدالة قد انتصرت. وحتى اليوم يدفع الفلسطينيون ثمن اللاسامية الأوروبية بحيث إن الخوف من نمو اللاسامية من جديد هو أحد الأسباب لهجرة اليهود الروس الأخيرة إلى إسرائيل، وسبب من أسباب قرار رابين على تقليل عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل، هو الحاجة إلى خلق فرص العمل للمهاجرين اليهود الجدد.

ستثير مسيرة فلسطينية إلى موقع معسكر الاعتقال النازي في «Auschwitz» انزعاجاً شديداً للجاليات اليهودية حول العالم، وفي واقع الأمر يمكن أن تشكل مثل هذه المسيرة جزءاً من الحرب الدعائية. ولمجزرة اليهود في معسكرات الاعتقال النازية دروس مهمة تهملها إسرائيل. إذا تم حرمان الأشخاص من حقوقهم الإنسانية الأساسية والمساواة وتمت التفرقة العنصرية فستكون الخطوة القادمة إنشاء معسكرات الاعتقال كما دل عليها بريمو ليڤي (Primo Levi) الذي بقي على قيد الحياة في «Auschwitz»:

«أينما بدأت العمل بإنكارك للحريات الأساسية للبشر، وللمساواة بين الشعوب، فإنك تزداد اقتراباً من نهج إقامة معسكرات الاعتقال، وهو نهج يصعب إيقافه».

واليوم نشاهد نتائج إهمال إسرائيل لدروس النازية ودروس «Auschwitz» فقد أصبحت مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية مثل غيتوات أو سجون كبيرة محاطة بالأسياج والأبراج والأسلاك الشائكة. وأصبحت غزة بشكل خاص مثل معسكر اعتقال كبير. وفي أوروبا بنى النازيون مصانع مجاورة لمعسكرات الاعتقال من أجل استغلال الأيدي العاملة الرخيصة في المعسكرات. واليوم يتم إنشاء مناطق صناعية على حدود المناطق الفلسطينية لاستغلال الأيدي العاملة الفلسطينية الرخيصة.

تجدر الإشارة هنا إلى ان إسرائيل تتلقى ما بين ٧٠٠ و٨٠٠ مليون دولار سنوياً من المانيا تعويضاً عن الجرائم الحربية النازية[٣٥]. ويعادل هذا المبلغ تقريباً مبلغ المساعدات الاقتصادية من حكومة الولايات المتحدة. يمكن أن يطالب الفلسطينيون بالربط ما بين هذا التعويض وتعويضهم من قبل إسرائيل عن جرائم النكبة.

بالطبع ستطلب بريطانيا وألمانيا توقيف مثل هذه المسيرات قبل وصولها إلى الحدود لهاتين الدولتين. ولكن ستكون جاراتهما الأوروبية عازفة عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع المسيرات من التقدم. فتتمتع اسبانيا بعلاقات وطيدة بالوطن

(٣٥) بنك إسرائيل، «التقرير السنوي».

العربي واليوم تفتخر بتأريخها المغربي. فحقيقة أن عملية السلام الحالية قد بدأت في مؤتمر عُقد في مدريد لها دلالات رمزية، فالاحتمال بعيد أن يطلق الإسبان النار على مسيرة عربية سلمية تجتاز بلادهم، ولا سيما إذا كان تنظيم المسيرة رداً على العنف الإسرائيلي الفاحش؛ ومن المحتمل أن تشرف القوات الإسبانية على المسيرة وترافقها حتى وصولها إلى الحدود الفرنسية. وربما يمد الإسبان المشتركين في المسيرة بخيام وطعام. وأيضاً الاحتمال بعيد أن تكون فرنسا على استعداد لاتخاذ إجراءات قاسية لمنع المسيرات من التقدم. ففي فرنسا جالية عربية كبيرة ولن ترغب الحكومة الفرنسية في إبعادها. ويمكن أيضاً أن تمد هذه الجالية العرب في المسيرات بإمدادات قيمة. وربما يحصل عبور المسيرة من فرنسا إلى المانيا في ستراسبورغ، وهنا يمكن الضغط على البرلمان الأوروبي من أجل تعليق الامتيازات التجارية التي مُنحت لإسرائيل حتى إحلال السلام العادل. وأوروبا هي المتعامل الرئيسي مع إسرائيل وبالتالي سيلحق فقدان الامتيازات ضرراً بالغاً بالاقتصاد الإسرائيلي.

أحد عشر: إسرائيل تواجه الهزيمة

ربما يبدو عنوان هذا الفصل مدهشاً ومستغرباً نظراً لحقيقة أن انتصار الصهيونية لم يبدُ أكثر اكتمالاً قط. ولكن رسالة هذه الأطروحة هي أن في مقدور الفلسطينيين تطوير استراتيجيا لمواجهة القوة الإسرائيلية ولتحويل ميزان القوى لصالحهم بطريقة ستضطر إسرائيل إلى تقديم تنازلات هي ليست مستعدة لتقديمها في الوقت الحاضر عند مائدة المفاوضات، ولا سيما تنازلات بخصوص مستقبل مدينة القدس وحق اللاجئين من عام ١٩٤٨ في العودة إلى وطنهم.

ولكي نفهم كيف ستضطر إسرائيل إلى الإذعان للفلسطينيين بمثل هذه التنازلات، فيجب علينا فهم كيف ستفرض استراتيجية هجرة العودة الضغط على الحكومة الإسرائيلية. وسيتم فرض الضغط على مرحلتين: **أولاً**، خلال الحرب الدعائية. **وثانياً**، عن طريق تجريد حصن صهيون من وسائل دفاعه واقتحام المدن والقرى الإسرائيلية القريبة من الحدود.

ستكون الضغوط التي ستفرضها الحرب الدعائية على إسرائيل أخلاقية وسياسية واقتصادية. ونظراً لحقيقة أن معظم التأييد لإسرائيل هو لأسباب أخلاقية وسياسية فتكون هذه الضغوط ذات أهمية. فقد نعمت إسرائيل منذ توقيع الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني في عام ١٩٩٣ بدفء التأييد العالمي دون التسليم بالحقوق الفلسطينية. واليسير الذي تم تسليمه تم بالإكراه. وستزيح هجرة العودة القناع الذي يغطي الوجه الإسرائيلي وتدّعي به الدولة الصهيونية انها «صانعة السلام». ان اعتداء

إسرائيلياً على سفن فلسطينية مثل «صبرا» و«شاتيلا» التي ستقل اللاجئين من عام ١٩٤٨ الذين بقوا على قيد الحياة بعد المذابح في عام ١٩٨٢، والذين تجاهلت عملية السلام مصيرهم حتى الآن، سيذكّر العالم بالقضايا الموضوعية الرئيسية التي تشكل لُبّ المأساة الفلسطينية وتنتظر حلاً عادلاً. ان المسيرات الجماهيرية التي سيقوم بها اللاجئون إلى حدود فلسطين وهم يطالبون بحقوقهم في العودة إلى وطنهم ستذكر العالم بأن الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، يشكل وجهاً واحداً فقط من وجود القضية الفلسطينية. والمسيرات الجماهيرية في قطاع غزة والضفة الغربية إلى المعابر الإسرائيلية ستلفت نظر المجتمع الدولي إلى نظام التفرقة العنصرية الجديد الذي تسعى إسرائيل لإنشائه. والحقيقة هي أن هجرة العودة الفلسطينية ستتحدى أسس الايديولوجيا الصهيونية بطريقة لم يسبق لها مثيل.

إن الحرب الدعائية والإعلامية التي ستشكل المرحلة الأولى لاستراتيجية هجرة العودة هي في واقع الأمر نمط مما يسمى في الدوائر العسكرية **«الحرب الناعمة»** (Soft War)، أي استخدام قوة وسائل الإعلام العالمية وقوة تكنولوجيا المعلومات الحديثة استخداماً عدوانياً من أجل التأثير في الرأي العام الدولي والمؤسسات السياسية حول العالم. في برنامج بثته الإذاعة البريطانية مؤخراً عبّر بعض الخبراء العسكريين عن الرأي في أن الحرب الناعمة ستصبح نمطاً مهماً من أنماط الحرب في القرن الحادي والعشرين، وستتحدى دور الجيش.

وستكون للحرب الدعائية نتائج اقتصادية بالغة على إسرائيل. ان وهم السلام (والضغط الغربي على الدول العربية منذ نهاية حرب الخليج) قد أسفر عن رفع المقاطعة العربية الثانوية فيما يتعلق بالشركات الأجنبية التي تتعامل مع إسرائيل. فقد رفعت دول مجلس التعاون الخليجي مقاطعتها الثانوية في تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٩٤. في الماضي كانت المقاطعة العربية تكلف الاقتصاد الإسرائيلي حوالى ملياري دولار سنوياً، ولكن في السنوات الأخيرة أدى الرفع الجزئي للمقاطعة إلى تدفق الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الإسرائيلي. ففي عام ١٩٩٥ بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي في إسرائيل ١,٩ مليار دولار، وفي عام ١٩٩٦ بلغت ٢,٤ مليار دولار[٣٦]، وفي عام ١٩٩٧ بلغت القيمة ٣,٤ مليار دولار[٣٧]. وبين المستثمرين الكبار منذ عام ١٩٩٤ شركات مشهورة مثل فولز ڤاكن (Volkswagen)، ونستلة (Nestle)، وكايبل اند وايرلس (Cable & Wireless)، وداتش تليكوم (Deutsche

(٣٦) بنك إسرائيل، «التقرير السنوي،» (آذار/مارس ١٩٩٧).

(٣٧) Economist Intelligence Unit [EIU], *Investing, Licensing and Trading in Israel* (April 1998).

(Telekom، وموتورولا (Motorola)، وانتل (Intel). وشركة Intel وهي إحدى الشركات العالمية الرائدة في مجال إنتاج المعالجات الدقيقة، تصرف ١,٦ مليار دولار على بناء مصنع لإنتاج أشباه موصلات في «Kiryat Gat»، واشترت داتش تليكوم ٢١,١ بالمئة من أسهم الشركة الإسرائيلية «Vocal Tec Communications»، وهي شركة رائدة في مجال الاتصالات الهاتفية عبر الانترنت (Internet Telephony). واليوم دول مثل اليابان أصبحت حرة في التعامل مع إسرائيل، وقد كانت في الماضي تتمسك بحرفية المقاطعة العربية وروحيتها. في عام ١٩٩٧ أصدرت إسرائيل السندات «Samurai Bonds» في السوق اليابانية للمرة الأولى. وقد سمح وهم السلام للدولة الصهيونية بالتوسع في مجال التصدير إلى أسواق كبرى مثل أسواق الصين والهند، وهي أسواق كانت مغلقة في الماضي. في عام ١٩٩٧ صدرت إسرائيل ١٢,١ بالمئة من صادراتها إلى شرق آسيا. وقد وصلت قيمة الصادرات الصناعية الإسرائيلية في عام ١٩٩٧ إلى ١٤,٣٩ مليار دولار[٣٨]. وزيادة التصدير والقيود المفروضة على تشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية أدت إلى تخفيض معدلات البطالة بين اليهود. ولكن عندما يتبدد وهم السلام فستتقلص هذه الأسواق الجديدة. وفي الوطن العربي سيطلب الناس تشديد المقاطعة العربية بكل جوانبها. وسيؤثر هذا في تدفق الاستثمار في إسرائيل وفي التجارة الإسرائيلية بشكل سلبي. ويمكن أن تكلف إعادة فرض المقاطعة العربية الثانوية الاقتصاد الإسرائيلي أكثر من ٤ مليارات دولار سنوياً. وعلى القارئ مقارنة هذا المبلغ بمبلغ المساعدة الحكومية الأمريكية. تتلقى إسرائيل حالياً حوالى ٣ مليارات دولار سنوياً من الحكومة الأمريكية، ولكن ١,٨٦ مليار دولار منها هي مساعدات عسكرية لشراء الأسلحة الأمريكية، ولا تفيد إسرائيل اقتصادياً. المساعدة الاقتصادية من الولايات المتحدة ١,٠٨ مليار دولار فقط، أقل بكثير من الفائدة الناتجة من رفع المقاطعة العربية الثانوية. فالاعتقاد الدارج في أوساط كثيرة، ان للولايات المتحدة فقط مقدرة فرض الضغط الفعال على إسرائيل، هو اعتقاد خاطئ.

إن تشديد المقاطعة العربية تعبيراً عن التضامن مع العودة الفلسطينية سيقلق الكثيرين في الغرب. إن الضغط الغربي الشديد منذ نهاية حرب الخليج لإنهاء المقاطعة لم يكن من دون سبب، ففي الماضي خسرت شركات بريطانية وأمريكية صفقات عديدة في الوطن العربي بسبب ارتباطها بإسرائيل. وتشديد المقاطعة مع فقدان الأسواق للصادرات الإسرائيلية سيقلق الإدارة الأمريكية بشكل خاص. فوزارة الخزانة الأمريكية تهتم بصحة الاقتصاد الإسرائيلي أكثر من أي وقت مضى وهذا

(٣٨) بنك إسرائيل، «التقرير السنوي،» (آذار/ مارس ١٩٩٨).

بسبب تقديمها ضمانات القروض لإسرائيل التي وصلت قيمتها إلى ٩,٤ مليار دولار في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨[٣٩]. في عام ١٩٩٤ أدى صرف جزء من هذه القروض على بناء المستوطنات إلى اقتطاع ٤٣٧ مليون دولار من مبلغ الضمانات. ولكن في عام ١٩٩٥ أزالت الحكومة الأمريكية شروط الضمانات[٤٠]. وقد سمحت هذه الضمانات لإسرائيل بالاقتراض بسهولة في الأسواق المالية الدولية. وإذا عجزت إسرائيل عن إيفاء ديونها المستحقة التي تساندها ضمانات القروض فستصبح أمريكا مسؤولة عن تسديد هذه الديون. وهذا بدوره سيؤدي إلى زيادة الضرائب التي يدفعها المواطن الأمريكي. فمن المتوقع ان تدفع العائلة الأمريكية العادية ٢٠٠ دولار إضافي لتسديد الدين الإسرائيلي، وإذا كان هذا المبلغ لا يمثل شيئاً كبيراً بالنسبة لذوي الدخول العالية، فإنه عبء كبير على ذوي الدخول الضعيفة الذين يواجهون انخفاضاً في الأجور ثمناً للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، وثمناً لمنافسة قوة العمل المكسيكية.

وستشتد الضغوط الاقتصادية وإضعاف الاقتصاد الإسرائيلي إذا تحرك الفلسطينيون من الحرب الدعائية إلى الغزو اللاعنفي الفعلي وتجريد حصن صهيون من وسائل دفاعه. وستنجم الضغوط الإضافية عن حاجة الجيش الإسرائيلي إلى استدعاء أعداد كبيرة من قواته الاحتياطية إلى الخدمة. والواقع ان الضغط الذي ستفرضه هجرة العودة الفلسطينية على قوات إسرائيل الاحتياطية سيكون من أهم العوامل في تحقيق النجاح لاستراتيجية الغزو اللاعنفي. ففي الماضي عندما حصلت مواجهات بين فلسطينيين غير مسلحين وجنود إسرائيليين كان في مقدور عدد قليل من الجنود الإسرائيليين السيطرة على حشود كبيرة من المتظاهرين الفلسطينيين باستخدام البنادق والأسلحة الأوتوماتيكية التي لم يملك الفلسطينيون الحماية منها. ولكن إذا لبس الفلسطينيون الدروع الواقية من الباليستيات فسيفقد الرصاص قدرته الرادعة وسيتم إرغام إسرائيل على نشر أعداد كبيرة إضافية من قواتها على الحدود من أجل السيطرة على مسيرات السلام الفلسطينية. فستشتد مشاكل إسرائيل إذا قام الفلسطينيون بتخريب أسياج صهيون الالكترونية عن طريق قطع عشرات الآلاف من الثغرات فيها. وإذا لم تستطع إسرائيل الاعتماد على المراقبة الالكترونية لتحذيرها من التسلل الحدودي فسيتوجب عليها نشر قوات لحراسة كل كيلومتر من حدودها، وبالتالي استدعاء قوات احتياطية إضافية إلى الخدمة وتمديد مدة خدمتها. بعد اندلاع الانتفاضة في عام ١٩٨٧ عم الاستياء عندما تضاعفت فترة الاحتياط من ٣٠ إلى

(٣٩) المصدر نفسه.

(٤٠) بنك إسرائيل، «التقرير السنوي،» (آذار/مارس ١٩٩٦).

٦٢ يوماً، وكان على أغلب الذكور اليهود الإسرائيليين أن يتركوا وظائفهم وأعمالهم مرتين في العام[٤١].

وهذا بدوره سيؤثر في الاقتصاد الإسرائيلي بشكل سلبي. وفي واقع الأمر ان هدفاً من الأهداف الإسرائيلية الرئيسية في عملية السلام الحالية، كان إنهاء تورط الجيش الإسرائيلي في غزة وفي المدن الرئيسية في الضفة الغربية وبالتالي تخفيض الضغط الذي تم فرضه عليه.

والأثر الفعلي في الاقتصاد الإسرائيلي سيعتمد على حجم التحدي الفلسطيني. فعدد قوات إسرائيل النظامية والاحتياطية يبلغ ٦١١,٠٥٠[٤٢]، وهذه القوات من الطبقة النشطة اقتصادياً في إسرائيل. وفي كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٧ بلغ عدد القوة العاملة الإسرائيلية ٢,٠٥٧,٠٠٠[٤٣]،ولكن هذا العدد يشمل فلسطينيين في إسرائيل لا يشتركون في القوات الإسرائيلية المسلحة. لذلك إذا كانت هجرة عودة فلسطينية تؤدي إلى حشد قوات إسرائيل الاحتياطية على الحدود لفترة كافية من الزمان، فسيكون الأثر في العمال اليهود والاقتصاد اليهودي الإسرائيلي هائلاً. وستعتمد ضخامة أثر الغزو اللاعنفي الفلسطيني على العدد من الفلسطينيين الذين تم انتشارهم، وستتوقف فعالية استراتيجية العودة على انتشار أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ فلسطيني وفلسطينية، أي تعادل العدد الفلسطيني المستعد للمشاركة في «الغزو» بعدد القوات الإسرائيلية على أساس واحد لواحد. ربما يبدو هذا الرقم كبيراً ولكنه واقعي وممكن التطبيق، لأن الإدراك أن لبس الدروع والملابس الواقية من الباليستيات سيقلل عدد القتلى والجرحى، سيشجع الاشتراك في العودة على نطاق واسع. وسيتحول المزاج الحالي من اليأس والكآبة ومشاعر الهزيمة المسيطرة في المخيمات الفلسطينية إلى خليط من الإحساس بالعزة والشعور بالأمل، وسيوقظ المشردين والمنسيين لكي يعودوا إلى وطنهم. ستعود الروح التي عمّت في عام ١٩٦٨ بعد انتصار المقاومة الفلسطينية المسلحة في معركة الكرامة والتي سيطرت في الأيام الأولى للانتفاضة في عام ١٩٨٨. وبسبب ارتفاع عدد العاطلين عن العمل في المخيمات سيكون في مقدور الفلسطينيين القيام بحملات متواصلة أو حرب استنزاف على

---

(٤١) James Paul, «Israel and the Intifadah: Points of Stress,» *Middle East Report*, no. 154 (September-October 1988).

(٤٢) International Institute for Strategic Studies [IISS], *The Military Balance, 1998/99* (London: Oxford University Press, 1998).

(٤٣) تقرير قسم الأبحاث في بنك إسرائيل عن التطورات الاقتصادية الأخيرة، العدد ٨٢.

حدود إسرائيل. وستحطم هذه الحرب الطاحنة معنويات القوات الاحتياطية الإسرائيلية.

وتنظيم استقبالات جماهيرية للفلسطينيين العائدين من قبل العرب وجماعات مضادة للصهيونية داخل إسرائيل سيؤدي إلى زيادة الضغط المعنوي على جنود الحدود الإسرائيليين. عقب إبعاد مبعدي حماس في عام ١٩٩٢ نظم العرب الإسرائيليون قافلة لتزويد المبعدين بالمؤن والمواد الأخرى ولكن الجنود الإسرائيليين منعوا القافلة من الوصول إلى المبعدين. وبعد مذبحة الخليل في عام ١٩٩٤ اندلعت مظاهرات عديدة داخل الخط الأخضر، حتى البدو ثاروا واشتركوا في مظاهرة جماهيرية في بئر السبع. ان أعمال مشابهة من قبل العرب في إسرائيل في حالة عودة فلسطينية مستقبلية ستكون مثل كابوس للمؤسسة الصهيونية.

وكما ذكر أعلاه فلن يكون تحطيم معنويات قواتها المشكلة الوحيدة لإسرائيل. فاستدعاء قواتها الاحتياطية إلى الخدمة لفترة طويلة من الزمان سيضر بالاقتصاد الإسرائيلي بشكل شديد وسيحطم ثقة المستثمرين الأجانب بإسرائيل. وهذا بدوره سيؤدي إلى سحب الأموال الأجنبية من إسرائيل وانهيار أسعار الأسهم في بورصة تل أبيب. وسيصبح اقتراض إسرائيل في الأسواق المالية الدولية عن طريق إصدار السندات أكثر صعوبة، وسيكون من الصعب على إسرائيل إيفاء ديونها المستحقة. وسيقلق هذا بدوره وزارة الخزانة الأمريكية قلقاً شديداً لأنها ستواجه دفع حساب هائل ناجم عن تعهدات ضمانات القروض. وستتصاعد هذه الضغوط على الاقتصاد الإسرائيلي إذا أدى فتح جبهة أوروبية إلى فقدان الامتيازات التجارية للبضائع الإسرائيلية.

ثاني عشر: انتفاضة العودة

ما شهدناه في الشرق الأوسط منذ نهاية حرب الخليج هو عملية انفراج واعتراف بعدم إمكانية هزيمة إسرائيل عسكرياً، وقبول التعايش مع القوة الإقليمية العظمى بالطريقة نفسها، التي شهدتها أوروبا الشرقية في مطلع السبعينيات، عندما تم الاعتراف بعدم إمكانية هزيمة الدكتاتورية هناك بالحرب. والذي يميز الشرق الأوسط هو عدم انهيار شيء على غرار انهيار حائط برلين، ففي أوروبا لم يتم سقوط الشيوعية وانهيار حائط برلين إلا بعد حوالى عشرين عاماً من بداية الانفراج، بينما في الشرق الأوسط ما زالت الصهيونية تملك القوة الفائقة، والستار الحديدي الذي أقامته إسرائيل حول نفسها لمنع الفلسطينيين من العودة ما زال قائماً. وتتم الآن إقامة أجزاء جديدة من هذا الستار الحديدي حول مناطق الحكم الذاتي، وحائط

برلين في الشرق الأوسط لم يسقط بعد.

يعتقد بعض الناس، اعتقاداً ساذجاً، ان عملية السلام الحالية ستنتهي بقيام دولة فلسطينية مستقلة، ولكن يتضح يوماً بعد يوم عدم وجود نية لدى القيادة الإسرائيلية للوصول إلى هذه النتيجة عبر المفاوضات. ففي الوقت الذي يشهد فيه العالم أعراض حمل واضحة لولادة دولة فلسطين يصبح واضحاً ان هذه الولادة لن تتم داخل غرف المفاوضات.

لن يحقق الفلسطينيون العدالة دون تحويل ميزان القوى بينهم وبين إسرائيل. لذلك هناك حاجة ماسة إلى تطوير استراتيجيا لتغيير هذا الميزان للقوى. ان الاستراتيجيا التي تناقشها هذه الأطروحة هي مثل تلك الاستراتيجيا. وباستخدام «سلاح» الغزو اللاعنفي سيكون في مقدور الفلسطينيين مواجهة القوة الإسرائيلية وتحديها تحدياً ناجحاً.

والفرص لتحقيق استراتيجية هجرة عودة فلسطينية هي أفضل في الوقت الحاضر مما كانت عليه في أي وقت مضى. في الماضي كان هناك خطر من الانتقام العسكري الإسرائيلي في حالة سماح الأردن للفلسطينيين بالعودة السلمية إلى فلسطين عبر أرضه، فإن اتفاقية السلام الإسرائيلية ـ الأردنية قد خفضت هذا الخطر. وستكون لأي اعتداء إسرائيلي على الأردن أو مصر عواقب وخيمة فيما يتعلق بالسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وسيتبدد وهم السلام بين عشية وضحاها. والانسحاب الإسرائيلي من غزة قد ترك واحدة من أكثر الفئات راديكالية وسط الشعب الفلسطيني دون قيد، وبعيداً عن السيطرة المباشرة للإسرائيليين وحرة في التنظيم من أجل العودة. والاشتراك الفلسطيني في عملية السلام الحالية قد أظهر التزام الفلسطينيين بالتعايش مع اليهود الإسرائيليين، وهي حقيقة اعترف العالم بها عند منح ياسر عرفات جائزة نوبل للسلام.

وستوحد الاستراتيجيا المقترحة الشعب الفلسطيني من جديد. فقد كانت إسرائيل وما زالت تحاول إشعال الفتنة بين الفلسطينيين، واستراتيجية هجرة العودة ستزيل هذا الخطر. وهي لا تقوم على إلغاء الاتفاقيات التي وقعت مع إسرائيل. من الجهة الأخرى فإن راديكالية هذه الاستراتيجيا ورفض التفرقة العنصرية اليهودية والإصرار على تحقيق العدل للاجئي ١٩٤٨ وحقهم في العودة إلى وطنهم، ستلقى تأييداً لدى «حماس» والجماعات الأخرى التي تعتقد أن نتيجة عملية السلام الحالية ستكون الاستسلام الفلسطيني، وسيقف الشعب الفلسطيني وقفة رجل واحد أمام العالم، وسيُفشل كل المحاولات الراهنة لتفريقه وتقسيمه.

ومن الممكن أن الحملة الدعائية مع الإعداد للغزو اللاعنفي الفعلي ستقنع

إسرائيل بتقديم تنازلات حقيقية من أجل سلام عادل. وإذا لم تقتنع إسرائيل بتقديم مثل هذه التنازلات فيجب عليها أن تستعد لمواجهة انتفاضة العودة؛ هجرة عودة جماهيرية ليس لها مثيل منذ تيه اليهود في صحراء سيناء، حيث سيعود أبناء فلسطين إلى وطنهم وأسياج صهيون لن توقفهم. إن ضمان الأمن الحقيقي الوحيد للمدى الطويل لليهودي الإسرائيلي هو تطبيق قواعد العدل والمساواة للجميع، كما هو الحال في جنوب أفريقيا.

ثانياً: نحو برنامج وطنيّ داخليّ للانتفاضة(*)

عبد الإله بلقزيز(**)

من التحديات الكبرى التي تطرحها الانتفاضة على الوضع الفلسطيني الداخلي إعادة تصحيح هذا الوضع من كل الشوائب التي شابته خلال حقبة «أوسلو»، والتي عرَّضته إلى نزيف داخلي أنهك قواه، وعاد بأوخم العقابيل على الوحدة الوطنية للشعب والحركة الوطنية داخل مناطق الحكم الذاتي وخارجها. وإذا كان من حسن طالع الانتفاضة أنها أوقفت ـ إلى حدّ كبير ـ سَيْل وقائع التراجع الانحداري للوضع الفلسطيني الداخلي، وحسّنَتْ منه نسبياً، فالمطلوب الآن استثمار قوة الدفع التي أطلقتها الانتفاضة على هذا الصعيد، والبناء عليها، وعدم تبديد مكتسباتها التوحيدية ـ التصحيحية.

ثمة مهمتان تفرضان نفسيْهما في هذا المعرض: إعادة بناء السلطة الفلسطينية القائمة ـ اليوم ـ في مناطق الحكم الذاتي، وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، وهما ـ على اختلافٍ في الطبيعة بينهما ـ مهمتان مترابطتان:

أولاً: تصحيح أوضاع السلطة الفلسطينية

ربما كان من المأسوف عليه قيام سلطة فلسطينية محدودة الشخصية والصلاحيات على قسم من فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧، بموجب اتفاق الحكم الذاتي الذي رسم «اتفاقُ أوسلو» إطاره العام. ولعلّ مّما يُؤْسَفُ له ـ هنا ـ أن هذه السلطة صورية، ومجافية لطبيعة عملية التحرر الوطني، ومَبْعَث فُرْقةٍ وانقسامٍ في المجتمع

(*) نشر في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٣، العدد ٢٦٢ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠)، ص ٩ - ١٥.

(**) أستاذ جامعي، وأمين عام المنتدى المغربي العربي.

الفلسطيني؛ ونستطيع أن نقف على ذلك من خلال استعراض مجمل ما طبعها - تكويناً وممارسةً - من سمات، وفي قلبها أربعُ سمات:

أولاها أن هذه السلطة وُلِدَتْ مُعَاقةً وقاصِراً. ومردُّ الإعاقة والقصور فيها إلى أنه كان مطلوباً منها - بمقتضى أحكام «اتفاق إعلان المبادئ» في «أوسلو» - أن تكون سلطةَ حكم ذاتيّ محدودة، لا تختلف كثيراً عن السلطة الذاتية التي كانت تتمتع بها البلديات الفلسطينية تحت الاحتلال (أي قبل اتفاق الحكم الذاتي)، الجارية - حينها - على مقتضى القوانين الأردنية السارية في الضفة الغربية. ولذلك، افتقرت إلى أهمّ مقوّمات أية سلطة وطنية وهي السيادة: السيادة على الأرض والسكان والثروات والموارد، والحق في الدفاع عن هذه السيادة خارجياً بامتلاك قوة مسلّحة (جيش وطني)، وفي التمثيل الوطني الدولي (سياسة خارجية مستقلة). بل إن غياب هذه السيادة - في حالة السلطة الفلسطينية - وَصَل إلى حدّ فقدان حق السيطرة على المعابر بين مناطق الأرخبيل الفلسطيني! ولذلك كله، ما كان في وسع هذه السلطة أن تقوم بأكثر من إدارة الشؤون الأهلية الذاتية، تحت سلطة سيادة عليا هي السيادة الإسرائيلية! ولا يغيّر من ذلك وصفُها - في الإعلام الفلسطيني ولدى سائر مَنْ أَخَذَ عنه - بـ «السلطة الوطنية»، أو نعت جهازها التنفيذي بالحكومة، وجهازها الاستشاري بالمجلس التشريعي... الخ. فالحكومة لم تكن حكومة بمقاييس النظم السياسية، ولا مجلسها التشريعي كان برلماناً ذا سلطات تقريرية حقيقية! كان ذلك من الإعلام استعارةً، أو أملاً، أو فألاً حسناً، أو أيَّ شيءٍ آخر غير وصف واقع حالها.

وثانيتها أن هذه السلطة رُصِدَتْ - في «أوسلو» - لأداء وظيفةٍ سياسية مركزيةٍ هي: كبح القوى والفصائل الفلسطينية الرافضة للتسوية، المُصِرَّة على الاستمرار في مقاتلة قوى الاحتلال، تحت عنوان الجهاد (الذي هو سياسيّاً - أي خارج تأطيره الديني - استئناف لأطروحة الكفاح المسلّح والعمل الفدائي خياراً وحيداً للتحرير). وما كانت تفصيلاً سياسياً عادياً - في يوميات المجتمع الفلسطيني - تلك الفصول المتلاحقة من المواجهة الأمنية الرسمية الشرسة للمعارضة الفلسطينية المسلَّحة، ممثَّلةً في «حماس» و«الجهاد الإسلامي». إذ هي ذهبت إلى مداها الإجرائي الأقصى، سواء في تجريدها من سلاح المقاومة، أو في اعتقال الكثير من أطرها وملاحقة آخرين، أوْ في التضييق على حرية النشاط السياسي لتنظيماتها! وكانت النتيجة العملية أن السلطة نفذت سياسة عجزت قوات الاحتلال عن تنفيذها قبل «أوسلو»؛ الأمر الذي فرض النظر إلى هذه السلطة بأنها لم تكن - عملياً - لتملك من وظيفة سوى الوظيفة الأمنية القمعية التي رسمتها لها «أوسلو»! وذلك - على الأقل - ما يعكسه التضخم

المفرط في أجهزتها الأمنية، والتزايد الكبير لتدخل تلك الأجهزة في تقرير ورسم سياسات السلطة!

وثالثها أن قيام السلطة الفلسطينية، بذلك المقتضى، لم يكن محلّ إجماع وطني من قِبل القوى والفصائل، في الداخل وفي الشتات، بل ـ على العكس من ذلك تماماً ـ كان سبَباً لبثّ المزيد من أسباب الانقسام والشرخ في الساحة الوطنية الفلسطينية، إلى الحدّ الذي أنتج استقطاباً داخلياً غيرِ مسبوق، وزّع تلك الساحة إلى فريقين لا حدود دنيا في العلاقة بينهما! نعم، لم يَخلُ تاريخ الحركة الوطنية ومنظمة التحرير من مثل ذلك الاستقطاب، غير أنه ما كان استقطاباً بين حكام ومحكومين، بين سلطةٍ قمعية تحتكر العنف، حتى من دون أن يكون عنفاً شرعيّاً، ومعارضة مضطهدةٍ عليها أن تختار بين الموالاة أو السجن! كان استقطاباً بين نخبة قائدة لحركة تحرر ومعارضة سياسية شريكة لها في المعركة وإن اختلفت معها في الرأي. في كل حال، جاءت مقاطعة المعارضة لأجهزة السلطة ـ كما في حالة الامتناع عن المشاركة في انتخابات تشكيل «المجلس التشريعي» ـ تعبّر عن مقدار الفجوة بين الفريقيْن، وعن فقدان السلطة الحدّ الأدنى الضروري من الإجماع الوطني عليها.

أما **رابعتها**، فتتمثل في الأداء السياسي والإداري، بالغ السوء، لتلك السلطة منذ قيامها، والذي يكاد يُجمِعُ عليه سائر الفلسطينيين اليوم، بمنِ فيهم بعضٌ ممَّن لهم مواقع في السلطتين التنفيذية والتشريعية! ولعل أعلى درجات تَمَظْهُرِ سوء الإدارة تلك هو ذاك الذي يكمن في ظاهرة الفساد المالي والإداري المستشرية في أجهزة السلطة، والتي صنعت «نومنكلاتورا» فلسطينية جديدة لم يسبق للمجتمع الفلسطيني أن شهدها حتى في عهد بعض الفئات الطفيلية المتعاونة مع الاحتلال! لقد استنفر ذلك الفساد معارضة شعبية واسعة، بعد أن زكمت روائحه الأنوف، وأطْلَقَ موجةً من الاستنكار والمساءلة شارك فيها «المجلس التشريعي» نفسه، وفرضت على رئيس السلطة الفلسطينية ـ السيد ياسر عرفات ـ أن يُجري تعديلات على طاقم حكومته لم يغيّر كثيراً من حدّة المشكلة! وعلى ذلك، إذا كانت أعطاب هذه السلطة من فِعْلِ فاعلٍ هو «أوسلو»، فقد ساهم أداؤها في تقديم أسوأ صورة عن نوع النخب السياسية التي تنتدب نفسها لتقود شعب فلسطين نحو الاستقلال!

تُقدّم هذه السمات الأربع ـ التي طبعت وتطبع كيان السلطة الفلسطينية ـ دليلاً على فداحة وضعها الذاتي، وعلى ما ينطوي عليه مشروعها السياسي من أخطار داهمة على صعيد معركة الشعب الفلسطيني من أجل التحرر الوطني والاستقلال. غير أن ذلك ليس مدعاةً للقول إنه ما عاد ثمة من دورٍ لها؛ إذ ان واقع الأمور يفرض الاعتراف بحقيقتين: أنها سلطة موجودة على الأرض، بل هي السلطة الوحيدة

الموجودة ـ حتى الآن ـ على الأرض؛ وأنها سلطة قابلة للتعديل والتطوير في ضوء الحقائق الجديدة التي فرضتها الانتفاضة. وعلى ذلك، بات مطلوباً ـ اليوم ـ العمل على تصحيح أوضاعها وترشيد أدائها لتنهض بالوظائف والأدوار الجديدة التي يُمليها عليها انهيار عملية «أوسلو».

لعلّ مداخل ثلاثة تمثل ـ اليوم ـ أهمّ مداخل عملية التصحيح وإعادة البناء المطلوبة من السلطة في سياق الانتفاضة، وعلى قاعدة نتائجها المتنامية. وهي مداخل تتصل بثلاثة عناوين: الوظيفة، والتركيب، والأداء:

١ ـ نريد **بالوظيفة**، أو قُل بتصحيح الوظيفة، ما بات يفرض نفسه اليوم من إعادة نظر جذرية في نوعية الأهداف التي تتوخى السلطة إنجازها. كان هدفها في الماضي ـ وإن لم تَرْتَضِهِ ـ تقديم آيات حسن الطوية لِ «إسرائيل» على هدف القيادة الفلسطينية في خيار «السلام». ولقد اقتضى منها ذلك ـ موضوعياً ـ أن تؤول إلى سلطة قمعية ضدّ قسمٍ من مواطنيها. أما اليوم، فَبَاتَ عليها أن تتحوَّل من سلطة متعاونة مع المحتل إلى سلطة في خدمة شعبها؛ وأن تُسَخِّر سائر إمكانياتها السياسية والمادية والقتالية لصالح عملية التحرر الوطني التي تمثل الانتفاضة شكلها الأعلى راهناً. وإذا كان ممّا يبعث على الارتياح أن السلطة الفلسطينية أقدمت على إجراءات جريئة لفك ارتباطها الأمني بالعدو الصهيوني، من قبيل وقف التعاون الأمني، ومشاركة قوى الشرطة في الاشتباك مع الجيش الصهيوني، وإصرار رئيسها ياسر عرفات على رفض توجيه نداء للشعب بـ «وقف العنف»، ورفض إعادة اعتقال نشطاء «حماس» المفرَج عنهم... الخ، فإن الحاجة ماسَّة إلى أن ينتظم سائر هذه الإجراءات، وسواها، ضِمن استراتيجية متكاملة لفك الارتباط بـ «إسرائيل» وإعادة تأميم السلطة، لا أن تبقى مجرّد سياسات تكتيكية، أو ردود فعل اعتراضية على العنف الصهيوني.

٢ ـ ونقصد **بتصحيح التركيب السياسي للسلطة**، إعادة النظر في هيكلية القوى الممثَّلة فيها، أي في صيغة الحزب الواحد («فتح») التي لم تغير منها كثيراً مشاركة حركة «فدا» و«الحزب الشيوعي» و«جبهة النضال الشعبي» في «الحكومة» وفي المجلس التشريعي، بحسبانها ما زالت ـ وحتى إشعارٍ آخر ـ هوامش للحزب الحاكم، وحاشية لسلطانه. فحين يقع تغييب القوى السياسية الرئيسة في الساحة الفلسطينية ـ بعد «فتح» ـ وهي: «حماس»، و«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، و«الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين»، ومنظمة «الجهاد الإسلامي»، فلن يكون في وسع تلك السلطة ـ ومؤسساتها ـ أن تحظى بالشرعية الوطنية، أو أن تكون تمثيلية. وهذا إذا كان أمراً بديهياً في سائر الظروف، فهو أكثر بداهة في زمن الانتفاضة التي

جسَرت الفجوات بين السلطة والمجتمع، ثم بين فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية، وأحدثت مناخاً توحيدياً غير مسبوق منذ حصار المقاومة في بيروت قبل ما يزيد قليلاً على ثمانية عشر عاماً. وإذا كان في وسع الإرهابي إيهود باراك أن يفاوض نظيره السفّاح أرييل شارون على تشكيل حكومة «وحدة وطنية»، فما الذي يحول دون قيام حكومة وحدة وطنية فلسطينية تشارك فيها «فتح»، و«حماس»، و«الشعبية»، و«الديمقراطية»، و«الجهاد...»، وسواها، على نحوٍ يتحقق فيه تمتيع الشعب الفلسطيني بمؤسسة وطنية تدير شؤونه وتحظى بالإجماع والشرعية. وفي الظن أن ذلك ممكن جدّاً في الشروط الراهنة؛ لكنه غير كافٍ إن لم يَجرِ إرساء مؤسسات السلطة الفلسطينية على قاعدةٍ ديمقراطية تمنحها الصدقية المفقودة!

٣ ـ أما **تصحيح الأداء**، فنعني به أمرين على جانبٍ كبير من الأهمية: استئصال ظاهرة الفساد المالي والإداري الدابّة في مؤسسات السلطة، وتحرير هذه من البيروقراطية الأوامرية. تحتاج المهمة **الأولى** إلى تصفية رموز الفساد في السلطة تصفية سياسية، بتجريدهم من المواقع التي احتلوها عن غير أهليةٍ واستحقاق ـ في زمن «أوسلو» ـ على حساب الكفاءات الوطنية: السياسية، والإدارية، والاقتصادية، والعلمية..، لمجرَّد أنهم «خبراء» في التفاوض، وبتأجير اللسان، أو لأنهم من «ذوي القربى»، كما تحتاج إلى إجراءات ثلاثة رديف، هي: تمتيع القضاء بالمزيد من ضمانات الاستقلالية والنزاهة، وبالحق المطلق في مراقبة سياسات الإدارة المالية العامة، ومساءلة الخارجين على القانون؛ وتمتيع المجلس التشريعي بصلاحيات فعلية للرقابة على الممتلكات والمال العام، ومساءلة المسؤولين مساءلة تشريعية؛ ثم إحاطة السياسات الرسمية: المالية والإدارية بضمانات قانونية تفرض عليها توخّي الشفافية في العمل. أما المهمّة **الثانية**، فتحتاج إلى تكريس قواعد العمل الديمقراطي والمؤسَّسي في أجهزة السلطة، لمحاصرة المزاجية والاستفراد بالقرار، والعبث بالقانون، والنزعة الأوامرية الفوقية. وهي مهمة تقتضي معركة فكرية حقيقية مع ثقافة سياسية فردية مزمنة في التاريخ الفلسطيني المعاصر، سبق للثورة الفلسطينية أن دفعت ـ قبل السلطة ـ أكلافها الفادحة.

هذه عناوين عامة سريعة لإصلاح سياسي باتت تحتاج إليه السلطة الفلسطينية في هذا المنعطف التاريخي من نضال شعبها، حتى تكون أهلاً للنهوض بما ينتظرها من أدوار. على أننا نميل إلى الاعتقاد بأن إنجاز هذا الإصلاح متعذّر ـ واقعياً ـ من دون إنجاز إصلاح رديف له، هو المتصل بأوضاع الحركة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير؛ وذلك من واقع أن بناء علاقات متوازنة بين القوى الوطنية الفلسطينية على صعيد السلطة وقْفٌ ـ بالضرورة ـ على توازن تلك العلاقات على صعيد إطار الحركة الوطنية الفلسطينية ذاته: من حيث هو المفتاح الطبيعي للأولى.

ثانياً: إعادة بناء منظمة التحرير...

مما يؤسَف له، أيضاً، أن «سلام أوسلو» أَوْدَى بدور منظمة التحرير الفلسطينية: التمثيلي والسياسي، الذي نهضت به منذ نهاية الستينيات، ونال من هيبتها ومكانتها في الساحة الدولية، وكرّس سلطة الحكم الذاتي بديلاً منها! والأدهى والأَمَرُّ أنه جرى تلويث صورة المنظمة من خلال توريط اسمها وأجهزتها في التسويغ لِـ «سلام أوسلو» وشَرْعَنَتِهِ! أما ذروة ذلك، فكانت في دعوة المجلس الوطني للانعقاد لتغيير جوهر «الميثاق» الوطني الفلسطيني بحذف الفقرات التي تؤكد الحق الوطني في فلسطين التاريخية، والتي تطعن في شرعية وجود «إسرائيل»...

جرى ذلك كله في سياق وهم القيادة الفلسطينية بأن «السلام» مع «إسرائيل» قادم في ركاب عملية التفاوض، وأن أقصر السُّبل إليه هو تقليص حجم الاعتراض الوطني عليه، من خلال مصادرة السلطة الفلسطينية لدور منظمة التحرير ووراثة ذلك الدور! غير أن تطورات الأوضاع، ووصول عملية التفاوض إلى النفق المسدود، أثبتت أن محاولات السطو على مرجعية منظمة التحرير لم تَأْتِ بأوخم العواقب على الحركة الوطنية الفلسطينية، وعلى عملية التحرر الوطني، فحسب، بل هي أضاعت على السلطة نفسها واحداً من أهمّ أرصدتها السياسية والجماهيرية. ولم تكن انتفاضة الأقصى قد اندلعت حتى تأكّد للسلطة إيّاها أن ذخيرتها الحيّة الوحيدة ـ بعد شعبها ـ هي فصائل منظمة التحرير والحركة الوطنية: خندقاً متقدّماً للردّ على الغطرسة الصهيونية.

والمشكلة في أن السلطة الفلسطينية تطاولت على مركز منظمة التحرير، وعلى مرجعيتها السياسية والوطنية التمثيلية، مع علمها بأنها لا تملك ـ بمقتضى أحكام «أوسلو» ـ أن تمثل إلاّ قرابة خُمسِ شعب فلسطين، هم سكان الضفة وغزة والقدس، من المشمولين بالحق في حكم ذاتي؛ أما أزيد من خمسة ملايين ونصف من فلسطينيي اللجوء والشتات ومناطق الـ ١٩٤٨، فلا تملك السلطة ـ بذلك المقتضى ـ أن تمثلهم؛ وهذا ما لا ينطبق على منظمة التحرير التي تمثل سائر الشعب الفلسطيني، في الداخل وفي الشتات، بموجب ميثاقها، كما بموجب الاعتراف العربي والدولي بها...

واليوم، وبعد رحلة التيه والضياع في دواليب التسوية الوهمية ودهاليزها المُعتِمة، تتنزّل الحاجة إلى إعادة إحياء المنظمة، وإعادة إصلاح أوضاعها، منزلة الواجب والفريضة على سائر قوى الحركة الوطنية الفلسطينية. وهي حاجة رَفَعَ من قيمتها وراهنيتها مُعَايَنَةُ الإخفاق الذي منيت به محاولات القفز عن مرجعية المنظمة، من قبل بعض قوى المعارضة، خاصة قوى الحركة الإسلامية، في السنوات السّبع

المنصرمة، بوصفها (أي المحاولات) وجهاً آخر لذلك الذي جرَّبته السلطة في الأثناء نفسها! وفي امتداد هذه الحاجة، ثمة ما يفرض القول إن إعادة بناء منظمة التحرير على أسس جديدة متوقفة ـ ابتداءً ـ على احترام حقيقتين سياسيتين ووطنيتين غير قابلتين لأي شكل من أشكال المساومة عليهما:

١ ـ وُجُوبُ التمسُّك بالثوابت الوطنية والقومية في الصراع مع الكيان الصهيوني، ورفض التنازل عنها تحت أيّ ظرف؛ ومن ذلك وجوب الأَوْبَةِ إلى «ميثاق» المنظمة مرجعاً سياسيّاً ووطنيّاً وحيداً، وإسقاط سائر أشكال التزوير التي لحقته جرّاء عملية التعديل غير المشروع التي أُدْخِلَتْ عليه استجابةً من السلطة للإملاءات الإسرائيلية والأمريكية!

٢ ـ التمسك بمرجعية منظمة التحرير في مواجهة سائر محاولات الاستبدال والمصادرة أيّاً كان موطنُها ومنبعها، وتكريس المنظمة مجدَّداً ممثلاً شرعياً لسائر شعب فلسطين: في الداخل وفي الشتات.

على أن هذه الثوابت، المطلوبة مراعاتُها ورعايتُها، لا تكفي كي تعيد بناء هيكل المنظمة الذي دمَّرَتْه «أوسلو» في سنواتها السبع العجاف، بل تحتاج إلى ما تستكمل به نفسها حتى تقدّم إطاراً مقبولاً لإطلاق عملية التصحيح وإعادة البناء تلك. وفي ظنّنا أن ما تحتاج إليه تلك الثوابت هو جملة متغيرات ـ ومطالب ـ جديدة تتغذى منها وتغتَنِي بها عملية إعادة البناء. وعلى تعدُّد تلك المتغيرات/ المطالب، نكتفي منها بِذِكْرِ اثنيْن لا تقوم لإعادة البناء قائمة من دونهما، من حيث إنهما قاعدتاها الأكثر صلابةً:

أول تلك المطالب هو قيام منظمة التحرير على قاعدة وحدة وطنية حقيقية تجسر الفجوة بين قوى الحركة الوطنية في المشهد السياسي الفلسطيني المعاصر، وذلك من منطلق اعتبار المنظمة إطاراً سياسيّاً للجميع وليست حكراً للقوى التي عملت فيها، أو أَدَارَتْ مؤسساتها في الماضي. أما الترجمة السياسية المباشرة لذلك ـ في الظرف الراهن ـ فهي تمكين قوى الحركة الإسلامية الفلسطينية من حق التمثيل والمشاركة في أجهزة المنظمة أُسوةً بغيرها من القوى والفصائل، وبما يتناسب وقوتها وحجم تمثيلها السياسي في المجتمع الفلسطيني. وإذا كان مطلوباً ـ هنا ـ من «فتح» و«الجبهة الشعبية»، وسواهما، تطوير النظرة إلى دور الحركة الإسلامية في العمل الوطني (جنباً إلى جنب مع تصحيح العلاقة بـ «فتح ـ الانتفاضة»، و«الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة»، ومنظمة «الصاعقة»، وسواها. . .)، فإن المطلوب من «حماس» و«الجهاد الإسلامي» إعادة النظر في موقفهما السياسي من منظمة التحرير الفلسطينية، والكفّ عن الخلط المتعمّد بينها وبين السلطة، والإقلاع عن الوهم

بإمكان مصادرة التمثيل الوطني الفلسطيني!

أمّا **ثاني** تلك المطالب، فهو إجراء إصلاح ديمقراطي حقيقي لمؤسسات الثورة ومنظمة التحرير، يضع حدّاً لمنزع احتكار القرار، وتهميش المؤسسات، وإدارة العمل الوطني بعقلية بيروقراطية أوامرية، وتشكيل الأجهزة على قاعدة نظام الحصص (الكوتا)! ومعنى ذلك، أن على المنظمة أن تقوم على قواعد سياسية جديدة قوامها إعادةُ الاعتبار للقانون وللقواعد الديمقراطية المؤسسية في الحياة السياسية والتنظيمية الداخلية؛ وضَخُّ قيم الرقابة والمحاسبة والشفافية في إدارة مؤسساتها؛ وتحجيمُ تَضَخُّم سلطة الزعيم - القائد والجهاز التنفيذي المرتبط به؛ وإعادةُ تشكيل أجهزة المنظمة على أساس الانتخاب الحرّ بدل نظام الحصص؛ واعتمادُ الشفافية في إدارة وصرف المال العام... الخ. ومن دون هذا النوع من الإصلاح الديمقراطي لمؤسسات الثورة ومنظمة التحرير، يستحيل علينا أن نتصوَّر دوراً جديداً فاعلاً لها.

* * *

تلك بعضٌ من عناوين إصلاح الوضع الذاتي التي تطرحها الانتفاضة اليوم على مؤسساتها الوطنية: الرسمية والشعبية. ولا نبالغ حين نقول إن التقدم في تحقيقها هو أمثل مدخلٍ سياسي إلى إنتاج برنامج وطني داخلي للانتفاضة.

ثالثاً: القمة العربية وانتفاضة الأقصى

(حلقة نقاشية)(*)

أحمد يوسف أحمد
أستاذ في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،
جامعة القاهرة ـ مصر.

حسن نافعة
أستاذ في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،
جامعة القاهرة ـ مصر.

برهان غليون
مدير مركز دراسات الشرق الأوسط،
وأستاذ علم الاجتماع السياسي،
جامعة السوربون ـ باريس.

محمد سيد أحمد
كاتب صحفي، جريدة **الأهرام** ـ مصر.

جميل مطر
مدير المركز العربي لبحوث
التنمية والمستقبل ـ القاهرة.

ناصيف حتّي
أستاذ العلاقات الدولية
في الجامعة الأمريكية ـ القاهرة.

أدار الحوار: **جميل مطر**

(*) بتكليف من مركز دراسات الوحدة العربية عقدت هذه الحلقة في مقر المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل في القاهرة بتاريخ ٢٨/١٠/٢٠٠٠، وشارك فيها الأساتذة الواردة أسماؤهم أعلاه. وقد نشرت في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٣، العدد ٢٦٢ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠)، ص ١١٢ ـ ١٣٥.

جميل مطر

أرحب بكم في هذه الحلقة النقاشية حول موضوع مؤتمر القمة العربية الطارئ الذي عقد في القاهرة يومي ٢١ و٢٢ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠. وتعقد هذه الحلقة بالتنسيق مع مركز دراسات الوحدة العربية لغرض النشر في مجلة **المستقبل العربي**. وعلى غير العادة لن تتضمن الحلقة ورقة عمل معدة سلفاً لأسباب كثيرة أهمها ضيق الوقت بين انعقاد القمة وانعقاد هذه الحلقة.

أقترح عليكم أن يدور النقاش حول ثلاثة محاور: المحور **الأول**، وقد نخصص له وقتاً قصيراً نسبياً، ونركز فيه على خلفيات هذه القمة، أي على الظروف التي أدت إلى انعقادها ابتداءً من قمة عام ١٩٩٦، مروراً بتطورات أو عثرات ما يسمى بمسيرة السلام. وأقترح عليكم أيضاً، في هذا المحور كما في المحورين الآخرين، عدداً من النقاط أو الأسئلة التي قد لا تستدعي كلها نقاشاً مطولاً، وهي ليست بالضرورة إطاراً حاكماً أو مرجعياً للنقاش في هذه الحلقة، ولكني أردت فقط إشراككم معي في التفكير، ولكم مطلق الحرية في الإضافة إليها.

أتمنى أن نناقش أسباب عدم تنفيذ قمة ١٩٩٦، بل عدم متابعة قراراتها أولاً بأول، وامتناع الدول العربية أعضاء القمة عن تنبيه أمريكا وأوروبا وبقية دول العالم إلى العراقيل التي كانت إسرائيل تضعها. هل كان عدم التنفيذ أو عدم المتابعة سبباً من أسباب انعقاد القمة الطارئة؟ بمعنى آخر هل كان يمكن لو نفذت قرارات قمة عام ١٩٩٦ تفادي الانتفاضة؟

وبهذه المناسبة هل ترون مناقشة ما تراكم من إحباطات عند الشعب الفلسطيني وبقية الشعوب العربية، وكيف ساهم هذا التراكم في إحداث هذا الانفجار الهائل غير المسبوق في الشارع العربي؟ ويتفرع من هذا السؤال سؤال آخر.. هل خدعت إسرائيل العرب جميعاً، والعالم من خلفهم أو من أمامهم، وقادتهم جميعاً إلى مسيرة كانت تعلم مسبقاً أنها لن تكتمل إلا بعد أن تحقق إسرائيل أهدافها منها؟ هل كان العرب على علم بأن عملية المفاوضات بأسرها هدف وليست وسيلة أو طريقاً نحو سلام، بمعنى أنها غطاء ضروري لتستقر إسرائيل على الأرض المحتلة وتفرغ ما تشاء تفريغه منها وتكتسب شرعية دولية وقبولاً عالمياً؟

يبدو أن الشارع العربي، أو المواطن العربي، وهنا أستخدم التعبير الذي تفضله دول عربية معينة عن تعبير الشارع العربي، كان مدركاً لأهداف إسرائيل الحقيقية، ويبدو في الوقت نفسه أن الحكومات العربية كانت رافضة، أو متمنية، أن لا يكون الشارع العربي مدركاً لهذه الخديعة لأنها فوجئت بالثورة الشعبية العربية إلى درجة أن معظم الحكومات العربية أعلنت في وقت واحد ـ من خلال القمة أو بعدها

مباشرة ـ أنها تريد تغيير النهج الذي سارت عليه مسيرة السلام، والبحث عن نهج جديد. هذه الدول لم تقل هذا الكلام قبل الثورة الشعبية العربية.

ثم هناك السؤال عن موقع قمة كامب ديفيد كمفجر للانتفاضة وسبب مباشر من أسباب انعقاد القمة العربية الطارئة. لماذا اختار كلينتون، أو إسرائيل أو كلاهما معاً، مناقشة موضوع القدس؟ هل كان الغرض القفز فوق المراحل والموضوعات والوصول إلى تسوية نهائية في غفلة من الزمن؟ لقد حاول كلينتون أن يلعب بورقة انتهاء ولايته بعد أسابيع، ولكنه حاول أيضاً الإيحاء بأن الظروف العربية، وقد يكون المقصود بها، النفوذ والضغوط الأمريكية في الدول العربية، قد نضجت بالقدر الذي يسمح بتمرير تسوية نهائية تفرض أولاً على الفلسطينيين. كذلك أثارني، وأثار الجماهير العربية كما يبدو، هذا الصمت الغريب في العواصم العربية كافة خلال مفاوضات كامب ديفيد، وكأن حجة الجميع أن أحداً في كامب ديفيد لم يكن يبلغها تفاصيل ما يحدث. ألم يكن هذا الأمر في حد ذاته دافعاً للشك؟ أم أن الحكومات العربية شعرت أن الفلسطينيين يريدون التعتيم على ما يدور وهو حقهم؟ وهل صحيح أنه حقهم وحدهم؟ مرة أخرى يعود الجدل ساخناً حول علاقة العرب والمسلمين من ناحية بالقضية الفلسطينية، ومتى يجوز لهم أن يتدخلوا أو لا يتدخلوا.

ثم ما هي حقيقة موقف أمريكا من انعقاد القمة العربية بشكل عام، وهذه القمة بشكل خاص. يقال أحياناً إنها ضد انعقاد أي قمة عربية خشية أن يتحد العرب فيتفاهمون على حسابها. ويقال أحياناً أخرى إنها مع القمة إذا اطمأنت إلى نتائجها مسبقاً. بمعنى آخر أمريكا هي مع ما يصدر عن القمة منسجماً مع مصالحها وسياساتها، وضد ما يصدر مخالفاً. وتعددت الأسئلة حول أسباب تأخر القيادات العربية أسبوعين للانعقاد رغم خسائر الانتفاضة، ورغم ما قيل من أن قمة شرم الشيخ انعقدت بسبب التصاعد المخيف في هذه الخسائر. لماذا تنعقد شرم الشيخ بسرعة ولا تنعقد قمة العرب بالسرعة نفسها؟، وبخاصة إذا كانت النيات واحدة وخالصة؟ ماذا دار خلال الأسبوعين وما هي مواقف الدول خلال هذه الفترة؟ نعرف موقفين على الأقل وهما موقفا ليبيا واليمن. وقد فهمنا دوافع الموقف الليبي، أما الموقف اليمني فلم يفهمه البعض بسرعة. طلبت اليمن عقد القمة بإلحاح وقبل الانتفاضة، ثم حين وصلتها الدعوة لحضور قمة طارئة ترددت وانتقدت ثم حضرت. هل لهذا الموقف علاقة باحتلال الولايات المتحدة لميناء عدن غداة تفجير المدمرة كول؟ بمعنى آخر هل كان الهدف تشتيت انتباه الشعب في اليمن عن الإنزال الأمريكي والأسطول المحاصر لعدن؟ ثم لماذا لا يكون وراء هذا الموقف نية حقيقية وصادقة في حث الدول العربية على فتح حدودها أمام المجاهدين من اليمن

وغيرها من الدول البعيدة عن الطوق؟ لماذا كان التشكيك في النيات اليمنية، ثم لماذا كان التراجع اليمني والاعتذار؟

وانعقدت قمة شرم الشيخ وأثارت انتقادات متعددة. فماذا كانت حقيقة حجم الدور الذي لعبه انعقاد مؤتمر شرم الشيخ؟ لقد انعقدت شرم الشيخ، بحسب الرواية المصرية، لإنقاذ الشعب الفلسطيني ورفع الحصار عنه. وانعقدت حسب الرواية الأمريكية لإنقاذ باراك من خصومه المتشددين في الليكود والأحزاب الدينية. وانعقدت بحسب الرواية الإسرائيلية ليتحمل عرفات دولياً وإعلامياً وسياسياً، مسؤولية ما يحدث من «عنف».

ثم أقترح أن ننتقل إلى المحور الثاني، فنحاول الإجابة عن سؤال عن الدافع للدعوة إلى عقد القمة الطارئة. قيل في معرض الاتهام أو تشويه النيات أو في معرض التحليل الخالص ان الدعوة وجهت بهدف تهدئة الانتفاضة منعاً لتحولها إلى ثورة عابرة الحدود. وقيل بعد ذلك إنها انعقدت لدعم الانتفاضة ومساعدة الشعب الفلسطيني بالمال والتأييد المعنوي والرسمي. وترددت تحليلات تشير إلى أن أحد أهداف الانعقاد كان استعادة القوة التفاوضية إلى السلطة الفلسطينية بعد الخسارة الكبيرة في المكانة والقوة بسبب مؤتمر قمة كامب ديفيد وبسبب الانتكاسات المتلاحقة في مسيرة التفاوض من وجهة النظر الفلسطينية، ومن هذه الانتكاسات مثلاً مسألة إعلان ثم تأجيل إعلان ثم إعلان ثم تأجيل إعلان الدولة، ومنها أيضاً البرود المتزايد في اتجاهات الرأي العام الدولي، والصمت المخيف الذي ساد عواصم العرب خلال مفاوضات كامب ديفيد.

وهنا أعترف أنني ما زلت غير متأكد من الموقف الحقيقي للسلطة الفلسطينية إزاء انعقاد قمة شرم الشيخ. هل طلبت السلطة عقد هذه القمة وبالسرعة الواجبة؟ وإن جاءت الإجابة بالإيجاب فلماذا لم تشترك في صياغة البيان النهائي كما رددت جهات وأشخاص، ولماذا لم ترفضه ان وجدته أقل من توقعاتها ومطالبها؟ أم أنها أرادت فعلاً هذا المستوى بهدف إثارة مشاعر الشارع العربي، وللضغط على الحكومات العربية؟

وعندما صدر البيان النهائي للقمة الطارئة اكتشف المراقبون أنه لم يتضمن الإشارة، ولو بالتلميح، إلى ما ورد في خطب بعض القادة العرب في الجلسة المفتوحة، مثل الانتقاد السعودي للموقف الأمريكي في التسوية، ومثل ما جاء على ألسنة المتحدثين: العراقي والسوداني واليمني؟ مرة أخرى نعود إلى الاختلاف بين ما يقال علناً وما يقال سراً.. بمعنى آخر عدنا إلى الاعتراف بأن الفجوة ما زالت واسعة بين الشارع العربي أو بين المواطن العربي وبين السلطة في الوطن العربي،

بدليل أنها تقول له ما تعرف أنه يريده أو يريد سماعه وتفعل عكس ذلك. ولكن على كل حال، أرجو أن نتحدث ولو بإيجاز عن بعض ما دار في المحادثات الثنائية والجانبية، فمن خبرتنا نعرف أن معظم القادة لا يتحدثون في أمور حساسة أو دقيقة في الجلسات العامة حتى وان كانت مغلقة، لأنهم يخشون أن يخرج من يصرح بما دار أو يبلغ الولايات المتحدة أو غيرها من الدول الغربية التي يحلو لها أن تلعب دور الأم الرؤوم لهذه الدولة العربية أو تلك.

يتبقى سؤال عن صياغة البيان، لماذا خرجت الفقرة عن التطبيع على هذه الدرجة من الغموض؟ هل يعكس هذا الغموض خلافات شديدة حول هذه النقطة، أم كان الغموض متعمداً لإخفاء قرارات أو نيات جديدة ووعود؟ يبدو فعلاً أن النية كانت مع الحد من إجراءات التطبيع بل والعودة عنها إن استدعى الأمر، ولكن لعب بعض الوفود لعبة السيادة باعتبار أن أي قرار في هذا الشأن يجب أن يكون قرار دولة وليس قرار قمة لأنه «موضوع سيادي».

وفي المحور الأخير، لن أقترح قضايا محددة. فالمحور يتعلق بتصورات عن المستقبل، أي تصورات عن الخطوات القادمة التي ستتخذها الدول العربية في دعم السلطة الفلسطينية، والضغط على أمريكا، أو في العمل المشترك نحو «تنويم» الشارع العربي، وإعادته إلى حال رقاده الذي استمر سنوات حتى أيقظته الانتفاضة. نبدأ مع د. ناصيف حِتّي.

ناصيف حِتّي

انعقاد القمة جاء كرد فعل على ما حدث يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر في موضوع القدس، لأنه تم المساس بالمقدسات من قبل شارون. وحتى لو لم يفعل شارون ما فعل لوقع الانفجار، فالأمور كانت تسير من سيئ إلى أسوأ منذ أربعة أو خمسة أشهر. صحيح أنه لم تكن هناك نية واستعداد لتنسيق عربي بهذا المستوى، لكن الظرف حتمي وهو المس بالمقدسات والدماء التي سالت. فالمسألة لم تكن بسبب تأزم عملية السلام، وبخاصة أن عملية السلام في الفترة الأخيرة تحولت إلى مفاوضات للمفاوضات. وكان هدفها الرئيسي إنقاذ باراك الذي كان عنوان الأشهر الستة الأخيرة، وكان هذا الهدف أمريكياً وأوروبياً، ولم يكن هناك رد فعل جماعي أو أقل من جماعي باعتبار هذه أزمة يجب مواجهتها. لهذا كان هدف القمة هو محاولة التكيف مع الإحباط في الشارع العربي ومحاولة إدارة هذا الإحباط باتجاه معين، وأيضاً محاولة الخروج بالحد الأدنى باعتبار التنسيق غاية وباعتبار المحاولات التي تمت من هنا وهناك لإعادة مياه العلاقات السورية ـ الفلسطينية إلى مجاريها لم

تنجح. ومن هذا المنطلق كان متوقعاً من قبل عقد القمة ألا يتم الاتفاق على لجنة متابعة مباشرة مثل لجنة سباعية تضم دول الطوق وغيرها، هذه مؤشرات سابقة للقمة ولها أهمية.

ولذلك فإن قمة شرم الشيخ كان هدفها تخفيض المطالب من القمة العربية، فلو نجحت شرم الشيخ لأصبح الإحراج أقل بالنسبة إلى القرار العربي المشترك في ألا يكون حتى على مستوى الخطاب قراراً متشدداً في خلال فترة أربعة أيام. ولم يساعد في فك الإحراج استمرار العنف واستمرار سقوط شهداء فلسطينيين.

أما في ما يخص الموقف الأمريكي فإنه دائماً ضد قمة عربية شاملة، لأن القمة العربية عندما تجتمع حتى على مستوى الخطاب السياسي تتخذ موقفاً متشدداً.

أحمد يوسف

لدي عدة تعليقات أغلبها انطباعات، لا يوجد ما يؤيدها. نقطة البداية في الطريق إلى هذه القمة كانت قمة كامب ديفيد الثانية. قبلها كانت عملية التسوية تسير بوتيرة معينة تتأزم حيناً وتحل بحلول جزئية حيناً آخر، ولكن يبدو أن كل الأطراف كانت سعيدة. فالسلطة الفلسطينية تستطيع أن تقول إن العملية تتقدم، والإسرائيليون يستطيعون الادعاء أنهم يصنعون السلام وكذلك بقية الأطراف، إلى أن وقع الإلحاح الغريب علينا بضرورة حل الصراع خلال أسبوع أو اثنين، وهذه النقطة تحتاج منا في المستقبل مزيداً من البحث لأنها تمثل انقلاباً على المنهج الأمريكي السائد. فقد كان السائد هو أن الصراع معقد ولا بد من المضي قدماً في حل قضاياه البسيطة إلى أن ننشئ مناخاً تعاونياً يساعدنا على حل القضايا المعقدة في الصراع، ومن هنا نبت نهج أوسلو الذي فرق بين مرحلة انتقالية وبين تسوية نهائية، وفجأة نرى الأمريكيين أنفسهم ينقلبون على هذا المنهج ويصرون على حل الصراع في وقت وجيز للغاية.

طبعاً من الممكن أن تقدم تفسيرات سريعة لهذا مثل إرجاعها لأزمة باراك الداخلية، أو أن كلينتون يريد أن يخرج بانتصار تاريخي، لكنني أميل لإدخال ما حدث في تجربة حزب الله في معادلة التفسير لأنه في الوقت الذي كان فيه مسار أوسلو شديد التأزم إذا بمسار آخر يثبت أنه قادر على الإنجاز وليس أي إنجاز إنما يصبح انتصاراً كلاسيكياً لحركة مقاومة شعبية. وبالتالي، أنا أظن أنه كانت هناك خشية من جانب أمريكا وإسرائيل أن تنتقل موجة التثوير إلى الشارع الفلسطيني والعربي، ليس بمعنى تكرار التجربة ولكن بمعنى الانقلاب على نهج أوسلو، ولذلك كان الإصرار غير المفهوم على الوصول إلى تسوية نهائية في وقت وجيز. ومن هنا

جاءت كامب ديفيد الثانية كاشفة للطرح الأمريكي والإسرائيلي لعملية السلام الذي يقول إنهم قدموا فيها أفضل ما لديهم؛ ما سمي بمرونة باراك وما إلى ذلك. ومع ذلك لم يرقَ هذا إلى الحد الأدنى الذي يمكن أن تقبله قيادة معتدلة كالقيادة الفلسطينية الحالية. ومن هنا اتضح التأزم الشديد في نهج أوسلو، هذا الموقف هو الذي خلق المناخ المناسب لتفجر الانتفاضة وإن كان عود الثّقاب الذي أشعلها هو زيارة شارون للأقصى. وأنا لا أدري إن كانت هذه الزيارة تعبر عن مجرد مناورات داخلية سياسية أم أنها تخفي وراءها مخططاً لتفجير الموقف يعكس ضيق أفق من قيادة استعمارية كالقيادة الإسرائيلية بفكرة أن نُري الفلسطينيين العين الحمراء ونفرض الأوضاع على الأرض، يعني طالما أنهم رفضوا طرحنا للسلام فدعنا نريهم ما هو الذي نستطيع أن نفعله. ومن هنا الانتفاضة ثم الخطوة قبل الأخيرة إلى القمة وهي رد فعل الشارع العربي والذي أزعم أنه غير مسبوق بأي من المعاني بمعنى الانتشار الأفقي حيث امتد لبلاد لم يكن يمتد إليها في السابق، وبمعنى الاختلاف النوعي سواء في حدة التعبير عن رفض السياسة الإسرائيلية والأمريكية والتعاطف مع الشارع الفلسطيني، أو انه لأول مرة يتم التفكير في وسائل عملية مثل الحديث عن المقاطعة الذي ما زال سائداً حتى الآن، وبالتالي كان هناك مناخ غير مسبوق في الشارع العربي.

في هذا الصدد الخطوة الأخيرة لعقد القمة كانت في تقديري - بغض النظر عن الظروف الفلسطينية التي دعت إليها - أن الولايات المتحدة عودتنا في كل مرة يكون فيها مسعى لعقد قمة عربية يحدث أمر من اثنين: إما محاولة عقد اجتماع غير عربي قبلها أو محاولة إظهار أن الطرف الأمريكي أو الإسرائيلي يبدي نوعاً من المرونة بحيث يصعب بعد ذلك عقد قمة عربية أو يصعب إن انعقدت أن تأتي بجديد. وأنا تقديري أنه ما أنقذ القمة العربية من آثار قمة شرم الشيخ هو أن قرارات شرم الشيخ لم توضع موضع التطبيق، لأنه دعونا نتخيل لو تم وقف العنف وتم الاتفاق على العودة إلى المفاوضات بعد أسبوعين، فماذا كان يتبقى للقمة العربية لتفعله، لو أخذت قرارات متشددة سيقال إنكم أنتم الذين تفجرون الموقف. وبالتالي ما أنقذ القمة العربية أن شرم الشيخ لم تنجح بوقف العنف. أما إذا كانت قد نجحت فإن القمة كانت ستواجه موقفاً غريباً إلى حد بعيد حيث تكون مطالبة بتفجير موقف قد تم إخماده. وبالتالي انعقدت القمة العربية وهنا أزعم انها «أول» قمة عربية من نوعها لأنها تنعقد في قلب الحدث؛ قمة الخرطوم عقدت بعد الهزيمة بشهور، وقمة فاس عقدت بعد الغزو الإسرائيلي بشهور. كل القمم عقدت بعد فترة وبالتالي كان من السهل أن يقول القادة إننا ندين ما حدث ونتصدى له. لكن هذه القمة عقدت أثناء الاستخدام الوحشي والهمجي للعنف ضد الفلسطينيين وأثناء استمرار هبة الشارع.

ومن هنا يمكن تفسير بعض القوة في لهجة الخطاب السياسي للقمة العربية.

جميل مطر

بصراحته المعهودة تحدث د. أحمد يوسف عن ظروف انعقاد القمة، وعن علاقة هذه القمة بقمة شرم الشيخ، ولا يقل أهمية ما جاء في مداخلته عن موقف القمة العربية لو كانت قمة شرم الشيخ نجحت بما عقدت من أجله. ولا شك في أن ما لم يقله د. أحمد يوسف كان متضمناً في تحليله، وأعني الدور الأمريكي في القمتين. هل أطمع أن يتحدث د. ناصيف حتّي بشكل سريع عن الدور الأوروبي؟ عن هذا الصمت الغريب.. وهذه المواقف غير الواضحة من جانب أوروبا؟

ناصيف حتّي

سوف أشير بسرعة إلى آخر موقف على سبيل المثال فقط. الموقف الأوروبي يقول لماذا عرضتم يا عرب إنشاء لجنة تحقيق دولية في الأمم المتحدة؟ ويقولون نحن نستغرب جداً أنه في شرم الشيخ يوافق الطرف المعني على لجنة تقصي حقائق، وبعد أربعة أيام يطالب بلجنة تحقيق دولية، نحن موقفنا ثابت ومبدئي من حيث موافقتنا على لجنة تقصي حقائق، فسروا لنا كيف تراجعتم.

محمد سيد أحمد

أريد التركيز على عناصر معينة تشكل خلفيات الموضوع. بالنسبة للجوهريات نحن إزاء تحقيق أنه لمدة ١٠ سنوات لم تكن هناك قمة كاملة، فقمة ١٩٩٦ لم تحضرها العراق، ثم فجأة هناك قمة على وجه العجلة. إذن هناك تغيير أساسي في التركيبة من خلال ظاهرة القمة. هذا التغيير الأساسي أتصور أنه ارتداد قضية العراق إلى الخلف وانتقال قضية القدس إلى الأمام. نحن لم نتعرض لقضية العراق إطلاقاً منذ بداية عملية السلام وأرجئت بانتظام، وفي أول مناسبة نوقشت فيها قضية القدس كانت في كامب ديفيد الثانية. وأثناء كامب ديفيد الثانية تم إدراك أنه لا تفاهم حول القدس أصلاً ولا يمكن التفاهم حول القدس. وان الانطباع الذي ظهر خلال الفترات السابقة بأن عملية السلام تحرز تقدماً هو انطباع مضلل لأنه يمس الهامشيات ويترك الجوهريات، والآن ونحن بصدد الجوهريات وقد ثبت أن لا حل لها. وأنا أعتقد أن هذه مسألة أساسية وأزعم أنه إلى حد بعيد أصبحت عملية السلام تكتسب الطابع ـ الذي يبدو أنه سينتهي باتفاق قريب ـ من حقيقة أن المسألة كانت في الواقع نتاج ظاهرة أخرى خارج عملية السلام. بدت الظاهرة كأنها

ستصبح دائمة. فبقدر ما يبدو للقادة العرب في الخليج أن العدو الرئيسي طرف عربي، أي العراق، وليس إسرائيلياً، وعملية التعامل مع إسرائيل تبدو باستمرار وكأنها تحييد لمشكلة دائمة في سبيل الالتفات إلى العدو العربي وهو العراق، لكن الحقيقة أنها قضية لم يكن ممكناً أن تدوم على هذا النحو. ومع اختفاء العراق كمبرر للاستقطاب العربي نشأ واقع آخر دعمته حقيقة أن الأطراف العربية كلها تجمعها قضية القدس. فقضية القدس قضية مجمِّعة، بينما قضية العراق قضية تقسم العرب. وهكذا أصبح هناك جديد يجعل القمة ممكنة. في تقديري هذه هي الاعتبارات الأساسية التي تحكم خلفية المسألة. نشأت ظروف تتيح تقارباً عربياً، وقد قيل انه لأول مرة تنعقد قمة في خلال الحدث. وأنا أرى أنه لأول مرة تحدث قمة بتآلف وتفاهم. صحيح هناك أطراف لم تحضر مثل ليبيا، ورغم عدم حضور الرئيس العراقي لكن وفد العراق كان له حضور قوي تعبيراً عن الفهم الضمني بين الدول العربية أننا لن نجعل من العراق قضية تعوق عقد القمة. الأطراف التي لم تتواجد لم تمس كيان القمة، فالخلافات العربية ما زالت قائمة، لكن الجديد أننا تجاوزنا المرحلة التي تعوق فيها الخلافات عقد قمة.

نشأت حاجة أشعرتهم جميعاً أنهم مهددون، فقضية القدس تمسهم مباشرة. قضية فلسطين قضية فلسطينية محضة في جوانبها المختلفة إلا القدس، فالقدس تمس استقرار الأنظمة العربية لو تخلفوا عن الظهور بمظهر المساندين للقدس ولو مجرد الظهور، فهذا عامل جديد أوجد ضرورة للقمة بصرف النظر عن الخلافات العربية.

هناك حقائق جعلت القمة مهزوزة منها أن مسيرة السلام كانت مسيرتين متداخلتين: واحدة تتعلق بشخص كلينتون الذي يريد أن يمتطي هذه العملية لأغراض خاصة به، وعملية منسوبة لمسيرة السلام، يعني مسألة لها وجود في المنطقة وأخرى لا علاقة لها بالمنطقة (واحد يبحث عن جائزة نوبل وأخفق في أشياء كثيرة) ويجعل من هذا الحصان الذي يريد أن يمتطيه قضية جوهرية حتى آخر لحظة. وهذا من العناصر المحورية لعملية السلام، وهو ما يفسر الحرص على مناقشة قضية القدس بهذه الطريقة عندما ظهر أن لمناقشة قضية القدس بهذه الطريقة مردوداً عكسياً لأن أياً من الأطراف غير جاهز لها، وهذه من العوامل التي أسرعت بتفجير الموقف.

حســن نافعـة

سأبدأ من سؤال أ. جميل مطر أن إسرائيل خدعت العرب، وهل كان العرب على علم بهذه الخديعة؟ وأنا أرى أن إسرائيل لم تخدع العرب وإنما كانت واضحة

منذ البداية في مفهومها للسلام. وأريد أن أُذكر بعدد من الأمور. الأمر الأول أن اسرائيل منذ حرب ١٩٦٧ وحتى الآن لم تقل على الإطلاق على لسان أي من مسؤوليها انها تقبل التفسير العربي للقرار ٢٤٢، أو أن التسوية يمكن أن تؤدي إلى انسحاب إسرائيل بالكامل من الأراضي المحتلة بعد عام ١٩٦٧. ولم يحدث هذا أيام كامب ديفيد الأولى عندما أبرمنا اتفاقية الحكم الذاتي الفلسطيني، ولم يحدث في أوسلو ولا بعد أوسلو ولا في أي لحظة من اللحظات.

إذن اسرائيل على لسان حزب العمل أو الليكود أو الفصائل المختلفة ـ وأياً كانت الاختلافات بين هذه الفصائل، فهناك قواسم مشتركة ـ كانت تجمع على عدم العودة إلى حدود عام ١٩٦٧ وعلى موضوع القدس وسوف أتعرض لهذا الموضوع لاحقاً.

اسرائيل تنظر إلى الضفة الغربية وغزة كأراض متنازع عليها وليست محتلة. وهي أبداً لم تقل ان القرار ٢٤٢ سيطبق بهذه الطريقة. التكتيك التفاوضي الإسرائيلي واضح منذ البداية. منذ مؤتمر مدريد رفضت التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية ثم اعترفت بها على اعتبار أن المنظمة يمكن أن تكون وصلت إلى مرحلة من الضعف بعد مدريد وأنها يمكن أن تقدم تنازلات أكبر من تلك التي كان يمكن للوفد المفاوض في مدريد أن يقدمها. وعلى هذا الأساس كان من المفروض وفقاً لأوسلو أن تنضج الأمور وفقاً للمفهوم الإسرائيلي إلى الدرجة التي تجعلهم يصلون إلى اقتسام الضفة الغربية أو إنضاج الظروف اللازمة والمهيئة لحدوث هذا الاقتسام. يجب أن نتذكر أن أوسلو مرحلتان: مرحلة السنتين الأوليين ثم يدخلون في التفاوض حول القضايا الرئيسية. فهذه القضايا أجلت لكن التفاوض حولها لا بد من أن يبدأ بعد سنتين من دخول أوسلو حيز التنفيذ، وبدأت كل المشاكل سواء في حكم العمل أو الليكود، كلها تعقيدات، وكلها تؤكد أن الأرضية المشتركة بين الإسرائيليين أكثر بكثير مما يفرقهم.

المفروض أن مفاوضات الوضع النهائي تنتهي في أيار/مايو ١٩٩٩. إذن المفاوضات تأخرت بالفعل وبدأ يتولد انطباع لدى الحكام ولدى الشعوب أن عملية السلام في مأزق وأنها دخلت غرفة الإنعاش وهي مستمرة بالتنفس الصناعي. لكن هناك ظروفاً نضجت لتأتي لحظة ما يكون على كل الأطراف أن تأتي وتكشف أوراقها. وهذه الظروف كانت بالأساس أن كلينتون يوشك على ترك الرئاسة وباراك في أزمة، وبالتالي هناك مصلحة مشتركة بين باراك وكلينتون. فباراك يريد أن يستفيد من أن كلينتون متعجل لأسباب شخصية للوصول إلى اتفاق، وبالتالي يمكن أن يضغط على الطرف الفلسطيني، وباراك من مصلحته الوصول إلى تسوية لأن هذا من

شأنه أن يحل مشكلته الداخلية لو استطاع تمرير التسوية، لذلك فوجئنا بشيء غريب يقوله باراك لأول مرة. يقول إن لديه حزمة أو صفقة كاملة، وانه على ياسر عرفات إذا قبل بها ألا تكون له أي مطالب أخرى في المستقبل، بمعنى أنني سأعطيك شيئاً لن يعطيك إياه أي إسرائيلي آخر، والمفروض أن تقبل. إذن من أين جاءت المشكلة؟ أنا رأيي أن الموضوع كان يمكن الوصول فيه إلى صيغة وسط بشكل ما، لأنه حدث تحريك للموقف الإسرائيلي حول العديد من النقاط فيما عدا موضوع القدس.

وهنا تأتي النقطة التي أثارها أ. جميل مطر حول الصهيونية، وهل دخل البعد الديني إلى الصراع. أنا رأيي أن القدس حتى في إطار المشروع مسألة مهمة جداً، وكونها تأجلت فهذا لا يعني أنها غير مهمة، وكلام بن غوريون خير دليل عندما قال إنه «لا معنى لإسرائيل بدون قدس ولا معنى للقدس بدون جبل الهيكل»، وهذا الكلام قاله بن غوريون منذ ٧٠ سنة، وبالتالي ليس هناك جديد على الإطلاق، وبعدما حدث الغزو وتم ضم القدس كان الإجماع الإسرائيلي على أهميتها. وبالتالي فباراك في العرض الذي قدمه بالنسبة للقدس كان يقدم أقصى ما يمكن لأي إسرائيلي أن يذهب إليه. ومن هنا فإن اليمين الإسرائيلي قال إن باراك تجاوز كل الخطوط الحمراء، وتحالفه هو نفسه في اسرائيل بدأ يتفكك قبل أن يذهب إلى كامب ديفيد لأنه كان بدأ يتسرب خبر أن باراك يريد الذهاب، وبخاصة في موضوع القدس، إلى أبعد من الخطوط الحمراء المتفق عليها داخل الجماعة الإسرائيلية.

محاصرة ياسر عرفات لمدة ١٥ يوماً، حتى انه لم يسمح له برؤية مساعديه الذين ذهبوا لرؤيته، يعني أنه كان هناك فعلاً إصرار كبير من جانب كلينتون وباراك على الوصول إلى اتفاق، ولذلك قرروا البدء بالأصعب، وهي القدس على اعتبار أن ما دون ذلك يسهل التوصل فيه إلى حلول وسط مع الفلسطينيين، لكنهم لم يكونوا واثقين من إمكانية التوصل إلى حلّ وسط بشأن القدس، لذلك كلموا مبارك والسعوديين أثناء كامب ديفيد على أساس أن تتم زحزحة الموقف الفلسطيني. وجاءت ردود الفعل الأقوى من الخارج وليس من ياسر عرفات (ربما بتأثير السعودية أو مصر)، فالموضوع خطير جداً بحيث لا يمكن السماح بسيادة إسرائيلية ولو حول حائط المبكى فقط. فلما انتهت كامب ديفيد وقع اللوم على عرفات بزعم أن باراك ذهب إلى أبعد مدى لكن عرفات لم يقبل. ومن هنا أعتقد أنه بدأت عملية شحن الشارع منذ هذه اللحظة، فقد كان هناك عدد كبير في ما يعرف بالأغلبية الصامتة يراهن على أن موقف إسرائيل قد لا يكون هو الموقف النهائي، وأن الإسرائيليين يحتلون الأرض وموجودون في القدس، لكن في النهاية عندما تنضج الظروف لصفقة نهائية فإنهم لن يتمسكوا وسيكتفون مثلاً بضم مستوطنات

القدس. أما المطالبة بسيادة إسرائيل على المسجد الأقصى فهو احتمال كان مستبعداً من كثيرين، ولذلك عندما تكشف الموقف بشكل واضح أخذت كل الرموز والتراكمات الدينية تستيقظ: لماذا يريد السيادة عليه، معنى ذلك أنه يريد هدمه وبناء هيكل سليمان. إذن هذا ليس كلاماً نظرياً إنما هو موقف سياسي مؤكد. وهنا في اللحظة نفسها التي يتيقن فيها الناس أنه لا تسوية وأنها تنهار، وأنها ستنهار على مذبح القدس بالذات، فإذا لم يكن لديها أي حلول أخرى ستقول انها ضعيفة وستستسلم، لكن ما أنجز على صعيد لبنان يطفو على سطح الذاكرة الشعبية ويبدو لها أن هناك بديلاً آخر ناجحاً هو بديل المقاومة. ونحن نستطيع أن نفعل كما فعل لبنان، فحزب الله يحارب إسرائيل ويعني ما يقول ويحقق انتصاراً حقيقياً. والانتصار ليس هو تدمير جيش العدو، ولكن الانتصار أن يلحق بالعدو خسائر لا يمكنه تحملها وليس مستعداً لها. وعندما كانت الإسرائيليات يصرخن حتى لا يضيع أبناؤهن وكان هؤلاء الأبناء يجرون خوفاً؛ إن الوصول إلى هذه الدرجة بحيث يجبر العدو على أن يجري فزعاً، فهذا هو المطلوب.

برهـان غليـون

إذا كان السؤال يدور حول ظروف وملابسات عقد القمة بعد انقطاع، فأتصور أن هناك محورين يفسران هذا. ليس فقط حدث الانتفاضة الفلسطينية، ولكن هناك شيئاً له علاقة بهذا الحدث وهو وصول مفاوضات التسوية السلمية إلى مأزق على الأقل إذا لم نقل طريق مسدود. وأنا أعتقد ان الطريق ليس مسدوداً مئة بالمئة على رغم كل شيء. بالإضافة لهذا فإن القمة العربية لم تنشأ بسبب حرب الخليج، فهي حرب عربية ـ عربية بلا شك وهناك رفض لدول عربية أن تجلس مع دول أخرى، وهذا شيء ظاهر، لكن يمكننا القول إن الحرب العربية ـ العربية بدأت تكل وتستنفد أغراضها وأصبحت ضد المصلحة الوطنية لعدد أكبر فأكبر من الأنظمة العربية وليس فقط البلدان العربية. وهناك رغبة واضحة كانت تلوح قبل حتى الشعور بمشكلة في مفاوضات السلام الفلسطينية، فكان هناك شعور لدى بعض البلدان العربية، وبخاصة بعد ما حدث من تغيرات لسوريا أنه لا بد من عمل شيء للم الشمل، وليس بهدف مساعدة الفلسطينيين فقط، ولكن بهدف إيجاد حد أدنى من الردود على تحديات عالمية أكبر واقتصادية بشكل أساسي. فهناك ضغوط على النظام العربي في موضوع السلام بلا شك. لكنني أظن أن هناك ضغوطاً أكبر في الموضوع الاقتصادي والاجتماعي. والنظم العربية تعي هذا على رغم فسادها، ففساد النظم لا يمنع أنها أيضاً تدافع عن وجودها وتثبيت أركانها ومحاولة حل المشاكل المطروحة. فأنا أعتقد أنه قبل أن تظهر مشكلة القدس كانت هناك ضغوط متزايدة

داخل الصف العربي وداخل النظم العربية لإقناع الدول التي كانت ترفض وتعرقل مسألة لمّ الشمل بهدف الوصول إلى حدّ أدنى من التفاهم لصالح مجموع النظم.

أنا أعتقد أنه كان يتم التخطيط لعقد قمة قبل مسألة القدس، فمسألة عقد اجتماع قمة سنوي والتي تعد أهم نقطة في القمة الأخيرة، لم تكن لها علاقة مباشرة بالحدث الفلسطيني وإنما كان لها علاقة مباشرة بسعي الأطراف العربية لوجود حد أدنى من التعاون والتفاهم وإعادة تشغيل آلية التعاون العربي المشترك، بشكل صعب ومتردد. لكن الإرادة قائمة، وفي رأيي هذا مهم لأنه لا يعبر بالضرورة عن صحوة وإنما يعبر عن وصول الوضع العربي إلى القاع ومحاولة الخروج من مناخ الحرب الأهلية العربية ـ العربية التي تفجرت بمناسبة حرب الخليج.

ليس هناك شك في أن انهيار المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية أشعر النظم العربية بمخاطر جديدة، فبالإضافة للمخاطر التي رأوا عقد القمة لمواجهتها أضيفت مخاطر جديدة تمثلت في مشكلة القدس، وهذه المخاطر في البداية لم تسرع بعقد القمة، بل على العكس في البداية تم الإعلان عن عقدها في بداية السنة القادمة، بمعنى أنه ليس مهماً، فهذا المؤتمر ليس له علاقة مباشرة بالأحداث، ولن نخضع أجندة القمة العربية لمشاكل السلام والمفاوضات، إنما عادت القيادات العربية وحددت موعد ٢١ تشرين الأول/اكتوبر عندما اكتشفت أن الشارع أو الرأي العام العربي غير مستكين، وأن هناك خطراً حقيقياً في أن تتهم الأنظمة إذا لم تقم بعمل مشترك أنها تخلت عن قضية القدس والقضية الفلسطينية، يعني تحت الضغط اضطرت الأنظمة العربية لا أن تعقد مؤتمراً للقمة وإنما أن تسرع بعقد مؤتمر كانت تخطط له، وهناك فرق كبير. وأنا أرى أنها لم تسرعه كثيراً إنما سرعته إلى درجة أن تستطيع القول بأننا لم نقف مكتوفي الأيدي، لأن تحديدها في ٢١ و٢٢ تشرين الأول/اكتوبر مبني على قناعة لدى القيادات العربية بأن الانتفاضة لن تستمر، وسيكون الحدث قد انتهى ونفكر وقتها بشكل بارد. ولكن هذا لم يتحقق لأن الانتفاضة استمرت، وهذا أحرج القمة العربية، وجعلهم يجلسون ليومين يفكرون في درجة اللهجة التي عليهم أن يخاطبوا بها الرأي العام العالمي والإسرائيلي وتجاه باراك والأمريكيين. وأعتقد أن عقد القمة له أسباب أبعد من الرد على الحدث، والحدث سرع بها ولم يغير في مضمونه شيئاً، إنما أعطى فرصة للدول العربية لكي تقول إننا لم نتخلّ، وما زلنا حاضرين في موضوع المفاوضات ونقدم الدعم. فهي استجابة لطلبات الجمهور العربي، وباعتقادي القضية تتجاوز ذلك.

إن عقد مؤتمر القمة بالإضافة للانتفاضة الفلسطينية والحركة الكبيرة التي قامت بها قطاعات واسعة من الرأي العام العربي لمواجهة مشكلة انهيار مفاوضات السلام،

تعبر هذه العناصر الثلاثة عن بداية شفاء الوضع العربي من أمراض، وهذا لا يعني أنه شفي بالفعل ولكنها خطوة أولى للخروج من مناخ الإحباط العميق، من مناخ اليأس المطلق والتخلي الكامل سواء لدى الأنظمة أو لدى الجمهور العربي، وأعتقد أن الجو العام وحتى قرارات القمة كانت إيجابية، فهي لم تكن محبطة جداً للجمهور. ولم يكن ممكناً أن تعبر عن كل مطالب الرأي العام العربي، لكنها أيضاً حاولت إيجاد حل وسط بين اعتبارات استقرار النظم وتوازناتها الداخلية والخارجية وبين الاستجابة الجزئية لجمهور متفجر وفعلاً إلى حد كبير وبسبب الدور الذي لعبه الإعلام الفضائي العربي في تعبئة الجماهير. فالإعلام العالمي ليس عنده عناصر دقيقة حول الموقف، إلا أن هناك خطراً على القدس، وبدأ يحدث شعور لدى الفلسطينيين والعرب أن معركة الأقصى قد بدأت، ولكن من له السيادة عليه؟ هذه معركة كبيرة حقاً ويصعب أن يتخلى أحد عنها.

جميـل مطـر

أظن أن هناك إجماعاً على أن القمة فوجئت بأن الأوضاع لم تهدأ، وهذه نقطة مهمة جداً. ويعكس هذا الأمر مشروع البيان الذي أذاعه القذافي، فقد كان بياناً مسطحاً، مما يوحي بأنه صيغ بروح شرم الشيخ وتوقع نجاحها.

ناصيـف حتّـي

هذه القمة العربية كانت قمة استثنائية، والموعد الذي عقدت فيه كان هو نفسه الموعد الذي سبق تحديده لاجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب بهدف البحث في مسألة عقد قمة دورية، فمهم أن نفرق في هذا الأمر.

أعتقد أن إعلان القمة في كانون الثاني/يناير في البداية كان لأن صورة القمة ترتبط دائماً بشيء أساسي وهو أنها تنعقد في وقت تأزم، وبالتالي يكون عليها وضع خطوط عامة لا يجوز تجاوزها، وكان هناك تمنٍ بألا يتم هذا التأزم وأن نعطي مزيداً من الوقت، وكان على القمة أن تأتي كرد فعل لبلوغ التصعيد أعلى مرحلة وحدوث تأزم وتوقف عملية السلام مثلما حدث في عام ١٩٩٦. أما التسريع في القمة فسببه أن التصعيد أحدثته إسرائيل، فكان لا بد من تقديم موعدها. وأعتقد أنه من المفارقات المثيرة أن تسريع مسيرة المفاوضات للوصول إلى سلام من قبل الأمريكيين هو الذي أدى إلى إدخال عملية السلام في الطريق المسدود. وأريد أن أؤكد أن هذه القمة لم تكن لتعقد، إذ لم يكن هناك توجه ولا مؤشر على موقف عربي موحد أياً كانت درجة أو مستوى هذا الموقف ـ على رغم أن عملية السلام كانت متأزمة على الأقل منذ ستة أشهر وفي طريق مسدود ومقفل نهائياً ـ لولا أن

ظهرت قضية القدس، وهذا مهم جداً لأنه يدلنا كيف سنتحرك إذا استطعنا ضبط قضية القدس. فماذا لو تم تبريد مسألة القدس؟ هل سيكون هناك تحرك عربي؟ أنا أزعم أنه لن يكون هناك تحرك عربي لأنه لم تكن هناك نية لتحرك عربي، لا ننسى أن باراك دخل باستراتيجية جديدة في عملية السلام لم يتبعها أحد في السنوات العشر الأخيرة منذ مؤتمر مدريد، وهي استراتيجية هجومية اتبعها مع حافظ الأسد عن طريق كلينتون، فأنا أرسل لك هذا المشروع تقبله أو لا تقبله وانتهى الأمر. ولذلك انتهت القمة السورية ـ الأمريكية في سبع دقائق ونصف في الواقع، وكرس هذه الاستراتيجية أيضاً مع الرئيس عرفات في كامب ديفيد، إما تقبل أو ترفض هذا العرض، وهذه الاستراتيجية الهجومية لم يكن ممكناً أن تحدث لو لم يكن هناك هذا الموقف الأمريكي الضاغط للتوصل إلى حل. ورفع السقف في الوقت ذاته من الأمور المثيرة أيضاً، وأعتقد مرة أخرى أنه لم يكن هناك توجه لبلورة موقف عربي جماعي على مستوى الأزمة لو لم تأت قضية فلسطين. وأنا أزعم أن قضية القدس لم يقم بها شارون ـ لن أكون تآمرياً ـ إنما هي جرت في إطار توجه استراتيجي إسرائيلي بشكل عام، وذلك على أمل أن يتم تهدئة الموقف. فعندما طرحت الفكرة أن تكون في شهر كانون الثاني/يناير كان هناك تصور أنه ربما يتم التوصل إلى أوسلو جديدة، بمعنى أن أوسلو تتناول في المرحلة النهائية أي اتفاق شامل ولكن لا يمس القدس، ولكن كما ذكر د. حسن نافعة فإن الخطأ الأمريكي كان إدخال القدس والإصرار عليها. الخطأ الثاني كان الإصرار على إنهاء النزاع بإعطاء هدية ثمينة لباراك، إذن تم رفع سقف المطلب التفاوضي أمريكياً وإسرائيلياً في فترة زمنية محدودة، هذا لم يكن في حسبان الحالة الرسمية العربية قبل ذلك. فقبل ذلك كان التصور أنه سيتم تهدئة الوضع وتبريده والتوصل ربما لاتفاق إطار أو إعلان مبادئ عام. ومن يعود إلى دبلوماسية المرحلة وأوراق المرحلة يجد ذلك. فالأوروبيون عملوا بهذا الاتجاه بتنسيق كامل وكلي مع الولايات المتحدة في هذا الشأن.

وهناك نقطتان سريعتان. يتردد الحديث في المنتديات عن موضوع حزب الله والمقارنة بين الحالتين. إسرائيل فكرت في الانسحاب عندما ارتفعت بشكل غير محتمل تكلفة بقائها في لبنان. وهذه هي ألف باء المفاوضات: لا تنسحب إلا بزيادة التكلفة عن الاحتمال، ولماذا لم تنسحب إسرائيل في عام ١٩٧٢؟ هذا الانسحاب وهذه الخسائر تعود بشكل أساسي لحزب الله أياً كانت العوامل الإقليمية البعيدة أو القريبة في صناعة الموقف عند حزب الله. وأعتقد أن قرار إسرائيل بالانسحاب من لبنان بدأ منذ عام ١٩٩٦ لأن تسوية تفاهم نيسان قيدت يد إسرائيل في لبنان، وأدخلت الطرف الفرنسي وحتى الأمريكي والأمم المتحدة وراءهما لمراقبة السلوك الإسرائيلي وحصره في منطقة عسكرية معينة، مما أفقدها قدرات، وإذا كانت هذه

هي العصا التي دفعت إسرائيل للانسحاب فإن الجزرة كانت الأمل في إفقاد سوريا ورقتها الرئيسية.

بالنسبة لتجربة حزب الله ربما تكون محفزاً على الصعيد الجماهيري وإمكانية العمل العسكري، لكن غير ممكن نقل تجربة حزب الله إلى الأراضي المحتلة. فهناك في لبنان عمق استراتيجي لحزب الله وخطوط حمراء لا تستطيع إسرائيل أن تتخطاها في لبنان، بينما لا يوجد أي خط أحمر يمنعها في الأراضي الفلسطينية. التجربة محفزة وتخلق حالة من القومية والإسلامية، ولكن لا يمكن نقلها.

بالنسبة للقمة نفسها أرى أنه تم الإعداد لها جيداً. عادة في أي أزمة يتحرك بشكل شبه تلقائي مثلث عربي أضلاعه القاهرة - دمشق - الرياض. تم التحضير ونذكر أنه جرى لقاء على مستوى وزراء الخارجية بشكل لطيف ودبلوماسي جداً، وفي ذلك اللقاء وقبله عبر اتصالات ثنائية في ذلك المثلث، وتم طمأنة من هم بحاجة لطمأنة أنه لن يكون هناك محاولة لبحث قضية العراق. العراق كان راضياً لأنه كان يريد أن يعود إلى القمة، وبعد ذلك يبرر موقفه بالهجوم على القمة، لذلك سمعنا من أشار إلى التناقض في الخطاب العراقي: في البداية بارك الله فيكم ونعود إلى القمة.. لأنه كان يريد أن يؤكد عودته إلى نظام القمم العربية ليس بنظام قمة عام ١٩٩٦، وهذا تأكد بالفعل فليس من الممكن بعد الآن أن تعقد قمة عربية من دون العراق. ولكنه بعد أن كرس ذلك ومن خلال فعاليات القمة هاجمها. ما أود تأكيده أنه تم الاتفاق بين الأطراف، وكانت هناك خلافات حول المنحنى العام لسياسات الأطراف الثلاثة في القمة. وكان هذا الخلاف من باب تسجيل موقفهم بإبداء الاعتراض دون رمي وزن دبلوماسي وراء هذا المنهج، بمعنى أن نختلف في هذا السياق لكن نبقى ضمن التفاهم الذي كان تفاهماً فعالاً جداً في عام ١٩٧٣. وأعتقد أنه فعال أيضاً مؤخراً، وبخاصة مع وجود قيادة سورية جديدة، فتم تكريسه أكثر.

منذ التحضير للقمة وسقفها موجود. فسقف القمة لا يحدده الشارع أو الرأي العام العربي وحده، وإنما يحدده الواقع العربي، فلم يكن أحد ذاهب إلى القمة لإعلان حرب ولعمل معركة دبلوماسية. القمة في تقديري كان هدفها إرسال رسالة لإنقاذ عملية السلام. حتى موضوع الصندوقين في رأيي كان متفقاً عليه منذ البداية قبل القمة بشكل عام دون التحدث عن حجم الصندوقين. وهناك كثير من المؤشرات والمعلومات تشير إلى أن القرار الرئيسي في القمة لن يكون قراراً سياسياً، وإنما هذا القرار مالي بأبعاده الاستراتيجية. أنا أعتقد أن أهم نتيجة للصندوقين هو الدخول في استراتيجية الحد من الخسائر ووقف الانهيار، بمعنى أن نثبت فلسطيني

القدس في القدس، وهذا الهدف أراه هدفاً استراتيجياً مهماً جداً، فلا ننظر إليه كقضية مالية فقط، وإنما كذلك بنتائجه الاستراتيجية المهمة. وهذا يمكن إدراجه ضمن الممكن بالنسبة لهذه القمة. ولم تكن هناك قرارات أخرى مطروحة في إطار الممكن. هناك نقطة أخرى يجب أن نركز عليها، فما هو المقصود من هذه الصياغة الغامضة للقرارات والتي يمكن أن نسميها بـ «الالتباس البناء والمقصود»؟ أنا أراه بناءً ضمن المعطيات التي كنا نتحدث عنها. فهذه القمة عقدت تحت سقف إنقاذ عملية السلام، وبالتالي هناك حدود معينة حيث لا يمكن العودة لما قبل السلام ولا يمكن الذهاب أيضاً إلى إسقاط أوسلو، فهذه القمة هدفها إدارة معينة لعملية السلام من خلال زيادة الإمكانات العربية في هذا المجال، وأنا أعتقد أن الشيء الرئيسي والمهم كان هذا الغموض البناء الذي تحدث عن «الإقليمي». أولاً لا توجد دولة نستطيع أن نفرض عليها قطع علاقات أو إقامة علاقات. ولنكن واقعيين في هذا الأمر. لذلك تركت بهذا الشكل. ثانياً، تركت بهذا الشكل لأنه ما زال هناك أمل. وهذا مطلوب أمريكياً على الأقل حتى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ وهو موعد انتخابات الرئاسة الأمريكية، حتى لا نغلق الباب كليةً. فلم نفعل مثل عام ١٩٩٦ حيث كان هناك كلام واضح أن التطبيع يتوقف ويرتبط بتقدم العملية السلمية، هناك موقف كان من الصعب أن نذيعه علناً للأوروبيين أو لغيرهم، فما ارتبطنا به في شرم الشيخ لتشكيل لجنة تقصي حقائق، يمكن أن ندرج هذه اللجنة وفي إطار لجنة تحقيق دولية لكن لا يمكننا أن نسقطها، ربما كذلك للحفاظ على دور أوروبي مستقبلاً. لذلك في إطار تنسيق السياسات بين أطراف المثلث الذي تحدثنا عنه كان يجب الحفاظ على هذا الغموض البناء.

أحمد يوسف

أريد أن أحصر الخلاف حول موضوع حزب الله، فأنا من الذين يعتقدون أنه لعب دوراً في حرب التحرير الوطنية، وحتى إذا افترضنا أن هناك خلافاً حول دوره، أنا أريد أن أتحدث عن إدراك الجماهير الفلسطينية والعربية لهذا الدور. بعبارة أخرى، ما أُدرك عن هذا الدور أنه قام بتجربة ناجحة في المقاومة المسلحة، وبالتالي فتأثيره واقع في كل الأحوال حتى لو كان هناك خلاف قائم حول الدور الذي قام به.

بالنسبة للقمة أريد التحدث في محورين: **الأول** أقول فيه إن قرارات القمة بالنظر إلى السقف الذي عقدت فيه تعتبر جيدة. والمحور **الثاني** أقول فيه ماذا كان ينقص القمة. المحور الأول مقصود به أن أحداً من الذين حضروا القمة لم يقل أنه سيناقش إعلان حرب أو شيء من هذا القبيل، وبالتالي هي لم تخرج عما يسمى

بالخيار الاستراتيجي للسلام أو ما يسمى بخيار التسوية. وأنا في اعتقادي أنه من خلال القراءة المقارنة في بيانات قمم سابقة سنجد أن لغة الصياغة في هذه القمة من أقوى لغات الصياغة، واستخدمت عبارات من المؤكد أنها تغيظ إسرائيل من ناحية، ولم يعدّ عليها من ناحية أخرى، مثل وصف إسرائيل بالعنصرية، فهذا غير شائع في القمم السابقة، كذلك الاستشهاد بالقرار ١٩٤ لا يتكرر كثيراً في القمم العربية. نقطة أخرى هي نقطة الدعم المادي التي تحدث عنها د. ناصيف حِتّي. النقطة الثالثة هي أن كل ما نسجله للقمة من نقاط إيجابية هو رهن للتنفيذ، فإذا لم ينفذ يصبح صفراً، وإذا وضع موضع التنفيذ يمكن أن يبنى عليه. كذلك تحدثت القمة عما يبدو وكأنه مجموعة خطوات لإنهاك إسرائيل دبلوماسياً، مثل مطالبة القمة بتعويضات للفلسطينيين واللبنانيين، والحديث عن لجنة تحقيق دولية، ومحكمة مجرمي حرب وحماية دولية للفلسطينيين، كل هذه الخطوات لو أخذت مآخذ الجد أنا أعتقد أنها ستمثل خطوة في القمم العربية.

نأتي إلى ورقة العلاقات السياسية مع إسرائيل، فالعبارة الخاصة بالعلاقات مع إسرائيل صيغت بدقة لتعبر عن القاسم المشترك بين من ينادون بقطع العلاقات مع إسرائيل وبين من ينادون بفصل هذه العلاقات عما يجري. فهذه الفقرة تتحدث عن التصدي للتغلغل الإسرائيلي في الوطن العربي. وتتحدث عن التوقف عن إقامة أية علاقات مع إسرائيل. وأنا قراءتي لها أنها تنصرف إلى المستقبل. يعني لا أحد من الآن فصاعداً يتحدث عن مكتب تمثيل أو علاقات دبلوماسية، ثم الفقرة الثانية - والتي تتسق مع التفسير الذي قدمه عمرو موسى - والتي تفتح الباب حتى لهؤلاء الذين لديهم علاقات أن يستخدموا هذه الورقة في المستقبل، لأن هذه الفقرة تقول إن القمة تحمل إسرائيل المسؤولية فيما لو تراجعت الدول التي لها علاقات مع إسرائيل في هذه العلاقات أو اتخذت بشأنها أي إجراء. وأنا قد اختلف اختلافاً طفيفاً مع د. ناصيف حِتّي، فأنا أعتبر أن هذا يعد تقدماً ملحوظاً عن قمة ١٩٩٦، فقمة ١٩٩٦ هددت بمراجعة الخطوات التي اتخذت ضد إسرائيل. وأنا أرى القمة الأخيرة خطت خطوة إلى الأمام في هذا السياق. وكل هذا في النهاية رهن التطبيق. وقد صرح عمرو موسى بأنه إذا صعدت إسرائيل سيحدث تصعيد من الجانب العربي، فإن تم هذا فأنا أعتبره قدراً من النجاح للقمة. ورأيي أن قرار القدس كان قوياً، فهو يعني أنه إذا قررت الولايات المتحدة نقل سفارتها إلى القدس ستقطع معها العلاقات إذا تم الالتزام بالقرار فعلاً، وفي تقديري أنه في ظل المناخ السياسي العربي القائم فإن هذا يعد قراراً قوياً. وأخيراً الموضوع الخاص بآلية القمة ودوريتها، فقد أصبحت للمرة الأولى منذ عام ١٩٤٥ جزءاً من الميثاق، وأنا أتصور أن هذا تطور إيجابي وأربطه بما ذكره د. برهان غليون من أنه متعلق بشيء مرتبط

بالنظام العربي ككل وليس مجرد رد فعل لما حدث في فلسطين.

المحور الثاني في الحديث هو ماذا غاب عن القمة ونقص فيها في إطار سقفها؟ أتصور أن ما نقص في القمة هو الحديث عن تصور عربي أكثر تفصيلاً للتسوية، لأنه ليس جديداً على الموقف العربي القول بعودة الأراضي وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية، القضية أنه كما أشار د. ناصيف حتّي ود. حسن نافعة أن باراك قدم حزمة للتسوية، وهذه الحزمة فيها كلام تفصيلي، نرفض ولكن يجب أن يكون هناك رد عليه. بعبارة أخرى ما هي النقطة التي يمكن أن نقول للمفاوض الفلسطيني فيها: اقبل أو لا تقبل؟ هذه النقطة أعتقد أنها غابت عن القمة، وأقول غابت لأني لا أتصور أنها كانت من الضروري أن تعلن في القرارات، ولكني أشك في أن يكون هذا قد تم بحثه سراً واتفق عليه.

النقطة الثانية التي أظن أن القمة لم تفصل فيها هي فلسطينية القرار أم قوميته فيما يتعلق بالتسوية على المسار الفلسطيني، والتي أراها نقطة مهمة جداً لم تحسم. فالقيادة الفلسطينية كان سلوكها في السابق أنها كلما وجدت قناة مفتوحة سارت فيها، فإذا وجدت ما يعجبها قبلته وإذا تأزمت الأمور عادت إلى المرجعية العربية. أنا أتصور أن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر، فإما أن تكون المرجعية عربية على الدوام، وبالتالي في كل تفاوض فلسطيني لا بد من أن يرجع إلى هذه المرجعية للتأكد إن كانت تقبل أو لا تقبل، وإما أن يكون القرار فلسطينياً وتتحمل القيادة الفلسطينية كل ما ينتج منه. هذه النقطة أيضاً غابت عن القمة.

قضية الدولة الفلسطينية: أنا أظن أنه كان على القمة أن تبعث برسالة للقيادة الفلسطينية: هل من الصالح الآن إعلان الدولة أم لا؟ لأنه ليس من المعقول أننا كل مرة نهدد بإعلان الدولة ولا نعلنها، وبخاصة أن هناك محاذير واقعية لإعلان الدولة، وبالتالي كنت أتوقع أن يكون هناك موقف دولي من إعلان الدولة. هل نفوض عرفات فيه، هل ليس أوانه الآن؟ هذه المسألة سُكِتَ عنها. وبعيداً تماماً عن التهديدات بالحرب وغيرها، الخارجة أصلاً عن سقف القمة، أرى أن القمة كان يجب أن تعطي مزيداً من الاهتمام للتهديدات الإسرائيلية لسوريا ولبنان بشكل من الأشكال، فيجب أن تكون هناك رسالة أنه إذا وضعت هذه التهديدات موضع التنفيذ، ما الذي يجب على القمة أن تفعله.

وأخيراً أتصور أن القمة كان من المطلوب منها كجزء من المتابعة أن تقوم على الأقل غربياً بالتحرك الدبلوماسي ولا أقول الإعلامي، لأننا خاسرون لمعركة الإعلام في أماكن كثيرة خارج الوطن العربي، ولكن أنا في الحقيقة أصاب بالفزع حين أنظر إلى كافة القوى الدولية المؤثرة فأجد أن الموقف العربي ليس موضع تأييد ولا هو

مفهوم، بدءاً من الولايات المتحدة الأمريكية ومروراً بالاتحاد الأوروبي وروسيا والصين واليابان والهند. الجميع يطالبون جميع الأطراف بوقف العنف وضبط النفس، وليس في المواقف الدولية إحساس بأن هذه قضية تحرر وطني، وأن الطرف الفلسطيني معرض لعملية استعمار أو شيء من هذا القبيل. وأنا أدعي أننا خاسرون لهذه المعركة الدولية. وكان لا بد للقمة العربية أن تنتبه أن هذه القضية لم تعد قضية الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن الاتحاد الأوروبي موقفه عملياً مماثل. وروسيا واليابان والصين الشيء نفسه. نحن بحاجة إلى تحرك دولي حقيقي وإلا سنفاجأ في أي موقف دولي بغياب الدعم لموقفنا، فحتى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة غير مريح كثيراً، فهناك ٤٦ دولة امتنعت عن التصويت، منها في مراكز الثقل، لذلك أنا أفزع عندما أقرأ من يقول إن المواقف الدولية معنا والرأي العام العالمي يؤيدنا، فهذا غير صحيح. وبالتالي أتصور أن القمة كانت مطالبة بتحرك دبلوماسي دولي لتوضيح الأمور ومحاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه من التأييد الدولي للقضية العربية.

جميل مطر

كيف يرى أ. محمد سيد أحمد تأثير قمة شرم الشيخ في القمة العربية التي عقدت في أعقابها مباشرة؟ قدم لنا د. أحمد يوسف تقديماً للقمة العربية جمع فيه بين ما اعتبره إيجابيات وما يعتبره سلبيات، ويوصي بأن القمة يجب أن يعقبها تحرك دبلوماسي. وله كل الحق فالتأييد العالمي للقضية الفلسطينية ينحسر، وأخشى أن نصبح مضطرين إلى التعبير عن إحباطنا بانتفاضات متعاقبة بأمل جذب اهتمام وتأييد الرأي العام العالمي.

محمد سيد أحمد

إذا تكلمنا عن القمة فيجب في الحقيقة أن نتحدث عن القمتين لأنهما حدثتا في الوقت نفسه تقريباً، وكان مقرراً أصلاً أن تعقد قمة شرم الشيخ ثم القمة العربية في كانون الثاني/يناير، ثم تقرر تقديم القمة العربية، على أن تعقد قبل شرم الشيخ ثم تدهورت الأوضاع، فأرجئت القمة العربية إلى ما بعد قمة شرم الشيخ.

هذا الموضوع مهم، لأنه في نهاية الأمر أي قمة تحدد الأخرى؟ على رغم أني متفق مع فكرة أن القمة العربية كان لها كيانها الذاتي، لكن مجرد قرار تقديمها معناه أن لها أهمية خاصة في ما يتعلق بفلسطين الآن، ولكن انتهى الأمر إلى أن قمة شرم الشيخ بحضور باراك هي التي قررت كيف ستكون الأمور في ما بين العرب، وهذه نقطة مهمة في تقدير مدى أهمية وتأثير القمة العربية.

أنا أعتقد أنه من المهم أن نتحدث عن مدى إيجابية وسلبية القمة، ويجب أن يكون هناك مقاييس لقياس ذلك. وليس معنى ذلك أن نخرج بنتيجة الآن، فقد تكون بعض الأمور متعلقة بما سوف يجري مستقبلاً، لكن استكشاف المعيار شيء مهم. وأنا أتصور أن أقصى إيجابية ممكنة للقمة أن تمثل انتقالاً حقيقياً من موقف كانت التناقضات العربية ـ العربية فيه تحكمها إسرائيل بدلاً من أن يحكمها العرب. بعبارة أخرى فقد عشنا مرحلة كاملة على أساس الصلح المنفرد. فكل دولة ترى في تعاملها المباشر مع إسرائيل ما يعود عليها بالنفع أكثر من تعاملها جماعة مع العرب إزاء إسرائيل. هذا قرار عام تم اتباعه في كل الاتفاقات حتى المرحلة الثانية وهي مرحلة تفكك الموقف العربي، والتي لم تجر فيها أي اجتماعات قمة، والتي أصبحت فيها التناقضات الأكثر حدة هي تلك القائمة بين العرب بعضهم بعضاً، وليس بينهم وبين إسرائيل.

إن تجاوز هذا في التطبيق العملي، يعني أنه على سبيل المثال عندما تقرر إسرائيل وقف التفاوض أو التعاون مع فلسطين يجب أن يقابل ذلك وقف التعامل مع إسرائيل، وعلى المستوى نفسه، بمعنى أن تعلق كل العلاقات مع إسرائيل جماعة. هنا تكون النقلة كيفية تثبت أننا استشعرنا إيجابيات المرحلة الجديدة إلى نتائجها المنطقية، لكن هذا لم يتم، وظلت هناك عبارات غامضة وعلقت المسألة. صحيح قد تتطور المسألة مستقبلاً، لكن إلى الآن هذا لم يتم على رغم وجود مقدمات في ما يتعلق بتطورات تركيبة المنطقة تفسح في المجال لمثل هذه الخطوة، لكن إلى الآن لم يتم ذلك.

في ما يتعلق بالسلبيات، أرى أن القمة كانت بين أمرين. من جانب ومع تعاظم شأن الانتفاضة في الشارع العربي ـ وهذا في نظر الأنظمة شيء مهم وفي الوقت نفسه مقلق ليس فقط داخل فلسطين وإنما على نطاق الأنظمة العربية جميعاً ـ ولذلك فإن مجرد انعقاد القمة يعتبر تعبيراً عن هم مشترك للأنظمة العربية وإشارة إلى أن الأوضاع لا تحتمل وأن هناك وضعاً في الشارع وارد أن يتطور. هذا اعتبار. أما الاعتبار المقابل فهو إنذارات إسرائيل التي كررها باراك ليلة القمة عندما هدد برد فعل إذا اتخذت القمة قرارات معينة. ومن ثم كان هناك التزام باستراتيجية السلام تجاه إسرائيل على الرغم من أن إسرائيل تعلق صراحةً وكل يوم وعلى لسان باراك نفسه أن عملية السلام غير قائمة. وبالتالي جاء موقع القمة بين هذين الاعتبارين، أي بين الهم الذي تمثله إسرائيل مقابل الهم الذي يمثله الشارع. وهذا ما حكم صيغة القرارات.

يلاحظ كذلك أن أمريكا لم يثر أمرها، ولم تُدن بأي صورة، فعلى الرغم من

القرارات الأمريكية التي لم يسبق لها مثيل سواء عنينا بذلك موقفها في مجلس الأمن مع أنها لم تستخدم الفيتو هذه المرة لكنها شذت عن العالم كله، أو القرار الأفظع بإدانة عرفات إدانة كلية. ولكن الوضع الشاذ هو أن القمة لم ترد على هذه الإهانة. إنه وضع يعبر عن عدم قدرة العرب جماعة على أن يكون لهم موقف من الطرف الوسيط الذي هو في النهاية منحاز انحيازاً فاق كل ما رأينا من قبل لإسرائيل.

بالنسبة لإسرائيل يجب أن نضع في اعتبارنا ما يجري فيها الآن. فهناك لعبة ثلاثية في إسرائيل بين شارون وباراك ونتنياهو. والمحصلة النهائية لهذه اللعبة هي تسليم السلطة لليكود وهو ما يعني الخروج علناً عن عملية السلام. وهذه مسألة بالغة الأهمية سياسياً على رغم أنها تتصرف فعلياً باعتبار أنها خارج عملية السلام وتستبيح لنفسها إرضاء لليكود أن تعيد احتلال أراضٍ سلمت للسلطة الفلسطينية كما حدث في غزة مثلاً. ولو عممنا هذا الاتجاه وتمادت إسرائيل فيه أو عجزنا عن الخروج من المأزق الحالي يمكن أن ينتهي الأمر بمحاولات للترانسفير ليس بمعناه التقليدي ولكن ليس بعيداً عنه تماماً. فإسرائيل وصلت إلى نتيجة أن عمليات السلام القائمة على الخطوة خطوة والتي تمتد عبر الزمان لسنوات وعقود لم تعد تجدي، بل إن مفعولها عكسي، وإسرائيل لا يتاح لها استثمار إمكانياتها الاستثمار الأمثل بخضوعها لسير عملية التفاوض. ومن هنا أصبحت إسرائيل ترى أن النقيض لهذه العملية هو المجدي. فهي تريد عملية كبيرة، إما أن تتخذ شكل استفزازات في شكل الترانسفير وما إلى ذلك، وإما أن تتخذ شكل ضربة في اتجاه معين. فلا ينبغي أن نستبعد تماماً سيناريو من هذا القبيل فيما يشبه قليلاً سيناريو كيسنجر في أواخر أيام فيتنام أو أمريكا في أواخر أيام حربها مع اليابان. ولا أعني اللجوء إلى قنبلة نووية وإنما فكرة الخروج بعملية خاطفة بالغة القسوة ثم تعود للتفاوض لتنهي الموضوع. فحتى الآن إسرائيل تستخدم تفوقها العسكري كأداة للردع وليس كقوة فعالة لإنهاء مأزق. وأرى بوضوح احتمال أن يغري إسرائيل الآن إعمال تفوقها العسكري فيما يتجاوز مجرد الردع. فلا يوجد ما يلزمها بالقبول بالمعادلة الحالية وبخاصة مع المأزق الداخلي عندها. وليس هناك أمام باراك في مواجهة الليكود إلا شيء من هذا القبيل. فيما عدا ذلك فالليكود هو المنتصر في صراع الطرفين على تقرير المستقبل المباشر، ومن هذه الوجهة لا ينبغي الاستهانة بهذا الأمر.

برهان غليون

أريد أن أتحدث عن نقطتين لتقييم القمة. بالنسبة لمسألة وقت انعقاد القمة العربية فإنه يعطي مغزى كبيراً، وهو ما يؤكد ما قاله أ. محمد سيد أحمد، وهو أن

العرب ما زالوا يعتقدون أن المسؤولية الأساسية في عملية السلام هي مسؤولية عالمية وليست عربية. فهم مستقيلون سياسياً منها ويرونها قضية نحن مشتركون فيها بإبداء الرأي، لكن القضية الأساسية يحددها كلينتون مع باراك والأوروبيين، وهذا شيء خطير وأرى أنه أضعف المؤتمر، وبخاصة أنه كان هناك رفض لانعقاد شرم الشيخ قبل مؤتمر القمة في البداية، وكان هناك تأكيد أن القمة العربية هي التي ستنعقد أولاً والتركيز الأساسي عليها. وكان لديهم رغبة في تأكيد أن العرب هم الذين يقررون مصير عملية السلام، ثم سلموا بأنه ليس العرب وإنما كلينتون مع الآخرين هم الذين يقررون، وهذه نقطة مهمة جداً.

تقييم القرارات لي عليه ملاحظات. فباستثناء الصندوقين اللذين يمثلان دعماً حقيقياً للشعب الفلسطيني والانتفاضة، فإن القرارات الأخرى، وحتى تلك الخاصة بقطع العلاقات ليس لها معنى كبير. كان يمكن أن يكون لها معنى لو قطعتها كل دولة بمفردها في الأسبوع الأول لأنها أقيمت من كل دولة بمفردها.

القرارات السياسية لدعم الانتفاضة غير موجودة وإن كان الصندوق عوض منها جزئياً، لكن القصور الحقيقي والكبير هو أنه في أول فرصة تعقد فيها القمة ويكون موضوعها فلسطين والقدس، وبينما تؤكد معظم التحليلات السياسية انهيار عملية أوسلو للسلام بما فيهم الإسرائيليون، وعلى رغم ذلك لم يقم العرب بأي تقييم حقيقي لعملية السلام وبلورة رؤية جديدة لعملية السلام في حالة فشلها، إذا كانت فعلاً وصلت إلى طريق مسدود، وإذا كان الإسرائيليون بصدد تشكيل حكومة وحدة وطنية أو تآلف وطني تحت سيطرة الليكود، فما هي الرؤية التي قدمها القادة العرب لشعوبهم حول تطور الموضوع والاستراتيجية المستقبلية؟ لم يقدموا أي شيء بهذا الخصوص.

وفي رأيي أن النقطة الخطيرة هي أن العرب تصرفوا كداعمين للفلسطينيين وليس كمسؤولين عن مستقبل السلام في الشرق الأوسط، فهم ليسوا طرفاً وإنما مجرد داعمين للفلسطينيين الذين هم طرف في الصراع. والحقيقة إن كان مطلوباً من القمة إعادة النظر في عملية السلام كلها وتقول إنه إذا لم يكن باستطاعة الفلسطينيين تحقيق السلام فالعرب بمقدورهم تحقيق السلام، بطرح طرق ووسائل ورؤية جديدة. هذا يحدد المستقبل. فإذا اعتبر العرب أنفسهم مسؤولين قبل المجتمع الدولي عما يحدث في الشرق الأوسط وإذا اعتبروا أنفسهم مسؤولين بجانب الفلسطينيين عن إنجاح عملية السلام، فأنا في رأيي أنه لازم تنجح عملية السلام فليس هناك خيار آخر أمام العرب، سوف يختلف الأمر كثيراً. لكنهم لم يحسموا هاتين النقطتين في القمة، بل يمكن القول إنهم حسموهما سلبياً. ولذلك لن يكون

هناك أثر كبير لقرارات القمة ربما باستثناء الدعم المالي والذي ليس من المؤكد أن يصل بشكل طبيعي. المشكلة ستبقى حيث إن الدور الفاعل للقمة فيما يحدث في فلسطين سواء اتجهت نحو السلام من جديد أو اتجهت نحو الحرب هو دور غير فعال إطلاقاً ويساوي الاستقالة السياسية أمام الجماهير، فليس لدى القادة العرب أي رؤية لبديل لعملية السلام إذا انهارت أو لعلاج الانقطاع الذي حدث بها، وهذا يجعلنا ننتظر إلى مؤتمر القمة القادم، فربما يدركون النقص في موقفهم السياسي والاستراتيجي.

جميـل مطـر

نتحدث قليلاً عن المستقبل. ما العمل بعد هذه القمة؟ وكيف يتصرف العرب والفلسطينيون؟ وماذا في الجبهة الإسرائيلية؟

حسـن نافعـة

أرى أن الحكام العرب فوجئوا بموقف أكبر بكثير من قدرتهم على مواجهته، مما جعل هذه السلسلة من الابتكارات تحدث بين عقد أي القمتين في البداية والتقديم والتأخير الذي حدث. أعتقد أن تقييم ما حدث في المؤتمر مسألة غير ممكنة لأن أهم ما جاء في المؤتمر كان أموراً تتعلق بالمستقبل أو إعلان نيات، وبالتالي الحكم عليها يرتبط بمدى القدرة على الاستمرار في هذا الاتجاه. والاتجاه نفسه غير مسيطر عليه. فالوضع الذي يتعين على القرار العربي مواجهته هو وضع خارج السيطرة العربية، وهو وضع يتم على الأرض سواء من جانب الاستراتيجية الإسرائيلية أو الانتفاضة الفلسطينية والتي لا نعرف بالدقة هل هناك من يحركها أو أن لها آليات ذاتية تحكم استمرارها.

ورأيي أن الوضع شديد الخطورة ويتجاوز كثيراً قدرة الوطن العربي. فأنا أرى أن هناك سيناريوهات ممكنة يمكن أن تصادر على عقد مؤتمرات قمة لاحقة من الأساس، أو تغرقها في أمور تزيد من ارتباكها، فهناك ارتباك في صنع القرار على مستوى الوطن العربي كله وعلى مستوى القمة على وجه التحديد. فالشيء الوحيد المادي الذي تم هو مسألة الصندوقين، وما تحقق من هذا فعلاً هو إعلان السعودية أنها ستدفع ٢٥ بالمئة من المبلغ، لكن الـ ٧٥ بالمئة هل سيتم دفعها وبالسرعة المطلوبة لمواكبة الحدث؟ وهل هذا تعبير عن إبراء ذمة أم رغبة حقيقية في إنقاذ القدس من عملية التهويد؟ وتتوقف معرفة ما يريده العرب فعلاً مستقبلاً على الإجابة عن هذه الأسئلة، حتى في ما يتصل بالإجراء الوحيد الذي اتخذته القمة.

مثال آخر. هناك أمور قد تأخذ الطابع الإجرائي لكنها في مضمونها تحدٍّ للمجتمع الدولي، بمعنى أن القول بعبارات شديدة اللهجة ان الإسرائيليين مجرمو حرب، وانني سأتعقبهم وسأطالب بعمل محاكمة دولية، هذا مستحيل كلية في ظل الواقع الدولي الراهن، فلعمل محكمة دولية لمجرمي الحرب يجب أن يصدر القرار عن مجلس الأمن ـ وفقاً للفصل السابع من الميثاق ـ وهو ما يعني مباشرة استعمال الفيتو. فهل أنت جاد في هذا الكلام؟ وهل فعلاً ستحاول الضغط دبلوماسياً إلى هذا الحد؟ وإذا ووجهت في كل مرة بفيتو أمريكي ستصل إلى النقطة التي لم ترد القمة المساس بها وهي إدانة الموقف الأمريكي. أولاً، يرتب هذا مسؤولية عليك كطرف عربي. وإذا عرقلت الولايات المتحدة جهودك الدولية ماذا ستفعل؟ فهذا دليل آخر على أن قرارات القمة تتعلق بتعبير عن النيات مشكوك أصلاً في ان الوطن العربي جاد فيها، ولو كان فعلاً جاداً فستكون إعادة صياغة كاملة للموقف العربي.

المثال الأخير، هو القول بوقف اللجان المتعددة. سنجد أنها مجمدة أصلاً. لكن عندما نقول إننا سنقاطع الدولة التي تنقل سفارتها إلى القدس، فهذا القرار موجه لأمريكا أساساً على اعتبار أنها المرشحة لذلك، فهل سيتم قطع العلاقات بالولايات المتحدة؟ هل هذا منطقي؟ هل الدول العربية فعلاً قادرة على هذا؟ إذن الحكم على بيان القمة ليس بناءً على ما قاله من كلمات وما اتخذه من قرارات، وإنما على ما سينفذه.

أما بالنسبة لما قيل على أن الطرف العربي لا يريد استخدام كل أسلحته والتي يقصد بها أساساً قضية التطبيع، السؤال الذي يطرح نفسه ويدور حول انقسام الوطن العربي على هذه النقطة تحديداً شديد الوضوح. فإذا أخذنا مصر والأردن كمثال، هل مصر وضعت في استراتيجيتها أن السلام يمكن أن ينهار، وتتعثر العملية مع الفلسطينيين ولا تتحرك على المسار السوري واللبناني؟ فهل هناك قرار مصري بأنه لو أن عملية السلام انهارت أيضاً على الصعيد المصري، وإذا كان بالفعل لدينا مثل هذه الاحتمالات فمن الذي يتحكم فيها؟ تتحكم فيها إسرائيل. وهنا يأتي المستقبل. فما الذي تنويه إسرائيل؟ وهل ستستمر الانتفاضة الفلسطينية أم لا؟ وإذا عدنا إلى الوراء وقلنا إن زيارة شارون للقدس كانت تصعيداً متعمداً، مما يعني أن الإسرائيليين وصلوا إلى قناعة أن عملية السلام تنهار على الأقل وفقاً لمفهومهم، وأن العرب لن يقبلوا الحزمة التي تطرحها إسرائيل، وبالتالي هي تريد وضع العرب أمام سيناريوهات معينة وتريد مرة أخرى أن تختبر الإرادة العربية، فهل ما تفجر وحدث كان مفاجأة للإسرائيليين؟ هذا وارد أن يكون أكبر مما تصوروا. لكن أنا أعتقد أن الإسرائيليين لم يلعبوا كل أوراقهم حتى هذه اللحظة، بدليل أن الكلام مع شارون معناه أن الليكود قد يعلن رسمياً إنهاء التفاوض. ليس هذا فقط إنما إمكانية توجيه

ضربة ضد سوريا ولبنان، وهذا أيضاً وارد. فهل لدينا خطط لمواجهة احتمالات التصعيد تلك؟ وهناك أيضاً احتمالات للتصعيد منها التصعيد على الجبهتين اللبنانية والسورية، ومنها سيناريو التصعيد والحرب كما قال أ. محمد سيد أحمد، أي توجيه ضربة قوية قاسمة ثم العودة إلى طاولة المفاوضات بحيث نكون مضطرين حينها للقبول بالصيغة الإسرائيلية. المطروح الآن بالفعل وبشكل جدي في سيناريوهات التصعيد هو سيناريو الفصل، فإذا كان الفلسطينيون يريدون إعلان دولة فلسطينية، إذن إسرائيل سوف تستبق إعلان الدولة بتحديد الأراضي التي يمكن لهم إقامة دولتهم عليها والأراضي التي ستحتفظ بها إسرائيل ضماناً للأمن.

جميـل مطـر

هنا تكون مسيرة السلام قد توقفت، أليس كذلك؟

حســن نافعـة

بالتأكيد، فرغبة الفلسطينيين في إعلان الدولة تعني دولة في حدود عام ١٩٦٧. وبالتالي الأراضي التي يسيطرون عليها بالفعل ستكون أراضي محررة وهي الأراضي (أ) التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية الآن، أما الأراضي التي ما زال فيها أي وجود إسرائيلي سواء من خلال مستوطنات أو المسؤولية الأمنية المشتركة (ب)، أو الأراضي التي لم ينسحبوا منها بعد. وبالتالي فبإمكانهم إخلاء المناطق التي لهم عليها سلطة أمنية (ب) بالإضافة لسيطرتهم على المستوطنات نفسها، بالإضافة لإخلاء المناطق (ج) التي يسيطرون عليها بالكامل من الفلسطينيين، فهم يريدون ضم الأجزاء التي يرونها حتمية للأمن الإسرائيلي والتي فيها مستوطنات، بل ربما في هذا الإطار يفككون جزءاً من المستوطنات يمثل الحد الأدنى. فهناك حل الإبقاء على ثلثي المستوطنات القائمة ثم إعلان الدولة فتكون الدولة قائمة على أراضٍ لا صلة جغرافية بينها على الإطلاق، فهي محاطة بالإسرائيليين من كل جانب. وبالتالي لا تكون هناك مفاوضات وفي هذه الحالة سيكونون هم الذين أقاموا الدولة الفلسطينية. عندئذٍ ستختلف ردود الفعل الفلسطينية جذرياً عن ردود الفعل العربية. الفلسطينيون سيقولون إن كل الأراضي الواقعة تحت الاحتلال في عام ١٩٦٧ هي جزء من الدولة، وبالتالي فإن الجزء الموجود فيه مستوطنات ووجود إسرائيلي ستكون فيه شرعية للمقاومة، وهذا ما سيوحد الفصائل الفلسطينية. عندئذٍ سنكون أمام وضع انهارت فيه عملية السلام وظهرت بدائل فلسطينية تطرح وتفرض نفسها شيئاً فشيئاً على مصر والأردن بوجه خاص.

جميـل مطـر

نتحدث قليلاً عن أمر تكرر غير مرة على لسان أكثر من زعيم ومسؤول عربي وعلى لسان برهان غليون هو تعبير رؤية جديدة، فما المقصود بالرؤية الجديدة وماذا يمكن أن تكون؟ هذا أولاً.

ثانياً، على رغم أننا رأينا قمماً كثيرة لكننا لم نرَ قمة يخرج منها الزعماء يقرّون بأن قراراتهم أو بيانهم لم يضيق الفجوة التي تفصلهم عن توقعات الجماهير. فما معنى هذا؟ وما هي انعكاساته الحقيقية على المستقبل وعلى الأداء السياسي العربي سواء الرسمي أو الشعبي؟

النقطة الثانية تنعقد خلال أيام القمة الإسلامية. هل تتصورون تأثيرات معينة من القمة العربية، سواء أكانت تأثيرات سلبية أم إيجابية؟ هل تعتقدون أن القمة الإسلامية تستطيع بسبب «اتساعها» وميوعة التزامات الدول تجاهها، أن تكون قادرة على أن تأتي بأحسن مما أتت به القمة العربية؟

الأمر الثالث تحدثنا عن إدانة أمريكا وكيف أن القمة غضت الطرف عن السلوك الأمريكي. ولكن الحادث على الأرض يزيد الأمور تعقيداً. ما رأيكم في التداعيات المحتملة لعملية تفجير المدمرة كول؟ وهل يتناسب رد الفعل الأمريكي مع العملية؟ تعرفون ولا شك أنه حدث إنزال أسطول من ٧ قطع بحرية وغواصة في ميناء عدن، ويقال إن عدد الجنود الذين دخلوا المدينة وصل إلى ٤٥٠٠ عسكري بحجة مباشرة التحقيق..

ناصيـف حتّـي

هناك عدد من الاستحقاقات أهمها: أين يذهب الفلسطينيون بموضوع الدولة؟ وبخاصة أن القمة الإسلامية قادمة، وكثيرون يقولون إنه ربما في القمة الإسلامية في هذا المناخ يعلنون الدولة، وأنا أعتقد أن هذه الاستحقاقات التي تشمل موضوع الدولة والقدس وماذا سيتم بها مرتبطة بإشكالية لم تتناولها القمة ولا تستطيع أن تتناولها وهي العلاقة بين الفلسطينيين والعرب. الفلسطينيون يطلبون من العرب شرعية والعرب يقولون اتخذوا قراركم ونحن بعدها سندعمكم ونؤيدكم. الأمر نفسه في ما يخص الدولة، فهم لا يستطيعون نصح الفلسطينيين بإعلانها لأن هذا يعني مباشرة مواجهة مع الغرب. فاستحقاق الدولة قائم وقريب جداً، وأنا أعتقد أن هناك قراراً عربياً ضمنياً بعدم تشجيع الفلسطينيين على إقامة دولتهم، بل بالعكس تشجيعهم على عدم إعلانها لأن ذلك يتطلب مواجهة من نوع آخر.

أتصور سيناريوهات في مسألة إعلان الدولة وهي سيناريوهات متداخلة: **الأول** مبادرة فلسطينية بإعلان الدولة يرد عليها بفكرة الفصل، وهذه مواجهة جديدة وإنهاء لعملية السلام من المنظور الإسرائيلي. **الثاني** أن تذهب إسرائيل إلى إعلان الفصل مباشرة وأنا أستبعد هذا السيناريو. السيناريو **الثالث** وأعتقد أنه الأكثر احتمالاً وهو تبريد الوضع وتخفيض التوتر وهنا سيطلب من العرب المشاركة في عملية تخفيض التوتر وتأجيل كافة الأمور، بمعنى أنه لا دولة ولا فصل. هذه الاستراتيجية الأمريكية ألا تهدد الوضع القائم؟ المشكلة هي أن إسرائيل الطرف القادر على دفع عملية السلام هو الطرف الذي يؤيد استمرار الوضع القائم، وأعتقد أن هناك توافقاً كبيراً بين الليكود والعمل على استراتيجية أسميها سلام الحرب الباردة، السلام هو ردع العرب والحفاظ على الوضع القائم حتى تأتي أيام أفضل مستقبلاً. ولكن ذلك لن يمنع الإسرائيليين من القيام بضربات صغيرة وبناء وضع جديد على الأرض. هذه الاستراتيجيات يقابلها في الجانب العربي غياب لأي استراتيجية، فليس عنده غير البقاء تحت سقف عملية السلام والمضي فيها. والمشكلة هنا أن الطرف الذي يرفض الوضع القائم وهو الطرف العربي لا يملك الإمكانيات، وسبب ذلك كله هو غياب مركزية القضية الفلسطينية. فهناك لحظة معينة على المستوى الرسمي وحتى على مستوى الشارع يتم فيها التحرك وسببها الأساسي المساس بالمقدسات، فلو لم يكن هناك مساس بالمقدسات لم يكن الشارع العربي أو غيره ليتحرك.

أنا أعتقد بالنسبة لعملية السلام أن موضوع اللاجئين أخطر من موضوع القدس، وهي قضية ذات انعكاسات استراتيجية قومية أكثر من قضية القدس إذا نزعنا منها الجانب الديني.

الطرف الأقدر يريد الحفاظ على الوضع القائم أي على سلام الحرب الباردة. الولايات المتحدة وأوروبا تريدان تخفيض التوتر، والعرب الذين لن يستطيعوا تغيير الوضع القائم، سيطلب منهم، وذلك لمصلحتهم لردم الفجوة بين مطالب الجماهير وبين الإمكانات الموظفة، سيطلب منهم المشاركة في تخفيض التوتر.

النقطة الأخيرة: موضوع الانتفاضة، هذه الانتفاضة ربما أشعلها ما حدث في الأراضي المحتلة وليس وراء الخط الأخضر، إنما أعتقد أنها تخضع لدينامية مختلفة أقوى وأهم وأعمق مما يحدث في الأراضي المحتلة سببها تفجر أزمة الهوية في إسرائيل وبالطبع أعطت شحنة قوية لفلسطينيي ١٩٤٨. والمفارقة أن هؤلاء الفلسطينيين كانوا يتحركون منذ ١٩٨٧/١٩٨٨ كرد فعل على ما يجري في الأراضي المحتلة. وسنفترض أنه تم تبريد عملية السلام ولكن استمرت «الحرب»، فهناك

حرب قائمة الآن في إسرائيل ضد هؤلاء الفلسطينيين، وستنتقل الأزمة وسيتقل الارتباط بشكل معاكس. سيقوم فلسطينيو الأراضي المحتلة وفلسطينيو السلطة الفلسطينية ربما بانتفاضة تضامناً مع ما يجري داخل إسرائيل ضد فلسطينيي ١٩٤٨، وستنتشر الحرب ليس من الأرض المحتلة نحو الخط الأخضر إنما بالعكس من الخط الأخضر نحو الأرض المحتلة، وأنا أرى شيئاً خطيراً جداً. فالمستوطنات المحاصرة جغرافياً وعسكرياً ستكون الأولى في عملية التعرض لهذه الحرب. وهذا يهدد سيناريو تخفيض التوتر.

بالنسبة للقمة يوجد استحقاق أخير وهو أن هناك قمة قادمة في آذار/مارس، وعلى القمة الحالية أن تقدم تقويماً لما جرى للقمة القادمة، وهذا الأمر أصبح مؤكداً الآن.

وأنا في النهاية أعتقد أن سيناريو تخفيض التوتر هو السيناريو الذي يدفع به الوضع الدولي، والذي لا يستطيع العرب إلا أن يشاركوا لمصلحتهم على الصعيد الرسمي في صناعته، وإسرائيل لن تعارض لأنه يفيد مصالحها.

جميـل مطـر

أشكركم جميعاً، وأعتذر بخاصة للضيفين العزيزين ناصيف حِتّي وبرهان غليون اللذين منحا الندوة وقتاً ثميناً كانا سيقضيانه في القاهرة، ولم يتبق لهما إلا ساعات قليلة في مصر قبل عودتهما إلى باريس.

رابعاً: الانتفاضة في ذكرى عامها الأول(*)

في نهاية هذا الشهر (٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١)، تكون الانتفاضة الوطنية في فلسطين قد اختتمت عاماً على اندلاعها، وفصلاً من فصول بطولاتها ومكتسباتها التي لا تُقدّر إلا بالثمن الذي رسمته - منذ اليوم الأول - لتضحياتها: دَحْرُ الاحتلال، وانتزاعُ الاستقلال الوطني، وإقامة الدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس.

وإذا كنا نسجّل - بكل حسرة وأسى - ما لقيته الانتفاضة والمقاومة في فلسطين من بَاهت تجاوب سياسيّ من قبل النظام العربي عموماً، بل ما عانته، أحياناً، من تجاهُلٍ كاملٍ منه، فإننا نسجل - بألم وحزن بالغيْن - مقدار الخسارات الفادحة التي مني بها شعب فلسطين في الأرواح والممتلكات والمقدّرات جرّاء العدوان الصهيوني الإرهابي اليومي عليه. وهو العدوان الذي نتج منه استشهاد ما يزيد على الخمسمائة شهيد، وجرح ما لا يقل عن الخمسة عشر ألف مواطن، وجرف قرابة الخمسة عشر ألف بيت، وتشريد عشرات الآلاف من المواطنين من ديارهم، وتدمير قسم كبير من البنى التحتية: الاقتصادية والخدماتية والأمنية والحياتية، وتجويع شعب فلسطين، وتقطيع أوصال جغرافيته بالإغلاق والحصار... إلخ.

غير أن هذه التضحيات - وعلى هوْل نتائجها وباهظ أكلافها - لم تذهب هذراً، ولا كانت - في حساب النتائج - خسارات صافية في رصيد الشعب الفلسطيني، بل أثمرت نتائج عظيمة الأهمية في مسار حركة التحرر الوطني الفلسطيني وحركة النضال العربي، ونتائج بالغة السلبية في التوازن الداخلي للكيان الصهيوني، وفي علاقته بالعالم الخارجي: الإقليمي والدولي. ونستطيع أن نُحْصي - هنا - نتائج سياسية خمساً على الأقل أنتجتها حركة الانتفاضة والمقاومة في عامها الأول هذا:

(*) افتتاحية نشرت في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٤، العدد ٢٧١ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠١)، ص ٨ - ١٠.

النتيجة الأولى أن الانتفاضة والمقاومة أَنْهَتَا العمل بخيار التسوية السياسية مع العدو الصهيوني الذي ضاعت السياسة الفلسطينية والسياسة العربية في متاهاته تسْعَ سنوات عجاف فاصلة بين «مؤتمر مدريد» ـ و«اتفاق أوسلو» استطراداً ـ وبين انهيار مفاوضات «كامب ديفيد الثانية»، لتعيد تأكيد الثوابت الوطنية الفلسطينية ـ والثوابت القومية العربية ـ في الصراع مع هذا العدوّ، ولتعيد توطين خيار المقاومة بحسبانه الخيار الاستراتيجي الحقيقي، والكفيل بكفّ العدوان ونيل الحقوق الوطنية والقومية، على نحو ما أثبتت ذلك، تجربة المقاومة المسلحة في جنوب لبنان.

النتيجة الثانية أن الانتفاضة والمقاومة نجحتا باستنزاف قوى العدوّ مادياً ومعنوياً، إنْ من خلال إلحاق ضربات موجعة بقواه البشرية وأمنه الداخلي، أو من خلال إحداثهما الشرخ العميق في ثقته بنفسه وبإجراءاته الدفاعية. وهو نجاح حقّق ـ ولأول مرّة في تاريخ الصراع مع هذا الكيان ـ توازناً استراتيجياً، أو توازناً في الرعب، باتت تُدرك فيه «إسرائيل» أن إهْرَاقَ الدّم الفلسطيني ليس نزهة عسكرية محمودة العواقب، بل يستتبعه ردّ وطني رديف يوازن الدّم بالدم، ويرفع من سعْر الدم الفلسطيني الذي استرخصته العصابات الصهيونية طويلاً في غمرة غطرستها وانتشائها بالقوة العمياء. واليوم، وفي خضمّ بطولات رجال الانتفاضة والمقاومة، بات على العدوّ أن يضرب الأخماس بالأسداس قبل أن يغامر بارتكاب جرائم دموية ضد شعب فلسطين خوفاً من أن يلاحقه العقاب فينزل به القِصَاص كما حَصَل في العمليات الفدائية في مدن فلسطين المحتلة (تل أبيب، وناتانيا، والقدس، وحيفا)، وفي المستعمرات الصهيونية في الضفة وغزة، وعلى حواجز جيش الاحتلال عند مداخل المدن والبلدات والقرى...

النتيجة الثالثة أن الانتفاضة جسّرت إلى حد كبير فجوات أربع في المجتمع الفلسطيني: جسّرت الفجوة بين فلسطينيي أراضي الـ ٤٨ وفلسطينيي الـ ٦٧؛ وجسّرت الفجوة بين فلسطينيي الداخل وفلسطينيي الشتات؛ وجسّرت الفجوة بين فصائل منظمة التحرير وقوى الحركة الإسلامية؛ ثم جسّرت الفجوة بين السلطة والمعارضة في مناطق الحكم الذاتي؛ وتقدمت خطوات كبيرة نحو تحقيق الوحدة الوطنية بين الجميع على قاعدة برنامج المقاومة. لقد أنْهتْ ثنائية معارضة/سلطة، التي مزّقت نسيج المجتمع الفلسطيني وأنهكت قواه في سجال داخلي مديد، لتعيد تأسيس ثنائية المقاومة/الاحتلال وتفعيلها بوصفها الثنائية الصراعية الفعلية.

أما النتيجة الرابعة، فهي أن الانتفاضة ضَخّتْ بعض العافية والحيوية في الشارع العربي، ودفعته إلى الإفراج عن مشاعره القومية تجاه قضية فلسطين، وفرضت على القرار الرسمي العربي ـ تحت ضغط شارعه ـ أن يلتئم في قمم دورية، وأن

يوقف علاقات التطبيع السياسي والاقتصادي والثقافي ـ إلى حدّ ـ مع الكيان الصهيوني، وأن يستعيد العمل ـ ولو بغير إجماع ـ باستراتيجية المقاطعة لهذا الكيان. وهي معطيات كانت ـ قبل الانتفاضة ـ في حكم العدم.

وأخيراً، كانت **النتيجة الخامسة** أن هذه الانتفاضة كسرت هيبة «إسرائيل»، واستنزفت صورتها لدى المجتمع الدولي والرأي العام العالمي، ودفعت جموعاً من الأحرار والشرفاء في العالم إلى الجهر بمواقف التضامن، وإلى الإقدام على مبادرات الدعم والإسناد، وإلى المساهمة الفعالة في إنجاح المساعي بملاحقة مجرمي الحرب الصهاينة قضائياً لدى المحاكم الدولية.

. . . بهذا الرصيد العظيم من المكتسبات، تنهي الانتفاضة عامَها الأول، شامخةً، منتصبة القامة، مرفوعة الهامة، متطلعةً إلى إحراز المزيد من الانتصارات على طريق درب الحرية والاستقلال وبناء الدولة الوطنية. لذلك، فهي تحتاج إلينا جميعاً في الوطن العربي شعوباً، وأحزاباً، ومنظماتٍ شعبية، ومثقفين، وإعلاميين، ورجال دين، ورجال أعمال، ونخباً حاكمةً، ومؤسسات عسكرية. تحتاج إلى قرارنا السياسي، وجهوزيتنا القتالية، وتعبئة جماهيرنا وشعوبنا. تحتاج إلى أفكارنا وأصواتنا، وإلى فَتَاوى علمائنا الوطنيين الناهضين بواجب الشرع وبواجب الوطن والأمة. تحتاج إلى أموالنا العامة والخاصة: إلى أموال دولنا ومداخيل أوقافنا؛ إلى زكواتنا وتبرعاتنا الفردية والجماعية. تحتاج إلى كل موردٍ لدينا: من حصّةٍ من النفط إلى لقمةٍ من قوتنا اليومي.

عارٌ علينا على أمتنا، ودولها، ونخبها، وقواها الحية، أن تبقى الانتفاضة تحت جحيم الاستفراد الصهيوني ونحن نتفرّج. عارٌ علينا أن تقاتل الانتفاضة نيابةً عنّا جميعاً ولسان حالِنا يقول القول الكريم: **﴿فاذهب أنتَ وربُك فَقَاتِلا إنَّا ها هنا قاعدون﴾**[1]. عارٌ علينا أن نأكل والفلسطيني يتضوَّر جوعاً، وأن ندخل بيوتنا آمنين والفلسطيني في العراء. هو نداء يستصرخ الضمير العربيّ الحيّ كي يَنْفُضَ عنه غشاوة السكون المستكين، فيلبّي نداءَ الأقصى وفلسطين. أما كان من حق مظفر النواب أن يصرخ عالياً ويتساءل: «هل أنتم عرب»؟! وهل «القدس عروس عروبتكم» حقاً؟! واذاً «فلماذا ....؟!»

(١) **القرآن الكريم**، «سورة المائدة»، الآية ٢٤.

القسم الثالث

التحول الديمقراطي في الوطن العربي

الفصل السابع

التسوية السلمية والتطور الديمقراطي في الوطن العربي(*)

فواز جرجس(**)

مقدمة

إن موضوع التحدي الإسرائيلي وأثره في التحول الديمقراطي في المنطقة العربية هو موضوع نظري بقدر ما هو تاريخي، ولا يمكن دراسته وتحليل جوانبه المتعددة والمعقدة إلا من خلال مقارنة تاريخية للعلاقة ما بين السياسات الداخلية والخارجية. فالسؤال النظري هو: هل هناك علاقة جوهرية وعضوية بين نظم الحكم المختلفة وفعالية سياسات هذه النظم الخارجية؟ هل تتبع النظم الديمقراطية سياسات خارجية تختلف اختلافاً جوهرياً عن سياسات النظم المطلقة أو الثورية؟ وهل يمكن اعتبار الأخيرة، كما هو شائع في أدبيات السياسة في الغرب، أكثر دموية وعدوانية ليس فقط في تعاملها مع مواطنيها ومجتمعها المدني ولكن أيضاً في علاقتها مع محيطها الإقليمي والدولي؟ وهل يمكننا اختصار قضايا الحرب والسلام من خلال دراسة منظومة الحكم في بلد ما وصيغة النظام السياسي وطبيعته؟

تكمن أهمية هذه الأسئلة في أنها تعبر عن نمط فكري معين في الأدبيات

(*) نشر في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٣، العدد ٢٦١ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠)، ص ١٧٤ - ١٨٥.

(**) أستاذ زائر في العلاقات الدولية والدبلوماسية في الجامعة الأميركية في بيروت (من جامعة نيويورك).

السياسية في الولايات المتحدة وبخاصة في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات حين شهد النظام العالمي تحولات مهمة ليس فقط كانهيار الاتحاد السوفياتي وتفكك المعسكر الشيوعي، ولكن أيضاً في صعود وتأثير العقيدة الليبرالية ـ الرأسمالية في تفكير وآراء الكثيرين من المثقفين والسياسيين في العالم.

ـ ١ ـ

على صعيد المنظومة السياسية، كتب الكثير عن السلام الديمقراطي (Democratic Peace). إن الفحوى الرئيسية لهذه النظرية هي أن الديمقراطيات الليبرالية لا تحارب بعضها بعضاً، وانها نادراً ما تلجأ إلى العنف لتحل مشكلاتها. والعكس هو الصحيح حيث تقع أغلبية الحروب ما بين النظم الثورية ـ السلطوية أو ما بين هذه النظم والديمقراطيات. وفي دراسات تاريخية مقارنة عدة منذ القرن الثامن عشر وإلى النصف الأول من القرن العشرين، وصل الباحثان الأمريكيان مايكل دويل ودين بابست إلى نتيجة مفادها أن النظم الليبرالية ـ الديمقراطية، على الرغم من اشتراكها في حروب عدة مع النظم غير الليبرالية، فإنها لم تهاجم نظيراتها الليبرالية أو تقاتلها. وتعرف الدول الليبرالية على أنها بلدان مستقلة يملك مواطنوها الحقوق المدنية والقانونية ويغلب عليها الطابع التمثيلي. ويقيد النظام التمثيلي والمنافسة الشديدة ما بين النخب السياسية والمؤسسات الدستورية الفعالة قدرة الطبقة الحاكمة على التهور وأخذ قرار بدخول حرب ما، ذلك لأن المجتمع المدني يدرك تماماً التكاليف الباهظة وضريبة الدم التي سيدفعها ثمناً لمثل هذا القرار.

والنقطة التي يشدد عليها دعاة نظرية السلام الديمقراطي هي أن مواطني المنظومة الليبرالية يؤمنون بشرعية النظم الديمقراطية الأخرى، حيث إن هذه الدول تمثل مجتمعها وتتحمل مسؤوليتها كاملة نحوه. ولهذا، يقول الفيلسوف الأوروبي كانت، «على الصعيد الداخلي، الجمهورية العادلة، والتي تعتمد على الوفاق العام تنظر إلى الجمهوريات الأخرى المنتخبة على أنها عادلة وتستحق الاحترام والمعاملة الحسنة».

ففي حين تتحاور النظم الديمقراطية بعضها مع بعض وتعمل جاهدة على حل مشكلاتها بالطرق السلمية، نجد أن هذه النظم تشكك في شرعية المنظومة الثورية وتتعامل معها بمنطق عنيف واستعلائي. ولا تتورع النظم الليبرالية عن استخدام القوة لحل مشكلاتها مع المنظومة السلطوية غير عابئة بالنتائج المدمرة للدوّلة والمجتمع معاً. وبغض النظر عن ضبابية المنهجية الفكرية التي تعيق فهمنا لمقولة السلام الديمقراطي، يبدو أن النظم الليبرالية نادراً ما تلجأ إلى الحرب لحل مشكلاتها بعضها مع بعض.

لم يحاول الكتاب الغربيون وبخاصة الأمريكيون، دراسة وتحليل العوامل الرئيسية التي تدفع بالمنظومة الديمقراطية إلى استعمال العنف مع المنظومة الثورية أو السلطوية. وبدلاً من ذلك، ركزت أكثرية الباحثين جهدها الفكري على محاولة تعميم مقولة السلام الديمقراطي وتطبيقها عالمياً. ولم تحظ المنطقة العربية بأي نوع من الاهتمام من قبل الكتاب الغربيين والإسرائيليين على هذا الصعيد إلا منذ منتصف التسعينيات ولأسباب تتعلق جوهرياً بمشاريع التسوية العربية ـ الإسرائيلية، وخصوصاً اتفاق أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وفجأة اكتشف بعض هؤلاء الكتاب أن الانفتاح الاقتصادي والسياسي في بلدان عربية عدة يمكن أن يتطور تدريجياً ويؤدي إلى نوع معين من الديمقراطية. ومرة أخرى تجد المنطقة العربية نفسها كمختبر حي لبعض المقولات والنظريات القادمة من الغرب وإسرائيل اليوم.

والسؤال الذي طرحه بعض الكتاب الأمريكيين والإسرائيليين هو: هل يمكن أن يؤدي التحول السياسي في المنظومة القطرية العربية ـ من سلطوية إلى ديمقراطية ـ إلى دفع حركة السلام العربية ـ الإسرائيلية إلى الأمام؟ وهل تشكل وصفة الديمقراطية العلاج الناجع لإنهاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي؟ ملاحظات وأسئلة عدة تطرح نفسها هنا: يبدأ هؤلاء الكتاب من نقطة رئيسية ألا وهي أن إسرائيل دولة ديمقراطية ـ ليبرالية بعكس جيرانها العرب! ولا تقف أغلبية هؤلاء الكتاب عند تفاصيل ديمقراطية إسرائيل ليس فقط نحو شريحة مهمة من مواطنيها العرب وغير اليهود ولكن نحو الشعب الفلسطيني الذي لا يزال يخضع للاحتلال العسكري والإذلال الأخلاقي والمعنوي. ونادراً ما يشير هؤلاء الكتاب إلى عسكرة المجتمع الإسرائيلي وتأثير ذلك في بنية النظام الديمقراطي الإسرائيلي.

يبدو أن طبيعة السؤال نفسه ملغومة وتفتقر إلى رؤية واضحة. يتضمن الطرح الأمريكي ـ الإسرائيلي خلاصة مفادها أن المنظومة السلطوية العربية هي المسؤولة عن استمرار الصراع العربي ـ الإسرائيلي وعدم تحقيق سلام حقيقي بين العرب وإسرائيل! هل صحيح يا ترى أننا نستطيع اختزال الصراع العربي ـ الإسرائيلي المعقد بالتركيز على طبيعة وبنية النظم في المنطقة العربية وإهمال الأسباب الرئيسية لهذا النزاع كاغتصاب حقوق الفلسطينيين وتشريدهم والتنكيل بهم؟ هل يستطيع المراقب أكان عربياً أم إسرائيلياً أن يلقي مسؤولية وتبعة استمرار الصراع على عاتق المنظومة الثورية العربية؟ ما هو الدور الذي لعبته إسرائيل «الديمقراطية» في تصعيد حدة المواجهة مع البلدان العربية لتنفيذ أهدافها الاستراتيجية؟ أليس من الخطأ التشديد على طبيعة وبنية النظم السياسية وإهمال دور الايديولوجيا والاعتبارات الأمنية ـ العسكرية؟ هل يمكننا في الحالة الإسرائيلية غض النظر عن العقيدة الصهيونية وتاريخ اليهود وميزان القوى الإقليمي ودعم الولايات المتحدة المهم لإسرائيل؟ هل دفعت كل هذه العوامل

إسرائيل للتصلب وردع جيرانها العرب بغض النظر عن طبيعة وبنية النظم العربية؟ باختصار، ما الدور الحقيقي الذي يلعبه النظام السياسي مقارنة بعوامل أخرى كالأمن القومي وميزان القوى العسكرية والذاكرة التاريخية في صياغة السياسة الخارجية؟

ويذكرنا مايكل هدسون، أستاذ العلوم السياسية والدولية الأمريكي في جامعة جورج تاون أن إسرائيل الديمقراطية، وليس العرب، فجرت زلزال الحرب في المنطقة في الأعوام ١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٨٢. وهنا يتساءل هدسون، إلى أي درجة أثرت المبادئ الليبرالية ـ الديمقراطية، في صياغة السياسة الخارجية الإسرائيلية على صعيد أمنها القومي؟ والسؤال الآخر الذي يطرحه هدسون هو: هل حاول قادة إسرائيل التمييز ما بين النظم السياسية العربية أم نظروا إليها من منطلق العداوة والخطر الذي تشكله على أمنهم القومي؟ هل يا ترى كان قادة إسرائيل ليتصرفوا بطريقة أقل عدوانية لو أن النظم العربية كانت أكثر ديمقراطية؟

ـ ٢ ـ

في دراسة نقدية عن إسرائيل وديمقراطية النظم العربية، وصل الباحث الإسرائيلي غابرييل شيفر إلى نتيجة مفادها أن النظم العربية لا تلعب دوراً مهماً في حسابات القادة الإسرائيليين على صعيدي السلام والحرب معاً. فقد شنت إسرائيل حربي ١٩٥٦ و١٩٨٢ وطرحت مشروع السلام في الخمسينيات من دون أن تأخذ في الاعتبار الوضع السياسي في البلدان العربية. ويخبرنا شيفر بأن قرارات إسرائيل اعتمدت أولاً وأخيراً على احتياجات إسرائيل الأمنية والعسكرية والدبلوماسية. ويضيف شيفر بأن معظم المسؤولين الإسرائيليين يؤمنون بنظرية الواقعية في العلاقات الدولية ولا يعتبرون أن الانفتاح السياسي أو الديمقراطي في البلدان العربية سيؤثر إيجابياً في نظرة العرب إلى إسرائيل.

يعتبر زعماء إسرائيل أن على العرب أن يظهروا حسن نيتهم نحو إسرائيل من خلال تقديم تنازلات فعلية للدولة اليهودية كخفض قواتهم المسلحة والموافقة على شروط إسرائيل للتسوية. ويشدد شيفر على نقطة مهمة وهي أن زعماء إسرائيل لن يتورعوا عن ضرب أي نظام عربي بغض النظر عن بنيته السياسية إذا شكل هذا النظام خطراً على مصالحهم وأمنهم القومي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن النخبة الإسرائيلية الحاكمة والجمهوّر الإسرائيلي يسخران من إمكانية تحقيق الديمقراطية في البلدان العربية لأنهم يعتقدون أن الثقافة السياسية والدين الإسلامي والبنية الاجتماعية المحافظة وغياب التنمية الاقتصادية لا تساعد على ذلك. والأخطر من ذلك في رأي الإسرائيليين أن التحولات الديمقراطية

ستؤدي إلى المزيد من السلطوية والتطرف والأصولية. وباختصار، لا يعير قادة إسرائيل أهمية لبنية النظم السياسية العربية لأنهم يعتبرونها متجمدة في الزمان والمكان.

وهنا يحق لنا أن نتساءل عن أكذوبة السلام الديمقراطي التي يطرحها اليمين الإسرائيلي. ففي كتابه **مكان بين الأمم**، يشدد بنيامين نتنياهو على أن إسرائيل لا تستطيع تحقيق سلام حقيقي مع العرب إلا حين يصبح هؤلاء ديمقراطيين كنظرائهم الإسرائيليين. والحقيقة هي عكس ذلك تماماً. قدرة إسرائيل التفاوضية مع النظم المطلقة تفوق بكثير قدرتها مع نظم ديمقراطية ممثلة لشعوبها ومسؤولة أمامها. ولن تجد إسرائيل صعوبة كبرى في إيجاد أعذار وأسباب عدة لردع النظم الديمقراطية لأنها، كما حاولنا الإشارة سابقاً، تعير عنصر الأمن القومي وميزان القوى أهمية قصوى. وعلينا ألا ننخدع بمقولة السلام الديمقراطي لأنه لا يمكن فهم سياسة إسرائيل نحو العرب من دون الأخذ في الاعتبار عسكرة المجتمع الإسرائيلي والمصالح المهمة للنخبة العسكرية والسياسية مع شريكات السلام العالمية والولايات المتحدة بخاصة، القوة الرئيسية في النظام العالمي الحالي.

أجدني أشكك في مقولة المواجهة الديمقراطية، بمعنى أن الديمقراطيات أكثر قدرة على مواجهة التحدي الإسرائيلي. وهناك نقاط عدة بحاجة إلى توضيح:

- إنني لا أعتقد أن الديمقراطية تشكل شرطاً لتحسين ظروف المواجهة مع إسرائيل، هذا إذا كنا نعني بالديمقراطية نظام الحكم فقط وليس البنية الاجتماعية والسوسيولوجية السياسية والاقتصاد السياسي الذي يغذي المجتمع الديمقراطي. ولقد فشلت النظم العربية شبه الدستورية عام ١٩٤٨ فشلاً ذريعاً في مواجهة التحدي الإسرائيلي لافتقارها إلى بنية اجتماعية متماسكة واستراتيجيا قومية ولتناحر نخبها الحاكمة.

كما لا أعتقد أن سجل النظم شبه الدستورية في مواجهة التحدي الإسرائيلي هو أفضل بكثير من سجل المنظومة السلطوية. وتشكل بنية النظام السياسي عاملاً مهماً بين عدة عوامل أخرى. وعلينا ألا نغالي في الحديث عن أهمية بنية النظام السياسي مقارنة بعوامل مهمة مثل التركيبة الاجتماعية والسوسيولوجية - السياسية وطبيعة العلاقة بين السلطات العسكرية والمدنية، وميزان القوى العسكري ووجود تعاون وتنسيق عربيين على صعيد النظام الإقليمي ووجود نظرة شاملة للأمن القومي العربي وقدرة البلدان والمجتمعات العربية على التحرر من التبعية للقوى العظمى.

إن مسألة الديمقراطية ومواجهة التحدي الإسرائيلي هي مسألة نظرية - أكاديمية وليست عملية في الوقت الراهن. فلا البلدان العربية تنعم بأي نوع من الديمقراطية

الحقيقية، كيفما حددنا معنى هذه النظرية، وليس هناك أي مشروع جدي لمواجهة التحدي الإسرائيلي.

وعلينا ألا نخدع بالخطاب السياسي ونغفل أهمية العمل السياسي. الأفعال أهم بكثير من الكلام عند تحليل سياسات الدول.

إن أي تقدم على المسار الديمقراطي يحتم على البلدان العربية انفتاحاً اقتصادياً على كل المستويات. وهذا يعني عدم إمكانية الاستمرار في مواجهة التحدي الإسرائيلي. أحد شروط الاندماج القومي هو إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل، وغالباً ما نسمع المسؤولين الأمريكيين يسدون النصائح القيمة إلى الحكام العرب بوجوب وضرورة وضع حد لحالة الصراع مع إسرائيل لكي يستطيعوا الإفادة من العولمة والاقتصاد العالمي.

إذاً، لا تكمن أهمية الديمقراطية في تحسين شروط المواجهة للتحدي الإسرائيلي بقدر ما تكمن في تحسين شروط مشاريع التسوية. أشك جداً في قدرة الحكام العرب على المضي قدماً في التوقيع على اتفاقيات السلام غير العادلة لو كان هناك دور فعال للمؤسسات الوطنية والرأي العام العربي. تضع العملية الديمقراطية سقفاً معيناً وحدوداً معينة لا تستطيع النخبة الحاكمة أن تتخطاها، لأن ذلك يعني تكاليف سياسية باهظة لهذه النخبة. ولو كان هناك ديمقراطية في البلدان العربية لاختلفت طبيعة ونوعية مشاريع التسوية.

ولا أظن أننا سنختبر قدرة الديمقراطيين العرب على تحسين شروط مشاريع التسوية مع إسرائيل لأن النظم السلطوية تبدو عازمة على إغلاق هذا الملف من دون الرجوع إلى القاعدة الشعبية إو إشراك المؤسسات الوطنية في عملية اتخاذ قرار السلام. هناك نقطتان مهمتان يجب التوقف عندهما: **أولاً** ان الجمهور العربي غير معاد للسلام كما يحاول بعض الكتاب في المنطقة العربية وإسرائيل والولايات المتحدة تصويره. استطلاعات الرأي العام في كل من فلسطين والأردن ومصر تشير إلى أن أكثرية الجمهور العربي تؤيد السلام العادل الذي يحفظ الحقوق العربية. ولكن الجمهور العربي يشك جداً في إمكانية تحقيق السلام العادل في ظل الاختلال الكبير في ميزان القوى العسكري وتبعية البلدان العربية للقوى العظمى.

ثم تجدر **ثانياً** الإشارة إلى أن النخبة السياسية الحاكمة هي التي كانت قد شحنت وعبأت الجمهور العربي ضد الخطر الصهيوني ومخططات إسرائيل العدوانية. ونجد هذه النخبة اليوم تتأفف وتضيق ذرعاً بجمهورها الذي يردد الخطاب السياسي نفسه الذي كانت تردده هذه النخبة نفسها منذ أواخر الأربعينيات وإلى أواخر السبعينيات. التحدي المهم ليس إرهاب رأي الجمهور العربي وإهماله بقدر ما هو

تثقيفه وإعطاؤه حيزاً من الحرية ليشترك في صياغة قرار السلام. والحقيقة أن قضية السلام لن تتجذر في المجتمع طالما بقيت عملية التسوية فوقية توقعها نخبة صغيرة لا تعبر عن تطلعات شعبها.

ـ ٣ ـ

لعب الصراع العربي ـ الإسرائيلي وسياسة إسرائيل الردعية ـ الهجومية دوراً محورياً في التغيرات الجذرية التي طرأت على المنظومة القطرية العربية منذ أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات. وأدت الهزيمة العربية في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ إلى نمو الوعي السياسي عند جيل جديد من النخبة العسكرية والثقافية التي دعت إلى تغيير جذري في بنية النظم والمجتمعات العربية. ويستطيع المراقب أن يلقي نظرة سريعة على الخطاب السياسي لهذه النخبة في سوريا ومصر والعراق ليدرك فوراً أهمية حرب فلسطين في نمط تفكيرها ووعيها السياسي.

لقد فجرت هزيمة العرب في فلسطين زلزالاً سياسياً جرف معه النظم وهد بنياتها شبه الدستورية في كل من سوريا ومصر والعراق. وكاد هذا الزلزال يطيح العرش الملكي في الأردن أكثر من مرة، وأضحت الليبرالية العربية أولى ضحايا زلزال ١٩٤٨ حيث لم تستطع أن تصمد في وجه الاعتقاد المنتشر لدى سواد المجتمع بأن الاستعمار خلفها وراءه كي تحافظ على مصالحه وكي تبقي على الاستقطاب الاجتماعي ـ الاقتصادي لصالح فئة صغيرة العدد نسبياً من التجار والصناعيين وملاكي الأراضي الكبار، مقابل أكثرية ساحقة من السكان الفلاحين والحرفيين والعمال الذين يعيشون على حافة الفقر أو دون خط الفقر. ولقد كانت الليبرالية أضعف من أن تستطيع الدفاع عن نفسها في جو المناخ الذهني السائد آنذاك والذي اعتبر الليبرالية شيئاً من مخلفات الاستعمار.

وجاءت هزيمة فلسطين لتسدد الرصاصة الأخيرة القاتلة إلى قلب الليبرالية في المنطقة العربية. وصفق الجمهور العربي طويلاً للحكومات العسكرية التي اعتبرها وسيلة فعالة للخلاص، ليس فقط، من نتائج هزيمة حرب فلسطين، بل أيضاً من تركة الحكم الأجنبي، وما صاحبه من تفاوتات اجتماعية واقتصادية.

إن أحد أهم آثار هزيمة فلسطين كان موت الليبرالية المبكر في المنطقة العربية وعسكرة المجتمع. صحيح أنه من الخطأ تحميل نتائج حرب فلسطين أكثر مما تتحمل، وبخاصة أن الأوضاع الاجتماعية ـ الاقتصادية والسوسيولوجية ـ السياسية كانت تنذر بانفجار حتمي ما بين الدولة والمجتمع في أكثر من قطر عربي، ولكن الهزيمة المؤلمة للنظم شبه الدستورية جعلها غير قادرة على معالجة التحديات الداخلية

وأفقدها مشروعيتها وصدقيتها. ولنأخذ مصر على سبيل المثال، فقبل أن تضع الحرب أوزارها وتعقد اتفاقية الهدنة بين مصر وإسرائيل، اشتد الصراع بين الحكومة المصرية والاخوان المسلمين مهدداً الاستقرار والسلام المدني، وقد أدى هذا الصراع إلى حل جماعة الاخوان، واغتيال رئيس الوزراء محمود النقراشي من قبل أحد أعضاء الجماعة الذي أخبر المحكمة بأنه قتل النقراشي لأن الأخير خائن ومتعاون مع اليهود.

والنقطة التي أريد التشديد عليها هي أن النخب العسكرية والثقافية حملت الحكومة المصرية مسؤولية الهزيمة متهمةً إياها بالفساد والتقصير وعدم التحضير للحرب، وزج الجيش في «مظاهرة سياسية» وليس عسكرية، وإذلاله وطعنه في الصميم وإمداده بأسلحة فاسدة اشتراها رجال القصر الملكي لتحقيق أرباح مادية. واستحوذت قضية الأسلحة الفاسدة على مخيلة واهتمام المصريين حيث ذهب بعض الكتاب والصحافيين من أمثال إحسان عبد القدوس إلى ربط أسباب الهزيمة بالأسلحة الفاسدة التي انفجرت بوجه الجنود المصريين بدلاً من أن تصيب الجنود الإسرائيليين.

استغل العسكر هذا المناخ الشعبي المعادي للطاقم السياسي القديم منتهزاً الفرصة لتوجيه ضربة قاضية إلى الليبرالية غير المتجذرة في الدولة والمجتمع. والجدير بالذكر أن التصريح الأول للضباط الأحرار حاول تبرير تحركهم العسكري عام ١٩٥٢ باتهام النظام الملكي بالتآمر على الجيش والحصول على رشى أدت إلى هزيمة الجيش المصري في حرب فلسطين. ولقد استعمل الضباط الأحرار في كل من سوريا والعراق المنطق نفسه والخطاب السياسي نفسه لتبرير هجمتهم على النظم شبه الدستورية.

والمؤسف أن النخبة العسكرية الجديدة كانت معادية لأية أفكار ليبرالية وديمقراطية وحاولت أن تؤسس منظومة سلطوية يسيطر عليها الجيش وأنصاره في أغلب الحالات. ولقد ساعدت قضية فلسطين نخبة العسكر في تثبيت أقدامهم في السلطة وأعطتها الضوء لكي تهيمن على المجتمع المدني بحجة أنها تحضر لـ «المعركة المصيرية» ضد إسرائيل والامبريالية العالمية. وهكذا استطاعت نخبة العسكر تقزيم وتهميش المجتمع باسم الدفاع عن الأمن القومي العربي وتحرير فلسطين.

وبما أن المناخ الذهني بعد استقلال البلدان العربية أعطى الأوّلوية لتحقيق العدالة الاجتماعية فوق اعتبارات ليبرالية السوق والسياسة، استطاعت نخب العسكر أن تستغل هذا المناخ المعادي للديمقراطية وتغري معظم النخب الثقافية بأهمية التضحية بالحريات من أجل مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. ومن الخطأ

مناقشة التحول السياسي الذي طرأ على البنية السياسية للبلدان العربية منذ الخمسينيات بمعزل عن الاقتصاد السياسي. فقد أبرمت النخبة السلطوية الحاكمة عقداً اجتماعياً سياسياً غير مكتوب مع المجتمع ينص على أنها ستؤمن الغذاء والكساء له شرط أن لا يشارك الأخير بفعالية في الحياة السياسية وأن يقدم الطاعة للراعي أو الرعاة. وعلى الرغم من الأزمات التي تعرضت لها، نجحت النخبة الحاكمة في استغلال هذا العقد الاجتماعي ـ السياسي لتحديد أطر العلاقة بين الدولة والمجتمع وتهميش الأخير.

والسؤال المهم هو كيف استطاعت النظم المطلقة أن تدفع فاتورة أو تكاليف هذا العقد في ظل غياب تام للقطاع الإنتاجي؟ لقد استغلت النظم المطلقة الصراع العربي ـ الإسرائيلي للحصول على ريوع خارجية (Rents) من معونات مادية واقتصادية وعسكرية أعطتها حيزاً مهماً من الحرية والاستقلالية مع مجتمعها. وهكذا تحكمت الدولة السلطوية بالقطاعين الخاص والعام، فهي الموظف والممول والمحرك لمجريات العملية الاقتصادية. أشك جداً في قدرة دول المواجهة العربية (وإسرائيل إلى درجة أكبر)، على الحصول على الريوع الخارجية المهمة لو أنها لم تستعمل الصراع العربي ـ الإسرائيلي كوسيلة لدفع الدول الخليجية إلى تقديم الدعم المادي لها وكأداة للعب دور مهم في الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي. ومما لا شك فيه أن تدويل الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ودخول الاتحاد السوفياتي إلى مسرح الشرق الأوسط الدبلوماسي وفر للنظم الثورية وإسرائيل مردودات مادية وعسكرية هائلة.

ففي الحالة الأردنية، ارتبطت القدرة على الحصول على الريوع الخارجية لتطوير الضفة الشرقية من نهر الأردن بقضية اللاجئين الفلسطينيين في المملكة، ومركز الأردن الاستراتيجي في حلقة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، واستمرار إسرائيل في احتلال المناطق الفلسطينية. يفسر هذا التعامل الجيواستراتيجي، بالإضافة إلى التركيبة السكانية في الأردن، الأهمية القصوى التي يعيرها الملوك الهاشميون للقضية الفلسطينية ومحاولتهم الدائبة للعب دور فعال في إيجاد حل لها.

ولقد حصلت مصر على أكثر من ٤٠ مليار دولار أمريكي حتى الآن لإنهاء حالة الحرب مع إسرائيل ولعب دور الوسيط في عملية السلام العربية ـ الإسرائيلية. ولا تخفي النخبة الحاكمة في مصر رغبتها الشديدة في أن تكون جسر الوصل بين أشقائها العرب والدولة اليهودية، ولا تخفي انزعاجها من أية محاولة لتقليص دورها على هذا الصعيد.

فمن جهة، ساعد اعتماد النظم الثورية على الاتحاد السوفياتي على تركيز سلطات هائلة في قبضتها وإحكام هيمنتها على المجتمع. ومن جهة أخرى، ساعدت

الولايات المتحدة النظم المحافظة على تقزيم المعارضة وردع أية حركة ثورية يمكن أن تشكل خطراً على هيمنتها. صحيح أن هناك عدداً من الدراسات التي عالجت دور القوى العظمى والعلاقة المعقدة بين هذه القوى والبلدان العربية، ولكن للأسف، لم يعالج معظم هذه الدراسات آثار هذه العلاقة على بنية النظم السياسية العربية. فما هو الدور الذي لعبته القوى العظمى، وبخاصة الولايات المتحدة، في تمكين النظم المطلقة من ضرب أية توجهات ديمقراطية شعبية؟ لقد ساعد توظيف النظم المطلقة للصراع العربي ـ الإسرائيلي في الحصول على الريوع الخارجية وعلى تدجين النخب الثقافية وتحييد وتقزيم دور المجتمع المدني واكتساب مشروعية ثورية.

سممت حرب فلسطين أجواء العلاقات العربية ـ العربية، وعمقت جذور الانشقاق في النظام الإقليمي العربي ليس بين المنظومة الثورية والمحافظة فقط، بل بين النظم الراديكالية نفسها. وكما نعلم، المقولة الشائعة في دراسات الشرق الأوسط تقول ان الصراع العربي ـ الإسرائيلي غالباً ما ساعد العرب على أن يوحدوا صفوفهم ويدفنوا خلافاتهم. ويذهب بعض المستشرقين والإسرائيليين إلى أبعد من ذلك، فيقولون ان العرب كانوا سوف يستنبطون إسرائيل لو أن الأخيرة لم تنشأ في أواخر الأربعينيات.

هذه المقولة لا تأخذ في الاعتبار الآثار الخطيرة التي خلفتها حرب فلسطين في المنظومة الإقليمية العربية والأعباء والخلافات التي أفرزتها المواجهة العربية للتحدي الإسرائيلي. فعلى سبيل المثال، أدى فشل الجامعة العربية، المنظمة الإقليمية الحديثة العهد، في إدارة المواجهة مع إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ إلى تهميش دورها وفشلها في تحقيق التعاون العربي الحقيقي في المجالين السياسي والاقتصادي.

صحيح انه وجد إجماع على الصعيد الشعبي نحو الفلسطينيين وقضيتهم العادلة، ولكن هذا الإجماع الشعبي فشل في أن يترجم إلى سياسات فعالة على أرض الواقع. العكس هو الصحيح، لم تستطع النظم العربية في أغلب الأحيان توحيد جهودها في مواجهة التحدي الإسرائيلي. والأخطر من ذلك، ان بعض النظم العربية استغل القضية الفلسطينية لاعتبارات داخلية وزايد بعضه على بعض في غيرته على الفلسطينيين واستعداده لمقارعة إسرائيل في أقرب فرصة ممكنة. وكلنا يعلم الآثار المدمرة التي نجمت عن بعض المهاترات والمزايدات من قبل بعض النظم العربية، وعلى الرغم من المحاولات الحثيثة التي بذلها جمال عبد الناصر بين عامي ١٩٦٤ و١٩٦٦ لعزل المواجهة العربية للتحدي الإسرائيلي عن الخلافات العربية ـ العربية، فلقد باءت محاولته بالفشل بسبب الضغوط الهائلة التي تعرض لها.

- ٤ -

النقطة النظرية التي أريد أن أشدد عليها تتعلق بالآثار السلبية التي نجمت عن احتدام الخلافات العربية ـ العربية إن لم يكن على بنية النظم السياسية العربية، كما يدعي بعضهم، وكيفية تعامل هذه النظم مع مواطنيها ومجتمعاتها، فعلى دور هذه الخلافات في إعطاء إسرائيل القدرة على ضرب وسحق النظم العسكرية لدول المواجهة.

من هنا، فالسؤال النقدي ليس هو نفسه الذي يطرحه بعض الساسة والكتاب الإسرائيليين: هل ستؤدي الديمقراطية في الوطن العربي إلى سلام حقيقي بين العرب والإسرائيليين؟ ولكن ما هي آثار ومضاعفات الاستقرار السياسي ومشاريع التسوية السلمية على بنية النظم السياسية العربية وبخاصة التحولات الديمقراطية؟ وما هي طبيعة العلاقة بين الحرب ونشوء النظم السياسية والدول وبنائها؟

سأركز باختصار على السؤال الأول لأن السؤال الآخر ليس موضوع البحث اليوم ولأنه كتب عنه الكثير، وبخاصة من قبل أستاذ علم الاجتماع الأمريكي شارلز تيلي (Charles Tilly).

أبرمت النخب العربية الحاكمة كل مشاريع التسوية من دون الرجوع والاحتكام إلى الرأي العام والمؤسسات المدنية. والجدير بالذكر، انه حتى منتصف السبعينيات، كانت هذه النخب الحاكمة قد عبأت شعوبها بالحاجة إلى مواجهة الخطر الصهيوني الذي يهدد الأمن القومي العربي وباستحالة الوصول إلى عقد سلام بين العرب وإسرائيل. مسكين الشعب العربي حقاً!

يطلب منه أن يقاتل ويدفع ضريبة الدم من دون أن يؤخذ برأيه، والآن يطلب منه أن يوافق على مشاريع التسوية من دون أن يستشار. ولا أفهم لماذا يستغرب بعضهم حالة الانفصام والتناحر بين النخبة الحاكمة ومجتمعها. واللافت للانتباه، أن المجتمع المدني في كل من مصر والأردن وفلسطين أخذ على عاتقه مقاومة التطبيع مع إسرائيل بعدما وصل إلى قناعة مفادها أن مشاريع التسوية التي أبرمت حتى الآن لن تحقق سلاماً عادلاً على الرغم من التضحيات الهائلة التي دفع ثمنها.

الحقيقة المؤلمة أن مشاريع التسوية في مصر والأردن وفلسطين لم تؤد حتى الآن إلى نقلة نوعية في العلاقة بين الدولة والمجتمع. ولنكن صريحين بالقول ان الديمقراطية ليست على جدول أولويات النخبة السياسية الحاكمة التي يذهب اهتمامها في أيام الحرب والسلام معاً إلى إحكام هيمنتها على المجتمع والاستفراد في عملية صياغة القرار على الصعيدين الداخلي والخارجي. وكما ذكرت سابقاً، مكنت مشاريع التسوية بعض النظم السياسية من الحصول على الريوع الخارجية التي بدأت تجف منذ

منتصف الثمانينيات بسبب انخفاض أسعار النفط وانهيار الاتحاد السوفياتي لاحقاً والمتغيرات الفكرية والثقافية التي طرأت على النظام العالمي.

لم تختلف المواجهة العربية للتحدي الإسرائيلي كثيراً عن عملية التسوية السلمية. يبدو أن هدف النظم المطلقة هو نفسه في كلتا الحالين: البقاء في السلطة؛ لم تعتمد المواجهة العسكرية ولا عملية التسوية على ثوابت مركزية أو استراتيجية اجتماعية ـ سياسية يشترك المجتمع في تحديدها مع الدولة. وعلى الرغم من انفراج سياسي نسبي وانفتاح اقتصادي لا نستطيع أن نتحدث بعد عن ديمقراطية بكل معنى الكلمة بغض النظر عن كيفية تحديدنا لهذه النظرية. فليس هناك من نخب ثقافية ـ اجتماعية فعالة تضغط في هذا الاتجاه. لا تبدو الطبقة الوسطى والبرجوازية العربية مهتمة كثيراً بالديمقراطية لأن شريحة كبيرة من الطبقة الوسطى تعتمد على الدولة للحصول على معيشتها أو تعمل للدولة مباشرة. هناك أيضاً نوع من التفاهم الضمني ما بين القطاع الخاص والدولة يعيق تحقيق الديمقراطية، ويزعم جون واتربري (John Waterbury) وآلان ريتشاردز (Alan Richards) بأن مصالح طبقة القطاع الخاص في البلدان العربية تتعارض مع الانفتاح الاقتصادي والسياسي لأن ذلك يعني أنه عليها أن تعتمد على نفسها وتتنافس مع غيرها من الشرائح الوطنية والأجنبية لتحصيل الأرباح. ويصل واتربري إلى نتيجة مفادها أنه لا يمكن تحقيق الديمقراطية طالما لا تتحرر البرجوازية العربية والطبقة الوسطى والقطاع الخاص من تحالفهم مع الدولة واعتمادهم عليها. على هذا الصعيد، تحتاج البرجوازية والقطاع الخاص إلى قدرات اقتصادية مستقلة لكي تتمكن من مجابهة النظم السلطوية وبناء حيز مهم من الحرية السياسية. ولكن مما يؤسف له أن هذا السيناريو لا يبدو ممكناً في الوقت الحاضر، حيث إن غالبية النخب المهمة تتحالف بعضها مع بعض ليس لبناء مجتمع مدني ولكن لإضفاء المشروعية على النظم السلطوية. هذا، بينما يبدي الشارع اهتماماً كبيراً بالديمقراطية وانزعاجاً من غيابها، وفق ما تظهره بعض الدراسات الميدانية.

ـ ٥ ـ

السؤال الذي يطرح: هل من الممكن تحقيق الديمقراطية من دون وجود ديمقراطيين مستعدين للدفاع عنها والتضحية من أجلها إذا اقتضى الأمر؟ بغض النظر عن إمكان تحقيق الديمقراطية من دون ديمقراطيين فإنه لم يطرأ أي تغيير جذري على التركيبة الاجتماعية ـ السياسية والاقتصادية في البلدان العربية، ولا تزال القوى الخارجية تدعم بقوة المنظومة السلطوية وتشكك في إمكان إيجابية المشروع الديمقراطي في المنطقة العربية.

ان تضافر العوامل الداخلية والخارجية لا يزال يعيق أي تقدم حقيقي على

المسار الديمقراطي. ولكل هذا، لا أعتقد أن مشاريع التسوية الحالية يمكن أن تؤثر جذرياً في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية. وفي التحليل الأخير، تحدد العوامل المحلية الأطر العامة لطبيعة النظم العربية وبنيتها. ومن الصعب أن ينتج أي تغيير جذري طالما بقيت التركيبة الاجتماعية ـ السياسية وعلاقة الدولة بالمجتمع على حالهما.

من هنا، لا أفهم لماذا يفاجأ بعض الباحثين الغربيين عندما يجد أن مشاريع التسوية لم تسفر عن تحولات ديمقراطية في البلدان العربية التي أبرمت اتفاقيات سلام مع إسرائيل. ففي دراسة عن عملية السلام وتأثيرها في التحول الديمقراطي في مصر، تخبرنا الباحثة الأمريكية آن لاش بأن عملية التسوية لم تسفر عن تحولات ديمقراطية في كيفية تعامل النخبة الحاكمة مع المعارضة والمجتمع المدني بشكل عام. صحيح ان حيز الحرية في مصر أوسع بكثير مما كان عليه سابقاً، ولكن هذا لا يعني في نظر لاش ان مصر أصبحت دولة ديمقراطية يتساوى فيها المواطن والحاكم أمام القانون، فلا تزال النخبة الحاكمة تتخذ كل القرارات المهمة والمصيرية قبل الذهاب إلى البرلمان ليوافق على هذه القرارات.

هناك أسئلة مهمة لم تطرحها في دراستها عن العلاقة ما بين مشاريع التسوية والتحولات الديمقراطية في مصر. أولاً، هل هناك علاقة معينة بين صعود حركات الإسلام السياسي منذ السبعينيات وإبرام مصر معاهدة كامب ديفيد للسلام مع إسرائيل؟ هل يمكن تفسير الصراع الدموي بين حركات الإسلام الراديكالي والدولة المصرية من دون الأخذ في الاعتبار فقدان النظام بعضاً من مشروعيته التي استمدها من خلال مواجهة التحدي الإسرائيلي منذ منتصف الخمسينيات؟ بكلام آخر، هل يمكن أن تتحمل المجتمعات العربية عبء مشاريع التسوية وتكاليفها كما تحملت عبء ما سمي بالمواجهة وتكاليفها منذ أواخر الأربعينيات؟

يبدو أن الفلسطينيين محظوظون حتى الآن لأنهم أظهروا وعياً سياسياً عالياً، فلم يتناحروا أو يتقاتلوا بعد كما توقع العديد من الساسة والكتاب الإسرائيليين.

فلا تزال العوامل الداخلية تلعب الدور الرئيسي على هذا الصعيد، ولا أعتقد أني أبالغ إذا ذكرت ان بنية النظم السياسية العربية ما كانت لتختلف كثيراً عما هي عليه الآن، حتى لو لم يوجد التحدي الإسرائيلي. فلقد لعب العامل الأخير دوراً مسانداً لمتغيرات وحساسيات محلية أعاقت تحقيق الديمقراطية حتى اليوم.

أعرف أن ما سأقوله الآن هو أقرب إلى «الكليشيه»: نحن نصنع مستقبلنا ولا نستطيع الهروب من مسؤوليتنا التاريخية عن هذا المستقبل بإلقاء اللوم على التحدي الإسرائيلي أو التدخل الخارجي في شؤوننا الداخلية، هذا مع العلم أن العامل

الخارجي أثر وما زال يؤثر سلباً في تطوير البنية السياسية في المنطقة العربية. ان التحدي الكبير الذي يعيق التطور السياسي ويعرقله في البلدان العربية هو غياب الثقافة الديمقراطية والتفسيرات الخاطئة التي أعطيت لثقافتنا الموروثة. والسؤال النقدي الذي أريد أن أنهي به مداخلتي هو: كيف نستطيع أن نوظف التحدي الخارجي لتحرير الثقافة والإرادة العربيتين من هذه التفسيرات الخاطئة؟

الفصــل الثامــن

مؤشرات التحول الديمقراطي في البحرين: من الإمارة إلى الملكية الدستورية(*)

مفيد الزيدي(**)

مقدمة

تميزت البحرين عبر التاريخ بخصائص جغرافية ومقومات تاريخية وحضارية، وازدادت في العصر الحديث مع مجيء الاستعمار الأجنبي، وإقامة الامبراطورية البريطانية، وازدياد أهمية الطريق الاستراتيجي بين أوروبا وبريطانيا من جهة، والهند «درة التاج البريطاني» من جهة أخرى[1]، ومرور هذا الطريق بالبحرين كميناء ومحطة تجارية، فأصبحت مع الزمن أكثر انفتاحاً على العالم، ثم ازدادت مكانتها مع اكتشاف النفط في ثلاثينيات القرن العشرين، وتحول البلد إلى مخزون نفطي ولو نسبي مقارنة ببلدان الخليج العربي الأخرى، واعتماد اقتصادها على النفط بشكل كبير[2].

من الناحية السياسية، تخضع البحرين كإمارة وراثية إلى سلطة آل خليفة، والشيخ يعتبر صاحب السلطة المطلقة، ويعين ولي العهد والوزراء والأشخاص في

(*) نشر في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٤، العدد ٢٧٠ (آب/أغسطس ٢٠٠١)، ص ٨ ـ ١٩.

(**) أستاذ التاريخ المعاصر المساعد، كلية الآداب، جامعة بغداد.

(١) صلاح العقاد، **التيارات السياسية في الخليج العربي** (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٥)، ص ٦٣ ـ ٦٦.

(٢) ابراهيم خلف العبيدي، «تاريخ الحركة الوطنية في البحرين، ١٩١٤ ـ ١٩٧١،» (رسالة ماجستير، كلية الآداب، بغداد، ١٩٧٣)، ص ١٠ ـ ١١.

المناصب الحساسة. وقد ارتبطت الأسرة بذلك مع القوى القبلية والأسر التجارية الكبيرة بأواصر متينة، إذ يدعم هؤلاء آل خليفة في مقابل ضمان نفوذهم الاجتماعي/التجاري في البلاد، وتحظر من جهة أخرى أية نشاطات سياسية، أو أحزاب، أو صحافة حرة. ولا يوجد برلمان أو وسائل للتعبير عن الرأي، وتهيمن الدولة على الحياة العامة على غرار بلدان الخليج العربي الأخرى[٣]. وبدلاً من تأمين المشاركة السياسية تعتمد الأسرة الحاكمة على التضامنيات غير الرسمية التي تتاح لها فرص التعبير عن نفسها ضمن مؤسسة الحكم. ولا شك في أن اعتماد هذه التضامنيات أدى إلى مأسسة القبلية والطائفية إلى حد كبير[٤].

إلا أن التغييرات التي طرأت على الأوضاع الداخلية في البحرين في السنتين الأخيرتين في الدعوة إلى الديمقراطية، والحياة البرلمانية الدستورية، ومنح الحريات العامة، والمصالحة الوطنية بين الدولة والمعارضة وبقية فئات المجتمع، جعلت من الضرورة بمكان الوقوف عندها كآلية جديدة نحو التحول الديمقراطي ليس في المنطقة وحدها، وإنما في الوطن العربي أيضاً.

وهكذا تسعى هذا الدراسة إلى التعرف على التحول الديمقراطي والسير نحو إقامة الملكية الدستورية، والمواءمة بين الدولة والمعارضة، وعلامات التفاؤل بإقامة نظام دستوري ديمقراطي، وآفاق هذا التحول في المستقبل.

أولاً: الحركات الإصلاحية وجذور الديمقراطية

عرفت البحرين في الأعوام ١٩٢١ و١٩٢٣ و١٩٣٨ نشوء حركات إصلاحية قادها التجار والمتعلمون للمطالبة بالإصلاح والمشاركة في الحكم، ومواجهة التدخل الأجنبي، وإقامة حكم تشريعي برلماني. وعلى رغم أنها محاولات لم يكتب لها النجاح لعدم تمكنها من صياغة برنامج سياسي واضح لها، ولقسوة السلطة البريطانية في مواجهتها، فقد اعتبرت في نظر المؤرخين بداية الحركة الديمقراطية في البحرين والخليج العربي[٥].

---

(٣) انظر: كمال المنوفي، «العائلة والسياسة في الوطن العربي،» **الفكر الاستراتيجي العربي**، السنة ٢، العدد ٨ ـ ٩ (تموز/يوليو ـ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣)، ص ١٨٢ ـ ١٨٣، ومفيد الزبيدي، **التيارات الفكرية في الخليج العربي، ١٩٣٨ ـ ١٩٧١**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٥٢.

(٤) عاصم محمد عمران، «التحديث والاستقرار في دول مجلس التعاون الخليجي في ظل الحقبة النفطية،» (أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠١).

(٥) انظر: محمد جابر الأنصاري، «تاريخ الحركة الوطنية في الخليج العربي: البحرين والكويت فترة ما بين الحربين، ١٩٢٠ ـ ١٩٤٠،» **المؤرخ العربي**، العدد ١٥ (١٩٧٥)، ص ١٥٧، ومحمد غانم الرميحي، **قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين، ١٩٢٠ ـ ١٩٧٠** (الكويت: مؤسسة الوحدة للتوزيع والنشر، ١٩٧٦)، ص ٢٧٥ ـ ٢٧٦.

وقد أعقب ذلك نشأة النظام الإداري عام ١٩٢٦، وأول مجلس بلدي عام ١٩٢٧، والمجلس الإداري عام ١٩٥٦ الذي استمر كجهاز تنفيذي حتى عام ١٩٧١. وظهرت أيضاً أندية اجتماعية وثقافية نظراً لحظر التنظيمات السياسية، وتحولت هذه إلى أماكن لاحتضان الشباب، ورعاية المواهب، وانتشرت بشكل متزايد في الخمسينيات والستينيات[٦]، وتحولت للاهتمام بقضايا ليست محلية فحسب بل عربية ودولية. وازدادت التنظيمات السرية والعلنية في الداخل والخارج مع ازدياد أعداد المتعلمين، ومجيء الوافدين العرب، وزيادة المد الناصري في المشرق العربي وظهور الطبقة الوسطى والموظفين، والدعوة للإصلاح والمشاركة السياسية والديمقراطية، فعززت من مسيرة هذه التنظيمات السياسية والفكرية، وميزت البحرين من سواها من إمارات الخليج العربي[٧].

في السبعينيات تحولت الإدارة في عام ١٩٧٠ إلى مجلس الدولة الذي حَل محله بعد إعلان الاستقلال في ١٩٧١/٨/١٤ مجلس الوزراء، كخطوة نحو إقامة أجهزة حكومية في البحرين[٨]. وتم تغيير مسمى إمارة البحرين إلى دولة البحرين في مرسوم أميري في ١٩٧١/٨/١٥، ومجلس الدولة إلى مجلس الوزراء، والدوائر إلى وزارات والقيمين عليها إلى وزراء[٩].

ثم جرت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ انتخابات المجلس الوطني الذي استمر حتى ١٩٧٥/٨/٢٦، حيث تم تأجيل انتخاباته المتوقعة بعد صدور مرسوم أميري، ثم حُلَ وتم تولي الأمير ومجلس الوزراء صلاحيات السلطة التشريعية بعد نفور الحكومة من جرأة المعارضة داخل المجلس الوطني في المناقشات حول قضايا حساسة مثل قانون أمن الدولة، والقاعدة الأمريكية في (الجفير)، وإصدار قانون العمل ليضمن تشكيل نقابات عمالية، وتطهير الجيش من العناصر الأجنبية، ومحاولة كشف الفساد الإداري، وإطلاق سراح المعتقلين، والإفساح في المجال أمام الحريات العامة، وسقطت بذلك بعد أقل من عامين على التجربة البحرينية[١٠]، وعلل رئيس

(٦) مفيد الزيدي، **بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين**، دراسات استراتيجية؛ العدد ١٥ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٨)، ص ١٥ ـ ٢٠.

(٧) الزيدي، **التيارات الفكرية في الخليج العربي، ١٩٣٨ ـ ١٩٧١**، ص ٧٧ ـ ٧٩.

(٨) يوسف محمد عبيدان، «أجهزة الحكم الخليجية في ظل الحماية البريطانية،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٠، العدد ١١٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٤)، ص ٥٥ ـ ٥٦.

(٩) العبيدي، «تاريخ الحركة الوطنية في البحرين، ١٩١٤ ـ ١٩٧١،» ص ١١١ ـ ١١٢.

(١٠) فؤاد اسحق الخوري، **القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة وممارستها**، الدراسات الاجتماعية والانتروبولوجية (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٣)، ص ٢٩٧ ـ ٢٩٨ و٣٢٦ ـ ٣٣٣.

الوزراء ذلك بقوله: «الديمقراطية التي نريدها لبلدنا هي النابعة من تقاليدنا وعاداتنا والخطأ الذي واجهته الديمقراطية في البحرين أنها كانت ديمقراطية مستوردة، ولم تكن ديمقراطية معايشة لأوضاعنا، ويجب أن تكون الديمقراطية من تقاليد هذه الشعوب ومن صميم المجتمع نفسه، فقد وجدنا أن ديمقراطية الغرب غير صالحة»[(١١)].

وكان قد صدر دستور عام ١٩٧٢ والذي اعتبر أساساً لنشوء الحركة الديمقراطية في البحرين، والذي نظم الحكم في الإمارة بعد صدور مرسوم أميري أكد أن نظام الحكم ذو صفة دستورية لا يجوز تجاوزها، وبأنه نظام وراثي في أسرة آل خليفة، مما جعله يبدو نظاماً ملكياً مطلقاً وشبيهاً إلى حدٍ كبير بحال بلدان الخليج العربي الأخرى.

وقد استمرت التنظيمات الاجتماعية/السياسية في السبعينيات مع انتشار التعليم الحديث، وظهور حركة مطالبة بحقوق المرأة وتحررها، وبروز المثقفين وصغار التجار والموظفين في المجتمع، ومطالبتهم بالإصلاح والمشاركة السياسية والمساهمة بالعمل القومي، ولكنها في الواقع بقيت كواجهات للعمل الاجتماعي في ظل مجتمع قبلي لم تستطع فيه هذه المنتديات والتجمعات المدنية أن تحدث فيه تغييراً جوهرياً[(١٢)].

وظلت أزمة الشورى والديمقرطية وإقامة التجربة البرلمانية وتجسيد الحياة الدستورية قائمة في البلاد. ويبدو أن قلة عدد السكان، وضآلة العوائد النفطية، والتجربة العمالية الغنية، وارتفاع نسبة المتعلمين، هذه الأمور كلها زادت من حدة وتصعيد الخطاب الإصلاحي السياسي/الاجتماعي والمواجهة بين السلطة، والمجتمع وعناصر المعارضة بشكل خاص[(١٣)].

ويرى النقيب أن الأمر أبعد من ذلك، فإن انغلاق الطبقات الوسطى والدنيا عن الحراك الاجتماعي يمنع من تحقيق طموحاتها مع استئثار السلطة والنخب الحاكمة

---

(١١) نقلاً عن: محمد غانم الرميحي، **الجذور الاجتماعية للديمقراطية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة** (الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٤)، ص ٢٦.

(١٢) باقر النجار، «المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية،» ورقة قدمت إلى: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٩٢)، ص ٥٨٣.

(١٣) Emile A. Nakhleh, «Political Participation and the Constitutional Experiments in the Arab Gulf: Bahrain and Qatar,» in: Tim Niblock, ed., *Social and Economic Development in the Arab Gulf* (London: Croom Helm; Exeter: Center for Arab Gulf Studies, 1980), pp. 156-166.

بالثروة والوظائف، مما يولد ضغطاً سياسياً على النظام أو صراعاً اجتماعياً واسعاً بين السكان والنخب الحاكمة[١٤].

ثانياً: التسعينيات، علاقة المجتمع بالدولة

أدت أحداث الخليج العربي عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ إلى إثارة مسألة المشاركة السياسية، وأظهرتها على السطح من جديد بين القوى السياسية والاجتماعية، وأجبرت الأنظمة السياسية في الخليج العربي على تقديم الوعود بإجراء الإصلاحات السياسية. وقد اتسعت دائرة المطالبة الشعبية بضرورة الإصلاحات الدستورية، وانتشرت الحركات السياسية العنيفة التي تسعى إلى تحقيق هذه المطالب. وكانت هذه الأحداث تشير إلى هبوب رياح التغيير على المنطقة، وتوقع تحولات جذرية جديدة[١٥].

وتم لمس ذلك على مستوى الإعلام والصحافة وحرية التعبير كمتنفس أريد منه إدارة الأزمة بحيث لا تؤدي إلى التفجير أو التعقيد. ولكن ما تم التوصل إليه كان شكلياً في واقع الحال، ولم تشهد المنطقة تلك التحولات المرجوة التي تعيد الآمال بالمشاركة السياسية[١٦].

وكانت لدى البحرين فرصة لتطوير الديمقراطية مع بروز المطالب بالعودة إلى دستور عام ١٩٧٢، والذي يمثل أساساً صلباً للحركة الديمقراطية الحالية، وقدمت عريضة في ١٦/١١/١٩٩٢ موقعة من أكثر من ٢٠٠ شخصية إلى الحاكم الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة (١٩٦١ ـ ١٩٩٩) مطالبة بعودة الحياة إلى المجلس الوطني الذي تم حله عام ١٩٧٥، من خلال إجراء انتخابات حرة ومباشرة كما جاء في دستور البحرين، وضمان حقوق المواطنين في تقديم مطالبهم إلى الحكام، إلا أن الأمير أعلن بمناسبة الاحتفال بالعيد الوطني في ١١/١٢/١٩٩٢ عن عزمه على إنشاء مجلس للشورى، وصدر مرسوم أميري بتعيين أعضائه في ٢٧/١٢/١٩٩٢

---

(١٤) خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ١٧١.

(١٥) ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ١٨٩.

(١٦) مريم سلطان لوتاه، «المشاركة السياسية في دول الخليج: الجذور والواقع والرؤى المستقبلية،» **الاتحاد**، ١٣/١١/٢٠٠١.

وعددهم ٣٠ شخصاً من (السنة والشيعة)، وله مهمة استشارية، وأن توصياته ليست ملزمة للحكومة، واعتبر كجهاز مساعد للسلطة التشريعية. ولكنه كان مجلساً لم يتمتع باختصاصات رقابية واسعة كمؤسسة تشريعية، ومثل تراجعاً عما كان مقرراً في المجلس الوطني عام ١٩٧٥، والذي حُل وكان طبقاً للدستور له حق الرقابة السياسية على الحكومة(١٧). وفي آب/أغسطس ١٩٩٥ رفعت قوى المعارضة المتمثلة بـ «الحركة الإسلامية لتحرير البحرين»، عريضة شملت أفكاراً حول فتح الحوار الوطني، وإعادة الدستور والمجلس الوطني، ومنح الحريات العامة، ومشاركة المرأة في القرار السياسي والاستفادة من طاقاتها. وأعقبتها عريضة أخرى في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ من ٣٠٠ امرأة إلى الأمير تتضمن المطالبة بإيجاد حلول للاضطرابات السياسية التي تشهدها البحرين، وتوفير حقوق المرأة السياسية(١٨).

وكان القلاقل قد اندلعت في آب/أغسطس ١٩٩٤ من قبل العاطلين عن العمل في القرى الذين تظاهروا وتجمعوا ضد السلطة، وبلغت ذروتها عام ١٩٩٥ مع استبعاد رجال الدين البارزين واستمرت ستة أشهر، وظهرت تشكيلات سياسية سرية مثل «الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين»، و«الجبهة الشعبية لتحرير البحرين»، «والحركة الدستورية»، «وجبهة التحرير الوطني البحرينية». وكانت أبرزها «الحركة الدستورية» التي ضمت ٣٠ شخصية من قوى وطنية وقومية وديمقراطية أكدت على تفعيل الدستور وعودة الحياة النيابية عبر إجراء انتخابات عامة لتشكيل مجلس تشريعي جديد، والسماح بعودة المنفيين من الخارج، ومنح المرأة حقوقها السياسية والمدنية، والمساواة بين أبناء البحرين، وإجراء إصلاحات اقتصادية تقلل من الفجوة بين فئات المجتمع(١٩).

وقد شهدت الأشهر الأولى من العام ١٩٩٦ حملة اعتقالات واسعة في صفوف المتهمين بالتحريض وارتكاب أعمال شغب. ثم أقدم الأمير في حزيران/يونيو ١٩٩٦ على زيادة عدد أعضاء مجلس الشورى إلى ٤٠ شخصاً، وزيادة صلاحياته، ولكن

---

(١٧) ثناء فؤاد عبد الله، **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ٢٦٥.

(١٨) ابتسام سهيل الكتبي، «التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٥٧ (تموز/يوليو ٢٠٠٠)، ص ٢٢٥ ـ ٢٢٧، وحافظ الشيخ، «الصراع في البحرين: سياسة القرية الشيعية والإقليم السني ـ ملاحظات حول ٧٥ سنة من ضعف الانسجام،» **قضايا دولية** (إسلام آباد) (١٥ شباط/فبراير ١٩٩٦)، ص ٤ ـ ٥.

(١٩) علاء سالم، «إضرابات الشيعة في البحرين: أبعاد أزمة الدولة الوطنية في الخبرة العربية،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٢، العدد ١٢٦ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦)، ص ١٤٨ ـ ١٥١.

ذلك لم يلب مطامح المعارضة المطالبة بتغييرات جذرية في الحكم ومراقبة نيابية للحكومة[٢٠].

وأدى تشدد السلطة إلى توحيد قوى المعارضة الرئيسية في مواجهتها، وأصدرت بياناً مشتركاً، وشكلت لجاناً للتنسيق بينها، ودعت فيها السلطة للاستجابة لمطالبها بإقامة الحركة الدستورية التي تمثل الإجماع الشعبي بدلاً من الالتفاف على إرادة الشعب بفرضها مؤسسات غير دستورية وذات صفة شكلية فحسب[٢١].

ويبدو أن ثمة ضغوطاً داخلية، وأخرى خارجية في حالة البحرين، إذ تمثل إيران مصدر تهديد دائم للإمارة الصغيرة، ولا سيما مع استخدام الورقة الطائفية وانعكاساتها الخطيرة في الداخل. ثم إن الحركة المطالبة بالديمقراطية والتي أطلق عليها غسان سلامة «المجتمع المدني» في حالة البحرين[٢٢]، أي أنهم أكثر من كونهم «أوليغاركية» كحالة الكويت مثلاً، قد اتخذت طابعاً راديكالياً، ولم يكن أمام الأسرة الحاكمة إلا إشراك دول إقليمية في مواجهة هذه الحركة المتصاعدة، وإعادة النظر في النظام باتجاه «ديمقراطي» أكثر منه «أوليغاركياً»، ولم يكن من حل أمام السلطة سوى القمع الداخلي. إلا أن حقيقة أزمة العلاقة بين المجتمع والدولة في حالة البحرين لا تكمن في الفوارق الطائفية أو الطابع المذهبي، ولا يشكل ذلك تهديداً جدياً للوحدة الوطنية، بل إن الحل هو على أساس الديمقراطية والمشاركة السياسية لكافة الفئات الاجتماعية والسياسية، وتأكيد المصالحة الوطنية لمنع أية تدخلات إقليمية ودولية[٢٣].

ثالثاً: الانفراج والتحول الديمقراطي

أدى وصول الحاكم الجديد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة في آذار/مارس

---

(٢٠) فلاح عبد الله المديرس، «الشيعة في المجتمع البحريني والاحتجاج السياسي،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٣، العدد ١٣٠ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧)، ص ٢١ - ٢٢.

(٢١) منيرة الفخرو، «انتفاضة شعب البحرين: الأسباب والدروس والاحتمالات،» **القدس العربي**، ٢٠/٩/١٩٩٥.

(٢٢) غسان سلامة، «الديمقراطية كأداة للسلام المدني،» في: **ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي/الإسلامي: بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المعهد الإيطالي «فونداسيوني اينى انريكو ماتيي»**، إعداد غسان سلامة، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ١٢٨.

(٢٣) عدنان السيد حسين، «البيئة الإقليمية والدولية الضاغطة،» في: محمد جابر الأنصاري [وآخرون]، **النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية**، تنسيق عدنان السيد حسين (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ١١٤ - ١١٥.

١٩٩٩ إلى الحكم خلفاً لوالده الشيخ عيسى إلى بدء مرحلة جديدة في البحرين حقق فيها خلال مرحلة قصيرة أفضل تقدم على طريق الديمقراطية في المنطقة في الرجوع إلى الحياة الدستورية وإجراء الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتم إطلاق سراح السجناء السياسيين، والسماح بعودة المنفيين من الخارج، وإلغاء محكمة أمن الدولة، والتعهد بإعادة الحياة إلى الدستور والبرلمان في وقت قريب، وكان لهذه التحولات صدى كبير في الملكيات في منطقة الخليج العربي[٢٤].

وأصدر الأمير الجديد مرسوماً أميرياً بتشكيل حكومة جديدة برئاسة الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة. وأصدر عفواً عن ٣٢٠ موقوفاً، ٤١ أدينوا في قضايا جنائية، و١٢ منفياً في الخارج[٢٥]، ثم عفا عن ٢٠٠ شخص شاركوا في اضطرابات عام ١٩٩٤، ومنهم ١٥٠ سجيناً سياسياً، و٥٠ محكوماً عليهم في جرائم ضد الدولة[٢٦]، ثم اتبعها بوجبة أخرى من السجناء، تم العفو عنهم في آذار/مارس ٢٠٠٠ بمناسبة عيد الأضحى[٢٧]. وأعلن الأمير أيضاً عن «إحياء نظام الانتخابات البلدية» في نهاية عام ١٩٩٩ بمشاركة المرأة ومشدداً على التمثيل البرلماني الشعبي، وأكد أن كل مؤهل في البحرين يحمل جنسية هذا البلد سينالها. ودعا في كلمة وجهها في مناسبة العيد الوطني البحريني للتعبير عن تطلعات المواطنين بشكل حر مناشداً المسؤولين في الدولة بقبول النقد البناء[٢٨]. وأعلن أيضاً عن نية إقامة مجلس شورى جديد يتكون من ٤٠ شخصاً بينهم ٤ نساء، إحداهن مسيحية، وبينهم يهودي ورجل أعمال من أصل هندي، وهي المرة الأولى التي تشغل إمراة وشخصية أخرى غير مسلمة مقعداً في المجلس الذي أنشئ عام ١٩٩٢[٢٩]. ثم أعلن الأمير أنه سيكون للبلاد مجلسان؛ نيابي منتخب انتخاباً حراً ومباشراً ويتولى المهام التشريعية، ومجلس شورى معين يضم أصحاب الخبرة والاختصاص، على أن تجرى انتخابات المجلس البلدي في عام ٢٠٠١[٣٠]. وتم إلغاء محكمة أمن الدولة وقانونها المثير للجدل في ٢٠٠١/٢/١٨ وهو إلغاء كان مطلباً رئيسياً للمعارضة في الداخل والخارج في خطوة على طريق تطبيق الميثاق الوطني[٣١].

---

(٢٤) «Percée démocratique à Bahrain,» *Le Monde diplomatique* (25 mai 2001).

(٢٥) **أخبار الخليج**، ١٩٩٦/٦/٧.

(٢٦) **النهار**، ١٩٩٩/١/١٨.

(٢٧) **القدس العربي**، ٢٠٠٠/٣/١٦.

(٢٨) **الحياة**، ١٩٩٩/٢/١٦.

(٢٩) **النهار**، ٢٠٠٠/٩/٢٨.

(٣٠) **الحياة**، ٢٠٠٠/١٢/١٦.

(٣١) **النهار**، ٢٠٠١/٢/١٩.

وبعد تشكيل اللجنة الوطنية العليا لإعداد مشروع ميثاق العمل الوطني، أعلنت هذه في ١٩/١٢/٢٠٠٠ عن إقرارها مبدأ إعادة الحياة البرلمانية المتوقفة منذ عام ١٩٧٥، وتغيير مسمى الدولة إلى مملكة دستورية، وتأكيد مبدأ الترشيح للانتخابات بالنسبة للمرأة انسجاماً مع توجهات الأمير في الانتقال إلى الدولة العصرية وتقديراً لمكانة المرأة البحرينية[٣٢]. وبعد أن تسلم الأمير في ٢٣/١٢/٢٠٠٠ الميثاق الوطني أكد عزمه على طرحه للاستفتاء الشعبي في شباط/فبراير ٢٠٠١، والهدف منه إقامة نظام ملكي دستوري يفصل بين السلطات ويؤصل الهيئة التشريعية الفاعلة ويؤكد استقلالية القضاء ويضع البحرين في إطار نموذج الانفتاح بين أقرانها في المنطقة. وأخذت البحرين تسير في عهد الأمير الشاب نحو الاستقرار الداخلي والانفتاح السياسي بشكل متسارع وكبير، والتقى الأمير مع الشخصيات المعارضة والقوى الوطنية والهيئات النقابية ورجال الدين. ويبدو أن مسعاه ليس تأييد الميثاق الجديد، بل العمل على الاستقرار الداخلي أيضاً، فقد استطاع في أقل من عامين أن يكون في مقدمة المطالبين بالديمقراطية في المنطقة، وهو يمثل جيلاً من الشباب من أفراد الأسر الخليجية الأفضل تعليماً ومرونة من الجيل السابق، حيث قام بزيارات إلى أماكن الاضطرابات والقلاقل مثل جزيرة «سترة» في محاولة لمد يد العون والمواءمة للقوى المعارضة، والمصالحة مع مختلف فئات المجتمع[٣٣]، وسمح بتأسيس هيئة هي «الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان» كأول هيئة في دولة خليجية يسمح لها رسمياً بمزاولة عملها وشاركت في الدورة (٥٧) للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في جنيف في آذار/مارس ٢٠٠١. وعلى رغم ما تحقق في أقطار عربية أخرى مثل سوريا والمغرب والأردن وقطر، إلا أن ما حدث في البحرين كان سريعاً وكبيراً[٣٤]. وأكد الدكتور مجيد العلوي (أحد أقطاب المعارضة السابقين) أن ميثاق العمل الوطني الذي يصوت عليه هو بداية مرحلة جديدة لمعالجة تراكمات أكثر من عقدين لضمان وحدة البلاد سياسياً واجتماعياً وجغرافياً بهدوء، وتفعيل الحياة السياسية والدستورية وضمان الحريات الدينية والتعبيرية والنشاطات الاجتماعية، ورأى نبيل يعقوب الحمر رئيس تحرير صحيفة **الأيام** أن الميثاق لا يلغي الدستور بل يُفعله[٣٥].

---

(٣٢) **الاتحاد**، ٢٠/١٢/٢٠٠٠.

(٣٣) «Bahrain's Seen Prepared to Back Sweeping Change,» *Washington Post* (15 February 2001).

(٣٤) غانم النجار، «واقع ومستقبل الأوضاع السياسية في دول الخليج،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٤، العدد ٢٦٨ (حزيران/يونيو ٢٠٠١)، ص ١١٠.

(٣٥) **الاتحاد**، ٢٨/١/٢٠٠١.

وأُعلن أن ولي العهد الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة سيرأس لجنة تطبيق الميثاق الوطني، وأن التحول إلى الملكية لن يتم فوراً، بل من خلال بنود الميثاق، وأن تفعيل الميثاق سيكون بحلول عام ٢٠٠٤ كحدٍ أقصى، وأن إعلان البحرين ملكية دستورية سيكون البند الأخير من الميثاق(٣٦).

وقد تم التصويت على الميثاق في يومي ١٤ و١٥ شباط/فبراير ٢٠٠١ بأغلبية كبيرة بلغت ٩٨,٤ بالمئة وبموافقة شعبية مرتفعة، وبمشاركة النساء البحرينيات أيضاً، ويدعو الميثاق إلى تحويل البحرين إلى مملكة دستورية، وإنشاء هيئة تشريعية من مجلسين: يتم اختيار أعضاء مجلس الشورى بالتعيين من جانب الأمير، والمجلس الآخر نيابي يتم اختيار أعضائه بالانتخاب المباشر، ويعتبر إقرار الميثاق الوطني بأن الإصلاح أصبح يمثل تياراً شعبياً، ويعبر عن إرادة الدولة والمجتمع في التغيير، وتحقيق الاستقرار السياسي. وأكد الأمير غداة إعلان نتائج الاستفتاء أن إعلان الملكية لن يتم إلا بعد تحقيق وعد الديمقراطية. وأعلنت مختلف أطياف المعارضة في الداخل والخارج عن دعمها وتأييدها لهذه الخطوات الممثلة بالميثاق(٣٧).

وفي إطار الانفتاح السياسي ذاته وتفعيل المجتمع المدني عقد رموز العمل الوطني في البحرين لجنة تحضيرية لاحتضان التيار الوطني والتقدمي في ٢٧/٩/ ٢٠٠٠ بحضور أربعين من الناشطين في قضايا حقوق الإنسان والمجتمع المدني، في مقدمتهم عبد الرحمن النعيمي (السياسي المعروف الذي عاد إلى بلاده من المنفى) لبحث تأطير العمل الوطني والديمقراطي في الداخل من خلال كيان معترف به، وإقامة جمعية تحتضن التيار الوطني التقدمي(٣٨).

وفي خطوة أخرى ومن أجل التخفيف من مشكلة البطالة عن العمل في صفوف الشباب، قررت الحكومة دفع مساعدات مالية للعاطلين البحرينيين، وطلب الأمير في أوائل أيار/مايو ٢٠٠١ أن يحصل البحرينيون الذي يبحثون عن عمل على

---

(٣٦) **الحياة**، ١٦/٣/٢٠٠١.

(٣٧) محمد فاضل، «الإصلاح الدستوري البحريني.. يفوق تصورات المعارضة ويملك تياره الشعبي،» **الحياة**، ١٦/٣/٢٠٠١.

(٣٨) **القدس العربي**، ٢٨/٤/٢٠٠١.

ومن بين أبرز الذين حضروا الاجتماع: حسن محمد بوحجي، محمود حافظ، علي صالح، جاسم الفخرو، فوزية رشيد، فوزية السندي، محسن مرهون، عبد الجليل النعيمي، فريد غلام، عبد النبي العكري، أحمد الذوادي، يعقوب جناحي، محمد المرباطي، جاسم المطوع، عبد الهادي خلف، ابراهيم كمال الدين، سلمان كمال الدين، أحمد الشملان، منيرة الفخرو، عبد الله هاشم، علي ربيعة، عبد الله المطيويع، خالد عبد الله، عبد الله جناحي، حسين قاسم، رضى الموسوي، ابراهيم شريف، زينات المنصوري، مريم الرويعي، سبيكة النجار، نوال زباري.

مبالغ مالية لمدة ستة أشهر إلى أن يحصلوا على عمل أو يلتحقوا ببرامج تدريب. ويحصل المتزوجون على ١٠٠ دينار (٢٥٦ دولاراً) شهرياً، والعزاب على ٧٠ ديناراً (١٧٥,٤ دولار)، في محاولة للحد من البطالة المرتفعة التي كانت وراء الاحتجاجات المناهضة للحكومة في عامي ١٩٩٤ و١٩٩٨. والجدير بالذكر أن جميع البحرينيين الذين فقدوا أعمالهم أثناء الاحتجاجات تلك أعيدوا إلى أعمالهم في القطاعين العام والخاص[٣٩].

وأعلن أيضاً في ٣/٦/٢٠٠١ عن أن لجنة تفعيل الميثاق حددت اختصاصات ديوان الرقابة الإدارية المزمع إنشاؤه في البلاد، والمبادئ العامة لقانون المطبوعات والنشر الجديد، ويعمل **الأول** على مواجهة قضايا الفساد الإداري ووضع الأنظمة الكفيلة لتلافي حدوثها، وتجاوز الخروقات في القوانين والأنظمة. أما **الثاني** فيهدف إلى متابعة قضايا النشر والإعلان والصحافة، وحرية الصحافة، وحرية التعبير ضمن مبادئ الدستور، وميثاق العمل الوطني والعادات والتقاليد، وإلغاء كل حقوق الكتاب والصحفيين في التعبير عن الرأي[٤٠].

وقد شاركت المرأة البحرينية في منتدى «المرأة والسياسة» الذي عقد في تونس مطلع حزيران/يونيو ٢٠٠١ برئاسة لؤلؤة العوضي عضو لجنة تفعيل الميثاق الوطني ونخبة من النساء، علماً بأن المنامة استضافت في نيسان/ابريل السابق منتدى «المرأة والقانون» برعاية من قرينة أمير البلاد سبيكة بنت ابراهيم آل خليفة في إطار منح المرأة حقوقها السياسية والاجتماعية[٤١].

يبدو واضحاً أن البحرين تسير خطوات سريعة وكبيرة نحو آليات التحول الديمقراطي وتفعيل الحياة الدستورية ومنح الحريات العامة، والانفتاح السياسي، وضمان حقوق المرأة، والمصالحة بين الدولة والمعارضة، وهي تسير على خطى القانون الجديد المتمثل بالميثاق الوطني الذي حصل على الأهلية شعبياً ليكون موضع التطبيق.

رابعاً: آراء ومواقف تجاه التحول الديمقراطي وآفاقه المستقبلية

ظهرت مواقف تبدو متباينة إلى حد ما تجاه مؤشرات التحول الديمقراطي سواء في داخل البحرين أو خارجها، ولا سيما مع التحولات السريعة والكبيرة في العمل

---

(٣٩) العرب اليوم (عمان)، ٢/٥/٢٠٠١.

(٤٠) أخبار الخليج، ٤/٦/٢٠٠١.

(٤١) أخبار الخليج، ٢٩/٥/٢٠٠١.

الديمقراطي الذي يقوده أمير البلاد نحو المواءمة المجتمعية. فهناك من يرى عدم الاندفاع الكبير تجاه تلك التحولات والمبالغة فيها، وأن الشعب سيطالب بالمزيد من الحقوق وإثبات صدق الانتخابات البلدية المتوقع إجراؤها هذا العام(٤٢).

وأشار المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية إلى أن الأزمة الاقتصادية التي شهدتها المنطقة ومنها البحرين بعد أحداث ١٩٩٠/١٩٩١، ثم الضغط الشعبي المطالب بإعادة العمل بالدستور، أدت دورها الفاعل لهذا الاندفاع السريع والكبير في الانفتاح الداخلي الذي يقوده الأمير الشاب الشيخ حمد بن عيسى، وبالتالي لا يمكن التوقف في منتصف الطريق أو التراجع عنها، لأنها تمثل ضمان أمن واستقرار ووحدة البلاد(٤٣).

ورأى الصحافي ديفيد هرست في مقالة له في **لوموند دبلوماتيك** عن «الانفراج الديمقراطي في البحرين» أن منطقة الخليج العربي تشهد مثل هذا الانفراج السياسي (مثال قطر وعمان والسعودية)، ولكن الحاصل في البحرين يبدو أكثر ثقة بشأن الإصلاحات، وأن الأمير ذهب أبعد مما كان متصوراً ومتوقعاً، ولكنه ربما سيواجه نزاعاً بين النظرة التقليدية والديمقراطية الحديثة التي أوجدها بالاعتماد على جهاز جديد، مع ضرورة الالتفات نحو الشعب في سياسته لكسب مختلف الفئات والسيطرة على تفاعلاتها، ومن الممكن أن يفتح ذلك الباب أمام الصراع بين الجيل الجديد، والجيل القديم داخل الأسرة الحاكمة الذي يقود معركة خفية على ما يبدو تجاه الإصلاحات هذه(٤٤).

ونقلت **واشنطن بوست** أن أجواء الانفتاح السياسي وإقامة حياة برلمانية ودستورية قد ولدت أجواء متفائلة في صفوف المثقفين والمتعلمين، وشعر هؤلاء باعتزاز كبير لكونهم بحرينيين، حيث عبر أحدهم بقوله «اليوم فإني اعتز حقيقة بكوني بحرينياً»، وأبدى أستاذ جامعي وعضو لجنة وضع مسودة الميثاق عبد الله حواج سروره بقوله «ربما أني لن أتحدث عن السنوات القليلة الماضية بعد اليوم» إشارة للولادة الجديدة لعصر الانفتاح والحريات في البلاد(٤٥).

وأعرب منصور الجمري (أحد رموز المعارضة البحرينية) عن رضاه عن الإصلاحات وسياسة الأمير بتحسين مستوى المعيشة ورفع مستوى المشاركة السياسية،

---

(٤٢) النجار، «واقع ومستقبل الأوضاع السياسية في دول الخليج،» ص ١١١.

(٤٣) **التطور الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي**، سلسلة دراسات؛ العدد ٢ (الكويت: المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٠)، نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ١١١.

(٤٤) «Percée démocratique à Bahrain».

(٤٥) «Bahrain's Seen Prepared to Back Sweeping Change».

وتوافق الميثاق مع الإصلاح، والسماح بحرية الصحافة وإقامة المنتديات وعودة المبعدين وإطلاق سراح السجناء، وشدد على دعمه لمشاريع الإصلاح كوسيلة لخلق المؤسسات الدستورية على أساس المصالحة الوطنية(٤٦).

ورأى المؤرخ البحريني مبارك الخاطر بالتحولات مرحلة خير ومستقبل مشرق للبحرين، ستشهد مساحة أكبر في الديمقراطية التي تتناسب وطبيعة المرحلة التي تمر بها البحرين والمنطقة(٤٧).

أما قادة العمل فأكدوا دعمهم لجهود الأمير في دعوته لإنشاء نقابات عمالية في ظل قيام مؤسسات العمل الديمقراطي حسب ما جاء في الميثاق الوطني ولا سيما بعد الكفاح الطويل للعمال وتنظيماتهم النقابية منذ عدة عقود في البحرين(٤٨).

ونشرت كتابات في الصحف البحرينية في ظل حرية التعبير عن الآراء أكدت دعمها لجهود الأمير وتوجهاته، وحذرت من التشكيك بصدقية الإصلاحات وجديتها، وضرورة الحفاظ على مناخ الحرية الممنوح في الندوات والمجالس والمنتديات، ومنح الحكومة الوقت الكافي لتحقيق تلك الوعود والمكتسبات(٤٩).

ورد كاتب بحريني على تعليق السفير الأمريكي السابق في البحرين الذي قال فيه «لو أعطيت الناس هنا حق انتخاب حكوماتهم فإنك ستجد الأصوليين محتلين سدة الحكم بلمح البصر.. وليس من شك في ضرورة التشارك في السلطة، غير أن السؤال المهم هنا هو كيفية تقاسم السلطة ومع من؟»، وأشار الكاتب إلى أن الغرب وأمريكا لا تريدان التحول الديمقراطي في المنطقة، ولا انتشار الثقافة والحرية ونمو الوعي السياسي الشعبي لأنه لا يخدم مصالحهما، وأكد أن شعوب المنطقة أعرف بمصالحها ونظمها السياسية من الغرب(٥٠).

ودعا أكاديمي بحريني إلى الحريات الأكاديمية وما نصت عليه المادة الثامنة من ميثاق العمل الوطني لتوفيرها للمؤسسات الجامعية وضمان حرية النشر والتعبير والبحث والاعتقاد(٥١).

وطالب كاتب آخر بالشفافية في الإصلاح وتجاوز الماضي بكل تداعياته،

---

(٤٦) انظر المقابلة الإذاعية في إذاعة مونت كارلو ضمن النشرة الإخبارية بتاريخ ١٢/٦/٢٠٠١.

(٤٧) **الاتحاد**، ٨/٢/٢٠٠١.

(٤٨) محمد المرباطي، «مستقبل العمل النقابي في ظل التحولات الديمقراطية،» **الأيام** (المنامة)، ٥/٦/٢٠٠١.

(٤٩) حسن العطار، «رفقاً بهذه الديمقراطية الوليدة،» **أخبار الخليج**، ٢/٦/٢٠٠١.

(٥٠) خليل حسن محمد، «حذار من النصائح الأمريكية،» **أخبار الخليج**، ١/٦/٢٠٠١.

(٥١) فيصل الملا عبد الله، «الحرية الأكاديمية: ما بين الميثاق والجمعيات الأكاديمية،» **أخبار الخليج**، ٣/٦/٢٠٠١.

وتحقيق المساواة بين المواطنين في تكافؤ الفرص والعدالة لأنها الاتجاه الصحيح والفعال لتجاوز الماضي والانطلاق للمستقبل[٥٢].

ويرى الكواري أن التجربة البحرينية أخذت تتمتع بإمكانيات لتنمية الديمقراطية في البحرين بدءاً من العشرينيات وحتى الخمسينيات ثم دستور ١٩٧٢، ونجاح ميثاق العمل الوطني والاستفتاء عليه وظهور الحركات السياسية والاجتماعية الجديدة في التسعينيات تسمح لمثل هذا التطور والنمو[٥٣].

وهكذا فإن الآمال تبدو واسعة في نجاح واستمرار الخطوات الديمقراطية في البحرين وبخاصة بين القوى الاجتماعية والسياسية وقادة المعارضة في الداخل والخارج، لكونها لم تنشأ عن ظرف مؤقت، أو تغيير تكتيكي أو إصلاحات جزئية، بل في ظل إرادة ثابتة من أعلى سلطة تنفيذية وموافقة للإرادة الشعبية للسير في التحولات الديمقراطية، ولذلك فإن نجاحها يمثل مصلحة كبرى للشعب البحريني والخليج العربي عموماً، وهي تؤكد من جهة أخرى على قدرة وكفاءة القيادات الشابة العربية وقوى المجتمع المدني على تحقيق قفزات نوعية باتجاه التحديث والتقدم الديمقراطي الشامل للنظم والمؤسسات كما أشار إلى ذلك الأنصاري[٥٤].

إن المشهد السياسي الإقليمي والعالمي يوحي بحدوث تحولات، وقد تحمل السنوات القادمة تحديات جدية للمنطقة في ظل التسابق على النفط والطلب المتزايد عليه، والمطالب الاجتماعية والاقتصادية العالمية، والتي لا يستطيع حسب رأي النفيسي التشكيل الصحراوي مواجهتها، وفي ظل حاجته للتحديث السياسي للدولة، وأجهزة صنع القرار، والاتجاهات العامة للمجتمع، وإحداث نهضة اجتماعية واقتصادية تتلاءم مع الأيام القادمة[٥٥]. ولعل تجربة البحرين قيادة وشعباً في طي صفحة الماضي، والمواءمة على أساس الإصلاح، وبناء الوطن، والديمقراطية الحقيقية، ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية، والتعامل بصدق ووعي، والتطلع إلى الأمام بتفاؤل وأمل بعيداً عن حالة التشاؤم المنغرسة في الذات العربية اليوم، تعتبر نموذجاً ليس لأهلنا في الخليج وحده بل لبقية أهلنا في أقطار الوطن العربي من المحيط إلى الخليج.

---

(٥٢) خلف أحمد، «بالإصلاح والشفافية فقط نتجاوز الماضي،» **أخبار الخليج**، ٥/٦/٢٠٠١.

(٥٣) علي خليفة الكواري، «نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٤، العدد ٢٦٧ (أيار/مايو ٢٠٠١)، ص ١٨.

(٥٤) انظر: محمد جابر الأنصاري، «تحليل الواقع العربي من منظور المشروع الحضاري (٢)،» ورقة قدمت إلى: **نحو مشروع حضاري نهضوي عربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ٢٠٠١).

(٥٥) عبد الله فهد النفيسي، «المطلوب: إعادة هيكلة شاملة في دول الخليج،» **الاتحاد**، ١٢/٢/٢٠٠٠.

الفصل التاسع

وضع المرأة الخليجية

أولاً: المرأة الخليجية... إلى أين؟(*)

١ ـ ورقة العمل

ميثاء سالم الشامسي(**)

تعاظم الاهتمام من قبل المجتمعات والهيئات الدولية والمؤسسات والقطاعات المحلية في العقود الماضية بالمرأة، وكثرت المناقشات الأكاديمية حول تفعيل دورها وتحسين مكانتها، وتنوعت البرامج والخطط التي تؤهلها وتطورها، كما تعددت الحلول والمقترحات لكثير من العقبات التي تواجهها، وطرحت أيضاً تساؤلات كثيرة حول مستقبل المرأة ومدى قدرتها على مواجهة التحديات التي فرضت عليها.

ويدور موضوع هذه الدراسة حول الإجابة عن بعض من هذه التساؤلات التي تتعلق بالأدوار المستقبلية التي ينبغي على المرأة الخليجية أداؤها. وكما هو معلوم، فإن الحديث عن المستقبل لا بد من أن يسبقه تشخيص للواقع الذي يعد إفرازاً للماضي وتطوراته المختلفة، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولذا، فإن معالجة الموضوع تأتي في ثلاثة محاور:

(*) نشر في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٤، العدد ٢٧٣ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١)، ص ٧٩ ـ ١٣٠. وهو في الأصل ورقة عمل قدمت إلى: ندوة **المستقبل العربي** «المرأة الخليجية.. إلى أين؟» التي عقدت في مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، بتاريخ ٢٤/١١/٢٠٠٠.

(**) نائب مدير الجامعة لشؤون البحث العلمي ومستشارة رئيسة الاتحاد النسائي العام في الإمارات العربية المتحدة.

الأول: يتم فيه استعراض للعوامل المختلفة التي أفرزت الواقع الحالي للمرأة الخليجية.

الثاني: وفيه بيان لمعالم أدوار المرأة الخليجية في المجال الاقتصادي والاجتماعي وبيان التحديات التي تواجه المرأة الخليجية، وبخاصة تلك التي أفرزتها العولمة بجوانبها المتعددة.

الثالث: وفيه بيان لطبيعة وتحديات الأدوار المستقبلية للمرأة الخليجية وسبل التغلب عليها.

وقبل استعراض هذه الموضوعات ينبغي تأكيد ما يلي:

١ ـ ان مناقشتي لهذا الموضوع بمحاوره لا تتقيد بأي اتجاه أيديولوجي، أو تنحاز لأي توجه فكري سوسيولوجي أو اقتصادي، إنما هي تأخذ في الاعتبار التكامل المعرفي، بل تؤكده، ذلك لأن طبيعة الأدوار التي تؤديها المرأة لا يمكن تشخيصها والكشف عن معالمها من زاوية واحدة، بل يجب مناقشتها في ضوء السياق البنائي والثقافي للمجتمعات.

٢ ـ إن مقياس الإنجازات التي حققتها المرأة الخليجية في مختلف المجالات لا ينبغي توضيحه من خلال المقارنة بالإنجازات التي حققتها المرأة في المجتمعات الأوروبية أو الأمريكية، بل ينبغي أن نأخذ في الاعتبار عمر التجربة التنموية في المجتمعات الخليجية الذي لا يزيد على ربع قرن، وكذلك الخصوصية الثقافية التي تشكل شخصية المرأة الخليجية وطريقة أدائها لدورها وتؤثر فيها.

أولاً: واقع المرأة الخليجية ومحدداته

في رأيي أن الحديث عن واقع المرأة الخليجية هو تشخيص للأدوار الحالية التي تضطلع بها، وأننا حين نتكلم على دور المرأة، فإننا نعني مجموعة متكاملة من الأدوار التي تعبر عنها مجموعة من النماذج السلوكية، بمعنى آخر دور المرأة ككل مشتق من دورها كأم وربة منزل في النظام الأسري، ودورها كعاملة منتجة في النظام الاقتصادي، وكمواطنة في النظام السياسي. وهي تمارس في سلوكها كامرأة مجموعة الحقوق التي يتضمنها هذا الدور متمثلة في مجموعة من الفرص والخيارات التي يجب أن تهدف عمليات التنمية الحقيقية إلى زيادتها وتوسيعها[1]. هذا وتنطوي تلك

(١) هدى بدران، «البعد الاجتماعي والاقتصادي لدور المرأة في التنمية،» **المجلة العربية للثقافة**، السنة ١٦، العدد ٣١ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)، ص ١٣١.

الأدوار على العديد من السمات لعل أهمها:

١ ـ أن طبيعة هذه الأدوار تختلف باختلاف الأوضاع الاقتصادية والجماعات العمرية التي تنتمي إليها المرأة، ومستواها التعليمي والتخصصي، والأسرة التي توجد فيها.

٢ ـ أنه لا يمكن فهم أدوار المرأة إلا من خلال فهمنا لبعض المحددات الأسرية والمجتمعية التي تتضح في النقاط التالية:

أ ـ أن الأسرة في جوهرها مجموعة من المكانات والأدوار المكتسبة عن طريق الزواج والولادة، وتعد من أهم الجماعات الإنسانية، لأن الإنسان ـ بفضل حياته فيها ـ يكتسب أهم الخبرات التي تجعل منه كائناً اجتماعياً.

ب ـ أن هذه الأدوار تتعدد وتختلف باختلاف المكانات داخل كل أسرة، وباختلاف أنماطها، سواء أكانت الأسرة ممتدة أم نووية.

ج ـ أنها في مجملها مجموعة متنوعة من الحقوق والواجبات يلتزم بها أعضاء الأسرة وتحددها ثقافة المجتمع، وتعكسها ظروفه الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

د ـ أن هذه الأدوار المتمثلة في السلطة واتخاذ القرار وتقسيم العمل (المتصل بإشباع الوظائف الاقتصادية والتربوية والإنجابية) هي انعكاس لثقافة المجتمع، كما أنها تستند إلى ركائز بيولوجية ونفسية واجتماعية.

هـ ـ أن هذه الأدوار تهدف إلى تحقيق العديد من الوظائف، وعن نوعيتها وطبيعتها نجد أن هناك شبه إجماع بين دارسي الأسرة على أنها كانت مكتفية بذاتها وبخاصة في المجتمعات التقليدية، ذلك أنه إلى جانب الوظائف الاقتصادية ذات الطابع الإنتاجي، كانت تنهض بوظائف اجتماعية متعددة مثل التنشئة الاجتماعية، ومنح المكانة، والتوجه الديني، والترفيه، والتعاطف والمحبة.

و ـ ان التغير في هذه الأدوار يتوقف على التغير الثقافي للمجتمع، وعلى تغيير التصورات المتعلقة بتلك الركائز، كما قد تنجم عنه آثار إيجابية وسلبية، تنعكس على بنية الأسرة وخصائصها وملامحها، كما قد يحدث عندما:

(١) يتغير الدور الإنجابي للمرأة إلى دور إنتاجي أو يتم الجمع بينهما.

(٢) يتغير نمط السلطة بطريقة تؤدي إلى تغيير الأدوار في ما يتعلق باتخاذ القرار في الأمور العائلية والشخصية والاجتماعية.

(٣) يتغير نمط تقسيم العمل المرتبط بأدوار التنشئة، والعمل خارج المنزل،

والدور الإرشادي والتوجيهي، والدور الرقابي، ودور الرعاية الوالدية للأطفال[٢].

ز ـ إن التغير في هذه الأدوار نتيجة حتمية فرضها العديد من المحددات التي أثرت في واقع المجتمعات النامية بما في ذلك المجتمعات العربية الخليجية، ومنها النفط وما تبعه من تغيرات اقتصادية واجتماعية، والتنمية التي بدأت مسيرتها آخذة في الاعتبار أهمية العنصر البشري في العملية التنموية، ومؤكدة أن المرأة ودورها الفعال يحتلان مركز الصدارة للعديد من الضرورات الاجتماعية والديمغرافية والاقتصادية والثقافية، والنهضة التعليمية، والتحضر والهجرة من وإلى منطقة الخليج العربية، والحرب العراقية ـ الإيرانية، والحرب العراقية ـ الكويتية، والتغير في القوانين والتشريعات الاجتماعية، وتعدد مؤسسات المجتمع المدني الخيرية والتطوعية، هذا إلى جانب التأثيرات المختلفة للعولمة التي نجمت عنها تحديات سنتعرض لها.

معالم التغير في أدوار المرأة الخليجية

يوضح التطور التاريخي ويعكس الواقع الاجتماعي للمجتمعات الخليجية أن المرأة قد لعبت العديد من الأدوار فرضتها مكانتها التي حددها السياق الاجتماعي الثقافي المتمثل في الاقتصاد التقليدي الإعاشي (والذي ارتبط به العديد من الأنشطة الإنتاجية التقليدية)، في ظل مستوى تعليمي وخدمات تعليمية متواضعة ونظام أسري ممتد يتميز بعادات وتقاليد وقيم مستمدة من الدين الإسلامي. كما لعبت دوراً مهماً في تشكيل ملامح هذا النظام، ولذا كانت الأسرة ولا تزال متماسكة ومترابطة، عرف أفرادها وحدة التصالح والتراحم والعواطف والتواصل. ويلاحظ مدى التمسك في أفراحهم وأتراحهم حيث الجميع يتراصون ويتعاونون ليقوموا بالواجبات، وهذا من آثار الإسلام الذي يدعو إلى وحدة الكلمة وترابط الصف. كما تحتفظ الأسرة، على رغم تسرب الحضارة الغربية، بقيمها الإسلامية الفاضلة، فالمرأة بعيدة عن كل ما ينال من صون عفتها، ولأبنائها وبناتها حدود من الحرية لا يجوز أن يتعدوها، والأب والأم في الأسرة متضافران في مراقبة أولادهما وحمايتهم من كل ما يؤذي سمعتهم ويسيء إليها، وذلك راجع للدين الذي ساعد على كبح جماح كل انفلات وانفعال.

في ظل هذا السياق بملامحه المختلفة، مارست المرأة أدواراً جمعت بين الأعمال الاقتصادية (الإنتاجية) والأعمال الأسرية. فقد مارست دورها كزوجة ومربية للأبناء

(٢) عبد الله لؤلؤ وآمنة خليفة، **الأسرة الخليجية: معالم التغير وتوجهات المستقبل** (دبي: دار الاتحاد للنشر والطبع، ١٩٩٦).

وممارسة للأعمال المنزلية ومساعدة ومساهمة مع زوجها في أداء بعض الأنشطة الإنتاجية. ويلاحظ أن هذه الأدوار التي حددها السياق الاجتماعي والثقافي ذات طبيعة أسرية مرتبطة بمكانة المرأة كزوجة وأم، ومعظمها يدور حول إشباع الحاجات الأسرية، وبخاصة عملية التنشئة الاجتماعية، وقليل منها يدور حول المساهمة في الحياة الاقتصادية. لكن نتيجة لظهور النفط وبلورة الكيانات السياسية الجديدة للدول بمؤسساتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وإضافة إلى العوامل الأخرى التي سبقت الإشارة إليها تغيرت مكانة المرأة، وتعددت أدوارها، بحيث تراوحت بين المساهمة في الحياة الاقتصادية وقلت مساهمتها وتقلصت أدوارها في الحياة الأسرية.

ولقد تفاعلت هذه العوامل مجتمعة حتى منتصف الثمانينيات، وغيرت من واقع المرأة الخليجية. فالتغيرات النفطية وما صاحبها من حراك جغرافي إلى المدن وعوائد مادية هائلة أدت إلى تحسين خصائصها الصحية والاقتصادية، ففعَّلت دورها الاستهلاكي وقللت من دورها الإنتاجي في مختلف المجالات. كما مكنت المرأة من أداء أدوارها الأسرية كزوجة، بسبب الفرص المتاحة للزواج المبكر، وما صاحبه أيضاً من تكوين أشكال جديدة من الأسر (الأسرة النووية).

وقد أثرت عملية التحضر، بجوانبها الديمغرافية والاجتماعية، في شكل الأسرة (فتحولت من ممتدة إلى نووية) وفي نمط العلاقات فيها، والظواهر الأسرية (كالتعاون، والسلطة، والتضامن)، ما أدى إلى إفراز قيم بعضها مادي، والآخر فردي أثرت في العلاقات الأسرية وطبيعة التماسك الأسَري، وذلك نتيجة للقيم المصاحبة لهذه العملية والتي تتمحور حول القيم المادية والقيم الفردية.

كما أدت التنمية ببرامجها المختلفة وكذلك توجهات المجتمعات الخليجية إلى تغيير مسار اقتصاداتها من اقتصاد نفطي إلى اقتصاد متنوع، ما أدى إلى تغير في أدوار المرأة الاقتصادية والأسرية، فتحولت العلاقة بين المرأة والمجتمع من علاقة أحادية إلى علاقة تبادلية (أخذ وعطاء)، وذلك نتيجة للتأهيل والتدريب الذي توفر للمرأة بسبب النهضة في النظم التعليمية بجوانبها المختلفة (المناهج، والموارد، والقائمين على التدريس).

ثانياً: معالم الأدوار المختلفة للمرأة الخليجية

١ ـ التعليم والمشاركة الاقتصادية

أدى التعليم ـ بمضمونه المعرفي ـ إلى توفير كوادر بشرية نسائية استطاعت أن تلعب دوراً بارزاً في إنتاجية المجتمع. كما تمكنت من إحداث تغييرات في أدوارها

الأسرية المختلفة، فلم يعد دورها قاصراً على الإنجاب والتربية، بل يمكنها العمل خارج المنزل أيضاً والمشاركة في أنشطة العمل المختلفة، وتوضح الفقرات التالية طبيعة هذه الكوادر البشرية ومجالاتها.

ويشير أحد الإحصاءات المتوافرة لدينا خلال أحدث دراسة أجريناها(٣) عن واقع الخريجات في دول مجلس التعاون الخليجي إلى أن عدد الخريجات في جامعة الإمارات في **دولة الإمارات** حتى عام ١٩٩٨/١٩٩٧ قد وصل إلى ١٤٢١١ خريجة مقابل ٧٠٧٨ للخريجين بشكل عام(٤). كما بلغت نسبة الخريجات المواطنات كذلك ضعف عدد الخريجين المواطنين، فقد وصلت بحسب تقديرات عام ١٩٩٧/١٩٩٦ إلى ١٠٧٢٥ خريجة مقابل ٥٤٤١ خريجاً(٥).

كما توضح الإحصاءات خلال السنوات الخمس الماضية تخرج ٧١١٥ طالبة، كما يلاحظ أن معظم الخريجات المواطنات (بنسبة ٦٠ بالمئة) تتمركز في الكليات النظرية، وعددهن في العلوم الإنسانية والاجتماعية ١٦١٣، وفي كليات التربية ٢٤٣٥، يلي ذلك عددهن في كلية الإدارة والاقتصاد ٥٨٤. أما الخريجات من الكليات ذات الطبيعة العملية والفنية، فيقل عددهن مقارنة بالتخصصات النظرية (انظر الجدول رقم (١)). ويصدق الأمر نفسه على جامعة عجمان، إذ توضح الإحصاءات الواردة في الجدول رقم (٢)، أن مجموع الخريجات خلال السنوات الخمس الماضية وصل إلى ٣٢٩، من بينهن ١٦٢ خريجة في التخصصات ذات الطبيعة النظرية (٩٤ مجال اللغة الإنكليزية والترجمة، و٦٠ إعداد معلم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، و٨ إعداد معلم الرياضيات والعلوم) وحوالى ١٦٤ خريجة في تخصصات عملية (٧٣ في مجال علوم الحاسب الآلي و١٠ في هندسة الإلكترونيات و٨١ في مجال إدارة الأعمال).

أما عن واقع التعليم الجامعي في دولة الكويت، فتشير الإحصاءات في الفترة من عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٩، إلى أن هناك إقبالاً متزايداً من الكويتيين على الالتحاق بجامعة الكويت منذ افتتاحها في عام ١٩٦٦، ويفوق منذ البداية إقبال الطالبات على الالتحاق بها. وترتب على ذلك ارتفاع نصيبهن كثيراً عن نصيب الذكور في جملة خريجيها، إذ لم يقل على مدى ربع قرن من الزمن عن ٦٠ بالمئة، حيث بلغ حده الأدنى وهو ٦٠,٣٩ بالمئة في عام ١٩٨١/١٩٨٠، ثم ازداد بعده

(٣) ميثاء سالم الشامسي [وآخرون]، «توظيف الخريجات في دول مجلس التعاون الخليجي،» (٢٠٠٠).

(٤) **الكتاب السنوي للخريجين** (٢٠٠٠).

(٥) ميثاء سالم الشامسي وعبد الله لؤلؤ، «الأدوار المتغيرة للمرأة الإماراتية،» (١٩٩٩)، ص ٣٤.

ليصل إلى ٧٦ بالمئة في عام ١٩٩٤/١٩٩٥، ولكنه عاد فتناقص تدريجياً ليصل إلى ٧١ بالمئة في عام ١٩٩٨/١٩٩٩ (انظر الجدول رقم (٣)).

أما عن خريجات الجامعات في العربية السعودية، وهي جامعة الملك سعود، وجامعة الملك فيصل، وجامعة الإمام محمد بن سعود، وجامعة الملك عبد العزيز، وجامعة أم القرى، وكليات الرئاسة لتنظيم البنات، فتشير البيانات الإحصائية من هذه الجامعات إلى أن هناك أعداداً هائلة من الخريجات، خلال الخمس سنوات الماضية. فقد وصلت أعداد الخريجات خلال عام ١٩٩٩ إلى ٤٥٧٦٠ طالبة، وأكبر عدد تستأثر به كليات الرئاسة العامة لتنظيم البنات هو ١٨٢٧٤ طالبة، تليها جامعة الملك عبد العزيز التي بلغ عدد الخريجات فيها ٢٤٤٥ طالبة، ثم جامعة الملك سعود التي بلغ عدد خريجاتها ٢٣٠١ طالبة، تليها جامعة الإمام محمد بن سعود (١٥٩٣ طالبة) وجامعة الملك فيصل (١٥١٨ طالبة) وأخيراً جامعة أم القرى (١٣٥٥ طالبة). كما أن عدد الخريجات في التخصصات النظرية، يفوق عدد الخريجات في التخصصات العملية[٦].

ويصدق الأمر نفسه على الخريجات القطريات اللائي تزايد عددهن خلال السنوات الخمس الماضية، إذ بلغ حوالى ٤٨٨٠ خريجة، ولكن يفوق عدد الخريجات في التخصصات النظرية أعدادهن في التخصصات العلمية، فقد بلغ عدد خريجات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ٨٤٥ طالبة، وفي كلية التربية وصلت أعداد الخريجات إلى ١٨٦١ خريجة، بينما لم تصل أعداد الخريجات في كليتي العلوم والإدارة والاقتصاد إلى أكثر من أربعمائة طالبة. وبلغت الأعداد الأكثر في كلية العلوم (٣٨٤ خريجة) والأعداد الأقل في كلية الإدارة والاقتصاد (٢٠١ خريجة)، وقد بلغت نسبة الخريجات من كلية الإدارة والاقتصاد المتخصصات بالمحاسبة وإدارة الأعمال ٨٣,٠٩ بالمئة، بينما بلغت نسبة المتخصصات بالاقتصاد أقل من ٧ بالمئة، ونسبة المتخصصات بالإدارة العامة أقل من ١٠ بالمئة بقليل (انظر الجدول رقم (٤)). وربما يعكس هذا التوجه، تحسسهن باحتياجات السوق المستقبلية للعمل بالقطاع الخاص[٧].

أما عن أعداد الخريجات من جامعة البحرين، فقد وصلت إلى ٤٠٧٩ خريجة، كما يلاحظ أن هناك زيادة في أعداد خريجات كلية الهندسة، حيث ارتفع عدد الخريجات من ١٠٤ عام ١٩٩٤/١٩٩٥ إلى ١٦٦ خريجة عام ١٩٩٦/١٩٩٧،

---

(٦) الشامسي [وآخرون]، «توظيف الخريجات في دول مجلس التعاون الخليجي».

(٧) المصدر نفسه.

ووصل عام ١٩٩٨/١٩٩٩ إلى ١٨٨ خريجة. وهذه ظاهرة صحية تشير إلى الاتجاه نحو التعليم الهندسي الفني على حساب التخصصات الأخرى كالعلوم والتربية (انظر الجدول رقم (٦)).

أما خريجات جامعة الخليج العربي التي أنشئت عام ١٩٨٠ كمؤسسة مشتركة للتعليم العالي والبحث العلمي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، فقد وصل عددهن حتى عام ١٩٩٨ إلى ١٣٥٧ خريجة. ومن بينهن ٥٠٠ خريجة من كليات الطب والدراسات العليا و٧٤٧ خريجة من كلية العلوم الصحية و١١٠ من كلية السياحة (انظر الجدول رقم (٥))، ويلاحظ كذلك أن هناك تطوراً في أعداد الخريجات، فقد تطور عدد الخريجات في كلية الطب من ٩٢ خريجة عام ١٩٩٤/ ١٩٩٥ إلى ١٠٢ خريجة عام ١٩٩٦/١٩٩٧ بنسبة نمو سنوي تبلغ ٤٨,٢ بالمئة، ووصل عددهن عام ١٩٩٨/١٩٩٩ إلى ٨٣ خريجة (انظر الجدول رقم (٥)).

وفي كلية العلوم الصحية تطور عدد خريجات هذه الكلية في المستوى الأساسي من ١١٤ خريجة عام ١٩٩٤ إلى ١٤٣ خريجة عام ١٩٩٦/١٩٩٧ بنسبة زيادة سنوية قدرها ٨,٤ بالمئة، بينما يتناقص عدد الخريجات في المستوى ما بعد الأساسي (٢٨ خريجة). وقد يرجع ذلك إلى اتجاه الخريجات إلى العمل تلبيةً لحاجة سوق العمل إلى مختلف التخصصات (الجدول رقم (٥)). وفي كلية الخليج للضيافة والسياحة في البحرين بلغ إجمالي الخريجات ٧ خريجات عام ١٩٩٦/١٩٩٧ و٥٣ خريجة عام ١٩٩٨/١٩٩٩.

وتعكس معظم الإحصاءات التي عرضنا لها عن واقع الخريجات في دول مجلس التعاون الخليجي ما يلي:

ـ أن أعداد الإناث الملتحقات والمتخرجات في الجامعة تفوق أعداد الذكور في كل من الإمارات والسعودية وقطر والبحرين، على العكس من الكويت التي يتزايد فيها عدد الذكور الخريجين ليصبح أكبر من عدد الإناث الخريجات. أما عن التوقع في أعداد الخريجات، فتكشف البيانات عن استمرار الزيادة في كل دول المجلس بما في ذلك الكويت.

ـ تزايد عدد الخريجات في الكليات النظرية، مثل كلية الآداب (العلوم الإنسانية)، والتربية والشريعة والقانون، وزيادة طفيفة في أعداد الخريجات في التخصصات العلمية والعملية (الحاسوب، الإدارة والاقتصاد، الهندسة بفروعها المختلفة، العلوم الزراعية) في كل من الإمارات والبحرين، مع تناقص الأعداد في الكويت، يقابلها زيادة في أعداد الخريجات في كليات العلوم التطبيقية وخريجات مراكز التدريب. أما في قطر فتلاحظ زيادة طفيفة في أعداد الخريجات في مجال

العلوم والتقانة والإدارة والاقتصاد. أما في السعودية فتندر أعداد الخريجات في هذه التخصصات، أما عن أعداد المتوقع تخرجهن، فيلاحظ الانخفاض النسبي في الالتحاق بالكليات النظرية وفي أعداد الخريجات فيها (ويستثنى من ذلك قطر والعربية السعودية حيث تستمر الزيادة في أعداد هذه الكليات وفي الخريجات فيها، مع الزيادة النسبية المتواضعة في الكليات العملية بتخصصاتها المختلفة في كل من الإمارات والبحرين والكويت). وكذلك تشير البيانات في دولة الكويت إلى تناقص نصيب الخريجات في كلية العلوم التطبيقية (كلية العلوم الصحية) وخريجات مراكز التدريب (تخصصات الاتصالات والملاحة)، وفي المقابل يتوقع زيادة في الخريجات في معهد التمريض.

٢ ـ معالم الأدوار الاقتصادية للمرأة الخليجية

أدت النهضة التعليمية في بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى فتح الباب أمام المرأة للمساهمة في المجالات والأنشطة الاقتصادية. ويوضح الواقع العملي الذي يعكسه حجم مشاركة المرأة في قوة العمل والمجالات المهنية التي تساهم فيها، طبيعة المشاركة في المجالات الإنتاجية المختلفة، والتي سنوضحها في الفقرات التالية.

ففي دولة الإمارات العربية المتحدة، نلاحظ أنه مع تزايد مساهمة المرأة في العديد من الأنشطة من ١٠ بالمئة عام ١٩٩١ إلى ١٣,٦ بالمئة عام ١٩٩٨، فإن نسبتها في الأنشطة الإنتاجية الفنية لا تزيد على ٤ بالمئة في المجال الزراعي و٢ بالمئة في قطاع الصناعة والكهرباء. كما تبلغ ١٠ بالمئة في قطاع البنية الأساسية (التشييد، النقل والمواصلات، التجارة، البنوك والتحويل).

وبحسب أنواع المهن نجد أن أعلى نسبة تتمركز في مجال المهن التقنية والعامة هي ٨٩ بالمئة، وفي مواقع اتخاذ القرار بنسبة ٢ بالمئة، كما تتوزع العمالة النسائية في المجالات المختلفة لتشكل في مجال التربية نسبة ٥٣,١ بالمئة، وفي الصحة ٤٥,٢ بالمئة، والكهرباء ١٧,٩ بالمئة، وفي وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ٣٣,٣ بالمئة، وفي الزراعة ١٢,٧ بالمئة، والداخلية ٧,١ بالمئة، والأشغال ١٣,٧ بالمئة، والمواصلات ٩,٧ بالمئة، والخارجية ١٨,٧ بالمئة، والعدل ٧,٣ بالمئة، والمالية والصناعة ١٨,٨ بالمئة، ومجلس الدولة لشؤون مجلس الوزراء ٢٢,٤ بالمئة، وفي وزارة التخطيط ١٢,٦ بالمئة والاتصال والتجارة ١٣,٢ بالمئة، وفي مجال الرياضة والشباب ١٣,٦ بالمئة، والتعليم العالي ٣٥,٤ بالمئة والثقافة والإعلام ١٤,٨ بالمئة[٨].

---

(٨) المصدر نفسه.

وعلى الرغم من التزايد في أعداد الخريجات في كليات التقنية وتمتعهن بالمهارات اللازمة للعمل في مجالات القطاع الخاص (البنوك، الشركات الاستثمارية المختلفة، المجالات الإدارية والتنظيمية)، إلا أن مساهمتهن في القطاع الخاص ما زالت ضئيلة، إذ بلغت أعداد العاملات ـ بحسب البيانات المتاحة ـ ١٣٨ من مجموع ٦٤٦٣ وذلك عام ١٩٨٥، أما في عام ١٩٩٥ فقد وصل عدد العاملات إلى ٦١٣ من مجموع ٨٧٥٢، وتشير البيانات التقديرية لعام ٢٠٠٠ إلى أن عدد العاملات في هذا القطاع يصل إلى ١٢١٣ من مجموع ١٠٤٠١، وتعود هذه المساهمة الضئيلة إلى مجموعة من العوامل منها: الاعتماد على العمالة الوافدة وتفضيلها، والقيود الثقافية التي تحد من الاختلاط، والقيود الاجتماعية الأسرية التي تعوق عمل المرأة في هذا القطاع(٩).

وفي عمان، زادت معدلات النشاط الاقتصادي للمرأة العمانية من ٧,٧ بالمئة عام ١٩٩٣ إلى ١٠,١ بالمئة عام ١٩٩٧ نتيجة لزيادة معدلات التنمية بوجه عام وبرامج التنمية التي تركز على النهوض بالمرأة بوجه خاص. كما أن نسبة عمالة المرأة في القطاع الحكومي قد زادت من ٢٢,٤ بالمئة عام ١٩٩٥ إلى ١٤,٢ بالمئة عام ١٩٩٧. ويتركز أكثر من ٥٠ بالمئة من إجمالي عدد الإناث (٥٧,٣ بالمئة) في الفئة العمرية ٢٠ سنة، كما أن حوالى ٧٢,٨ بالمئة منهن يعملن في القطاع الحكومي. كما تشير البيانات إلى زيادة نسبة الإناث المشتغلات في قطاع الزراعة من ٦,٥ بالمئة عام ١٩٩٣ إلى ١١,٤ بالمئة عام ١٩٩٦، وفي قطاع الصناعة من ٢٠,٩ بالمئة إلى ٢٧,٢ بالمئة في الفترة نفسها، وفي قطاع الخدمات من ٧,٩ بالمئة إلى ٩,٧ بالمئة. كما ارتفعت نسبة المشتغلات في القطاع الحكومي من ٢٢,٤ بالمئة عام ١٩٩٥ إلى ٢٥,٥ بالمئة عام ١٩٩٨ بينما ما زالت نسبة مساهمتهن في القطاع الخاص لم تتجاوز ١٦,٧ بالمئة. وبالنسبة لتوزيع قوة العمل العمانية (١٥ سنة فأكثر)، بحسب المهن الرئيسية بين الذكور والإناث، تشير بيانات تقرير وضع المرأة في عمان عام ١٩٩٩ إلى أن فئة العاملات في قطاع التعليم والتدريس تحتل المرتبة الأولى (٣٩,١ بالمئة) من حيث نسبة المشتغلات على مستوى السلطنة عام ١٩٩٧، تليها فئة المشتغلات بالصحة والخدمات الاجتماعية ٣٢,٣ بالمئة. ويعود السبب في أن النسبة الغالبة من المشتغلات تتركز ضمن فئة العاملات بالتعليم إلى ملاءمة مهنة التدريس لطبيعة المرأة(١٠).

(٩) المصدر نفسه، ص ٨٤.

(١٠) جامعة الدول العربية، **التقرير العربي الموحد لمتابعة الإنجازات التي تم تحقيقها في الدول العربية لتنفيذ مقررات المؤتمر العالمي الرابع للمرأة** ([القاهرة؟]: الجامعة، الأمانة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية، إدارة شؤون المرأة والأسرة، ٢٠٠٠).

أما عن الوضع في العربية السعودية، فقد بلغ معدل النشاط الاقتصادي للإناث ١٠,٦ بالمئة عام ١٩٩٧. إلا أن معدل النشاط الاقتصادي للإناث مقارناً بمعدل النشاط الاقتصادي للذكور قد قلص الفجوة من ١٥ بالمئة إلى ١٢ بالمئة خلال الفترة (١٩٩٥ ـ ١٩٩٧).

وفي قطر، بلغ معدل النشاط الاقتصادي للإناث ٢٢,١ بالمئة عام ١٩٩٧، بينما تحسن معدل النشاط الاقتصادي للإناث مقارناً بمعدل النشاط الاقتصادي للذكور من ١٥ بالمئة إلى ٣٠,٧ بالمئة خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٧[١١].

وعلى الرغم من سعة حجم القطاع المختلط والتزايد المستمر لعدد العاملين فيه من مختلف الجنسيات الوافدة، فإن عدد الإناث القطريات العاملات فيه لم يزد على ٣٨ موظفة عام ١٩٩٧ لكن عددهن صار ١٢٨ قطرية عام ١٩٩٨ بعد خصخصة شركة اتصالات قطر. ويتضح من البيانات أن هناك ١٣ شركة مختلطة لا تزال مقفلة بوجه القطريات وأن هناك ثلاث شركات مختلطة تعمل فيها ٥ قطريات فقط، في حين أن تركزهن كان في بنك قطر الوطني وفي شركة اتصالات قطر.

أما عن مكانة المرأة القطرية بوجه عام والخريجات بوجه خاص في الشركات والمؤسسات الخاصة فهي متواضعة للغاية، إذ بقيت هذه المؤسسات متجاهلة للأعداد الكبيرة من الخريجات المواطنات العاطلات عن العمل تحت أعذار واهية لتبرر اعتمادها على العمالة الوافدة. ففي قطاع البنوك والمصارف الذي يضم ١٣ مصرفاً قطرياً وعربياً وأجنبياً يعمل فيها ٢٧٧٣ وفقاً لإحصاءات عام ١٩٩٨ نجد أن هناك ٨٩ قطرية فقط من بين ٤٦٢ موظفة يعملن فيها، ما يجعل نسبتهن من إجمالي العاملين ٣ بالمئة بينما نسبة المواطنات لإجمالي الإناث في هذا القطاع هي ١٩ بالمئة.

وفي نطاق قطاع التأمين الذي يضم تسع شركات أهلية قطرية وعربية وأجنبية يبلغ إجمالي العاملين فيها ٣٠٤ موظفين وموظفة لا نجد في هذه الشركات جميعاً إلا موظفة قطرية واحدة، وهو أمر يلفت النظر ويدعو إلى التساؤل. أما الجمعيات التعاونية في قطر وعددها ١٢ جمعية كبيرة يعمل فيها ٥٨٤ موظفاً فلا تزال مقفلة هي الأخرى بوجه النساء القطريات.

وفي البحرين، بلغت نسبة مساهمة المرأة البحرينية ١٧,٥ بالمئة، ويبلغ معدل مساهمة النساء في النشاط الاقتصادي ٢٠,٧ بالمئة عام ١٩٩٧. وضاقت الفجوة النوعية بالنسبة لمعدل النشاط الاقتصادي للإناث كنسبة مئوية من معدل الذكور

(١١) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

وتحسنت، فبعد أن كانت عام ١٩٩٥ ـ ٢٤ بالمئة أصبحت ٣٣,١ بالمئة عام ١٩٩٧، بينما بلغت نسبة مساهمة الإناث في القوى العاملة (١٥ سنة فما فوق) ١٩,٤ بالمئة عام ١٩٩١، وبلغت نسبة مساهمة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة ٣٣,١ بالمئة وبلغت نسبة الإناث المشتغلات بالأعمال الإدارية والتنظيمية ٦ بالمئة، والمشتغلات بالأعمال المهنية والفنية ٢٦ بالمئة والمشتغلات بأعمال البيع والخدمات ٨ بالمئة والمشتغلات بأعمال الكتبة ٢٣ بالمئة، وبلغت نسبة المشتغلات لحساب الأسرة من دون أجر ٨ بالمئة خلال الفترة من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٦. وتنفذ الوزارة المعنية العديد من المشروعات والبرامج للنهوض بوضع المرأة الاقتصادي.

أما في الكويت، فقد بلغت نسبة مشاركة النساء في قوة العمل في نهاية عام ١٩٩٥ ما مقداره ١٥,٧٩ بالمئة. وترتب على ذلك ارتفاع نصيب الإناث في جملة قوة العمل الكويتية في ذلك العام إلى ٣٢,٢ بالمئة. وشهدت الفترة ١٩٩٥ ـ ١٩٩٩ نمواً متسارعاً في قوة العمل الكويتية من الإناث بمعدل يبلغ متوسطه السنوي ٧,٨٨ بالمئة في مقابل متوسط معدل نمو سنوي لقوة العمل الكويتية من الذكور يبلغ ٥,١٨ بالمئة، وترتب على ذلك ازدياد نسبة مشاركة الإناث في قوة العمل لتصل في نهاية عام ١٩٩٩ إلى نحو ١٨,٥٦ بالمئة بعد أن كانت ١٥,٧٩ في عام ١٩٩٥. ويزداد معها نصيب الإناث في إجمالي قوة العمل الكويتية إلى ٣٤,٤٤ بالمئة. اقترن التحسن النسبي في مشاركة الإناث الكويتيات في قوة العمل، وازدياد نصيبهن في إجمالي قوة العمل الكويتية، بتحسن ملموس في التوزيع النسبي لجملة قوة العمل منهن بحسب الحالة التعليمية، يتجسد على وجه الخصوص في ارتفاع نسبة الحاصلات منهن على مؤهلات عليا من ٣١,٣٢ بالمئة في عام ١٩٩٥ إلى ٣٦,٢٧ بالمئة في عام ١٩٩٩، بزيادة قدرها ٥,٠٤ نقطة مئوية، في مقابل انخفاض نسب الحاصلات منهن على مؤهلات متوسطة وعلى مؤهلات دنيا وغير الحاصلات على مؤهل من ٤١,٣٧ بالمئة و٢٤,٤١ بالمئة و٢,٩٩ بالمئة على التوالي في عام ١٩٩٥ إلى ٣٨,٦٠ بالمئة و٢٢,٧٧ بالمئة و٢,٣٧ بالمئة على التوالي في عام ١٩٩٩[١٢].

كما شهدت الفترة ١٩٩٥ ـ ١٩٩٩ تحسناً نوعياً في التوزيع النسبي لجملة قوة العمل الكويتية من الإناث بحسب التصنيف المهني، يتمثل على وجه الخصوص في ارتفاع نسب من يعملن منهن في مهن «المهندسون» و«المديرون والمشرفون» و«الفنيون في الهندسة» و«العمال الحرفيون في الإنتاج» و«العمال نصف المهرة في الإنتاج»، في مقابل انخفاض نسب من يعملن منهن في مهن «المدرسون» و«الكتبة ورجال

(١٢) الشامسي [وآخرون]، المصدر نفسه.

الشرطة» و«عمال الخدمات وعمال الزراعة» و«العمال العاديون». ويكاد هذا التحسن يتطابق تماماً مع ما حدث في الفترة نفسها من تحسن نوعي في التوزيع النسبي لقوة العمل الكويتية من الإناث في الحكومة بحسب التصنيف المهني. وفي القطاع الخاص ارتفعت نسب من يعملن منهن في مهن «المهندسون» و«المديرون والمشرفون» و«الفنيون في الهندسة» و«الفنيون في الطب والعلوم» و«الكتبة ورجال الشرطة» ارتفاعاً ملحوظاً، بينما انخفضت نسبتهن انخفاضاً ملحوظاً أيضاً في مهن «الاقتصاديون والقانونيون» و«سيدات الأعمال والقائمات بأعمال البيع»، وبنسب أقل في مهن «الأطباء والعلميون» و«العمال نصف المهرة في الإنتاج» و«العمال العاديون»[(١٣)].

وثمة مظهر آخر للتحسن في أوضاع قوة العمل الكويتية من الإناث في الفترة ١٩٩٥ ـ ١٩٩٩، يتمثل في زيادة، وإن تكن طفيفة، في نسبة من يعملن منهن في القطاع الخاص من ٤,٤٨ بالمئة في بداية الفترة إلى ٤,٧٠ بالمئة في نهايتها، في مقابل انخفاضها في القطاع الحكومي من ٩٥,٥٢ بالمئة إلى ٩٥,٣٠ بالمئة في ما بينهما، وهو ما يعزى إلى ارتفاع جملة المشتغلات منهن في القطاع الحكومي بنسبة ٣٥,٤ بالمئة وفي القطاع الخاص بنسبة ٤١,٩ بالمئة في هذه الفترة[(١٤)].

٣ ـ التعليم وتغير الأدوار الأسرية للمرأة الخليجية

كان للتعليم، بمضمونه المعرفي، والعمل، بمردوده الاقتصادي والاجتماعي، أثر كبير في تغير أدوار المرأة الخليجية، كزوجة وأم، فقد أديا إلى إحداث تغير نسبي في عادات الزواج وتقلص الفرص المتاحة للزواج المبكر. ففي ما يتعلق بسن الزواج، نجد أن من أولى ملامح التغير التي ميزت أحد الجوانب الثقافية للمرأة الخليجية، أنه إذا كان الزواج في الماضي قد تم في أعمار مبكرة نسبياً، فهو الآن أصبح يتم في أعمار متأخرة لأسباب متعلقة بتعليم المرأة وخروجها إلى العمل، وارتفاع مستواها الاجتماعي، الأمر الذي أدى إلى تحديد الأشخاص الذين يمكن الارتباط بهم وفقاً لمستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية.

كما أدى التعليم والمردود الاقتصادي للعمل إلى مشاركة المرأة في السلطة الأسرية وتفعيل دورها في اتخاذ القرارات الأسرية، سواء في ما يتعلق بأمورها الخاصة، أو بتعليم الأبناء وحل مشكلاتهم، كما ساهمت في تخفيف الأعباء الأسرية

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) المصدر نفسه.

بعامة والاقتصادية منها بخاصة(١٥).

وأدى التعليم والعمل أيضاً إلى تقلص بعض الأدوار الأسرية للمرأة، وبصفة خاصة دورها الإنجابي ودورها في عملية التنشئة الاجتماعية. فمن حيث الدور الإنجابي، أدت سيادة نمط الأسر النووية وأعباء العمل إلى تفكير الزوجين في التقليل من عدد الأطفال بحيث تقلص الحجم الفعلي للأسرة إلى خمسة أو ستة أفراد بدلاً من ثمانية أو تسعة. أما عن تقلص دور المرأة في التنشئة الاجتماعية، فمن المعروف أن التنشئة هي عملية اجتماعية يتحول بمقتضاها الفرد من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي، وهذه العملية تجري على يد العديد من الأفراد، وهم «المنشئون» وبخاصة الأبوان اللذان يقومان بعدة أدوار، كما تتوقف على توافر العديد من المقومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتتضمن هذه المقومات ضرورة توفير شتى ألوان الرعاية المادية والصحية والاجتماعية للطفل حتى يكتسب شخصيته ويصبح سوياً من الناحية الاجتماعية. ولقد أدت التحولات الاجتماعية إلى تغير في التنشئة الاجتماعية من حيث المضمون، ومن حيث الأفراد المؤدون لها، ومن حيث طبيعة المقومات التي يجب أن تتوافر لأدائها. فلم تعد الأسرة المؤسسة الاجتماعية التي تضطلع وحدها بهذه الوظيفة، وتبيَّنت مشاركة العديد من المؤسسات (الثقافية والاجتماعية والتربوية) لها. كما تخلى الأبوان ـ نظراً لانشغالهما في العمل ـ عن التوجيه والإرشاد السليم للأبناء، بالإضافة إلى ذلك افتقدت كثير من الأسر بعض المقومات، وبخاصة الاقتصادية التي تؤهلها لأداء هذه الوظيفة.

٤ ـ المرأة الخليجية واتخاذ القرار

وإذا كان ما سبق يوضح أثر التعليم والتغيرات الاجتماعية والثقافية العديدة في عمل المرأة، فإن هذا الأثر لا يزال محدوداً، ويوضح ذلك عدم الاتساق بين تعليم الإناث ممثلاً بين الأعداد الهائلة من الخريجات ونسبة المساهمة في نسب العمل من ناحية، وعدم وجود المرأة في العديد من المراكز القيادية، ومراكز اتخاذ القرار من ناحية أخرى.

وينبغي التأكيد على أن الدراسات المتعلقة بمشاركة المرأة الخليجية في اتخاذ

---

(١٥) Eleanor Doumato, «The Saudis and the Gulf War: Gender, Power, and the Revival of the Riligious Right,» pp. 84 and 211, and Charlotte Heath, «Women, Income Generation and Gender Relations in Rural Oman,» pp. 164 and 183, in: Abbas Abdelkarim, ed., *Change and Development in the Gulf* (New York: St. Martin's Press, 1999).

القرار من خلال وجودها في المراكز العليا نادرة للغاية، ولا يتوافر من الإحصاءات إلا القليل. وقد استطعنا الحصول على بعض هذه الإحصاءات ونعرضها في ما يلي:

أ ـ في دولة الإمارات العربية المتحدة توضح الإحصاءات أن أعداداً قليلة من النساء يتبوأن مراكز إدارية عليا في الجهاز الإداري للدولة الذي يتكون من نوعين رئيسيين من المنظمات هي الوحدات الحكومية والوحدات الاقتصادية. ويقصد بالوحدات الحكومية الوزارات والمصالح العامة والأجهزة التي يكون لها موازنة خاصة بالوظائف، بالإضافة إلى الوحدات الإدارية المحلية والهيئات العامة. أما الوحدات الاقتصادية فهي كل جهاز له نشاط اقتصادي يهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق الصالح العام تملكه الدولة[(١٦)]. وتوضح البيانات الواردة في الجدول رقم (٦) أن عدد العاملات في الوحدات الحكومية ـ اللاتي يشغلن وظائف إدارية عليا (ونعني بذلك موظفي الحلقة الأولى ودرجاتها) قليل للغاية، وهن يتواجدن في ست وزارات اتحادية فقط من بين ثلاث وعشرين وزارة. ويبلغ عدد العاملات اللاتي يشغلن وظيفة درجة أولى إدارية في وزارة الصحة سبعاً، من بينهن ست مديرات إدارة، وواحدة فقط نائبة مدير، بينما لا تزيد أعداد العاملات اللائي يشغلن هذه الدرجة في وزارة الإعلام عن اثنتين (مديرة إدارة المعارض) (ومديرة المركز الثقافي)، وتضم وزارة التربية والتعليم ثلاثاً، اثنتان منهن بدرجة وكيلة وزارة وأخرى مديرة إدارة التعليم الابتدائي ورياض الأطفال، ولا يزيد عدد اللائي يشغلن هذه الدرجة على واحدة في كل من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (درجة وكيلة وزارة) ووزارة الخارجية ووزارة التعليم العالي.

أما عدد اللائي يشغلن الدرجة الأولى (بمسميات مختلفة) في الهيئات والدوائر الحكومية في الدولة فيصل إلى ٢٠، أي حوالى ثلاثة أضعاف اللائي يشغلن الدرجة نفسها في الوزارات الاتحادية. وطبقاً للبيانات الواردة في الجدول رقم (٧) يتضح أن دائرة التنظيم والإدارة تستأثر بأكبر عدد وهو ثمانٍ، من بينهن اثنتان على درجة خاصة، ويلي ذلك دائرة الأشغال التي تضم ثلاثاً من بينهن اثنتان (كبيرة مهندسين وأخرى كبيرة مهندسين تنفيذ مدني). أما دائرتا المالية والطيران المدني فلا يزيد العدد فيهما على اثنتين في كل منهما، بينما لا توجد إلا واحدة تشغل درجة عالية في كل من ديوان رئيس الدولة والهيئة العامة للمعلومات.

---

(١٦) سمير فريد، «التنظيم الإداري بدولة الإمارات العربية المتحدة. . دراسة تحليلية،» في: بلال محمد بلال [وآخرون]، **دراسات في مجتمع الإمارات**، سلسلة كتب مجلة شؤون اجتماعية؛ ١ ـ ٤، (الشارقة: جمعية الاجتماعيين، ١٩٩٠)، ج ٩، ص ٢٥٩.

أما عن الوحدات الاقتصادية ذات الدور المؤثر في العملية الإنتاجية والمصلحة العامة للدولة، فلا يزيد عدد اللائي يشغلن درجة عالية فيها عن اثنتين، حسبما توضح الإحصاءات القليلة التي توافرت لدينا والتي وردت في الجدول رقم (٨) الذي يشير إلى أن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي يشتمل على واحدة بوظيفة مديرة، وكذلك غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي حيث تشغل واحدة وظيفة مديرة إدارة الدراسات الاقتصادية والتدريب.

ب ـ وتشير البيانات المتاحة لنا عن دولة قطر إلى أن هناك توجهاً لتمكين المرأة من شغل بعض المناصب القيادية. ويتمثل هذا التمكين في صدور العديد من المراسيم الأميرية بتعيين بعض الخريجات بمناصب قيادية عليا لم تكن المرأة القطرية قد بلغتها من قبل. ففي عام ١٩٩٦ تم تعيين أول وكيلة وزارة، وفي عام ١٩٩٩ تم تعيين خريجتين قطريتين بدرجة وكيل وزارة ليرتفع عددهن إلى ثلاث وكيلات. كما منحت المرأة القطرية عام ١٩٩٨ حق الترشيح والانتخاب في المجالس البلدية.

إضافة لذلك تم تعيين إحدى القطريات بمنصب نائب مدير الجامعة، وتعيين أول عميدة بجامعة قطر مع أربع وكيلات لأربع كليات مختلفة، وهي طفرة خطتها الجامعة التي ظلت جميع المواقع القيادية فيها حكراً على الرجال حتى نهاية عام ١٩٩٩، هذا بالإضافة إلى تعيين العديد كرؤساء أقسام في كليات مختلفة كالتربية الفنية، وعلم النفس، وأصول التربية، واللغة الإنكليزية، والاقتصاد المنزلي، ووحدة الدراسات البيئية واللغة العربية، هذا إلى جانب القيام بأعمال رئيسة قسم في تخصصات علوم الحاسب وتقانة التعليم والرياضيات والفلسفة والفيزياء. وإلى جانب مناصب الجامعة هذه تشغل المرأة كذلك ثلاثة مناصب إدارية في المجلس الأعلى لشؤون الأسرة (رئيسة المجلس ونائبة الرئيسة ومستشارة)، هذا إلى جانب شغلها لمناصب أخرى تتمثل في: المنسقة العامة للجان التطوعية، ورئيسة منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، ورئيسة مجلس إدارة جمعية الهلال الأحمر القومي، ورئيسة مجلس أمناء دار تنمية الأسرة.

وفي الكويت، تدرجت المرأة في الدخول إلى مجالات القيادة والسلطة تدرجاً يتماشى مع طبيعة تطور دور المرأة وتناميه ومشاركتها في قضايا تنمية المجتمع. وارتفعت مكانة المرأة وشغلت المناصب والمستويات كافة حتى وصلت إلى درجة مديرة للجامعة، ووكيلة وزارة، وسفيرة. كما ترأست المرأة الكويتية الجمعيات النسائية الأهلية التي تعمل من أجل خدمة المجتمع والبالغ عددها خمس جمعيات، بالإضافة إلى الاتحاد الكويتي للجمعيات النسائية الذي تم إشهاره عام ١٩٩٤ لتعزيز دور المرأة في الحياة الاجتماعية والعمل التطوعي.

وعن وجود المرأة الكويتية في مواقع اتخاذ القرار الاقتصادي في القطاع الخاص تبين الإحصاءات تطور زيادة أعداد صاحبات العمل من ٤٠ امرأة عام ١٩٨٠ إلى ١٠٥ عام ١٩٩٣ إلى ٢٣٠ امرأة عام ١٩٩٧. وتعتبر هذه الأعداد منخفضة نسبياً على الرغم من تشجيع المرأة على إدارة أعمالها. أما في ما يختص بوجود المرأة في موقع اتخاذ القرار في قوة العمل الوطنية فإنه وفقاً لإحصاءات عام ١٩٨٠ كان عدد الإناث اللائي يشغلن مناصب إدارية عليا ٦٧ امرأة، وقد وصل عددهن عام ١٩٩٣ إلى ٢٨٥ امرأة وفي عام ١٩٩٧ إلى ٣١١ امرأة. ويعطي هذا مؤشراً على ازدياد مكانة المرأة في تقلد المناصب القيادية. وتشكل النساء اللائي يشغلن مناصب قيادية إدارية ٧,٦ بالمئة من إجمالي الكويتيين في هذه الفئة عام ١٩٩٣ في مقابل نسبتهن عام ١٩٨٠ والتي كانت تبلغ ٣,٢ بالمئة فقط. وقد بلغت نسبة النساء على المستوى دون الوزاري ٦,٧ بالمئة عام ١٩٩٦[(١٧)].

وفي البحرين، نالت المرأة حقوقها السياسية كحقها في التصويت وترشيح نفسها للانتخابات عام ١٩٧٣، ووصلت إلى درجة وكيلة وزارة وسفيرة، ويزداد وجودها في مستويات الإدارة العليا والإشرافية والمستويات التنفيذية، وقد عينت في هذا العام أربع نساء في مجلس الشورى البحريني[(١٨)].

وفي عمان، أتاح مجلس الشورى ومجلس الدولة للمرأة العمانية فرصة المشاركة في مناقشة ودراسة القضايا والمشروعات التي تهم المجتمع لتشارك بفكرها وتساهم برأيها في شؤون وطنها. ودخلت المرأة العمانية ميادين جديدة مثل مجلس الشورى (٢ عضو) من ٨٢ عضواً منتخباً عام ١٩٩٤، وحصلت المرأة في مسقط عام ١٩٩٤ على حقها في الانتخاب، وباقي نساء عمان حصلن على حقهن في الانتخابات عام ١٩٩٧. وتوسيعاً لدور المرأة العمانية للمشاركة في رسم السياسات والخطط والبرامج تم تعيين ٤ نساء من ٤١ عضواً في مجلس الدولة عام ١٩٩٧. أما بالنسبة للمرأة في الحكم فنجد أنه بلغ معدل مشاركتها ٣,٦ بالمئة على جميع المستويات، و٤,١ بالمئة في المستوى دون الوزاري عام ١٩٩٦. ووصلت المرأة العمانية إلى منصب وكيلة وزارة بعد أن كان هذا المنصب قاصراً على الرجال فقط (عدد ٣ عام ١٩٩٨) في وزارة التعليم والاقتصاد الوطني والشؤون الاجتماعية والتدريب المهني. واحتلت ٣ سيدات منصب مستشار و٧ منصب مدير عام في سنة ١٩٩٨ نفسها. وأتيحت الفرصة

---

(١٧) جامعة الدول العربية، **التقرير العربي الموحد لمتابعة الإنجازات التي تم تحقيقها في الدول العربية لتنفيذ مقررات المؤتمر العالمي الرابع للمرأة**، ص ١١٢ ـ ١١٣.

(١٨) المصدر نفسه، ص ١١٣.

للمرأة العمانية لتقلد المناصب القيادية العليا كمنصب مستشار (٣ سيدات)، وخبير (سيدة واحدة)، ومنصب مدير عام (٧ سيدات)، ومدير دائرة (٢٢ سيدة)، ومدير مدرسة (٣١ سيدة)، ومدير قطاع (٤ سيدات)، وسيدة واحدة في كل من المناصب التالية (رئيس المكتب الفني، رئيس قسم، مشرف، مدير مكتب) ليصل عدد السيدات في المناصب القيادية والمشاركة في عملية اتخاذ القرار في الدولة إلى ٧٥ سيدة عام ١٩٩٨، وعينت أول سفيرة لعمان في عام ١٩٩٩، كما صدر قرار ديواني عام ١٩٩٩ بتعيين أول امرأة في مجلس رجال الأعمال وامرأة أخرى في غرفة تجارة وصناعة عمان[١٩].

ولا بد من التأكيد أنه على الرغم من التحسن النسبي في مواقع المرأة في اتخاذ القرار في دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن الواقع والدلائل المستقبلية تحتم ضرورة تفعيل وزيادة نسبة مشاركة المرأة في هذا المجال. وهناك العديد من السبل التي تؤدي إلى تحقيق هذا الهدف وأهمها التغلب على المشكلات التي تعترض ارتياد المرأة لهذا المجال.

وقد أوضحنا في إحدى الدراسات التي أجريناها عن «دور المرأة الخليجية في إدارة التعليم» انه على رغم التقدم في التعليم العالي للنساء، فما زالت هناك عقبات كبيرة تعترض المرأة حين تحاول ترجمة التعليم العالي الذي حصلت عليه إلى مشاركة فعالة في وظائف صنع القرار، إذ ما زال نمط التفرقة الوظيفية على المستوى الهرمي في ميادين العمل يؤدي إلى انعدام المساواة بين المرأة والرجل في القيمة والناتج في هذا المجال من العمل، وتوجد أعداد كبيرة في وظائف المستويات الوسيطة والدنيا في التسلسل الهرمي، من حيث المركز والرتب، وتشغل المرأة في كثير من الأحيان ما يجاوز ٨٠ بالمئة من هذه الوظائف في البلدان الخليجية، ومع تزايد أهمية المكانة الوظيفية بالصعود في التسلسل الهرمي يقل عدد الوظائف، وتزداد مساهمة الرجل. ونلاحظ في الوظائف التعليمية أن التغيرات في التسلسل الهرمي مع نشوء الوظائف المتميزة، أوضح ما تكون في الوظائف التعليمية، كما نجد الرجال يشغلون الوظائف الأفضل أجراً ومكانة في المستويين الثانوي والعالي، وإن كانت نسبة النساء الآن غالبة في كثير من مجالات التعليم، إلا أن الأغلبية العظمى من وظائف المستوى الأعلى في جميع الميادين يشغلها المدرسون حتى الآن، حتى وإن كان معظم طلبتهم من النساء، إلا أن بعض النساء حاولن غزو مثل هذه الوظائف.

وقد شخصت الدراسة العوامل المختلفة التي أفرزت هذا الوضع التمييزي

(١٩) المصدر نفسه، ص ١١٤.

للرجال دون النساء في شغل الناحية الإدارية، وهذه العوامل تتراوح ما بين العوامل الإدارية والتنظيمية والشخصية والاجتماعية. ونورد في ما يلي توضيحاً للعوامل الاجتماعية حسبما أوردتها الدراسة[٢٠]، وتتمثل في ما يلي:

(١) إن من أهم أسباب قلة مساهمة المرأة في الوظائف الإشرافية، تفضيل رئاسة الرجال، وذلك سواء من جانب الرؤساء أو المرؤوسين، إذ يسود اعتقاد بأن المرأة لا تصلح للوظائف الرئاسية، وأنها تفتقد الخصائص الشخصية التي تؤهلها لشغل هذه الوظائف.

(٢) الاعتقاد السائد بتفضيل رئاسة الرجال من جانب المرؤوسين أنفسهم من الرجال أو النساء، ويؤدي هذا الاعتقاد إلى حجب الوظائف العليا عن النساء منعاً من إثارة الاضطرابات والقلاقل في جو العمل. وهذا الاعتقاد سائد بين الرجال، كما هو سائد بين النساء أنفسهن، أي أن المرأة نفسها لا تفضل أن تكون رئيستها امرأة مثلها.

(٣) كما أن النظرة الشائعة لدى أفراد المجتمع هي أن المرأة لا تحسن العمل في مواقع القيادة لافتقارها إلى الخصائص القيادية، ولأنها تحكم على الأمور بعواطفها، كما أن المجتمع ينظر نظرة أدنى إلى الرجال الذين يعملون تحت قيادة النساء.

٥ ـ المرأة الخليجية والمجتمع المدني

يعد المجتمع المدني في بلدان الخليج العربي قيد التأسيس وفي طريقه نحو الاكتمال، وذلك باكتمال أسس ومؤسسات المجتمع الحديث الذي أخذ في البروز والتطور على اثر التحولات السريعة والمتلاحقة التي شهدتها بلدان الخليج العربي خلال الـ ٢٠ سنة الماضية. لذلك على رغم كل الظروف النفطية وكل الأوضاع الخاصة بحداثة الاستقلال، فإن مؤسسات المجتمع المدني أخذت في الانتعاش والنهوض بما في ذلك الهيئات المدنية التي تقوم بوظائف الأحزاب السياسية التقليدية في مناقشة القضايا العامة. ولقد شهدت مجتمعات الخليج العربي وخاصة في كل من الكويت والإمارات العربية المتحدة وإلى درجة ما في البحرين، تزايداً ملموساً في عدد الاتحادات والهيئات والمجتمعات ذات النفع العام والتي عادة ما تحصل على الإشهار الرسمي، بل الدعم المالي من الحكومات. وما زالت هذه الجمعيات تشهد نمواً وازدهاراً ملحوظين في عددها وفي حجم نشاطاتها وفي تأثيرها في القرارات.

(٢٠) ميثاء سالم الشامسي، «دور المرأة الخليجية في إدارة التعليم،» ص ١٦ ـ ١٧.

ومن أبرز هذه التجمعات الاتحادات الطلابية والنسائية والهيئات والجمعيات ذات النفع العام ونوادي الكتاب والأدباء والتجمعات الدينية والثقافية بما في ذلك نوادي الجاليات الأجنبية علاوة على الهيئات الخيرية التي اتسعت نشاطاتها إلى خارج منطقة الخليج العربي. وتقدم هذه الجمعيات في العموم خدمات إنسانية واجتماعية وتقوم بنشاطات ثقافية وأدبية وفنية.

ومع ذلك، يلاحظ أن هناك تفاوتاً شديداً في خبرات بلدان الخليج بالنسبة لتكوين تلك الجمعيات، وعلى ضوء هذا التفاوت تقسم بلدان الخليج من حيث خبرتها في بناء تلك المؤسسات إلى مجموعتين مختلفتين، تضم المجموعة **الأولى** كلاً من العربية السعودية وقطر وعمان، حيث يلاحظ غياب كلي أو نسبي لمؤسسات المجتمع المدني في هذه الأقطار، فهي إما غائبة أو غير متطورة، أو أنها تفتقد الاستقلالية الكاملة أو النسبية. أما المجموعة **الثانية** فتضم كلاً من الكويت والبحرين والإمارات العربية المتحدة، وتمتاز بوضوح مؤسسات المجتمع المدني فيها، وأدائها لمهامها بعلانية ونشاط وبموجب قوانين وتشريعات تحقق لها الاستقلالية الكاملة أو النسبية عن مؤسسات الدولة. بيد أن هذا الغياب لمؤسسات المجتمع المدني في المجموعة الأولى لا يعني أنه لا توجد أية مؤسسات للمجتمع المدني في تلك الأقطار الثلاثة، بل كان هناك بروز لمؤسسات أهلية وتطوعية وثقافية ونسائية عديدة خاصة في السنوات القليلة الماضية[٢١].

هذا، وتلعب هذه المؤسسات أدواراً متعددة من أجل النهوض بالمرأة، وتحسين خصائصها وتفعيل أدوارها الاجتماعية. وتتباين هذه الأدوار من بلد لآخر بحسب الخطط المرسومة والبرامج المرتبطة بها، وسبل الدعم المختلفة التي تتلقاها، ومعدل فاعلية المشاركة النسائية في أنشطتها. ويمكننا في الفقرات القادمة إلقاء الضوء على ما تؤديه إحدى هذه المؤسسات من أدوار، ونخص بالذكر الاتحاد النسائي العام في الإمارات العربية المتحدة.

فللاتحاد النسائي العام العديد من الأهداف التي يتم تنفيذها من خلال عدد من البرامج والأنشطة المتمثلة في المؤتمرات والمحاضرات والندوات والاجتماعات والدورات التدريبية والاحتفالات والمعارض والمهرجانات والزيارات وكذلك إجراء الدراسات والبحوث العلمية التي تتعلق بالمرأة وقضاياها.

---

(٢١) منيرة أحمد فخرو، «موقع الحركات النسوية في مؤسسات المجتمع المدني: في البحرين والكويت والإمارات،» **عالم الفكر**، السنة ٢٧، العدد ٣ (كانون الثاني/يناير ـ آذار/مارس ١٩٩٩)، ص ١٢٥ ـ ١٣٦.

أ ـ أما عن المؤتمرات فقد عقد الاتحاد النسائي العديد من المؤتمرات المحلية، وشارك في الكثير من المؤتمرات العالمية والعربية، دعماً لدور المرأة، واستجابة للتعامل مع قضاياها ومع تغيرات العصر. وتأكيداً للدور العلمي والثقافي الذي يقوم به الاتحاد النسائي من أجل النهضة الثقافية بعامة وللارتقاء بالمكانة العلمية والثقافية للمرأة بخاصة، نظم الاتحاد النسائي بالتعاون مع منظمة اليونسكو وجامعة عجمان مؤتمر تفاعل المرأة العربية مع العلوم والتكنولوجيا، وذلك في مقر الاتحاد النسائي، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٩. وشارك في المؤتمر ٤٠ خبيراً وخبيرة من كل أنحاء الوطن العربي، هذا إضافة إلى مؤتمر عن واقع الأمومة بين الإنجازات التنموية والتطلعات المستقبلية، كما شارك في مؤتمر المرأة الذي عقد في نيويورك في الفترة من ٥ ـ ٩ حزيران/يونيو عام ٢٠٠٠، وشارك أخيراً في أول قمة للمرأة العربية والتي عقدت بالقاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

ب ـ كما يشارك الاتحاد النسائي في تنفيذ العديد من المشروعات المحلية والعربية منها: مشروعات تعليم الكبار ومحو الأمية، المشروعات الصحية التي تنفذ بالاشتراك مع وزارة الصحة، بعض المشروعات التي تهدف إلى تنمية المرأة من خلال تكوين (أسر التراث وهي فرق لإنتاج المشغولات المتعلقة بالتراث وبيعها) ومشروع إنشاء وحدة للعمل البيئي داخل التنظيم المؤسسي للاتحاد، وذلك بهدف إفراز كوادر نسائية أكثر تأهيلاً في الإدارة البيئية، وأكثر قدرة على تولي مواقع اتخاذ القرار في التنمية المستدامة، بالإضافة إلى ما يقدمه الاتحاد من برامج ثقافية تتمثل في العديد من المحاضرات والندوات والمؤتمرات التي تعالج العديد من الموضوعات التي تهم المرأة بعامة، وتعمل على زيادة وعيها بالأمور والقضايا المحلية والاجتماعية بخاصة.
كما يقوم الاتحاد بتبني مشروع الرعاية الاجتماعية والأسرية الذي يهدف إلى تحقيق الأمن الاجتماعي الأسري والاهتمام بوقاية وعلاج الكيان الأسري في دولة الإمارات، والمحافظة على عادات وتقاليد المجتمع الأصيلة، هذا بالإضافة إلى تأسيس مكتب لـ «توظيف الخريجات المواطنات» يستهدف توفير فرص عمل للخريجات في مختلف الكليات وذلك بالتنسيق مع المؤسسات والهيئات المختلفة في الدولة.

ج ـ كما ينفذ الاتحاد النسائي العديد من المشروعات الدراسية وأهمها: مشروع الأسرة العربية بين العالمية والمحلية، ومشروع المسح الوطني لخصائص الأسرة المواطنة، ومشروع استراتيجيا وطنية لتقدم المرأة في الإمارات العربية المتحدة حتى عام ٢٠٢٠، ومشروع إعداد التقرير الوطني الذي يعكس أوضاع المرأة الإماراتية في ضوء منهاج عمل بكين.

ثالثاً: الرؤية المستقبلية للمرأة الخليجية

كما أكدنا من البداية فإن قضية استشراف مستقبل المرأة الخليجية لا يتم إلا من خلال استعراض لطبيعة الأدوار التي تؤديها ومعالمها. وبعد عرضنا لواقع هذه الأدوار في الفقرات السابقة، فإننا نؤكد أن مستقبل هذه الأدوار مرتبط بطبيعة وتكوين المجتمعات الخليجية وما طرأ عليها من تغيرات من ناحية، وبالتوجهات المستقبلية التي فرضتها التغيرات العالمية من ناحية أخرى، ولذا، فإن المرأة الخليجية عليها:

(١) أن تساهم في العديد من الأدوار الأسرية وبخاصة التربوية، نظراً للآثار الناجمة عن التغير في بعض الأنساق القيمية.

(٢) أن تواصل دورها التنموي من خلال استثمار تعليمها بالعمل في القطاعات الإنتاجية لتأكيد الذات والمشاركة في تطوير البناء الاقتصادي للمجتمع.

(٣) أن تشارك في المجالات المهنية التي يتطلبها القطاع الخاص من أجل وضع حد لمنافسة العمالة الوافدة والآثار السلبية الناجمة عنها.

(٤) أن تشارك في عمليات اتخاذ القرار وتصل إلى مواقع السلطة.

(٥) إن أداء هذه الأدوار لا يتحقق بفاعلية إلا من خلال التغلب على العديد من التحديات التي تواجهها المرأة الخليجية، ويتطلب التغلب على هذه التحديات ضرورة تكاتف الجهود الذاتية للمرأة والجهود الجماعية للمؤسسات ودعم المجتمع المستمر لمثل هذه الجهود. لكن ما طبيعة هذه الأدوار المستقبلية ومعالمها والتحديات التي تواجهها؟ هذا ما سنعرضه في الفقرات التالية.

١ ـ المشاركة الاقتصادية

أوضح تحليلنا في الفقرات السابقة أن عمل المرأة الخليجية لا يزال مقصوراً على مجالات محددة كالتعليم والخدمات الطبية، بينما تظل مساهمتها في قطاع الإنتاج محدودة للغاية. وإذا أخذنا في الاعتبار ارتفاع معدلات النمو للإناث في النظام التعليمي الجامعي، فإن هذا يعني أن العرض من القوى العاملة خلال الفترة المقبلة سيكون متحيزاً نسبياً إلى النساء، لكن معظم هذا العرض في كثير من دول مجلس التعاون سيكون متركزاً حول التخصصات النظرية، ولذا ستواجه النساء عقبات في الحصول على وظيفة في القطاع الحكومي الذي يشهد حالة من التضخم الوظيفي وتقلص دوره، وبالتالي سيبدو شبح البطالة مخيماً على العديد من الخريجات في دول المجلس.

ولقد دعم هذا الوضع التغيرات الناجمة عن العولمة والتي يعكسها تقلص دور الدولة والتوجه إلى تفعيل دور القطاع الخاص وما يتطلبه من مهن فنية ذات كفاءة عالية وتخصصات دقيقة وإجادة للغة المعلومات، وإتقان اللغات، كل هذا وضع أمام المرأة الخليجية تحديات تمثل حاجزاً في طريق المساهمة الفاعلة في اقتصاد المجتمع.

وفي ظل نمط الازدواجية الذي تتصف به أسواق عمل البلدان الخليجية والذي يتمثل في وجود سوق عمل أولية (القطاع الحكومي) تسعى القوة العاملة المواطنة إلى الالتحاق به، وسوق عمل ثانوية تضم المشتغلين لدى القطاع الخاص ـ بكل أنشطته الاقتصادية ـ الذي يعتمد بشكل رئيسي على العمالة الوافدة وبخاصة الآسيوية، فإنه من الطبيعي أن تنعكس التغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية على كل من هاتين السوقين.

فبالنسبة لقطاع الاستخدام الحكومي، وفي ظل الأعداد المتزايدة لخريجي الجامعات وحملة المؤهلات المتوسطة، أصبح من العسير أن تستمر حكومات بلدان المجلس في توفير فرص عمل جديدة لهم وذلك لعدم قدرتها على مواجهة ارتفاع بند الأجور في موازنتها العامة إلى مستويات أعلى من المتحققة حالياً، ومن جانب آخر لمحدودية احتياج القطاع الحكومي لمزيد من العاملين نظراً لتشبع هذا القطاع. وتحاول دول المجلس استيعاب مخرجات التعليم بشكل عام والتعليم العالي، وبخاصة عن طريق تطبيق سياسة إحلال العمالة المواطنة محل العمالة الوافدة في القطاع الخاص، كما تحاول تحديد نسب العمالة الوافدة إلى إجمالي العاملين في كل مشروع، وتحديد حجم معين للوافدين من كل جنسية لا يمكن تجاوزها، فضلاً عن محاولتها لرفع تكلفة استقدام واستخدام العمالة الوافدة بشكل عام عن طريق فرض رسوم مرتفعة على كل من العامل وصاحب العمل، إلا أن نجاح سياسة إحلال العمالة المواطنة محل العمالة الوافدة يتطلب إزالة المعوقات التالية:

أ ـ عدم توافر المستوى العالي من المهارات في بعض التخصصات الفنية والإدارية العليا من العمالة المواطنة ما سيؤدي إلى ضرورة تعويض هذا النقص باللجوء إلى العمالة الوافدة.

ب ـ مطالبة دول المجلس للقطاع الخاص بزيادة فاعليته واقتحامه لكل المجالات الإنتاجية والخدمية.

ج ـ عزوف الشباب الخليجي ـ من النوعين ـ عن العمل في بعض القطاعات المعنية، ومطالبته بمعدلات أجور مرتفعة أسوة بالمرتبات الحكومية ما يقلل من رغبة أصحاب الأعمال في القطاع الخاص في الاستعانة بهم.

د ـ انخفاض نسبة مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي الذي يتطلبه سوق العمل، على رغم الارتفاع الذي تحقق في معدلات التحاقهن بالتعليم في كل مستوياته وذلك لأسباب اجتماعية وثقافية على نحو يقتصر معه عملهن على قطاعات بعينها مثل التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية. لكن ما قدمناه من تحليلات في دراستنا، يدفعنا إلى التأكيد أن هذا الانخفاض سيتحول تدريجياً إلى زيادة لا بأس بها، وبخاصة في السنوات القادمة.

ومما يساعد على زيادة مساهمة الخريجات في العديد من الأنشطة الاقتصادية التي يتطلبها سوق العمل والقطاع الخاص على وجه التحديد، تزايد أعداد الخريجات المتخصصات في المجالات العلمية والعملية التي تتطلبها تلك الأنشطة، ومن المتوقع ألا يجدن ـ مستقبلاً ـ أي صعوبة في إيجاد وظيفة، إذ ان القطاعات الوظيفية (القطاع المصرفي، القطاع الصحي، القطاع الصناعي والزراعي، القطاع الفني والمهني والقطاع الإداري) في دول المجلس سوف تستوعب ليس فقط الخريجات من العام الماضي ١٩٩٩/ ٢٠٠٠) بل خريجات الخمس سنوات القادمة، وقد لا تكفي هذه الأعداد المتواضعة لاستجابة متطلبات هذه القطاعات.

ويصدق الأمر نفسه على الكويت التي تكشف البيانات الخاصة بالخريجات في جامعة الكويت ـ في مجال الدراسات العلمية والعملية ـ خلال الخمس سنوات القادمة عن زيادتها بنسبة ٦٧ بالمئة، وتكشف تناقصاً طفيفاً في خريجات كليات التعليم التطبيقي، وخريجات مراكز التدريب (مجال الاتصالات والملاحة).

أما في كل من السعودية وقطر والبحرين، فإن الزيادة في أعداد الخريجات في التخصصات العلمية والعملية (الفيزياء والرياضيات والأحياء والطب والعلوم الصحية والتمريض والإدارة والاقتصاد والمحاسبة والعلوم الزراعية والأغذية والهندسة والحاسب الآلي) ستكون متواضعة مقارنة بالزيادة في التخصصات النظرية.

وعلى أية حالة فإن هذه الأعداد من الخريجات في التخصصات العملية والعلمية، على الرغم من أنها لن تواجه مشكلات في إيجاد عمل مستقبلاً، إلا أنها لا تسد متطلبات المجالات الإنتاجية والعملية التي يحتاج إليها سوق العمل بصفة عامة، وقد لا تساعد كثيراً على الإحلال الوظيفي للعمالة الوافدة، في القطاع الخاص في كل دول مجلس التعاون الخليجي.. ولذا فإننا نتفق مع وجهة النظر المؤكدة أنه لن يكون من اليسير إحلال العمالة الوطنية في المواقع التي تحتلها العمالة الوافدة، كما يذكر في العديد من الأدبيات الحكومية وغيرها، حيث إن طبيعة الأعمال وطبيعة البشر لا تمكن من التوصل إلى مثل هذه الحلول السهلة.. كما ينبغي التأكيد على ضرورة العمل وتغيير المفاهيم الثقافية للعمل والتأكيد على أهمية

انخراط الطاقة البشرية الوطنية في مختلف الأعمال، وكذلك تطوير هذه الأعمال لجعلها تتطلب مؤهلات عملية ومهنية مرتفعة، ومن ثم تتزايد حاجة الأعمال للعمالة الوطنية.. من جانب آخر فإن فلسفة التعليم لا بد من أن تتم مراجعتها بشكل فعال لتحتم على المجتمع أن يدفع بالأبناء نحو التعليم النوعي المتميز، وكذلك زيادة الاهتمام بالمهن المتوسطة والحرف.. وغني عن البيان أن مثل هذه التحولات تستلزم سياسات حكومية متوافقة مع إصلاحات اقتصادية متكاملة تفرض على المجتمع إعادة صياغة منظومة القيم المتعلقة بالتعليم والعمل، ومن ثم تمكن من التحول من منطق الريع إلى منطق الإنتاج والفعالية[٢٢].

أما في ما يتعلق بخريجات التخصصات النظرية (من كليات العلوم الإنسانية والتربية والشريعة والقانون) فعلى الرغم من أن المؤشرات للخمس سنوات القادمة تؤكد أن هناك نقصاً في أعدادهن، مع الاستثناء لكل من قطر والسعودية اللتين ستستمر الأعداد في كل منهما في التزايد، إلا أنهن سيجدن صعوبة بالغة في الحصول على وظيفة نظراً لعدم ملاءمة التخصصات لمتطلبات سوق العمل والوظائف التي يروج لها القطاع الخاص من ناحية، ولتشبع القطاع الحكومي بالأعداد الهائلة من خريجي وخريجات الأعوام السابقة، بل إن خريجات العامين الماضيين (١٩٩٨/ ١٩٩٩، ١٩٩٩/ ٢٠٠٠) ما زلن منتظرات في طابور الوظائف.

وعلى هذا فمن المتوقع أن يكون هناك فائض هائل في سوق العمل لخريجات هذه المجتمعات بطريقة تؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة بينهن بطريقة تتطلب سرعة التفكير وإنجاز الإجراءات اللازمة لمواجهتها. وهذه تعد مسؤولية جسيمة تقع على عاتق مؤسسات ووزارات دول المجلس، وبخاصة وزارة العمل والتربية والتعليم العالي..

ولذا، ينبغي على المؤسسات التعليمية، أن تتخذ الخطوات التالية التي تجعل التعليم أكثر وفاء بمتطلبات سوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي:

(١) توفير التدريب العملي.

(٢) التوسع في إدخال المناهج التطبيقية.

(٣) تعليم استخدام الحاسوب وإجادة اللغات الأجنبية (الإنكليزية والفرنسية).

(٤) إدخال مزيد من مواد المعرفة العامة إلى جميع مستويات التعليم.

---

(٢٢) عامر التميمي، «القوى العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي،» **الخليج**، -/٦/ ٢٠٠٠، الملحق الاقتصادي.

(٥) التوسع في إدخال مزيد من مواد التخصص إلى مناهج الجامعة والكليات والمعاهد التعليمية.

ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل إن المستقبل يحتم ضرورة إعادة النظر في عمل المرأة باتجاه دفعها وتشجيعها نحو المهن المرتبطة بالقطاعات الإنتاجية، إضافة إلى المهن الخدمية[٢٣]. ولتحقيق هذه الأهداف، ينبغي اتخاذ التدابير التالية:

ـ صوغ وتنفيذ سياسات للتعليم والتدريب وإعادة التدريب من أجل النساء، ولا سيما الشابات والعائدات إلى سوق العمل، من أجل إكسابهن المهارات اللازمة لتلبية الاحتياجات الموجودة في سياق اجتماعي اقتصادي متغير، توخياً لتحسين فرص حصولهن على الوظائف.

ـ تزويد النساء والفتيات بالمعلومات المتصلة بتسيير التدريب المهني وبرامج التدريب في ميدان العلم والتقانة ضمن برامج التعليم المتواصل، وبالمنافع التي يمكن استمدادها منها.

ـ تصميم برامج تعليمية وتدريبية للنساء العاطلات عن العمل بغية تزويدهن بالمعارف والمهارات الجديدة التي تعزز وتوسع فرص استخدامهن، وضمن ذلك عملهن لحسابهن، وتنمية مهاراتهن في ميدان تنظيم المشاريع.

ـ تنويع التدريب المهني والتقني، وزيادة فرص حصول الفتيات والنساء على التعليم والتدريب المهني في مجالات مثل العلوم، والرياضيات، والهندسة، والعلوم والتقانة البيئية، وتقانة المعلومات، والتقانة الرفيعة، وكذلك التدريب الإداري فضلاً عن فرص استمرارهن في هذه المجالات.

ـ إتاحة المزيد من فرص التدريب في المجالات التقنية والإدارية وفي مجال الإرشاد الزراعي ومجال التسويق أمام النساء في مجالات الزراعة وصيد الأسماك والصناعة والأعمال التجارية والفنون والحرف، توخياً لزيادة فرص توليد الدخل.

ـ رصد الإمكانات المادية والمعنوية الكفيلة بتخفيف حدة الصراع الناجم عن ثنائية الدور الذي تقوم به المرأة الخليجية والذي ينجم عنه كثير من المشكلات تتعلق بالأسرة بعامة، والأطفال بخاصة. وحل هذه المشكلات لن يتأتى إلا بمزيد من الرعاية الأسرية المجتمعية المقدمة للأطفال في دور الحضانة ورياض الأطفال من قبل

---

(٢٣) نبيل النواب، «المرأة العربية والتنمية: نحو دور أوسع للتعليم التقني والمهني في دمج المرأة العاملة العربية في التنمية،» **الفكر العربي**، السنة ١٦، العدد ٧٩ (شتاء ١٩٩٥)، ص ١٢٩.

الوزارات والمؤسسات المجتمعية المعنية في الأقطار العربية وخلق أسرة متماسكة قوامها التوافق الزوجي الذي يدعم ويعجل النمو العاطفي والاجتماعي للأطفال.

٢ ـ المرأة واتخاذ القرار

وفي مجال تفعيل دور المرأة في المهن القيادية والمتصلة باتخاذ القرار ينبغي توعية المرأة الخليجية وزيادة وتعميق الوعي السياسي والقانوني، وتطوير التشريعات النسائية بما يتلاءم مع التغيرات الحديثة، من أجل تمكين المرأة من المواد التشريعية المطورة من ناحية، والتمتع بحقوقها السياسية من ناحية أخرى، هذا إلى جانب ضرورة تغيير التصورات النمطية السلبية السائدة لدى الرجال عن عدم قدرة المرأة على ممارسة الأعمال والمهن القيادية.

٣ ـ تغير النسق القيمي وأثره في أدوار المرأة

كان للمعلوماتية وللعولمة، بمجالاتها الاقتصادية والتقانية والثقافية، تأثيراتها الخطيرة في الأسرة. أما تأثيراتها الاجتماعية والثقافية فتعد أخطر من التأثيرات الاقتصادية لأنها بثت العديد من القيم وأنماط السلوك المغايرة لقيم المجتمعات الأصيلة بعامة، والقيم التي تحكم تكوين الأسرة، وعلاقاتها الاجتماعية بخاصة[٢٤]. وقد تغلغلت هذه القيم في أذهان الأفراد، وبخاصة الأطفال والمراهقين، فتبنوها إلى حد أصبحت تهدد معه الهوية الثقافية بعامة، والهوية الأسرية بخاصة. ومن أهم هذه القيم نذكر ما يلي: الفردية، والاستقلالية المفرطة المنعزلة، والمنافسة، والحرية الزائدة، وقيم الأمومة الغربية، والقيم المتعلقة بالعلاقة الزوجية، والتطلعات الزائدة، والتقليد والمحاكاة، والاستهلاك الزائد، والعنف، وعدم طاعة الوالدين، وأنماط السلوك العدواني.

ونتيجة لهذه التغيرات بأبعادها الاقتصادية والفكرية ظهرت عدة مشكلات وفرضت على المرأة العديد من التحديات، أهمها ما يتعلق بدورها الأسري بعامة والأمومي بخاصة، نتيجة لتأخر سن الزواج وصعوبات عملية التنشئة، التي ضاعفها الاعتماد الهائل على الخادمات في تربية ورعاية الأطفال، وبخاصة أن خصائصهن (التعليمية واللغوية والدينية والعمرية) لا تصلح من أجل تربية الأطفال. كذلك يبدو تأثير وسائل الإعلام في عملية التنشئة الاجتماعية، ذلك لأن هذه الوسائل (وبخاصة

(٢٤) Alain Touraine, «Social Transformations in the Twentieth Century,» *International Social Science Journal* (UNESCO), vol. 50, no. 156 (June 1998).

المعروضة من خلال القنوات الفضائية العالمية) تتضمن قيماً ثقافية مغايرة للقيم الأصلية المستمدة من ثقافة المجتمع، الأمر الذي أدى إلى خلق نوع من التناقض القيمي الذي يؤثر في إدراكات الأطفال، ونمط شخصيتهم. وكان من النتائج السلبية تبني القيم المادية وضعف القيم الروحية. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل أوضحت العديد من الدراسات أن الأطفال بتعرضهم لوسائل الإعلام يتبعون أسلوب التقليد لكل الأنماط السلوكية التي يشاهدونها سواء في الزي، أو الطعام، أو الكلام، وهذا يؤدي إلى هجر العناصر التراثية الأصلية، ويؤثر في هويتهم الثقافية. كما أكدت الدراسات أن التعرض لوسائل الإعلام أدى إلى خلق مشكلات أسرية عديدة منها، الاستقلال الفردي، والسلوك العدواني، واكتساب عادات التدخين، والمروق من سلطة الوالدين، واتساع المسافة الاجتماعية بين الأبناء والوالدين، وكثرة المنازعات الاجتماعية، واكتساب السلوك المفرط من جراء مشاهدة الإعلانات. . وهذه كلها مشاكل تهدد أمن الأسرة الاقتصادي وسلامها الاجتماعي. ولمواجهة التحديات الثقافية والاجتماعية يقع على عاتق المؤسسات الإعلامية والتربوية بصفة خاصة العديد من المهام للتصدي لها، ومنها:

- إعداد البرامج المتنوعة التي تعمل على تحقيق التوازن في تكوين الطفل من ناحية، وتعزيز قيم الانتماء لديه، تلك القيم التي لعب الإعلام الخارجي - ونعني القنوات الفضائية - دوراً في إضعافها. من ناحية أخرى فإن للمدرسة دوراً مهماً لإكمال دور الأسرة وتعزيزه عن طريق غرس القيم الدينية والروحية في نفوس طلابها، وتشجيعهم على التمسك بآداب الدين والفضيلة والخلق الحسن، وكذلك عن طريق تضمين مناهجها الفنون المتعددة التي تهذب النفس البشرية، وتكبح جماحها عن الإغراق في العالم المادي حولها.

كذلك ينبغي على المؤسسات التربوية تفعيل المقومات التاريخية والجغرافية والثقافية كي تجعل الأجيال الطالعة فاعلة في تكيفها مع العولمة، فالروابط المشتركة اللغوية والدينية والثقافية والاجتماعية تعطي قوة الدفع، إلا أنها لا تكفي من دون تفعيل مقصود، بل هي قد تصبح مجرد انتماء شكلي لا يصون من خطر الذوبان في النظام العالمي[٢٥].

وأخيراً تقع على عاتق مؤسسات المجتمع المدني بعامة، والجمعيات الأهلية النسائية الطوعية بخاصة، مهمة ينبغي المساهمة فيها لتمكين المرأة من مواجهة هذه

---

(٢٥) مصطفى حجازي، «العولمة والتنشئة المستقبلية،» **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد ٢ (صيف ١٩٩٩)، ص ٤٦ - ٤٧.

التحديات المختلفة، ولكن هذه المهمة لا تكون مؤثرة إلا إذا زادت معدلات العمل التطوعي عموماً، والنسائي خصوصاً. ولتفعيل هذا العمل ينبغي تحقيق ما يلي:

- تشجيع الأسر التي تشارك المرأة فيها بجهود واضحة في العمل التطوعي، باعتبار أن الأسرة هي التي أتاحت لها الفرصة للمشاركة في هذا العمل.

- تنظيم الجمعيات لبرامج ودورات على العمل التطوعي في مختلف المجالات مع توضيح الرسالة الاجتماعية والإنسانية لهذا العمل، حتى يقبل عليه الجميع بإيجابية.

- إيجاد نوع من التنسيق مع الأجهزة الحكومية التي تقوم بأنشطة مماثلة للأنشطة التي تقوم بها الجمعيات التطوعية وذلك بتوحيد هذه الجهود من أجل دعم العمل التطوعي.

- ضرورة إجراء البحوث والدراسات حول العديد من الموضوعات ومنها، معوقات العمل أو الأنشطة التطوعية، ونوعية العمل التطوعي الذي تود المرأة القيام به، وكذلك تقييم اتجاهات الأسرة نحو العمل التطوعي.

- العمل على رفع مستوى التدريب المهني والوظيفي للمرأة العاملة، وإعداد دورات خاصة بتأهيل المرأة للإدارة العليا وتطوير المرشحات للمناصب القيادية والإدارية العليا.

- المساهمة في إقامة المؤسسات المساعدة للإنتاج المنزلي وذلك لأن بعض النساء قد تضطرهن الظروف للبقاء في منازلهن، ومشاركة هؤلاء في الإنتاج الذي يمكن أن يكون من خلال الإنتاج المنزلي والمشاريع الصغيرة.

الجدول رقم (١)

أعداد الخريجات في جامعة الإمارات وكليات التقنية

خلال خمس سنوات من ١٩٩٤/ ١٩٩٥ ـ ١٩٩٨/ ١٩٩٩

الكلية / السنة	١٩٩٤/١٩٩٥	١٩٩٥/١٩٩٦	١٩٩٦/١٩٩٧	١٩٩٧/١٩٩٨	١٩٩٨/١٩٩٩	الإجمالي
جامعة الإمارات						
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية	١٦٧	١٤٩	٢٠١	٤٥٥	٦٤١	١٦١٣
كلية العلوم	٩٨	١٠١	١٦٩	٢٧٧	٣٤٢	٩٨٧
كلية التربية	٣٨٨	٤٣٢	٥٤٣	٧٠٧	٣٦٥	٢٤٣٥
كلية التربية والانتساب الموجه	١٥٢	١٤٧	١٩٨	١٨٩	١٠٩	٧٩٥
كلية الإدارة والاقتصاد	١٠٣	١٠٧	١١٥	١٣٥	١٢٤	٥٨٤
كلية الشريعة والقانون	٨	٧	١١	١٦	٢٨	٧٠
كلية العلوم الزراعية	٢٠	٢٣	٤٠	٤٢	٥٦	١٨١
كلية الهندسة	٣٢	٢٦	٤١	٦٨	٦٤	٢٣١
الدراسات العليا	٣٧	٧	٧	٥٧	١٨	١٢٦
كليات التقنية						
مجال الإدارة والمحاسبة والمعلومات	٦٢	٦٨	٩٦	١٤٤	٣٩٠	٧٦٠
مجال المشروعات	—	—	—	١٠٧٨	٨٩٤	١٩٧٢
مجال علم الصحة	—	—	—	٦	٢٦	٣٢
مجال تكنولوجيا الاتصال	—	—	—	١٦	١٩	٣٥

الجدول رقم (٢)

أعداد الخريجات في جامعة عجمان وكليات دبي

خلال خمس سنوات من ١٩٩٤/ ١٩٩٥ ـ ١٩٩٨/ ١٩٩٩

الكلية / السنة	١٩٩٤/١٩٩٥	١٩٩٥/١٩٩٦	١٩٩٦/١٩٩٧	١٩٩٧/١٩٩٨	١٩٩٨/١٩٩٩	الإجمالي
جامعة عجمان						
علوم الحاسب (الآلي)	١٤	٤	١٣	٢٢	١٩	٧٢
علوم الحاسب الآلي (دبلوم)	—	—	١	—	—	١
هندسة الكترونيات	٦	٣	—	—	١	١٠
إدارة أعمال	٩	١٣	١١	٣١	١٧	٨١
اللغة الإنكليزية والترجمة	١٢	٩	١٦	٣٨	١٩	٩٤
إعداد معلم اللغة العربية والدراسات الإسلامية	—	—	٥	٣٠	٢٥	٦٠
إعداد معلم الرياضيات والعلوم	—	—	—	٦	٢	٨
هندسة الاتصالات	—	—	—	—	—	—
الهندسة المدنية	—	—	—	—	—	—
الهندسة الطبية البيولوجية	٣	—	—	—	—	٣
المجموع	٤٤	٢٩	٤٦	١٢٧	٨٣	٣٢٩
كليات دبي						
كلية دبي الطبية	٤	٥	٣	٤	—	١٦
كلية دبي للصيدلة	—	٥	١	٢	—	٨
كلية الدراسات الإسلامية والعربية	٦١	٥٠	٥٨	٨٩	—	٢٥٨
المجموع	٦٥	٦٠	٦٢	٩٥	—	٢٨٢

الجدول رقم (٣)
أعداد خريجات جامعة الكويت في الفترة ١٩٩٣/ ١٩٩٤ ـ ١٩٩٨/ ١٩٩٩

السنة / الكلية	١٩٩٣/١٩٩٤		١٩٩٤/١٩٩٥		١٩٩٥/١٩٩٦		١٩٩٦/١٩٩٧		١٩٩٧/١٩٩٨		١٩٩٨/١٩٩٩	
	العدد	نسبة مئوية	العدد	نسبة مئوية	العدد	نسبة مئوية	العدد	نسبة مئوية	العدد	نسبة مئوية	العدد	نسبة مئوية
العلوم	١٧٨	٨٤	١٧٠	٨٤	٢٠٥	٨٦	١٨٠	٨٤	١٧٥	٨٠	٢٠٧	٨٩
الطب	٢٦	٥٤	٤٦	٥٩	٨	٣٢	٥٢	٥١	٢٩	٦٩	٦٤	٥٥
الهندسة	٥٤	٥١	٨٦	٥٦	١٣٠	٥٩	١٢٦	٥٢	١٤٩	٤٨	١٣٤	٤٦
طب مساعد	٣٢	٩٧	٢٣	٨٨	٣٤	٩٧	٣٨	٩٥	٣٥	٩٥	٣٢	٩٤
صيدلة	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
طب أسنان	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
جملة كليات الدراسات العلمية	٢٩٠	٧٣	٣٢٥	٧١	٣٧٧	٧٣	٣٩٦	٦٦	٣٨٨	٦٤	٤٣٧	٦٥
الآداب	١٨٥	٨٤	٢٩٠	٩٣	٤٣١	٨٦	٤٧١	٨٢	٤٣٧	٨٠	٤٤٩	٨٣
العلوم الاجتماعية	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
الشريعة	٣٧	٨٨	٦٣	٦٨	١٢٧	٧٣	١٥٤	٦٥	١٤٠	٦٠	١٦٧	٦٤
جملة كليات العلوم الإنسانية	٢٢٢	٨٤	٣٥٣	٨٧	٥٥٨	٨٣	٦٢٥	٧٧	٥٧٧	٧٤	٦١٦	٧٧
الحقوق	٥٢	٤١	٢٤	٣٢	٧٥	٥٠	٦٥	٤٦	٢٩	٤٨	٦٢	٤٨
التربية	٣٩١	٩٠	٤٥٠	٨٩	٥٨٥	٨٧	٥٠٩	٨٦	٤١٦	٨٥	٤٥٣	٨٨
التجارة	٢١٤	٦٧	٢٩٢	٦٤	٤٢٠	٦٠	٣٣١	٥٨	٢٩٤	٥٦	٢٦٧	٥٨
جملة كليات الدراسات الأدبية	٦٥٧	٨٥	٧٦٦	٧٤	١٠٨٠	٧١	٩٠٥	٧٠	٧٣٩	٦٩	٧٨٢	٧١
الإجمالي	١١٦٩	٧٩	١٤٤٤	٧٦	٢٠١٥	٧٤	١٩٢٦	٧١	١٧٠٤	٦٩	١٨٣٥	٧١

الجدول رقم (٤)
أعداد الخريجات في جامعة قطر خلال خمس سنوات
من ١٩٩٤/ ١٩٩٥ ـ ١٩٩٨/ ١٩٩٩

الكلية / السنة	١٩٩٤/١٩٩٥	١٩٩٥/١٩٩٦	١٩٩٦/١٩٩٧	١٩٩٧/١٩٩٨	١٩٩٨/١٩٩٩	الإجمالي
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية	١٥٧	٢١٠	١٧٥	١٦٢	١٤١	٨٤٥
كلية التربية	٣٥٣	٢٣٨	٤٠٢	٣٧٦	٣٩٢	١٧٦١
كلية العلوم	٧٠	٧٩	٨٠	٨٤	٧١	٣٨٤
كلية الشريعة والقانون	٥٧	٦٦	٧٢	٦٩	٥٥	٣١٩
كلية الإدارة والاقتصاد	٢٢	٣٩	٢٨	٥٦	٥٦	٢٠١
الكلية التكنولوجية	٣٩	٥٦	٦١	٥٨	٧٠	٢٨٤

الجدول رقم (٥)
أعداد الخريجات في مختلف الجامعات والكليات والمعاهد
في البحرين خلال خمس سنوات من ١٩٩٤/ ١٩٩٥ ـ ١٩٩٨/ ١٩٩٩

الكلية / السنة	١٩٩٤/١٩٩٥	١٩٩٥/١٩٩٦	١٩٩٦/١٩٩٧	١٩٩٧/١٩٩٨	١٩٩٨/١٩٩٩	الإجمالي
جامعة البحرين						
الآداب	١٢١	٧٣	١٧٧	١٧٣	١٧٩	٧٢٣
العلوم	٧٩	٧٣	٧١	٧٨	٨٢	٣٨٣
التربية	٢٤٤	١٧١	٢٣٧	٢٥١	٢٧١	١١٧٤
إدارة الأعمال	٢٢٦	٢٧١	٣٤٠	٣٥٢	٣٧٧	١٥٦٦
الهندسة	١٠٤	١٠٩	١٦٦	١٦٦	١٨٨	٧٣٣
جامعة الخليج العربي						
الطب والعلوم الطبية	٩٢	٨٦	٧٩	٧٩	٨٣	٤١٩
كلية الدراسات العليا	—	٢٥	٢٣	١٩	١٤	٨١
كلية العلوم الصحية						
ـ الأساسي	١٣٨	١٣٦	١٧١	١٣٥	١٦٧	٧٤٧
ـ ما بعد الأساسي						
كلية الضيافة والسياحة	—	—	٧	٥٠	٥٣	١١٠
معهد البحرين للتدريب						
الدبلوم الأولى في الهندسة	٧٣	٣٧	٢٢	٦٢	٩٧	٢٩١
الدبلوم الوطنية في الهندسة	٣٧	٢٩	٣٧	٣٤	٢٥	١٦٢

الجدول رقم (٦)
موظفات الحلقة والدرجة الأولى في الوزارات الاتحادية

الوزارة	العدد	ملاحظات
وزارة الصحة	٧	مديرة إدارة التثقيف الصحي
وزارة الإعلام والثقافة	٢	مديرة إدارة المعارض/ مديرة المركز الثقافي
وزارة التعليم العالي	١	مديرة إدارة مشروعات البحوث
وزارة التربية والتعليم والشباب	٣	وكيلة وزارة مساعدة (٢) / مديرة إدارة ابتدائي ورياض أطفال
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	١	وكيلة وزارة —
وزارة الخارجية	١	إدارية رئيسية
المجموع	١٥	

الجدول رقم (٧)
موظفات الحلقات والدرجة الأولى في الهيئات والدوائر الحكومية

الهيئة أو الدائرة	العدد	ملاحظات
دائرة المالية	٢	خاصة
		رئيسة مراقبي الميزانية
دائرة الأشغال	٣	كبيرة مهندسين (٢)
		كبيرة مهندسي تنفيذ مدني
دائرة التنظيم والإدارة	٨	٢ (خاصة)
دائرة التخطيط	٣	(٢) كبيرة باحثين اقتصاديين رئيسة الحاسب الآلي
دائرة الطيران المدني	٢	كبيرة مهندسين
		منسقة أولى تخطيط ومتابعة
ديوان سمو رئيس الدولة	١	خاصة
الهيئة العامة للمعلومات	١	أولى فني
المجموع	٢٠	

الجدول رقم (٨)
موظفات الحلقات والدرجة الأولى
في الوحدات الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة

الوحدة	العدد	ملاحظات
مصرف الإمارات	١	مديرة
غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي	١	مديرة إدارة الدراسات الاقتصادية والتدريب
المجموع	٢	

٢ ـ الحلقة النقاشية

إقبال دوغان
المجلس النسائي اللبناني.

أمنية طه
مكتب وزراء العدل العرب ـ جامعة الدول العربية ـ بيروت.

خير الدين حسيب
مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية.

دولة خنافر
معهد العلوم الاجتماعية ـ الجامعة اللبنانية.

الطاهر لبيب
مدير عام المنظمة العربية للترجمة.

عدنان السيد حسين
أستاذ في كلية الحقوق والعلوم السياسية ـ الجامعة اللبنانية.

عزة بيضون
أستاذة جامعية ـ لبنان.

علي خليفة الكواري
مستشار اقتصادي ـ قطر.

فاطمة قاسم
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ـ بيروت.

فهمية شرف الدين
معهد العلوم الاجتماعية ـ الجامعة اللبنانية.

مجدي حماد
معاون مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية سابقاً.

مريم سليم
كلية التربية ـ الجامعة اللبنانية.

منى خلف
الجامعة الأميركية ـ اللبنانية ـ بيروت.

منى فياض
كلية الآداب ـ الجامعة اللبنانية.

منى المنجد
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ـ بيروت.

نهوند القادري
كلية الإعلام والتوثيق ـ الجامعة اللبنانية.

أدار الحوار: **عدنان السيد حسين**

١ ـ عدنان السيد حسين

الدكتورة ميثاء الشامسي لها دراسات عدة حول المرأة العربية بشكل عام، والخليجية بشكل خاص، وقد أصدرت كتاباً حول الهجرة الوافدة وتنمية القوى العاملة، كما أنها شاركت في مؤتمر قمة المرأة العربية الذي انعقد مؤخراً في القاهرة، وألقت كلمة دولة الإمارات فيه.

في ورقة العمل التي تقدمت بها إلى ندوتنا الحالية تحدثت د. ميثاء في ثلاثة محاور: **المحور الأول**: هو العوامل المختلفة التي أنتجت الواقع الحالي للمرأة الخليجية. **والمحور الثاني**: تناولت فيه أدوار المرأة الخليجية، أي الأدوار الاقتصادية والاجتماعية والتحديات التي تواجهها في زمن العولمة. أما في المحور **الثالث** فتناولت الأدوار المستقبلية للمرأة الخليجية في مواجهة هذه التحديات. نشكر د. ميثاء على هذه الورقة القيمة، وندعو الإخوة المشاركين إلى مناقشتها.

٢ ـ فهمية شرف الدين

اسمحوا لي أيها الزملاء أن أبدأ كلمتي بترحيب حار بالسيدة ميثاء، فلقد سبق لي شرف التعرف إليها وسماع آرائها وأبحاثها، وهي في رأيي إحدى السيدات اللواتي يمثلن نهضة المرأة في الخليج على ما جاء في كلمتها.

إن أهمية ما تفضلت به د. ميثاء هي الدعوة إلى إعادة النظر بالانطباعات والملاحظات التي من الممكن للباحثين أو الباحثات أن يكونوا قد كونوها قبلياً، أو أن يكونوا قد راقبوا ولاحظوا بصورة مباشرة بعض المجتمعات في الخليج، وبخاصة أن الدراسات المتخصصة عن هذا المجتمع لا تزال في بداياتها، فكيف إذا كانت هذه الدراسات عن المرأة؟

وإذا كنت أعترف أنني من أولئك الذين تفاجأوا بوجود سيدات باحثات وكاتبات، فإنني أعتز بصداقة الكثيرات منهن، فهن بحق يمثلن ليس فقط طليعة نساء الخليج بل أيضاً طليعة النساء العربيات، ومع ذلك، فإنني أعتقد أن الموضوع لا بد من أن يتسع ليشمل جميع النساء، وقد أوردت د. ميثاء مسألتين أساسيتين أعتبرهما جوهر إشكالية المرأة في المجتمع العربي:

المسألة الأولى هي ما ذكرته السيدة ميثاء في نسبة العمالة إلى نسبة الخريجين، وتلك ليست مسألة تخص الخليج وحده، بل هي متصلة بالإشكالية العامة بين قدرات المرأة وعملها في المجتمعات العربية.

فالدكتورة ميثاء تورد الأرقام عن تفوق نسبة الخريجات في العلوم النظرية على

الخريجين ومع ذلك لا نجد توازياً لهذه النسب في الإدارات أو في الأماكن التي تتطلب كفاءات نظرية! أنا من الذين يعتقدون أن هذا الموضوع ذو أهمية كبيرة، لأنه يتصل بالموانع التي تعيق وجود المرأة في الوظائف العامة، وبخاصة الموانع الثقافية، والموانع الاجتماعية؛ أي تلك التي تؤثر في بناء صورة المرأة لدى المجتمع، أي ما يتوقع المجتمع منها وعلاقة ذلك بالأدوار التي تكرسها التقاليد ومجموعات الضبط الاجتماعية للمرأة.

وعندما نتحدث عن الأدوار، فنحن لا ننكر الدور الطبيعي المتصل بالإنجاب أو المساهمة بالتربية (تربية الأولاد)، لكنه من الضروري بمكان أن تتم إعادة النظر في تقاسم الأدوار بشكل يرتب مسؤولية متساوية في تربية الأطفال وتنشئتهم كما قالت د. ميثاء، ويكرس دوراً إنتاجياً للمرأة وللرجل على حد سواء.

المسألة الثانية، هي في تجاهل البعد الثقافي لإشكالية المرأة في المجتمع العربي، وكلنا يعلم أن الفجوة في التعليم ما بين الذكور والإناث قد ضاقت كثيراً، لكن ذلك لم يغير من وضع المرأة بشكل يتناسب مع هذا التعليم، وأدعي هنا أن تحييد البحث الاجتماعي عن منظومة القيم الاجتماعية لن يخدم المرأة ولا المجتمع، فلا بد للنقد من أن يطال أنظمة القيم، وبخاصة فيما يتعلق بتلك القيم التي تحكم العلاقات بين الرجال والنساء، وتجعل المرأة في وضع دوني، مما يؤدي إلى عدم الثقة بعمل المرأة، وهي صورة مكرسة ونمطية للمرأة.

وقد أوردت د. ميثاء أسباباً وجيهة لإعادة النظر في مكانة المرأة في الخليج في ظل خصوصية خليجية تتعلق بالوضع الديمغرافي لبلدان الخليج، وأنا أعتقد هنا أن هذا هو تحدٍ حقيقي يرتب مرة ثانية إعادة النظر الفعلية في صورة المرأة وفي دورها، ويتطلب إجابة واضحة وغير ملتبسة عن السؤال: ماذا يريد هذا المجتمع من المرأة؟ وأعتقد أن جواباً إيجابياً قد أصبح ضرورياً في ظروف الخليج، فلا بد للمرأة من أن تعمل بكامل قوتها حتى يتسنى لهذه البلدان التخلص من العمالة الأجنبية، وعندما نقول ان قوة عمل النساء لا تتجاوز ٢٠ أو ٢٢ بالمئة من القوى العاملة، فذلك يعني أن ثلاثة أرباع النساء أو أكثر لا يعملن على الرغم من وجود المؤهلات الكافية لديهن.

أما ما أريد أن أضيفه هنا، ولم تعره د. ميثاء الاهتمام الكافي فهو مشاركة المرأة في السياسة. وهي التي تعرف المشاكل المحيطة بهذا الموضوع. وإذا كان محو الأمية عملاً مهماً جداً في بلادنا حيث الأمية لا تزال تخيم على ثلثي شعبنا على الأقل، فإن محو الأمية القانونية والسياسية هو أمر بالغ الأهمية، لأن مجموعة الحقوق الإنسانية، لا تميز في الجنس، وعلى جميع أفراد المجتمع أن يعرفوا أن الحق في

المشاركة في صناعة القرارات التي تخص حياتهم نساءً ورجالاً هي حقوق لهم، وليست منة من الحاكم.

سأتوقف هنا، وأشير إلى أننا في لبنان نمتلك آليات مشاركة ومع ذلك لا نشارك. ربما كان التساؤل هنا لماذا؟ نعيد طرح الأسئلة على الثقافي والاجتماعي والسياسي أيضاً حيث تتبدى طبيعة السلطات السياسية في بلادنا. لكن وجود الآلية ضروري جداً لأنه يرفع المعوقات الموضوعية من طريق النساء، وهذا مما أعتقد أن نساء الخليج هن بحاجة إليه، أي جعل القانون هو الآلية للمشاركة.

٣ ـ فاطمة قاسم

الدراسة التي قدمتها د. ميثاء قيمة جداً، وفيها مادة تتضمن إحصاءات وأرقاماً تدعم التحليل. هناك عدة نقاط: نحن مع منهج الشراكة، لكننا لا نريد فقط الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة والمجتمع المدني، بل أيضاً، الشراكة داخل الأسرة. انطلق من النقطة التي تطرقت الباحثة إليها، وهي أن الأدوار داخل الأسرة تغيرت في المجتمع الخليجي ليست صحيحة. الذي لاحظته أنا هو غير التغير الذي ننطلق نحن منه. نحن في الوطن العربي نرى أن هناك شراكة. فبعد أن كان الرجل غير مهتم بالأطفال ولا بالتربية، أصبح الآن هناك تبادل للأدوار، وهذا ما يسمى بالـ «Gender» داخل الأسرة. أنا لا أعترض بل ما أريد قوله هو أن الآية معكوسة، يعني يجب أن ندفع بالاتجاه المعاكس، بطريقة إثارة الوعي (Awareness) بهذه القضايا ولتبادل الأدوار.

ـ **النقطة الثانية** عندما نتكلم عن الإحصاءات، أنا لاحظت أن البيانات المتصلة حول نوع الجنس غير موجودة. إن هذه تساعد كثيراً صانعي القرار، ومتخذي القرار على المستوى العالي. وهي موجودة، ففي الإسكوا لدينا هذه البيانات، والدراسة تعطي عمقاً آخر عندما نقارن عدد الخريجين بالخريجات، ونسبة أمية الرجال إلى النساء.. الخ.

ـ بالنسبة إلى قطاع الزراعة، ذكرت أنهم عندما سمحوا بدراسته، سمحوا بالدخول إلى مجال معين وهو التغذية. هل الدخول في بقية المجالات غير مسموح؟
ـ الجواب: غير مسموح. أعتقد أن ورقتك مهمة جداً، إذ انها تفتح آفاقاً جديدة لأبحاث جديدة. هناك أيضاً النواقص (Gaps)، في الإحصاءات حول العمل الرسمي، فمثلاً لا يوجد أرقام، لا بد من العمل في هذا المجال لكي نستطيع أن نغطي هذا النواقص.

ـ لم نأتِ أيضاً على ذكر مشكلة العنوسة التي هي متعلقة مباشرة بالتعليم العالي في منطقة الخليج: في السعودية، وفي الكويت، أما في الإمارات فلا أعرف تماماً إذا كان الأمر ينطبق، لكن عندنا فكرة أن نسبة العنوسة لدى المرأة زادت كثيراً بعد أن وصلت الى درجات عالية من التعليم، فهذا ما هي منافعه وما هي مضاره؟ وهل لعمل المرأة تأثير في التنشئة؟ وما هي مشاركة المرأة الإماراتية أو الخليجية في النشاط الاقتصادي الحر؟ هل هناك جمعية؟ أو هل هناك مجال لإنشاء جمعية لسيدات الأعمال في الإمارات لكي تدخل وتنضم إلى مجلس سيدات الأعمال العرب الذي أنشئ في العام الماضي؟ هذا مهم لاندماج المرأة في هذا المجال.

ـ أما التدريب المهني فهو إعادة تأهيل مهمة جداً، أي عندما نتحدث عن العولمة وثورة المعلوماتية يدخل في هذا المجال ما يسمى بالخيار الثالث. صحيح أنه عندنا تقاليد. . وعندنا عادات، وبعض السيدات أزواجهن لا يسمحون لهن بالعمل إلا إذا كان هناك خيار ثالث، وهذا يتطلب التعليم التقني والمهني وإعادة التأهيل.

ـ لم تتطرق الباحثة إلى قضية الفقر. نعرف أنهم أغنياء في بلدان الخليج، ولكن لا بد من أن هناك فقراً أقل نسبة، ولكنه موجود. أنتِ تذكرين عندما درسنا خطة العمل العربية ووضعنا ٩ من ١٢ مجالاً لها أهمية كبرى، انتقينا ثلاثة على مستوى الوطن العربي. المرأة حالتها ليست واحدة في الوطن العربي. إذاً لدينا الفقر، ومشاركة المرأة في السياسة، والأسرة. هذا يعني أن الفقر مهم ولو أنه في بلدان الخليج ليس ظاهرة.

السؤال **الأخير** حول الآلية. هل هناك آلية للنهوض بالمرأة في بلدان الخليج؟ أي ما يسمّى بالـ «National Machinery»، إذ تذكرين أنه عند التحضير لمؤتمر بكين تم التركيز على تشجيع أن يكون هناك آلية أو لجان مشتركة بين القطاع العام والحكومة للتحضير لبكين لإعداد التقرير الوطني. وتم تناسي الموضوع بعد ذلك من قبل بعض الدول، وهناك دول صنعت منها آلية دائمة، فالكويت مثلاً عندها لجنة دائمة لمتابعة مؤتمر بكين.

٤ ـ نهوند القادري

أريد أن أنوه بشمولية الدراسة وجديتها، والممكن ملاحظته للوهلة الأولى: أنه على الرغم من أن لبنان سبق البلدان الخليجية بتعليم الإناث بحوالى قرن من الزمن، إلا أنه من خلال هذه الورقة نرى تشابهاً بين أوضاع النساء، الخليجيات واللبنانيات.

وتجلى هذا التشابه في أمرين اثنين هما: **أولاً**، عدم التناسب بين القدرات التعليمية التي أصبحت تتمتع بها المرأة وبين الفرص المتاحة لها. **وثانياً**، عدم التناسب بين وجود المرأة في سوق العمل ووصولها إلى مراكز القرار.

وهذا ما يحملني على التساؤل: هل تعليم المرأة يؤدي بشكل آلي إلى تحسين أوضاعها وإلى دخولها سوق العمل وإشراكها في عملية الإنتاج؟ أم أن هناك محددات أخرى تتعلق بنوعية التعليم، بطبيعة سوق العمل، وبالميراث الثقافي والاجتماعي، وبتصور المرأة نفسها عن العمل، وغيرها من المحددات؟

واللافت أيضاً في الدراسة هو أن القطاع الحكومي كان جاذباً لعمل المرأة في الإمارات، وهذا يشبه لبنان أيضاً. لكن حالياً هناك سياسات اقتصادية جديدة تشهدها معظم البلدان، والمسماة بلغة الاقتصاديين سياسة التكيف الهيكلي، تترجم بمزيد من التحول نحو القطاع الخاص. ولهذا التحول متطلبات ومستلزمات جديدة. والسؤال الرئيسي هنا: إلى أي مدى تهيأت المرأة الخليجية لمرافقة هذا التحول؟ وإلى أي مدى أمن لها المجتمع البدائل التي تخفف عنها أعباء العائلة (دور حضانة، مطاعم... الخ)؟ فكما هو معلوم يفضل القطاع الخاص تشغيل الرجل على المرأة المتزوجة، أو العازبات الصغيرات في السن على المتزوجات والأمهات (أشكال التمايز بين العاملين والعاملات تخف في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص). باختصار، اعتادت المرأة العمل في القطاع الحكومي ووجدت فيه امتداداً للعائلة، ولرعاية الدولة الأبوية، بينما القطاع الخاص يعمل في ظل منافسة لا ترحم.

أيضاً تبين أن هناك معوقات أمام وصول المرأة إلى مراكز القرار. وهذا ما يشغل المرأة في لبنان أيضاً. وأرى من المهم أن نبحث في مختلف البلدان العربية عن هذه المعوقات: إلامَ تعود؟ وكي لا نستسهل الأمر ونرمي المعوقات على الرجل وبشكل دائم، تعالوا نبحث عنها في أمكنة أخرى: إذا كان القانون لا يحول دون وصولها، وإذا كانت قد تعلمت وخرجت إلى سوق العمل، فلماذا لم تصل؟ هل لأنها لم تقتحم العمل السياسي بعد؟ أم لأنها ما زالت تحمل تلك النظرة المثالية عن السياسة، أي تريدها سياسة حبية دون نزاعات؟ أم لأنها لم تقتحم المجال الثقافي لتعيد هندسته من جديد؟ أي ما زالت تعيد إنتاج الثقافة من خلال تربيتها بشكل مختلف لكل من ابنها وابنتها؟ أم لأنها ما زالت تنظر إلى العمل نظرة مثالية، لا يهمها الراتب ولا تهوى المنافسة والوصول إلى المراكز العليا... الخ؟ وهنا أتساءل عن حضورها في العمل الحزبي، وفي العمل النقابي، وفي البلديات؟ هذه كلها أمكنة للانخراط بالشأن العام، وكلها آليات من دونها لا يمكن الوصول إلى مراكز القرار.

٥ ـ منى فياض

من المؤكد أننا استمعنا جميعاً بكثير من الاهتمام إلى ما قالته الدكتورة ميثاء، لكن هناك بعض النقاط التي استرعت انتباهي وتتيح المجال للحديث وتتطلب بعض الملاحظات.

أولاً: في ما يتعلق بتزايد نسبة النساء اللواتي يتعلمن في الوطن العربي، نجد أنها ملاحظة صحيحة. فهناك بالطبع تزايد نسبي كبير (موجود في جميع أنحاء العالم) لإقبال المرأة على التعليم يقابله تسرب عند الذكور لأسباب عدة. وفي ما يتعلق بلبنان وبمنطقة الخليج نجد أن الذكور يسافرون إلى الخارج من أجل التعلم أو العمل. . . ولكن إذا أخذنا عامل النوع (Gender) بعين الاعتبار لنقارن نسبة الإناث إلى نسبة الذكور نفهم عندها بشكل أفضل معنى الرقم الذي ذكرته عن وجود ٢٠٠ سيدة في مراكز القرار. نريد معرفة: ٢٠٠ سيدة مقابل كم من الرجال؟ مائة أو ألف أو أكثر؟ كي نفهم معنى الرقم يجب مقارنته مع أرقام أخرى ومعرفة نسبيته. عندها نقرر هل هو كبير أم صغير.

أما بالنسبة إلى الزراعة وكما ذكرت فالمرأة تعمل منذ القدم. وهذا أكيد ويصح على كل المجتمعات وفي كل الحقب، ولكن الفارق أن عملها لم يعد يحسب له حساب، وبخاصة منذ قيام الثورة الصناعية وتحول المجتمعات إلى مستهلكة بنسبة كبيرة (تمركز الإنتاج في أيدي قليلة بسبب المكننة وسيطرة الرأسمالية). تحولت البضائع عندها إلى سلع واختفى دور المرأة الإنتاجي العياني لأن ما تنتجه غير محسوب في دورة السوق الاقتصادية وعدت المرأة كغير مشاركة في الإنتاج. المرأة منتجة بالطبع فهي تنتج أنواعاً عديدة من المأكولات: المربيات، وأنواع المخلل، وكل المحفوظات المشابهة؛ بالإضافة إلى الزراعة التي تمارسها أمام البيت في القرية أو مساهمتها في أعمال الحقل مع الزوج. هذا عدا تربية الأطفال والأولاد، لأن التربية وظيفة اجتماعية، ما يعني أنها تساهم في الإنتاج السلعي لكن السلع التي تنتجها غير مدرجة ضمن السلع التبادلية. لكن لو أرادت الأسرة شراءها لكلفت الكثير من النقد، الأمر الذي تطالب الحركات النسوية باحتسابه.

نعود أيضاً إلى ربط هذا الأمر بمدى مساهمة المرأة على الصعيد الاجتماعي وعلى صعيد مراكز القرار. هنا أيضاً يمكن الانتباه إلى مسألة تتعلق بالسلطة وضرورة التفريق بين نوعين منها: السلطة السياسية المتعلقة بالحكومة والبرلمان وما شابه، والتي نطلق عليها «Pouvoir» وهي السلطة التي لا تشارك فيها المرأة فعلياً وهي سمة عالمية، وإن بنسب متفاوتة، لا تتعلق ببلادنا فقط. ففي أحسن البلدان الشمالية

تظل نسبة مشاركتها أقل من ٤٥ بالمئة وهي تشارك بسبب نظام الكوتا الملزم باختيار نسبة معينة من النساء في البرلمان أو أي مؤسسة مشابهة. لكن هناك السلطة الأخرى التي يطلق عليها «Autorité» والتي يمكن أن نسميها سُلط (جمع سلطة للتفريق بينهما). وهنا نجد أن لديها حضوراً ومشاركة على هذا المستوى عبر سلطتها في المنزل وفي تربية الأولاد واختيار زوجة الابن أو الأخ، وفي عمل الزوج كدورها في المساعدة على عقد صفقات أو تهيئة الأجواء الاجتماعية من أجل ذلك، كما أنها تحصل على معلومات قيّمة عبر الأولاد الصغار الدائمي الانتقال بين عالمي الرجال والنساء؛ الأمر الذي يسمح لها بامتلاك المعلومات وهو ما يساعد على امتلاك السلطة كما هو معلوم. وهذا الأمر أوضحته الباحثة ثريا التركي في بحثها حول دور المرأة السعودية في كتاب **في وطني أبحث** الصادر عن المركز. للمرأة إذن أنواع كثيرة من «السُلط» ما يعني امتلاك قدرة قد تكون خفية وقد تكون ظاهرة.

أعتقد أن ما يحصل الآن يعبر عن تطور كبير بدأ يطال الذهنيات، الأمر الذي يعني بداية تغييراً عميقاً جداً يطغى على أوجه الحياة، وبخاصة فيما يتعلق بدور المرأة.

أما في ما يتعلق باللغة العربية وطغيان اللغة الإنكليزية عليها، فهذا أمر خطير بالطبع وينبغي التصدي له، ولكنه يتعدى دور الخدم (وبخاصة الآسيويون) فالناس لا تقلد الضعيف عادة ونادراً ما تأخذ عنه بسبب النظرة الدونية تجاهه. الأمر يتعلق بالأحرى بموقفنا الدوني تجاه الغرب وأمريكا بخاصة، واضطرارنا إلى الدخول إلى جنة العولمة وضرورة معرفة لغة الأنترنت... وما نحتاجه هو استرجاع الثقة بالنفس واسترداد دورنا في العالم الحديث.

٦ ـ عزة بيضون

د. ميثاء، أود أن أطرح عليك بعض الأسئلة:

أولاً: أفهم من عرضك أن القفزة النوعية في أوضاع المرأة التي تحققت في الخليج هي من أسباب تماهيك شبه التام مع المشاريع الحكومية المطروحة للنهوض بالمرأة. المنجزات التي تكلمت عليها صار أكثرها، عندنا في لبنان، وراءنا. لذا، فإن النضال النسائي/النسوي ينصب، حالياً، على العمل على تحصيل حقوق إضافية سعياً لإلغاء التمييز ضد النساء في المجالات التي ما تزال تشهد هذا التمييز. من هذه المجالات أذكر القوانين المدنية والمتعلقة بالأحوال الشخصية، مثلين:

أولاً: أتساءل:

هل أن النضال من أجل إلغاء التمييز ضد النساء ـ وبقايا التمييز ماثلة في التحفظ الذي تعلنه حكومتكم على بعض بنود «اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة» ـ يندرج في إطار ما دعوت إليه، حين قلت انه من الضروري أن يتجاوز عمل النساء الاجتماعي ردف وظائف الدولة الرعائية؟

ألا تعاني النساء عندكم التمييز ضدها في مجال قانون العائلة، مثلاً؟ من القواعد التي تنظم الزواج والطلاق والإرث والحضانة والتبني، أمثلة؟

وهل تشكل هذه المعاناة مواضيع/قضايا للنضال النسائي عندكم؟

ثانياً: تركزين في عرضك على مسألة صنع القرار، وتقومين بإحصاء عددي للنساء في مواقع أخذ القرار.

أتساءل: هل تكاثر النساء العددي في هذه المواقع يؤدي، برأيك، إلى تبدل نوعي فيها؟

هل الانتماء إلى جنس الإناث يعني، بالضرورة، تبني رؤية نسوية للأمور العامة؟

هل أن النساء اللواتي يصلن إلى مواقع أخذ القرار هن، بالضرورة، حاملات لقضايا المرأة وهمومها الاجتماعية والسياسية والقانونية، كما طرحتها المنظمات التي تعنى بقضاياها؟

نحن في لبنان، مثلاً، يخضع الوصول إلى مراكز القرار، السياسي بخاصة، لاعتبارات عدة منها ما يرتبط بولاء المرشح لرئيس اللائحة في الانتخابات النيابية. وقد توصلت نساء إلى الهيئة التشريعية المنتخبة وفقاً لهذه الاعتبارات، لا تبعاً لبرنامج نسائي أو ما يمكن نعته بكونه ذا حساسية نسائية.

ما الفائدة التي تجنيها النساء (أو ما الإضافة التي تتحقق للمجتمع)، من وصول امرأة، أو أكثر، إلى مركز القرار إذا كنا نعيد إنتاج المسوغات والاعتبارات لذلك الوصول؟

أخيراً: ذكرت ـ في سياق كلامك عن التحديات التي تواجه المرأة الخليجية في مجال التنشئة الاجتماعية للأولاد ـ مسألة تربية النشء الجديد على المقاربة النقدية للأمور. لكنك، ومن جهة ثانية، تؤكدين أهمية التمسك بالموروثات والتقاليد ـ بل أنت تخشين عليها من تأثير الخادمات الأجنبيات.

هذا، وتثبت الدراسات النفس اجتماعية أن الطاعة هي من أهم القيم التي تتمسك بها مجتمعاتنا العربية.

ألا تجدين أن مقاربة الأمور بروح نقدية هي ممارسة مخالفة للطاعة؛ وأن الطاعة، بما هي ركن أساسي في تقاليدنا، تضع حدوداً صارمة للممارسة النقدية؟

هل أن نساءكم مهيئات للتعامل مع هذه المفارقة؟

٧ ـ منى خلف

سررت كثيراً بلقاء د. ميثاء، كنا قد عملنا معاً في مشروع يتعلق بالمرأة والعمل في الوطن العربي في إطار «Centre of Arab Women for Training and Research». فأسئلتي من حيث إنني اقتصادية ستكون نقاطاً جد محددة. **أول** سؤال أحب أن أطرحه عليك هو التالي: أشرت إلى عدم انخراط المرأة الخليجية في القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة، وانخراطها في القطاع العام. نعرف أن نتيجة العولمة وتقلص القطاع العام ودخول الخصخصة على الخط، وأن الدولة لا تعود تقوم بدور مهم.. نعرف أن الخدمات الاجتماعية التي تعطيها الدولة عادة تقل، والضمان الاجتماعي أيضاً يتضاءل، من هذا المنظور أحب **أولاً** أن أسألك سؤالاً: هل تتوقعين انخفاضاً في نسبة المرأة العاملة في القطاع الرسمي في الخليج نتيجة العولمة؟ **ثانياً**، أعتقد أنك شدّدت على أن في الخليج الدور الإنجابي للمرأة اضطراري، فإذا استطاعت تقوم بدور إنتاجي، أنا أعتقد أن الدور الإنجابي للمرأة جد مهم ولا أوافق مع صديقتي منى أنه إذا كان هناك خدم فليقوموا بالدور. أنا أحب أن أطرح سؤالاً: هل نريد نحن كنساء عربيات أن يقوم بهذا الدور الإنجابي أشخاص دون قيم ودون ثقافة؟ **وثانياً** ما هو وضع النساء اللواتي لا يقدرن على استخدام السيريلانكيات، ماذا يفعلن؟ وغالباً هؤلاء النساء مضطرات إلى أن يعملن أكثر من النساء اللواتي يستطعن استخدام الخدم؟ أعتقد من الضروري توعية الرجل والمرأة بأهمية المشاركة للقيام بهذا الدور الإنجابي، ولا أعتقد أنه ينتقص من قيمة الرجل إذا شارك بهذا الدور الإنجابي. وأحب أن ألفت النظر أيضاً إلى أن الرجل إذا لم يساهم في إيصال المرأة إلى مراكز صنع القرار فلا أعتقد أنها ستصل مهما فعلت، شئنا أم أبينا. فالرجال نسبتهم أعلى بكثير في مراكز صنع القرار، وأنا أتصور أنه مهم جداً أن لا نهتم فقط بتوعية المرأة وحدها، بل بتوعية الرجل أيضاً، وليس عيباً لو أنه أفسح للمرأة المجال لأن تقوم بالأعمال.

في ما يتعلق بالتعليم أنا أعتقد أن التعليم شرط ضروري (Necessary Condition) لكنه ليس كافياً وحده. ويدل على ذلك أن في لبنان نسبة النساء هي ٥٠ بالمئة من الجامعيين، ولكنهن لم يصلن إلى مركز القرار بسبب العادات والتقاليد التي تبنى عليها المجتمعات العربية، ومن الصعب تغييرها. مع كل الأهمية التي يجب

إعطاؤها لهذه التقاليد أعتقد أن هناك ضرورة للعمل على توعية النساء والرجال بضرورة جعل هذه التقاليد، والعادات أكثر مرونة مع المحافظة عليها. التوعية موضوع مهم جداً وخصوصاً بموضوع: ماذا سيحدث للمرأة ليس فقط الخليجية، بل المرأة العربية والمرأة بشكل عام في البلدان النامية أو بطور النمو، في ما يتعلق بانخراطهن في سوق العمل؟

٨ ـ مريم سليم

لقد عملت حوالى أربع سنوات في الكويت، وقمت بدراسات في المجال الاجتماعي. **أولاً** الأوضاع الاقتصادية، برأيي، والتي أدت إلى هذا الازدهار الاقتصادي الكبير كان لها تأثير إيجابي في المرأة. نحن منذ زمن نقول إنه عندما يكون هناك فقر في المجتمع فإن المرأة تتحمل القسم الأكبر منه، والغنى ساعد أيضاً المرأة الخليجية على التقدم والتطور. أما بالنسبة إلى مراكز القرار والعمل السياسي والمشاركة السياسية، فنحن لدينا تجربة في لبنان عن المشاركة السياسية، وقد تطرقت الأخوات إليها. لا أعرف كثيراً الإمارات، ولكني أعرف جيداً الكويت. وجدت أن المرأة الكويتية لها موقع في الأسرة والمجتمع كبير ومهم. والأوضاع الاقتصادية المتطورة ساعدت المرأة كثيراً على التقدم وليس في التعليم فقط. التعليم هو أحد المؤشرات، ولكن في أمور عديدة أعطتها مواقع مهمة جداً. وسأتحدث عن بعض السلبيات. النقطة **الأولى**: هذا التقدم الاقتصادي الذي كان له تأثير إيجابي كبير في أوضاع المرأة وفي أوضاع الأطفال لم يرافقه في الوقت ذاته التقدم من الناحية الاجتماعية، فقد بقيت الأوضاع الاجتماعية محافظة. وقد قلت إن التقاليد والقيم الاجتماعية وغيرها منها السيىء ومنها الحسن، هناك أشياء حسنة تم التخلي عنها، وأشياء ليست بالأهمية ذاتها تم التمسك بها. هنا أقول عن الاستهلاك والتفكك والطلاق، انه مؤخراً تم إعداد دراسة في الكويت عن أسباب الطلاق. الطلاق له وجهان: وجه إيجابي ووجه سلبي. إن المرأة التي تتحمل أية أوضاع اجتماعية كالعنف وعدم الاحترام.. الخ قد تكون مضطرة لأن تتحمل ذلك لأسباب اقتصادية، لكنها عندما تكون من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية قادرة على أن تعيش بمفردها فإنها لا تتحمل. الرخاء أحد الأسباب، وهنا أتوافق مع د. منى، ولتعذرني د. فاطمة، العنوسة.. العنوسة في الحقيقة أصبحت هي «البعبع».. «بعبع» للفتيات في الخليج. فالفتاة يجب أن تتزوج في عمر السابعة عشرة أو الثامنة عشرة، وإلا أصبحت عانساً. يعني سن الزواج لا يزال ضمن شريحة صغيرة، فتتهالك على الزواج وأصبح الأمر يخيف أي أن لا تتزوج أصبح يخيفها. سبقتني د. منى فياض وقالت ان غير المتزوجة لن تقبل بكلمة عانس، كما لن تقبل من

الآن فصاعداً بكلمة كثيرة التداول وهي سن اليأس. لن نقبل بهذين التعبيرين من الآن فصاعداً، فالسن الجميل في الحقيقة هو سن الإنتاج والنضوج ولا تقاس حياة الإنسان بالبيولوجيا. لقد تغيرت البيولوجيا وطال عمر الإنسان. لا تغضبوا مني فهناك أيضاً سن اليأس عند الرجل، وليس فقط عند المرأة. هذه الأمور معروفة طبياً، ولكن لأن الرجل يكتب الأدبيات الطبية وغيرها أطلق هذه التسمية وقاسها بالناحية البيولوجية، وهذا لا يعني شيئاً بالنسبة لحياة الإنسان التي أصبحت طويلة.

سأنتقل إلى التقنيات في هذا الموضوع. عندي شعار دائماً أردده وهو أن الأبوة والأمومة ليستا وظيفتين بيولوجيتين. إنهما وظيفتان تحتاجان إلى إعداد. في الحقيقة عندنا نقص كبير في المجتمع العربي. ولكننا في هذا المجتمع ننجب دون تعلم المهارات المتعلقة بالأمومة والأبوة. لماذا عندما نريد أن نكون أمهات وآباء لا نملك المهارات مع أنها وظائف مهمة؟ ثم ما هي المفاهيم التي تُربى عليها الفتاة العربية؟ في إحدى المرات عملت كاريكاتوراً حول هذا الموضوع وقلت إنهم ينزعجون عند ولادتها، ثم يميزون الأخ عنها، وإذا لم يكن هناك إمكانات اقتصادية كافية يتعلم الذكر ولا تتعلم الفتاة... الخ. الثقافة التي تقدم إلى الفتاة العربية هي ثقافة التمييز ضدها داخل الأسرة. هناك أيضاً نقطتان سأتكلم عليهما. هما اللغة العربية واللغة الأجنبية. من خلال تجربتي في الكويت، أقول إن إتقان اللغة الأجنبية ليس بالسبب الذي يجعلنا لا نتقن اللغة العربية، يعني هناك في الجامعة كان يوجد طلاب لا يتقنون الأجنبية ولا العربية. فتعلم اللغات هي مشكلة في الخليج حسب تجربتي. اللغة العربية الفصحى الجيدة هي مشكلة في الكويت.

أما الثانية فتتعلق بالتكنولوجيا، فالكمبيوتر والانترنت وكل هذه الأجهزة الحديثة لا تحل محل تفكير الإنسان. ولا ينبغي أن نقدس هذه الأشياء، وأن نعطيها هذا الوقت، لأننا بحاجة إلى أن نتثقف، هذه لا تثقف. الكتاب لا يزال هو الأهم، وكذلك تفكير الإنسان. نكون سعداء بأولادنا وهم يجلسون ساعات على الكمبيوتر والانترنت. يجب أن يكون هذا الوقت مقنّناً. والدراسة التي أجريتها في الكويت عن تحسين نوعية حياة الأسرة مع الأونيسكو تبيّن أن عدد الساعات التي يقضيها الفرد الكويتي أمام التلفزيون تبلغ ٥ ساعات في اليوم والأطفال أكثر، يجب تقييد هذه الأشياء، ولا بد من ذلك.

٩ ـ مجدي حماد

أحيي د. ميثاء على هذه الورقة الجيدة، والملمح البارز فيها انه من المؤكد أن التغير الكمي الهائل في معدل التعليم ـ كما تكشف عنه الأرقام الكمية التي أعطتنا

إياها عن عدد الخريجات والمتعلمات ـ سيؤدي إلى تغير كيفي في وضع المرأة وفي أوضاع المجتمعات الخليجية بشكل عام، في أجل أتوقع أن يكون قريباً.

لدي ملاحظة شكلية أولاً على تعبير استفزني في البداية وكنت سأستأذنها بتغييره عند نشر الورقة هو «الدور الإنجابي للمرأة»، وفي اعتقادي لا ينبغي الحديث عن الدور الإنجابي للمرأة، فهذا يعني أننا نحصر أنفسنا في المرأة المتزوجة التي تُنجب والتي أنجبت بالفعل، وليس هذا هو وضع المرأة إجمالاً. وربما يكون أدق أن نتحدث عن الدور العائلي للمرأة إلى جانب الدور الإنتاجي للمرأة. وفي إطار الملاحظات الشكلية أيضاً، يلاحظ أن الدراسة وكذلك التعقيب يخلوان من معالجة انعكاس تشكيل مجلس التعاون الخليجي على موضوع المرأة، سواء في شكل اتفاقيات أو قوانين تسهّل أو تعقد، وفي السياق نفسه أيضاً يخلو التلخيص الختامي للورقة من ما هو العام وما هو الخاص في حدود دول مجلس التعاون الخليجي في ما يخص المرأة، وما هو تبرير الوضع العام وما هو تبرير الأوضاع الخاصة؟

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن في الدراسة بعض المعلومات ربما تنطوي على شيء من التناقض، وسأعطي مثلين. المثال **الأول** أنها تشير إلى وجود آثار إيجابية كثيرة للنفط، وهي محقة في ذلك، إلا في ما يتصل بالدور الإنتاجي للمرأة، فجعلته على علاقة عكسية مع النفط. قد يكون هذا صحيحاً لكن المهم أنه يتناقض مع ملاحظة واردة في الصفحة نفسها وهي أن هناك دوراً إيجابياً للنفط في مجال النهضة التعليمية، وهذا دور يغير وضع المرأة من الدور الأحادي إلى العلاقة التبادلية، فهنا يوجد شيء ينطوي على التناقض أو شيء يحتاج للتفسير. المثال **الثاني** يتصل بالزواج المبكر والزواج المتأخر، فقد أشارت في الدراسة إلى أنه حتى منتصف الثمانينيات كان هناك توجه عام إلى الزواج المبكر، وهذا يعني أنه خلال عشر سنوات حصل انقلاب هائل. وهذا ما يصعب تبريره في خلال هذه المدة المحدودة إلا إذا كان التبرير له أسانيده الواضحة.

تتحدث الدراسة من دون أن تقول ذلك صراحة عن سؤال مهم بشأن الأولوية في ما يتصل بموضوع المرأة: هل هو التغير الثقافي أو التغير السياسي!؟ ربما تنحو الدراسة إلى تغليب التغير الثقافي وهي محقة في ذلك، لكن المشكلة أن انتظار التغير الثقافي معناه أن ننتظر إلى أجل طويل، وخصوصاً أن الثقافة لا تزال في يد الرجل. أنا أميل وبالتحديد من زاوية دور المرأة إلى تغليب التغير السياسي على الثقافي لأن وجود طليعة سياسية مؤمنة بدور المرأة هو الكفيل بإحداث هذا التغيير. وأعطي مثالاً على ذلك أن جمال عبد الناصر كفل للمرأة المصرية ـ بموجب دستور عام ١٩٥٦ ـ أكثر مما كانت تحصل عليه المرأة في أوروبا وأمريكا آنذاك، ولم

يكن التغير الثقافي في المجتمع يسمح بهذه الدرجة من التغير السياسي. وأعتقد أن الشيخ زايد في الإمارات يفعل الشيء نفسه. أنا هنا تحديداً أسأل أين دور المرأة في هذا الجانب السياسي؟ وقد تكون هذه هي الملاحظة الأساسية التي سأنتقل إليها في خاتمة هذا التعقيب.

لقد تحدثت الورقة عن موضوع في غاية الخطورة وهو تهديدات العولمة لمنظومة القيم والمجتمعات من ناحية، وتشويه الهوية الوطنية والقومية من ناحية ثانية. وهنا ناقشت أيضاً فكرة محورية تحتاج إلى إعادة نظر هي فكرة القيم الأصيلة. بداية من يحدد هذه القيم الأصيلة في المجتمع؟ إذا أخذنا زمنياً وسأعطي مثلاً عن مصر ما قبل عام ١٩٥٢ كان هناك نظام قيم أصيلة، بعد عام ١٩٥٢ كان هناك نظام قيم أصيلة آخر، ما بعد أنور السادات أصبحت هناك قيم أصيلة ثالثة في المجتمع نفسه. إذا قارنا مصر بالسعودية أو بالمغرب أو بالإمارات في المرحلة التاريخية نفسها سنجد أن كلاً من هذه المجتمعات وهي تنتمي إلى الثقافة العربية الإسلامية نفسها له مفهومه الخاص للقيم الأصيلة، ولو انتقلنا قليلاً إلى المجتمعات الأكثر تمدناً للنظام العربي وأخص بالتحديد ربما لبنان وتونس فيما يتصل تحديداً بموضوع المرأة سنجد أن القيم الأصيلة اغتربت تماماً عن القيم الإسلامية والعربية. عندما نتكلم عن القيم الأصيلة لا بد من أن يكون أحدنا واعياً بجوهر القيم العربية والإسلامية. علينا أن ننظر إلى جانب آخر من العولمة فيما يخص تركيبة المجتمعات لأنه برأيي أن قضية العمالة الأجنبية في الخليج هي قضية أمن قومي بالدرجة الأولى، وهنا يقع جانب كبير من المسؤولية والعبء على المرأة الخليجية لأن المجتمع الخليجي مهدد في صلبه بهذه العمالة الأجنبية. وبصفة خاصة من المعروف أنه في عام ٢٠٠٥ ستقر قوانين العمالة المرتبطة بـ «الغات»، والتي تعني أن العامل الأجنبي في الخليج سيأخذ أحياناً جنسية وليس فقط حقوق عمالة موازية للخليجي. وعلينا أن نضع في اعتبارنا أن الهند كادت تحارب من أجل العمالة الهندية في بلد خارجي. وطبعاً الخليج أقرب إلى الهند من «فيجي» وانعكاس الهند على الخليج كبير ومؤكد. من هنا الدور البارز للمرأة لأنني مؤمن بيقين فعلاً أن المرأة مدرسة، إذا تذكرنا قول الشاعر: «الأم مدرسة إذا أعددتها أعددت شعباً طيب الأعراق» وأن بالتالي الدور الرئيسي للمرأة فيما يخص التنشئة في غاية الأهمية المحورية. وإذا كنا نتكلم حقيقة على حقوق المرأة فعلينا أن نسأل أنفسنا: لماذا لا تربي المرأة أبناءها في الخليج، وهذا متنام أيضاً في المجتمعات غير الخليجية، ولماذا تترك الابن للهندية والسيريلانكية؟

ملاحظة ختامية في ما يتصل بموضوع التحديات المستقبلية كما وردت في الورقة. فقد لفت نظري في هذه التحديات أن المسائل التي ينبغي عملها من أجل أن تحصل المرأة على حقوقها كلها تحدثت عن واجبات ينبغي أن يقوم بها الرجل،

والسؤال الأول هنا: ما الذي يدفع الرجل إلى ذلك؟ ما الذي يدفع الرجل ـ إذا كان يملك ترسانة من الحقوق والحريات ونظاماً قانونياً وحتى أحياناً دستوراً ـ ما الذي يدفعه إلى أن يتنازل طواعية عن كل هذه المنظومة من القيم والمعتقدات؟ وبالتالي فالسؤال الذي ينبغي طرحه: ماذا تفعل المرأة من أجل المرأة؟ أعتقد أن هذه هي القضية الجوهرية والمحورية لأنه في اعتقادي أن المرأة حتى عندما تحصل على حقوق لا تمارس هذه الحقوق. أحد المفكرين العظام في موضوع الحريات بالذات قال: ينبغي على كل منا أن يسأل نفسه ماذا تفعل بحريتك؟ لا يكفي أن تطالب بالحرية ولا حتى أن تنتزعها، ولكن ماذا ستفعل بهذه الحرية؟ وأنا أيضاً أعطي مثالاً وأتفق مع د. فهمية شرف الدين على أنه أحياناً يتواجد النظام القانوني والنظام المجتمعي الذي يعطي حرية المرأة ويساعد المرأة على انتزاع حقوقها مثل لبنان ومثل تونس عام ١٩٥٦، ومع ذلك المرأة غير موجودة في صنع القرار السياسي.

وربما هذا ينقلني إلى آخر ملاحظة وهي أن حركة المرأة لكي تصل إلى أهدافها فعلاً ينبغي أن تكون حركة للمرأة والرجل معاً. واختتم بملاحظة نشرها الأستاذ طلال سلمان في جريدة **السفير** تتصل بقيمة المرأة، حيث قال: إن السيدات الأوائل وضعن قائمة طويلة من الأمور التي ينبغي تحقيقها، وفي رأيه أنه ينبغي أن يختصروا هذه القائمة الطويلة إلى مجموعة من التعليمات يعطونها لأزواجهن وهم الملوك والرؤساء لينفذوها. وشكراً.

١٠ ـ دولة خضر خنافر

بداية الشكر الكبير للدكتورة ميثاء على هذا العرض الذي عرفتنا من خلاله على أوضاع المرأة في الخليج بشكل كامل وشامل، كما أطلعتنا على معلومات قيمة لم نكن نعرفها فيما يخص صورة المرأة الخليجية.

سأختصر مداخلتي على عدد من الأسئلة والاستفسارات:

السؤال **الأول**: بالنسبة إلى موضوع الأمية فهمت من العرض أن الأمية بين النساء هي فقط ٢ بالمئة. إذا كانت هذه النسبة صحيحة فهذا يثير العجب والإعجاب لأنه، عندنا في لبنان، ونحن نعتقد أننا متقدمون في هذا المجال، النسبة تتجاوز ١٣ بالمئة؟

السؤال **الثاني**: لاحظت في المحاضرة المكتوبة أن عدد الخريجات تناقص بين عام ١٩٩٥ وعام ٢٠٠٠ من ٨٧ بالمئة إلى ٧٧ بالمئة، والمنطق يفترض أن ترتفع

النسبة لا أن تنخفض. لذلك أطلب تفسيراً لهذا الانحدار في عدد الخريجات الجامعيات؟

أمر **ثالث**: لفت نظري في المحاضرة هو أن المقارنة والنسب والأعداد تتم دائماً مع السعودية والكويت. وكنت أتمنى أن تكون هناك مقارنة مع مصر ولبنان وسوريا أيضاً؟

أما بالنسبة لمشاركة المرأة في المجتمع المدني، فكنت أتمنى من د. ميثاء أن تتطرق إلى موضوع الجمعيات النسائية في الخليج، ما هو عددها؟ دورها؟ عملها؟ هدفها؟ وكيف تساهم هذه الجمعيات في توعية المرأة وبأية وسيلة؟

أما بالنسبة لمشكلة العنوسة أو عدم زواج المرأة، فهي ظاهرة منتشرة في الخليج، وهذه المشكلة يمكن إرجاعها إلى الوضع السلبي الذي تعيشه المرأة هناك. فهي رغم تعلمها ووعيها لا تزال تخضع للتقاليد والعادات المتبعة والتي لم تتغير، فهي تنتظر الرجل لكي يأتي ويطلبها للزواج، ونحن نعلم أن الاختلاط شبه ممنوع هناك. في الدراسة تقولين إن الزواج كان يتم في سن مبكرة ثم تأخر، ولكنك لم تذكري هذه السن كم كانت وكيف أصبحت. في لبنان مثلاً ارتفع سن الزواج عند الفتيات إلى سن ٢٧ معدل وسطي. كنت أتمنى أن تذكري النقابات والأحزاب، هل تلعب دوراً بالنسبة للمرأة وتقدم قضيتها في منطقة الخليج؟ كذلك بالنسبة لوسائل الإعلام ودورها في التوعية والتوجيه، تكلمت عن دور سلبي لوسائل الإعلام، وبخاصة بعد انتشار الـ «ساتلايت» وان البرامج كلها مستوردة من الخارج ودورها سلبي على الطفل والمرأة والمجتمع بشكل عام، وان من أهم هذه السلبيات هو برأيك استقلال الأولاد عن أهلهم، إذ ابتعدوا عن آراء وأفكار واتجاهات أهلهم وأصبح لهم رأيهم المخالف والمتعارض أحياناً مع رأي أهلهم وأنا أجد في هذا إيجابيات مهمة وأن تكوين شخصيات مستقلة عند الأطفال هو غاية التنشئة الاجتماعية السليمة. كما أنك تذكرين بأن الأولاد يتعلمون التدخين من التلفزيون، ولكن الطفل يشاهد أمه وأباه يدخنان وأهله، والمحيطين به، واخوته، كل هؤلاء يؤثرون فيه، ويتماهى معهم. وهذا لا يعني أنه سيدخن حتماً، قد تكون ردة فعله عكسية تماماً، أي كره الدخان والتدخين.

أما بالنسبة لوسائل الإعلام وغزوها للبلدان العربية والهيمنة على مجتمعاتها وتحويلها إلى مجتمعات مستهلكة وتضليل المتفرج والتشكيك بثقافته وقيمه، فهذا كله صحيح ولكن ما العمل؟ كيف نتصدى لهم؟ كيف نستطيع إيقاف هذا الغزو؟ ما هي البرامج البديلة المحلية؟

بخصوص عمل المرأة إنه مهم كما رأينا، ولكنني كنت أتمنى أن أعرف تأثير عملها في علاقتها بالرجل، مع الزوج. بالنسبة لمسألة المساواة في الحقوق والواجبات هل تغير شيء؟ وهل تغيرت نظرة الرجل إلى المرأة وهل تغيرت ذهنيته؟ ثم هل كان التعليم بالنسبة للمرأة الخليجية هو للعلم فقط، للترقي الاجتماعي أم للعمل أم هو لتحقيق ذاتها واستقلاليتها؟

وفي النهاية أحب أن أعرف عن علاقة الشباب والفتيات: دخلوا الجامعات، اختلطوا ما تأثير هذا الاختلاط؟ ما هي حدوده ومفاعيله على حياة جيل الشباب؟ هل غيّر هذا الاختلاط من عقلية وذهنية كل منهما؟ أم أن التأثير هو قشرة خارجية لم تستطع أن تطال جوهر الأمور وهي العادات والتقاليد؟ وشكراً للدكتورة ميثاء.

١١ ـ منى المنجد

أشكر أولاً د. ميثاء للعرض الشيق والمفيد، أريد أن أؤكد أن المرأة في الخليج قطعت شوطاً كبيراً جداً خلال السنوات القليلة، وإجمالاً أنا لا أعتقد أنه يوجد أي تقصير لتشجيع المرأة في الخليج في مجالات العمل والعلم. هنالك بعض النقاط أؤكدها:

أولاً: من ناحية التعليم، طبعاً التعليم أنجز وثبة كبيرة في الخليج، ونرى أن هناك عدداً كبيراً من التلاميذ والتلميذات. وأعتقد أن المهم ليس العدد بل التأكيد على النوعية.. المهم التأكيد على تطوير مناهج التعليم وبخاصة للمرأة في هذه الدول لتتناسب مع متطلبات سوق العمل والتقدم الاجتماعي.

ثانياً: عندي بعض الاقتراحات المهمة لتحسين وضع المرأة في الخليج، مثلاً اتباع بعض السياسات الاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى توفير المزيد من فرص العمل للنساء، والتشجيع على تمويل مشاريع إنمائية للنساء، والعمل على إصدار قوانين وتشريعات تأخذ بعين الاعتبار احتياجات المرأة العاملة، وإعداد بعض البرامج والمشاريع لرفع مستوى التدريب المهني للنساء في مجالات العمل. أما من حيث التوقيع على اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة فأعتقد أنه يجب الحث عليها، وبخاصة أن أول بلد وقع على هذه الاتفاقية هي العربية السعودية منذ ثلاثة أشهر فقط، طبعاً هذا باب مفتوح للبلدان الأخرى. وهناك تحفظات وهناك فرق بين التوقيع والتطبيق. من ناحية المشاركة السياسية لاحظتُ أن هناك تطلّباً كبيراً، بمعنى أين المرأة الخليجية؟ لماذا لا تشترك في السياسة؟ لماذا لا يحق لها التصويت... الخ؟ يجب ألا ننسى أن هذه بلاد جديدة. يعني أين نحن في لبنان ومصر وأين هذه

البلاد؟ فرنسا التي هي دولة أوروبية عمرها مئات السنين، فقط في عام ١٩٤٥ أعطي فيها الحق للمرأة للتصويت، ويوجد فقط ٥ بالمئة من النساء في البرلمان الفرنسي، أما الإمارات والسعودية والكويت فهي بلاد عمرها لم يصل حتى إلى خمسين سنة. نحن نتكلم كدول، يعني مثلاً العربية السعودية توحدت سنة ١٩٣٢، وقبل ذلك كانت هناك قبائل متفرقة. فيجب لكي تصل المرأة إلى المشاركة السياسية أن يكون عندها شيء من النضوج والعلم وأن تشارك في العمل.. الخ حتى تستطيع الوصول إلى هذه المرحلة!

من حيث المطالبة بعدم وجود دراسة عن الـ «Gender»، د. ميثاء كتبت عن «Gender والعلاقات في الأسرة». إن موضوع الـ «Gender» هو مفهوم جديد ليس فقط عالمياً بل في البلدان العربية بخاصة، هناك بعض الصعوبات لنتقبل فكرة الـ «Gender» التي هي نوع من المساواة الاجتماعية في الأسرة. في المقارنة في الأسرة، بين الأولاد والعلاقة بين المرأة والرجل... الخ أظن أن الاسكوا الآن ستبدأ أول دراسة عن العلاقات في الأسرة في الـ «Gender» بين المرأة والرجل والمساواة بينهما في الأعمال المنزلية وفي كل شيء في المنطقة العربية. وأخيراً من ناحية التأخير في الزواج نريد أن نعرف لماذا هناك تأخير في الزواج للنساء وبخاصة في منطقة الخليج؟ طبعاً هناك بعض وجهات النظر، مثلاً في السعودية هناك ناحية ان المرأة لا تستطيع أن تتزوج شخصاً غير سعودي أو خليجي، هذا يحد أيضاً من الزواج - لا أعرف إذا كان الأمر كذلك في الإمارات أو يجب الحصول على موافقة خاصة. وهل الرجل يفضل المرأة المتعلمة أم لا؟ أو المرأة الأجنبية... الخ؟ إذاً هناك أمور كثيرة تدخل في هذا الأمر. وشكراً.

١٢ - إقبال دوغان

كل الموضوع يتمحور حول أنه كان هناك توزيع أدوار عالمي للناس حسب الجنس. المرأة عملها في المنزل وتربية الأطفال، والرجل في القطاع الاقتصادي وفي الخارج، هو للاقتصاد وهو للتقرير حتى جاءت الأديان السماوية تقريباً وقالت الشيء نفسه. وعلى هذا الأساس تمحورت كل المفاهيم الاجتماعية، يعني المرأة يقولون لها سيدة أو آنسة حسب وضعها الخاص بينما يقال للرجل سيد. هذه في أمريكا منعت وقالت المرأة لا يجب أن يعرف إذا كنت متزوجة، هذه حياتي الخاصة. وألغوا .Miss و.Mrs وأصبحوا يضعون .Ms (مس). سن اليأس، لماذا سن اليأس؟ السن التي تتوقف فيها المرأة عن الإنجاب، فاعتبروا أن دورها العملي قد انتهى وهي لم تعد تستطيع الإنجاب، وهذا الدور الذي أعطاها إياه المجتمع إذاً أصبح سن

اليأس، أي السن التي لم تعد فيها نافعة. على هذا الأساس تغيرت الآن بحسب الأيام الجديدة والعلم وسوق العمل والأزمات الاقتصادية، تغيرت هذه الأدوار، وبدأت تنقلب. يعني المرأة أصبحت تأتي إلى عالم الرجل وتقول له: لي الحق في العلم والعمل وأنا لي حق عندك أن تشاركني في الدور الذي كنت أقوم به، لأنه لا يجوز أن أساعدك في الخارج وأذهب للعمل ونتيجة الإنتاج الذي أنتجه أنا وأنت نستفيد منه للأسرة، وفي الوقت نفسه أقوم بالدور الذي كانت تقوم به أمي وجدتي لأن هذا يكون ظلماً وليس مساواة. المرأة التي تعمل ٦ أو ٧ ساعات في الخارج و١٠ ساعات في المنزل وهي المسؤولة عن تربية الأطفال.. إنها امرأة مظلومة ولم تعد امرأة تطالب بالمساواة إلا إذا تغيرت الذهنية والعقلية. هناك الآن من يستطيع حل هذا الإشكال الخاص بالعمل المنزلي بالخدم، يعني يوفر لأناس آخرين فقراء ولو حتى من الخارج مجال للعمالة لكي يعملوا، أنا لست ضد ذلك ولكن ضد أن يكونوا مسؤولين عن تربية الأطفال، لأن تربية الأطفال مسؤولية جد مهمة. أرجو عدم المزاح لأن هذه القضية مجتمعية. نحن لا نطلب أن يأخذوا كل الدور، فهذا شرف لنا وحق أكرمنا الله به، ومهما أحب الولد أباه فلن يحبه كوالدته ولن يتأثر به كأمه، إذاً نحن صنّاع البشرية. أقول للدكتورة ميثاء إن الرجل الخليجي كان يُسأل عن تربية الصبي والآن أعطى هذه المسؤولية للمرأة وأنا لا أعتبر ذلك ضد المرأة. أعتبر أن هذا اعتراف منه على أنها قادرة على تنشئة الرجل، وهذا يعني أنه يجب أن يشرف على تنشئة البنت أيضاً، وهذا ليس ضد الـ «Gender» بل إكرام للمرأة ولكن ليس معنى ذلك أن لا يساعدها. أريد فقط أن أسأل د. ميثاء وبالفعل لأول مرة نجد عندنا مرجع لقضية المرأة الخليجية، مهما قلنا أصبح هناك أساس، أريد أن أسألها عن توزيع الثروة بين المرأة والرجل في الخليج: هل المرأة تملك ثروات ممكن أن تديرها وهل هي حرة في إدارة ثروتها كما تنص عليه الشريعة الإسلامية؟ أما في المستقبل إذا لم يسمح لك بالدخول إلى القطاع الخاص، أنتِ تستطيعين عمل قطاع خاص أنت تستطيعين عمل مؤسسات. **وثانياً** المرأة استطاعت الدخول إلى القضاء؟ منذ فترة ذهبت بدعوة من الحكومة الأمريكية لبرنامج دولي، كان معي من بلدان الخليج نساء كانت إحداهن محامية قديرة ومحامية من البحرين مهتمة بقضايا الأحوال الشخصية وتنجز أشياء مهمة للمرأة، ومما قالته لي إن في البحرين الأحوال الشخصية تطورت لمصلحة المرأة بشكل يوازي القانون الأمريكي، وهذه الدولة تابعة للشريعة الإسلامية. عندنا القضاء اللبناني دخلت فيه المرأة ولكن ليس القضاء الشرعي بل القضاء المدني وأصبح عندنا تقريباً ٢٠ بالمئة من القضاة في لبنان من النساء، ومعهد القضاء ينجح فيه النساء أكثر من الشباب والآن لدينا ١١ فتاة وثلاثة شباب في معهد القضاء لهذه السنة. **ثالثاً** السيدة التي تريد العمل هي بطبيعة الحال تمشي

مع الاتجاه العالمي الذي يقول ان الدنيا ستنفجر من السكان في المستقبل، فالمرأة التي تعمل لا تستطيع أن تنجب الكثير من الأطفال، ونحن عندما نطلب المساواة بين المرأة والرجل نطلب التمييز لمصلحتها من ناحية الأمومة فقط، والباقي أنا ضد أي تمييز بين المرأة والرجل. الأمومة تعني أننا نحن النساء في هذا العالم نزود الدنيا بالأطفال والعالم بدون أطفال ينتهي، إذاً وظيفتنا ليست وظيفة للدولة وهي: الشعب والدولة والأرض. نحن نزود الدنيا بالشعب إذاً لنا الحق أن يساعدنا المجتمع بقضية الأمومة، فيجب على الدولة وعلى صناديق الضمان التي نطالب بها أن تتحمل راتب المرأة أثناء إجازة الأمومة حتى لا يكف رب العمل عن استخدامها، بما أنها تقوم بوظيفة اجتماعية فهي كالمرض. لماذا الدولة تضمن المرض ولا تضمن الأمومة؟ أريد سؤالك هل هناك حضانات تابعة للمؤسسات في الخليج؟ وهل هي إلزامية؟ يعني الدولة تلزم كل رب عمل على أن ينشئ دار حضانة (Nursery) قريبة من المؤسسة التي تعمل بها المرأة، وهكذا نخفف من تأثير الخدم على الأطفال. أريد فقط أن أنوه بأمرين هما أن مشاركة المرأة في القرار السياسي في لبنان مثل مشاركة الرجل بالقرار السياسي. النظام اللبناني الذي يعتمد على الطائفية وعلى المذهب وعلى تقسيم الحصص بين هؤلاء الناس، كما تصل المرأة يجب أن يصل الرجل فإذا استطعت أن أمرر نساء عبر هذا النظام لن أقول لا. والأمر الآخر: بالنسبة للأحوال الشخصية في لبنان، ليس كل قانون أحوال شخصية مدني اختياري هو لمصلحة المرأة فهو قانون موضوع. وأنا محامية أقول لك ان القوانين التي اقترحت وخاصة القانون الذي اقترحه الرئيس السابق الياس الهراوي أتى بمقتطفات من قوانين المذاهب وفيه ما هو أسوأ من قوانين المذاهب. ليس كل قانون مدني صالح يجب أن يكون قانوناً مدنياً مدروساً لمصلحة المرأة والأسرة، وإذا كنا نستطيع أن نغير قوانين الأحوال الشخصية الموجودة لأن أغلب نسائنا لا يعرفن حقوقهن بها حتى المتعلمات فيهن، لم لا نستطيع أن ندخل من هذا الباب ونعمل عليه؟

١٣ ـ الطاهر لبيب

عندي ثلاث ملاحظات: **الأولى** تتصل بالمقاربة ولا تدخل في الجزئيات. إن أغلب ما قيل يُمكن أن يقال عن وضع المرأة في أي مكان من العالم وليس خاصاً بالمرأة الخليجية التي هي موضوع البحث. إن عنوان «المرأة الخليجية إلى أين؟» يوجه التفكير إلى مقاربة تراعي، نظرياً ومنهجياً، خصوصية الوضع الخليجي، بما في ذلك خصوصية نموذج المرأة الخليجية، سلباً وإيجاباً، واحتمالاً خصوصية البدائل المطروحة. هذه المقاربة تتطلب أول ما تتطلب الحذر الشديد في تناول المؤشرات وخاصة منها المؤشرات القطاعية التي ساد اعتمادها كمؤشرات جزئية، دون الاعتناء

الكافي بمحصّلتها النهائية. إن إيجابية المؤشرات الجزئية أو القطاعية لا تعني، بالضرورة، أن محصلتها الاجتماعية إيجابية. وما يقال عن وضع المرأة هنا يقال عن وضع الرجل أيضاً، كما يقال عن أوضاع وظواهر أخرى. إن وضع المرأة الذي تبحثين عن توصيفه لا يكتسب دلالته إلاّ إذا ارتبط بالبنية الاجتماعية في الخليج، أي أساساً بالقوى التي تكوّن نسيجه القاعدي.

من دون ذلك يكون من الصعب أن تقولي أين تتجه أوضاع المرأة الخليجية مهما كان اعتمادك على ما هو أمبيريقي وعلى معطياته الحالية. لذلك فإن كثيراً من المعطيات والظواهر القطاعية التي ذكرتها باعتبارها إيجابية لا يمكن أن تفضي بالسهولة وبالسرعة الموجودة في الورقة إلى ما تسمينه مجتمعاً مدنياً. هناك، فعلاً، سرعة في الحديث عن المجتمع المدني في الخليج، اعتماداً على بعض الخدمات القطاعية بما فيها المؤسساتية والتي أغلبها ذات صلة بالسلطة أو بالحكومات.

الملاحظة **الثانية** هي أنه ليته كان بالإمكان الحديث عن الحركة التأنيثية في المجتمع الخليجي، لا في مستوى مشاركة المرأة القطاعية أو في المؤسسات الاجتماعية والسياسية، وإنما في مجال الإبداع. أنا شخصياً من المعجبين بتأنيث الأدب الخليجي. مثلاً، الخليجيات لديهن مساهمة متميزة في الأدب العربي المعاصر، ولا سيما في مجال الرواية والشعر. أصبحت هناك أسماء خليجية بارزة في هذا المجال يمكن أن تكون رمزية مشاركتها الفكرية أهم دلالة من المؤشرات التقليدية المعتمدة في الأدبيات العادية.

الملاحظة **الثالثة** تتصل باستبطان المرأة بدرجات وأشكال مختلفة حسب المجتمعات لرؤى الرجل وأساليبه. ولقد تطرق إلى هذه الظاهرة عالم الاجتماع الفرنسي بورديو في كتاب له عن «الوضع الرجولي» (La Condition masculine)، حيث رأى أن أصعب مشكلة تعانيها المرأة هي أنها تستبطن كثيراً من رؤى ومواقف وسلوكيات الرجل، بما في ذلك في طريقتها في الرد على الرجل أو في مقاومة الذكورية. وهناك باحثة لبنانية من الجامعة اليسوعية قامت بدراسة طريفة بينت فيها، من خلال تجربتها الكلينيكية الممتدة عشرين سنة، أن صعود المرأة اللبنانية في المراتب الثقافية والجامعية لا يقلل من استبطانها للرجولة، بل يزيد منه في بعض الحالات. ومن هذه الوجهة، كان يمكن التطرق إلى الخصوصيات الخليجية التي تعمّق هذا الاستبطان أو تحد منه، لا من وجهة تحليلية نفسيّة - لأنه ليس هنا مجالها - وإنما لمعرفة ما إذا لم تكن المرأة الخليجية تعيد إنتاج علاقات تقليدية في مشاريع وتحركات تعتقدين أنها نسويّة أو تبدو لك واضحة النزعة التحريرية للمرأة كمرأة.

١٤ ـ خير الدين حسيب

أود أولاً أن أشكر وأهنئ د. ميثاء على هذه الورقة المتميزة، وأحب أن أشير للاخوان كيف تعرفنا على د. ميثاء. يبحث المركز منذ سنوات عدة عن كيفية إشراك الجيل الجديد من الباحثين، حيث لا توجد طريقة منهجية للتعرف على هذه الأجيال الجديدة. ولذلك قررت زيادة مساهمتي ومشاركتي في بعض المؤتمرات للتعرف على الأجيال الجديدة. وقبل عامين كان هناك مؤتمر عن حقوق الإنسان في القاهرة نظمته المنظمة العربية لحقوق الإنسان. وعلى مدار أيام من المؤتمر كنت أراقب، وكانت د. ميثاء هي حصيلة حضور هذا المؤتمر وهكذا بدأ التعارف.

أنا أعتقد أن الورقة التي قدمتها د. ميثاء وبالنضج والجرأة والصراحة التي تجلت فيها، هي نموذج يحتذى لا كخليجي بل كعربي، ولو كنا نستطيع أن نستنسخ د. ميثاء لكنا استنسخنا كذا واحدة منها على المستوى العربي!

بالنسبة للمشاركة السياسية، أنا أعتقد أن هناك بعض الأمور التي تشكو منها المرأة ويشكو منها الرجل كذلك، فأين مشاركة الرجل في القرار.. أي في القرارات الرئيسية، ليس فقط في الخليج ولكن على المستوى العربي؟ القضية يمكن أن يطلق عليها «الهرم القمعي»، كل واحد يحجّم أو يضطهد من هو تحته، فالحاكم يضطهد من هو تحته، وكذلك الرجل، وبعد ذلك المرأة وهكذا.. الخ. أعتقد أنه يجب أن لا نبالغ كثيراً في موضوع مشاركة المرأة، وهي مطلوبة، لأن الموضوع يخص المرأة والرجل معاً. هنا أحب أن أسأل د. ميثاء حول موضوع يتعلق بمشاركة المرأة وهل هنالك شيء مختلف خليجياً عما سمعناه من أصوات في هذه الحلقة عن المشاركة؟ فقد ذكر الدكتور باقر النجار في العدد الأخير من **المستقبل العربي** في دراسته التي لا أعرف إذا سنحتْ لكِ الفرصة للاطلاع عليها أم لا، وهي تحتوي على استطلاعات قام بها حول الموضوع، وأشارت النتائج، على رغم ما قد يكون لدينا من ملاحظات حول منهجية الدراسة، إلى أن أغلبية النساء اللواتي تم استجوابهن لا يملن إلى المشاركة السياسية. فهل هذا صحيح بالنسبة إلى الخليج أم لا؟ الملاحظة الثانية موضوع المرأة والرجل والعمل... الخ.

يعني كل واحد الله خلقه بشكل مختلف وكل واحد له وظيفة، وأنا لا أعرف لماذا بعض النساء يعتبرن أن وظيفة الأمومة والتنشئة هي وظيفة ثانوية ويفضلن عليها العمل عندما يكون هناك تضارب بين الاثنين. أنا أعتقد أن هذه وظيفة مهمة ومقدسة ولا أرى أنه يجب أن يكون للعمل الأولوية إذا حدث تعارض بين الاثنين.

يعني واحدة تعمل موظفة كمساعد باحث في مكتب فيه اثنين أو ثلاثة وتقضي الدوام كله في مكتبها، فماذا ستستفيد من هذه الوظيفة إذا كان ذلك

يتعارض مع عملها الأساسي في المنزل ورعاية الأطفال؟ في بعض الدول، وأنا أتكلم أساساً عن التجربة البريطانية حيث إنني درست في انكلترا، لاحظت أن النساء يقمن بترتيب الإنجاب بشكل سريع، وتأخذ المرأة عادة إجازة من دون مرتب وتنجب الولد تلو الآخر في حدود ما يريد الزوجان وتبقى سنة أو سنتين لتربيتهم ثم تعود إلى عملها. أنا أعتقد أن تربية الأولاد ـ وهذه قد تختلف من عائلة إلى عائلة ـ قضية يجب أن يكون لها الأولوية على أي شيء آخر. أما الكلام على الرجل وعمله في المنزل فأعتقد أن الكثير منا يتكلم على مجتمع قديم جداً.. يتكلم على مجتمع الخمسينيات والستينيات.

د. هشام شرابي من الأشخاص الذين اهتموا بقضية المرأة والنظام الأبوي وهو صديق عزيز جداً، كان هنا منذ عام وعلى دعوة عشاء أقمتها له وكان عدد من الإخوان موجودين معي وتكلم على النظام الأبوي، فقلت له: أنت يا أخي تتكلم عن شيء غير موجود وهؤلاء أمامك اسألهم من منهم يمارس القمع داخل العائلة؟ التعميم لم يعد ممكناً. أنا أولادي أصبحوا كباراً ولا أذكر أنني قد ضربت أحدهم كفاً وتم التفاهم معهم باللسان والإقناع... الخ. لماذا تريدون المساواة في كل شيء على رغم اختلاف الطبيعة البشرية بين الرجل والمرأة؟ لماذا يجب أن تصبح المرأة طياراً مثلاً، وإذا أصبحت طياراً كيف تتزوج؟ وكيف تربي الأولاد؟

أعتقد أن الأمور يجب أن تسير بشكل طبيعي، وكمثال هنا في المركز ليس لدينا في استمارة التعيين أي تساؤل عن دين أو مذهب... الخ. ويتقدم للوظائف فتيات وشبان ويقبلون حسب المؤهلات. ولدينا في المركز حالياً فتيات أكثر من الشبان. وهناك متزوجات بينهن أنجبن وأخذن إجازة أمومة... الخ. فكل شيء يسير بشكل طبيعي، ولذلك أعتقد أن هناك مبالغة في هذه الظاهرة.

١٥ ـ أمنية طه

من الملاحظ أن الورقة قد توسعت جداً في استعراض الإنجازات التي حققتها المرأة في مجال التعليم، وإلى حد ما في مجال العمل، في دول الخليج بشكل عام، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل خاص.

ولا شك في أن هذا التوسع في العرض أمر جيد ومطلوب، لأنه يقدم معلومات ميدانية موثقة من «أهل مكة» إذا جاز التعبير. ومع ذلك فإنني أشعر أن هناك «حلقة مفقودة» بشأن النتائج المترتبة على هذا التوسع الكبير في مجالي التعليم والعمل. بمعنى أن الورقة لا تتناول بالعمق المطلوب مدى تأثير هذه الإنجازات في منظومة القيم والمعتقدات الاجتماعية السائدة في دول الخليج. فإذا كان التعليم

يمارس دوراً أساسياً في التنشئة الاجتماعية، بل السياسية، فهل أدى ذلك التوسع الكبير في تعليم المرأة إلى تغييرات محددة في منظومة القيم والمعتقدات الاجتماعية للمرأة نفسها؟ وأهمية هذا السؤال تنبع من أن التعليم الحديث ليس محايداً اجتماعياً، وإنما ينطوي بالضرورة على مجموعة من القيم العصرية التي تتعارض، وأحياناً تتناقض تناقضاً جذرياً، مع القيم التقليدية السائدة. فهل تنساب هذه القيم العصرية بغير حواجز أو سدود من خلال العملية التعليمية، أم أن المجتمع، والمرأة أحياناً، أو كلاهما يقوم بعملية «عزل» بين التعليم بالمعنى الحرفي والفني، وبين القيم المرتبطة به؟ وللتنبيه إلى خطورة عملية العزل هذه لعلنا نتذكر قول الشاعر الكبير:

الأم مدرسة إذا أعددتها ... أعددت شعباً طيب الأعراق

وبخاصة إذا ما وضع في الاعتبار ما أشارت إليه د. الشامسي، بشأن الاستعانة الواسعة في المنازل بمربيات وخادمات من دول جنوب شرقي آسيا، حتى إذا كانت الأم لا تعمل!

ومن ناحية أخرى فإن الأوضاع التاريخية والاجتماعية في معظم أقطار الوطن العربي تجعل المرأة غير مدركة لحقوقها، وبالتالي فهي لا تمارس هذه الحقوق، ومن باب أولى لا تطالب بالحصول عليها.

وفي أحيان أخرى كثيرة تكون الأوضاع الاجتماعية القائمة ضد مصلحة المرأة، نتيجة لتأثيرات منظومة القيم والمعتقدات التقليدية السائدة، والمواريث الاجتماعية المترتبة عليها، فضلاً عن عمليات التنشئة الاجتماعية والسياسية، التي تلعب فيها الأسرة، وبخاصة الأم، دوراً محورياً، بالإضافة إلى أدوار دور العبادة ومؤسسات التربية والتعليم.

فهل أدى هذا التوسع الكبير في التعليم، مع التوسع التدريجي في العمل، بالنسبة للمرأة، بشكل عام إلى تطوير نظرة المرأة إلى نفسها: بمعنى مكانتها في المجتمع وحقوقها المدنية والسياسية؟ وهل أدى إلى تطوير نظرة المجتمع نفسه إلى المرأة، ومن ثم إلى مكانتها وحقوقها، وإلى أهمية دورها باعتبارها شريكاً أساسياً في النهوض بهذا المجتمع، جنباً إلى جنب مع الرجل؟

وهل أدى دخول المرأة الكبير إلى معترك التعليم والعمل إلى تغيير في نظرة الرجل إلى المرأة، وإلى فكرة المساواة بينهما؟ أم ما تزال هناك فجوة واقعية ما بين التوسع في تعلم المرأة وخروجها إلى العمل من ناحية، والممارسات الاجتماعية السائدة في مجتمعات بلدان الخليج من ناحية أخرى؟

وأساس ذلك أن إدراك طبيعة أية مشكلة، والوعي بتبعاتها، يمثل الخطوة

الأولى والضرورية لمواجهتها والتغلب عليها. وعلى سبيل التحديد فإن إدراك التخلف يعتبر مكوناً أساسياً من مكونات عملية التنمية. ومن هنا أهمية التعليم بالشكل المباشر والمحدود، وأهمية الجانب الثقافي وخطورته بالشكل غير المباشر وغير المحدود.

١٦ ـ علي خليفة الكواري

لم أقرأ الورقة ولم أطلع عليها، لكن أعرف أن د. ميثاء باحثة جيدة وتعطي الموضوع اهتماماً كبيراً. ومن خلال تصفحي البسيط للورقة وجدت معلومة تشير إلى أن نسبة مشاركة المرأة في قطر ارتفعت من ٥ بالمئة إلى ٣٠ بالمئة من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٧، أي خلال سنتين وأعتقد أن هذا خطأ.. المشكلة أن كثيراً من الإحصاءات لا تنشر، والإحصاءات إذا نشرت أحياناً تكون إجمالية، حتى هذا الرقم لا أعلم إذا كانت تقصد المواطنات أو النساء بشكل عام أو العمالة النسائية الوافدة، فهو حتى هنا غير واضح. أرجو في ما يتعلق بالإحصاءات القيام بتدقيقها، لا يكفي أن يكون الإحصاء منشوراً في مكان ما حتى نعتمده وإنما يجب أن نتحقق منه لأن أخذنا بأي إحصائية هو تبن لها، وليس مجرد أن نرمي المسؤولية على الآخر.

النقطة الثانية التي أثيرت أيضاً وأعتقد أن لها أهمية هي في ما يتعلق بعدم زواج المرأة إذا كان ذلك منذ البداية أو كانت مطلقة في الخليج. أعتقد أن هذه مشكلة كبرى.. مشكلة في الحقيقة لأن ما يحصل للمرأة بعد ذلك هو الوأد الاجتماعي لأن المجتمع مقلق وعملياً هي لا يتاح لها أي دور معين ما لم تكن امرأة وربة بيت وبالتالي فالمجتمع عملياً يحاربها، ومن هنا ظهرت عندنا ظاهرة المتدينات المتزمتات لأن بعض غير المتزوجات من العائلات المحافظة والمتشددة إذا وصلت إلى سن ٣٠ إلى ٣٥ ولم تتزوج بدأت تلبس لباس المنقبات المحدثات (المستورد) والذي ليس له أساس في مجتمعاتنا التقليدية، وتعزل نفسها، يعني عملية رهبنة، وفي الإسلام كما هو معروف لا يوجد رهبنة مع تقديري للرهبنة بشكل عام، لكن هذه العملية هي انسحاب من هذا المجتمع لأن ليس لها مكان في هذه الدنيا والدنيا الآخرة هي أملها الوحيد، وبالتالي يجب أن تكون نقية وطاهرة... إلخ. هذه طبعاً مشكلة أساسية لا تقارن طبعاً في المجتمعات الأخرى وبخاصة مع مانع إمكانية زواج المرأة من غير المواطنين حتى داخل البلد الواحد. وهناك «قوانين» ولكن إدارية (تعليمات) تؤدي إلى إبعاد غير المواطن بمجرد أن يخطب مواطنة، يعني هناك شخص مجرد أن يخطب (يسفرونه)، وهذا يعني أنه يبعد بمجرد أن يتقدم للخطبة مثلاً. وقس على ذلك قضايا كثيرة. حتى الرجل في بعض دول الخليج

ليس من السهل أن يذهب ويتزوج من الخارج إلا بترخيص أيضاً وإلا لن يمنح تصريح دخول لزوجته. هذا الموضوع له مشاكل وجوانب كثيرة ـ من تصفحي للورقة ومن النقاش الذي دار لاحظت أن الموضوع أخذ المرأة في معزل عن المجتمع ـ أنا في تقديري أنه عندما نتكلم على المرأة الخليجية إلى أين؟ يجب أن نعرف ما هو واقع المجتمع في المنطقة. . ونوع التحديات العامة الموجودة أولاً والتحديات النسوية ثانياً، وبالتالي ما لم نعرف هذه التحديات من الصعب أن نعرف دور المرأة وإلى أين؟ الشيء الآخر أن مكانة المرأة ودورها في الوقت الحاضر والمنتظر منها أن تلعبه، أنا لاحظت أن هناك في المنطقة تحديات جوهرية غير مفهوم المرأة. قضية مثل خلل السكان أنا لا ألحظ أن للمرأة أي دور على الأقل هنا في معالجة هذا الموضوع نفسه. مشاكل المرأة هي مشاكل المجتمع ككل مشكلة مثل الخلل السكاني في الإمارات وقطر حيث تصل نسبة المواطنين إلى ١٥ بالمئة وغير الناطقين باللغة العربية إلى أكثر من ٦٥ بالمئة، يعني هذه يجب أن تكون مشكلة بالنسبة للمرأة ويجب في حركتها العامة أن تكون قد أخذتها بالاعتبار. موضوع الخلل الإنتاجي أيضاً مجتمع ريعي. الآن المرأة عاملة لأن الحكومة توظفها في وظائف هي بمثابة بطالة مقنعة مثلها مثل الرجل المواطن كلاهما بطالة مقنعة موجودة في قطاع الحكومة. وفي تقديري مع انسحاب الحكومة من التوظيف سيزيد عدد الجالسات في البيوت وفي قطر هناك آلاف من الخريجات ينتظرن الوظيفة. آلاف الخريجات ينتظرن خمس أو ست سنوات لكي يجدن وظيفة في الحكومة وإلا لا يعملن ـ وبناءً على أمر الرئيس لي بالاختصار ـ سأضيف فقط عناوين. أنا أضيف فقط عنوانين في الخليج. هناك مشكلة الاندماج الوطني. المجتمع في الخليج غير مندمج بأي شكل من الأشكال. المجتمع بالمعنى العلمي لمصطلح مجتمع غير موجود في بعض دول الخليج. ما هو موجود أقرب إلى معسكر عمل مجموعة من الأشخاص من مختلف الجاليات والمواطنين هم جالية وليست أكبر الجاليات وربما أقلهم دوراً إنتاجياً، ولولا الحماية القانونية لكانوا على هامش المجتمع مثل الملويين في سنغافورة بعد أن تحول معظم سكانها إلى صينيين. هذه المشكلة أساسية يجب أن تنعكس على وضع المرأة. أعتقد أنني يجب أن أتوقف هنا. وهذه المشاكل التي تعكس الخلل السكاني والإنتاجي يجب أن تكون الإطار الأساسي حتى نعرف المشاكل التي تواجه المرأة ودورها كإنسان عليها هي والرجل أن يوحدا جهودهما لإحداث التغيير المطلوب في توجهات السلطة والمجتمع.

١٧ ـ ميثاء الشامسي (ترد)

إن ما طرح من قضايا وإشكاليات لهو في الحقيقة إثراء للمحاضرة وإثرار لما

طرح بها من أفكار، وبالنسبة للتساؤل حول إغفال المحاضرة لبعض الموضوعات الهامة، فإني أود أن أؤكد أنه ليس إغفالاً بقدر ما هو رصد لأهم القضايا، إذ من الصعب جداً أن تتضمن أي محاضرة، مهما كانت مدتها، جميع المضامين والإشكاليات في جلسة واحدة، وقد أكدت في بداية الحديث بأننا إذا أردنا حقاً أن نتكلم على المرأة الخليجية إلى أين؟ فعلينا أن نبدأ أولاً بالحديث عن الخليج إلى أين؟ فهناك كما نعلم جميعاً خصوصية اجتماعية وثقافية وسياسية للمجتمعات الخليجية، أنتجت وأفرزت نموذجاً للمرأة في هذه المجتمعات.

وأود بداية أن أجيب عن تساؤل د. علي الكواري، في موضوع الإحصاءات، حيث إن ما ورد من إحصاءات تم الحصول عليه من التقارير الوطنية التي قدمت لجامعة الدول العربية بمناسبة عقد المؤتمر العالمي ببكين، وقد وجدت أن هذا المصدر من أحدث المصادر التي يمكنني الاعتماد عليها، وبخاصة أننا نعاني كباحثين قلة المتاح من الإحصاءات الخاصة بالسكان في بلدان الخليج العربي.

أما عن التساؤل الخاص بالمشاركة السياسية للمرأة الخليجية، فأنا أتفق مع السائل في أن جانباً من عدم تفعيل هذه المشاركة مرجعه إلى المرأة ذاتها حيث إن الوعي بأهمية المشاركة السياسية ما زال لم يتحدد بصورة واضحة بين فئات النساء الخليجيات، وإن كان يختلف من قطر خليجي إلى آخر، وبين الفئات العمرية.

وفيما يختص بتساؤل د. فاطمة، عن مشكلة العنوسة، فهذه مسألة لا يمكن تحديدها إلا في ضوء متغيرات معينة منها متوسط سن الزواج بين الشباب، والتعليم، والوضع الاقتصادي، وأؤكد أنه من الصعب تحديد سن معين للعنوسة، فهذا يختلف بين قطر وآخر، تبعاً للمتغيرات التي أشرت إليها، وقد تأكدت من ذلك عند مشاركتي في الاجتماعات الخاصة لنتائج المسح الأولي لدراسة واسعة أجرتها وزارة التخطيط في دولة الإمارات عن الأسرة المواطنة.

أما عن التساؤل الذي طرحه د. طاهر لبيب، فإني أعتقد أن موضوع الفساد من الصعب وضعه ضمن أفكار وقضايا هذه المحاضرة، وبخصوص التساؤل عن المجتمع المدني في البلدان الخليجية، فإني قد أشرت إليه في المحاضرة، وبينت الواقع الحالي للمجتمع المدني في بلدان الخليج، ولا شك في أن حيثيات إنشاء المجتمع المدني في بلدان الخليج تختلف عنها في باقي البلدان العربية، كما أن هناك أيضاً المظلات الحكومية التي تشرف على بعض منها في هذه الدول. ولكني أجد أنها قد ساهمت بشكل ما في تقدم مسيرة المرأة في هذه البلدان وشجعتها على ممارسة العمل التطوعي، وحققت لها الكثير من المكتسبات.

أما عن التساؤل حول التجربة السياسية للمرأة في بلدان الخليج، فإننا عندما

نقيسها بالفترة الزمنية البسيطة التي استطاعت المرأة أن تحقق مستويات عالية في التعليم والمساهمة في سوق العمل وتمتعها بالرعاية الصحية، نجد ان بدايات التجارب للمرأة في المشاركة في الحياة السياسية بدايات مبشرة بالخير، فتجربة دخول المرأة في البرلمان البحريني، ودخول المرأة العمانية مجلس الشورى، ومحاولات المرأة الكويتية، كلها مؤشرات تؤكد أن المستقبل سيتيح المشاركة السياسية الأوسع للمرأة الخليجية.

وأما عن تساؤل د. فاطمة حول آلية النهوض بالمرأة، فأعتقد ان هذه الآليات موجودة في كل البلدان الخليجية، وممثلة في الاتحادات النسائية والجمعيات، وتتبنى هذه الاتحادات والجمعيات خططاً تقدمية من أجل النهوض بالمرأة الخليجية، وان كانت تختلف هذه الخطط والبرامج من قطر خليجي إلى آخر تبعاً لخصوصية المجتمع، وأولوياته في برامج هذه الخطط.

أما عن مشاركة المرأة في القطاع غير الرسمي، فهذه المسألة أعتقد إنها مهمة جداً ليس فقط على مستوى بلدان الخليج بل على مستوى الوطن العربي، إذ هناك الكثير من الصعوبات والتحديات التي تواجه عمل المرأة في هذا القطاع، أهمها نقص التشريعات والقوانين التي تحمي المرأة وتساعدها على زيادة الإنتاج وتؤمن لها حقوقها المادية والمعنوية، ولهذا لا بد من الاهتمام بقضية مساهمة المرأة في القطاع الخاص والقطاع الرسمي، ووضع الخطط والبرامج والدراسات اللازمة من أجل تأمين التحاق المرأة بهذين القطاعين بشكل يؤمن لها أجوراً متساوية وحقوقاً تهتم بوضعها كأم وزوجة، وبخاصة أننا في بلدان الخليج سنضطر لتشجيع المرأة للمساهمة في العمل في هذين القطاعين، إذ سيصل القطاع الحكومي إلى درجة من التشبع، مما سيوجد نوعاً من البطالة بين صفوف النساء، ولذا فتسهيل دخول المرأة إلى العمل في القطاع الخاص والقطاع الرسمي أصبح ضرورة ملحة، كما أن التخطيط لا بد من أن يستقطب فيه القطاع الخاص جزءاً من العمالة المواطنة في بلدان الخليج. وتعتبر هذه الخطوة مطلباً ضرورياً للمساهمة في حل مشكلة الخلل في التركيبة السكانية.

أما عن التساؤل الذي طرح حول أهمية القيم الاجتماعية، فإني أجد أن قضية القيم من القضايا الأساسية التي يهتم بها الباحثون في دراساتهم لأي مجتمع. والمجتمع الخليجي أصيب بطفرة من التغيرات المتلاحقة، مما أثر في ترتيب نسق القيم وتغير بعضها. وإذا ما اعتبرنا المجتمع الخليجي أيضاً جزءاً من القرية الكونية، فإننا سندرك بلا شك أن العولمة أيضاً تركت بصماتها على تغير نسق القيم. وتحديد معالم هذا التغير يحتاج إلى دراسة منفصلة، ولا يمكننا أن نوردها في محاضرة قصيرة. إضافة إلى ذلك، أؤكد أنني قد سبق وأجريت دراسة عن تغير نسق القيم في مجتمع

الإمارات سنة ١٩٨٨، وأجد أن تحديد معالم وآثار التغير القيمي من الصعوبة بمكان، وأنها تحتاج إلى دراسات ميدانية متخصصة.

وأخيراً، وفي ختام هذه الندوة لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر إلى كل من شارك في إثرائها بالحضور أو المداخلة. كما أتوجه بموفور الامتنان إلى أستاذي الفاضل د. خير الدين حسيب الذي أتاح لي هذه الفرصة العظيمة. والشكر موصول للدكتور مجدي حماد، وكذلك لجميع العاملين في مركز دراسات الوحدة العربية، هذا المركز الذي يفخر كل مثقف عربي بالانتساب إليه أو العمل معه.

ثانياً: المرأة في الخليج العربي في وداع قرن وإطلالة آخر(*)

باقر سلمان النجار(**)

- ١ -

يبدو أن نقاش وجدال القرن العشرين حول الحقوق السياسية للمرأة الخليجية قد دشنا به دخولنا للألفية الثالثة، والتي ليست كسائر العهود، فهي ذات وتيرة وإيقاع (Rhythm) متسارعين، ولا أعتقد أننا نعي جدية تحولاتها ومفصليتها في مسارنا المستقبلي. إن نساء الخليج اليوم، هن في اعتقادي، أمام مفترق الطرق: بين مسار قادته رائدات أصبحن الآن في نهاية العمر، ناضلن من أجل دور ومكانة أفضل لبنات جيلهن متأثرات في ذلك بقيم الحداثة وصخب الايديولوجيا. وجيل آخر، ما زال في مقتبل العمر وبفعل الصخب والضبابية في فضائه الاجتماعي بدا رافضاً لقيم الحداثة ومعيداً إنتاج قيم المرحلة التقليدية في حالة اجتماعية هي غير حالتها، بل أنها باعتقادي، تمثل حالة اجتماعية جديدة تمتزج فيها قيم حداثية في أطر مظهرية وقيمية تقليدية. إنها حالة أقرب إلى حالات الما بعد، أي ما بعد التقليدية، بل إنها بعينها في عسر انسلاخها عن أطرها التقليدية وعسر ولوجها في منظومة الحداثة تمثل حالة ما بعد البدونة (Post-Bedouinism).

انها باعتقادي من حالات التغير الاجتماعي المنقوص، بل إنها حالة تبرز فيها قيم البداوة في أطر حداثية. فما يطلق عليه البعض في الكويت وفي بعض أقطار المنطقة من مسميات مثل البدو - قراطية أو بدونة الديمقراطية أو بدونة المدينة..

(*) نشر في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٣، العدد ٢٦١ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠)، ص ٨٤ - ٩٤.

(**) أستاذ علم الاجتماع في جامعة البحرين.

وغيرها من التسميات التي تعكس الحالة الجديدة التي تعيشها بعض مجتمعات المنطقة.

ويعكس الصراع المستتر والمعلن أحياناً في الكويت وبعض أقطار المنطقة بين ما أسماه د. محمد جابر الأنصاري بـ «ثقافة داخل السور» و«ثقافة خارج السور» واحدة من المعضلات الرئيسية التي تواجه بعض مجتمعات المنطقة المعاصرة. فثقافة داخل السور تنتمي إلى العائلات التجارية التقليدية منها الطارئة، كما تنتمي إلى تلك العائلات التي مارست مختلف المهن الحرفية الأخرى التي قادت منذ أوائل القرن الماضي (القرن العشرون) عمليات التحديث الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، والتي عاصرت عملية الاستقرار والتحضر لقرون ثلاثة مضت أو أكثر. كما أنها ولأسباب موضوعية قد احتلت على الدوام وحتى فترة متأخرة قيادة المؤسسات الحكومية والأهلية الكويتية. وان الكويت من خلال هذه الفئة أو الجماعة عرفت الكثير من الحركات السياسية والفكرية والحزبية المختلفة؛ كالقوميين العرب والإخوان المسلمين واليسار وغيرهم. وهذه الفئة وإن بدت حداثية في أنماط المعيشة والحياة (Style of Life)، وفي طروحاتها السياسية والاجتماعية التي تتسم بقدر من الليبرالية، إلا انها ما زالت في أوجه حياتها الأخرى تنتظم في أطر عائلية وأخرى مذهبية، وقد يكون من الممكن تفسير هذا في ضوء حقيقة ان استمرار تعايش الأطر التقليدية مع الأخرى الحداثية، في حالة المجتمعات الانتقالية قد تأتي أحياناً حماية لنسيج المجتمع من الانهيار والتحلل. فكثير من المجتمعات لا تستطيع أن تسلخ جلدها بآخر ليس من نسجها أو بآخر لم تنشئ الحاجة الاجتماعية والسياسية وربما الثقافية الداخلية ضوابطه ومعاييره. أما ثقافة خارج السور فتمثلها تحديداً الجماعات البدوية الكويتية التي عاشت تقليدياً خارج أسوار مدينة الكويت القديمة أو جيء بها في مرحلة لاحقة لأسباب متعلقة بالانتخابات البرلمانية الكويتية، والتوازن الاجتماعي والسياسي الداخلي، والتي بدت التغيرات المادية من حولها هائلة وعظيمة. إلا أن التغيرات التي أصابت الذات الاجتماعية، وكما هي في كثير من الحالات الخليجية الأخرى، مرت في حالة من حالات اللاتوازن والاضطراب بين الانجذاب القوي للأطر التقليدية القبلية في شبكة العلاقات القرابية والسياسية، وبين الأخذ بأسباب المدنية المادية في أوجه حياتهم الأخرى. فهم، أو بالأحرى بعضهم، يعيش معضلة الأخذ بالتقليدية في شبكة علاقاته الاجتماعية وأوجه حياته العلنية، وبين الأخذ بقسط من التحرر الاجتماعي في أوجه حياته المستترة. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الجماعات البدوية الكويتية ولأسباب موضوعية، قد غيبت طوال العقود الماضية من نشأة الكويت الحديثة عن أنماط النشاط السياسي والاقتصادي لسكان داخل السور. كما انها تفتقد لأي ثقل اقتصادي غير دورها السياسي والوظيفي كقوى

عاملة. إلا أن انتشار التعليم وشموله لمناطق سكناهم وتدفقهم على أوجه العمل والحياة الحديثة التي تقدمها مدينة الكويت ومؤسساتها الحديثة المختلفة، بالإضافة إلى الوظيفة السياسية التي لعبتها هذه الجماعات القبلية الكويتية في الحياة السياسية خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة، من حيث تحالفها برهة مع الحكومة الكويتية وأخرى مع الجماعات الإسلاموية الكويتية، في صراعها مع الجماعات الحداثية والليبرالية الكويتية داخل وخارج أسوار البرلمان الكويتي، قد انعكس في عنف هذه الجماعات (القبلية) تجاه الثقافة والجماعات المدينية.

ويوضح حادث الاعتداء على الطالبة الكويتية غير المحجبة في مطلع شهر نيسان/ ابريل ٢٠٠٠ العنف الذي يمكن أن تفرزه عملية التقاء قيم البداوة المحافظة مع اتجاهات التطرف الديني من عنف قد يشمل أو يوجه ناحية الكثير من ثقافة وأفراد جماعة داخل السور، كما هو في التقاء أشكال الحياة ما قبل المدينية: الريفية وغيرها مع التطرف الديني والذي مثلته حالات العنف السياسي في مصر وبعض المجتمعات العربية الأخرى. ويوضح سلوك هذه الفئة داخل البرلمان الكويتي ومحاولتها الاستئثار المطلق بمنافع التوظيف والمنافع الاقتصادية في تلك المؤسسات التي استطاع البعض منهم، ولأسباب موضوعية أو أخرى سياسية الوصول إلى سدة رئاستها من وزارات حكومية أو مؤسسات مختلطة أو خاصة، معضلة العلاقة بين ثقافة داخل السور وثقافة خارج السور. ولا يبدو أن المجتمعات الخليجية الأخرى بعيدة كثيراً عن ذلك، فانتشار التعليم وتوزيع منافع النفط الاقتصادية في قطر مثلاً قد كسر من ناحية سيطرة «أهل الديرة» من سكنة مدينة الدوحة والوكرة والخور من التجار التقليديين ومزاولي حرف الغوص مثلاً لصالح الجماعات القبلية التي عاشت مدداً ليست بطويلة على أطراف مدينة الدوحة. وبشكل عام فإن التعليم الرسمي الذي شمل الجماعات القبلية قد أتاح لأفرادها من المتعلمين اختراق مؤسسات التوظيف الحديثة من ناحية، كما أنها ـ وبفعل كثرتها العددية في بعض مؤسساتها ـ قد يبدوّن الكثير من أنظمة عملها غير المعلنة. كما أن اختراقها كجيوب أو جماعات لمناطق الإسكان الحديثة قد يدوّن من أنماط حياة المدن الحديثة أو أنه قد يضفي عليها قدراً من طابعه بكل ما تحمله هذه العملية من مدلولات ثقافية واجتماعية وسياسية. وتبرز إحدى حلقات مسلسل فايز التوش القطري معضلة أحد الوزراء الممثلين لثقافة خارج السور بين دعمه العلني للموقف الرسمي، الداعم للمرأة ومشاركتها في الانتخابات البلدية والحياة العامة، والذي هو جزء منه وبين موقفه القبلي المستند إلى الموروثات الاجتماعية والقبلية. ومن المهم الإشارة إلى أن حالة الانجذاب إلى التقليدية بما توفره من ضمانات وعناصر قوة سياسية وأخرى اجتماعية والحداثة بما توفره من عناصر القوة الاقتصادية والمادية لا تعيشها الجماعات البدوية

المدينية وإنما هي حالة تعيشها كذلك الفئات الريفية ونفر ليس بقليل من ذوي الأصول المدينية. إلا أنه تبقى مع ذلك حقيقة أن قدراً ليس ببسيط من التحول قد أصاب المجتمعات الخليجية وسكانها وهي ولكونها - أي مجتمعات الخليج العربي - تعيش مرحلة انتقالية، فإنها لذلك أو بالأحرى أفرادها يخضعون لكثير من الصراع بين الانجذاب للماضي ومكوناته وهياكله، والآخر للحاضر وعناصره وآلياته.. فعمليات التغيير قد تبدو للبعض غير قادرة على اختراق الذات الداخلية للإنسان المحلي مثلما هي قادرة على اختراق أطرها الخارجية. ولكن تبقى عملية التغيير مسألة حتمية، تتسلل إلى ذواتنا وإن لم نعِ أو نقر أو نعترف بذلك. فعمليات التغيير لا تحدث وقعها وتأثيرها في أفراد المجتمع بالقدر والدرجة ذاتهما، إلا انها مع ذلك تخضعهم جميعاً لتأثيراتها المختلفة.

من ناحية أخرى، بدا الجيل المعاصر، من النسوة، جيل السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، في بعض ممارساته أكثر قرباً إلى التقليدية والبدوية منه إلى الحداثة. فالألبسة التي تمثل الجيل المعاصر، وكذا انسياقه الملحوظ وراء الشعر الشعبي وربما النبطي توحي بذلك. فالبراقع، وهي رمز المرأة البدوية، في سعة انتشارها في أوساط الجيل الجديد من النسوة، على رغم وظائفها الاجتماعية المختلفة، تمثل حالة جديدة من حالات عسر الحداثة وتحولاتها. وقد باتت البراقع لسبب انتشارها، والعيون الكحلاء المطلة من خلالها موضوعاً يتغنى به المطربون. وتطالعنا الكثير من مرتدياته في الكثير من الإعلانات التجارية وأغاني الفيديو كليب والمسلسلات التلفزيونية. ولكن تبقى حقيقة اجتماعية مرتبطة بهذا الانتشار، وهو أنه قد أتاح للمرأة أو بالأحرى بعض النسوة قدراً من الحرية وهامشاً كبيراً للحركة لم يكن متاحاً لهن من قبل. فالفتيات القادمات من البيئات الاجتماعية المحافظة قد يجدن في وضع أغطية الوجه والرأس سبيلهن الوحيد للخروج من أسوار الأسرة من دون تساؤل. فالمرأة في نظر الأسرة، وبوضعها لهذه الأغطية، محصنة من شرور المجتمع، وإن جاء سلوك بعضهن مخالفاً للعرف والأخلاق.

وقد قادت هذه الحالة عدداً من الباحثين الخليجيين لتأكيد تراجع دور المرأة الخليجية وحضورها في الحياة العامة إذا ما قورن بعقدي الستينيات والسبعينيات. إذ تشير إحدى الباحثات من دولة الإمارات بالقول: «إن الأدوار المتاحة للمرأة في تنمية مجتمع الإمارات قد تكون عديدة ومتنوعة، ولكن المرأة فيها تتراجع باستمرار. وتعيش المرأة الإماراتية حالة من الصراع بين الرغبة في تحقيق أدوار عالية، وبين عدد من المعوقات الثقافية والاجتماعية التي تحول دون تحقيق أدوارها أو تأكيدها لذاتها. الأمر الذي يؤثر في نهاية الأمر في مكتسباتها ووضعها على خريطة المكانة

الاجتماعية لمجتمع الإمارات فتعود لتعيش في دائرة الظل»[1].

ـ ٢ ـ

وفي اعتقادي أن المقارنة بين المرحلتين تتناسى حقيقة اختلاف الفضاءين الاجتماعيين اللذين من خلالهما برز هذان الجيلان. فالمرأة في عقدي الخمسينيات والستينيات، وربما في جزء من السبعينيات، كانت جزءاً من المد الاجتماعي والسياسي العام الذي وإن تنافرت أطروحاته السياسية كان مداً حداثياً. في حين أن الفضاء الاجتماعي العام الذي ساد عموم المنطقة العربية في العقدين الثامن والتاسع من القرن الماضي قد اتسم بالمحافظة وسيادة الأطروحات الإسلاموية. الأمر الذي بدا في بعضه معطلاً للكثير من الأدوار على صعيد المرأة كما هو الحال على صعيد الرجل. وبدت الثقافة في عهده في حالة من حالات الحصار رغم محاولات الانفلات التي قد تقودها حكومة هنا أو جماعة هناك. من هنا فليس من المستغرب أن تتسم الكثير من الكتابات بالإحباط والسوداوية لأي دور مستقبلي فاعل في المجتمع. إلا أنه، وعلى الرغم من هذا الطرح، لا بد من القول إن الجيل النسوي المعاصر قد حقق في الكثير من مجتمعات المنطقة اختراقاً لقطاعات جديدة واستراتيجية في سوق العمل لم تكن متاحة له في السابق، كما أنه قد حقق قدراً من الحرية الاجتماعية، إلا أنه ونتيجة لظروف الرفاه الاقتصادي الذي قد يعيشه البعض بالإضافة لجنيه بعض ثمار نضال الجيل السابق في مجال التعليم والعمل، لا يبدو منشغلاً بالموضوع العام ولا فاعلاً في منظمات المجتمع المدني. فالمنظمات الأهلية النسوية، ما زالت حبيسة فلول الجيل السابق، في حين برزت نسوة العقدين السابقين (السابع والثامن) في اللجان النسوية التابعة للمنظمات الأهلية ذات الخطاب الديني أو الإسلاموي، حتى باتت هذه اللجان، في بعضها ممثلة للتيارات النسوية الإسلامية الجديدة، مقابل الأخرى في المنظمات النسوية ذات الخطاب الليبرالي. وقد مثلت الكويت منذ الستينيات مصدر الرفد الفكري والايديولوجي لأصحاب الاتجاه الإسلاموي، في عموم المنطقة، على صعيد النساء كما الرجال. وتكفي الإشارة هنا، إلى أن البعض من رموزه الجديدة من الرجال قد استطاعوا بفعل تعليمهم الافرنجي (في الغالب في الولايات المتحدة الأمريكية) وإسلاموية خطابهم أن يستقطبوا الكثير من أفراد الجيل المعاصر من النسوة، حتى بات الكثير من رموزهم مصدراً أساسياً من مصادر «الإرشاد الأسري» العلمي التي تطالعنا بها المحطات

---

(١) موزة غباش، «المرأة والتنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة،» **المستقبل العربي**، السنة ١٨، العدد ٢٠٥ (آذار/مارس ١٩٩٦)، ص ٨٦.

التلفزيونية المحلية والفضائيات العربية. كما أنهم قد استطاعوا «أن يكوّنوا» (من تكويت) الكثير من الأفكار والمشاريع التي تعرفوا على بعضها أثناء إقامتهم أو دراستهم في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تخدم النساء كما هي فئة الأطفال والمراهقين. وتكفي الإشارة إلى أن المجلة «الإرشادية» التي يتولى إصدارها هذا الفريق، والمسماة بـ **تحت العشرين**، والتي تخدم قطاعاً ليس بصغير من الأطفال والمراهقين في الكويت والخليج العربي، تمثل باعتقادي إحدى القنوات المهمة في نقل الأفكار والرؤى الخاصة بهم للجيل المعاصر. ونتيجة لاختفاء مؤسسات رسمية وأخرى أهلية ذات اهتمام أو نشاط بارز في مجال الإرشاد الأسري والطفولة، فإنهم بهذا يكونون الأكثر حضوراً، وبالتالي الأكثر تأثيراً في هذا المجال.

وبالعودة مرة أخرى للخطاب النسوي المعاصر فإنه يمكن القول إن الخطاب الاجتماعي لبعض عناصر الجيل المعاصر من النسوة لا يبدو مغايراً في بعضه لأطروحات أصحاب الخطاب اللبرالي النسوي من حيث القبول بحق المرأة في التعليم والعمل، وربما القبول أحياناً، حتى في أوساط الجماعات الإسلاموية منهم ـ تحت ظرف الحاجة ـ بالعمل في قطاعات العمل المختلطة، وفي عدم القبول بمبدأ تعددية الزوجات، أو القبول به وفق شروط قاسية. إلا أنهم، أي أصحاب الخطاب الإسلاموي النسوي، لا يبدون اهتماماً كبيراً، في الظرف الآني، بإعطاء المرأة حقها السياسي إذا ما قورن ذلك بجيل الستينيات والسبعينيات. وتبدو إجابات العينة المختارة من دراسة قام بها الكاتب تأكيداً للتصور السابق. فإجابات الطالبات اللاتي تقع أعمارهن بين ١٨ و٢٤ سنة فيما يخص الشأن الاجتماعي بدت أكثر تحرراً من الإجابات التي خصت الشأن السياسي. ففي الوقت الذي تمنع بعض دول المنطقة نساءها من قيادة السيارة أو أنها قد تحددها بشروط معينة مثل موافقة الزوج أو ولي الأمر، جاءت إجابات العينة بغالبيتها العظمى (٩٤ بالمئة) مؤكدة حق المرأة في قيادة السيارة. بل إن ٦١ بالمئة من الطالبات المبحوثات يقدن سياراتهن الخاصة. أما فيما يتعلق بالارتباط الزوجي، فإن غالبيتهن (٧٦ بالمئة) قد أكدت حق المرأة في اختيار شريك الحياة، وأنهن يفضلنه (أي الزوج) من خارج إطار الأسرة أو الوحدة القرابية (٩٤ بالمئة). ويلاحظ أن إجابات الطالبات قد تراجعت بعض الشيء بسؤالهن عن حق بناتهن بالنسبة للطالبات المتزوجات، في اختيار شريك الحياة، حيث أجابت ٧٠ بالمئة من مفردات العينة بحق بناتهن في اختيار الشريك المناسب، مقابل ٣٠ بالمئة رفضن إعطاءهن هذا الحق.

أما فيما يتعلق بحق العمل فإن كل مفردات العينة (١٠٠ بالمئة) قد أكدن حقهن في العمل دون معارضة الأسرة. إلا أن هذه المعارضة قد برزت بعض الشيء في نوعية العمل ومجالاته، حيث إنه ما زال هناك قطاع مهم في المجتمع البحريني

يفضل أن تعمل بناتهن في مجالات العمل التقليدية ـ كالتعليم مثلاً ـ بعيداً عن تواجد الرجال. إلا أن ٧٠ بالمئة من الطالبات المبحوثات أجبن بقبول أسرهن العمل في مجالات العمل المختلطة. ولا توجد فروقات جوهرية بين إجابات الطالبات وأسرهن في هذا الجانب. فقد أجابت ما نسبته ٧٥ بالمئة منهن بقبولهن العمل في القطاعات المختلطة (انظر الجدول رقم (١)). أما فيما يتعلق بحرية خروج الفتاة من منزلها مع صديقاتها، فإن موقف الأسرة والزوج من ذلك قد اختلف باختلاف الهدف من الخروج، ففي حين نجد أن ٩٤ بالمئة من الطالبات المبحوثات أشرن إلى قبول أسرهن أو أزواجهن الخروج لزيارة صديقة أو صديقات، نجد أن ٧٢ بالمئة و٧٠ بالمئة منهن قد أكدن موافقة أسرهن وأزواجهن على خروجهن للنزهة أو تناول وجبة طعام في أحد المطاعم على التوالي (انظر الجدول رقم (١)). وتعكس هذه الإجابات، بشكل عام، رغم اختلاف درجة الثقل فيها، حدوث قدر مهم من المرونة الاجتماعية والقبول بمساحة أكبر لحركة المرأة سواء أكان ذلك من قبل الأسرة أم الفتاة ذاتها. كما تعكس هذه الإجابات حقيقة اجتماعية مهمة، وهي أن قدراً ليس ببسيط من التحول قد أصاب المجتمع ومراكز أفراده. كما أن الطالبات المبحوثات هن من جيل نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات الذي عاصر وخضع هو الآخر لكل التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي خضعت لها المنطقة خلال الربع قرن الأخير والتي جاءت، رغم كل ما يقوله البعض عن سلبياتها، لتؤكد للمرأة حقوقاً غير قابلة للنقض في التعليم والعمل واختيار الشريك والحياة العامة.

ولا بد من تأكيد حقيقة مهمة، وهي أن عمل المرأة البحرينية، وبخلاف حالات أخرى في الخليج قد فرضته الضرورة الاقتصادية أكثر مما فرضته الضرورة الاجتماعية أو ضرورة تأكيد الذات. ومع ذلك فإن موقفاً مغايراً لمفردات العينة قد بدا فيما يتعلق بالشأن السياسي، وفيما قد اعتبر حقاً لا خلاف عليه في الشأن الاجتماعي، جاء الشأن السياسي ليحتل درجات أقل في سلم أولويات الجيل النسوي السبعيني. ويلاحظ مثلاً أن قلة قليلة جداً من مفردات العينة (١٦,٢ بالمئة) قد سمعت بالدعوة الأميرية لإجراء انتخابات لمجلس بلدي مقابل ٨٣,٨ بالمئة منهن لم يسمعن عن هذه الدعوة. وتعكس هذه النتيجة على رغم طبيعتها الظرفية التي لا تقبل التعميم قلة اهتمام الجيل الجديد بالشأن العام، كما تعكس هذه النتيجة كذلك حقيقة أخرى وهي ان قلة منهن تستهويها متابعة الشأن السياسي العام. فنفر بسيط منهن يتابع الأخبار السياسية من خلال الأجهزة الإعلامية المختلفة، إلا أن الكثرة منهن تستقي معلوماتها ومتابعاتها للشأن العام، من خلال خطب المساجد وجلسات الوعظ والبرامج الاجتماعية في الإذاعة والتلفزيون أما فيما يتعلق بإشراك المرأة في هذه الانتخابات فإن ١٨,٩ بالمئة قلن بتأييدهن لهذه الدعوة مقابل ٨١,١ بالمئة قلن

بعدم تأييدهن دخول المرأة الانتخابات البلدية. وفيما إذا كن يعتقدن أن المرأة البحرينية مؤهلة لدخول المجلس البلدي أجابت ٢٠,٣ بالمئة بنعم مقابل ٧٩,٧ بالمئة أكدن عدم أهليتها لدخول الانتخابات البلدية. والملاحظ أن موقف هؤلاء قد طرأ عليه بعض التحسن عندما سئلن عن موقفهن من وصول المرأة لمراكز إصدار القرار، كوزيرة أو وكيلة وزارة أو سفيرة. حيث أجابت ٢٨,٣ بالمئة بتأييدهن لذلك مقابل ٧١,٧ بالمئة لم يجدن فيه شأناً مهماً (انظر الجدول رقم (٢)). وبشكل عام، فإنه على رغم صغر حجم عينة الدراسة (١٠٠ مفردة) واقتصارها على قطاع معين من الطالبات اللاتي ينتمين في الغالب لبيئات اجتماعية تتسم بالمحافظة، وعلى رغم نسبية نتائج الدراسة، إلا أنها - أي النتائج - تقدم مؤشرات هي في غاية الأهمية وتحتاج لدراسات أخرى أوسع وأعمق لتأكيد أو نفي مستخلصاتها. إلا أننا مع ذلك لا بد لنا من تأكيد حقيقة أن الجيل المعاصر من نساء الخليج وبخلاف الجيل السابق لا يبدو متعجلاً في المطالبة بحق المرأة السياسي، أو أنه بالأحرى، لا يراها، الآن، مؤهلة لخوض هذه التجربة السياسية. وإذا كانت مقولة الاكتفاء الاقتصادي قد تغني عن الحق السياسي، إلا أن هذا القول قد لا يكتمل كثيراً دون النظر كذلك إلى طبيعة الخطاب الثقافي والسياسي السائد والذي قد اتسم وإلى حد كبير بالمحافظة، بالإضافة لسيادة الخطاب الإسلاموي وتلك المقولات القائلة بعدم أهلية المرأة لتولي الشأن العام، وكلها في اعتقادي عوامل فاعلة ومؤثرة في موقف الجيل المعاصر من الشأن العام والمسألة السياسية.

- ٣ -

مرة أخرى نعود ونقول إن التحولات الرأسمالية التي خضعت لها المنطقة خلال العقود الخمسة الماضية قد جاءت بتغيرات بنيوية مهمة انعكست إيجابياً على وضع المرأة[٢]، فارتفعت نتيجة لذلك مشاركة المرأة الخليجية في سوق العمل من ٥ بالمئة في السبعينيات إلى قرابة ٢٠ بالمئة مع نهاية العقد التاسع من القرن المنصرم. كما جاءت هذه التحولات لترفع من معدلات انخراط المرأة في التعليم وشموله لكل قطاعاتها: في الريف والمدن، حتى بات النساء يمثلن الجسم الأكبر من أعداد الطلبة في المرحلتين الثانوية والجامعية في جل أقطار المنطقة.

وتلخص لنا لولوة القطامي، إحدى رائدات العمل الأهلي في الكويت هذا

(٢) انظر في ذلك: باقر النجار، **المرأة في الخليج العربي وتحولات الحداثة العسيرة** (بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٠)، و Fatma Müge Goçek and Shiva Balaghi, eds., *Reconstructing Gender in the Middle East* (New York: Columbia University Press, 1994), p. 28.

التحول في وضع المرأة على النحو التالي:

«أخذ وضع المرأة الكويتية يتغير ويسير نحو التحسن، وأخذت الفجوة تضيق إلى حد ما بين وعي الرجل ووعي المرأة. وغزت المجتمع قيم جديدة تتعلق بعمل المرأة. وقد خاضت المرأة الكويتية الكثير من المعارك التي ربحتها (مثل) خروجها لتلقي العلم نتيجة تغير المفاهيم السائدة بهذا الخصوص. ثم تلتها معركة خاصة بخروجها للعمل وإن كانت هذه المساهمة ضئيلة في البدايات. إلا أن البعثات التعليمية (العليا) للبنات للخارج أدت إلى انطلاقة كبيرة للمرأة وللحركة النسائية عموماً»[٣].

ولا بد من القول، إنه في حين جاء خروج المرأة للعمل والحياة العامة، في بعض أقطار المنطقة بقبول اجتماعي وحساسية قبلية ودينية أقل - بل إن دخول المرأة للعمل واختراقها لقطاعات التوظيف المختلفة، حتى في مستوياتها الدنيا، كما هو في المثال البحريني، لم يلعب فيه قانون العيب الاجتماعي دوراً معطلاً بل حتمته الضرورة والعوز الاقتصادي لقطاع كبير من السكان - نجد دخول المرأة لسوق العمل في بعض الأقطار الخليجية الأخرى قد فرضته ظروف تعليم المرأة والحاجة النسبية لها، والأصوات المنادية بخروجها للعمل، وحدَّته بل حددت مساراته إلى حدٍ كبير، الموروثات الاجتماعية والاعتبارات القبلية والدينية. الأمر الذي دفع - هو الآخر - نحو دخول متزايد لها في سوق العمل، ولكن في قطاعات محددة كالتعليم والصحة، وبعيداً عن عمالة الرجال. وقد دفع هذا الانغلاق النسوي في سوق العمل، في بعض أقطار المنطقة نحو بروز ظاهرة فريدة من نوعها اتسمت بثنائية، بل بازدواجية سوق العمل والتوظيف، الأمر الذي قاد نحو تضخم قطاعات التوظيف الرسمي. بل إن بعض المؤسسات الرسمية في بعض أقطار المنطقة قد أقيمت فيها إدارات يقتصر التوظيف فيها على النساء دون الرجال، أو أنها قد تنزع نحو ازدواجية الإدارات الحكومية! كأن تكون واحدة للرجال وأخرى تقتصر على خدمة النساء. وقد يخصص البعض من المؤسسات الرسمية مداخل في مبانيها للرجال وأخرى للنساء، أو أن يكون هناك مصاعد كهربائية لخدمة النساء مقابل أخرى لخدمة الرجال. وتشير إحدى الباحثات الخليجيات إلى هذه الظاهرة قائلة: «لقد دفعت عمالة المرأة في أقطار المنطقة نحو خلق امبراطورية نسوية مقابلة ومنافسة

(٣) لولوة عبد الوهاب القطامي، «الجمعيات النسائية الكويتية وأعمالها،» ورقة قدمت إلى: مؤتمر دور المرأة في التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية الذي نظمته الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية في الكويت، نيسان/ابريل ١٩٩٦، ص ١٥.

للامبراطورية الرجالية. هذا مع العلم أن الإمبراطورية النسوية تخضع لتوجيه وإشراف الرجل كرمز للسلطة الاجتماعية... وقد أتاحت الموارد المالية تشييد عالمين منفصلين! عالم الرجال وعالم النساء»[٤].

وقد لا نكون معنيين هنا، بالقدر ذاته، بمناقشة فرص التعليم والعمل المتاحة للمرأة، والتي شهدت خلال ربع القرن الأخير تطوراً كبيراً، إلا أن مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية قد شهدت تراجعاً كبيراً منذ الثمانينيات حتى الآن. وقد مثل إسقاط البرلمان الكويتي للاقتراح الخاص بإعطاء المرأة الكويتية حقها السياسي، آخر الهزائم التي مني بها نضال المرأة، ليس في الكويت فحسب وإنما في عموم المنطقة. وتعكس الحالة الراهنة حقيقة أن نضال المرأة من أجل نيل حقها السياسي والاجتماعي أكثر تعقيداً مما نتصور، ويتطلب جهداً يتجاوز مسألة توفير فرص التعليم والعمل، وأنه بخلاف المقولات المطروحة، من حيث إن شرط تحقيقها لا يعني بداهة حصول المرأة على حقها السياسي. وهذا يعني أننا بحاجة إلى تشخيص الآليات التي يعمل المجتمع بموجبها، وكذلك تحليل القوى الاجتماعية: القبلية والدينية والتي تولّد المعوقات الاجتماعية والثقافية والسياسية[٥]. وتشير التجربة الأوروبية، إلى أن تحسن أوضاع التعليم والعمل الذي تتجاوز نسبته (أي مشاركة المرأة في سوق العمل) ٤٠ بالمئة لم يفضِ بالضرورة إلى تحسن في أوضاعها ودورها السياسي. والسويد وهي من الدول التي تتصدر فيها نسبة البرلمانيات في العالم، فإن المرأة هنا لا تمثل إلا ٧ بالمئة من برلمانييها، تليها أوروبا الشمالية وهولندا. وبشكل عام فإن النساء في العالم يُمثّلنْ في ١٧٠ برلماناً من مجموع ١٧٩. وهن لا يُمثّلنْ إلا ١٣ بالمئة من أعضاء برلمانات العالم. وبهذا فإن البحرين وهي من الدول التي مثلت حديثاً المرأة في برلمانها المعين (مجلس الشورى) قد تتصدر قائمة الدول التي يجيء تمثيل النساء فيها عالياً، حيث يمثلن ما نسبته ١٠ بالمئة من اعضاء الشورى فيها. فالتجربة الألمانية توضح على سبيل المثال، أنه رغم التغير الذي حدث في أوضاع المرأة، ورغم الدور الذي تلعبه، إلا أنها لم تستطع أن تحصل على مكانة ودور مساومين للرجل في المجال السياسي، حيث بقيت المراكز السياسية في الدولة والأحزاب السياسية محتكرة في جلها من قبل الرجل. إن محاولة الفرض المؤسسي

---

(٤) فوزية أبو خالد، «أثر النفط على مسألة المرأة في المجتمع السعودي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٣، العدد ١٣٦ (حزيران/يونيو ١٩٩٠)، ص ٩٧.

(٥) خلدون النقيب، «المرأة وإمكانية التغيير في الوضع الاجتماعي،» ورقة قدمت إلى: منتدى المرأة وصنع القرار، الطريق إلى تحقيق المساواة، الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، الكويت، أيار/مايو ١٩٩٦، ص ٣٥.

لنظام الحصص المبني على الجنس (Gender Quotas) لم يتمكن من تجاوز الانحياز الجندري (Gender Bias) في توزيع المناصب السياسية لأسباب مرتبطة بالقيم المحلية وبالنسق الثقافي السائد. والمجتمع الألماني لا يبدو في عجالة من أمره لفرض ومأسسة نموذج الحصص بين الجنسين في قيادات المنظمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني(٦).

وكما قالت انجيلا كينغ الأمين العام المساعد للامم المتحدة تعليقاً لها على استطلاع الأمم المتحدة لوضع المرأة السياسي في العالم: «يتركنا استطلاع الرأي بلا أي شك بأن عالم السياسة لا يزال، بصورة عامة، غير مضياف للمرأة إلى حدٍ ما، مثل ظاهرة بقاء المرأة خارج الصفوف المدرسية التي تبقي المرأة خارج العلوم والهندسة في كل أنحاء العالم»(٧).

أما في المجتمع العربي فإن الكثير من الدراسات تربط بين المشاركة السياسية وطبيعة وحجم الحرية التي يتيحها النظام الاجتماعي والسياسي القائم، وربط مشاركتها السياسية بمختلف شؤون الحياة العامة كاندماجها في المؤسسات الأهلية والمنظمات النقابية والأحزاب السياسية والهيئات التمثيلية(٨). ومع ذلك فإن الحالة الكويتية وربما الحالات الخليجية الأخرى لا تبدو متسقة مع التحليل إياه. فعلى رغم الدور الذي تلعبه المرأة الكويتية في الحياة العامة الكويتية، وعلى رغم وصول البعض منهن لمناصب متقدمة في المؤسسات الحكومية والخاصة، إلا أن طبيعة تركيب القوى الاجتماعية المختلفة ودورها في المجتمع الكويتي أصبحا عاملاً معطلاً لحق المرأة السياسي. من ناحية أخرى، فإن المجتمع القطري الذي قد يوصف بالمحافظة إذا ما قورن بالمجتمع الكويتي أو البحريني، قد أعطى المرأة حقوقاً سياسية تفتقد لها المرأة في المجتمعات الخليجية الأخرى التي قطعت شوطاً في مجال الحداثة. وعلى رغم أن هذا الحق قد جاء بقرار سياسي، إلا أن القوى الاجتماعية السائدة في المجتمع القطري: القبلية منها والدينية، والتي كما يبدو غير قابلة في السر بهذه المشاركة، قد عطلتها، وذلك بمنع المرأة من الوصول إلى مقاعد المجلس البلدي عن طريق صناديق الاقتراع، رغم الدعم الرسمي الكبير الذي حظي به بعضهن. ويبدو أن

(٦) Kathrine Inhetveen, «Can Gender Equality be Institutionalized?,» *International Sociology*, vol. 14, no. 4 (December 1999), p. 415.

(٧) **القدس العربي**، ١٠/٣/٢٠٠٠.

(٨) سعيدة الرحموني، «حول المرأة العربية: دراسة حالات: المرأة والمشاركة السياسية في تونس،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٥٠ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩)، ص ١٠٩.

موقف الجامعات الإسلاموية الكويتية والأخرى القبلية ينقصه الكثير من الحصافة السياسية، وكذلك جنوحها نحو تفسيرات نصية تفتقد العقل. فإعطاء المرأة الكويتية حقها السياسي في مجتمع محافظ تتجاذبه الأطر والانتماءات القبلية والمذهبية، سيضيف باعتقادي قوة جديدة ولكن محافظة. وفي ضوء الحالة الكويتية الراهنة فإن الاستفادة تبدو ذاهبة في جلها للجماعات الإسلاموية والقبلية قبل الجماعات والقوى الليبرالية والحكومية. وقد أثبتت التجربة القطرية أن إشراك المرأة في الانتخابات البلدية لم يضف وجهاً نسائياً على المجلس، كما أنه لم يعزز من مواقع القوى والجماعات غير القبلية والدينية بقدر ما جاء ليعزز من الوجود القبلي داخل المجلس، والذي استفاد من خبرة الجماعات القبلية في الكويت، حيث حصدت الجماعات القبلية القطرية قرابة نصف مقاعد المجلس بما فيها الرئاسة. وتكفي الإشارة هنا إلى أن قلة من النساء قد صوتن لبنات جنسهن اللاتي لم يتجاوز عدد الأصوات المنتخبة لبعضهن العشرة.

لا بد من الإشارة هنا إلى أن البعض من الدارسات الخليجيات لا يخفي رفضه لتلك التفسيرات التي تنزع نحو تفسير ظاهرة انعدام الضمانات للمرأة الخليجية وتعطل حصولها على حقوقها الاجتماعية والسياسية في ضوء المعطى الثقافي والموروث الاجتماعي. تعتقد الباحثة الكويتية هيا العبد المغني، أن مثل هذه التحليلات لافتقاد المرأة الكويتية والخليجية بشكل عام لضمانات المواطنة، يضفي قدراً من القدسية على واقع التميز، كما أنه يخفيه وراء ستار من النوستالجيا[٩].

وعلى رغم أننا قد نشارك هذا البعض رأيه، إلا أننا نعود ونقول إن المرأة في عموم منطقة الخليج العربي قد حققت الكثير من الإنجازات. إلا أنه يبقى وضع المرأة ودورها ليس في منطقة الخليج العربي فحسب وإنما في عموم المنطقة العربية محددين في ضوء النسق الثقافي السائد. والحقيقة أن الثقافة السائدة طالما وظفت من قبل الكثير من القوى الاجتماعية؛ القبلية والإسلاموية في غير مصلحة المرأة. ومن المؤكد أن هذه القوى لا تألو جهداً في توظيف الماضي دعماً لتكريس الوضع القائم لتوزيع القوة في المجتمع المبني على معطيات الجنس والمعطيات الاجتماعية الأخرى. كما أنها ـ أي هذه القوى ـ لا تنقصها الخبرة وربما المعرفة في البحث في الأوراق القديمة عن تفسيرات أو حلول لوضع أو مشكلات معاصرة. بالإضافة إلى ذلك،

---

(٩) ماري آن تيترولت وهيا العبد المغني، «المرأة والديمقراطية في الكويت،» **أبواب**، العدد ٧ (١٩٩٦)، ص ٢١.

فإنه من المهم القول إن الأنظمة السياسية الخليجية التي قد نعتت في بعض الأدبيات العربية بالتقليدية أو غيرها أبدت في كثير من الحالات والمواقع فيما يتعلق بالمرأة وغيرها أنها متقدمة بمسافات شاسعة عن بعض القوى الاجتماعية الفاعلة في هذه المجتمعات. وربما تأتي تجربة الكويت وربما قطر وعُمان فيما يتعلق بالحق السياسي للمرأة لتؤكد هذا القول.

- ٤ -

وفي الختام، لا بد لنا من تأكيد حقيقة أن الجيل المعاصر من النسوة، على رغم ما يبديه من اهتمام وقرب من البدونة والعودة إلى التقليدية في ألبسته وربما فيما يبديه أحياناً من اهتمام ثقافي ونزوع اجتماعي، إلا أنه مع ذلك وفي حقيقة قيمه واتجاهاته الاجتماعية لا يبدو كذلك. فارتداء الشيلة والعودة لارتداء العباءة في شكلها الجديد وسائر الأغطية لا يعني البتة انسياقاً نحو التقليدية بأكثر مما هو نحو الحداثة. إنها قد تعني تكيفاً لأوضاع خارجية، وفضاءات اجتماعية متغيرة، والبحث عن مساحات أوسع للحركة. فممارسات الكثير من عناصر الجيل المعاصر حتى أبناء أولئك القادمين من بيئات اجتماعية وثقافية قد توصف بالمحافظة لا يمكن إلا أن تنسب إلى الحداثة. فمتطلبات العيش في مجتمع الحداثة قد فرضت على الجميع إبداء قدر من المرونة والتكيف أو الانزواء في عالم التاريخ. بتعبير آخر، إن التحولات الكونية العظيمة، تفرض نفسها بالتكيف مع تحولات العصر.. فعلى رغم ما قد يقال من قشورية هذه التحولات وتفاهتها، إلا أنني أذهب إلى القول إن عمليات الحداثة التي جاءت إلى المنطقة خلال العقود القليلة الماضية قد ساهمت وبشكل كبير في إيجاد بيئات خليجية يمكن أن تشخص وإلى حد كبير على أنها بيئات كوزموبوليتية رغم استمرار المنغلقات القبلية والمذهبية، مثلها في ذلك مثل مواقع كثيرة في العالم بما فيها المجتمع الأوروبي. بل ان مظاهر العولمة الثقافية قد تساهم وبشكلٍ كبير في تخطي بعض الإشكالات الكوزموبوليتية من حيث شمولها هنا لكل فئات المجتمع، وقد تتجاوز في ذلك التجمعات والنخب الثقافية والسياسية والاجتماعية[١٠]، والتي كانت حتى فترة متأخرة مركز قيادة عملية التحديث في الكثير من المجتمعات العربية.

---

(١٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: سامي زبيدة، «الكوزموبوليتية في الشرق الأوسط،» **أبواب**، العدد ١٧ (١٩٩٨).

الجدول رقم (١)
اتجاهات الطالبات حيال بعض قضايا الشأن الاجتماعي (نسبة مئوية)

التوصيف	موافق	غير موافق
هل تعتقدين أن من حق المرأة قيادة السيارة؟	٦١	٣٩
هل للمرأة حق في أن تتزوج بمن تراه مناسباً؟	٧٦	٢٤
هل يجب على المرأة أن تتزوج بمن يراه أهلها مناسباً؟	٢٤	٧٦
هل يمكن أن تسمحي لابنتك بالزواج من الشخص الذي تختاره؟	٧٠	٣٠
هل يقبل الأهل بعملك في مجالات العمل المختلطة؟	٧٠	٣٠
هل يمكن أن تعملي في مجالات العمل المختلطة؟	٧٥	٢٥
هل يسمح لك أهلك/ زوجك بالخروج لزيارة إحدى صديقاتك؟	٩٤	٦
هل يسمح لك الأهل أو الزوج بالخروج مع صديقاتك للتنزه؟	٧٢	٢٨
هل يسمح لك الأهل أو الزوج بالخروج مع صديقاتك لتناول وجبة في أحد المطاعم؟	٧٠	٣٠

الجدول رقم (٢)
اتجاهات الطالبات حيال بعض قضايا الشأن السياسي (نسبة مئوية)

التوصيف	نعم	لا
هل سمعت أو قرأت عن الدعوة الأميرية لاجراء انتخابات لمجلس بلدي؟	١٦,٢	٨٣,٨
هل تؤيدين اشتراك المرأة في انتخابات قادمة لمجلس بلدي؟	١٨,٩	٨١,١
هل تعتقدين أن المرأة البحرينية مؤهلة لدخول مجلس بلدي منتخب؟	٢٠,٣	٧٩,٧
هل تؤيدين وصول المرأة لمراكز متقدمة في صناعة القرار كوزيرة أو غيرها..؟	٢٨,٣	٧١,٧

الفصل العاشر

مصر... إلى أين؟

أولاً: انتخابات ٢٠٠٠ ومؤشرات التطور السياسي في مصر(*)

ثناء فؤاد عبد الله(**)

«الأمة التي لا تشعر كلها أو أكثرها بآلام الاستبداد لا تستحق الحرية».
الكواكبي.

مقدمة

وفي كتاب **العبودية المختارة** الذي كتبه أتيين دي لابواسييه وصدر قبل أربعة قرون ونصف القرن، أي في عام ١٥٦٢م، قال لابواسييه «تنهار الحضارات حينما تتحول الأقلية إلى عصابة مسيطرة تسوق الناس بسوط الإكراه، وإن آجلاً أو عاجلاً يظهر أفراد ولدوا على استعداد أفضل يشعرون بوطأة الغل فيهزوه هزاً ولا يروضون أنفسهم على الخضوع ولم يكتفوا بما يفعل العامة بالنظر إلى موطئ أقدامهم، أولئك الذين استقامت أذهانهم بطبيعتها فزادوها بالدراسة والمعرفة تهذيباً. أولئك لو أن الحرية انمحت من وجه الأرض لتخيلوها وتذوقوها ولم يجدوا طعماً للعبودية مهما تبرقعت».

نتذكر هذه المعاني ونحن نتابع الفصل الحالي للتجربة السياسية في مصر، والتي

(*) نشر في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٣، العدد ٢٦٣ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠١)، ص ١٠ ـ ٣٠.

(**) باحثة عربية من مصر.

تشهد متغيرات يختلط فيها «السياسي» و«الثقافي» في سياق عملية مخاض عسير ليثمر في نهاية الأمر صيغة سياسية من الصعب تحديد ملامحها أو توصيفها بصورة محددة. ومع ذلك فإنه بالبحث في ثنايا «التجربة»، يمكن التوصل إلى سمات رئيسية قد تكون الأقرب إلى حقائق الأمور كما تجري على أرض الواقع.

والحقائق نسعى لاكتشافها عبر ما أطلق عليه «انتخابات ٢٠٠٠» في مصر، والتي تجمع في طياتها كل تفاصيل الموقف السياسي والاجتماعي والاقتصادي في مصر في المرحلة الراهنة.

والمفترض عند دراسة الانتخابات في دولة ما أن ينصب الاهتمام على عمليات الفرز السياسي والتغييرات التي وقعت في مراكز القوى السياسية وتوازناتها عبر العملية الانتخابية، إلا أنه في حالة انتخابات ٢٠٠٠ في مصر، فإنه مع أهمية هذه القضية، نرى أن الأولى بالاهتمام والتركيز هو ما يتعلق بآلية الانتخابات نفسها، ومدى دلالاتها على عمق عملية التحول السياسي الجارية في مصر حالياً.

أولاً: الإطار العام لانتخابات ٢٠٠٠

١ ـ الإطار السياسي

مع اقتراب موعد إجراء الانتخابات التشريعية في مصر في أواخر عام ٢٠٠٠، صدر تعهد واضح من جانب القيادة السياسية باتخاذ خطوات صريحة لدعم الديمقراطية، وإجراء انتخابات نظيفة، وضمان حياد الدولة والحكومة، وجاء الخطاب السياسي في هذا السياق دقيق اللفظ والمعنى، مما أثار تكهنات بتغييرات سياسية وشيكة، وإمكانية إجراء انتخابات بعيدة عن «التزوير»[(١)].

ومع ذلك، فإن الساحة السياسية في مصر لم تشهد تغييرات أساسية في هذا الشأن، فقد استمر العمل بالقوانين الاستثنائية وأهمها قانون الطوارئ، وقد طالبت بعض القوى السياسية بإلغاء هذه القوانين الاستثنائية أو على الأقل تعليقها في فترة الانتخابات، وهو ما لم يحدث.

في الوقت نفسه استمرت الإجراءات الإدارية للتضييق على المجتمع المدني والجمعيات الأهلية. والمعروف أن المحكمة الدستورية العليا حكمت بعدم دستورية القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ والذي حل محل القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام عمل الجمعيات الأهلية، واستمرت القيود الإدارية التي تقيد عمل هذه

---

(١) صلاح الدين حافظ، «التجديد السياسي قبل التلوث الانتخابي،» **الأهرام**، ٢٠/٩/٢٠٠٠.

الجمعيات التي تعد الحاضنة الكبرى لتفريخ القيادات والتربية الديمقراطية. كذلك، استمر عمل لجنة الأحزاب، وهي لجنة سياسية إدارية، في ممارسة هيمنتها على حرية تشكيل الأحزاب في مصر، بما يتناقض مع روح الديمقراطية. فالأحزاب المصرية[٢] الخمسة عشر تجأر بالشكوى من القيود المفروضة على نشاطها، كما أن عمل لجنة الأحزاب يعوق تجديد الحركة الحزبية، ويحجب الأحزاب الجديدة، ويهدد حتى الأحزاب القائمة.

٢ ـ الإطار القانوني

جاء حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر في ٨ تموز/يوليو ٢٠٠٠ في الدعوى رقم ١١ لسنة ١٣ قضائية ـ دستورية قاضياً بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ ـ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية قبل تعديله بالقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٠ ـ فيما تضمنه من تعيين رؤساء اللجان الفرعية من غير أعضاء الهيئات القضائية، لمخالفته نص المادة ٨٨ من الدستور. وقد توج هذا الحكم القضاء المصري، وجمع بين حيثياته كل ما نادى به رجال القضاء وفقهاء القانون بشأن تولي رجال القضاء بهيئاته كاملة ـ القضاء العادي ومجلس الدولة والنيابة العامة والنيابة الإدارية وهيئة قضايا الدولة ـ عملية الإشراف على الانتخابات العامة. ولم يكن ذلك بدعة، وإنما فعلت ذلك من قبل انكلترا وكذلك الهند[٣]. وأشار هذا الحكم في حيثياته إلى أن نص المادة ٨٨ من الدستور نص غير مسبوق، ولم تعرفه الدساتير المصرية من قبل، وأن هذا النص يقطع بأن المشرع الدستوري احتفاءً منه بعملية الاقتراع بحسبانها جوهر حق الانتخاب، أراد أن يخضعها لإشراف أعضاء من هيئات قضائية ضماناً لصدقيتها وبلوغاً لغاية الأمر منها، باعتبار أن هؤلاء هم الأقدر على ممارسة هذا الإشراف بما جبلوا عليه من الحيدة وعدم الخضوع لغير ضمائرهم، وهو ما تمرسوا عليه خلال قيامهم بأعباء أمانتهم الرفيعة، حتى يتمكن الناخبون من اختيار ممثليهم في مناخ تسوده الطمأنينة، على أنه لكي يؤتي هذا الإشراف أثره، فإنه يتعين أن يكون إشرافاً فعلياً لا صورياً أو منتحلاً، وإذا كانت عملية الاقتراع تجري وفقاً لأحكام القانون في اللجان الفرعية، فقد غدا لزاماً أن تحاط هذه العملية بكل الضمانات التي تكفل سلامتها وتجنبها احتمالات

---

(٢) الأحزاب هي: الوطني والوفد والتجمع والأحرار والعمل والأمة والعدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي والخضر والناصري ومصر العربي والوفاق القومي والشعب الديمقراطي ومصر الفتاة والاتحاد الديمقراطي.

(٣) ثروت محجوب، «قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية، حكم المحكمة الدستورية العليا،» **قضايا برلمانية**، السنة ٤، العدد ٤١ (آب/اغسطس ٢٠٠٠)، ص ٦ ـ ١١.

التلاعب بنتائجها، تدعيماً للديمقراطية التي يحتل منها حق الاقتراع مكاناً عالياً بحسبانه كافلاً لحرية الناخبين في اختيار ممثليهم في المجالس النيابية، لتكون السيادة للشعب باعتباره وحده مصدر السلطات وفقاً للمادة الثالثة من الدستور. ولذلك كله كان رد رئيس الجمهورية بوضع حكم المحكمة الدستورية العليا موضع التنفيذ بإصداره القرار بقانون رقم ١٦٧ لسنة ٢٠٠٠ والذي أحاله على مجلس الشورى يوم ١٢ تموز/يوليو ٢٠٠٠، والذي أحال تقريره بشأنه بعد الموافقة عليه بالإجماع على مجلس الشعب في ١٥ تموز/يوليو ٢٠٠٠. وقد وافق عليه أيضاً مجلس الشعب بالإجماع.

تضمن القرار الجمهوري بقانون رقم ١٦٧/٢٠٠٠ تعديلات في ثلاثة مجالات: **أولاً**: نظام الإشراف القضائي على الانتخابات. **ثانياً**: تعديل المواعيد المنظمة للعملية الانتخابية. **ثالثاً**: إلغاء لجنة الإشراف القضائي التي استحدثها القانون ١٣/٢٠٠٠ في القانون ٧٣/١٩٥٦.

وتقرر تقسيم الجمهورية إلى مناطق تجري فيها الانتخابات تباعاً، خلال فترة تتراوح بين ٥ ـ ٧ أيام لكل منطقة، وتعلن نتيجة الانتخابات في كل منطقة على حدة، ويصدر وزير الداخلية قراراً بإعلان النتيجة العامة في كافة الدوائر.

فالقانون ١٦٧ لسنة ٢٠٠٠ تضمن في المادة الأولى النص على أن يتولى رئاسة اللجان العامة والفرعية أعضاء من الهيئات القضائية، وهو ما افترض أنه يوفر ضماناً حقيقياً لسلامة العملية الانتخابية، وإعمالاً لما قضى به حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر في ٨ تموز/يوليو ٢٠٠٠. كما تضمن القانون تعديل نص المادة ٣١ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦، بأن يثبت الناخب شخصيته بأية وسيلة، بما في ذلك تعرف مندوبي المرشحين باللجنة على شخصيته، وقبول رأي من فقدت شهادة قيد اسمه متى كان مقيداً بجدول الناخبين باللجنة، وفي جميع الأحوال تقرر ألا يقبل رأي ناخب اسمه غير مدون بجداول الناخبين باللجنة حتى وإن كان يحمل إثبات شخصيته أو بطاقة انتخابية، وذلك حتى لا يفهم البعض إمكانية إدلاء الناخب بصوته دون أن يكون مقيداً بجداول الناخبين أمام اللجنة الفرعية، أو إدلائه بصوته مرة أخرى في مكان آخر مسجل فيه[٤].

أما بالنسبة لمسألة نقل صناديق وأوراق الانتخاب من اللجّان الفرعية إلى لجان

---

(٤) انظر تفاصيل أخرى في: علي الصاوي، «كيف نفهم النظام الانتخابي بعد التعديل،» **قضايا برلمانية**، السنة ٤، العدد ٤٢ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠)، ص ٦ ـ ١٤.

الفرز، وهي من المسائل الإجرائية التي اعتبرت من أضعف حلقات العملية الانتخابية، وشغلت الرأي العام كثيراً، فقد حسمت في القرار بقانون ٢٠٠٠/١٦٧ حيث تقرر أن من يقوم بتسليم الصناديق إلى لجنة الفرز هم القضاة، وهو ما حقق ـ من الناحية النظرية ـ إمكان إجراء الانتخابات تحت الإشراف الكامل للقضاة.

٣ ـ مؤشرات المشاركة السياسية وحدودها

لا شك في أن انتخابات المجالس التشريعية تمثل لحظة مهمة في تطور النظام السياسي في أي مجتمع. وتمثل انتخابات مجلس الشعب في مصر لحظة استثنائية وفرصة لا تتكرر إلا مرة كل خمس سنوات حيث تتضح من خلالها ملامح السلوك والقيم السياسية للمواطن ومدى وعيه السياسي، والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الإطار هو: ما هي مؤشرات المشاركة السياسية وحدودها وملامح السلوك السياسي للمواطن المصري، والتي أجريت في ظلها انتخابات ٢٠٠٠؟

في آخر استطلاع للرأي أجري في مصر، في عام ٢٠٠٠، بهذا الشأن جاءت النتائج كما يلي[(٥)]:

أولاً: بيّنت النتائج أن علاقة المواطنين المصريين بمؤسسات رئيسية للمشاركة السياسية مثل الأحزاب والجمعيات الأهلية ضعيفة جداً، وأن معدلات التصويت في الانتخابات هي أفضل حالاً، فقد أجاب ٤٧ بالمئة (من عينة من ١٦٠٠ مواطن) بأنه سبق لهم التصويت في الانتخابات وأن هناك ٥٣ بالمئة ليس لهم سابق خبرة بالعملية الانتخابية على الإطلاق. ولذلك اعتبرت الدراسة الاستطلاعية أنه على رغم من انخفاض مستوى الخبرة التصويتية للمصريين مقارنة بشعوب أخرى، فإن حال المشاركة بالتصويت في الانتخابات يبدو أفضل حالاً من الأشكال الأخرى للمشاركة السياسية.

ثانياً: في إطار المستوى العام المنخفض للمشاركة بالتصويت في الانتخابات، أوضحت البيانات أن انتخابات مجلس الشعب تجتذب نسبة كبيرة من المواطنين للمشاركة فيها بالمقارنة بأي انتخابات أخرى، الأمر الذي يبين أهمية انتخابات مجلس الشعب كمجال للمشاركة السياسية وكمناسبة للتنشئة السياسية للأجيال الأحدث، الأمر الذي لا يتوفر بالقدر نفسه في الانتخابات الأخرى. وقد أجاب ٥٩ بالمئة من العينة بأنهم يعتقدون أن لأصواتهم قيمة في انتخابات مجلس الشعب، وأجاب ٧,٩

(٥) نشرت نتيجة استطلاع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، في: **الأهرام**: ١٨/ ١٠/ ٢٠٠٠، و١٩/ ١٠/ ٢٠٠٠.

بالمئة باعتقادهم بأن أصواتهم قد يكون لها قيمة بينما عبر ٢٠,٧ بالمئة عن تأكدهم من أن أصواتهم ليس لها قيمة، على الإطلاق، وأجاب ٥٣,٦ بالمئة من المواطنين بأنهم ينوون الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات القادمة، بينما أجاب ١١,٣ بالمئة بأنهم ربما يدلون بأصواتهم. ويلاحظ أن الاستعداد للتصويت في الانتخابات يختلف بين الريف والمدن، فنسبة من عقدوا العزم على التصويت من أهل المدن لا تزيد على ٥٠,٢ بالمئة، بينما هذه النسبة تصل في الريف إلى ٦٢,٦ بالمئة، ومع الأخذ في الاعتبار الفارق بين عدد السكان في الريف والمدن، فإن النتائج التي تجمعت أشارت إلى أن المصوتين في الريف كنسبة من إجمالي المصوتين تصل إلى ٦٢,٦ بالمئة.

ثالثاً: بينت الدراسة أن اتخاذ خطوة إشراف القضاء على الانتخابات يمكن أن ترفع نسبة المشاركة في عملية التصويت لتصل إلى ٧٦,٣ بالمئة. كما أشار ٧٠,٢ بالمئة من العينة إلى نيتهم للتصويت للحزب الوطني، و٥,٦ بالمئة عبروا عن عزمهم التصويت لحزب الوفد. وأشار الاستنتاج العام إلى انخفاض نسبة تأييد المعارضة بين من يعتزمون التصويت، وتوقعت الدراسة حصول الحزب الوطني على ٨٠ بالمئة من أصوات الناخبين في انتخابات ٢٠٠٠، وأن الأحزاب الصغيرة لن تحصل على أصوات تؤهلها للفوز بمقاعد في البرلمان.

رابعاً: بينت الدراسة أن القضايا التي تحتل مكان الصدارة في اهتمام المواطنين هي: قضايا العدالة الاجتماعية ومحاربة الفقر، تليها القضايا التي تدور حول الدين، ثم تأتي قضية الحرية في المرتبة الثالثة. أما الحديث عن النتائج المتوقعة للانتخابات على أساس حزبي أو ايديولوجي فإنه غير ممكن، فمع تطبيق نظام الانتخاب الفردي وضعف الأحزاب وانخفاض مستوى الثقافة والمعرفة السياسية، فإن التصويت يتم على أساس التقدير للمرشح الفرد وليس للحزب أو التيار الايديولوجي الذي يمثله.

خامساً: كذلك من النتائج التي أشارت إليها الدراسة والتي تستحق الاهتمام، أن ٨٠ بالمئة من العينة أشاروا إلى استعدادهم للتصويت المؤيد للمرشحة (المرأة) وهي نسبة مرتفعة تشير إلى بعض التقدم في قضية المرأة.

ومع ذلك كله فقد أشار ١٠,٣ بالمئة من حجم العينة إلى أن انتخابات ٢٠٠٠ ستكون كأي انتخابات أخرى سابقة.

٤ ـ مناخ المعركة الانتخابية

عندما أصدرت المحكمة الدستورية العليا في ٨/٧/٢٠٠٠ حكماً تاريخياً يقضي بعدم دستورية المادة (٢٤) من قانون مباشرة الحقوق السياسية رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦، والتي تنص على تعيين رؤساء اللجان الفرعية للانتخابات من العاملين في الدولة،

وذلك لمخالفتها لنص المادة (٨٨) من الدستور التي تنص على إشراف أعضاء هيئة القضاء وحدهم على عملية الاقتراع، إضافة لمخالفتها لنصوص مواد أخرى في الدستور مثل المواد أرقام ٣ و٦٢ و٦٤ وكلها تؤكد أن سلامة العملية الانتخابية تقتضي أن يشرف القضاء على عمليات الاقتراع والفرز في الانتخابات، كان ذلك كله يعني وفقاً لحكم المحكمة الدستورية العليا، بطلان الانتخابات البرلمانية التي جرت عام ١٩٩٠، وفقاً لقانون مباشرة الحقوق السياسية المشار إليه. وينسحب البطلان بالضرورة على الانتخابات التالية وبرلمان عام ١٩٩٥. إذن، فعلى مدى عشرين عاماً، صدرت ثلاثة أحكام دستورية عليا بإبطال أربعة انتخابات وأربعة برلمانات. فقد سبق أن أصدرت المحكمة حكماً بإبطال برلمان ١٩٨٤، ثم إبطال برلمان ١٩٨٧، وصدرت قرارات بالحل، ومع ذلك استمرت الظاهرة بعد انتخابات ١٩٩٠، وانتخابات ١٩٩٥.

وهنا ثارت على المستوى المجتمعي العام مناقشات حادة ومكثفة حول ما يسمى في مصر بظاهرة «ترزية القوانين» والتي تعكس حالة فريدة للصراع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، ودور السلطة القضائية في حسم هذا الصراع لصالح التطور الديمقراطي، وعندما صدر القرار الجمهوري بقانون رقم (١٦٧) لسنة ٢٠٠٠ والذي يقضي بإشراف القضاء على العملية الانتخابية إشرافاً كاملاً، ثار النقاش حول مفهوم دور القاضي في الانتخابات باعتبار ذلك ظاهرة جديدة في المجتمع المصري[٦]. وساد شعور عام لدى الرأي العام بأن رجل القضاء هو أعلم الناس بالقانون، فهو الذي يطبقه على الواقع في إطار الوقائع التي تعرض عليه، وبالتالي يحول نصوص القانون من حالة السكون إلى حالة الحركة، ولهذا فإن حيدة القاضي وأداءه الأمانة المنوطة به مراعياً في ذلك أحكام القانون من شأنهما أن يؤديا إلى انتخابات نزيهة متفقة مع القانون، وبعيدة عن كل مطعن عليها. أما الناحية الثانية التي تدخل أيضاً في إطار مناخ معركة انتخابات ٢٠٠٠ فهي ما يتعلق بظروف الأحزاب المصرية في هذه المرحلة، فبعد أربعة وعشرين عاماً من التعددية الحزبية، بدا أن الأحزاب فاقدة لأي وجود حقيقي بين الجماهير[٧]، الأمر الذي انتهى بهذه الأحزاب للبحث عن

---

(٦) محمد ظهري محمود، «دور القاضي في الانتخابات،» **الأهرام**، ١٦/١٠/٢٠٠٠. انظر أيضاً رأي طارق البشري في: **الأسبوع** (١٧ تموز/يوليو ٢٠٠٠).

(٧) للمزيد من التفاصيل، انظر: وحيد عبد المجيد، **الأحزاب المصرية من الداخل، ١٩٠٧ ـ ١٩٩٢** (القاهرة: مركز المحروسة للنشر، [١٩٩٣])، و Ali E. Hillal Dessouki, «The Democratization Process in the Arab World: Some Preliminary Remarks,» paper presented at: Conference on Democratization in the Middle East, organized by the Turkish Political Science Association, Antalya, Turkey, 14-16 November 1991.

مرشحين يقبلون خوض المعركة الانتخابية تحت اللافتة الحزبية. وانسحب ذلك على كل الأحزاب بما فيها حزبا الوطني والوفد. وبينما وصل عدد المرشحين الذين قدمتهم أحزاب المعارضة إلى ٤٠٠ مرشح، فإن عدد المستقلين وصل إلى ٢٧٠٠ مرشح، مما جعل البعض يشير إلى وجود حزب غير معلن هو حزب المستقلين.

وبالنسبة إلى الحزب الوطني الحاكم، كانت المشكلة مزدوجة، فهي ليست فقط مشكلة مرشحين، وإنما هناك أيضاً مشكلة الظروف الاقتصادية غير المؤاتية وبخاصة في الريف الذي يعد مركز الغالبية العظمى من الناخبين، فقد تراجعت بشدة أسعار توريد المحاصيل الزراعية الرئيسية، وتعرض الفلاحون لخطر عدم القدرة على سداد قروض بنوك التسليف، وكان عدم تدخل الحكومة لإيجاد حل عاجل للمشكلة يعني أن يفقد الحزب حماس الكثيرين له. ومن هنا تصاعدت نغمة النقد للحزب الوطني الحاكم وتردد الرأي بضرورة أن يتواضع الحزب ويعرف أن مواصلة هيمنته على الحياة السياسية في ظل تراجع الأداء الاقتصادي سوف تعني مفارقة كبرى مع كل القوانين السياسية التي يعرفها العالم والتي تقول بصعوبة الفوز الساحق في فترات الركود والأزمات. وعندما أعلن الحزب الوطني في ٢٠٠٠/٩/٢٥ برنامجه الانتخابي، فإنه سكت عن عرض السبل العملية لحل الكثير من المشاكل الاقتصادية، وتغاضى عن التعرض إلى القضايا المهمة، وبالغ في عرض إنجازاته، إلا أن الخط العام للبرنامج الحزبي ارتكز على الشعارات والوعود العامة، وإذ ذاك فإن إحدى القضايا الرئيسية التي تغاضى عنها برنامج الحزب الوطني كانت هي قضية الإصلاح السياسي أو الدستوري، على رغم الحاجة الشديدة إلى تناول هذه القضية التي تمس جوهر النظام السياسي في مصر وضرورة اتخاذ السبل لرفع القيود عن الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والجمعيات الأهلية، إلى جانب تحديد أكثر دقة للعلاقات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية[٨]. وعلى العكس من ذلك، فقد جاء برنامج حزب الوفد لانتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠ مؤكداً توازي الإصلاح السياسي مع الإصلاح الاقتصادي، واقترح برنامج الوفد ضرورة مراجعة الدستور وقانون العقوبات وقانون القضاء العسكري لاستبعاد كل النصوص التي تنشئ جهات وهيئات ومحاكم استثنائية، وتقرر عقوبات جنائية تعطل حق المواطن في إنشاء الأحزاب والجمعيات، ودعا الحزب إلى إعداد قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية، وإلى اختيار رئيس الجمهورية والمحافظين ورؤساء الجامعات وعمداء الكليات بالاقتراع

(٨) انظر ضمن ملف انتخابات مجلس الشعب الذي أعده مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام مقالي: عمرو هاشم ربيع، «البرنامج الانتخابي للحزب الوطني،» **الأهرام**، ٢٠٠٠/١٠/٢٣، وأحمد المسلماني، «البرنامج الانتخابي لحزب الوفد،» **الأهرام**، ٢٠٠٠/١٠/٢٣.

الحر المباشر، كما دعا إلى إنهاء العمل بقانون الطوارئ وتوسيع المشاركة السياسية وتأكيد حقوق المرأة السياسية.

أيضاً، في إطار مناخ المعركة الانتخابية، كانت الأنباء التي تؤكد قيام الأجهزة الأمنية باعتقال ٧٠٠ من جماعة الاخوان المسلمين، ثم إخلاء سبيل ٥٠٠ منهم واستمرار اعتقال ٢٠٠ في السجون. وفي ذلك قال وزير الداخلية «انه يتم القبض على من يخرجون عن النظام العام ويحاولون استغلال الأجواء الانتخابية في التحريض على العنف ومقاومة السلطات»[٩].

ورد على ذلك المرشد العام لجماعة الاخوان المسلمين بقوله «كيف توجه إلى الإخوان تهمة تهديد الأمن والسلام الاجتماعي للبلاد في حين أنهم لا يطالبون إلا بتطبيق الشريعة الإسلامية؟»[١٠]. المهم أن هذه الفترة شهدت تصعيداً للحملات الأمنية ضد أعضاء الإخوان، مما كان له أثره الواضح في المناخ العام للمعركة الانتخابية.

ثانياً: الانتخابات.. العملية.. النتائج

في ٩/١٧ صدر القرار الجمهوري بدعوة الناخبين لانتخابات مجلس الشعب وفتح باب الترشيح وقبول الطلبات اعتباراً من ٩/٢١، على أن تتم العملية الانتخابية على ثلاث مراحل وكل مرحلة خاصة بعدد من الدوائر الانتخابية والشاملة للإعادة لهذه الدوائر. وتبدأ المرحلة الأولى في ١٠/١٨ وتنتهي في ١٠/٢٥، والمرحلة الثانية تبدأ في ١٠/٢٩ وتنتهي في ١١/٥، والمرحلة الثالثة تبدأ في ١١/٨ وتنتهي في ١١/١٥. ونص القرار على دعوة مجلس الشعب للانعقاد في ١٢/١٤. وتم الإقرار بخطة تقضي بتقسيم الجمهورية إلى ١٥ ألفاً و٢٥١ لجنة فرعية، تتبع ٢٢٢ لجنة رئيسية، وتضم ١٠ آلاف و٧١٨ مقراً انتخابياً، وتقرر أن تصدر وزارة الداخلية قوائم بأسماء المرشحين أمام كل لجنة من تلك اللجان، سواء مرشحي الأحزاب أو المستقلين.

١ ـ خريطة المرشحين ودلالاتها

تعد خريطة المرشحين تعبيراً رقمياً بالغ الدلالة على السياق السياسي، ذلك أن قراءة هذه الخريطة تشير إلى أن هناك جديداً طرأ بالفعل، ولكن هناك في الوقت

---

(٩) **الأهرام العربي** (٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠)، ص ١٦.

(١٠) **الحياة**، ٢٠٠٠/٩/٢٣.

نفسه نوعاً من التكريس للظواهر والاتجاهات التي سبق معرفتها. لقد بلغ عدد المرشحين ٤١٥٦ مرشحاً[١١] منهم ٣٣٨٠ مستقلاً (من هؤلاء ٧٠٠ خارجون على الحزب الوطني) وتوزع العدد كالآتي: ٤٤٤ للوطني، ٤٢٨ للمعارضة (٢٧٣ وفد) (٥١ تجمع)، (٣٠ ناصري)، (١٢ حزب العدالة)، و٤٢ لباقي الأحزاب، وهي عشرة أحزاب بمتوسط ٤ لكل. وهناك ١٢٠ من السيدات (١١ وطني، ٨ وفد، ٤ تجمع، ٩٧ مستقلة) و٧٤ من الأقباط (٣ وطني، ١٢ وفد، ٤ تجمع، ٥٧ مستقل). وهناك ٥٧ من الإخوان المسلمين. ويلاحظ على هذه الخريطة ما يلي:

أولاً: كثرة عدد المرشحين، مما يشير إلى زيادة الإقبال على الترشيح بزيادة قدرها ٢,٨ بالمئة عن انتخابات ١٩٩٥، وبزيادة قدرها ٣٥ بالمئة عن انتخابات ١٩٩٠. ومع ملاحظة أن نسبة الزيادة في الترشيح تفوق نسبة الزيادة في التصويت، نستنتج أن هرم المشاركة السياسية في مصر هو هرم مقلوب، فقاعدة الهرم لأعلى وقمته في الأسفل، حيث من المفترض أن تبدأ المشاركة بالإقبال على التصويت، وصولاً إلى الترشيح، عبر الانخراط في العمل السياسي والنشاط الحزبي.

ثانياً: يدل كثرة عدد المرشحين على نوع من ضعف الثقة في القدرة على التمثيل، أي قدرة النائب على تمثيل أكبر عدد ممكن من الجماهير وأكبر درجة ممكنة من المصالح، فيبدو الأمر وكأن المواطن لم تعد لديه الثقة بأن النائب سيعبر عن أكثر من فئة من الجماهير، ومن ثم فكأن كل عائلة أو كل تكوين اجتماعي بسيط يسعى لأن يكون له من يمثله في البرلمان، وهذا يعني في التحليل الأخير أن التكوينات الاجتماعية تتجاوز التنظيمات السياسية، وبخاصة مع الضعف العام الذي تتسم به الأحزاب السياسية.

ثالثاً: دلت زيادة عدد المرشحين على أن انتخابات ٢٠٠٠ ستشهد منافسة حادة[١٢]، ذلك أن نصيب كل مقعد يبلغ في المتوسط ٩,٧ مرشح (مقابل ٦,٠٤ في عام ١٩٩٠، و٩ في عام ١٩٩٥). وفي المحافظات ترتفع درجة المنافسة. فهناك عشر محافظات ترتفع فيها درجة المنافسة حيث يتراوح نصيب المقعد ما بين ١١ و١٢ مرشحاً وهي: أسوان وكفر الشيخ والدقهلية والبحر الأحمر والقليوبية والسويس

(١١) هذا الرقم أعلن قبل بداية الانتخابات، وفي بيان وزير الداخلية النهائي أعلن أن المرشحين عددهم ٣٩٦٥١ مرشحاً، وان إجمالي الناخبين ٢٤,٦٠٢,٢٤١ ناخباً.

(١٢) في مجال الاتجاهات النظرية للمنافسة الحزبية، انظر: Myron Weiner and Ergun Özbudun, eds., *Competitive Elections in Developing Countries* (Durham, NC: Duke University Press, 1987), and Alan Ware, «Parties, Electoral Competition and Democracy,» *Parliamentary Affairs*, vol. 42, no. 1 (June 1989).

والإسكندرية وجنوب سيناء والجيزة ومرسى مطروح. تليها ثماني محافظات يبلغ فيها المتوسط ما بين ٨ و١٠ مرشحين لكل مقعد وهي: البحيرة والغربية ودمياط والإسماعيلية والوادي الجديد وقنا والشرقية وسوهاج. وفي باقي المحافظات تنخفض النسبة. ويلاحظ أن المنافسة تزداد في الدوائر التي تضم أكبر عدد من المرشحين الأقوياء.

رابعاً: على رغم أن خريطة المرشحين تشير إلى ثبات نسبة مرشحي الحزب الوطني، وكذلك نسبة المرشحين المستقلين (٨٠ بالمئة) ونسبة الجدد (٩٠ بالمئة) إذا ما اعتبرنا أن الجديد هو الذي لم يكن عضواً بالمجلس السابق، و٧٢ بالمئة إذا ما اعتبرنا الجديد هو الذي لم يسبق له الترشيح، كما تشير إلى تكرار ظاهرة المرشحين من عائلة واحدة، على رغم ذلك فإن الجديد قد نجده في التقدم النسبي للمرأة: كانت النسبة ١,٦ بالمئة في عام ١٩٩٠، و٢ بالمئة في عام ١٩٩٥، وقد أصبحت ٢,٨ بالمئة في عام ٢٠٠٠ من جملة المرشحين، إضافة إلى ظهور المرشحات المستقلات لأول مرة. والوضع نفسه بالنسبة للأقباط، ورجال الأعمال، والشباب(١٣).

خامساً: أثارت زيادة عدد المرشحين المستقلين نقاشاً عاماً على صعيد الرأي العام في مصر، صحيح أن الظاهرة ليست جديدة، وفي انتخابات عام ١٩٩٥ جرت انتخابات الإعادة بين ٢٤٨ من الحزب الوطني، و١٨ من حزب الوفد، و٧ من حزب التجمع، و٥ من الحزب الناصري و٩ من حزب العمل و٧ من حزب الأحرار و٣١٧ من المستقلين، أي أن المستقلين كانوا أكبر عدداً من كل المنتمين للأحزاب بما فيهم الحزب الوطني. وفي انتخابات ٢٠٠٠ وصلت نسبة المستقلين إلى ٤:١ لصالح المستقلين، وهنا تعددت التفسيرات: فهل يعود ذلك إلى أن القانون الجديد للانتخابات أعطى ضمانات للأفراد شجعت على الترشيح كمستقلين؟ أم أن ذلك يعود إلى عدم فاعلية الأطر السياسية ومحاصرة الأحزاب؟ أم أنهم مستقلون اسماً فقط وفي الحقيقة هم أعضاء في الحزب الوطني، حتى ان البعض كتب عن نفسه «مستقل ـ وطني» ولم يرشحهم الحزب على قوائمه، وبعد الفوز يسارعون بالعودة إليه؟ وقد أثار البعض الاحتمال بأن يفوز المستقلون بالأغلبية في الانتخابات، وفي هذه الحالة فإنها ستكون أغلبية غير محددة المعالم، مما يثير إشكالات لم تتم مواجهتها من قبل.

سادساً: ضمت خريطة المرشحين لأول مرة «سيدة» لخوض الانتخابات عن

(١٣) صلاح سالم زرنوقة، «قراءة في خريطة المرشحين،» **الأهرام**، ١٨/١٠/٢٠٠٠.

جماعة «الاخوان المسلمين» في دائرة الرمل بالإسكندرية، وهو ما أثار جدلاً واسعاً، وبخاصة أن تشكيلات الجماعة بدءاً من القاعدة (المكاتب الفرعية والأسر ومجالس الشورى والمحافظات) وانتهاء بالقمة (مكتب الإرشاد) تخلو من أي تمثيل للنساء(١٤).

٢ ـ عملية الانتخابات

المرحلة الأولى: بدأت المرحلة الأولى في ١٠/١٨ في محافظات الإسكندرية وبورسعيد والسويس والإسماعيلية وقنا وسوهاج والمنوفية والفيوم والبحيرة، وتنافس في هذه المرحلة ١٢٦٢ مرشحاً على ١٥٠ مقعداً. وخاض الحزب الوطني تلك المرحلة للمنافسة على جميع المقاعد، بينما خاضها حزب الوفد بـ ٧٢ مرشحاً، وستة أحزاب معارضة بعدد ٣٥ مرشحاً والباقي مستقلون. وفي ١٠/٢٠ أعلنت نتائج المرحلة الأولى كالآتي: حصل الحزب الوطني على ٢٠ مقعداً فقط من ١٥٠ مقعداً في ٩ محافظات(١٥)، وحصل المستقلون على ٨ مقاعد، وحصلت المعارضة على مقعد واحد، وتقرر إجراء جولة الإعادة في ٨٥ بالمئة من الدوائر. وفي ١٠/٢٤ أجريت انتخابات الإعادة للمرحلة الأولى، وتنافس فيها ٢٣٦ مرشحاً في ٦٥ دائرة عامة بمحافظات الإسكندرية والبحيرة والمنوفية والسويس وبورسعيد والإسماعيلية والفيوم وسوهاج وقنا للفوز بـ ١١٨ مقعداً(١٦). وجاءت نتائج الإعادة كالآتي: فوز الوطني بـ ٩٧ مقعداً، و١٨ للمستقلين، و٣ مقاعد للمعارضة. ومعنى ذلك أن المرحلة الأولى بجولتيها انتهت بحصول الوطني على ١١٨ مقعداً، والمستقلين على ٢٦ مقعداً، بينما فازت أحزاب المعارضة بأربعة مقاعد (٣ تجمع، ١ وفد).

كانت نتيجة المرحلة الأولى للانتخابات مغايرة لكل التوقعات المسبقة، وربما كان أغرب ما جاء فيها هو فشل خمسة من رؤساء اللجان بمجلس الشعب وهم من الأسماء الرنانة في الحزب الوطني(١٧)، بل إن وصول الحزب إلى ١١٨ مقعداً لم يتم إلا بعد انضمام عدد من المستقلين الفائزين إلى الحزب، وهو ما أثار جدلاً واسعاً حول مدى أحقية الحزب في ضم المستقلين، بعد أن كان قد رفض أصلاً

---

(١٤) **الحياة**: ٢٠٠٠/٩/٢٣، و٢٠٠٠/١١/١، و**الشرق الأوسط**، ٢٠٠٠/١٠/٢٩.

(١٥) في هذه الجولة فاز من الحزب الوطني: يوسف والي وكمال الشاذلي وأحمد عز وأحمد أبوزيد والسيد راشد وطارق طلعت مصطفى.

(١٦) صدر قرار وزير الداخلية بوقف انتخابات الإعادة في الدائرة الثانية «الرمل» بالإسكندرية، وتأجيل الانتخابات فيها وهي الدائرة المرشحة فيها مرشحة الاخوان المسلمين تحت صفة «مستقلة». **الأهرام**، ٢٠٠٠/١٠/٢٥.

(١٧) وهم: محمد محمود وعبد الرحيم الغول وأمين مبارك ومحمد عبد الله وأبو بكر الباسل.

ترشيحهم على قوائمه. إذن كانت السمة الواضحة لنتائج هذه المرحلة هي ضعف نتائج الحزب الوطني، مما أشار جزئياً إلى سوء اختيار مرشحيه إلى حد أن عدداً من هؤلاء المرشحين لم يحصل على أكثر من ٥٠٠ صوت.

ولم يكن أداء أحزاب المعارضة أفضل حالاً، باستثناء حزب التجمع الذي فاز ثلاثة من مرشحيه، بينما لم يحصل الوفد إلا على مقعد واحد، وخرج الحزب الناصري خالي الوفاض، وهو مصير باقي الأحزاب نفسه. أما تيار الإخوان المسلمين فقد حصل على ستة مقاعد حيث نجح ببناء تكتل من الأنصار والمتعاطفين معتمداً على قدراته التنظيمية العالية في حشدهم للتصويت[١٨].

وربما يكون أكثر الملاحظات أهمية بالنسبة للمرحلة الأولى هو تعدد المصادر التي أجمعت على أن هذه المرحلة أجريت في جو يتسم بالنزاهة والحيدة وذلك في ظل الإشراف القضائي الكامل[١٩].

المرحلة الثانية: أجريت المرحلة الثانية، جولة أولى، في ٢٩/ ١٠ في تسع محافظات هي: الدقهلية والشرقية والغربية وكفر الشيخ ودمياط وأسوان والبحر الأحمر وشمال سيناء وجنوب سيناء. وتنافس فيها ١٣٦٨ مرشحاً منهم ١٣٤ من الحزب الوطني، و٥٣ من حزب الوفد و١٦ من حزب التجمع، و١١ من الناصري، و١١ من الأحرار، و١٦ من الأحزاب الأخرى، مع ملاحظة وجود ٤٦٧ مستقلاً، وأجريت الانتخابات في ٦٧ دائرة انتخابية لشغل ١٣٤ مقعداً. وجاءت النتائج كالآتي: فاز الحزب الوطني بـ ١٠ مقاعد، والمستقلون بـ ٨ مقاعد. وفي ٤/ ١١ أجريت انتخابات الإعادة للمرحلة الثانية للمنافسة على ١١٦ مقعداً بين ٨٤ من الحزب الوطني، و١٣٩ مستقلاً، و٣ من الوفد، و٣ من التجمع، و٣ من الحزب الناصري (من المستقلين ١٤ مرشحاً للإخوان المسلمين في ٤ محافظات)[٢٠]، وجاءت النتائج كالآتي: الحزب الوطني ١٠٦ مقاعد، المستقلون ٢٢ مقعداً، المعارضة ٦ مقاعد. ثم جاء بيان وزارة الداخلية لنتيجة المرحلتين الأولى والثانية كالآتي: أجريت الانتخابات في ١٨ محافظة، لشغل ٢٨٢ مقعداً وجاءت النتائج كالتالي: الحزب

---

(١٨) وحيد عبد المجيد، «ماذا تعني نتائج المرحلة الأولى؟،» **الأهرام**، ٣٠/ ١٠/ ٢٠٠٠.

(١٩) من هذه المصادر: **روز اليوسف** (٢١ ـ ٢٧ تشرين الأول/ اكتوبر ٢٠٠٠)؛ **الأهرام الاقتصادي** (٣٠ تشرين الأول/ اكتوبر ٢٠٠٠)؛ **الدستور** (٢٥ تشرين الأول/ اكتوبر ٢٠٠٠)، **والوسط** (١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠).

(٢٠) تميزت هذه الجولة بسخونة شديدة، حيث تنافس فيها رموز مهمة من الوطني والوفد والناصري والاخوان: عصام راضي ومحمود شريف (وطني)، وفؤاد بدراوي (وفد) وضياء الدين داود (ناصري)، وأحمد الزيات (اخوان).

الوطني ٢٢٤ مقعداً بنسبة ٧٩,٤٣ بالمئة من إجمالي مقاعد المرحلتين، المستقلون ٤٨ مقعداً بنسبة ١٧,٠٢ بالمئة، أحزاب المعارضة ١٠ مقاعد (٤ وفد، ٤ تجمع، ٢ ناصري). وبعد عدة أيام أعلن مجلس الوزراء المصري بياناً عن نتائج المرحلتين الأولى والثانية وجاء كالآتي[٢١]: الحزب الوطني ٢٣٣ مقعداً بنسبة ٨٢,٦ بالمئة، المستقلون ٣٩ مقعداً وأحزاب المعارضة ١٠ مقاعد بنسبة ١٧,٤ بالمئة. وبعد هذه المرحلة أثيرت مشكلة المستقلين نفسها، وهم الذين سارعوا بعد الفوز للانضمام للحزب الوطني. كما وقعت أحداث عنف شديدة في محافظة الغربية أسفرت عن مصرع مواطنين وإصابة ٣٥ شخصاً، وفي محافظة دمياط وأسفرت عن مصرع مواطن وإصابة ٩ مواطنين آخرين، وكذلك أحداث عنف أخرى في الدقهلية وكفر الشيخ وكفر الزيات.

المرحلة الثالثة: أجريت الجولة الأولى من المرحلة الثالثة في ١١/٨ في محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية وبني سويف والمنيا وأسيوط والوادي الجديد ومرسى مطروح، وتنافس فيها ١٣٢٥ مرشحاً على ١٦٠ مقعداً. وبلغ عدد مرشحي أحزاب المعارضة (الوفد والتجمع والناصري والأحرار والوفاق والتكافل) ٢٠٠ مرشح. وشمل المرشحون عموماً رموزاً سياسية ومسؤولين، ونواباً برلمانيين، وأقطاباً في المعارضة، ونحو ١٠٠٠ مرشح من المستقلين. وعندما أعلنت النتائج اتضح أنه يتعين الإعادة في ٨٠ بالمئة من الدوائر الانتخابية، ومع ذلك فقد أعلن فوز العديد من الأسماء المهمة[٢٢]. وفي ١١/١٤ أجريت جولة الإعادة في ٧١ دائرة عامة وتنافس فيها ٢٥٠ مرشحاً منهم ١٠٣ من الحزب الوطني، و١٤٠ مستقلاً، ٣ من الوفد، ٣ من التجمع، ١ ناصري. ويلاحظ دخول الوطني هذه المرة محاولاً كسر حاجز الـ ٢٥٦ عضواً من مجموع أعضاء البرلمان الـ ٤٤٤ إلى جانب العشرة المعينين. وجرت الإعادة في محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية وبني سويف والمنيا وأسيوط والوادي الجديد ومرسى مطروح. وتميزت هذه الجولة بالمنافسة الشديدة بين الوطني والمستقلين في ٦٠ بالمئة من الدوائر، ووجود ٤ سيدات (٢ وطني، و٢ مستقل).

إلا أنه من أهم علامات هذه المرحلة النتائج التي حققها الإخوان المسلمون والتي دفعت بمرشحين ينتمون إلى قوى سياسية مختلفة للاتصال بقادة الإخوان للحصول على تأييد الكتلة الانتخابية للجماعة في الدوائر التي لم يترشح فيها

(٢١) **الأهرام**، ٢٠٠٠/١١/٨.

(٢٢) منهم: فتحي سرور وزكريا عزمي وابراهيم سليمان وامال عثمان وحمدي السيد وسيد مشعل (وطني). والإعادة أهم رموزها: يوسف بطرس غالي وخالد محيي الدين ومحمد محجوب، وكان من مفاجآت هذه الجولة خروج عبد الأحمد جمال الدين وكرم عيسى ورجب شرابي وسفير نور ووجيه عزام.

رموزهم في المرحلة الثالثة. كانت نتائج المرحلتين السابقتين قد أفرزت مناخاً مؤاتياً لمصلحة مرشحي الإخوان والذين حصلوا على قوة دفع كبيرة. وقد حصلوا على ٦ مقاعد في المرحلة الأولى كان يمكن أن تزيد إلى ثمانية لولا تأجيل انتخابات دائرة الرمل في الإسكندرية، وحصلوا على ٩ مقاعد في المرحلة الثانية، وخاضت الجماعة المرحلة الثالثة بـ ٢٢ مرشحاً بينهم ١١ في القاهرة وعلى رأسهم سيف الإسلام حسن البنا الذي رشح في دائرة عابدين، و٥ في الجيزة على رأسهم المستشار مأمون الهضيبي الذي خاض معركة شرسة أمام أمال عثمان وزيرة الشؤون الاجتماعية السابقة، و٤ في القليوبية، وواحد في كل من بني سويف وأسيوط[٢٣].

نتائج الجولة الأولى: جاءت نتائج الجولة الأولى من المرحلة الثالثة كالآتي: فاز ٣٥ مرشحاً منهم ٢٣ من الحزب الوطني، ١٠ من المستقلين، مقعد للوفد، ومقعد للأحرار[٢٤]. وكانت هذه النتائج تعني إجمالاً وصول الحزب الوطني إلى ٢٥٦ مقعداً، وحصول المستقلين على ٤٩ مقعداً، والوفد على ٥ مقاعد، والتجمع على ٤ مقاعد، والناصري على مقعدين، ومقعد واحد لحزب الأحرار.

٣ ـ النتائج النهائية للانتخابات

في ١١/١٦ جاء بيان وزارة الداخلية معلناً النتائج النهائية كالآتي:

الحزب الوطني ٣٨٨ مقعداً بعد أن انضم إليه ٣٥ مستقلاً، والمستقلون ٣٧ مقعداً، وحزب الوفد ٧ مقاعد، وحزب التجمع ٦ مقاعد، والحزب الناصري ٣ مقاعد، وحزب الأحرار مقعد واحد، أي أن المعارضة فازت بـ ١٧ مقعداً.

ثالثاً: الدلالات السياسية لانتخابات ٢٠٠٠

١ ـ ملاحظات أولية على عملية الانتخابات

بعد انتهاء المرحلة الأولى للانتخابات، أصدرت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تقريراً شاملاً عن عملية الانتخابات[٢٥]، وقد أورد التقرير عدة ملاحظات نوجزها فيما يلي:

---

(٢٣) **الحياة**، ٧/١١/٢٠٠٠، وصرح مرشد الإخوان مصطفى مشهور أن نتائج الانتخابات تؤكد حضور التيار الإسلامي في الشارع المصري، ودعا الدولة إلى تغيير طريقة تعاطيها مع الجماعة.

(٢٤) من أبرز الفائزين: أيمن نور (وفد)، رجب حميدة (أحرار). ومن أبرز الخاسرين: أسامة شلتوت (رئيس حزب التكافل)، ورموز الاخوان: أحمد سيف الإسلام ومأمون الهضيبي ومجدي حسين.

(٢٥) **الوفد**، ٢٦/١٠/٢٠٠٠.

أولاً: ان الإشراف القضائي على انتخابات ٢٠٠٠ في مصر لم يكن كاملاً، واقتصر على مرحلة التصويت، وتجاهل المراحل السابقة واللاحقة، والتي شهدت ممارسات مست نزاهة الانتخابات مثل تدخل الجهات الإدارية للحكومة، وجهاز الشرطة، ووقوع تمييز بين المرشحين في أجهزة الإعلام التي تحتكرها الدولة.

ثانياً: جرت الانتخابات في ظل مناخ تشريعي غير مؤات حيث ظل قانون الطوارئ سارياً بما يتضمنه من قيود على حرية الاجتماع والانتقال واعتقال المشتبه بهم.

ثالثاً: استمرار القيود على الأحزاب السياسية، وذكر التقرير حالة حزب العمل حيث قامت لجنة شؤون الأحزاب بتجميد نشاطه ووقف صحيفته ومطبوعاته وحرم الحزب من تمثيل أعضائه في الانتخابات.

رابعاً: تمييز وسائل الإعلام بين مرشحي الوطني ومرشحي المعارضة، حيث منح رئيس كل حزب معارض أربعين دقيقة لعرض برنامج حزبه، بينما سمح لمسؤولي الوطني بالتوسع في عرض مشاريعهم ودعاياتهم الانتخابية.

وأوردت **الوفد** أيضاً تقريراً ثانياً للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان حول الانتخابات[٢٦]، وجاء فيه أنه يلاحظ الدور البارز لرجال القضاء المصري في تحرير إرادة الناخبين، وهو ما تمثل في انتهاء أسطورة «تسويد البطاقات» التي كانت إحدى أهم علامات الانتخابات التشريعية السابقة. وقال التقرير «ان وجود رجال القضاء داخل اللجان قد حدَّ بقدر كبير من التلاعب في صناديق الانتخابات، حيث تصدى رجال القضاء لمحاولات بعض الأشخاص للتلاعب في عملية الإدلاء بالأصوات»، إلا أن تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أورد عدة ملاحظات حول تجاوز الشرطة لدورها في تأمين العملية الانتخابية، ووقوع حملات أمنية ضد بعض المرشحين وأنصارهم، حيث تم القبض على ١٤٠ مواطناً، كما رصد التقرير تعامل الشرطة بعنف مبالغ فيه ضد بعض التجمعات خارج اللجان[٢٧]. وفي هذا المجال يذكر أن مجلس نقابة الصحفيين المصريين أعرب عن انزعاجه من الاعتداءات التي تعرض لها بعض الصحفيين والمصورين في أثناء أدائهم لعملهم في تغطية عمليات الاقتراع في المرحلة الثالثة، وأدان المجلس حدوث هذه الانتهاكات لحرية الصحافة وحق المواطن في المعرفة[٢٨].

وعلى رغم هذه الظواهر، فإنه يمكن القول إن الإشراف القضائي الكامل على

---

(٢٦) **الوفد**، ٣٠/١٠/٢٠٠٠.

(٢٧) انظر: **الأحرار**: ٧/١١/٢٠٠٠، و١١/١١/٢٠٠٠، و**الوفد**، ١١/١١/٢٠٠٠.

(٢٨) **الأهرام**، ١٠/١١/٢٠٠٠.

التصويت في الانتخابات كان من أهم المتغيرات، حيث أدى إلى توفير مناخ اتسم بقدر لا بأس به من النزاهة وربما يكون هذا هو السبب في زيادة نسبة المشاركة في عمليات التصويت حيث تراوحت بين ٢٠ و٣٥ بالمئة من إجمالي الناخبين في الدوائر الريفية، وما بين ١٠ بالمئة إلى ١٥ بالمئة في الدوائر الحضرية(٢٩). وكان يمكن أن تكون نسبة التصويت أعلى من ذلك لولا بعض الظواهر التي صاحبت الانتخابات ومن ذلك: ضخامة عدد المقيدين من الناخبين في اللجان الفرعية والذي وصل في بعضها إلى ٣٠٠٠ ناخب، الأمر الذي جعل من قيامهم جميعاً أو أغلبهم بالتصويت في خلال ساعات فتح اللجان المحددة أمراً مستحيلاً. إضافة إلى ذلك هناك الأخطاء الفادحة في كشوف أسماء الناخبين وأرقام قيدهم وهو ما أعاق غالبيتهم عن أداء واجبهم. كذلك هناك عوامل أمنية وإدارية تستوجب معالجتها بمختلف الوسائل القانونية والدستورية المتاحة. من هنا يمكن القول إن هناك خطوات من شأنها إصلاح آلية التصويت الانتخابي ومن ذلك: إعادة تقسيم اللجان الفرعية بحيث لا يزيد عدد المقيدين في كل منها على ١٠٠٠ ناخب، وإعادة قيد الهيئة الناخبة المصرية كلها من جديد عبر «الرقم القومي» ومد الإشراف القضائي خارج مقار اللجان الفرعية عن طريق إنشاء لجان قضائية متنقلة تمارس عملها أثناء الانتخابات، وتتخذ القرارات السريعة المناسبة تجاه أي مخالفات قانونية تراها. وهنا يلاحظ أنه باستقراء البعد الاجتماعي فإنه يمكن القول ان الإشراف القضائي على التصويت والفرز ساهم بصورة ملحوظة في تخفيف أجواء التوتر والعنف المعتاد ظهورهما في انتخابات مجلس الشعب، وبخاصة في المناطق الريفية، فقد تراجعت معدلات العنف الاجتماعي إلى حد كبير وحل محلها عنف سياسي وحكومي في بعض الدوائر، وبخاصة في المناطق التي شهدت مرشحين من التيار الإسلامي.

يتصل أيضاً بدور القضاء الضجة التي أثيرت بشأن مزدوجي الجنسية، حيث أصدرت المحكمة الإدارية العليا حكمها التاريخي بعدم جواز ترشيح مزدوجي الجنسية في انتخابات مجلس الشعب، وأدى ذلك إلى تدفق الطعون على ساحات القضاء ضد عدد من الوزراء ورجال الأعمال بدعوى أنهم مزدوجو الجنسية. واستندت الطعون إلى الحكم الذي أصدرته المحكمة الإدارية العليا الذي أكد أن ازدواجية الجنسية تعني ازدواجية الولاء مما يعرض مصالح البلاد للخطر(٣٠). وفي هذا السياق يتضح

(٢٩) إذا اعتبرنا أن هذه النسب حقيقية، فإنها بذلك تختلف عما كان يعلن في انتخابات سابقة عن وصول هذه النسبة إلى ٨٠ بالمئة.

(٣٠) الذين قدمت طعون ضدهم هم: د. يوسف بطرس غالي، وزير الاقتصاد، وابراهيم سليمان، وزير الإسكان، ومن رجال الأعمال: منير فخري عبد النور ومحمد أبو العينين ورامي لكح. **روز اليوسف** (٤ ـ ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠).

تعاظم دور القضاء ليس فقط في اللجان الانتخابية، بل كذلك عبر محاكم القضاء الإداري والدستوري، فظاهرة الطعون والدعاوى الانتخابية تعد ظاهرة متكررة خلال مراحل الانتخابات، ولعبت دورها في تحديد نتائج بعض الدوائر. ويلاحظ أن ظاهرة تقديم الطعون ضد المنافسين لأسباب عديدة تركزت في الحضر أكثر من الريف، وفي محافظات الوجه البحري بصورة أكبر. وقد أثارت هذه الظاهرة تساؤلات بالنسبة لبعض مواد قانوني مجلسي الشعب رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢، وقانون مباشرة الحقوق السياسية رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ فيما يخص تعريفي العامل والفلاح، وشروط الترشيح لعضوية مجلس الشعب، وطريقة أداء الناخبين لواجبهم، مما يستوجب التدخل والسعي القضائي والحكومي والحزبي لتعديل المواد التي تفرض ظروفاً ملتبسة تستوجب التغيير مستقبلاً.

٢ ـ المال والانتخابات

من الطبيعي أن يلعب «المال» دوراً مهماً في الانتخابات وبالنسبة للحملات الانتخابية فإن المنصوص عليه قانوناً هو إنفاق ١٠٠٠ جنيه، وهي بطبيعة الحال غير كافية ولا أحد يلتزم بها. وفي انتخابات ٢٠٠٠ تردد أنها تجاوزت بالنسبة لبعض المرشحين مبلغ ٥ ملايين جنيه للفرد الواحد[٣١]. فقد قام بعض رجال الأعمال بافتتاح مكاتب لتقديم الخدمات في دوائرهم، وتلقي الطلبات والشكاوى، كما نمت ظاهرة سماسرة الانتخابات، ودفع الرشى المباشرة، وشراء الأصوات، وتوزيع الهدايا، وأدى الإنفاق الباذخ على الحملات الانتخابية إلى الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص، واتهمت أحزاب المعارضة رجال الأعمال بالسعي إلى شراء «الحصانة» البرلمانية بأي ثمن لتحقيق النفوذ واستعادة ما تم إنفاقه خلال المعركة الانتخابية. وقد تردد أن جملة ما أنفق في انتخابات ٢٠٠٠ يربو على ٣ مليارات جنيه، هذا على الرغم من أن مصر تمر حالياً بفترة ركود اقتصادي واضحة.

٣ ـ انتخابات ٢٠٠٠ ومؤشرات التطور السياسي

السمة العامة للنظام السياسي في مصر هي احتجاز نمو الديمقراطية في حدود التعددية الحزبية، والعجز عن تجاوز ذلك إلى آفاق أوسع للإصلاح الديمقراطي. فالنظام المصري يعاني حالة من الجمود يتم خلالها تدبر أمر التوترات الاجتماعية

---

(٣١) حامد محمود السيد، «رجال الأعمال والانتخابات،» **قضايا برلمانية**، السنة ٤، العدد ٤٤ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠)، ص ١٩ ـ ٢١.

والاقتصادية، والتوترات الدينية بمزيج من التعدد الحزبي الخاضع للسيطرة مع اللجوء إلى قانون الطوارئ الموسع. ويتضمن ذلك قدراً من النمو الاقتصادي المعتمد على إدارة عملية الإصلاح الهيكلي.

بالنسبة للسياسات الانتخابية، فإن الإبقاء على النظام القائم يتطلب قدرة مستمرة على ترتيب أمور الانتخابات بحيث يُعطى الناخبون في المدن خياراً ظاهرياً بما يكفي لإغرائهم بالإدلاء بأصواتهم دون أن تتاح لهم فرصة إخراج الحزب الوطني الديمقراطي من الحكم. وقد ينطوي ذلك أيضاً على نوع من التحالف غير المباشر مع بعض أحزاب المعارضة لكي تسقط تهديدها بمقاطعة الانتخابات لقاء إصلاحات دستورية وقانونية ترمي إلى جعل العملية الانتخابية أكثر انفتاحاً وإنصافاً. وفي مثل هذا المناخ يمكن اعتبار التشرذم المتواصل للمعارضة من جراء تأليف أحزاب جديدة أو انقسام الأحزاب القديمة من الأمور المسلم بها. ومن البدهي أيضاً أن تكون المجموعة الوحيدة ذات القدرة على تعبئة التأييد الانتخابي في الأحياء الفقيرة في المدن والضواحي، هي مجموعة الإخوان المسلمين، فإنها تظل مستبعدة أبداً من المشاركة بصورة كاملة[٣٢].

وفي ضوء الظروف التي أجريت في ظلها انتخابات ٢٠٠٠، فقد اتضحت عدة مؤشرات دالة على ملامح التطور السياسي وتجربة التعددية السياسية خلال المرحلة الحالية في مصر. أولى هذه المؤشرات تتعلق بأزمة الحزب الوطني الحاكم والذي أحرز ٣٨٨ مقعداً من إجمالي المقاعد وعددها ٤٤٢، أي بنسبة ٨٥,٥ بالمئة[٣٣] وباعتراف الجميع فقد كان متعذراً على الحزب الوطني أن يكسب الانتخابات الأخيرة بالسهولة نفسها التي كان يكسب بها الانتخابات السابقة. كما أن الحزب لم يتمكن من الحصول على أكثر من ثلثي مقاعد المجلس الجديد إلا بعد انضمام المستقلين (عن مبادئه) إلى كتلته البرلمانية. وفي مراحل الانتخابات الأولى سقط عدد من رموزه الكبار، مما جعل البعض يتوقع «نكسة» للحزب الوطني. وفي إطار تفسير أزمة الحزب الوطني، يمكن الإشارة إلى عدة نقاط:

أ ـ بالمنظور السياسي الديمقراطي، فإنه من النادر أن يبقى حزب في السلطة

---

(٣٢) لمزيد من التفاصيل حول تحولات النظم السياسية، والنماذج التي يطلق عليها اسم «الجمود» و«الانغلاق السياسي» و«تحديث الاستبداد»، انظر: Wayne A. Cornelius, Judith Gentleman and Peter H. Smith, eds., *Mexico's Alternative Political Futures*, Monograph Series; no. 30 (San Diego, CA: University of California, Center for U. S. - Mexican Studies, 1989), pp. 115-119.

(٣٣) وذلك بسبب تأجيل الانتخابات في دائرة «الرمل» بالإسكندرية بناء على حكم قضائي، حيث ان عدد المقاعد في البرلمان هو ٤٤٤ + ١٠ معينين.

لأكثر من عقدين دون أن تتعرض شعبيته للتآكل الشديد، وعند إجراء الانتخابات في ظل فترة من الركود الاقتصادي، فإن ذلك بلا شك يؤدي إلى الحسم من أرصدة الحزب الحاكم.

ب ـ من الحقائق التي يجب الالتفات إليها أن الغالبية الساحقة من الناخبين في مصر لا تصوت على أساس الانتماء الحزبي في المقام الأول، وإنما حسب اعتبارات أخرى مثل شخص المرشح ومدى ارتباطه بهم أو وفقاً لمؤثرات اجتماعية تقليدية عائلية أو عشائرية أو غيرها، وهنا يقال إن الحزب أساء اختيار كثير من مرشحيه، وبخاصة أن بعضهم ظل عضواً في البرلمان لخمس أو ست دورات متعاقبة.

ج ـ يقال إن انتخابات ٢٠٠٠ شهدت ما يسمى بـ «التصويت العقابي»، أي وجود اتجاه قوي لدى الناخبين المصريين لمعاقبة الحزب الوطني بالتصويت لمرشحين آخرين، مما زاد من فرص المرشحين المستقلين وبخاصة من المنتمين للتيار الإسلامي.

د ـ كشفت الانتخابات أن الحزب الوطني يعتمد أساساً على جهاز الدولة وأن تركيبته القيادية أصابها الترهل والجمود، وتفتقر غالبها للأواصر العضوية بالقواعد الجماهيرية، فهذه القيادات تعتمد على وظائفها البيروقراطية والحكومية، وهي تمارس العمل الحزبي من خلال المكاتب والأوامر[٣٤].

إن ما يجب تأكيده هو أن أزمة الحزب الوطني ما هي إلا أحد وجوه التراجع العام للأحزاب السياسية: أغلبية ومعارضة. وفي إطار انتخابات ٢٠٠٠، وحدوث تغيرات جوهرية في الشكل الذي تجري به الانتخابات بإشراف قضائي على مرحلتي التصويت والفرز، وإجراء الانتخابات على أكثر من مرحلة، فإن ذلك أدى إلى واقع جديد للحياة النيابية ترتب عليه وجود خريطة جديدة لتوزيع أعمدة المشاركة السياسية داخل المجتمع، وذلك بظهور المستقلين كقوة منافسة للأحزاب بما فيهم الحزب الوطني. فقد أسفرت النتائج عن تراجع أو اختفاء الأحزاب السياسية أمام المستقلين الذين فاقت قوتهم الحزب الوطني نفسه. ففي آخر المرحلة الثالثة أعلن أن المستقلين حصلوا على ٣٧ مقعداً وحصلت أحزاب المعارضة على ١٧ مقعداً[٣٥] (٧ للوفد، ٦ للتجمع، ٣ للناصري، مقعد واحد للأحرار). وفي المراحل الأولى للانتخابات كان

(٣٤) وحيد عبد المجيد [وآخرون]، **مصر والنموذج الديمقراطي** (القاهرة: مركز المحروسة للنشر، ١٩٩٩)، ص ١٧٧ ـ ١٧٩؛ نبيل عبد الفتاح، «تمرين في مديح التجديد السياسي،» **الأهرام**، ٦/١١/٢٠٠٠، وعبد الرحمن عبد العال، «المستقلون والانتخابات،» **قضايا برلمانية**، السنة ٤، العدد ٤٤ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠)، ص ٩ ـ ١٢.

(٣٥) كان حزب الوفد وحده يراهن على ١٠٠ مقعد أثناء الحملة الانتخابية.

عدد المستقلين يفوق غيرهم من المرشحين، كما أنهم حصلوا على مقاعد أكثر مما حصل عليه المنتمون للأحزاب.

إن ظاهرة المستقلين تعكس في حقيقتها ضعف الالتزام الحزبي، حتى ان ١٧٨٥ من هؤلاء المرشحين كانوا ممن انشقوا عن الحزب الوطني، أي بنسبة أكثر من ٥٠ بالمئة من أعداد المستقلين المرشحين، وهو ما يعكس أيضاً مدى تفكك الحزب الوطني نفسه. كما أن النسبة العالية من المقاعد التي حصدها المستقلون تؤكد من ناحية أخرى فشل الأحزاب السياسية في التوغل والانتشار داخل المجتمع ليس بسبب سلبية موجودة في المجتمع بقدر ما هو ضعف كامن في هذه الأحزاب التي أصبح بعضها يأخذ الشكل الديكوري بغية المحافظة على ما تبقى له من وجود في الحياة السياسية. لقد طرحت انتخابات ٢٠٠٠ تساؤلاً مهماً هو: ألم تعد هناك رغبة في دعم الانتماء الحزبي في المجتمع المصري؟ وهل يعود ذلك إلى التطورات التي يمر بها المجتمع أم يعود إلى عدم قدرة الأحزاب على التكيف وفقاً لهذه التطورات، والإصرار على التمسك بأطر سياسية قديمة لا تتماشى مع الواقع الجديد، مما جعل الكثيرين ينظرون إلى عملية الانتماء الحزبي على أنها قيد وعبء أكثر من كونها التزاماً[(٣٦)].

ويرتبط بقضية الالتزام الحزبي الخلاف الذي نشب بسبب انضمام عدد كبير من المستقلين إلى عضوية الحزب الوطني بعد الفوز، مما فتح باب النقد على نطاق واسع سواء فيما يتعلق بقضية الالتزام الحزبي للمستقلين، أو بالنسبة للحزب الوطني الذي دخل الانتخابات باثنين من المرشحين على قائمته في كل دائرة في الوقت نفسه الذي يوجد فيه العديد من المستقلين الذين ينضمون إليه بعد الفوز، مما يعني أن الحزب الوطني كان يدخل بأكثر من مرشحين في كل دائرة وهو ما يتنافى مع قواعد الانتخابات[(٣٧)].

٤ ـ المرأة في انتخابات ٢٠٠٠

لوحظ تضاعف عدد السيدات المرشحات في الانتخابات، حيث وصل العدد

---

(٣٦) عبد المجيد، **الأحزاب المصرية من الداخل، ١٩٠٧ ـ ١٩٩٢**، وبرهان غليون [وآخرون]، **الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية: المواقف والمخاوف المتبادلة**، تحرير علي خليفة الكواري (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩).

(٣٧) انظر البحث القانوني الموسع حول هذه القضية، في: زكريا شلش، «انضمام المستقلين إلى الأحزاب بين المخالفتين القانونية والمسلكية،» **الأهرام**، ١٠/١١/٢٠٠٠، وابراهيم درويش، «انضمام أعضاء مجلس الشعب المستقلين إلى الحزب الوطني مخالفة دستورية،» **الأهرام**، ٣/١١/٢٠٠٠.

إلى ١٠٩ مرشحات من بين ٤٢٥٠ مرشحاً، وهي نسبة تتجاوز تلك التي كانت عليه الحال في انتخابات 1995 (٧١ مرشحة)، إلا أنها تظل ضئيلة مقارنة بعدد المرشحين ولا تتجاوز ٢,٥٦ بالمئة من إجمالي المرشحين. ولوحظ تضاعف عدد السيدات المرشحات من الحزب الوطني (١١ سيدة، وفي انتخابات ١٩٩٥، ٦ سيدات)، كذلك يلاحظ زيادة عدد المرشحات من السيدات المستقلات (٧٤ سيدة)، وغطى ترشيح السيدات ٢٥ محافظة بدلاً من ٢٣ محافظة في انتخابات ١٩٩٥. وقد تقدمت نسبة ترشيح المرأة بمحافظات الوجه البحري والقاهرة الكبرى عنها بمحافظات الوجه القبلي وسيناء. وقد اتسمت البرامج الانتخابية للسيدات المرشحات بالتركيز على قضايا اجتماعية تتفق وطبيعتهن، والتي يمكنها لعب دور في مجال الاهتمام بالأسرة ومساعدة الأطفال ومجالات الإعاقة والأحداث والمسنين. وبعد إعلان النتائج النهائية أصبحت ٧ سيدات عضوات في مجلس الشعب منهن أربع صعيديات، وهي ظاهرة جديدة في المجلس، واثنتان من العاصمة، وسيدة من الوجه البحري.

٥ ـ القوى السياسية في مجلس ٢٠٠٠

يقال إن مجلس ٢٠٠٠ سيكون مجلساً وسطاً من حيث الأداء بين مجلس ١٩٨٤ الذي تضمن زهاء ٦٠ معارضاً ومجلس ١٩٨٧ الذي تضمن زهاء ١٠٠ مقعد للمعارضة، وربما لا يعكر صفوه إلا الكم الكبير من الطعون الانتخابية وما ستسفر عنه قرارات المجلس والسلطة القضائية بهذا الشأن. كذلك من علامات المجلس الجديد أنه يضم ثلاثة أقباط تنوعت انتماءاتهم بين من دخل على قائمة الحزب الوطني (يوسف غالي)، أو تحت لافتة حزب معارض هو «الوفد» (منير فخري)، أو مستقل (رامي لكح)، مع ملاحظة أن التيار الديني دعم مرشح حزب «الوفد» القبطي في مواجهة مرشح الحزب الوطني. ثم نأتي إلى أكثر المفاجآت أهمية في مجلس ٢٠٠٠، والممثلة في حصول الإخوان المسلمين على ١٧ مقعداً على رغم أن جماعة الإخوان «محظورة» رسمياً، ولتصبح الكتلة البرلمانية الثانية بعد الحزب الحاكم[٣٨]. ولتفسير هذه النتيجة التي حققها التيار الإسلامي، يقال إنها تعود لعامل الإشراف القضائي على عملية التصويت والفرز، مما أتاح لهم حرية التحرك نسبياً، ثم التصويت العقابي ضد الحزب الوطني، وهناك أيضاً الاستراتيجيا الدقيقة التي اتبعها الإخوان وخاض بها الانتخابات. وقد ارتكزت هذه الاستراتيجيا على «عدم استفزاز السلطة»، وفي الوقت نفسه طرح مفاهيم سياسية جديدة تمثلت في ترشيح

(٣٨) وذلك بافتراض أن غالبية المستقلين تابعون للحزب الوطني.

سيدة لأول مرة لخوض الانتخابات، كما تضمنت استراتيجية الجماعة تجنب ارتكاب الأخطاء التي يمكن أن تحسب عليها، مما عكس مهارة فائقة في التعاطي مع لعبة الانتخابات(٣٩). وقد رشحت الجماعة ٧٥ مرشحاً راعت في اختيارهم الدقة والتمتع بالقبول والشعبية، ويضاف إلى ذلك أن الجماعة قد حرصت على ألا تعلن برنامجاً أو شعاراً موحداً لمرشحيها على مستوى الجمهورية. وقد ترتب على هذه النتيجة التي حققها التيار الديني إثارة العديد من التساؤلات منها: هل يعني انتساب الأعضاء (من ممثلي التيار الإسلامي) لحزب غير شرعي أن تكون عضويتهم في المجلس غير شرعية؟ هل تعني عضوية هؤلاء الأعضاء في مجلس الشعب نقض الادعاء بأنهم يمثلون حزباً غير شرعي؟ ثم ثار تساؤل آخر أكثر أهمية على الصعيدين الشعبي والإعلامي، وهذا التساؤل هو: أليس من الأفضل وقد برز الإخوان المسلمون كأبرز حزب معارض في مصر الآن أن يتاح لأعضائه العمل في إطار شرعية النظام بدلاً من أن يتسم هذا الحزب بصفة تمثيلية كمستقلين علناً، بينما هو في حقيقة الأمر تنظيم قائم سراً؟ وانقسمت الآراء بين مؤيد ومعارض، فالمؤيدون يرون أنه يجب تغيير قانون الأحزاب السياسية ليستوعب كل القوى السياسية على الساحة حالياً. والمعارضون يرون أن دخول الدين في السياسة يفتح الباب أمام صراعات لا يعرف أحد نتائجها. المهم أن النقاش بشأن هذا الموضوع خرج إلى العلن ربما لأول مرة على هذه الصورة من الصراحة والوضوح والمواجهة على صعيد الرأي العام المصري(٤٠).

التقويم النهائي

بعد إشراف الهيئة القضائية على انتخابات ٢٠٠٠ (تصويتاً) أصبحت يد الحكومة أقل وطأة على الانتخابات ربما لأول مرة منذ صدور دستور عام ١٩٢٣. لقد قبلت الحكومة الخروج على التقليد المؤسف الذي استمر طويلاً، ورفعت يدها الثقيلة عن الانتخابات التي جرت أخيراً، وهو ما يمكن النظر إليه على أنه بداية

(٣٩) قد يضاف إلى هذه التفسيرات ما يتعلق بالمناخ الذي صاحب الانتفاضة الفلسطينية وأحداث القدس مما خلق تعاطفاً شعبياً مع التيار الديني، حيث ربط الشارع المصري بين اتجاهات الاخوان في الداخل، وحركات الجهاد في الخارج (حماس وحزب الله).

(٤٠) انظر التحقيقات الموسعة التي ثارت بهذا الشأن، في: محمد سيد أحمد، «موسم انتخابي،» **الأهرام**، ٩/١١/٢٠٠٠؛ «حزب للاخوان المسلمين.. هل يظهر فوق الأرض؟،» **أخبار اليوم**، ١٨/١١/٢٠٠٠؛ «الانتخابات أعادت الروح إلى الإخوان،» **الوسط** (٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠)؛ «الانتخابات تطرح مستقبل العلاقة بين الحكومة والاخوان،» **الوسط** (٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠)، و«هل يرتفع رصيد الاخوان؟،» **الأهرام العربي** (٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠).

مبشرة لسياسات حكومية تسعى إلى تغيير نمط قائم ومستمر لثلاثة أرباع القرن. ومع ذلك يلاحظ غياب «المفردات العصرية» التي كان يمكن أن تصنع تمثيلاً نيابياً صحيحاً، وبرزت محلها «مفردات تقليدية» تصنع تمثيلاً نيابياً مزيفاً، وبرلماناً لتحقيق المصالح الشخصية والفئوية أكثر منه برلماناً للعناية بالقضايا العامة والالتفاف حول مشروع قومي للنهضة الشاملة.

لقد كان من المفترض مع حركة التاريخ في مصر أن تنمو مفردات المجتمع المدني ممثلة في تنظيمات الطبقة الوسطى والعاملة على المستوى الاجتماعي والدور السياسي والعمل الحزبي والتمثيل البرلماني وبتقديم أفكار متطورة، إلا أن ما حدث في الانتخابات الأخيرة كشف «ضعف المجتمع المدني»، وانسحاب الطبقة الوسطى من ميدان الحياة السياسية بسبب الوهن الشديد الذي أصابها في العقود الأخيرة. وكان من الطبيعي أن تتقدم قوى أخرى لسد الفراغ وفي طليعة تلك القوى العصبيات الأسرية والقبلية والتي لعبت دوراً مهماً في الانتخابات الأخيرة في مناطق عديدة، وبخاصة في الصعيد وسيناء ومرسى مطروح حيث لتلك العصبيات قوة وقدرة، وإن نظرة على الخريطة الاجتماعية لمصر تكشف عن هذه الحقيقة على نحو جلي، في ما نلاحظه من أن عديدين ممن فازوا من أول مرة، ولم يحتاجوا إلى الدخول في ملحق الإعادة كانوا ممن انتموا لبعض تلك العصبيات أو حظوا بتأييدها، وليس من تفسير للزيادة الكبيرة في أعداد المستقلين سوى أن هؤلاء قد اعتمدوا على مثل تلك العصبيات التي أثبتت أنها الأقوى في الشارع السياسي المصري، وليس الأحزاب التي يفترض أنها من أهم مؤسسات المجتمع المدني. وتبدو المفارقة في أن أغلب هؤلاء بعد فوزهم قد انضموا للحزب الوطني الديمقراطي ليس انطلاقاً من مفهوم الخدمة العامة بقدر السعي لتحقيق المصالح الخاصة أو مصالح العصبيات التي أوصلتهم إلى مقاعد البرلمان، وهو ما يعني أن هذه العصبيات أقوى كثيراً من الأحزاب. ولعل قبول الحزب الوطني بذلك كان بمثابة رفع الراية البيضاء أمام تغييرات لم ينجح بمواجهتها.

من ناحية أخرى، جاءت العناصر «الرأسمالية» منتهزة فرصة «التغييرات التي وقعت» في المجتمع المصري، لجني ثمار الموقف ولإنفاق الأموال الطائلة على الحملات الانتخابية، مستثمرة في ذلك الظروف الصعبة التي تواجه الطبقة الوسطى (التي وقعت في أسفل المدن والقرى) والتي لم يتجاوز دورها تلقي «الرشوة الانتخابية» من جانب من دخلوا المعركة الانتخابية بغطاء الأموال ليس إلا، دون انتماءات فكرية أصيلة أو برامج أو خطط حزبية، ومن ثم يمكن القول دون مبالغة، لقد تحدث المال، ووهن المجتمع المدني.

ثانياً: الانتخابات البرلمانية ومستقبل التطور السياسي والديمقراطي في مصر: رؤية نقدية

حسنين توفيق ابراهيم(*)

مقدمة

لا شك في أن الانتخابات البرلمانية التي جرت في مصر على ثلاث مراحل خلال شهري تشرين الأول/اكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠٠٠ تعتبر علامة مهمة في تطور النظام السياسي المصري، حيث إن نتائج الانتخابات أكدت مجموعة من الحقائق، كما كشفت عن بعض المتغيرات التي تعد من العوامل الحاكمة لمستقبل التطور السياسي والديمقراطي في مصر.

الهدف من هذه الدراسة هو رصد وتحليل الدلالات السياسية لنتائج الانتخابات وانعكاساتها على مستقبل العمل البرلماني، وعلى مستقبل التطور السياسي والديمقراطي في مصر بصفة عامة، وبخاصة أن ما يقرب من ربع قرن قد مر على تجربة التعددية السياسية المقيدة في مصر من دون أن يترتب عليها حدوث تغيير جوهري في طبيعة السلطة وأسلوب ممارسة الحكم، حيث إن النظام الحزبي تكلس في صيغة تعددية شكلية تقوم على وجود حزب للسلطة (الحزب الوطني الديمقراطي) يستمد وضعه ودوره من تداخل أجهزته مع أجهزة الدولة من ناحية، وتولي الرئيس مبارك رئاسته من ناحية أخرى. وإلى جانبه يوجد حتى الآن ١٤ حزباً تتسم بصفة عامة بالضعف والهشاشة والافتقار إلى كثير من مقومات الحزب بالمعنى المتعارف عليه، بل إن أكثر من نصف عدد هذه الأحزاب يكاد يكون غير معروف لغالبية

(*) أستاذ العلوم السياسية المساعد، جامعة القاهرة.

المصريين. وستسلط الدراسة الضوء على حصاد تجربة التعددية السياسية المقيدة في مصر.

أولاً: حصاد التجربة: تغيير في الشكل دون المضمون

لقد أخذت مصر بالتعددية السياسية المقيدة منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦، وهو ما يعني أن عمر التجربة قد قارب ربع قرن. ولكن رغم ذلك يصعب القول بأن تغييراً جوهرياً قد حدث في طبيعة السلطة وأسلوب ممارسة الحكم في ظل التعددية السياسية، مقارنة بمرحلة التنظيم السياسي الواحد. وإذا كانت تجربة التعددية السياسية المقيدة في مصر تبدو أفضل من تجارب بلدان عربية أخرى عديدة، إلا أنه يتعين تقويم التجربة المصرية في ضوء التحولات الديمقراطية التي جرت في العديد من بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية خلال الربع الأخير من القرن العشرين، والتي تم في العديد منها إجراء انتخابات نزيهة وتحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة.

وبإيجاز، فإن حصاد تجربة التعددية السياسية المقيدة هو هامش ديمقراطي ظل يتسع أحياناً ويضيق في أحيان أخرى بحسب إرادة السلطة وقراراتها. وبلغة أكثر تحديداً فإن هذا الهامش ظل رهناً بإرادة مؤسسة الرئاسة أكثر من ارتباطه بإطار دستوري وقانوني يشكل مرجعية له، بل إن القوانين كثيراً ما تم توظيفها لتضييق هذا الهامش. كما أنه لم يستند إلى قوى اجتماعية وسياسية حقيقية تجعل قضية الديمقراطية أولوية لها وتكافح بشكل سلمي من أجل تعزيز هذا الهامش وتوسيع نطاقه. ولذلك كثيراً ما تساءل البعض عن الفترة التي تحتاجها مصر حتى تنتقل من الهامش إلى المتن على صعيد الديمقراطية بعد أن قضت نحو ربع قرن في هذا الهامش.

وثمة عدة مؤشرات تؤكد صحة الاستنتاج السابق وتكشف عن الاختلالات التي تعانيها الحياة السياسية في مصر[1]. **أولها**، عدم ملاءمة الإطار الدستوري والقانوني لمقتضيات تشجيع عملية التطور الديمقراطي. فالدستور الذي صدر عام

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول تقييم تجربة التعددية السياسية المقيدة في مصر، انظر: حسنين توفيق ابراهيم، **الدولة والتنمية في مصر: الجوانب السياسية: دراسة مقارنة** (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠٠٠)، و May Kassem, *In the Guise of Democracy: Governance in Contemporary Egypt* (London: Ithaca Press, 1999).

١٩٧١ في ظل التنظيم السياسي الواحد والاقتصاد الموجه تجاوزته التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها مصر خلال العقود الثلاثة الماضية. وبالإضافة إلى ذلك فقد استمر النظام يحكم بقانون الطوارئ منذ عام ١٩٨١، وإلى جانبه ترسانة من القوانين التي صدرت في فترات استثنائية من تاريخ مصر، والتي تشكل ـ بدرجات متفاوتة ـ قيوداً على حقوق المواطنين وحرياتهم. **وثانيها**، عدم التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وغلبة الثانية على الأولى، وذلك بالاستناد إلى نصوص دستورية وقانونية وممارسات سياسية، وبخاصة في ظل السلطات والصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية من الناحيتين الدستورية والواقعية. **وثالثها**، ضعف وهشاشة النظام الحزبي لأسباب تتعلق بقانون الأحزاب وما يفرضه من قيود على حرية تشكيل الأحزاب والنشاط الحزبي، وأخرى تتعلق بالأحزاب ذاتها حيث تعاني ـ بدرجات متفاوتة ـ ضعف قواعدها الاجتماعية، وجمود خطاباتها السياسية، وغياب الديمقراطية الداخلية، وترهل هياكلها التنظيمية، وشيوع الانشقاقات والانقسامات داخل العديد منها. كما تفتقر معظم الأحزاب إلى الكوادر القيادية وبخاصة قيادات الصف الثاني. أضف إلى ذلك أن أحزاب المعارضة تعاني ضعف القدرة على التنسيق في ما بينها لتفعيل دورها السياسي. **ورابعها**، أنه على الرغم من الانتظام في إجراء الانتخابات البرلمانية والمحلية، إلا أن العملية الانتخابية ظلت تفتقر إلى الصدقية والجدية نظراً لأسباب عديدة أبرزها: عدم دقة كشوف الناخبين، حيث تضم أعداداً من الموتى والمهاجرين، وعدم استقرار النظام الانتخابي، وتنوع أشكال التلاعب في الانتخابات لصالح مرشحي الحزب الوطني في الغالب، وعدم الالتزام بضوابط محددة للإنفاق المالي على الانتخابات، ما أدى إلى تعاظم دور المال السياسي في التأثير في نتائجها، وزيادة اللجوء إلى العنف في إدارة العملية الانتخابية وبخاصة في انتخابات ١٩٩٥. فضلاً عن تدني مستوى المشاركة في الانتخابات، حيث لم تتجاوز في معظم الحالات نسبة الـ ٢٥ بالمئة من إجمالي من لهم حق التصويت، باعتبار أن نسبة يعتد بها ممن هم في سن التصويت غير مسجلين في كشوف الناخبين. كما أن دور القضاء في الإشراف على الانتخابات كان شكلياً، وذلك خلافاً لانتخابات ٢٠٠٠ التي أُجريت في ظل إشراف قضائي حقيقي على عمليتي الاقتراع والفرز، ما شكل عنصراً جديداً في الحياة السياسية المصرية على نحو ما سيأتي ذكره. **وخامسها**، أنه على الرغم من الهامش المتاح لحرية الصحافة في مصر، إلا أن الدولة لا تزال تحتكر الإعلام المسموع والمرئي، وهو الأكثر تأثيراً في تشكيل توجهات الرأي العام، وبخاصة مع ارتفاع نسبة الأمية ومحدودية توزيع صحف المعارضة. **وسادسها**، تكلس وجمود النخبة السياسية سواء في الحكم أو في المعارضة، وذلك نظراً لتقدم معظم أعضاء النخبة في السن،

وضعف عملية تجديد النخبة وضخ دماء جديدة في شرايينها. وقد ترتب على ذلك بروز أزمة جيلية في السياسة المصرية.

وسابعها، ضعف دور البرلمان في العملية السياسية. وذلك لاعتبارات تتعلق بعدم التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية على نحو ما سبق ذكره من ناحية، ولطبيعة آليات وأساليب ممارسة العمل البرلماني في التشريع والرقابة على الحكومة من ناحية أخرى. ونظراً لذلك فإن الدور الأبرز للبرلمان في العمل السياسي تمثل في تمرير مشروعات القوانين التي تقترحها الحكومة وإضفاء المشروعية عليها. **وثامنها**، تصاعد حدة الاستقطاب الديني ـ العلماني في المجتمع، وقد امتد هذا الاستقطاب ليشمل العديد من القضايا. كما اقترن ببعض مظاهر التوتر والعنف في عديد من الحالات. وما حدث خلال عام ٢٠٠٠ بشأن رواية **وليمة لأعشاب البحر** يمثل نموذجاً لذلك. **وتاسعها**، غلبة طابع التأزم على علاقة الدولة ببعض فئات المجتمع، وغالباً ما جاء ذلك نتيجة لقوانين أو قرارات أصدرتها الدولة ولم تلق القبول من جانب الفئات المعنية. وقد بدا الأمر وكأن الدولة تخرج من اشتباك لتدخل في آخر. فتارة تشتبك مع قطاعات من العمال بسبب قرارات التخصيصية، وتارة أخرى مع جماعات من الفلاحين بسبب قوانين الإيجارات الزراعية، ومرة ثالثة مع الطلبة بسبب التظاهرات والاحتجاجات الطلابية... إلخ. ناهيك عن توتر علاقة الدولة بالنقابات المهنية، فضلاً عن قيامها بتصعيد عملية المواجهة ضد الإخوان المسلمين منذ مطلع التسعينيات. **وعاشرها**، ترهل جهاز الدولة وتضخمه وتواضع قدراته بمعايير الأداء والفاعلية. ولذلك تبدو الدولة المصرية دولة رخوة اللهم إلا في ما يتعلق بالأمن السياسي الداخلي. ولا شك في أن غلبة الطابع البيروقراطي على عمل أجهزة الدولة وتحركها في الغالب بمنطق رد الفعل، وشيوع ظواهر الفساد وكسر القانون إنما تعتبر مؤشرات مهمة على ترهل الدولة وتراجع هيبتها.

ونتيجة للاختلالات السابقة فقد أُصيبت الحياة السياسية المصرية بحالة من التكلس والجمود. ومن هنا جاء الإشراف القضائي الحقيقي على انتخابات ٢٠٠٠ ليشكل عنصراً جديداً في العملية السياسية وليحرك حالة الركود السياسي على نحو ما سيأتي ذكره لاحقاً.

ثانياً: الإشراف القضائي على الانتخابات ومستقبل الدور السياسي للقضاء

لقد لعب القضاء المصري دوراً مهماً في العملية السياسية في ظل التعددية المقيدة، حتى وإن لم يؤد هذا الدور إلى حدوث تغيير جوهري في قواعد اللعبة

السياسية. وبشيء من الإيجاز يمكن القول بأن أبرز ملامح الدور السياسي للقضاء خلال العقدين المنصرمين قد تمثلت في ما يلي[٢]:

١ ـ **صدور أحكام عديدة من المحكمة الدستورية العليا** بشأن عدم دستورية كثير من القوانين ذات الصلة بالحياة السياسية، مثل قانون الأحزاب، وقانون الانتخابات، وقانون الجمعيات الأهلية. وغالباً ما تم تعديل هذه القوانين استناداً إلى هذه الأحكام. وعلى سبيل المثال: فقد تم حل مجلسي ١٩٨٤ و١٩٨٧ قبل استكمال المدة الدستورية لكل منهما على أثر حكمين للمحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القانون الذي أُجريت على أساسه الانتخابات في الحالتين. كما أن تطبيق مبدأ الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات خلال عمليات الاقتراع والفرز وإعلان النتائج، وذلك للمرة الأولى خلال انتخابات عام ٢٠٠٠ قد جاء على أثر حكم المحكمة الدستورية العليا.

٢ ـ **المساهمة في تشكيل هيكل النظام الحزبي**، حيث يوجد على الساحة السياسية حتى الآن (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠) خمسة عشر حزباً، ظهر معظمها إلى حيز الوجود بأحكام قضائية. ومرد ذلك أن لجنة شؤون الأحزاب، وهي لجنة سياسية إدارية في جوهرها، قد دأبت في ممارستها لسلطاتها وصلاحياتها على رفض تشكيل أحزاب جديدة بدعاوى مختلفة أبرزها تشابه برامجها مع برامج أحزاب قائمة. وهو الأمر الذي دفع مؤسسي هذه الأحزاب إلى اللجوء إلى القضاء والحصول على أحكام قضائية خولتهم الترخيص القانوني. ومهما يكن من أمر فإن دور القضاء في تشكيل خريطة النظام الحزبي يمثل في التحليل الأخير دعماً لما يُعرف بالمجتمع المدني، الذي يشكل في وجوده وقوته ومدى استقلاليته عن الدولة ركيزة مهمة لأي تطور ديمقراطي حقيقي وجاد.

٣ ـ **الإشراف على الانتخابات**. على الرغم من أن الدستور يقر مبدأ الإشراف القضائي على الانتخابات، إلا أن هذا الإشراف ظل يُمارس بشكل شكلي حتى انتخابات عام ٢٠٠٠. ونتيجة لذلك فقد عرفت الانتخابات في السابق الكثير من عمليات التلاعب ما أفقدها الصدقية والجدية سواء في الداخل أو الخارج، وبخاصة أنه قد جرى العمل على أن نتائج الانتخابات محسومة سلفاً لصالح الحزب الوطني

(٢) لمزيد من التفاصيل حول الدور السياسي للقضاء، انظر: عبد الله صالح، «الدور السياسي للقضاء المصري: دراسة لحقبة الثمانينيات،» في: محمد صفي الدين، محرر، **التطور السياسي في مصر، ١٩٨٢ ـ ١٩٩٢** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ومحمد سليم العوا، «إشراف القضاء على الانتخابات ضمان للحقوق والحريات،» **الخليج** (الإمارات العربية المتحدة): ٦/٣/٢٠٠٠، و٧/٣/٢٠٠٠.

الديمقراطي الذي اعتاد الحصول على الأغلبية بشكل آلي من الجولة الأولى. ولكن تطبيق الإشراف القضائي على الانتخابات خلق انطباعاً لدى العامة مفاده أن إمكانيات التلاعب والتزوير لم تعد واردة بقدر ما كان عليه الوضع سابقاً، ولذلك فقد أخفق الحزب الوطني الديمقراطي في تأمين الأغلبية التي اعتاد الحصول عليها بشكل سهل ومريح، ولم يتمكن الحزب من تأمين الأغلبية وحفظ ماء الوجه إلا باستقطاب أعضائه المنشقين الذين فازوا في الانتخابات وضمهم إلى صفوفه، في مشهد وصفه أحد الكتّاب بأنه يمثل نوعاً من تزييف نتائج الانتخابات وإرادة الناخبين من قبل كل من الحزب والمنشقين عليه من أعضائه[٣]. وهي ظاهرة على الأرجح أنه لا يوجد مثيل لها في العالم في الوقت الراهن. وبالإضافة إلى ما سبق، فإن إشراف القضاء على الانتخابات قد مكّن عناصر من جماعة الإخوان المسلمين من الحصول على ١٧ مقعداً في البرلمان. وهؤلاء ما كان لهم أو لمعظمهم دخول البرلمان لولا القضاء وإشرافه على الانتخابات، وبخاصة في ظل استمرار سياسة المواجهة التي ينتهجها النظام ضد الإخوان منذ مطلع التسعينيات.

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول بأن القضاء المصري يقوم بدور سياسي مهم في إطار اختصاصه الدستوري. ويشكل هذا الدور عنصراً مهماً في تدعيم عملية التطور الديمقراطي، سواء من خلال الفصل في دستورية القوانين المنظمة للحياة السياسية، أو تشكيل الخريطة الحزبية، أو الإشراف على الانتخابات، أو التحقيق في الطعون الانتخابية ذات الصلة بصحة العضوية. وإذا كان الإشراف القضائي على الانتخابات خلال هذه المرة قد ترتب عليه حدوث بعض التغيير في تركيبة البرلمان، فإن ذلك قد ينعكس بدرجة أو بأخرى على العمل البرلماني وآليات ممارسته. كما أن تأكيد جدية الإشراف القضائي على الانتخابات سوف يؤدي على الأرجح إلى مزيد من الثقة في الانتخابات البرلمانية القادمة وتشجيع كثيرين على المشاركة فيها، وإفراز برلمان أكثر تعبيراً عن إرادة الناخبين، وهو أمر يمكن أن يحدث نقلة نوعية على طريق تعزيز عملية التطور الديمقراطي. ولا شك في أن تحقيق الاستقلال الكامل للقضاء سوف يرسّخ دوره في هذا المجال.

---

(٣) يقول الكاتب محمد سلماوي معلقاً على هذه الظاهرة: «إذا كان الرئيس مبارك قد طلب بأن تكون هذه الانتخابات نزيهة، فإنها لذلك قد خلت من التزوير، لكنها لم تخلُ من التزييف. فلعبة المستقلين الوطنيين (!!) هذه أو ـ إن شئت ـ الوطنيين المستقلين (!!) قد زيفت بكل تأكيد إرادة الناخبين الذين اختاروا أن يعطوا أصواتهم لمرشح مستقل وليس لمرشح الحكومة، تلك الحكومة العبقرية التي تلتزم على ما يبدو بشعار: إن لم تقدروا على تزوير الانتخابات فعلى الأقل زيفوها.. وهذا أضعف الإيمان!». انظر: محمد سلماوي، «ظواهر خريفية عابرة،» **الأهرام**، ٦/١١/٢٠٠٠.

ثالثاً: الانتخابات البرلمانية وتأكيد إفلاس النظام الحزبي

لقد أكدت نتائج الانتخابات إفلاس النظام الحزبي التعددي، وكشفت عورات كل الأحزاب وفي مقدمتها الحزب الوطني الديمقراطي، وأظهرت مدى حالة الضعف والهشاشة التي تعانيها الأحزاب ومدى عزلتها عن جماهير الناخبين. فبالنسبة للحزب الوطني حصل المرشحون على قائمته، البالغ عددهم ٤٤٤ مرشحاً، على حوالى ١٧٩ مقعداً أي بنسبة تدور حول ٤٠ بالمئة من إجمالي مقاعد المجلس[٤]. ولكن الذي رفع عدد أعضاء الحزب داخل البرلمان إلى ٣٨٨ مقعداً بحسب النتائج الرسمية المعلنة هو انضمام ٢٠٩ من المرشحين المستقلين إلى صفوفه بعد فوزهم في الانتخابات ما جعل أغلبيته داخل المجلس تصل إلى حوالى ٨٧ بالمئة من إجمالي عدد المقاعد. وإذا كان الحزب قد ضمَّن في النهاية استمرار احتكاره للأغلبية داخل البرلمان إلا أن الانتخابات كشفت عن وزنه الحقيقي في الشارع السياسي وبخاصة في ضوء السقوط المدوي لعدد كبير من كوادر الحزب ورموزه من أمناء المحافظات والأمناء المساعدين ورؤساء اللجان البرلمانية في البرلمان السابق. كما أن الذين فازوا من مرشحي الحزب من نوابه القدامى فازوا بعدد من الأصوات يقل كثيراً عن عدد الأصوات التي اعتادوا أن يفوزوا بها في السابق، مما حدا أحد الكتّاب على اعتبار أن فرق الأصوات بين الحالتين هو فرق التزوير والتلاعب[٥]. وهو ما يؤكد أن الأغلبية التي كان يحققها الحزب في السابق لم تكن تعبيراً عن تأييد شعبي حقيقي بقدر ما كانت نتاجاً للتدخلات الإدارية والأمنية وعمليات التلاعب في الانتخابات. وبالإضافة إلى ما سبق فقد أكدت الانتخابات أن الحزب يفتقر إلى الالتزام الحزبي من قبل أعضائه، وأنه يقوم على المصالح الشخصية أكثر مما يقوم على المبادئ والبرامج، وأنه يفتقر إلى القدرة التنظيمية على إدارة العملية الانتخابية حيث اعتاد تحقيق نجاحات سهلة معتمداً على الإدارة الحكومية. كما أن عدداً كبيراً ممن رشحهم في الانتخابات هم من العناصر المعزولة عن القواعد الجماهيرية والتي لا تحظى بتأييد شعبي في دوائرها، ما دفع الناخبين إلى ممارسة نوع من التصويت العقابي ضد الحزب الوطني وبخاصة في ظل تزايد حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وتزايد معاناة قطاعات واسعة من المواطنين[٦].

---

(٤) إذا أضفنا إلى المقاعد التي فاز بها مرشحو الحزب الوطني والبالغ عددها ١٧٩ مقعداً، المقاعد التي فازت بها أحزاب المعارضة وعددها ١٧ مقعداً، فإن إجمالي عدد المقاعد التي فاز بها مرشحو الأحزاب يكون ١٩٦ مقعداً، بنسبة نحو ٤٤ بالمئة من إجمالي عدد المقاعد. وهو ما يعني أن حوالى ٥٦ بالمئة من المقاعد فاز بها المستقلون.

(٥) صلاح منتصر، «جرعة من النزاهة،» **الأهرام**، ١٦/١١/٢٠٠٠.

(٦) حول مشكلات الحزب الوطني وضرورة تجديده، انظر: حسن أبو طالب، «تجديد الحزب الوطني: ضرورة قومية،» **الأهرام**، ٦/١١/٢٠٠٠.

كما أكدت الانتخابات ضعف وهشاشة أحزاب المعارضة، حيث خاض الانتخابات إلى جانب الحزب الوطني ستة أحزاب هي الوفد الجديد والتجمع والناصري والأحرار والتكامل والوفاق. وقد حصلت أربعة من هذه الأحزاب على ١٧ مقعداً، كان توزيعها على النحو التالي: الوفد الجديد (٧ مقاعد)، التجمع (٦ مقاعد)، الناصري (٣ مقاعد)، الأحرار (مقعد واحد).

ولم يتمكن حزبا التكامل والوفاق من الحصول على تمثيل في البرلمان. وهو ما يؤكد ضعف القواعد الشعبية لهذه الأحزاب، وتقوقعها في دوائر ضيقة في العاصمة وبعض المدن الكبرى، وتواضع قدراتها التنظيمية، وضعف عناصرها القيادية[٧].

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول إن الأحزاب المصرية تفتقر إلى المقومات المتعارف عليها للحزب السياسي بالمعنى الحقيقي. ولذلك فإن قضية إصلاح الأحزاب السياسية من داخلها وتجديد النظام الحزبي تعتبر إحدى القضايا الأساسية الحاكمة لمستقبل التطور السياسي والديمقراطي في مصر على نحو ما سيأتي ذكره لاحقاً.

رابعاً: المشاركة في الانتخابات

على الرغم من أن الإشراف القضائي على الانتخابات قد أعاد قدراً من الثقة في العملية الانتخابية إلا أن تغييراً جوهرياً لم يحدث في نسبة المشاركة في التصويت، وبخاصة في المدن. فحسب النتائج الرسمية التي أعلنها وزير الداخلية تراوحت نسبة المشاركة ما بين ١٥ بالمئة و٤٠ بالمئة. وهي نسبة تمثل استمرارية لظاهرة تدني المشاركة في التصويت، حيث استمرت نسبة المشاركة دون الـ ٥٠ بالمئة في جميع الانتخابات البرلمانية التي جرت في ظل التعددية السياسية المقيدة. ونظراً لأن نسبة يعتد بها ممن لهم حق التصويت هم من غير المسجلين في كشوف الناخبين، فإن ذلك يعني أن النسب المعلنة للمشاركة في الانتخابات والتي تتراوح ما بين ١٥ بالمئة و٤٠ بالمئة سوف تنخفض إلى ما دون ذلك[٨]، وهو ما يدل على استمرار ظاهرة عزوف المصريين عن المشاركة في الانتخابات لأسباب عديدة لا يتسع المجال للخوض فيها، وبخاصة أنه لا يُتوقع من الإشراف القضائي على الانتخابات أن يبدد في مرة واحدة ميراثاً متراكماً من عدم الثقة في العملية الانتخابية[٩]. كما

---

(٧) انظر تقييماً للأداء الانتخابي للأحزاب في: **المصور** (٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠).

(٨) تشير بعض التقارير إلى أن نسبة المشاركة في التصويت في القاهرة لم تتجاوز الـ ٩ بالمئة. كما يقدر البعض عدد غير المسجلين في كشوف الناخبين بحوالى ١٠ ملايين مواطن ومواطنة.

(٩) لمزيد من التفاصيل حول ظاهرة عزوف المصريين عن المشاركة السياسية، انظر: نادر فرجاني، **المصريون والسياسة: نظرات تحليلية في نتائج استطلاع رأي** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٥).

أن الأخطاء الكثيرة في كشوف الناخبين وبطء عملية التصويت قد حرمت أو أعاقت عدداً كبيراً من المواطنين من ممارسة حقهم في التصويت مما أثر سلباً في نسبة المشاركة في الانتخابات.

ويُلاحظ أن انتخابات ٢٠٠٠ لم تختلف عن الانتخابات التي جرت في السابق بشأن التفاوت في نسبة التصويت بين المدن والأرياف، حيث كانت هذه النسبة مرتفعة في الأرياف ومتدنية في المدن. وهذا الأمر يتناقض مع نظريات التنمية والتحديث التي تربط المشاركة في التصويت بمستوى التعليم والوضع الاقتصادي والاجتماعي والتعرض لوسائل الإعلام باعتبارها متغيرات وثيقة الصلة بالوعي السياسي والمشاركة السياسية بصفة عامة. ولكن الظاهرة المشار إليها في الانتخابات المصرية تجد تفسيرها في طبيعة ونمط التصويت في الأرياف مقارنة بالمدن، حيث إن التوازنات العائلية والقبلية تعتبر من المحددات الأساسية للسلوك التصويتي في الريف مما يدفع الناخبين إلى التكتل خلف المرشحين احتكاماً إلى الانتماءات القبلية والعائلية والجهوية في المقام الأول، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة التصويت. وتعتبر هذه الظاهرة أقل تأثيراً في الناخبين في العاصمة والمدن الكبرى نظراً لضعف الارتباطات العائلية والقبلية بصفة عامة، وتأثر السلوك التصويتي للناخبين بعوامل أخرى. فضلاً عن شيوع السلبية السياسية بين المثقفين والفئات الأكثر تعليماً من سكان المدن[١٠].

أما بالنسبة للمشاركة في الترشيح، فقد خاض الانتخابات حسب الإحصاءات الرسمية ٣٩٦٥ مرشحاً معظمهم من المستقلين. ونظراً لكثرة عدد المرشحين فقد زادت حدة التنافس الانتخابي حيث أصبح هناك ٩ مرشحين على المقعد الواحد في المتوسط، وهو ما أسهم في تفتيت الأصوات. ولذلك جرت انتخابات الإعادة خلال المراحل الثلاث في معظم الدوائر الانتخابية. ولا شك في أن كثرة عدد المرشحين المستقلين إنما يؤكد ضعف وهشاشة الأحزاب السياسية. ولذلك فإن المعركة الانتخابية دارت بعيداً عن الأحزاب والبرامج الحزبية.

ولكن على الرغم من استمرار انخفاض نسبة المشاركة في التصويت خلال انتخابات عام ٢٠٠٠، إلا أن المناخ العام الذي ارتبط بهذه الانتخابات، كما أن اتخاذ خطوات جدية من أجل ضبط وتنقية كشوف الناخبين سوف يدعم من نسبة المشاركة.

---

(١٠) هذه النتيجة أكدتها الدراسات السابقة التي أجريت على انتخابات أعوام ١٩٨٤ و١٩٨٧ و١٩٩٠ و١٩٩٥ في إطار مركزي الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة **الأهرام** والبحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة.

خامساً: المال والعنف والانتماءات العائلية والقبلية

استناداً إلى خبرة انتخابات عامي ١٩٩٠ و١٩٩٥ فقد كان لثالوث المال والعنف والارتباطات العائلية والقبلية أدواراً أساسية في إدارة العملية الانتخابية. فماذا عن تأثير المتغيرات الثلاثة في انتخابات ٢٠٠٠؟

وبالنسبة لعنصر المال ونظراً لعدم وجود ضوابط ومعايير كافية تنظم هذه المسألة في مصر، فقد أثر بشكل سلبي على انتخابات ١٩٩٠ و١٩٩٥، حيث تجاوز دوره المشروع في تمويل الحملات الانتخابية إلى شراء الذمم وتقديم رشى انتخابية واستئجار البلطجية لممارسة العنف والبلطجة أثناء الانتخابات.

وجدير بالذكر أن قيام بعض المرشحين بإنفاق مبالغ كبيرة من أجل الحصول على مقعد في البرلمان إنما يرتبط في الأساس بحرصهم على اكتساب الحصانة البرلمانية واستخدامها كغطاء لتحقيق مكاسب وامتيازات شخصية وعائلية اعتماداً على أساليب عديدة بعضها مشروع ومعظمها غير مشروع. وتعتبر قضية نواب القروض التي شهد حلقاتها المجلس السابق خير دليل على ذلك.

ولقد كان المال حاضراً في انتخابات عام ٢٠٠٠ سواء لجهة خوض نحو مائة من رجال الأعمال الانتخابات كمرشحين، أو قيام بعض المرشحين بإنفاق مبالغ كبيرة على الدعاية الانتخابية، أو قيام آخرين بتقديم تبرعات انتخابية بأشكال مختلفة في عدد من الدوائر. ولكن رغم ذلك لم يكن لعنصر المال تأثيره السلبي في ديناميات ونتائج العملية الانتخابية كما كان الحال في انتخابات عام ١٩٩٥، حيث استخدم المال السياسي بشكل فاقع لتقديم رشى انتخابية وشراء الأصوات وتمويل أعمال البلطجة والعنف(١١).

أما بالنسبة للعنف، فقد تراجع دوره بشكل ملحوظ خلال الانتخابات الحالية مقارنة بانتخابات ١٩٩٥. ففي انتخابات ١٩٩٥ وقع خلال يومي الانتخاب والإعادة نحو ٧٨ حادث عنف وبلطجة نجم عنها وفاة أكثر من ٥٠ شخصاً وإصابة المئات، فضلاً عن حدوث تلفيات جسيمة في الممتلكات العامة والخاصة. وقد «شاركت كل أطراف العملية الانتخابية في هذا العنف ـ الحكومة، المرشحون، الناخبون ـ بلا استثناء، ولكن كان في مقدمتها عناصر من الحزب الوطني الحاكم، في ظل حياد

---

(١١) لمزيد من التفاصيل حول دور المال في انتخابات عام ١٩٩٥ وانتخابات عام ٢٠٠٠، انظر تغطية الصحافة المصرية للانتخابات خلال شهري تشرين الأول/اكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، حيث نشرت مقالات وتحقيقات عديدة عن دور المال في الانتخابات. انظر أيضاً: اللجنة المصرية لمتابعة الانتخابات، «تقرير اللجنة الوطنية المصرية لمتابعة الانتخابات البرلمانية، ١٩٩٥،» (٢٧/١٢/١٩٩٥).

سلبي من أجهزة الأمن أو تواطؤ أو عجز منها»[12]. أما في انتخابات ٢٠٠٠ فقد وقع نحو ٣٩ حادث عنف وتجمهر نجم عنها وفاة أقل من عشرة أشخاص وإصابة حوالى مائة آخرين، معظمهم إصاباتهم بسيطة. وقد وقعت أحداث العنف نتيجة للاحتكاكات والمواجهات بين أنصار بعض المرشحين. كما أن هناك تقارير تشير إلى أن تدخل الشرطة لعرقلة أنصار بعض المرشحين من الوصول إلى اللجان الانتخابية قد أسهم في تفجير بعض أعمال العنف والشغب في بعض الدوائر. كما يُلاحظ أن أحداث العنف قد تركزت في عدد من محافظات الوجه البحري، وبصفة خاصة في بعض الدوائر التي خاض الانتخابات فيها مرشحون ينتمون لجماعة الإخوان المسلمين[13].

ومهما يكن من أمر فإن أحداث العنف التي وقعت خلال انتخابات ٢٠٠٠ تعتبر أقل بكثير من أحداث العنف التي شهدتها الانتخابات السابقة. ويبرز الفارق بشكل واضح إذا أخذنا في الاعتبار أن انتخابات ١٩٩٥ جرت خلال يومين (يوم الانتخاب ويوم الإعادة)، بينما انتخابات ٢٠٠٠ جرت على ثلاث مراحل، كل مرحلة استغرقت يومين. ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة أبرزها: حياد جهاز الشرطة بصفة عامة، حيث إن عدم الحياد كان الاستثناء وليس القاعدة. فضلاً عن وضع ترتيبات أمنية صارمة لمواجهة العنف والتصدي للبلطجة الانتخابية التي أساءت كثيراً إلى سمعة الانتخابات المصرية ولوثتها، وبخاصة أن إجراء الانتخابات على ثلاث مراحل قد مكّن الشرطة من اتخاذ مزيد من الترتيبات لحفظ الأمن والنظام في المحافظات التي يتم إجراء الانتخابات فيها، أي أن جهود الشرطة لم تكن مشتتة على امتداد الجمهورية كما كان يحدث في السابق. كما أن الإشراف القضائي على الانتخابات أعاد قدراً من الجدية والصدقية للعملية الانتخابية مما خفف من حدة التوتر والاحتقان وأعاد قدراً من الثقة إلى صناديق الاقتراع.

أما بالنسبة للارتباطات والتوازنات العائلية والقبلية فقد استمرت تؤتي تأثيراتها في انتخابات عام ٢٠٠٠ وبصفة خاصة في محافظات الصعيد التي تتسم بقوة التكوينات والعلاقات القبلية والعائلية فيها[14].

---

(١٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: اللجنة المصرية لمتابعة الانتخابات، المصدر نفسه، وحسنين توفيق ابراهيم، «الانتخابات البرلمانية في مصر (عام ١٩٩٥): العنف الانتخابي وثقافة العنف،» **المستقبل العربي**، السنة ١٨، العدد ٢٠٦ (نيسان/ابريل ١٩٩٦).

(١٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: ابراهيم نافع، «حصاد الانتخابات الأخيرة: ملاحظات.. وتوقعات،» **الأهرام**، ١٧/ ١١/ ٢٠٠٠، و«حوار مع وزير الداخلية،» **الأهرام**، ١٧/ ١١/ ٢٠٠٠.

(١٤) انظر تغطية الصحافة المصرية للانتخابات خلال شهري تشرين الأول/اكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠٠٠.

وصفوة القول: إن السلبيات التي ارتبطت بدور كل من المال والعنف والانتماءات العائلية والقبلية في انتخابات ١٩٩٥ تراجعت بشكل ملحوظ خلال انتخابات ٢٠٠٠ مما يجعل هذه الانتخابات خطوة مهمة على طريق الإصلاح السياسي والديمقراطي على نحو ما سبق ذكره.

سادساً: المستقلون والمنشقون عن الحزب الوطني

إذا كانت نتائج الانتخابات قد أكدت ضعف وهشاشة الأحزاب السياسية فإنها أكدت في الوقت نفسه القوة التي يمكن أن يمثلها المستقلون في الحياة السياسية المصرية، حيث حصل ٣٧ مرشحاً مستقلاً على مقاعد في البرلمان، من بينهم ١٧ ينتمون للإخوان المسلمين. ولو استمر المنشقون عن الحزب الوطني في الاحتفاظ بصفتهم كمستقلين بعد فوزهم في الانتخابات لشكل المستقلون أكبر كتلة داخل البرلمان بكل ما يترتب على ذلك من آثار وتداعيات سياسية على أداء البرلمان ودوره في الحياة السياسية.

وللتدليل على ذلك بالأرقام وطبقاً لاستمارات الترشيح يُلاحظ أن الحزب الوطني حصل على نحو ١٧٩ مقعداً، أي بنسبة ٤٠ بالمئة من إجمالي عدد المقاعد. ولكن انضمام حوالى ٢٠٩ من المستقلين الفائزين إلى صفوف الحزب رفع رصيده إلى ٣٨٨ مقعداً، أي بنسبة تصل إلى حوالى ٨٧ بالمئة من إجمالي عدد المقاعد.

ورغم أن ظاهرة المنشقين عن الحزب الوطني ليست جديدة حيث عرفتها انتخابات ١٩٩٠ و١٩٩٥، إلا أن الجديد هذه المرة أن الحزب الوطني هو الذي هرول نحو المنشقين الفائزين لضمهم إلى صفوفه بدعاوى ومبررات مختلفة من قبيل أن هؤلاء هم في الأصل أعضاء في الحزب، وأنهم خاضوا الانتخابات على مبادئه، وأن الحزب سمح لبعض أعضائه بخوض الانتخابات كمستقلين كإجراء تنظيمي فقط من دون تغيير في قناعاتهم السياسية بالحزب[١٥]. لكن هذه التبريرات تبدو غير مقنعة فلا يُعقل أن يخوض حزب الانتخابات بقائمة معتمدة ثم يسمح لمثل هذا العدد من أعضائه بخوضها كمستقلين، بل بالأحرى كمنافسين للمرشحين على قائمته. كما أن هناك تصريحات صدرت عن بعض قادة الحزب بشأن فصل المنشقين باعتبارهم غير ملتزمين حزبياً، وهو ما يدحض حجة أن المعنيين خاضوا الانتخابات بإيعاز من الحزب وكإجراء تنظيمي.

---

(١٥) انظر على سبيل المثال: أمين مبارك، «المستقلون لم يغيروا قناعاتهم لأنهم من الحزب الوطني،» **المجلة** (١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠).

وبغض النظر عن الأسباب التي دفعت المنشقين الفائزين للعودة إلى الحزب، ودفعت الحزب إلى استقطابهم، فلا شك أن هذه الظاهرة لها تأثيراتها السلبية في العملية الانتخابية، وفي التطور السياسي والديمقراطي بصفة عامة. ويمكن القول ان هذه الظاهرة تمثل نوعاً من تزييف إرادة الناخبين وتزييف نتائج الانتخابات. فالناخب الذي اختار مرشحاً مستقلاً ومنشقاً عن الحزب الوطني اختاره لهذه الصفة وكممارسة لنوع من التصويت العقابي ضد الحزب الوطني والمرشحين على قائمته. ولو أن هذا الناخب يرغب في الحزب الوطني من الأصل لأعطى صوته للمرشح الرسمي للحزب وليس للمرشح المنشق على الحزب. ومن ناحية أخرى فإن هرولة الحزب الوطني لضم المنشقين الفائزين إلى صفوفه يعني ببساطة تضحيته باعتبارات الالتزام الحزبي لصالح ضمان استمرار احتفاظه بأغلبية كبيرة داخل البرلمان، وهي أغلبية لا تعكس وزنه الحقيقي في الشارع السياسي، ولا تعبر عن شعبية حقيقية يمتلكها.

وعلى الرغم من أي مكاسب يمكن أن يحققها المستقلون الذين سارعوا بالانضمام إلى صفوف الحزب الوطني بعد الفوز، فالأرجح أن ذلك سوف يؤثر سلباً في مستقبلهم السياسي «لأن الشعب قد تعلم من تجربته معهم أن بعض المستقلين غير مستقلين في الحقيقة ما داموا جاهزين لتغيير مواقفهم في اليوم التالي... وهؤلاء لن يحظوا بالثقة في أي انتخابات قادمة»[١٦].

سابعاً: الإخوان المسلمون: الرقم الصعب في السياسة المصرية

لقد جاءت نتائج الانتخابات لتؤكد أن جماعة الإخوان المسلمين تمثل الرقم الصعب في السياسة المصرية، وأنه يصعب تحليل مستقبل التطور السياسي والديمقراطي في مصر بمعزل عن البحث في مستقبل دور الإخوان. فالجماعة حافظت على استمراريتها لأكثر من ٧٠ عاماً، وذلك على الرغم من الضربات الأمنية التي وُجهت لها خلال العهود السياسية المختلفة. ورغم تواصل حملة المواجهة التي يشنها النظام المصري ضد الجماعة منذ مطلع التسعينيات، ورغم عمليات الاعتقال والضغوط الأمنية والإدارية التي مُورست بأشكال مختلفة ضد بعض مرشحي الإخوان ومؤيديهم قبيل الانتخابات وأثناءها، إلا أن ١٧ من مرشحيها الـ ٧٥ الذين خاضوا الانتخابات بصفة مستقلين حصلوا على مقاعد في البرلمان. وهو عدد يساوي عدد

(١٦) مكرم محمد أحمد، «هل يتعلم الحزب الوطني الدرس؟،» **المصور** (٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠).

المقاعد التي حصل عليها كل من الوفد الجديد والتجمع والناصري والأحرار، حيث حصلت هذه الأحزاب مجتمعة على ١٧ مقعداً.

وخلافاً لأحزاب المعارضة مثل الوفد والتجمع والناصري، فقد عكس أداء الإخوان خلال الانتخابات قدرة ملحوظة على التنظيم والتعبئة والمناورة السياسية وتجنب الوقوع في مطبات تُحسب على الجماعة أو تضعها في تصادم مع الحكومة. كما يُلاحظ أن معظم مرشحي الإخوان كانوا في القاهرة والإسكندرية والجيزة وعدد من محافظات الوجه البحري. وهو ما يؤكد أن القاعدة الاجتماعية للإخوان تتركز بالأساس في العاصمة والجيزة والوجه البحري وليس في محافظات الصعيد التي ترتبط الانتخابات في معظمها بالتوازنات والتربيطات العائلية والقبلية، والتي كان بعضها معقلاً للجماعات المتشددة التي انخرطت في ممارسة العنف ضد النظام خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات.

ومن أبرز التكتيكات الانتخابية للجماعة أنها لم تعلن لائحة بأسماء مرشحيها، كما أنها لم تقم بدعاية انتخابية باسم الإخوان على المستوى الوطني، حتى لا تعطي الانطباع بأنها تخوض الانتخابات كتنظيم، مما يقدم للحكومة المبرر لمواجهتها والتصدي لها. كما أن الجماعة خاضت الانتخابات بـ ٧٥ مرشحاً في عدد من الدوائر المنتقاة والمدروسة والتي يوجد للإخوان قاعدة للتأييد فيها. كما تجنبت الجماعة التقدم بمرشحين في الدوائر التي ترشح فيها رموز بارزة من الحزب الوطني أو المعارضة. وقد حرص معظم مرشحي الجماعات على إبراز الاهتمام بقضايا ومشاكل دوائرهم الانتخابية في إطار التزامهم بالمبادئ العامة للجماعة[١٧]. كما أنشأت الجماعة موقعاً على الانترنت وكثفت من اتصالاتها بأجهزة الإعلام العالمية خلال مراحل الانتخابات.

وقد سعت الجماعة من وراء خوض الانتخابات إلى تحقيق عدة أهداف أبرزها «تحريك الصف الإخواني في مشروع كبير لا يتكرر إلا كل خمس سنوات... وكسر الحصار الإعلامي والأمني المضروب حول الإخوان المسلمين وطرح برامج الإخوان وشعاراتهم على الشعب... وترسيخ مبدأ العمل السلمي الذي يقوم على التغيير

(١٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد صلاح، «مصر: «الإخوان المسلمون»... من العزلة إلى البرلمان وكيان حزبي مستقل؟!،» **الوسط** (٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠)؛ عصام العريان، «انحصرت المواجهة بين طرفين: الحزب الحاكم مستنداً إلى الإدارة الحكومية والاخوان بشعبيتهم الكبيرة،» **المجتمع** (١٠ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠)، و«حوار مع نائب مرشد الاخوان مأمون الهضيبي،» **الخليج**، ٢٠٠٠/٩/٢٦.

المتدرج»[١٨]. ومقارنة بانتخابات ١٩٩٥ يعتبر ما حققته الجماعة خلال انتخابات عام ٢٠٠٠ فوزاً كبيراً بكل المقاييس، حيث سبق وخاضت انتخابات ١٩٩٥ بحوالى ١٥٠ مرشحاً لم ينجح منهم سوى واحد فقط. كما أن مرشحي الجماعة خاضوا انتخابات ٢٠٠٠ كمستقلين دون غطاء سياسي من أي حزب مشروع كما كان يحدث في السابق.

وإذا كان الإشراف القضائي على الانتخابات قد أعاد قدراً من الحيوية السياسية للجماعة ومكنها من الحصول على تمثيل في البرلمان بعد غياب عنه لنحو عشر سنوات، فإن ذلك يطرح العديد من القضايا والتساؤلات بشأن نمط الأداء البرلماني لنواب الإخوان داخل المجلس من ناحية، وبشأن مستقبل العلاقة بين النظام السياسي والإخوان من ناحية أخرى[١٩]. **أولى القضايا** تتمثل في الفجوة بين الوجود السياسي الحقيقي للإخوان والحظر القانوني والسياسي المفروض على الجماعة. ففي الوقت الذي يتبنى فيه النظام سياسة المواجهة ضد الجماعة بالاعتماد على أساليب أمنية وقضائية وسياسية وإعلامية وذلك باعتبارها محظورة قانوناً، جاءت الانتخابات لتؤكد أن الجماعة تشكل قوة سياسية مهمة ولها قاعدة شعبية تفوق قاعدة أي حزب معارض. وهذا يعني ببساطة أنه يصعب الحديث عن تطور ديمقراطي حقيقي مع إقصاء أو استبعاد جماعة في وزن الإخوان، وبخاصة عندما تؤكد قبولها بقواعد اللعبة السياسية والعمل في إطار الدستور وعدم الاحتكام للعنف. **وثانيتها**، قضية الحزب الديني. فالنظام يرفض تأسيس أحزاب سياسية على أسس دينية استناداً إلى نصوص دستورية/قانونية واعتبارات سياسية. وبغض النظر عن خبرات بعض البلدان العربية بشأن السماح بتأسيس أحزاب على أسس دينية ومشاركة هذه الأحزاب في العمل السياسي كما هو الحال في الأردن واليمن وغيرهما، فالمؤكد أن النظام لن يسمح للإخوان بتأسيس حزب سياسي. وهو ما يثير التساؤل حول الصيغة القانونية والمؤسسية المحتملة والممكنة لمشاركة الجماعة في الحياة السياسية. ومن دون التوصل إلى مثل هذه الصيغة سوف يظل الإخوان يشكلون معضلة في السياسة المصرية وبخاصة إذا ما عمد نوابهم تحت قبة البرلمان إلى الصدام مع الحكومة. **وثالثتها**،

---

(١٨) عصام العريان: المصدر نفسه، و«الإخوان المسلمون يبثون الحيوية في الانتخابات،» **المجتمع** (١٧ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠).

(١٩) لمزيد من التفاصيل حول هذه القضايا وغيرها، انظر: حسنين توفيق ابراهيم، **النظام السياسي والإخوان المسلمون في مصر: من التسامح إلى المواجهة، ١٩٨١ ـ ١٩٩٦** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٨)، ومحمد صلاح، «مصر: الانتخابات أعادت الروح إلى الإخوان،» **الوسط** (٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠).

قضية استيعاب الإخوان في إطار النظام السياسي. وإذا كان هذا الأمر يمثل الاستراتيجيا الأنسب من منظور عملية التطور الديمقراطي، فإن السؤال الجوهري يدور حول معطيات وشروط تحقيق ذلك. وتقع المسؤولية بهذا الخصوص على عاتق كل من النظام والإخوان. فإذا كان يتعين على النظام إفساح المجال لمشاركة الإخوان في الحياة السياسية، فإنه يتعين على الإخوان حسم مواقفهم بشكل قاطع من قضايا الديمقراطية والتعددية الحزبية والعنف وحقوق الأقليات بما يؤكد أن ذلك يمثل استراتيجيا للجماعة وليس مجرد مواقف تكتيكية. **ورابعتها**، قضية تطبيق الشريعة الإسلامية في مصر. وتمثل هذه القضية إحدى القضايا الرئيسية للخلاف بين النظام والإخوان. وبغض النظر عن حجج ودعاوى كل طرف، فإنه من المهم أن يتم حسم قضية موقع الشريعة الإسلامية في البناء القانوني المصري، بما يحيد هذه القضية من أن تكون مجالاً للمزايدة والخلاف والاستقطاب.

وخلاصة القول: إن الانتخابات قد أعادت الإخوان إلى الساحة السياسية رغم السياسة المتشددة التي يسلكها النظام ضد الجماعة منذ مطلع التسعينيات. وهذا لم يكن ليتحقق لولا الإشراف القضائي على الانتخابات والذي وفر لها درجة يعتد بها من النزاهة والصدقية. وعلى خلفية ذلك فإن قضية مستقبل العلاقة بين النظام الحاكم وجماعة الإخوان المسلمين أصبحت من القضايا المطروحة على الساحة السياسية، وبخاصة أن الخلاف بين الطرفين ينطوي في جانب منه على صراع غير معلن على ورقة الشرعية الدينية.

ثامناً: تمثيل المرأة والأقباط

تعتبر قضية المشاركة السياسية للمرأة والأقباط من القضايا المهمة المطروحة على أجندة التطور السياسي والديمقراطي في مصر، وذلك نظراً للوزن العددي والنوعي الذي تمثله المرأة في المجتمع من ناحية، ونظراً لما أُثير خلال السنوات الأخيرة من قبل جهات محلية وأجنبية بشأن وضع الأقباط في مصر، ووجود أشكال من التمييز ضدهم من ناحية أخرى. وهي أمور دأبت الحكومة المصرية ومختلف القوى السياسية على نفيها وذلك بالتأكيد على قضية الوحدة الوطنية التي تعتبر من الثوابت التاريخية للمجتمع المصري. كما أن الانتقادات التي وُجهت للحزب الوطني الديمقراطي خلال انتخابات ١٩٩٥ بسبب عدم ترشيح أي قبطي على قائمته، وكذلك للأحزاب الأخرى بسبب عدم ترشيح نسب معقولة من الأقباط على قوائمها، هذه الانتقادات جعلت الأحزاب تأخذ هذا الأمر بعين الاعتبار خلال انتخابات ٢٠٠٠.

وقد بلغ عدد المرشحات في الانتخابات حوالى ١٩٣ مرشحة معظمهن ترشحن

كمستقلات. ونجح منهن في الانتخابات ٧ مرشحات فقط، ٦ منهن ينتمين للحزب الوطني أما السابعة فهي مستقلة[٢٠]. ويُلاحظ أن أربع من الفائزات السبع قد نجحن في أربع محافظات بالصعيد هي بني سويف والمنيا والفيوم وسوهاج. وهذا أمر له دلالته في ضوء خصوصية مجتمع الصعيد. كما يُلاحظ أن مرشحة تنتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين قد خاضت الانتخابات في دائرة الرمل بالإسكندرية، وهو أمر يحدث للمرة الأولى في تاريخ الجماعة. ورغم إلغاء الانتخابات في هذه الدائرة بحكم قضائي على أن يتم إجراؤها في وقت لاحق، إلا أنه من المؤكد أن الإخوان أرادوا بهذا الترشيح تأكيد موقفهم عملياً من قضية حقوق المرأة ومشاركتها في العمل السياسي.

وجدير بالذكر أن ظاهرة تواضع عدد المرشحات في الانتخابات وقلة الفائزات منهن، لا يمكن فهمها بمعزل عن طبيعة الثقافة السياسية والاجتماعية السائدة في مصر من ناحية، والظروف التي تعيشها المرأة المصرية من ناحية ثانية، وطبيعة العملية الانتخابية وما يكتنفها من صراعات ومنافسات من ناحية ثالثة، فضلاً عن ركود الحياة السياسية بصفة عامة وهو ما أسهم في تكريس ظاهرة ضعف الدور السياسي للمرأة من ناحية رابعة. كما أن هذه الظاهرة ليست حكراً على مصر وحدها، بل تعرفها أيضاً الدول العربية التي تفسح في المجال للمرأة للمشاركة في الحياة السياسية[٢١].

أما بالنسبة للأقباط، فقد خاض الانتخابات نحو ٧٤ مرشحاً قبطياً، ١٨ منهم ترشحوا على قوائم ثلاثة أحزاب هي: الوطني (٣ مرشحين)، والوفد (٨ مرشحين)، والتجمع (٧ مرشحين). أما بقية المرشحين فكانوا مستقلين[٢٢]. وقد فاز في الانتخابات ثلاثة مرشحين. ورغم تواضع هذا العدد إلا أن له دلالته المهمة باعتبار أن هذه هي المرة الأولى التي يفوز فيها مثل هذا العدد من الأقباط عبر صناديق الاقتراع منذ نحو نصف قرن.

وثمة عدة عوامل تفسر تواضع الدور السياسي للأقباط في العملية الانتخابية كمرشحين وكفائزين منها: عدم تحمس الأحزاب السياسية بما فيها الحزب الوطني الديمقراطي لترشيح أقباط على قوائمها لاعتبارات تتعلق بالتوازنات التي تحكم العملية الانتخابية وتؤثر في السلوك التصويتي في العديد من الدوائر. كما أن

---

(٢٠) انظر النتائج الكاملة للانتخابات في: **الأهرام**، ١٦/١١/٢٠٠٠.

(٢١) لمزيد من التفاصيل، انظر: عزة وهبي، «المرأة المصرية والمشاركة السياسية: ضرورة اجتماعية،» **الأهرام**، ١٩/٦/٢٠٠٠.

(٢٢) هذه الأرقام مأخوذة من: **المصور** (١٣ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠).

السلبية السياسية للأقباط تمثل عاملاً آخر في هذا الخصوص. ورغم أن هذه السمة، أي السلبية والعزوف عن المشاركة، هي سمة عامة بين المصريين إلا أنها أكثر بروزاً بين الأقباط، وبخاصة أن اهتمام قطاع مهم منهم بالشؤون الاقتصادية والمالية والمهنية يفوق اهتمامه بالشأن السياسي.

ورغم وجود تقليد ثابت بتعيين عدد من النساء والأقباط ضمن الأعضاء العشرة الذين يتم تعيينهم في المجلس من قبل رئيس الجمهورية وذلك بهدف تعزيز تمثيل الفئتين في البرلمان، إلا أن ذلك لا يغني عن أهمية وضرورة تدعيم دورهما في الحياة السياسية في إطار أي توجه لتحقيق إصلاح سياسي وديمقراطي حقيقي وجدي. ولا شك في أن مسؤولية تحقيق ذلك تقع على عاتق النظام السياسي بقدر ما تقع على عاتق مختلف قوى وتنظيمات المجتمع المدني.

تاسعاً: الانتخابات البرلمانية ومستقبل التطور السياسي والديمقراطي في مصر

على الرغم من بعض السلبيات وأوجه القصور التي شابت انتخابات عام ٢٠٠٠، فإن هذه الانتخابات تمثل منعطفاً مهماً في الحياة السياسية المصرية، وهي خطوة مهمة على طريق الإصلاح السياسي والديمقراطي، يتعين أن تعقبها خطوات أخرى. ولا شك في أن الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات خلال عمليات الإدلاء بالصوت وفرز الأصوات وإعلان النتائج هو الذي أضفى على هذه الانتخابات تلك الخصوصية. والأرجح أن هذا المبدأ سوف يبرز دوره بصورة أكثر إيجابية خلال الانتخابات البرلمانية القادمة في حالة تم ترسيخه وعدم الالتفاف، عليه بما يحد من تأثيره أو يفرغه من مضمونه الحقيقي.

وتأسيساً على ما سبق يمكن رصد عدد من النتائج المهمة التي أفرزتها الانتخابات، والتي سيكون لها تأثيرها بشكل أو بآخر في التطور السياسي والديمقراطي في مصر. **أولاها**، أنه على الرغم من أن الانتخابات لم تغير ميزان القوى داخل البرلمان بين الحزب الوطني الديمقراطي من ناحية، وأحزاب المعارضة التي حصلت على تمثيل في البرلمان والمستقلين الحقيقيين من ناحية أخرى، فإن الانتخابات أوصلت إلى البرلمان أكثر من ٥٠ عضواً من المنتمين إلى بعض أحزاب المعارضة وجماعة الإخوان المسلمين والمستقلين. وهم يمثلون مختلف ألوان الطيف السياسي. والأرجح أن دور هؤلاء النواب سوف يبرز من خلال ممارسة الرقابة البرلمانية على الحكومة.

وثانيتها، أن الانتخابات أظهرت مدى إفلاس وهشاشة النظام الحزبي في

مصر. ويتعين أن يشكل ذلك دافعاً لإصلاح الأحزاب السياسية وتجديد المؤسسة الحزبية. وهذه المسألة تعني مختلف الأحزاب السياسية وفي مقدمتها الحزب الوطني الديمقراطي، حيث إن وجود أحزاب قوية وقادرة على المنافسة بشكل سلمي يعتبر من المقومات الأساسية للديمقراطية.

وثالثتها، أن نحو ٤٠ بالمئة من أعضاء البرلمان هم من النواب الجدد الذين يدخلون المجلس للمرة الأولى، وهو ما يعني تجديد النخبة البرلمانية في مصر، وبخاصة بعد أن أطاحت الانتخابات بالعديد من الرؤوس الكبيرة التي شاخت في مواقعها سواء في الحزب الوطني أو أحزاب المعارضة. كما يُلاحظ زيادة نسبة تمثيل الشباب في المجلس، وهو ما يعني ضخ دماء جديدة في شرايين البرلمان، والإفساح في المجال لعناصر شابة للمشاركة في العمل البرلماني بما يسهم في تخفيف حدة الفجوة الجيلية في مصر. ولا شك في أن التغيير في بنية العضوية يمكن أن يؤدي إلى تغيير في الأداء مما يضفي نوعاً من الحيوية على العمل البرلماني.

ورابعتها، أن تراجع دور العنف في إدارة العملية الانتخابية بشكل ملحوظ، وتراجع التأثيرات السلبية لدور المال بهذا الخصوص، إنما يمثل قاعدة يمكن الانطلاق منها والبناء عليها لتحجيم الدور السلبي لهذين العاملين في الانتخابات القادمة. وهو ما يتطلب المبادرة بوضع ضوابط موضوعية تحكم الإنفاق المالي على الانتخابات لكل مرشح بما في ذلك تحديد سقف لهذا الإنفاق مع الالتزام بتطبيق هذه الضوابط على جميع المرشحين دون استثناء أو تمييز، وهو ما يضمن تحقيق نوع من التكافؤ في الفرص بين المرشحين(٢٣).

وخامستها، أن الانتخابات كشفت عن مدى الخلل الذي تعانيه كشوف الناخبين في مصر مما أثر سلباً في نسبة المشاركة في الانتخابات. ولذلك فإن هناك حاجة ضرورية لتنقية وتطوير كشوف الناخبين بحيث يتم تجنب ما يترتب عليها من سلبيات في الانتخابات القادمة، وبخاصة أن التقنيات الحديثة في المعلوماتية تتيح إمكانيات كبيرة لتحقيق ذلك. ومهما يكن من أمر فإن الرقم القومي يعتبر هو الحل الجذري لمشكلة كشوف الناخبين، بحيث يدلي الناخب بصوته برقمه. ولذلك فإنه يتعين على الدولة استكمال هذا المشروع، بحيث يكون هو الأساس لإجراء الانتخابات القادمة في عام ٢٠٠٥. ولا شك في أن خمس سنوات تعتبر فترة كافية جداً لإتمام المشروع. والمهم هو أخذ هذا الأمر بجدية.

---

(٢٣) انظر مناقشة لهذه القضية في: **المجلة** (١٥ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠)، و«ندوة مجلة **المصور** عن الانتخابات،» **المصور** (١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠).

وإذا كانت الانتخابات تمثل خطوة مهمة على طريق الإصلاح السياسي والديمقراطي، فإن هناك ضرورة لاستكمال عملية إصلاح النظام الانتخابي رغم أنها تبقى في التحليل الأخير أحد أبعاد عملية الإصلاح السياسي والديمقراطي التي تنطوي على أبعاد أخرى عديدة:

أولها، الإصلاح الدستوري والقانوني. ويتضمن عناصر عديدة أبرزها: تعديل الدستور وإعادة صياغته على النحو الذي يجعله مرجعية دستورية حقيقية للتحولات والتطورات التي شهدها المجتمع المصري منذ منتصف السبعينيات، وبما يجعله كذلك أكثر ملاءمة لتدعيم عملية التطور الديمقراطي. فضلاً عن إلغاء العمل بقانون الطوارئ، وبخاصة أن مبررات الاستمرار في تطبيق هذا القانون لم تعد قائمة بعد أن تمكنت الدولة من مواجهة جماعات التطرف والعنف ووضع حد لها. كما أن هناك ضرورة لإلغاء أو تعديل القوانين التي صدرت في فترات استثنائية من تاريخ مصر، والتي تشكل في التحليل الأخير قيوداً على حقوق المواطنين وحرياتهم. بالإضافة إلى إعادة الاعتبار لمبدأ سيادة القانون بحيث يتم تطبيقه على الجميع دونما تمييز أو استثناء أو تحايل.

وثانيها، إصلاح النظام الحزبي وتفعيل دور الأحزاب في الحياة السياسية وفي مقدمتها الحزب الوطني الديمقراطي. فوجود أحزاب قوية وفاعلة وقادرة على المنافسة السياسية يعتبر من المرتكزات الأساسية للديمقراطية. وتتضمن عملية إصلاح النظام الحزبي في مصر بعدين أساسيين. **أولهما**، مراجعة قانون الأحزاب السياسية وإلغاء القيود المفروضة على تشكيل أحزاب جديدة وعلى نشاط الأحزاب السياسية. **وثانيهما**، مبادرة الأحزاب بالقيام بعملية إصلاح داخلي حقيقي وجاد وبخاصة فيما يتعلق بتطوير هياكلها التنظيمية، وتجديد خطاباتها السياسية وبرامجها، والالتزام بتطبيق الديمقراطية داخلها، وتجديد كوادرها الحزبية، وتدعيم قنوات اتصالها بالجماهير بما يسمح بتعزيز قواعدها الاجتماعية، والاتفاق على آلية للحوار فيما بينها. ومن دون ذلك لن تستطيع الأحزاب السياسية أن تفعّل دورها في الحياة السياسية وستستمر على هامش العمل السياسي. كما أن التفكير في آلية قانونية ومؤسسية لإدماج التيار الإسلامي المعتدل الذي يقبل بالعمل السياسي في إطار النظام القائم وينبذ العنف والتطرف بشكل نهائي، في العملية السياسية، يعتبر مسألة مهمة باعتبار أن هذا التيار له قاعدة اجتماعية حقيقية ويصعب استبعاده أو شطبه من الخارطة السياسية[٢٤].

(٢٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: نبيل عبد الفتاح، «تمرين في مديح التجديد السياسي،» **الأهرام**، ٦/١١/٢٠٠٠، وفهمي هويدي، «هل نعلن موت السياسة؟،» **الخليج**، ٢١/١١/٢٠٠٠.

وثالثها، إصلاح المؤسسة التشريعية وتفعيل دورها في العملية السياسية. وإذا كان ذلك يتطلب تحقيق نوع من التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، فإنه يتطلب من ناحية أخرى تطوير آليات العمل البرلماني بما في ذلك احترام تحقيقات محكمة النقض بشأن الطعون في صحة العضوية، وتطوير آليات عمل اللجان البرلمانية، وتدعيم المهارات السياسية لأعضاء البرلمان، وبخاصة الأعضاء الجدد الذين دخلوا البرلمان للمرة الأولى وذلك بالاعتماد على أساليب عديدة لا يتسع المجال للخوض فيها[٢٥]. أضف إلى ذلك أن تطوير عملية صنع التشريعات بحيث تأخذ حظها الكافي من البحث والمناقشة قبل إصدارها هي مسألة في غاية الأهمية حتى لا تخرج القوانين معيبة دستورياً وتصبح عرضة للطعن بعدم الدستورية مما يؤثر سلباً في هيبة القانون. وبلغة أخرى فإن عملية الإصلاح البرلماني لا تكتمل إلا بوضع حد لظاهرة «سلق» القوانين التي أصبحت تمثل إحدى سمات السياسة التشريعية في المجالس السابقة.

ورابعها، تجديد النخبة السياسية. تمثل النخبة السياسية العصب الحساس في أي نظام سياسي، وكلما كانت هذه النخبة قادرة على تجديد ذاتها أضفى ذلك نوعاً من الحيوية والديناميكية على النظام السياسي. ونظراً لتكلس النخبة السياسية في مصر وضعف دورانها سواء على مستوى الحكم أو المعارضة فقد أصيبت العملية السياسية بحالة من الركود والجمود، مما يستوجب تجديد النخبة وضخ دماء جديدة في شرايينها بما يفسح في المجال لجيل الشباب للمشاركة في العمل العام ويعيد قدراً من الحيوية للنظام السياسي ومؤسساته، وكل ذلك في إطار صيغة مرنة تضمن تحقيق نوع من التوازن بين الاستمرارية والتغيير على صعيد النخبة السياسية.

وخامسها، الإصلاح الإداري. إن مسألة الإصلاح الإداري في غاية الأهمية باعتبار أن الجهاز الإداري هو المسؤول عن تنفيذ الخطط والسياسات والبرامج. ورغم رفع شعارات الثورة الإدارية والإصلاح الإداري في فترات سابقة، إلا أن الجهاز الإداري المصري لا يزال يعاني كثيراً من الأمراض التي تؤثر سلباً في فاعليته وكفاءته بمعايير الإنجاز، ومنها على سبيل المثال: التضخم والترهل وتعقد الإجراءات واستشراء الفساد المالي والإداري. ولا شك في أن استمرار ذلك الوضع يؤثر سلباً في العملية السياسية وفي قدرة النظام السياسي على تعزيز شرعيته بالاعتماد على عنصر الإنجاز أو ما يُسمى بـ «شرعية الإنجاز». ولذلك فإنه من المهم اتخاذ خطوات

(٢٥) نبيل عبد الفتاح، «إعادة الهيبة إلى البرلمان المصري،» **الأهرام العربي** (١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠).

جدية وتراكمية بشأن عملية الإصلاح الإداري بحيث يتم تحديث الأجهزة والمؤسسات الإدارية تشريعياً وتنظيمياً وبشرياً.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن عملية الإصلاح السياسي والديمقراطي لا يمكن أن تتم بمعزل عن البيئة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية وما تفرزه من انعكاسات سياسية[٢٦]. وهو ما يتطلب نشر الثقافة السياسية الديمقراطية في المجتمع، وإفساح المجال لتدعيم تنظيمات المجتمع المدني، وتصحيح مسيرة الإصلاح الاقتصادي وتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية في توزيع أعباء الإصلاح وعوائده بما يسهم في تعزيز الطبقة الوسطى وحماية الفئات الأكثر فقراً والأكثر تضرراً من سياسات الإصلاح، فضلاً عن محاصرة ظاهرة الفساد السياسي والإداري، وإعادة الاعتبار لهيبة الدولة وسيادة القانون، وتقليص قيود التبعية للخارج.

وخلاصة القول: إنه إذا كانت انتخابات عام ٢٠٠٠ تمثل خطوة على طريق الإصلاح السياسي والديمقراطي، فإن هناك العديد من الخطوات الأخرى التي تنطوي عليها عملية الإصلاح، والتي تقع مسؤولية إنجازها على عاتق كل من الحكم والمعارضة ومختلف قوى وتنظيمات المجتمع المدني وبخاصة التنظيمات الطليعية وجماعات المثقفين. ومن دون الشروع في عملية الإصلاح بشكل جدي وبصورة تدريجية وتراكمية، فإن مصر ستظل في أفضل الأحوال تعيش في ظل الهامش الديمقراطي، وستبقى سمة التوتر والتأزم هي الغالبة على العلاقة بين الدولة والمجتمع. وبلغة أخرى فإن مصر اليوم في مفترق طرق، والبديل الوحيد للإصلاح الحقيقي والجاد هو استمرار الوضع الراهن بكل مشكلاته وسلبياته، هذا إن لم تتجه بعض الأوضاع نحو مزيد من التدهور.

---

(٢٦) لمزيد من التفاصيل حول الأوضاع في مصر، انظر: حسام عيسى، «مصر... إلى أين؟،» **المستقبل العربي**، السنة ٢١، العدد ٢٣٧ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨)، ص ٣١ ـ ٤٥، وجلال أمين، «مصر... إلى أين؟،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٣، العدد ٢٥٥ (أيار/مايو ٢٠٠٠)، ص ١١ ـ ٢٥.

القســم الرابــع

دراســة حــالات

الفصـــل الحادي عشر

الجـزائـــر... إلـى أيــن؟

أولاً: الجزائر... إلى أين؟(*)

محمد الميلي(**)

مقدمـة

أقام مركز دراسات الوحدة العربية، يوم ٢٦ تموز/يوليو ٢٠٠١ حفل استقبال بفندق بريستول في بيروت؛ كانت المناسبة هي تسليم جائزة جمال عبد الناصر إلى الأستاذ جاسم القطامي. كانت فرصة مكنت عدداً من الشخصيات السياسية والفكرية لأن يلتقوا ويتبادلوا الآراء حول مختلف الهموم والاهتمامات، وما أكثرها. وهكذا أتاح المركز، مرة أخرى، لعدد من رفاق النضال أن يلتقوا بعد طول غياب، بالنسبة لبعضهم على الأقل.

عندما اجتمعت بالمدير العام لمركز دراسات الوحدة العربية د. خير الدين حسيب عشية مغادرتي بيروت، «أم النور» حسب وصف الشاعر القروي لها، لم يكن بد من أن يتطرق الحديث إلى الجزائر، وخصوصاً أن الهزة التي أحدثتها قلاقل منطقة «القبائل» (تبعتها أخرى في ولايات خارج القبائل)، كانت لا تزال تشغل الأحاديث المشرقية رغم انشغال هذه بالانتفاضة في فلسطين.

وقد أتيح لي أن أسمع بعض التعليقات عن الوضع الجزائري الراهن، وما

(*) نشر في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٤، العدد ٢٧١ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠١)، ص ١١ ـ ٢٧.

(**) وزير التربية الجزائري سابقاً.

تضمنته من تفسيرات وتآويل، بعضها كان موفقاً وبعضها أخطأ الصواب.

أخبرت مدير عام المركز أني كتبت موضوعاً حول أحداث القبائل وجهته إلى محمد حسنين هيكل لينظر في نشره في مجلة **وجهات نظر**. آنذاك قال د. خير الدين حسيب: «لماذا لا تكتب للمجلة موضوعاً عاماً يكون جواباً عن سؤال: «الجزائر إلى أين؟»».

ومن غريب الصدف أن كتاباً من أهم الكتب التي ألفت عن الجزائر، نزل إلى السوق في الشهر نفسه (تموز/يوليو الماضي) يحمل العنوان نفسه بالفرنسية، ساهم في تحريره عدد من الباحثين الجامعيين. وميزة هذا الكتاب أن مؤلفيه نأوا بأنفسهم عن ركوب هذه الموجة أو تلك من الموجات التي يركبها بعض الذين يعتنون بالشأن الجزائري.

ويسجل المشرف الأساسي على جمع وتنسيق فصول الكتاب، وهو أحمد محيو، أن المشرفين على هذا المؤلَّف (بالفتح) تناقشوا طويلاً في العنوان، ثم استقر رأيهم على «الجزائر.. إلى أين». ويبرر محيو هذا الاختيار بأنه كان عنوان كتيب صغير وضعه المرحوم بوضياف عام ١٩٦٤، ثم يقول بأن اختيار العنوان هو «تقدير لرجل تساءل قبل الجميع عن مصير الجزائر. ولم يرجع إلى الجزائر (بعد طول إقامة في المنفى) إلا ليتساءل من جديد، كرئيس دولة هذه المرة، بما عرف عنه من صرامة واقتناع وجدية كان فيها حتفه».

هذا ما يتعلق بقصة العنوان.

وقد وعدت مدير عام المركز بأن أكتب المقالة وفي ذهني أن أقدم عرضاً للكتاب المذكور. ثم وجدت أن أي عرض للكتاب لن يتمكن من إعطاء صورة أمينة عنه، إلا أن يخصص مقالة لكل قسم من أقسام الكتاب الثلاثة: السياسي والمؤسساتي، ثم الاقتصادي، ثم الفضاءات الجديدة للمجتمع المدني. ولهذا صرفت النظر عن تقديم الكتاب، وقلت سأحاول كتابة الموضوع بصورة تقربه بأوضح ما يمكن لغير المختصين، علماً بأن هذا السؤال عن الجزائر يشغل كل أحد في الوطن العربي، كما شغلتهم بالأمس ثورته المسلحة. فليس سراً أن جميع العرب، جماهير شعبية ونخباً مثقفة ومسؤولين، رؤساء أو أمراء أو ملوكاً، لم يلتقوا حول قضية التقاءهم حول الثورة الجزائرية. لماذا؟ ليس هنا محل الإجابة عن السؤال، لأن السؤال المطروح يتعلق بالمستقبل الذي لا تكاد ملامحه تظهر من خلال حاضر يلفه ضباب كثيف، وتحيط به أقاويل وتأويلات متضاربة. فهناك من يعتبر أن المأساة الجزائرية المستمرة منذ عشر سنوات إنما هي نتيجة للعداء بين الإسلاميين والعلمانيين؛ وهناك من يفسرها عائداً بها إلى زمن حرب التحرير فيرجع أصولها إلى خلافات كانت كامنة، كمون النار في الخشب، بين عناصر جيش التحرير وقياداته

التي جاءت من حركات سياسية وطنية سابقة لأول تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤، وبين عناصر أخرى، عسكرية التحقت بجيش التحرير بعد أن فرت من الجيش الفرنسي، حيث كان تكوينها العسكري الصرف، إلى آخر القراءات التي يصعب الإحاطة بها، كما يصعب تصديقها كلها.

والواقع أن هذا الحاضر المحير الذي يبدو مستعصياً على الفهم، يصعب استنطاقه طالما لم يحاول المرء أن يُلِمَّ بعوامل ترجع إلى ماض قريب أو بعيد من جهة، وما لم يحاول من جهة أخرى أن يجري قراءة فاحصة في السنوات العشر الماضية التي يصفها بعضهم بالعشرية «الحمراء» كما وصف آخرون العشرية قبلها بـ «السوداء» (علماً بأن بعض من يطلقون هذا الوصف كانوا مسؤولين وأصحاب قرار فيها) ويكاد يتفق هؤلاء وأولئك على نعت فترة حكم هواري بومدين بالسنوات «الذهبية».

أولاً: طبيعة جيش التحرير وبدايات الصراع

تتفق التعاليق والتأويلات التي تتعرض للحالة الجزائرية الراهنة، مهما كان منطلقها من داخل الحكم أو من المعارضة على أهمية دور الجيش ماضياً وحاضراً. فحتى الأحزاب التي تُنعت أو تنعت نفسها بالديمقراطية كانت قد طالبت بتدخل الجيش ووقف المسار الانتخابي.

ذلك أن عوامل عديدة يطول شرحها، تضافرت لتهيئة الجيش لأن يكتسي صفة الضامن للنظام الجمهوري، خصوصاً في فترة التحول إلى الديمقراطية، وفي ضوء مخاطر التوظيف الديماغوجي والاستعمال السياسي للدين أو العرق.

ولأن «الظرف الذي تعيشه الجزائر حالياً يجعل الواقعية تفرض علينا ألا نتجاهل دور الجيش وأن نجتنب التعتيم عليه» حسب تعبير أحمد محيو، فإنه يعلل ذلك بأن إعادة النظر في دور الجيش ومكانته في الدولة يتجاوز الجوانب الإدارية ليمُسَّ المجال الدستوري «الذي تسكت قواعده الحالية عن ذكر مكانة الجيش ودوره الحقيقي» ويلاحظ في الوقت نفسه أن الدستور الحالي يسكت عن ذكر الجيش وكونه أصبح هو المرجع والحكم، مباشرة أو بصفة غير مباشرة، في النزاعات والاختيارات السياسية. وعلى هذا الأساس فالأفضل أن «يتم الاعتراف له بهذه الوظيفة، لكن مع تحديدها حتى يتوقف الجيش عن التدخل في كل شيء، وفي كل وقت»[1].

---

(١) Ahmed Mahiou et Jean-Robert Henry, dirs., *Où va l'Algérie, hommes et sociétés* (Paris: Karthala; Aix-en-Provence: Institut de recherches et d'études sur le monde arabe et musulman, 2001), p. 21.

على أن دور الجيش في الحياة السياسية لم يبدأ مع وقف المسار الانتخابي (وإن كان قد تضاعف منذ ذلك الحين) ولا مع الرئيس الشاذلي بن جديد، ولكنه بدأ قبل ذلك بكثير منذ سنوات حرب التحرير.

وقبل أن نتعرض للحلقات التاريخية التي أدت إلى ذلك، لا بد من توضيح نراه ضرورياً حتى لا يُقاس وضع الجيش الجزائري بنظائره من جيوش المنطقة العربية، أي مناطق العالم الثالث الأخرى. فأصوله تختلف عنها.

لأن الجيش الوطني الشعبي، كما أصبح يسمى منذ عام ١٩٦٢، هو سليل جيش التحرير الوطني؛ وهذا الأخير لم يكن أبداً - في بداياته - جيشاً محترفاً؛ كان عبارة عن مجموعة مناضلين سياسيين استجابوا لدعوة الكفاح المسلح الصادرة عن رجال سياسيين أساساً، وإن كان بعضهم - مثل أحمد بن بلا - قد عمل في صفوف الجيش الفرنسي (لكن بن بلا فقد تلك الصفة - عسكري - منذ أن التحق بالتنظيم السري لحزب سياسي كان هو الأوسع قاعدة شعبية؛ فلم يكن بفضل التزامه السياسي والنضالي، يختلف عن سائر القادة الذين فجروا مثله ثورة أول نوفمبر (تشرين الثاني)). وبعبارة أخرى كانت العناصر التي تشكل منها جيش التحرير بدايةً عناصر مدنية، سياسية مثل قياداته التي أعدت للثورة المسلحة وقررت ساعة اندلاعها.

لذلك لم تعرف طلائع أول نوفمبر فرقاً بين سياسي وعسكري، ولم تطرح في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤ مسألة أيهما الأحق بالأولوية، السياسي أو العسكري، أو من هو في الداخل أو في الخارج؟

إلا أن تضافر عدة عوامل أدى إلى إدخال التغيير على البنية القاعدية للثورة ما لبث تأثيرها أن ظهر فيما بعد في العلاقة بين القيادات وتأمين اتصال منتظم بينها. فاتساع المساحة الجزائرية، وعنف رد الفعل الاستعماري ترتبت عليهما صعوبة الاتصال بين العناصر القيادية في الداخل والخارج.

يضاف لذلك إلقاء القبض على رابح بيطاط واستشهاد كل من باجي مختار وابن مالك وديدوش مراد في الأشهر الأولى للثورة، واستشهاد بن بلعيد في عام ١٩٥٦، قبل انعقاد مؤتمر الصومام؛ فقد أدى ذلك كله إلى خلق وضعية صعبة، زادها تعقيداً انتشار الأمية بنسبة مهولة في عدد من ولايات الكفاح. وذلك يعني أن أفواجاً كبيرة من الذين التحقوا بالكفاح المسلح استجابة لنداء الثورة أو فراراً من القمع الاستعماري، كانت توجد فيهم نسبة عالية من الأميين.

إن استشهاد عدد من القادة الذين أسسوا جبهة التحرير الوطني وقرروا ساعة

انطلاقها في وقت مبكر، فتح المجال لأن يخلفهم مناضلون لا غبار على وطنيتهم، لكنهم كانوا دون سابقيهم مستوى تعليمياً وتكويناً سياسياً، وأكثر منهم تأثراً بالعلاقات القبلية (وهذا ما يفسر تصفية بعض المؤسسين مثل شيحاني بشير على يد بعض مساعديه، رغم أنه كان مساعد مصطفى بن بلعيد وخلفه في المسؤولية عندما ألقى الفرنسيون القبض على بن بلعيد في عام ١٩٥٥).

إن صعود بعض العينات شبه الأمية إلى الصفوف الأمامية في ظل بنيات عقلية متخلفة ومحيط قبلي متعصب أدى في جملة ما أدى إليه من نتائج إلى ظهور التمييز بين جيش التحرير وجبهة التحرير. وتمثل ذلك في نفور العناصر الأمية أو شبه الأمية في جيش التحرير من القيادات السياسية التي تفرض عليها مهامها وطبيعة عملها أن تكون بعيدة عن ميدان المعركة المسلحة.

ثانياً: مؤتمر الصومام وإعادة الاعتبار للعمل السياسي

مع انعقاد مؤتمر الصومام في ٢٠ آب/اغسطس ١٩٥٦ عرفت الثورة نقلة نوعية؛ فقد سعى المؤتمر جدياً لتوحيد القيادة، وتأمين اتصال منظم بين ولايات الكفاح في الداخل من جهة، وبين الداخل والخارج من جهة أخرى. كما أن مؤتمر الصومام هو الذي كان المنطلق لتنظيم جيش التحرير وتطويره إلى نظام عسكري، فأحدث الرتب العسكرية ـ كانت أعلاها رتبة عقيد تمنح لمسؤول الولاية العسكرية ـ كما أحدثت وظيفة محافظ سياسي يكون جنب مسؤول الولاية برتبة رائد.

وتجدر الإشارة إلى أن ذلك لم يكن ممكناً لولا ما عرفته بعض الولايات من تطور في مجال الكفاح مثل شمال قسنطينة الذي قرر الهجوم على الثكنات العسكرية الفرنسية في أهم مدن المنطقة في يوم ٢٠ آب/اغسطس ١٩٥٥. فقد مثلت تلك الهجومات نقطة اللاعودة في مسار الكفاح المسلح. وكذلك الهجومات التي شنت يوم ٨ أيار/مايو ١٩٥٦ في عدة جهات من ولاية وهران التي شكلت نقطة اللاعودة في الثورة المسلحة بالغرب الجزائري (أما الأوراس ومنطقة القبائل فقد كانت انطلاقة الثورة فيها قوية من البداية).

إن اتساع نطاق العمليات العسكرية أبرز أهمية البندقية ورجال «البارود» الذين يقومون بعمليات بطولية لا تستدعي كبير تقانة.

ويمكن أن تعتبر هذه الفترة هي التي ولدت فكرة جديدة نسبياً انتشرت على نطاق واسع، تتمثل في تمجيد البندقية، وزحزحة العمل السياسي والفكري، صورة تمجيد لغير المثقف، مبطنة بنوع من التحقير للعمل الفكري والرجل المثقف. وأنتج هذا التصور فكرة خاطئة هي الأخرى تتمثل في اعتبار أول تشرين الثاني/نوفمبر

١٩٥٤، هو بداية البدايات، وعدم اعتبار المراحل التي سبقته وأعدت له، والتي كانت منطلقاتها سياسية وفكرية. حتى لقد قيل في أكثر من مناسبة ـ وحتى بعد الاستقلال ـ ان «العمل» ـ في الثورة الجزائرية، يسبق «الفكر»، خلافاً لغيرها من الثورات على مدى تاريخ العالم.

ولا شك في أن بعض المشرفين على الإعداد لمؤتمر الصومام، قد استشعروا بدايات هذا التصور وأدركوا خطره، خصوصاً أن عمليات عسكرية سبقت المؤتمر دلت على خطر تغييب الفكر السياسي. ومن هنا وضعوا مشروع مبادئ أساسية صادق عليها الذين حضروا المؤتمر، مثل إعطاء الأولوية للسياسي على العسكري، وللداخل على الخارج.

وفي الوقت نفسه أنشأ المؤتمر هياكل سياسية لقيادة جبهة التحرير التي تصبح بمقتضى ما سبق هي صاحبة الأولوية بالنسبة لجيش التحرير، فشكل «المجلس الوطني للثورة الجزائرية» وحرص على أن يكون ضمن أعضائه ممثلون لتيارات سياسية وطنية لم يكونوا من رجال أول نوفمبر. وكان المقصد من ذلك أمرين: **الأول** هو تأكيد أهمية العمل السياسي، **والثاني** هو ضم كل أو أهم الاتجاهات الوطنية داخل جبهة التحرير حتى تسد هذه الطريق أمام الإدارة الاستعمارية التي لن يفوتها استغلال حركات سياسية أخرى غير الجبهة لتتهرب من التفاوض مع جبهة التحرير وحدها. وقد كانت معركة التمثيل، أي تمثيل جبهة التحرير وحدها لكامل الشعب الجزائري من أشد المعارك ضراوة.

وبما أن المجلس الوطني للثورة لا يستطيع أن يجتمع في فترات متقاربة، فقد قرر الصومام تشكيل هيئة تنفيذية هي مجلس التنسيق والتنفيذ تتشكل من خمسة أعضاء، تكون بمثابة حكومة جبهة التحرير. واستمر ذلك إلى حين إعلان «الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية» عام ١٩٥٨.

ونظراً إلى أن أعضاء الهيئة التنفيذية الخمسة كانوا كلهم من الداخل، فقد استقبل هذا القرار بامتعاض من بعض القيادات الموجودة في الخارج والتي غابت عن المؤتمر لأسباب قاهرة. وقد استغل بعضهم غياب بعض ممثلي المناطق المسلحة للطعن في تمثيل مؤتمر الصومام لكامل ولايات الكفاح.

يضاف إلى ذلك أن هناك من قيادات الثورة، وبخاصة في الخارج، من كان يعتبر أن «معركة التمثيل» لا تستلزم إدخال عناصر من خارج رجال أول نوفمبر في المجلس الوطني للثورة. وكان هذا الشق لا يمانع في ضم عناصر من مختلف الاتجاهات بشرط أن لا يكونوا في الصف الأول. ويمكن القول بأن هذا الخلاف يؤشر لوجود رغبة لدى بعض رجال أول نوفمبر لأن يحتكروا القيادة. كما يمكن

القول بأن الاتجاه الآخر، وهو توسيع القيادة حتى تضم عناصر من خارج المقررين لأول نوفمبر يهدف هو الآخر إلى الحد من نفوذ رجال أول نوفمبر، أو بعضهم على الأقل والتهيئة تدريجياً لزوال فكرة اعتبار المساهمة في عمليات أول نوفمبر واتخاذ قرارها المرجع الأساسي لتولي مسؤوليات قيادية.

كما أن مبدأ أولوية الداخل على الخارج، اعتبرته القيادات الموجودة في الخارج موجهاً ضدها ويهدف إلى تقليص دورها في توجيه كفة الأحداث، وإلى إبعادها عن المسؤولية عندما تدق ساعة الاستقلال.

ولا داعي للتذكير بأن اختطاف الطائرة في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٥٦ قد حسم الموقف، مؤقتاً، لفائدة خط الصومام.

لكن لم يكد يمر عام على مؤتمر الصومام حتى جدت معطيات تتمثل في «معركة الجزائر العاصمة» وما ترتب عليها من استشهاد العربي بن مهيدي في آذار/مارس ١٩٥٧، من جهة، ومن جهة أخرى اضطرار الباقين من الهيئة التنفيذية وهم عبان رمضان وكريم بلقاسم وسعد دحلب ويوسف بن خدة، إلى مغادرة الداخل والدعوة إلى انعقاد المجلس الوطني للثورة في القاهرة بتاريخ ٢٠ آب/اغسطس ١٩٥٧.

وأثناء هذا الاجتماع تقرر إلغاء مبدأي الصومام: أولوية الداخل على الخارج، وأولوية السياسي على العسكري. لأن بعض القادة التاريخيين الذين التحقوا بالخارج في عام ١٩٥٧، قرروا عدم العودة إلى الداخل؛ لكن عبان رمضان كان قد صوت ضد إلغاء المبدأين المذكورين، ولم يسانده في ذلك إلا دحيلس سليمان (العقيد الصادق). وعندما تشبث بضرورة وجود القيادة في الداخل، تمت تصفيته حتى لا يلتحق بالداخل، حسبما يقول بعضهم.

بعد غياب عبان رمضان بالإضافة إلى اختطاف الطائرة قبل ذلك تركزت السلطة الفعلية للقيادة في أيدي ثلاثة: كريم بلقاسم، وعبد الحفيظ بو الصوف، والأخضر بن طبال، وثلاثتهم من قيادات جيش التحرير.

لكن ما إن تشكلت قيادة أركان عامة لجيش الحدود، الشرقية والغربية للجزائر، حتى انتقل مركز الثقل تدريجياً إلى هذه القيادة التي يرأسها العقيد هواري بومدين. وما لبث الخلاف بين قيادة الأركان والثالوث أن ظهر للقيادات العسكرية، في مرحلة أولى، ثم انفجر الخلاف بعد ذلك للعلن مع وقف إطلاق النار، ممثلاً في الصراع بين الحكومة المؤقتة التي حاولت الاعتماد على بعض جيوش الداخل، وقيادة الأركان التي كانت تعتمد على جيش الحدود وبعض الفرق العسكرية في الداخل.

وانحسم الموقف لفائدة التحالف بين قيادة الأركان وأحمد بن بلا أشهر القيادات التاريخية في الخارج وأكثرها شعبية في الداخل. وما لبث أن انفصم هذا الحلف في ١٩ حزيران/يونيو ١٩٦٥، عندما انفرد العقيد بومدين ـ كما كان يسمى ـ بالحكم.

ورغم العزلة التي اصطدم بها بومدين، وبخاصة على الصعيد العربي، فقد تمكن تدريجياً من فكها، عبر الزيارة الرسمية التي قام بها إلى الاتحاد السوفياتي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥ وتلك التي قام بها إلى القاهرة في عام ١٩٦٦؛ وقد كانت الندوة التي دعا إليها بومدين، ندوة الاشتراكية في العالم العربي التي انعقدت في أيار/مايو ١٩٦٧ والتي كان المشرف الأساسي على إعداد قائمة الحاضرين فيها هو الأخضر الإبراهيمي (الذي كان سفير الجزائر في القاهرة) ـ كانت تلك الندوة أهم تظاهرة كسرت العزلة العربية. ثم جاءت حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ فأكسبت بومدين شعبية كبيرة خارج الحدود الجزائرية.

وقد استطاعت الجزائر تحت قيادة بومدين أن تحقق مكاسب خارجية بلغت الذروة مع انعقاد مؤتمر عدم الانحياز في أيلول/سبتمبر ١٩٧٣، الذي أعقبته الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة في نيسان/ابريل ١٩٧٤ والتي تناول فيها بومدين الكلمة باسم دول عدم الانحياز داعياً إلى نظام اقتصادي دولي جديد. وقد تعزز الدور الجزائري بنجاحه في حل الخلاف بين إيران والعراق.

ثالثاً: بداية الجزر أو بداية العد التنازلي

إن إخفاق تجربة الثورة الزراعية وما أعقبها من معالجة بيروقراطية للمشاكل المرتبطة بالتسويق وتسعير المنتوجات الزراعية وما صاحبها من تأميم لبعض المخابز في العاصمة (رمضان ١٩٧٨) أحدث انقطاعات، وتسبب في تململ شعبي لم يبرز للعيان لأنه كان محدوداً من جهة، ولأن توظيف العائد البترولي في شراء السلم الاجتماعي حال دون تطوره من جهة أخرى.

ويمكن التذكير، زيادة على ذلك، بإخفاق الجزائر في تحقيق طموحها لأن تكون هي «يابان العالم الثالث» حسبما صرح بذلك وزيرها للمالية عند تدشين صندوق التوفير، في بداية السبعينيات. ويقصد بذلك نجاح اليابان اقتصادياً وتكنولوجياً، لكن غاب عنه دور التراث الياباني في تهيئة السرير اللازم، دونما هزة، لاكتساب العلوم والتكنولوجيا في ظل تواصل متوازن.

ذلك أن نجاح اليابان يرجع إلى «قوة تقاليده ونهمه الشديد إلى الثقافة» حسب تعبير برونو لوساتو (Bruno Lussato). وهذا ما جعل نسبة النخبة المثقفة في اليابان تبلغ ٢٠ بالمئة، في حين أنها لم تكن تتجاوز ٣ بالمئة في أوروبا خلال

الثمانينيات[٢]. يضاف إلى ذلك مشكل الصحراء الغربية الذي تسبب في استنزاف طاقات مالية ومادية معتبرة.

وعند غياب بومدين المفاجئ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، كان الجيش هو الذي حسم أمر خلافته حسب قاعدة عسكرية معروفة «الضابط الأقدم في أعلى الرتب العسكرية». فكان العقيد الشاذلي بن جديد.

وفي العام الثاني من رئاسة بن جديد تم ضبط برنامج سمي «البرنامج ضد الانقطاعات» الذي كان يهدف إلى تأمين المواد الاستهلاكية غير المتوفرة باستيرادها من الخارج بكميات ضخمة، بعنوان الترفيه على الناس والتهيئة لتحقيق الشعار الذي رفع بعد ذلك بعامين «من أجل حياة أفضل».

وقد استنفد هذا البرنامج نسبة عالية من العوائد البترولية، استفاد منها تجار المواد المستوردة، دون أن توظف في الاستثمار.

في حين أن إعطاء الأولوية لتوريد المواد الاستهلاكية على حساب الاستثمار يعني حرمان جهاز الإنتاج من أية إمكانية لتنويع المنتجات خارج البترول والصناعات البتروكيميائية.

كما أن غياب سياسة نقدية رشيدة تسبب في انعدام أي تناسب معقول بين حجم الأوراق النقدية المسحوبة من طرف البنك المركزي الجزائري وحجم الإنتاج المادي المرتبط بالجهد البشري.

في هذا الإطار تعرضت الجزائر لهزتين كبيرتين: **إحداهما** بترولية عندما انخفض سعر البترول إلى ما دون عشرة دولارات بعد أن بلغ الأربعين دولاراً، والثانية نقدية إذ انخفض الدولار في هذه الفترة وخسر أكثر من ربع قيمته بالنسبة للفرنك الفرنسي. علماً بأن الدولار هو العملة المتداولة في الصفقات البترولية، والفرنك الفرنسي هو المتداول لشراء المواد الاستهلاكية.

إن هذه الهزة المزدوجة قد تسببت في خسارة المداخيل بالعملة الصعبة والتي تقدر بنحو ٨٠ بالمئة، فيما بين عامي ١٩٨٥ ومنتصف عام ١٩٩١[٣]، ومع ذلك أصر النظام على تطبيق أساليب غير ملائمة، تتمثل في الاعتماد على القروض

---

(٢) Bruno Lussato et Gérald Messadié, *Bouillon de culture* (Paris: Editions R. Laffont, 1986).

(٣) كتب صندوق النقد الدولي والجبهة الإسلامية للإنقاذ (الجزائر) حول ذلك في: *Les Cahiers de l'orient*.

لتسديد قيمة الواردات مهما كانت نسبة فوائدها عالية.

وبذلك تضاعفت المديونية التي كانت تمثل ٣٠ بالمئة من المداخيل قبل الهزتين السابق ذكرهما، إلى نحو ٧٥ بالمئة في نهاية عام ١٩٨٦، لأن السلطات المالية كانت تراهن على تحسن وضع الدولار، وارتفاع سعر البترول لتسديد المستحقات.

وفي انتظار ذلك عمد إلى تخفيض الواردات بنسبة الثلث، فيما بين عامي ١٩٨٦ و١٩٨٨؛ على أن ذلك لم يؤد إلى توازن الميزان التجاري، بل أدى إلى الإضرار بجهاز الإنتاج الذي كان متضرراً في الأصل.

وزاد الطين بلة أن النظام ظل يرفض اللجوء إلى صندوق النقد الدولي الذي يعتبره مناقضاً للسيادة الوطنية على أساس أن شروطه تفتح المجال للتدخل الأجنبي. وهذا ما يفسر أن الاتصالات التي شرعت فيها الجزائر مع صندوق النقد الدولي كانت متحفظة ولم تحظ بالوفاق داخل الدولة. ومن هنا اضطرت الجزائر إلى أن تخضع لشروط المُقرضين المضاربين. وشيئاً فشيئاً تحقق نوع من التواطؤ بين المقرضين والجهات التي تزود الجزائر بالسلع الاستهلاكية، من جهة، وبعض من أصحاب القرار الاقتصادي والسياسي من جهة أخرى.

إن النتائج التي ترتبت على ذلك وجهت ضربة حادة إلى الشعار الذي رفع منذ نهاية عام ١٩٨٣ «من أجل حياة أفضل». ولذلك عَدَّل الشارع ذلك الشعار الذي أصبح «من أجل حياة أفضل في الخارج».

وقد عزز هذا الوضع الرغبة في الالتحاق بالخارج سواء لدى الشباب الفقير العاطل أو النخب الجامعية.

ذلك هو الإطار الذي اندلعت فيه مظاهرات الخامس من تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨. وقد كُتب الكثير عن تلك المظاهرات فلا داعي لأن نعود لتفصيل مسبباتها: هل فجرها جزء من النظام ضد جزء آخر بهدف التخلص منه؟ وما هي نسبة «التلقائية» في تلك المظاهرات التي جعلتها تخرج عن السيطرة فانقلب السحر على الساحر؟ فالذي يهم أن الجيش تدخل لأول مرة لمواجهة المتظاهرين فنزلت الدبابات للشارع وكانت هناك ضحايا.

ومهما تكن الإجابة فالذي لا شك فيه أن مظاهرات تشرين الأول/اكتوبر أسفرت عن إعادة تشكيل الخارطة السياسية بصورة برزت معها ثلاث حقائق:

١ - بروز صراع الكتل للعلن وخروجه من الخفاء.

٢ - سجَّل تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ نقلة نوعية في دور الجيش: فإذا كان

دوره موجوداً في كل الحقب، فإنه كان يتمثل في تدخله في القضايا الاستراتيجية والملفات السياسية الكبرى، أي أن دوره كان محدوداً، يقتصر على مجالات محددة، لا يتجاوزها إلى شؤون التسيير اليومي. أما بعد أحداث أكتوبر فقد أصبح الجيش معنياً بالحياة السياسية كلها. وهو وضع استمر، بل إن دوره تعاظم بعد توقف المسار الانتخابي.

٣ ـ سجَّل تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ ميلاد التعددية السياسية. وهذا ما اضطر إطارات الجيش إلى مغادرة هياكل جبهة التحرير الوطني.

إن الخريطة التي تشكلت نتيجة لذلك كله، إذا كانت تختلف كلياً عن سابقتها، فإنها لم تضع حداً لصراع الكتل ولم تنجح بتعبيد الطريق لتطبيق الديمقراطية، على مراحل، علماً بأن تطبيقها في بلد مثل الجزائر لا يمكن أن يتم دفعة واحدة في نظر معظم المعنيين.

ذلك أن الجهات التي حركت «الديمقراطية» كانت تقصد إلى التحكم في تنفيذها حتى تستمر في الحكم بعد أن تكون قد اكتسبت شرعية جديدة تجعلها مقبولة من الشعب.

لكن مكمن الضعف في هذا المسعى هو أنه قد ضبط من طرف تقنوقراط، أو مناضلين أصبحوا تقنوقراطاً بعد أن انقطعوا عن نبض الشارع، وتعودوا على الحسابات «المخبرية» إن صح هذا التعبير.

يؤكد ذلك القفزة الكبيرة التي سجلها عدد الأحزاب المعترف بها خلال سنة ونيف: فقد كان عدد الأحزاب في آخر عام ١٩٨٩ لا يتجاوز اثني عشر. أما في عام ١٩٩١ فقد قارب أو تجاوز الستين. وليس من المستبعد أن التشجيع على هذا التوالد شبه «الأميبي» للأحزاب (فكل حزب يشكل تعطي له الدولة ميزانية تأسيس) يهدف إلى تقليص هيمنة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وكأنَّ كل حزب جديد يقوم لا بد من أن يكون على حسابها، وهناك من يقول إن جبهة التحرير أيضاً كانت مستهدفة. والعقلية المخبرية نفسها التي سطرت قانون الأحزاب الذي صدر بتاريخ ٥ تموز/يوليو ١٩٨٩، هي نفسها التي دفعت إلى تكاثر الأحزاب؛ وهي نفسها التي ضبطت التقديرات بالنسبة للانتخابات البلدية (حزيران/يونيو ١٩٩٠) والانتخابات التشريعية (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١). فقد كانت أجنحة النظام في مجموعها مطمئنة إلى تقديراتها التي ضبطت بعيداً عن الواقع.

وإن دَلَّ ذلك كله على شيء فإنه يدل على أن الطبقة السياسية الجديدة ما زالت في طور التكوين: فالجزء الذي يتولى الحكم منها يتصور أن بقاءه واستمراره

مضمونان، ويرفض احتمال أن يترك الحكم في عملية تداول ديمقراطية، وجزؤها الذي يوجد على هامش الحكم أو يوجد في المعارضة لا يسلم بمحدوديته، ولا يعترف بالواقع. يضاف إلى ذلك أن مجموع هذه الطبقة السياسية ـ في قلب الحكم أو على هامشه أو في المعارضة ـ ما تزال ثقافتها الديمقراطية جد محدودة إن لم تكن منعدمة.

وهذا ما يجعل المسرح السياسي مطبوعاً بديمقراطية موجهة، قائمة على توازن مصالح وتكتلات.

وكانت أول محاولة تغيير عرفها أسلوب الحكم بعد الإعلان عن الانفتاح السياسي إثر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨، هي تعيين رئيس حكومة يتمتع بصلاحيات واسعة، هو المرحوم قاصدي مرباح، بدلاً مما كان معمولاً به منذ آذار/مارس ١٩٧٩، عندما كان يتم تعيين «وزير أول» تقتصر مهمته على التنسيق بين الوزارات، بين اجتماعين للحكومة يرأسهما رئيس الجمهورية.

لكن لم يكد يدور عام على تعيين مرباح رئيس حكومة حتى حدث الاصطدام بينه وبين رئيس الجمهورية، فأقيل وعين مولود حمروش الذي رفع شعار الإصلاحات الاقتصادية، ودعا إلى القطيعة مع الماضي، ووضع حداً للاقتصاد الريعي.

ونظراً إلى أن الانفتاح السياسي استحوذ على الاهتمام فلم تهتم الأحزاب الجديدة بالجانب الاقتصادي، خصوصاً أنه لم يكن لديها ـ كما لم يكن لجبهة التحرير قبلها ـ برنامج اقتصادي، فضلاً عن أن يكون لها مشروع مجتمع. وهذا ما سهل مهمة حكومة الإصلاحات في تمرير إصلاحاتها بعيداً عن أية رقابة، ودون أن تواجه بسلطة مضادة ممثلة في معارضة قوية وجادة.

صحيح أن هناك جناحاً «محافظاً» داخل جبهة التحرير كان يعارض الانفتاح، سياسياً أو اقتصادياً. لكن هذا الجناح المحافظ وجد نفسه مضطراً إلى الإذعان والتسليم بالانفتاح السياسي نظراً لتجاوب الشارع معه. ومن هنا ركز المحافظون هجوماتهم على التدابير الاقتصادية التي طبقت بعنوان «الإصلاحات».

وقد ساعدهم في مهمتهم الأخطاء والتناقضات التي وقعت فيها الحكومة.

ـ فحكومة «الإصلاحات» التي عينت في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ وجدت وضعاً مالياً صعباً لا يسمح للجزائر بتسديد أقساط الديون التي حَلَّ أجلها؛ ومع ذلك فلم تضع خطة للتحكم والحد من الاستيراد. فقد قفز حجم الواردات من ١٠,٥ مليار دولار في عام ١٩٨٩ إلى ١٤,٣ مليار في عام ١٩٩١، وازداد حجم خدمة الديون

من ١٥ بالمئة عام ١٩٨٩ إلى ٢٤ بالمئة عام ١٩٩٢.

إذن فقد تواصل تدهور الوضع المالي حتى اعتبرت الجزائر ضمن البلدان المشكوك في قدرتها على السداد، لأن جملة الدين الخارجي بلغت ٥٠ بالمئة من الناتج الوطني الخام.

وهذا في الوقت الذي تسعى فيه الجزائر إلى تشجيع الاستثمارات الخارجية التي لن تتشجع إزاء الصدقية المتردية مالياً.

وهكذا استمر اللجوء إلى ما يسمى أسلوب تسديد دين مستحق باللجوء إلى الاقتراض من جديد (Reprofilage)، وذلك بدل القبول بإعادة جدولة الديون.

ـ في الوقت الذي يفرض فيه منطق الإصلاحات والتعددية الانفصال عن جبهة التحرير، أو على الأقل إيجاد صيغة ملائمة للعلاقة بينها وبين الحكومة، نجد أن خمسة من وزراء حكومة الإصلاحات، كانوا أعضاء في المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني، ومن ضمنهم رئيس الحكومة نفسه.

وعندما أخفقت حكومة الإصلاحات هذه في الانتخابات البلدية (حزيران/ يونيو ١٩٩٠) وتبين خطأ تقديراتها، ناقشت الموضوع في اجتماع خاص. وكان الاتجاه الذي دافع عنه رئيس الحكومة ومعظم الوزراء أن الإخفاق في تلك الانتخابات، كان إخفاقاً لجبهة التحرير الوطني وليس إخفاقاً للحكومة. فالحكومة «لها مهمة خاصة هي تطبيق الإصلاحات» كما قيل. وقد لاحظ آنذاك أحد الوزراء بأن هذا المنطق ـ عدم إخفاق الحكومة ـ لا يستقيم مع وجود خمسة من أعضائها الأساسيين وفي مقدمتهم رئيس الحكومة في المكتب السياسي لجبهة التحرير.

ـ في الوقت الذي كان فيه بعض العناصر القيادية في جبهة التحرير يغازلون الجبهة الإسلامية للإنقاذ ويشجعونها على الاستعداد لتسلم الحكم، كان بعض مسؤولي الهيئة التنفيذية (الحكومة) يخططون لضرب جبهة التحرير، وتوظيف جبهة الإنقاذ لأداء هذه المهمة من أجل أن يستمروا هم في الحكم.

ـ عدم استخلاص العبرة من إخفاق الحكومة في الانتخابات البلدية، يكشف عن الإصرار على البقاء في الحكم، وهو ما يتناقض مع الانفتاح الاقتصادي والتعددية، في حين أنه كان من الممكن أن تستقيل الحكومة ويبقى رئيس الجمهورية في موقعه، لإعطاء انطباع بالاستعداد للتداول. وهذا التناقض حرم الحكومة من الدعم الذي كانت تتوقعه من المجتمع الغربي. فقد كانت تراهن على أن الانفتاح الاقتصادي والقضاء على احتكار التجارة الخارجية، وقانون القرض والنقد الذي يضمن استقلال البنك المركزي عن الجهاز التنفيذي، سوف يضمن دعم المجتمع

الدولي لها. وفعلاً فإن التخلص من نظام الحزب الواحد، والانفتاح الاقتصادي لا يمكن إلا أن يلقى الترحيب الدولي. إلا أن المجموعة الدولية ـ وبخاصة المجموعة الغربية ـ لا تريد أن تزج بنفسها في صراع داخلي بين تكتلات داخل النظام، يتم وفق قواعد غير واضحة، يغلب عليها طابع التآمر وليس الطابع السياسي النزيه، لأن المسلك الفعلي لحكومة الإصلاحات يدل على أنها تبحث عن حلفاء بمنطق «سياسوي» وليس بمنطق إصلاح حقيقي.

وقد ظل منطق الإصلاح الحقيقي الذي يندرج في خطة متوسطة أو بعيدة المدى غائباً حتى بعد وقف المسار الانتخابي. فقد اتخذت قرارات لا تستند إلى أية قاعدة اقتصادية؛ يكفي للتأكد من ذلك أن نجمع حصيلة التخفيض المستمر للعملة المحلية على مدى تلك السنوات، إذ بلغ مجموعها نحو ١٤٠٠ بالمئة؛ إن هذه النسبة لم يكن لها ما يبررها خلافاً لما حدث في البرازيل مثلاً حيث كان هناك منطق اقتصادي ـ تكنولوجي.

إن تخفيض العملة الوطنية يهدف عادة إلى تعزيز فرص التسويق الخارجي أمام المنتوجات الوطنية. في حين أنه لا يكاد يوجد إنتاج وطني جزائري قابل للتسويق ما عدا المحروقات المسعرة بالدولار.

لقد أدى تخفيض الدينار الجزائري بتلك النسبة المهولة إلى تدهور السوق الداخلية، وارتفاع الأسعار بصورة فاحشة بالنسبة للمواطن، وإلى ارتفاع كلفة الاستثمار وأسعار المواد المستوردة التي ضاعف من نتائجها السلبية أنها كانت نتيجة انفتاح تجاري فوضوي وسوق سوداء منظمة.

وهذا بالضبط ما أدى إلى سحق الطبقة الوسطى. وما تزال الصحافة الجزائرية، إلى الآن، تنشر معلومات عن صفقات وعقود تبرم بالعقلية «اللااقتصادية» نفسها!

رابعاً: انعدام آلية لصناعة القرار

ما هو تفسير هذا التدهور المستمر للأوضاع؟ لقائل أن يتساءل!

لقد ذكرنا بعض الأسباب المباشرة التي تفسر ذلك. وهناك أسباب غير مباشرة تتصل بعدم احترام الأصول المتبعة لصياغة حلول المشاكل المعقدة التي يواجهها بلد مثل الجزائر، إذ لا يمكن تصور حلول ناجعة لمشاكل الجزائر اليوم إلا في إطار مستنير يتميز بمحطات أساسية أربع(٤):

(٤) فكرة المحطات الأربع هذه مستقاة من نص محاضرة ألقاها جون سول عام ١٩٩٦.

المحطة الأولى وهي نقطة الانطلاق تتمثل في تشخيص الواقع بأنواع المعاناة التي تطبعه: أزمة اقتصادية، اجتماعية، أزمة هوية، أزمة ثقافية وتعليمية... الخ. ولا شك في أن مناقشة كل تلك الجوانب لن تكون مجدية إلا إذا كان هناك أخذ ورد، بين اتجاهات متعددة بهدف الوصول إلى صيغة تصور الواقع الذي يسلم به الجميع أو الأغلبية. وهذا يتطلب عدم تهميش أي تيار. أما اقتصار النقاش على الفئات الحاكمة ومن يدور في فلكها فإنه يكون على شكل الصورة التي يعبر عنها المثل الشعبي «الطائر يغني وجناحه يرد عليه».

وميزة هذا النقاش أنه يولد «الشك» في بعض المسلمات التي تعود عليها النظام، وهو ما يمثل **المحطة الثانية**. ولا تخفى أهمية الشك، لأنه يؤدي إلى تعديل التصورات المبدئية التي يتشبث بها أصحابها بداية الأمر، حتى تتبلور صورة الواقع الحقيقي.

وقد عبر الإمام أبو حامد الغزالي عن وضع مشابه، عندما شبه «الحقيقة» والاختلاف في تصويرها، بفيل ضخم تحاول مجموعة عميان وصفه: فهناك صورة الفيل كما يصفها الأعمى الممسك بذيله، وهناك صورة زميله الذي يصفه من خلال تلمسه للناب، وهي بدورها تختلف عن الصورة التي يقدمها من يتلمس الأذن.. الخ. فكل وصف يقدمه كل منهم على أنه حقيقة الفيل ليس هو الحقيقة التي هي مجموع تلك الأوصاف.

وتتمثل **المحطة الثالثة** في اتضاح الرؤية بعد الشك في الحيثيات المطروحة والاتفاق على تشخيص حقيقة الواقع، وهو ما يؤدي إلى الاتفاق على القرار الذي ينبغي اتخاذه.

بعد ذلك فقط تأتي **المحطة الرابعة** المتصلة بتنفيذ القرار وتسيير المسالك التي تترجمه وتحوله إلى واقع جديد.

لكن طبيعة الهياكل القائمة في الجزائر وفي غيرها من البلدان المتخلفة لا تركز إلا على المحطتين الأخيرتين، وتتجاهل المحطة الثانية كلية. في حين أن علماء السياسة يعتبرون المحطة الرابعة هي الأقل أهمية، وهي تبدو كذلك فعلاً في البلدان المتقدمة. أما في بلداننا فالمحطة الرابعة تعتبر هي الأهم، ومن هنا الاصطدام بين المراكز التي تصنع القرار، لأن كلاً منها يحاول أن ينفرد بالتنفيذ.

قد يقال: لكن هناك مجالس منتخبة؛ وذلك صحيح. لكن انتخابات تلك المجالس لم تخل من شبهة أو شبهات، بل إن إحدى القنوات الأجنبية تمكنت من تصوير وقائع تزوير، كان أصحابها يتصورون أن المصورين تابعون للتلفزة الجزائرية.

ولا شك في أن انتخابات تفتقد الشفافية، تساعد على تكوين «حواش» مختلفة، كل حاشية تتبع كتلة من الكتل التي تشارك في صنع القرار. وهذا الوضع يساعد على إفراز ظاهرتين: **الأولى** هي أن يحل الخطاب البليغ اللفظي الحماسي محل النقاش في العمق بين أفكار مختلفة. ومثل هذا النقاش الذي يقوم على البهرجة اللفظية وسحر الكلام يؤدي إلى تغييب النقاش الحقيقي وراء شكليات البلاغة الخطابية.

أما الظاهرة **الثانية** التي يفرزها ذلك الوضع فهي ما يمكن تسميته بأخلاق وسلوكات «الحاشية»، والتي تتمثل في التملق والانتهازية. ومن شأن وضع الأزمة أن يعمق هذه الظاهرة، إذ يشعر البيروقراطي بأهمية الاعتماد على كتلة تحميه، فيتملقها عسى أن يصيبه شيء من رذاذ المكاسب التي شحت والتي لا تتوزع على الحواشي إلا بمقدار. ومثل هذه الظاهرة تؤدي إلى تفريخ الشك في المبادئ والسخرية من القيم والطعن في الثوابت.

وهكذا تنشأ لغة خاصة يتخاطب بها أفراد الكتلة، وبخاصة الكتلة البيروقراطية والتقنوقراطية التي تمثل أحد الدروع الأساسية للنظام. ففكرة الأزمة وبحث طرق الخروج منها بعيدة كل البعد عن أن تطرق أذهان أفراد هذه المجموعة، فضلاً عن أن تقبل بمناقشتها مع مجموعات أخرى، بل ان مجموع أنشطتها تهدف - عبر ما تضعه من خطط - إلى تعزيز سلطاتها معتبرة أن ذلك هو المخرج الحقيقي.

إن المتتبع للنقاش الدائر في الجزائر - وفي غير الجزائر - يكاد يلاحظ سيادة خطاب واحد أو متشابه: حديث عن أزمة متعددة الأوجه، يكتفي بذكر عناوين وشعارات، من غير تفصيل. وإذا كان هناك تفصيل فهو حديث عن الأزمة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية (اندحار الطبقة الوسطى وتدهور المستوى المعيشي، بالإضافة إلى انخفاض مستوى التعليم... الخ).

لكن لا أحد تقريباً يثير موضوع البنيات العقلية التي تحتاج إلى هزة... إن هذه البنيات هي التي تفسر عجز النظام عن تجديد نفسه بصورة حقيقية. فالتجديد لا يتناول إلا الوجوه الكبيرة التي شاخ أصحابها (وأحياناً حتى ما يبدو وجهاً جديداً هو في الواقع قديم). إنه لون من الاستنساخ السياسي الذي يجعل الحياة السياسية لا تخرج عن دوائر الكتل والمصالح والصراع بينها.

بناءً على ذلك كله ألا يمكن القول بأن الجزائر في مأزق؟ بلى. ألم يصرح رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، محمد الصالح منتوري، قائلاً منذ سنة: «إن الآفاق مسدودة عملياً، والتقدم متوقف، والأمل ضاع تقريباً»(٥) ومن قبله صرح

---

(٥) *Liberté*, 17/5/2000.

وزير الصناعة وإعادة الهيكلة بأن «الاقتصاد الجزائري في حالة احتضار»[٦]. ولم يتردد الكاتب الجزائري المعروف، بوعلام صنصال، في تقديم لوحة سوداء عن الاقتصاد الجزائري. فهو يقول جواباً عن سؤال عن حال الصناعة في القطاع العمومي: «إنها كارثة حقيقية، لقد بلغ تدهورنا دركاً لا نستطيع أن نعمل معه شيئاً يذكر. فمؤسساتنا العمومية تتخبط في شباك مصالح متضاربة توقف كل إمكانية للتطور. والنقابات منظمة على الطريقة السوفياتية. والمسيرون يعينون زملاءهم فيما بينهم، أو يعينهم النظام دون أن يشترط فيهم مهارات وكفاءات. والإدارة ترفض أن تتخلى عن مثقال ذرة من صلاحياتها التي تمارسها بأسلوب ستاليني. لقد صرفنا، خلال عشر سنوات ما يتراوح بين ٦٠٠ و٨٠٠ مليار دينار (وهو ما يعادل ٤٠ مليار دولار إذا أخذنا بمعدل الصرف خلال هذه المدة). لقد أغلقنا ألفاً ومائتي مؤسسة، وسرحنا نصف مليون عامل».

لقد مني مشروع تحديث الصناعة بفشل ذريع، لأنه أريد تطبيقه ضد أبسط القواعد التي يفرضها الحس السليم. إن الوضع لا يتسم فقط بأنه لم يشهد انطلاق أي شيء، بل إن عدة قطاعات شهدت تدهوراً حتمياً لا يمكن تداركه في نظري. وإذا كان الأمل قد علق على القطاع الخاص كي يكون البديل من القطاع العمومي، فإنه لم يلق أي دعم حقيقي يساعده على أن ينهض ويتكيف، فقد تعرض هو الآخر، وبقوة، للأزمة».

ولما سئل: «هل لديك أمل في التغيير» أجاب بما يلي: «لا يوجد لديَّ أمل حالياً. فليس لنا مذهب؛ إن اقتصاد السوق ما يزال حديث صالونات. والحكومة ليست لديها أية رؤية على المدى المتوسط أو البعيد، إنها تسير حسب الظروف وحسبما تقتضيه لعبة الأجهزة. ثم إن الحكومة لم تعد لديها الوسائل التي كانت تملكها سابقاً. كما أن عدم استقرار النظام يفسر كثيراً من الأمور»[٧].

لقد تعمدت إيراد هاتين الفقرتين من حديث هذا الكاتب لمجلة فرنسية أسبوعية معروفة، دون تلخيص، ليس لأنه أديب معروف على الساحة الفرنسية، ولكن لأنه يشغل وظيفة سامية بالجزائر هي وظيفة «مدير عام الصناعة» في وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة.

ولا بأس بالتذكير بما قاله وزير المالية السابق في حكومة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة منذ نحو خمسة أشهر، والذي أصبح الآن هو مستشاره الاقتصادي: «إذا لم

---

(٦) *Liberté*, 28/3/2000.

(٧) *Figaro magazine* (19 mai 2001).

تعمد الجزائر إلى تطبيق الإصلاحات الاقتصادية العميقة التي يتضمنها برنامج الحكومة، فإنها تكون مهددة بالسقوط في كنف النسيان، بل إنها تكون عرضة لما هو أدهى وهو اختفاؤها من خريطة المصالح الوطنية»[٨].

وهذا التصريح الأخير يدل على أن الحكومة الجزائرية التي تشكلت عام ١٩٩٩، لم تستطع أن تنفذ برنامجها بعد مرور نحو عامين على إعلانه.

إن التصريحات السابقة لا يمكن اتهام أصحابها بالمبالغة والتهويل، فكلهم مسؤولون. ومعنى ذلك أن الإصلاحات الموعودة منذ عام ١٩٨٩ لم تتحقق.

خاتمة

هذه اللوحة القاتمة للوضع، زادتها القلاقل التي عرفتها عدة مناطق من الجزائر، قتامة، خصوصاً أحداث منطقة القبائل التي تكررت في جهات أخرى.

وقد أعادت هذه القلاقل، إلى الواجهة، ما كان أشيع قبلاً عن وجود صراع في قمة السلطة، وما يستتبعه من صراع بين الأجهزة.

ومعروف أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة كان كلف محند أسعد المعروف بنزاهته، بأن يرأس لجنة تحقق في تلك الأحداث وأعطاه صلاحيات واسعة.

وقد أكد هذا الأخير في التقرير الأولي الذي نشر أمرين أساسيين: عدم وجود مؤامرة خارجية، ووجود صراع بين الأجهزة.

وقد أدلى محند إسعد، بتصريح إلى صحيفة **لوموند**[٩]، لمح فيه إلى أن الأحداث الأخيرة قد تؤدي إلى إعادة تشكيل الفضاء السياسي وقد تتسبب في تغييرات مؤسساتية.

وقد أشيع في الجزائر، أثناء تلك الأحداث، أن الرئاسة طلبت من الجيش التدخل لقمع المظاهرات، إلا أن قيادته رفضت، لأنها لا تريد تكرار تجربة عام ١٩٨٨.

وسواء أكان ذلك صحيحاً أم لا، فتجدر الإشارة إلى أن صحيفة **الوطن** اليومية (وهي من أوسع الصحف انتشاراً) كتبت تعليقاً على ذلك التصريح، فتساءلت عما إذا كانت الإشارة إلى تغييرات مؤسساتية يعني أنها رسالة وجهها الرئيس

---

(٨) من خطابه أمام المجلس الوطني في ١٢ آذار/ مارس ٢٠٠١.

(٩) *Le Monde*, 9/8/2001.

بوتفليقة عبر رئيس لجنة التحقيق، إلى الرأي العام؟

ثم تعمد الصحيفة إلى التذكير بالمواقف التي كان أعلنها عبد العزيز بوتفليقة عندما كان مجرد مرشح للرئاسة، وتلخصها في أنه كان يرى أن تكون التعددية محدودة، وأن يكون النظام رئاسياً وأن يُحد من نفوذ سلطة الجنرالات. ثم تقول ما ترجمته: «لكنه عندما وصل إلى قصر المرادية (مقر الرئاسة) أصيب حماسه بالفتور. ولا شك في أن تعقيدات الوضع وعمق الأزمة تفسر بعض الشيء ذلك الفتور. لكن يبدو أن ميله إلى التفاهم مع المؤسسة العسكرية وإلى الحفاظ على التوازنات بين الكتل والقوى السياسية قد تغلب على إرادته السابقة في إحداث تغييرات كان يعرف أنها صعبة ومؤلمة. ألم يكن قد صرح في الجزائر وبالخارج بأنهم (أي جنرالات الجيش) قد سطروا له خطاً أحمر لا يتجاوزه؟»[١٠].

ولعل هذا الميل إلى الحفاظ على التوازنات هو الذي دفع الصحيفة نفسها إلى أن تتحدث في مكان آخر من العدد نفسه عن تخوف الناس من أن يتبخر جزء من الـ ٥٢٥ مليار دينار المخصصة لمشروع الإنعاش الاقتصادي «كما تبخرت المليارات المعدة لإعادة الجدولة». ولم يتردد كاتب هذه المقالة في أن يعبر عن قلق المواطنين من أن تكون بعض المبالغ المخصصة للإنعاش الاقتصادي «موضوع أطماع أصناف المافيا المحلية والقطاعية التي ما تزال تشعر بقوتها».

يبقى بعد تقديم هذه اللوحة عن الحالة الجزائرية الراهنة وأسبابها القريبة والبعيدة، المباشرة وغير المباشرة، أن نتعرف على أبرز التحولات التي تحققت في الميدان والدعوة إلى مزيد من التفاعل: ما هي أصنافها؟ ما هي الحلول التي يمكن تصورها لتجنب انفجار يخرج عن السيطرة؟

الإجابة عن ذلك لا تتسع لها فقرة أو فقرتان، بل تتطلب موضوعاً آخر.

---

(١٠) انظر: صحيفة **الوطن** (الناطقة بالفرنسية)، ٩/٨/٢٠٠١.

ثانياً: المجتمع المدني في الجزائر (الحُجرة ـ الحصار ـ الفتنة)[*]

أيمن ابراهيم الدسوقي[**]

مقدمة

ثمة ثلاثة مصطلحات توضح بجلاء الإطار العام لحركة المجتمع المدني في الجزائر، وهي الحجرة والحصار والفتنة. و«الحُجرة» مصطلح جزائري عامي يشير إلى وضع يسلب فيه الشخص بالقوة جزءاً من حقوقه وممتلكاته أو كلها[١]. ويظن الباحث أن المجتمع المدني في الجزائر، كان هدفاً للحجرة بهذا المعنى المحدد منذ إلغاء نتائج الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، وما تلا ذلك من انفجار دوامات العنف التي تكاد تقارب في شدتها وقسوتها الأساطير «الحشاشينية». أما «الحصار» فهو التعبير الجزائري المستخدم لوصف حالة الطوارىء أو الأحكام العرفية. فمن المعروف أن الجزائر منذ الاتجاه إلى التعددية قد عاشت ولا تزال تجربتين للحصار. كانت الأولى اعتباراً من ٥ حزيران/يونيو ١٩٩١ وحتى ٢٩ أيلول/سبتمبر من العام نفسه. فيما بدأت التجربة الثانية بعد ذلك بنحو أربعة أشهر، أي في ٩ شباط/فبراير ١٩٩٢، ولا زالت سارية حتى الآن. وفي كلتا التجربتين تأسست مشروعية المرسوم الخاص بفرض حالة الحصار على المادة

(*) نشر في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٣، العدد ٢٥٩ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠)، ص ٦٢ ـ ٧٩.

(**) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

(١) لمزيد من المعلومات عن هذا المصطلح، انظر: Abderrahmane Adjerid, *La Hogra ou l'humiliation du peuple algérien* (Paris: Edition babylone, 1992), pp. 122-123.

(٨٦) من الدستور[٢]. بينما يشير مصطلح «الفتنة» ـ بحسب قاموس المفردات السياسية العربية[٣] ـ إلى القلاقل الداخلية الحادة التي يعقبها صراع مسلح، وهو يعني العنف التبادلي بين طرفين أو أطراف عدة، كما أنه يتسع ليشمل كل صور الاضطرابات الداخلية التي تسبق العنف أو تمهد له. وما من شك في أن الجزائر والمجتمع المدني فيها غارقان في الفتنة منذ عام ١٩٩٢.

وتعود أهمية دراسة المجتمع المدني في الجزائر إلى أهمية هذا الأخير بالنسبة للمرحلة الانتقالية التي تمر بها هذه البلاد. فثمة دليل إمبيريقي، استخلص من تجربة شرقي أوروبا، بعد انهيار النظم الاشتراكية والشيوعية فيها، يوضح أن المجتمع المدني هو الحافز أو المثير لعملية التحول الديمقراطي، وهو القوة التي تقف خلف تحول ديمقراطي ناجح. فضلاً عن ذلك، فإن وجود مثل هذا المجتمع يعد ضماناً أساسياً لاستمرار وتماسك الديمقراطية في المرحلة التالية، وتكون الوظيفة الأساسية للمجتمع المدني ممارسة الضغوط وبلورة قواعد معينة للحد من سلطة الدولة[٤].

واللافت للنظر في التجربة الجزائرية، وبخاصة منذ الاتجاه إلى التعددية في بداية السبعينيات وأواخر الثمانينيات، نقطتان على جانب كبير من الأهمية:

ـ **الأولى**، تتعلق بحيوية المجتمع المدني، على رغم مناخ الأزمة الذي يطوقه من كل جانب، سواء قيست هذه الحيوية بتعدد تنظيماته أو بكثافة أنشطتها أو انخراط أعضائه في مشكلات المجتمع وقضاياه.

ـ أما **الثانية**، فتشير إلى أنه فيما يبدو المجتمع المدني (مؤسسات وأفراداً وبشراً وتقاليد، وأنماط تفكير وسلوكيات) ليبرالياً ومتفتحاً، يبدو المجتمع السياسي متناقضاً في قيمه وسلوكياته ومعبراً عن ازدواجية، شأن الثقافة الجزائرية، فهو يظهر في قيمه الليبرالية وفي سلوكياته المحافظة والتسلطية.

إشكالية الدراسة

مع انتهاء عام ١٩٩٩، تكون الأزمة الجزائرية قد أكملت ثماني سنوات، وهي

(٢) انظر: نيفين عبد المنعم مسعد، «العنف السياسي للحركات الاجتماعية الدينية: دراسة للجبهة الإسلامية للإنقاذ بالجزائر،» ورقة قدمت إلى: **ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن: أعمال الندوة المصرية ـ الفرنسية الخامسة، القاهرة، ١٩ ـ ٢١ نوفمبر ١٩٩٣**، تحرير نيفين عبد المنعم مسعد (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥)، ص ٢٤٥ ـ ٢٤٦.

(٣) عن هذا المفهوم، انظر: **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: التقرير السنوي، ١٩٩٣** (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٣)، ص ١٦.

(٤) انظر: Moheb Zaki, *Civil Society and Democratization in Egypt, 1981-1989* (Cairo: Konrad Adenauer Stiftung; Ibn Khaldoun Center, 1994), p. 38.

أزمة مجتمعية متعددة الأبعاد «دستورية واقتصادية وسياسية وثقافية»، وصفها البعض بأنها أزمة حضارية[٥]. بعبارة أخرى، يمكن القول ان بيئة النظام السياسي الجزائري بعناصره المختلفة بيئة مأزومة. فمنذ منتصف الثمانينيات، مع الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية، تعاني الجزائر حلقات مفرغة من المشاكل الاقتصادية، التي زادت وطأتها على المجتمع مع الاتجاه نحو اقتصاد السوق وتطبيق برامج التثبيت والتكيف الهيكلي. وعلى رغم تغير الإطار الدستوري للدولة، مع الاتجاه إلى التعددية في عام ١٩٨٩، ثم تعديله في عام ١٩٩٦، إلا أنه لا يزال يثير مشكلات سياسية مع القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني، كونه يكرس الوضع القائم، ويؤكد هيمنة المؤسسة التنفيذية، وعلى رأسها رئيس الجمهورية. بالإضافة إلى ذلك، فإن المجتمع الجزائري «الشاب» تعتصره مشكلات عديدة، لعل أهمها الانقسام الجيلي، والبطالة المزمنة، والانقسام الطبقي الحاد بين أقلية تمتلك الثروة وأغلبية تتوزع بين حد الكفاف وما دون مستوى الفقر... الخ. فضلاً عن ذلك، فإن البعد الثقافي للأزمة الجزائرية يسهم بدوره في إزمان الانقسام المجتمعي، وبلورة صورة أخرى للصراع الاجتماعي. وتأتي الأزمة السياسية منذ عام ١٩٩٢ لتزيد الوضع كله حدة وتعقيداً.

ومن هذا المنطلق، تتبلور إشكالية الدراسة في بحث العلاقة التبادلية بين بيئة النظام السياسي الجزائري ومؤسسات المجتمع المدني. بعبارة أخرى، تتلخص هذه الإشكالية في السؤالين التاليين:

ـ كيف انعكست حالة الأزمة التي يمر بها النظام السياسي الجزائري على مؤسسات المجتمع المدني؟

ـ ما هو دور مؤسسات المجتمع المدني في هذه الأزمة؟

وعليه، تنقسم هذه الدراسة إلى العنصرين التاليين:

أولاً ـ تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر.

ثانياً ـ تنظيمات المجتمع المدني والأزمة الجزائرية: التفاعل المتبادل. ثم **خاتمة** تلخص أهم نتائج الدراسة.

---

(٥) انظر: هدى ميتكيس، «توازنات القوى في الجزائر: إشكاليات الصراع على السلطة في إطار تعددي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٦، العدد ١٧٢ (حزيران/يونيو ١٩٩٣).

أولاً: تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر

تتعدد تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر، وتتباين في ما بينها في نوعية نشاطاتها والقضايا التي تنشغل بها وتدافع عنها، غير أنها تتضافر جميعاً في الإبانة عن تلك السمة التي يتسم بها المجتمع المدني في الجزائر، والتي سبقت الإشارة إليها، وهي الحيوية. ويمكن الإشارة بإيجاز إلى أهم هذه التنظيمات، كما يلي:

١ ـ تنظيمات العمال والزراع

تتعدد التنظيمات العمالية، وتلك الخاصة بالفلاحين، وأهمها:

أ ـ الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA)

تأسس عام ١٩٥٦، كمنظمة مستقلة للعمال الجزائريين عن النقابات الفرنسية. وبحسب إحصاءات عام ١٩٩٧، يضم الاتحاد ٨٠٠ ألف عضو، ويعد النقابة العمالية الرئيسية في البلاد. ويضم الاتحاد عشرة قطاعات مهنية وطنية، وهي قطاع الغذاء والتجارة وعمال السياحة، وقطاع عمال تجارة المباني، والمعلمين، وعمال المالية، وقطاع عمال الطاقة والبتروكيماويات، وقطاع المعلومات والتدريب والثقافة، وقطاع الصناعات الخفيفة، والثقيلة، وقطاع الصحة والأمن، والنقل والاتصالات الإلكترونية[٦].

وقد كان الاتحاد مهيمناً عليه من جانب جبهة التحرير الوطني منذ تأسيسه، ثم تابعاً لها منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢ إلى أن انفصل عنها في عام ١٩٨٨. ففي كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢، وقع اتفاق بين جبهة التحرير والاتحاد يضمن الاستقلال الذاتي للأخير، غير أن هذا الاتفاق لم يحترم من جانب الجبهة وأجهزة الدولة التي تدخلت مباشرة عندما انعقد أول مؤتمر للاتحاد في شباط/فبراير ١٩٦٣، وفرضت مرشحيها لإدارته[٧]. ثم جاء بيان رئاسة الجمهورية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، ليحرر النقابات كافة، وعلى رأسها اتحاد العمال، من سيطرة الحزب وأجهزة الدولة، وقد تأكد ذلك في دستور شباط/فبراير ١٩٨٩[٨].

---

(٦) انظر: *The Europa World Year Book, 1997* (London: Europa Publications Ltd., [1997]), vol. 1, p. 359.

(٧) انظر: عبد القادر الزغل، «المجتمع المدني والصراع من أجل الهيمنة الآيديولوجية في المغرب،» ورقة قدمت إلى: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٩٢)، ص ٤٦٤.

(٨) انظر: عمرو عبد الكريم سعداوي، «التعددية السياسية في الجزائر، ١٩٨٩ ـ ١٩٩٢،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٧)، ص ١٤٠.

ب ـ النقابة الإسلامية للعمل

تأسست عام ١٩٩٠، وتستند إلى التعاليم الإسلامية في نظمها وأنشطتها، وتتبع الجبهة الإسلامية للإنقاذ[٩]. ففي إطار سعيها لتعويض الخلل في تمثيل العمال داخلها، حاولت «الإنقاذ» اختراق التنظيم العمالي (الاتحاد العام للعمال الجزائريين)، وكان إخفاقها في ذلك داعياً لها لإنشاء تنظيم عمالي مواز عرف باسم «النقابة الإسلامية للعمل». ولقد حرصت الجبهة على أن تمثل في داخل هذه النقابة القطاعات الاقتصادية الرئيسية (الصناعة، التعليم، الصحة، السياحة، النقل والاتصالات)، كما خصصت فرعاً للاهتمام بالبتروكيماويات بحكم أهمية النفط والغاز في الاقتصاد الجزائري[١٠].

ج ـ اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر

أسسها الاتحاد العام للعمال في عام ١٩٩٢ في محاولة للحضور على المسرح السياسي وبهدف مواجهة النفوذ المتنامي لجبهة الإنقاذ؛ ورغبة في التمسك بالطابع الجمهوري العلماني للدولة. وقد انضمت إليها ست منظمات أخرى تمثل أصحاب العمل والمدراء من الشركات الحكومية والخاصة وبعض منظمات حقوق الإنسان[١١].

د ـ الاتحاد الوطني للمزارعين الجزائريين (UNPA)

تأسس عام ١٩٥٣. ومنذ الاستقلال وحتى عام ١٩٨٨ ظل تابعاً لجبهة التحرير الوطني. ويضم، بحسب إحصاءات ١٩٩٧، حوالى ٧٠٠ ألف عضو[١٢].

٢ ـ النقابات المهنية

يقصر القانون ـ الذي يحكم النقابات المهنية ـ عضويتها على هؤلاء الذين يمارسون المهنة. وهناك العديد من النقابات المهنية في الجزائر، أهمها نقابات الصحفيين، والمهندسين، والأطباء، والمحامين، والصيادلة، والقضاة... الخ. ولعل النقابات المهنية، إلى جانب منظمات حقوق الإنسان، هي أنشط التنظيمات المدنية في الجزائر في الوقت الراهن؛ ويرجع ذلك في جزء منه إلى أنها تحصل لأعضائها على

---

(٩) *The Europa World Year Book, 1997*, p. 359.

(١٠) مسعد، «العنف السياسي للحركات الاجتماعية الدينية: دراسة للجبهة الإسلامية للإنقاذ بالجزائر،» ص ٢٣٦.

(١١) سعداوي، «التعددية السياسية في الجزائر، ١٩٨٩ ـ ١٩٩٢،» ص ١٧٥، وميتكيس، «توازنات القوى في الجزائر: إشكاليات الصراع على السلطة في إطار تعددي،» ص ٤٢.

(١٢) *The Europa World Year Book, 1997*, p. 359.

مكاسب تشبه ما تحصل عليه الاتحادات؛ وفي جزء آخر إلى المستوى العالي من التعليم والوعي السياسي. ونظراً لما تتمتع به هذه النقابات من استقلالية نسبية في مواردها المالية، فقد أصبح لها الريادة في حركة المجتمع المدني الجزائري. وثمة عامل آخر يساعد أيضاً على دعم النفوذ الاجتماعي والمعنوي للنقابات المهنية، ويتعلق بأن هذه النقابات تحتل عضوياً واستراتيجياً مكان القلب في المؤسسات الإنتاجية والخدمية بما في ذلك المؤسسات التي تديرها الدولة؛ فلا يسهل حلها أو عزلها من قبل النخبة الحاكمة. ومن بين أكثر هذه النقابات نفوذاً وتأثيراً تأتي نقابات الصحفيين والأطباء والمهندسين، وانضمت اتحادات رجال الأعمال مؤخراً إلى صفوف النقابات المؤثرة في الجزائر(١٣).

٣ ـ المنظمات النسوية

شكلت النساء الجزائريات أكثر من ٣٠ منظمة نسائية تدافع عن حقوق المرأة، وتقاوم العنف الموجه ضدها، وبخاصة من قبل الجماعات الإسلامية المسلحة. وتشارك هذه المنظمات غيرها من المنظمات غير الحكومية في الجزائر أنشطتها المتعلقة بأوجه الحياة الجزائرية كافة، وبخاصة تلك المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان. وينصب جزء مهم من نشاط المنظمات النسوية حول قانون الأسرة الصادر في عام ١٩٨٤: ما له وما عليه(١٤).

ويمكن تصنيف هذه المنظمات، كما يلي:

أ ـ الجمعيات الخيرية النسائية

تعد أكثر أصناف المنظمات النسوية انتشاراً وعراقة. وقد تكون مختلطة تساهم فيها النساء، وقد تكون نسائية صرفة، لا تعمل فيها إلا النساء. ويمكن القول ان هذا النمط من النشاط، على رغم طابعه الخيري، يعبّر عن أزمة تنمية أكثر مما يساهم في حل بعض معضلاتها؛ فهو يركز على النتائج (الفقر) دون أن يطرح وسائل الوقاية منها(١٥).

---

(١٣) انظر: **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: التقرير السنوي، ١٩٩٣**، ص ٢٥.

(١٤) انظر: Karima Bennoune, «Algerian Women Confront Fundamentalism,» *Monthly Review* (New York), vol. 96 (September 1999), p. 34, and

نشرة المجتمع المدني (مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة)، العدد ٧ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)، ص ٢٠.

(١٥) انظر: دلال البزري، «المرأة في العمل الأهلي العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٣، العدد ١٣٦ (حزيران/يونيو ١٩٩٠)، ص ٦٩ ـ ٧٢.

ب ـ الجمعيات أو الاتحادات النسائية التابعة لأحزاب

يمكن الحديث عن نوعين من هذه الجمعيات: **الأول** منها يتعلق بالجمعيات التابعة لأحزاب المعارضة، مثل الاتحاد النسائي التابع لجبهة القوى الاشتراكية أو التابع لحركة مجتمع السلم أو لحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية... الخ. وتدور هذه الجمعيات في الفلك الأيديولوجي للحزب، وهي معارضة للسلطة. أما النوع **الثاني** من هذه الجمعيات، فهي التابعة لأحزاب داخل السلطة أو للحزب الحاكم، أهمها الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات (UNFA)، الذي كان تابعاً لجبهة التحرير الوطني. ويلاحظ أن هذه الجمعيات ليس لها ديناميتها الخاصة؛ فهي تابعة تنظيمياً وفكرياً للحزب الحاكم، بل تقوم بمهام دعم الحزب والحكومة التي تشرف عليها. وهذا هو الدور الذي قام به الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات؛ ولذلك عزفت النساء عن المشاركة فيه إلى درجة وصفه بأنه لا يمثل إلا نفسه[١٦].

ج ـ الهيئات النسائية التابعة للمنظمات المهنية أو الحرة

مثل لجنة المرأة في نقابة المحامين أو الأطباء، ولجنة المرأة في الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان... الخ.

وثمة نوع رابع من التنظيمات النسوية يعرف بالنوادي النسائية[١٧]. فضلاً عن ذلك، هناك تنظيمات لا تندرج تحت أي من التصنيفات الفائتة، وإنما هي مستقلة عن الحكومة والنقابات المهنية والأحزاب، مثل جمعية تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، وجمعية صيحة النساء في ولاية «تيزي أوزو» شرقي العاصمة، والتجمع الجزائري للنساء الديمقراطيات. وقد تشكلت المنظمة الأولى عام ١٩٨٥، بمناسبة تنظيم المعارضة النسائية لقانون الأسرة (الصادر عام ١٩٨٤) الذي لا يجيز المساواة بين الرجل والمرأة، وينتهك حقوق النساء، وهي أول منظمة نسوية علمانية مستقلة.

ويمكن القول ان أهم سمات التنظيمات النسائية الجزائرية هي:

ـ الانقسام التنظيمي والأيديولوجي؛ ويقصد بالانقسام التنظيمي أنه فيما عدا قلة من التنظيمات، فإن غالبية التنظيمات موزعة بين أحزاب أو نقابات مهنية متباينة. أما الانقسام الأيديولوجي، وهو الأهم، فيشير إلى أن هذه التنظيمات مقسمة بين الاتجاهين الإسلامي والعلماني (شأن الثقافة الجزائرية بصفة عامة).

ـ إن معظم النشيطات في الحركة النسوية في الجزائر (وبخاصة في شقها

---

(١٦) **نشرة المجتمع المدني**، العدد ٧ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)، ص ٢٠، و**الحياة**، ١٩٩٥/٣/٢.

(١٧) البزري، المصدر نفسه، ص ٧١.

العلماني) يملن إلى الجهل بالفكر وبالتاريخ الإسلامي، ويمثل هذا ضعفاً في الحركة النسوية[١٨].

٤ ـ جمعيات حقوق الإنسان

ثمة ثلاثة روافد لتيار حقوق الإنسان في الجزائر:

ـ الرافد **الأول**، يتكون من أفراد ينتمون إلى المحامين والجامعيين والأطباء والصحفيين.

فبسبب انهيار الأوضاع المعيشية وعدم وجود أي فرصة أمام هذه الطبقة للترقي، اتخذت من سلاح حقوق الإنسان شعاراً لها.

ـ الرافد **الثاني**، ويضم عناصر تنتمي إلى اليسار. وقد أتاح خطاب حقوق الإنسان لهذه الفئة أن تطالب بحقها في التعبير حتى قبل الاعتراف بالتعددية السياسية، ومن جهة أخرى إعادة النظر في المكتسبات الاجتماعية وأثر الانفتاح الاقتصادي فيها.

ويتكون الرافد **الثالث** من أعضاء الحركة الثقافية البربرية، التي تحتل مسألة الحقوق الثقافية «القبلية» مكاناً بارزاً على أجندة مطالبها.

وقد تأسست جمعيات عدة لحقوق الإنسان في الجزائر، أهمها:

ـ **الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان**: أسسها المحامي علي يحيى عبد النور، وهو وزير سابق في عهد الرئيس بن بللا، ولم يُعترف بها رسمياً حتى الآن. وتعتبرالجمعية منظمة سياسية معارضة للنظام، على الرغم مما يثار حولها من أنها تركز جهودها للدفاع عن حقوق أصحاب النزعة البربرية.

ـ **الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان**: وتضم عناصر مثقفة. وقد عارضت التجاوزات التي ارتكبت خلال أحداث تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، كما سعت إلى الدفاع عن المعتقلين[١٩].

ـ وهناك أيضاً جمعية المساواة أمام القانون، والمرصد الجزائري لحقوق الإنسان.

٥ ـ الجمعيات الثقافية

تعد هذه الجمعيات أحد إفرازات أهم سمات الثقافة الجزائرية، وأعني

(١٨) **نشرة المجتمع المدني**، العدد ٧ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)، ص ٢٠، و**الحياة**، ٢/٣/١٩٩٥.

(١٩) سعداوي، «التعددية السياسية في الجزائر، ١٩٨٩ ـ ١٩٩٢،» ص ١٧٢ ـ ١٧٥.

الانقسام والصراع، حيث تتوزع هذه الجمعيات بين العرب والبربر (في منطقة القبائل).

وتدافع الجمعيات العربية عموماً عن التعريب، والانتماء العربي الحضاري للجزائر، وتهاجم - في الوقت نفسه - دعاة النزعة البربرية، الذين يريدون إفساح المجال للغة الفرنسية. ومن أهم هذه الجمعيات:

- **الجمعية العربية للدفاع عن اللغة العربية**: برئاسة عثمان سعدي.

- **الحركة العربية الجزائرية**: تأسست في عام ١٩٩٧ برئاسة بكوش عبد الحميد. وجاء في بيان تأسيسها: «نحن كجزائريين عرب على اقتناع تام بأن الوضع في الجزائر ليس مشكلة إسلامية فقط، بل إنه مشكلة عرقية وثقافية بين العرب والبربر والفرنكوفونيين. ولذلك قررنا تأسيس حركة جديدة، ينضم إليها كل الجزائريين العرب الغيورين على عروبتهم؛ لكي نقول الحقيقة في هذا الصراع. وهدفنا هو جعل الجزائر بلداً عربياً حقيقياً، وجعل اللغة العربية اللغة الوطنية، وربط ثقافتنا مع بقية العالم العربي»[٢٠].

- **جمعية الجاحظية**: برئاسة الكاتب الطاهر وطار، والتي تهدف إلى تأكيد الانتماء العربي للجزائر، وترفع شعار: «لا إكراه في الرأي»[٢١].

- أما **الحركة الثقافية البربرية** (M.C.B.)، والتي تشكلت في منطقة القبائل منذ أوائل الثمانينيات عقب الربيع القبائلي في عام ١٩٨٠، فتهدف إلى الحفاظ على الهوية الثقافية المتميزة للأمازيغ، وتطالب بأن تكون اللغة البربرية لغة رسمية للدولة الى جانب العربية، وتُعارض سياسة التعريب، وتدافع عن الارتباط بفرنسا واستخدام اللغة الفرنسية في الإدارة. ويُلاحظ المتابع لبيانات الحركة ونشاطها أن ثمة تحولاً في أهدافها؛ فهي وإن لم تتخل عن مطالبها الثقافية، إلا أنها سعت إلى توظيف ما تحقق منها لصالح العمل السياسي للأحزاب البربرية. ويمكن القول ان هذا التحول هو تتويج للمراحل السابقة، بعد أن اعتُرِف بمطالبها الثقافية على مستوى النص (الاعتراف بالأمازيغية كأحد مكونات الهوية الجزائرية بعد تعديل الدستور في عام ١٩٩٦)، وعلى مستوى الممارسة (الاعتراف بالأحزاب البربرية على رغم تعارض ذلك مع نصوص الدستور، وإنشاء مجلس أعلى للأمازيغية، وتدريس اللغات البربرية في المدارس، وبث فترات إذاعية باللغة البربرية).

---

(٢٠) **الحياة**، ٢/ ٧/ ١٩٩٧.

(٢١) **الأهرام**، ٤/ ٤/ ١٩٩٦.

وإذن، فالمطالب الثقافية كانت مجرد خطوات ومنافذ حين كانت سلطة الدولة قوية ولم تتح التعددية بعد. وهكذا تبدو الحركة متداخلة مع الأحزاب السياسية، وتتجه نحو مزيد من التنازل لصالح العمل السياسي، الأمر الذي يعطل دورها الثقافي[٢٢].

٦ ـ الجمعيات التطوعية

ارتبط بالانفراجة الديمقراطية، التي شهدتها الجزائر بعد تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، زيادة كبيرة في عدد الجمعيات التطوعية من ١٢ ألف جمعية في عام ١٩٨٩ إلى ٤٠ ألف جمعية في العام اللاحق[٢٣].

ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى المنظمة الوطنية للمجاهدين، واتحاد أبناء الشهداء، واتحاد أبناء المجاهدين... الخ. وقد تأسست المنظمة الوطنية للمجاهدين بعد الاستقلال، وتضم كبار المجاهدين الذين شاركوا في الثورة ضد الاحتلال الفرنسي. وكان يرأسها، حتى حزيران/يونيو ١٩٩٦، السيد علي كافي رئيس الجمهورية الأسبق[٢٤].

٧ ـ الطرق الصوفية والأخويات الدينية

سأدرج هذه التنظيمات ضمن المجتمع المدني الجزائري، لأنها لعبت دوراً مهماً في الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع الجزائري، وتحصينه ضد الغزو الثقافي والتسميم السياسي (الفرنسيين) أثناء الاحتلال الفرنسي للجزائر، ولا تزال تلعب دوراً مهماً في تشكيل تصورات المواطنين ومدركاتها الإسلامية، بل تلعب دوراً مهماً في التجنيد السياسي.

ومن أهم الطرق الصوفية والأخويات الدينية المنتشرة في الجزائر، ما يلي:

ـ **الطريقة القادرية**: وتعد من أقدم الطرق المعروفة والمنتشرة في الجزائر، وتنتمي إليها عائلة الأمير عبد القادر. وقد أُسست في القرن الحادي عشر الميلادي

---

(٢٢) انظر: خالد عمر بن ققة، «بربر الجزائر: تدمير ذاتي وحضور إعلامي،» في: سعد الدين ابراهيم، مشرف، **الملل والنحل والأعراق: التقرير السنوي السادس، ١٩٩٩** (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٩)، ص ٨٥ ـ ٨٩.

(٢٣) مسعد، «العنف السياسي للحركات الاجتماعية الدينية: دراسة للجبهة الإسلامية للإنقاذ بالجزائر،» ص ٢٣٩.

(٢٤) **الشعب**، ١١/٦/١٩٩٦.

في شرقي الجزائر على يد عبد القادر الجيلاني. وتتضمن مبادئها نوعاً من القدرية.

ـ **الطريقة الشاذلية**: يرجع تاريخ تأسيسها إلى القرن الثالث عشر على يد أبو الحسن الشاذلي، نسبة إلى قرية شاذلة القريبة من تونس. وتحث مبادئها على طلب العلم وكثرة الذكر.

ـ **الطريقة السنوية**: أسسها الجزائري محمد بن علي السنوي في مستغانم غربي الجزائر، وتنتشر في هذه المنطقة. ويذكر أن أتباعها هم الذين قادوا الحرب ضد الإيطاليين في ليبيا.

ـ **الطريقة الدرقاوية**: تنتشر هذه الطريقة في غربي الجزائر، وقد أسسها سيدي العربي الدرقاوي، انتمى إليها مصالي الحاج وأسرته. وللطريقة زوايا عديدة في تلمسان، فاق عددها الثلاثين. ويأتي على رأس كل زاوية شيخ، يساعده مجلس من عشرة أشخاص، وهو لا يتسلم مهامه إلا بعد أن يتعرف على أصول الطريقة. وتدعو مبادئها إلى التقشف، والمدينة الفاضلة، وعدم التمسك بخيرات هذا العالم، والابتعاد عن السلطة وأصحابها. ويُذكر أنها قاومت الاحتلال الفرنسي خلال عامي ١٨٣٤ و١٨٣٥.

ـ **الطريقة العليوية**: أسسها الحاج بن عليوه في مدينة مستغانم على اثر انشقاق داخل الطريقة السابقة. وقد اتصفت «العليوية» بالشعائر الصوفية وبنظامها الهيكلي. وكانت تدافع عن الوطنية والإسلامية في الجزائر في الوقت نفسه، واعتمدت الطريقة على تأسيس الأخويات التي اعتبرت شكلاً من أشكال مقاومة الاستعمار الفرنسي.

ـ **أخوية الطيبية**: أسسها في ثمانينيات القرن الماضي سيد الحسني في غربي الجزائر. وقد قامت بانتفاضة مسلحة ضد الفرنسيين. ولا تزال هذه الأخوية تنظم احتفالية كبيرة في غربي الجزائر، يزورها حوالى ٥ آلاف شخص يتم إطعامهم وإسكانهم لمدة خمسة أيام.

ـ **الطريقة التيجانية**: أسسها في الجزائر عام ١٧٨٢ الشيخ أحمد التيجاني. وتعد المنافس الرئيسي لـ «القادرية». وقد دخلت هذه الطريقة في صراع مع الأمير عبد القادر، انتهى بإخضاعها.

بالإضافة إلى الطرق السابقة، هناك المريدية والمرابطية التي تنتشر في بعض أنحاء الجزائر. وتعد الأخيرة مؤسسة اجتماعية لها طابع ديني، تنتشر في الأرياف. ويذكر أن العلماء أعلنوا أنها تتعارض مع تعاليم الدين وتناهض التقدم. فضلاً عن

ذلك، تنتشر العديد من الزوايا والمدارس الدينية في الجزائر(٢٥).

ثانياً: تنظيمات المجتمع المدني والأزمة الجزائرية: التفاعل المتبادل

ينصب تركيز الباحث هنا على تحليل انعكاسات الأزمة على المجتمع المدني في الجزائر من ناحية، ومحاولة التعرف على دور (أو أدوار) منظماته في هذه الأزمة. بعبارة أخرى، يحاول الباحث تحليل التفاعل المتبادل بين بيئة النظام السياسي الجزائري المأزومة ومنظمات المجتمع المدني. لقد انعكست الأزمة المجتمعية على المجتمع المدني (قيماً وأفراداً ومنظمات) في الجزائر، إلى درجة إشارة البعض الى أن المجتمع المدني الجزائري أصبح في أزمة انعكست عليه من بيئة النظام السياسي المأزومة بعناصرها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدستورية. ولما كانت حرية الرأي والتعبير والتسامح مع الآخر تعد أهم القيم التي يستند إليها مجتمع مدني فاعل، فإنني سأبدأ بتحليل انعكاسات الأزمة الجزائرية عليها. لقد أصبح من المكرور الحديث عن انتهاكات حريتي الرأي والتعبير، بل الحريات العامة، في ظل مناخ «الفتنة» أو العنف السياسي المتزايد في البلاد، وفي ظل حالة الطوارىء. فهذه القيمة أصبحت مقيدة ومكبلة بالأغلال القانونية والسياسية.

فمن الناحية القانونية، وبالإضافة إلى حالة الطوارىء، صدرت عدة مراسيم سيئة السمعة، تكبل ممارسة حرية الرأي والتعبير، أهمها مرسوم «مكافحة التخريب والإرهاب» الصادر في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، والذي يعاقب بالحبس فترة تصل إلى عشر سنوات كل من «ينشر معلومات مغرضة وهدامة تلتمس الأعذار للجريمة».

وكذلك مرسوم الحكومة في منتصف حزيران/يونيو ١٩٩٤، الذي «يفرض على كل وسائل الإعلام التقيد في تغطيتها لأحداث العنف السياسي بالمعلومات والبيانات التي تصدرها وزارة الداخلية»، وينص على: «ملاحقة الصحف والصحفيين الذين يخالفون ذلك(٢٦)، من دون الحديث عن الرقابة الصارمة المفروضة على

---

(٢٥) لمزيد من التفاصيل حول الطرق الصوفية والأخويات الدينية في الجزائر ودورها المجتمعي، انظر: جورج الراسي، **الإسلام الجزائري: من الأمير عبد القادر إلى أمراء الجماعات** (بيروت: دار الجديد، ١٩٩٧)، ص ٢٠٥ ـ ٢٢٠.

(٢٦) انظر: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، **حقوق الإنسان في الوطن العربي: تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي** (القاهرة: المنظمة، ١٩٩٦)، ص ١١٦ ـ ١١٧؛ مسعد، «العنف السياسي للحركات الاجتماعية الدينية: دراسة للجبهة الإسلامية للإنقاذ بالجزائر،» ص ٢٤٧ ـ ٢٤٨، و CPJ's Research Staff, «Attacks on the Press,» Copyright of the CPJ, 1/9/1999 <http://www.cpj.org/attacks 95>, pp. 1-3.

الصحف من قبل الحكومة. وعلى الجانب السياسي، فإن حرية الرأي والتعبير والحريات أصبحت بين مطرقة الحكومة والجيش، وسندان الجماعات المسلحة، إلى درجة دفعت بطاهر جاعوط إلى القول: «إذا تكلمت تموت، وإذا صمت تموت؛ إذن تكلم ومت»[٢٧]. وقد تحقق له ما ارتأوه؛ فاغتيل بعدة رصاصات!

وربما يشير موقع قيمة التسامح مع الآخر في تفاعلات المجتمع المدني الجزائري - بصورة أو بأخرى وبدرجات متفاوتة - إلى ما رآه المؤرخ الجزائري محمد حربي من عدم توافر هذه القيمة في الثقافة الجزائرية. يكفي أن أشير إلى التفاعلات الصراعية في إطار الحركة النسوية بين منظماتها العلمانية ونظيراتها الإسلامية. ويتضح التفاعل الصراعي بصورة حادة تصل إلى درجة النفي للآخر، لو تابعنا بيانات الحركة الثقافية البربرية ونشاطاتها، وكذلك - وإن بدرجة أقل حدة - بيانات الجمعيات الثقافية العربية ونشاطها. وهذا لا يمنع - بطبيعة الحال - تضامن، بل تعاون بعض منظمات المجتمع المدني الأخرى (منظمات حقوق الإنسان ونقابات الصحفيين والمحامين) لمواجهة انتهاكات حقوق الإنسان[٢٨].

ومن بين أفراد المجتمع المدني، يأتي الصحفيون (وأصحاب القلم والمثقفون عموماً)، والنساء، ثم القيادات العمالية على رأس المستهدفين بالعنف بأشكاله المتعددة، سواء من جانب الجماعات الإسلامية المسلحة أو قوات الأمن الحكومية والمؤسسة العسكرية.

يواجه الصحفيون قيوداً قانونية (قانون مكافحة التخريب والإرهاب، ورفع الدعوى، ومراسيم الحكومة المتعلقة بتقييد حرية الرأي والتعبير)، وسياسية (الرقابة الحكومية الصارمة)، وأمنية (الاعتقال والسجن)، بالإضافة إلى التهديد معلوم المصدر ومعدومه، بل الاغتيال. فقد تعرض عشرات الصحفيين للاغتيال منذ اندلاع الفتنة في عام ١٩٩٢، ونسبت معظم هذه الحوادث إلى الجماعة الإسلامية المسلحة، من دون الحديث عن التهديد بالاغتيال، الذي يمتد إلى أعضاء أسرة الصحفي. وتأخذ الرقابة الحكومية على الصحف والصحفيين أشكالاً عدة، منها: الرقابة على المواد المنشورة (وبخاصة الأمنية منها)، ورفع الدعوى على الصحفيين، والضغط الاقتصادي

(٢٧) **الحياة**، ١١/٤/١٩٩٤.

(٢٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: بن قفة، «بربر الجزائر: تدمير ذاتي وحضور إعلامي،» ص ٨٨ - ٩٠؛ **نشرة المجتمع المدني**، العدد ٧ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)، ص ٢٠، و Karima Bennoune, «Between Betrayal and Betrayal: Fundamentalism, Family Law and Feminist Struggle in Algeria,» Copyright of *Arab Studies Quarterly* <http://gw2.epnet.com>, p. 1.

على الصحف، بل توقيفها إذا لزم الأمر[٢٩].

وبالنسبة للنساء، وخصوصاً زعيمات المنظمات النسوية، فهن مستهدفات بالعنف (المادي والجنسي) والاغتيال والتهديد به، وبخاصة من جانب الجماعة الإسلامية المسلحة. فعلى سبيل المثال، اغتيلت زعيمة منظمة «صيحة النساء» في منطقة القبائل. ويكفي أن ندلل على حالة الرعب التي تعيشها الحركيات النسائيات، والمرأة عموماً، في الجزائر بهذا البيان الصادر عن الجماعة الإسلامية المسلحة في أيار/مايو ١٩٩٥. فالجماعة تهدد ـ في هذا البيان ـ زوجة الملحد بالموت. ويعرف البيان بالملحد بأنه الذي يعتنق العلمانية أو يؤيد تفسيراتها للإسلام. ويؤكد البيان أن على زوجة المرتد أن تنفصل عنه فوراً، لأن الزواج أصبح باطلاً من دون تدخل القضاء. ويحذر البيان أي رجل يزوج ابنته أو أخته أو أي امرأة تحت ولايته إلى مرتد ويتوعده بالعذاب ويتوعدها بالموت. ويلاحظ أن العديد من النساء، وبخاصة الحركيات منهن في صفوف التنظيمات النسوية وزوجات الرسميين والعاملات منهن في الصحافة والسافرات عموماً، قد قتلن أو أجبرن على زواج المتعة أو تعرضن للاغتصاب من جانب الجماعة الاسلامية المسلحة[٣٠].

وتأتي القيادات العمالية، وبخاصة هؤلاء الذين يعارضون إقامة الدولة الإسلامية وجبهة الإنقاذ والجماعات المسلحة، كثالث أطراف المجتمع المدني تعرضاً لممارسة العنف ضدهم سواء من جانب الجماعات المسلحة أو قوات الأمن. وقد كان عبد الحق بن حمودة ـ رئيس اتحاد العمال ـ أكبر ضحايا الأزمة الجزائرية. فقد اغتيل خارج المركز الرئيسي للاتحاد في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

ويذكر أن بن حمودة قبل اغتياله مباشرة كان يتأهب للاعلان عن حزب جديد هو «حزب الأغلبية الرئاسية»، لدعم الرئيس زروال. وهكذا أثيرت علامات استفهام حول اغتياله في هذا التوقيت بالذات، ورجح بعض المحللين السياسيين الطابع السياسي لعملية الاغتيال من جانب هؤلاء الذين يرفضون أن يتمتع الرئيس زروال بسند شعبي، كما فعلوا في سلفه بوضياف[٣١].

---

(٢٩) CPJ's Research Staff, «Attacks on the Press,» pp. 1-15.

(٣٠) Review of African Political Economy, «Solidarity with the Women's Struggle in Algeria,» (SWASWA), Copyright of SWASWA <http://gw2.epnet.com>, p.1; Women's International Network News, «Algerian Fundamentalists Threaten to Kill Women,» Copyright of Women's International Network News <http://gw2.epnet.com>, p. 1, and World Press Review, «Women's Revolt,» Copyright of the World Press Review <http://gw2.epnet.com>, p. 1.

(٣١) الوسط (٣ شباط/فبراير ١٩٩٧)؛ Multinational Monitor, «The Unionist Toll,» =

وانعكست الأزمة أيضاً على بعض رموز الحركة الثقافية البربرية، وكان اغتيال المطرب الجزائري معطوب الوناس ـ الذي نسب اغتياله إلى الجماعة الاسلامية المسلحة ـ علامة بارزة في هذا السياق(٣٢).

أما بالنسبة إلى انعكاس الأزمة على منظمات المجتمع المدني، فيمكن إيراد النقاط التالية:

أ ـ قررت الحكومة حل كل الجمعيات والنقابات المرتبطة بجبهة الإنقاذ أو التابعة لها، بعد حل الجبهة نفسها في آذار/مارس ١٩٩٢. وقد تم تنفيذ القرار بحق النقابة الاسلامية للعمل، وجمعيات المساجد والدعوة، ومؤسسات النشر التي تخصصت في نشر الكتاب الديني وغيرها(٣٣).

ب ـ يلاحظ أن منظمات المجتمع المدني تعيش أسوأ أيامها؛ فهي محاصرة أمنياً بسبب ظروف الأزمة السياسية، ومحاصرة اقتصادياً بسبب إفرازات الوضع الاقتصادي المأزوم، ومحاصرة أيضاً معلوماتياً بسبب الرقابة الحكومية الصارمة على حرية تدفق المعلومات ومناخ التهديد والرعب السائد في البلاد(٣٤).

ج ـ انعكست سمات الأزمة الثقافية على منظمات المجتمع المدني، وبخاصة التنظيمات النسائية. فالحركة النسوية تشهد انقساماً بين تنظيمات إسلامية (التنظيمات النسوية التابعة للأحزاب الإسلامية على سبيل المثال) وأخرى علمانية (جمعية تحقيق المساواة مثلاً). وليس ذلك فحسب، بل إن الصراع والتراشق بالاتهامات أصبح سمة ملازمة لهذه التنظيمات. فقد أصبح من المألوف أن تنظم الجمعيات العلمانية مظاهرة للتنديد بقانون الأسرة لعام ١٩٨٤، وتعقبها (أو تواجهها) مظاهرة نسوية إسلامية تهلل للقانون وتدافع عنه. ولعل ذلك من شأنه أن يقلل من فاعلية هذه التنظيمات بنوعيها في تحقيق أهدافها، ويهيىء السبل أمام الحكومة لاختراقها(٣٥).

د ـ وقد انعكست ظروف الأزمة أيضاً على النقابات المهنية.

Copyright of Multinational Monitor <http://gw2.epnet.com>, p. 1, and Amnesty International, «Defend Labour Rights–Action Focus on Algeria,» Copyright of Amnesty International <http://www.amnesty.org/ailib/intcam/tunion/19981>, pp. 1-3. =

(٣٢) بن قفة، «بربر الجزائر: تدمير ذاتي وحضور إعلامي،» ص ٨١.

(٣٣) **الحياة**، ٢٩/١١/١٩٩٢.

(٣٤) **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: التقرير السنوي**، ١٩٩٧، ص ٢٣٩.

(٣٥) Bennoune, «Between Betrayal and Betrayal: Fundamentalism, Family Law and Feminist Struggle in Algeria,» p. 1.

فأولاً تقلص النشاط الخدمي لهذه النقابات بسبب ظروف الأزمة الاقتصادية، بل إن الأمر وصل إلى درجة توقف بعض هذه النقابات (نقابة المحامين والصحفيين) عن دفع معاشات أعضائها، بسبب كثرة حوادث الاغتيال في صفوفها من ناحية، وتقلص الدعم الحكومي (لأسباب اقتصادية وأخرى سياسية) لها من ناحية أخرى.

وثانياً تركز جل نشاط معظم هذه النقابات، ولا سيما الصحفيين، في متابعة انعكاسات الأزمة عليها (ولا سيما العنف الموجه ضد أعضائها وتقييد حرية الصحافة) وتورطها فيها، وانصرفت عن متابعة أهدافها المهنية والخدمية.

وثالثاً نجد أنه قد انعكست على هذه النقابات الأزمة الثقافية، وبخاصة الصراع بين العلمانيين والإسلاميين في صفوفها، الأمر الذي زاد من انصرافها عن متابعة أنشطتها.

ورابعاً تشهد هذه النقابات (بخاصة نقابة المهندسين) صراعاً من نوع آخر يتمثل في الصراع بين جيل الشباب والجيل القديم.

وأخيراً تصاعدت عملية تسييس هذه النقابات[٣٦] (وجماعات المصالح المنظمة بصفة عامة)، فقد اخترقت من جانب الفرقاء السياسيين (مثل الجيش والحكومة والاسلاميين والأحزاب العلمانية). . وهكذا تشهد هذه التنظيمات المهنية (المفترض أنها محايدة) نموذجاً مصغراً للأزمة السياسية والاجتماعية في بلادها.

هـ ـ وقد كانت النقابات العمالية أكثر تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر استهدافاً بالأزمة الاقتصادية.

فأولاً تم تقليص (إن لم أقل تجفيف) الموارد المادية (الحكومية أو رسوم اشتراكات العضوية. . . إلخ) لهذه النقابات، بعد أن تم إغلاق العديد من المؤسسات العامة، وإعلان الأخرى إفلاسها، مع ما صاحب ذلك من طرد للعمال من أعمالهم، وزيادة معدلات البطالة في صفوفهم.

وثانياً تركز جل نشاط هذه النقابات في معارضة سياسة الإصلاح الاقتصادي والتخصيصية، وتنظيم الإضرابات المعبرة عن هذه المعارضة، الأمر الذي صرفها عن متابعة أنشطتها الخدمية والمهنية.

و ـ كان إصرار الرئيس زروال على تطبيق قانون التعريب دافعاً للحركة الثقافية البربرية لإثارة الاضطرابات والفوضى وتدمير مؤسسات الدولة في منطقة القبائل،

---

(٣٦) **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: التقرير السنوي، ١٩٩٣**، ص ٣٩.

لإجبار الحكومة على إلغاء القانون. كما أنها حاولت اغتيال الوناس سياسياً. أضف إلى ذلك، أن تحول نشاطها من المطالب الثقافية إلى الانشغالات السياسية يأتي لوجود فوضى عامة في البلاد وعدم الامتثال لسلطة الدولة[٣٧].

يتأثر دور (أو أدوار) منظمات المجتمع المدني في الأزمة الجزائرية بأبعادها المتعددة بعاملين، هما: طبيعة نظام الحكم والدولة في الجزائر، والعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني فيها.

ـ **طبيعة نظام الحكم**: تتعدد الأطروحات التي قدمت لتحليل طبيعة نظام الحكم في الجزائر، وتختلف في ما بينها في كثير من التفاصيل، غير أنها تتفق على الطبيعة العسكرية لهذا النظام.

وبالاعتماد عليها، يمكن وصف النظام الجزائري ـ كما وصفه نابر (Nair) ـ بأنه من النوع العسكري البيروقراطي. فعلى الرغم من المحاولات التي بذلت منذ عام ١٩٨٩ لتوسيع دائرة الحكم والسلطة والاتجاه إلى التعددية، إلا أن المؤسسة العسكرية بقيت في النهاية المسيطرة على جهاز الحكم على رغم التحالفات التي تقيمها مع فئات أخرى (أهمها البيروقراطيون والتكنوقراط)، وعلى رغم ظاهرة التجانس التي ظهرت عليها هذه المؤسسة من حين إلى آخر[٣٨]. وإن مراجعة سريعة للأحداث الكبرى منذ عام ١٩٨٩، تؤكد إما أنها تمت بتوجيه من المؤسسة العسكرية أو بتدخلها المستتر أو السافر.

ـ **طبيعة الدولة**: بدت الدولة الجزائرية منذ أواخر الثمانينيات معبرة عن طبيعة الدولة الرخوة. ومع تصاعد الأزمة المجتمعية، وتنازل الدولة لبعض فئات المجتمع عن وظيفتها الأمنية، تأكدت رخاوتها. ومن أهم مظاهر هذا الأمر أن الدساتير والقوانين تصدرها الدولة ولا تطبقها، وتفشي ظواهر الفساد (بخاصة فساد القمة الكثيف) والرشى وبيع المناصب... الخ. ومما يدلل أيضاً على الطبيعة الرخوة للدولة الجزائرية، ويعد سبباً لها في الوقت نفسه، انقسام المجتمع الجزائري بشدة إلى طبقتين: **الأولى** قليلة العدد تستأثر بعناصر القوة والثروة والنفوذ، **والثانية** تمثل غالبية المجتمع، وهي مهمشة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً[٣٩].

---

(٣٧) بن قفة، «بربر الجزائر: تدمير ذاتي وحضور إعلامي،» ص ٨٣ ـ ٨٧.

(٣٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: علي بوعناقة ودبلة عبد العالي، «الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٥ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧)، ص ٥٤ ـ ٦٢.

(٣٩) Review of African Political Economy, «Solidarity with the Women's Struggle in Algeria,» p. 1.

ـ **العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر**: إن العلاقة التي سادت بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر منذ ما يناهز القرنين، اتسمت بطابع عدائي (وعنيف) متبادل. وقد تحول ذلك إلى قانون فاعل في الحياة السياسية. ويمكن تفسير ذلك (ولو جزئياً) بالخبرة التاريخية سواء أثناء الاحتلال الفرنسي أو بعد الاستقلال. كذلك، فإن الثقافة السياسية يمكن أن تفسر هذه الطبيعة التناقضية والعدائية والعنف المتبادل في علاقة الدولة بالمجتمع المدني(٤٠). أضف إلى ما سبق، أن طبيعة نظام الحكم البيروقراطية العسكرية ساهمت في ترسيخ هذا التناقض، وكشفت ممارساته عن اقتناع نخبته بأن قوة المجتمع المدني تعني إضعاف الدولة، والعكس صحيح(٤١).

ـ **دور منظمات المجتمع المدني في الأزمة الجزائرية**: بدأ تفاعل المجتمع المدني مبكراً مع الأزمة الجزائرية في بعدها الاقتصادي، منذ أحداث تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، حيث شاركت منظماته (وعلى رأسها الاتحاد العام للعمال واتحادات التجارة والطلاب والمنظمات الإسلامية قبل أن تتحول إلى أحزاب) مع غيرها من أفراد المجتمع التي وصلت أعدادها إلى الآلاف، مطالبين بإصلاحات سياسية جذرية، وإصلاح الوضع الاقتصادي المتردي، وحل أجهزة الدولة التي سمحت لنخبة قليلة العدد من العسكريين أن يستنزفوا ثروات البلاد(٤٢). وقد انعكس هذا الدور لمنظمات المجتمع المدني سريعاً في بيان رئاسة الجمهورية الصادر في الشهر نفسه؛ حيث أكد على ضرورة تحرير النقابات من سطوة الحزب والتأكيد على استقلاليتها بشكل يضمن لها ديناميكية ودوراً فعالاً في مراقبة الحكومة وفي انتقاد التسيير.

وكان دور منظمات المجتمع المدني مزدوجاً ومعبراً عن انقسامها في الانتخابات التشريعية التي جرت جولتها الأولى في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، وكان ينتظر أن تجري الجولة الثانية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. فلقد حشدت جبهة الإنقاذ في الجولة الأولى بعض النقابات (وعلى رأسها النقابة الإسلامية للعمل) والنوادي الرياضية والمساجد (ثمانية آلاف مسجد)، وساهمت هذه التنظيمات في فوز الجبهة بـ ١٨٨ مقعداً(٤٣). وأمام الاحتمالات المؤكدة بفوز الجبهة بالأغلبية البرلمانية في الجولة

---

(٤٠) انظر: عبد الباسط دردور، **ظاهرة العنف السياسي في الجزائر وأزمة التحول الديمقراطي** (القاهرة: دار الأمين، ١٩٩٦)، ص ٩٥ ـ ٩٦.

(٤١) انظر: شريف عبد الرحمن، **الأزمة الجزائرية**، تقرير أمتي في العالم (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ١٩٩٩)، ص ٢٦٢.

(٤٢) Martin Stone, *The Agony of Algeria* (New York: Columbia University Press, 1997), pp. 69-70.

(٤٣) علي اسماعيل نصار، «التيار الإسلامي في الجزائر،» **شؤون الأوسط**، العدد ٧٦ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨)، ص ١١٧.

الثانية، تحركت بعض تنظيمات المجتمع المدني ضد هذه الاحتمالات. من ذلك، تشكيل اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر ـ كما سبق أن أشرت ـ والتي هدفت إلى مواجهة «جبهة الإنقاذ» التي ترفض الطابع الجمهوري للدولة. ثم ما لبثت الجمعيات النسائية العلمانية، وعلى رأسها التجمع الجزائري للنساء الديمقراطيات وجمعية تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة وغيرها، ان حركت مظاهرات «نسوية» للاحتجاج على وصول «الإنقاذ» الى الحكم وإقامة الدولة الإسلامية.

وفي الواقع، فإن هذه التفاعلات قد ساهمت في رفع حدة الصراع السياسي[٤٤]، كما استخدمت من قبل الجيش لتبرير إيقاف العملية الانتخابية[٤٥] (ومن ثم المسار الديمقراطي) وحل جبهة الإنقاذ، الأمر الذي أشعل الأزمة السياسية. وفي الانتخابات التالية (سواء كانت تشريعية أو رئاسية)، كان دور منظمات المجتمع المدني هامشياً؛ اقتصر على تأييد هذا الطرف أو ذاك. فمثلاً، في الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، انحازت بعض التنظيمات النسائية إلى حسين آيت أحمد بسبب خياراته الديمقراطية[٤٦]، بينما أيد «الاتحاد العام للعمال الجزائريين» الرئيس زروال. وفي الانتخابات التشريعية في حزيران/يونيو ١٩٩٧، شكل كل من «المجتمع من أجل الثقافة والديمقراطية» و«التحالف الوطني الجمهوري» مع بعض جمعيات المجتمع المدني القريبة منهما لجنة مشتركة بهدف إعداد قوائم موحدة في الدوائر الانتخابية، التي لا يمكنهم دخولها على انفراد بسبب ضعف وجودهم فيها[٤٧].

وشهدت هذه الانتخابات مظهراً آخر من مظاهر انقسام المجتمع المدني، شأن الثقافة السياسية الجزائرية؛ فالتنظيمات النسوية الإسلامية ساندت «حماس» و«النهضة» بينما أيدت نظيراتها العلمانية الأحزاب ذات التوجه الوطني أو الديمقراطي العلماني. وفي الانتخابات الرئاسية الأخيرة (نيسان/أبريل ١٩٩٩)، سارع الاتحاد العام للعمال الجزائريين ومنظمتا المجاهدين وأبناء الشهداء إلى الإعلان عن تأييدها للسيد عبد العزيز بو تفليقة[٤٨]، الذي أشيع أنه مرشح الجيش والحكومة.

---

(٤٤) نبيل عبد الفتاح، «الأزمة السياسية في الجزائر،» **السياسة الدولية**، العدد ١٠٨ (نيسان/ابريل ١٩٩٢)، ص ١٩٩.

(٤٥) **الأهرام**، ٢٨/٢/١٩٩٩.

(٤٦) ميتكيس، «توازنات القوى في الجزائر: إشكاليات الصراع على السلطة في إطار تعددي،» ص ٤١.

(٤٧) **نشرة المجتمع المدني**، العدد ٦٥ (أيار/مايو ١٩٩٧)، ص ١٦.

(٤٨) أحمد مهابة، «الجزائر والانتخابات الرئاسية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٣٦ (نيسان/ابريل ١٩٩٩)، ص ١٧٧.

وقد تنبهت قوى المجتمع المدني مبكراً إلى ما ستؤدي إليه التعديلات الدستورية، التي اقترحها الرئيس «زروال» في عام ١٩٩٦، من تركيز للسلطة في المؤسسة التنفيذية (ومؤسسة الرئاسة في قلبها). ولذلك اشتركت مع الأحزاب السياسية في إعلان معارضتها لهذه التعديلات، مؤكدة أنها تصادر حقوق المواطنين[٤٩].

وبالنسبة لتعاطي تنظيمات المجتمع المدني مع «الفتنة» أو العنف وانتهاكات حرية الرأي والتعبير، فيمكن رصد النقاط التالية:

أ ـ كان لمنظمات حقوق الإنسان، وبخاصة الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، ونقابتي الصحفيين والمحامين، دور بارز في ما يتعلق بمعارضة انتهاكات الحريات العامة والقوانين «السيئة السمعة». فلقد انتقدت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان قانون مكافحة «التخريب والإرهاب» ـ الصادر في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ـ ووصفته بالتشدد، وانتهاك الدستور، والاتفاقات الدولية التي وقعتها الجزائر[٥٠]. كذلك أعلن المرصد الجزائري لحقوق الإنسان عن رفضه المحاكمات العسكرية في الجزائر والمحاكم الخاصة عموماً التي تشكلت بناء على القانون السابق؛ بسبب افتقادها لشروط المحاكمة العادلة وانتهاكها حق الاستئناف، من دون الحديث عن الندوات العديدة والإضرابات التي نظمتها نقابة الصحفيين للدفاع عن حرية الصحافة ووقف «مذبحة الصحفيين». فضلاً عن ذلك، شهدت الجزائر عدة تجمعات احتجاجية على توقيف الصحف الصادرة باللغة العربية، شاركت فيها جمعيات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، وتشكلت «لجنة للدفاع عن الصحف المعلقة التي ضمت رؤساء جمعيات حقوق الإنسان وبعض الأحزاب والشخصيات الوطنية»[٥١]، واتهمت «الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية» السلطات بتصفية الصحف العربية.

ب ـ شاركت النقابات المهنية وبعض فعاليات المجتمع المدني الأخرى في الحوار الوطني، الذي بدأت دورته الأولى في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، والثانية في آذار/مارس من العام التالي، بدعوة المجلس الأعلى للدولة. وقد حدد المجلس الأعلى للدولة أربع نقاط للحوار، هي:

ـ مهمة وصلاحيات المجلس الاستشاري.

ـ المرحلة الانتقالية ومؤسساتها المؤقتة وأفضل السبل لتسييرها.

---

(٤٩) **نشرة المجتمع المدني**، العدد ٦٠ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦)، ص ١٥.

(٥٠) **نشرة المجتمع المدني**، العدد ١١ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢)، ص ١٨.

(٥١) **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: التقرير السنوي، ١٩٩٣**، ص ٣٧٥.

- المؤسسة الرئاسية.

- تعديل الدستور(٥٢).

اشتركت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان مع ثمانية أحزاب سياسية معارضة في ندوة الحوار التي نظمتها الجمعية الكاثوليكية (سان ايجيديو) في روما في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وقد أسفرت الندوة عن توقيع العقد الوطني الذي نص على أهم الضمانات اللازمة لإقرار السلام، وإدانة أي تدويل للأزمة الجزائرية، ومطالبة رئاسة الجمهورية بالشروع في مفاوضات غير مشروطة مع المعارضة، بما في ذلك جبهة الإنقاذ. بطبيعة الحال، رفض الرئيس زروال ما تضمنه العقد الوطني، وكذلك رفض مقابلة موقعيه(٥٣). ولقد شكل موقعو هذا العقد ما يعرف بـ «جماعة نداء السلم» لمواصلة جهودهم لحل الأزمة السياسية(٥٤).

ج - ثمة فصيل آخر من فصائل المجتمع المدني (وهو التنظيمات النسوية) يرفض أي حوار مع الاسلاميين أو جبهة الإنقاذ ويدعو إلى محاكمتهم على الجرائم التي ارتكبوها ضد الانسانية (التجمع الجزائري للنساء الديمقراطيات)، بل يطالب بأحراقهم بالنار. وبدرجة أقل، يأتي موقف الاتحاد العام للعمال الجزائريين الرافض لأي حوار مع جبهة الإنقاذ(٥٥).

د - أما الفصيل الذي يصب الزيت على النار في الفتنة الجزائرية، فهو الحركة الثقافية البربرية. فكما سبق وأشرت، تحولت مطالب هذه الحركة إلى مطالب سياسية، ومارست العنف والتخريب في منطقة القبائل. وقد أعلن بعض المتطرفين في صفوفها حرباً بلا هدنة وكفاحاً من دون هوادة ضد أحفاد بني هلال والإسلاميين دون تمييز، بالإضافة إلى أنها ساهمت في العنف، سواء بالقيام به أو باستثارته، فكأنها تزيد الأزمة الثقافية تعقيداً بإظهار الصراع ضد الآخر وعدم التسامح معه. ويذكر أن الحركة رفضت التعامل بالعربية في بعض المدن(٥٦).

---

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٣٧٢، ونشرة **المجتمع المدني**، العدد ١٦ (نيسان/ابريل ١٩٩٣)، ص ٥٣.

(٥٣) نبية الأصفهاني، «الجزائر بين المواجهة والمراهنة على شرعية الانتخابات الرئاسية،» **السياسة الدولية**، العدد ١٢٢ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥)، ص ١٧٠، وأحمد مهابة، «الرئيس زروال والمهمة الصعبة،» **السياسة الدولية**، العدد ١٢٣ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٦)، ص ٢٣٨ - ٢٣٩.

(٥٤) **الوسط** (٣ شباط/فبراير ١٩٩٧)، ص ١٠ - ١١.

(٥٥) **الحياة**، ٢/٣/١٩٩٥، و Women's International Network News, «Unbowed: An Algerian Woman Confronts Islamic Fundamentalism,» Copyright of Women's International Network News <http://gw2.epnet.com>, pp. 1-2.

(٥٦) بن قفة، «بربر الجزائر: تدمير ذاتي وحضور إعلامي،» ص ٨٣ - ٨٩.

وفي مواجهة ما تثيره الحركة الثقافية البربرية من تهديد للوحدة الوطنية، يكافح العديد من تنظيمات المجتمع المدني من أجل هذه الوحدة. فعندما قررت الحركة الثقافية البربرية عقد مؤتمرها في مدينة باتنة، عاصمة الأوراس في أيار/مايو ١٩٩٦، أصدرت الولاية الأولى للثورة الجزائرية «أوراس النمامشة» لائحة ترفض عقد هذا المؤتمر في المدينة لما يمثله من تهديد للوحدة الوطنية، وقد وقعت على لائحة الرفض عن الولاية عدة تنظيمات واتحادات مدنية، أهمها الأمانة الوطنية للمجاهدين في باتنة، واتحاد أبناء الشهداء، واتحاد أبناء المجاهدين، وجمعية أول نوفمبر، والرابطة الجزائرية للثقافة، واتحاد الطلبة الجزائريين، وجمعية الألفية الثالثة وغيرها، الأمر الذي دفع الحركة البربرية إلى تأجيل عقد المؤتمر. ولما عادت إلى إصرارها على عقده في المدينة في آب/أغسطس ١٩٩٦، تم إصدار لائحة رفض أخرى من قبل التنظيمات والاتحادات المدنية السابقة(٥٧).

أما بالنسبة لتعاطي منظمات المجتمع المدني مع الأزمة الاقتصادية، فقد أبان ذلك عن تنوع وانقسام في الوقت نفسه. فاتحادات رجال الأعمال كانوا فرسان تأييد سياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة، واتسم دورهم بزيادة تعقيد الأزمة باتجاههم إلى المشاريع الاستهلاكية والترفية، ناهيك عن تسهيلهم لسبل الفساد السياسي. أما الاتحاد العام للعمال، فقد تزعم معارضة هذه السياسات بإضراباته المتعددة احتجاجاً على تخصيصية المشروعات الحكومية وطرد العمال من أعمالهم، مما زاد من حدة مشكلة البطالة(٥٨). ولم تُسهم النقابات المهنية إسهاماً ذا بأس في وضع حلول للأزمة الاقتصادية للأسباب التي سبق ذكرها.

خاتمة

ركزنا في تطور المجتمع المدني في الجزائر على ثلاث مراحل: مرحلة النشأة الأولى (في فترة الاحتلال الفرنسي)، ومرحلة توقف التطور (في فترة ما بعد الاستقلال وحتى الاتجاه إلى التعددية في أواخر الثمانينيات)، ثم مرحلة الانبعاث والتجدد منذ أواخر الثمانينيات وحتى الآن.

اللافت للنظر أن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر عبر المراحل الثلاث السابقة اتسمت بطابع عدائي وعنيف (كامن أو ظاهر)، لأسباب تختلف من مرحلة إلى أخرى. وكانت اضطرابات تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ تجسيداً لهذا

---

(٥٧) **الشرق الأوسط**: ٢٨/٥/١٩٩٦، و٣/٨/١٩٩٦.

(٥٨) Amnesty International, «Defend Labour Rights - Action Focus on Algeria,» p. 2.

الطابع العدائي العنيف. وقد استقر في إدراك النخبة الحاكمة في الجزائر أن قوة المجتمع المدني تعني إضعاف الدولة، والعكس صحيح. وربما يمكن القول ـ من خلال دراسة تطور العلاقة بين المجتمع المدني والدولة ـ أن التحول عن النزعة التسلطية للدولة يعني انبثاق مجتمع مدني فاعل.

إن بيئة النظام السياسي الجزائري تقدم عناصر «نموذجية» للأزمة المجتمعية أو الحضارية. فالإطار الدستوري أثار مشكلات عديدة، والوضع الاقتصادي مأزوم، والانقسام والصراع هما سمة الواقع الاجتماعي، والثقافة السياسية تتسم بخصائص أفرزت أزمة ثقافية.

ثمة تفاعل متبادل بين الأزمة الجزائرية ومنظمات المجتمع المدني. فقد انعكست هذه الأزمة بعناصرها المتعددة على منظمات المجتمع المدني، وقد قامت الأخيرة بأدوار ـ تختلف قوة وضعفاً وإيجاباً وسلباً ـ في تلك الأزمة. غير أن النتيجة التي يمكن الخلوص إليها، هي أن تعاطي منظمات المجتمع المدني مع الأزمتين الثقافية والاقتصادية كان سلبياً وضعيفاً على التوالي.

الفصل الثاني عشر

الصومـــال... إلـى أيـــن؟(*)

١ ـ ورقة العمل:
دولة الصومال: ولادة جديدة

نجوى أمين الفوال(**)

بعد ما يقرب من عقد كامل من انهيار الدولة في الصومال، وتفجر الحروب الأهلية والصراعات الدموية على أرضه، أنجزت جهود رأب الصدع ولمّ شمل الأمة الصومالية مرة أخرى خطوة كبيرة على طريق المصالحة السياسية. فقد تمخض مؤتمر المصالحة الذي عقد بمبادرة من منظمة الإيغاد في منتجع عرته بجيبوتي منذ بداية أيار/مايو ٢٠٠٠ عن انتخاب برلمان مؤقت يمثل كافة الشرائح الاجتماعية والتقسيمات العشائرية للمجتمع الصومالي. وقام هذا البرلمان المؤقت في الخامس والعشرين من آب/أغسطس الماضي بانتخاب عبد القاسم صلاد حسن رئيساً للبلاد، ليصبح بذلك أول رئيس للصومال منذ الإطاحة بسياد بري في كانون الثاني/يناير ١٩٩١. وقد كلف البرلمان الرئيس المنتخب بتشكيل حكومة مؤقتة موحدة تسعى إلى وضع حد للصراع المسلح وإعادة بناء مؤسسات الدولة وإعمار الصومال. وتعد هذه التطورات أول خطوة فعلية يتم اتخاذها لتطبيق ما تتمخض عنه مؤتمرات المصالحة الصومالية المتكررة منذ سقوط نظام بري وتدهور الأوضاع هناك. وقد بلغ عدد تلك المبادرات ١٢ مبادرة سابقة على المبادرة الجيبوتية الأخيرة، ولكن مصيرها كان جميعاً

(*) نشر في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٣، العدد ٢٦٢ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠)، ص ١٣٦ ـ ١٨٠. وهو في الأصل ندوة عقدت بتكليف من مركز دراسات الوحدة العربية في مقر المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل في القاهرة، بتاريخ ١/١٠/٢٠٠٠.

(**) مستشار ورئيس شعبة التنمية الاجتماعية في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ـ القاهرة.

الفشل وتحطم جهودها على صخرة الصراع على السلطة من جانب زعماء الفصائل المتحاربة، من هنا يثور التساؤل حول الأسباب التي أدت إلى نجاح مبادرة جيبوتي - المبادرة رقم (١٣) - بوضع اللبنات الأولى لعملية استعادة الدولة مرة أخرى كأساس للتنظيم والإدارة في المجتمع الصومالي. وهل تكمن أسباب هذا الإنجاز في خصائص وأسس المبادرة الجيبوتية وأسلوبها في تحقيق المصالحة؟ أو أن المناخ المحيط بها داخلياً وإقليمياً ودولياً قد مهد الأرض أمامها لتحقق ما حققته؟ هذا ما ستحاول هذه الورقة الإجابة عنه. ولكن قبل ذلك ينبغي في البداية استعراض الكيفية التي انهارت بها الدولة ومؤسساتها في الصومال منذ عشر سنوات تقريباً، وحقيقة الأوضاع التي شهدتها البلاد في تلك الفترة، والمحاولات السابقة للقوى الإقليمية والدولية في المصالحة الصومالية، وذلك لما لهذه الوقائع من آثار لا يمكن تجاهلها في المبادرة الجيبوتية وما ينتظرها من مصير.

أولاً: الخلفية الاجتماعية والسياسية لانهيار الدولة في الصومال

منذ نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩١ شهدت الصومال ظاهرة جديدة على الحياة السياسية الأفريقية، وهي سقوط الدولة بمؤسساتها وأبنيتها وتنظيماتها واختفاؤها من الوجود. فقد انسحب الغضب الجماهيري على نظام سياد بري إلى تحدي شرعية الدولة ذاتها وسلطاتها، والردة إلى الأطر التقليدية كأسس للتنظيم الاجتماعي. ويرى البعض أن عملية انهيار الدولة في الصومال قد أخذت طريقها إلى الوجود منذ نهاية الثمانينيات، حينما بدأت قبضة نظام سياد بري في الضعف بعد نشأة قوى المعارضة المسلحة وظهور نشاطها المناوىء على المسرح السياسي.

إلا أن الدراسة المتعمقة للمجتمع الصومالي والتجارب السياسية التي مر بها منذ الحقبة الاستعمارية، لا بد من أن تكشف عن امتداد جذور عملية انهيار الدولة إلى فترة أبعد من ذلك في التاريخ المعاصر للصومال. كما أنها ستظهر الطبيعة المركبة لتلك العملية التي تضافرت فيها عوامل متعددة: بعضها ينبع من خصائص المجتمع الصومالي ذاته وتركيبته الاجتماعية، والآخر يعد نتيجة للممارسات السياسية على أرضه سواء على يد الاستعمار الأوروبي أو على يد الحكم الوطني، المدني والعسكري:

١ - فعلى الرغم من حالة التجانس الثقافي التي ينفرد بها المجتمع الصومالي، على العكس من باقي الدول الأفريقية جنوب الصحراء، فإن هذا المجتمع يحمل بين طياته نواة الانقسام القبلي التي تتمثل في قوة الانتماء العشائري والمشاعر القبلية داخله. فالشعب الصومالي تجمعه وحدة الأصل العرقي، ويعتنق الإسلام ويتحدث

بلغة واحدة، كما يجمعه التاريخ المشترك والإحساس بالتميز والاختلاف عن جيرانه، ومن ثم تتوافر لديه الأسس القوية للقومية الصومالية[1]، وهي عملة نادرة في السوق الأفريقي. ولكن على الرغم مما سبق، فإن الأمة الصومالية تنقسم إلى مجموعتين بشريتين هما الصامال والساب. وتضم الأولى عشائر أربع كبرى، وهي الدير والاسحق والهاوي والدارود، وكلها من الرعاة. أما الساب فتقسيماتهم أقل عدداً وانتشاراً لكونهم مزارعين، ومن أهمها الديجل والرحانوين. وتعد هذه التقسيمات العشائرية أساساً لفهم حقيقة ما يجري في الصومال من أحداث[2].

فتعتبر العشيرة أكبر وحدة سياسية ذات فاعلية في المجتمع الصومالي، وتعتمد على الأعراف المستقاة من الشريعة الإسلامية كأساس قانوني لحل المنازعات، ولكنها تطبق من خلال مجالس عرفية تتشكل تلقائياً حسب الحاجة إليها. أما زعيم العشيرة فيلقب بالسلطان، ولكن هذا اللقب لا يعبر عن وضعه الحقيقي، إذ انه مجرد منصب شرفي يفتقر إلى أية سلطة مؤسسية حقيقية. ففي واقع الأمر فإن إدارة شؤون العشيرة هي مسؤولية كل الرجال البالغين فيها، حيث يتم اتخاذ القرار طبقاً للأعراف والتقاليد بأسلوب ديمقراطي يكاد يصل إلى حد الفوضى. وفي ما عدا بعض الاستثناءات، فإن التنظيم الهيراركي للسلطة يعتبر غريباً عن المجتمع الرعوي الصومالي. وقد أدى غياب وجود السلطة المؤسسية المتسلسلة إلى تحكم نظام النسب أو القرابة في توجيه التحالفات والانقسامات داخل العشيرة وفي المجتمع الصومالي ككل. وإذا وضعنا في الاعتبار أن محاولات التحديث وعوامل التحضر تعتبر حديثة العهد في الصومال، فإنه حتى في التجمعات الحضرية لم يتم القضاء تماماً على قوة الانتماء العشائري أو المشاعر القبلية. بل، وكما سنرى في ما بعد، فإن محاولات اختراق النسيج التقليدي للمجتمع في المجال السياسي قد أدت إلى تقوية مثل هذه المشاعر، حينما اكتشف رجال السياسة القوة والسلطة التي يمكن أن يحصلوا عليها من خلال استغلال العامل العرقي الذي يصبح مفتاح النجاح السياسي والبقاء في السلطة[3].

---

(١) عبد الغني سعودي، «مشكلة الأراضي المقتطعة والحدود الصومالية،» في: **المسح الشامل لجمهورية الصومال الديموقراطية** (بغداد: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٢)، ص ٥٨٤، و I. M. Lewis, *A Modern History of Somalia: Nation and State in the Horn of Africa*, rev. ed. (London; New York: Longman, 1980), pp. 4-5.

(٢) حسن الخولي، «أنماط تحركات السكان في الصومال: المهاجرون واللاجئون،» في: **المسح الشامل لجمهورية الصومال الديموقراطية**، ص ٥٨٤.

(٣) David D. Laitin and Said S. Samatar, *Somalia: Nation in Search of a State*, Profiles. Nations of Contemporary Africa (Boulder, CO: Westview Press; London: Gower, 1987), pp. 43-46, and Lewis, Ibid., pp. 10-11.

٢ ـ ومن جهة أخرى، فإن التجربة الاستعمارية للصومال كان لها تأثيرها القوي في عملية الانقسام الإقليمي بين أبناء الشعب الواحد، إذ تم تقسيم الأمة الصومالية إلى خمسة أجزاء بين كل من الاستعمار الإيطالي والبريطاني والفرنسي، بجانب كل من كينيا واثيوبيا، وذلك فقط مراعاة للمصالح والتوازنات الاستعمارية. وكان لهذا التقسيم آثار عميقة في الأمة الصومالية، حيث صارت مشكلة الصومال الأساسية منذ حصوله على الاستقلال هي محاولة ضم كل أبنائه في دولة واحدة، الأمر الذي أدى إلى نشوب الحروب مع جيرانه وتكلفة الاقتصاد الصومالي أعباء فادحة أضرت بجهود تنميته وتحديثه. كما فتح المجال أمام الصراع بين القوى العظمى في القرن الأفريقي حتى منتصف الثمانينيات(٤).

ولعل أشد آثار التقسيم الاستعماري للصومال تدميراً لوحدته كانت إعاقة ذلك التقسيم لعملية نمو الهوية القومية للأمة، وتحويلها من مجرد واقع ثقافي إلى وجود سياسي يترسخ مع نمو المؤسسات السياسية والاجتماعية المنظمة لمصالح وعلاقات هذه الأمة، حيث عانى الصومال البريطاني إهمال عملية التحديث داخله، كما لم تسفر المشروعات التي أقامتها إيطاليا عن تحقيق قدر كاف من تحضر المجتمع الصومالي الجنوبي، بسبب ضيق الفترة الزمنية التي أتيحت لها (١٩٢٠ ـ ١٩٤٠). وعلى الرغم مما سبق، فإنه باستقلال الصومال واتحاد الشمال مع الجنوب احتوى الكيان الجديد على عنصر عدم التكافؤ في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية الناتج من اختلاف التجربة الاستعمارية في كل من الإقليمين. هذا بالإضافة إلى اختلاف الأنظمة الإدارية وهيكل الأجور، واختلاف النظام القضائي والقانوني، والتباين في أنماط التجارة ونظمها بين الشمال والجنوب. ويضاف إلى ذلك استمرار استخدام كل من اللغتين الإنكليزية والإيطالية كلغة رسمية نظراً إلى عدم وجود أبجدية صومالية في ذلك الوقت، وهو الأمر الذي عمق من الاختلافات القائمة بين الإقليمين. كذلك ساهمت التجربة الحزبية السابقة على الاستقلال في تعميق النزعة الانقسامية بينهما. فقد نشأت الحركة الحزبية بشكل أكثر تبلوراً ونشاطاً في الجنوب منها في الشمال، وذلك نتيجة لإجهاض الإدارة البريطانية لاحتمالات نمو الطبقة السياسية ومنعها لتكوين الأحزاب السياسية حتى عام ١٩٥٩، في الوقت الذي تكونت ونمت فيه تلك الأحزاب في الجنوب منذ عام ١٩٤٣، وإن كانت قد استندت إلى الانتماءات العشائرية(٥). ومع كل هذه الاختلافات في التجربة السياسية

---

(٤) سعودي، «مشكلة الأراضي المقتطعة والحدود الصومالية،» ص ٥٨٦. ولمزيد من المعلومات عن الميراث الاستعماري للصومال وأثره في عملية الانقسام الاقليمي والقبلي، انظر: نجوى أمين الفوال، «انهيار الدولة في الصومال،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٩، العدد ١١٢ (نيسان/ابريل ١٩٩٣)، ص ٢٢ ـ ٢٣.

(٥) Laitin and Samatar, Ibid., pp. 59-67, and Lewis, Ibid., pp. 170-171.

والاجتماعية بين الإقليمين، والتي عمقتها الإدارة الاستعمارية، كان من المتوقع أن ينطوي اتحادهما في تموز/يوليو ١٩٦٠ ـ بمبادرة من القيادات الشمالية ـ على بذرة الانشقاق والانقسام، الأمر الذي يمثل الخلفية التاريخية لإعلان الشمال استقلاله تحت اسم جمهورية أرض الصومال (صوماليلاند) وهو اسم المستعمرة البريطانية السابقة.

٣ ـ ومن جهة ثالثة، فإن كلاً من الحكم الوطني المدني (١٩٦٠ ـ ١٩٦٩) والعسكري (١٩٦٩ ـ ١٩٩٠) قد اشترك في الوقوع في خطأين كبيرين **أولهما** عجزهما عن استيعاب الاختلافات وبذور الفرقة والانقسام بين الإقليمين الشمالي والجنوبي، والتي نتجت من الحقبة الاستعمارية. **وثانيهما** لجوؤهما للانتماء القبلي كأساس للشرعية السياسية، واعتمادهما عليه من أجل ضمان الاستمرار في الحكم: ففي ظل الحكم المدني استمر تكريس الاختلافات القائمة بين الشمال والجنوب، حينما استغل الجنوبيون حصولهم على منصب رئيس الجمهورية في تدعيم تفوقهم السياسي بتولي أحد قيادات حزب وحدة الشباب الصومالي ـ الجنوبي ـ منصب رئيس الوزراء، وهو عبد الرشيد شارماركي. كذلك حصل الجنوبيون على ٦٧ بالمئة من جملة مقاعد البرلمان، والمناصب القيادية في مجلس الوزراء، وأعلى منصبين في القوات المسلحة والشرطة. كما تم اختيار مقديشو عاصمة للاتحاد. وكان من الطبيعي أن يشعر الصوماليون في الشمال بالاضطهاد بعد أن صدقوا في البداية على مبدأ دورية القيادات بين الشمال والجنوب. وقد دعمت ممارسات النظام الحاكم الإحساس بأن الشمال أصبح منطقة مهملة. وأثارت هذه المسألة مشاعر وأحزان بعض ضباط الشمال فدفعتهم إلى محاولة الاستيلاء على بعض المدن في المنطقة. وعلى رغم القضاء على التمرد إلا أن تأثيره ظل سارياً لعدة سنوات[٦]. ومن ثم، فقد أهدرت القيادات السياسية المدنية التطلعات القومية التي واكبت عملية الحصول على الاستقلال، وأصابت الشماليين بالإحساس بالندم على مبادرتهم لتوحيد شطري البلاد.

ولكن النظام العسكري الذي أطاح بالحكم المدني لم يكن أفضل حالاً ليستوعب درس محاولات التمرد الشمالية، بل على العكس، فإنه على الرغم من استخدام التعليم كسلاح لخلق الوعي القومي في بداية حكمه، فإن ممارسات سياد بري السياسية ساعدت على إحياء الانقسام الإقليمي الذي كان سبباً في سقوط النظام البرلماني السابق له. فقد تزايد الشعور بالسخط بين أهل الشمال نتيجة

(٦) Ahmed Samatar, «International Struggle in Somalia,» paper presented at: The Regional Security Conference, the International Institute for Strategic Studies (London) and Center for Political Research and Studies, Cairo University (Cairo), 1990, pp. 24-26.

لاستمرار تركيز كل الثروة والسلطة في الإقليم الجنوبي. وهو ما أدى إلى تعميق الشعور بعدم احترام اتفاقية الاستقلال عام ١٩٦٠ التي كانت محفوفة بالكثير من المشاعر الوحدوية من جانبهم. وتركزت المشروعات التنموية ومصانع تعليب اللحوم وغيرها في جنوب ووسط الصومال، إبان الحركة الإنشائية والعمرانية التي قامت بها الدولة بمساعدة السوفيات في منتصف السبعينيات. بينما ظل الشمال يعتمد على الجهد الفردي لأبنائه المغتربين في دول الخليج العربي. وتزامن هذا الخلل وعدم التوازن في توزيع مشروعات التنمية مع ما أسماه الشماليون بعمليات تنظيف المناصب العليا في الإدارة والجيش من العناصر الشمالية. ومن ثم، فإن الأصوات المنادية بانفصال الشمال بدأت تجد آذاناً صاغية لها(٧).

ولذلك فإنه في أعقاب هزيمة الجيش الصومالي في حرب الأوجادين عام ١٩٧٧ وانخفاض شعبية النظام الحاكم ولجوئه إلى أسلوب القمع والإرهاب الدموي لمعارضيه ـ على الأخص في الإقليم الشمالي ـ بدأ ظهور حركات المعارضة المسلحة وكان من بينها «الحركة القومية الصومالية» التي تألفت في عام ١٩٨١ من أبناء قبيلة الاسحق في المهجر في لندن، ومنحتها إثيوبيا قاعدة في أراضيها. وكان عقد اتفاقية عدم الاعتداء بين نظامي كل من سياد بري ومنغستو في عام ١٩٨٨ بعدما أصابهما الوهن، هو الذي دفع بالحركة القومية إلى اختراق الإقليم الشمالي الذي اشتعلت فيه حرب أهلية أسفرت عن حمامات واسعة للدم، وقصف هرجيسا عاصمة الإقليم الشمالي جواً وتحطيمها بالكامل. ونسقت الحركة جهودها مع الحركات المعارضة في الجنوب ضد القوات الحكومية، وبخاصة حركة «المؤتمر الصومالي الموحد»، وانتهى الأمر بدخولهما العاصمة مقديشو في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩١، وإعلان الاستيلاء على السلطة، بعد فرار سياد بري من الصومال(٨). ولكن إعلان المؤتمر الصومالي استيلاءه على السلطة منفرداً أدى إلى إعلان الحركة القومية استقلال الشمال، وقيام جمهورية أرض الصومال في أيار/مايو ١٩٩١، مما اعتبره الشماليون قراراً لا رجعة فيه نتيجة للتجربة المؤلمة بالنسبة لهم في الوحدة مع الجنوب، سواء تحت الحكم المدني أو العسكري.

أما في ما يتعلق باللجوء إلى الانتماء القبلي كأساس للشرعية السياسية، فإن

(٧) أيمن عبد الوهاب، «الصومال وتداعيات انهيار الدولة،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٨، العدد ١١٠ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢)، ص ١٧٢.

(٨) Samatar, Ibid., pp. 30-36; I. M. Lewis, «Somalia,» in: *Africa South of the Sahara, 1992*, 21st ed. (London: Europa Publications Ltd., 1991), p. 893, and R. Greenfield, «Somalia, Barre's Unholy Alliance,» *Africa Report* (March-April 1989), pp. 65-66.

هذا الاتجاه برز لدى النخبة المدنية الحاكمة بعد الاستقلال نتيجة لافتقارها للاستراتيجية العامة التي تقودها في التعامل مع مشكلات ما بعد الاستقلال. فقد خلت الحملات الانتخابية في عامي ١٩٦٤ و١٩٦٩ من أي طرح قومي يعكس قضايا الأمة وبناء الدولة. وكان البديل من أجل جذب أصوات الناخبين هو الركون إلى الانتماء القبلي، ومخاطبة مصالح الجماعات الفرعية، الأمر الذي دعم العشائرية والقبلية وجعلهما اللغة السائدة بين أوساط النخب المتنافسة على السلطة، وعبر في الوقت نفسه عن مدى نفعيتها وانتهازيتها. وكانت النتيجة نمو ميكانزمات الحرب الأهلية باغتيال الرئيس عبد الرشيد شارماركي، إلا أن الجيش الصومالي كان لديه من القوة ما يسمح له بأن يستولي على الحكم في انقلاب غير دموي[٩].

وعلى الرغم من تجريم النظام العسكري للقبلية في ١٩٧١، فإن سياد بري سرعان ما لجأ إلى تغذية الانتماءات العشائرية لضمان الاحتفاظ بمقعد السلطة وإحكام سيطرته عليها. وكانت تلك أخطر المثالب التي ارتكبها نظامه. ففي البداية أعلن سياد بري اتخاذ الاشتراكية العلمية ايديولوجية للدولة، وصاحب ذلك ثورة من التوقعات الجماهيرية المتزايدة التي لم يقابلها إنجازات حقيقية على مستوى الواقع، وسرعان ما بدأت الثورة الاشتراكية في السقوط نتيجة استمرارها بناء فوقياً يفتقر إلى البرنامج الفكري الواضح والقاعدة الاجتماعية التي تدعمه[١٠]. وأمام تناقص شعبية النظام وفعاليته في الحكم، لجأ سياد بري إلى استخدام العامل القبلي لضمان الولاء الدائم والشخصي له. واستطاع أبناء عشيرته (الماريحان) أن يصلوا إلى أكثر المراكز الحساسة في الدولة، ثم انضم إليهم أعضاء قبيلة زوجته وابنها (الدولبهانتي)، أما الضلع الأخير فكان من أخواله من الأوجادين، وتنتمي هذه العشائر الثلاث إلى تقسيم أكبر وهو الدارود. وأصبحت كلمة «MOD» تعني داخل دائرة السلطة الحقيقية، وهي تعبر عن الأحرف الثلاثة الأولى للعشائر التي يعتمد عليها الرئيس، ولكن في صورة سرية[١١]. وإذا كان سياد بري قد لجأ إلى الأساليب القبلية في التمسك بالسلطة، فإن القوى الاجتماعية التي لم تنضم تحت جناحه قد عملت أيضاً على تأصيل وتخليد هذه اللغة في الممارسة السياسية. ولقد شعرت العشائر الثلاث (الهاوي والاسحق والمجيرتين) التي دأبت على احتلال الموقع الرئيسي في السلطة بأنها محرومة من حقوقها السياسية. ولكن سياد بري استقطب من هذه

---

(٩) Lewis, Ibid., p. 889, and Samatar, Ibid., pp. 27-29.

(١٠) John Markakis, *National and Class Conflict in the Horn of Africa*, African Studies Series; 55 (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1987), pp. 217-220.

(١١) Lewis, *A Modern History of Somalia: Nation and State in the Horn of Africa*, p. 274.

العشائر الجماعات العرقية الضعيفة سياسياً والصغيرة حجماً(١٢)، مستخدماً سياسة السيف والذهب، من أجل إخفاء حكمه الفردي القبلي وراء واجهة قومية.

وقد أدى اللعب على أوتار الانتماء القبلي والانقسام الإقليمي من جانب النظام الحاكم إلى اتجاه القوى المعارضة له إلى الاعتماد على الأصل القبلي لها. ولكن كان كل هدفها إسقاط سياد بري. ويدفعها إلى ذلك تركيزها على عملية توزيع المناصب والمكاسب، وليس الاتجاه إلى تدارس كيفية تحقيق التنمية في المجتمع الصومالي ككل. ومن ثم، فقد تحولت الصراعات القبلية إلى مرض أنهك الجسد الصومالي وفتت من قواه. وتعرضت الأمة الصومالية ـ التي كانت تفخر باعتزازها بهويتها القومية ـ إلى نكسة قومية خطيرة، حولتها إلى فصائل قبلية متحاربة.

ثانياً: الحرب الأهلية والمحاولات الدولية والإقليمية لمواجهتها

ربما لم تعرف القارة الإفريقية أزمة سياسية استنفرت التدخل الأجنبي على أرضها، منذ أزمة الكونغو عام ١٩٦٤ مثلما فعلت الحرب الأهلية بين الفصائل المتنازعة على السلطة في الصومال. ويرجع ذلك إلى عدة اعتبارات، بعضها يتعلق بالموقع الاستراتيجي لمنطقة القرن الأفريقي الذي كان دوماً محطاً لأنظار القوى الفاعلة في النظام الدولي. بينما يرتبط البعض الآخر بطبيعة الأزمة الصومالية ذاتها واتخاذها أبعاداً تصل إلى حد الفوضى الشاملة. هذا في الوقت الذي تدهورت فيه الأوضاع الإنسانية لشعب الصومال نتيجة الموجة الشرسة من الجفاف والمجاعة، مع عجز منظمات الإغاثة عن ممارسة نشاطها نتيجة للحرب الأهلية الدائرة هناك. كذلك فقد تزامنت الأزمة الصومالية مع وقوع تحولات جوهرية في النظام الدولي، بانتهاء عصر الحرب الباردة واختفاء الاتحاد السوفياتي، تاركاً الولايات المتحدة كقطب وحيد في ذلك النظام. وساهمت الاعتبارات السابقة في استدعاء التدخل العسكري من جانب القوى الغربية بزعامة الولايات المتحدة وتحت مظلة الأمم المتحدة، إعمالاً للفصل السابع من ميثاقها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢(١٣). ولكن بعد أن باءت هذه العملية بالفشل، فإن الشعار الذي تم طرحه وتسويقه في المجتمع العالمي هو «الحل

(١٢) Laitin and Samatar, *Somalia: Nation in Search of a State*, pp. 90-94.

(١٣) نجوى أمين الفوال، «المواقف الدولية والإقليمية تجاه الأزمة الصومالية،» ورقة قدمت الى: المؤتمر السنوي للدراسات الأفريقية، الصراعات والحروب الأهلية في افريقيا، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، أيار/مايو ١٩٩٩، ص ٢.

الأفريقي للمشكلات الأفريقية»، وهو الأمر الذي أتاح المجال أمام المبادرات الأفريقية للمصالحة في الصومال.

وبالنسبة لعملية التدخل الدولي المسلح في الصومال، فقد تضافرت عوامل عدة على إفشال دورها في وقف الحرب الأهلية هناك:

١ ـ فمن ناحية، احتوت العملية ذاتها على بذور التناقض في موقف القوة الرئيسية فيها وهي الولايات المتحدة الأمريكية التي رغبت في ممارسة ريادتها للعالم في عملية «استعادة الأمل في الصومال»، بعد أن مارستها بيسر من قبل في «عاصفة الصحراء» في الخليج العربي. ولكن حينما تبين عمق «المستنقع» الصومالي بعد تحول المواجهة إلى حرب عصابات حضرية، وسقوط ضحايا من المارينز الأمريكيين، فإن عقدة فيتنام عادت إلى الظهور بضغط الرأي العام الأمريكي على صانع القرار الذي سارع إلى إعلان سحب القوات الأمريكية في آذار/مارس ١٩٩٤. ويبدو أن الإدارة الأمريكية تحت رئاسة الرئيس كلينتون شعرت بأن العملية العسكرية في الصومال محسوبة في النهاية للإدارة السابقة عليها صاحبة قرار التدخل، وانعكس هذا الوضع على مدى إيمانها بدورها في الصومال وحماستها من أجل إنجازه. وهو الأمر الذي ظهر في سرعة نكوص الولايات المتحدة عن هذا الدور وانسحابها المتسارع من العملية عقب انتقادات الكونغرس لها[١٤].

٢ ـ ومن ناحية أخرى كان للهيمنة الأمريكية على عملية التدخل الدولي في الصومال أثر بالغ الخطورة تمثل في الصراع على قيادة هذه العملية بين البيت الأبيض من جانب، وأجهزة الأمم المتحدة من جانب آخر. وانعكس هذا الصراع على توجهات وأهداف العملية ذاتها، فاتسمت في كثير من مراحلها بالتضارب وعدم الوضوح لأهدافها الاستراتيجية التي تراوحت بين الإغاثة وتأمين وصول المساعدات الإنسانية في بعض الأحيان، وبين استخدام الحل العسكري لمواجهة الفصائل الصومالية ونزع سلاحها في أحيان أخرى. وهو ما حدث بالفعل في المواجهة مع فصيل «التحالف الصومالي» التي انتهت بالفشل والتراجع، والتي نظر إليها الصوماليون على انها انحياز من جانب الأمم المتحدة لصالح فصيل ضد آخر، مما أفقد العملية الدولية صدقيتها وحيادها من وجهة نظر الشعب الصومالي[١٥].

٣ ـ ومن ناحية ثالثة، فإن المنظمة الدولية كانت في معالجتها للأزمة الصومالية

(١٤) المصدر نفسه، ص ٧ ـ ١١.

(١٥) نجوى أمين الفوال، «الصومال.. ما بعد التدخل الدولي!!،» **السياسة الدولية**، السنة ٣١، العدد ١٢١ (تموز/يوليو ١٩٩٥)، ص ١٤٤.

تنطلق من مقديشو، وكأن جل مشاكل العاصمة ينسحب على كل الصومال. وهذا بعيد عن واقع التركيبة الاجتماعية والسياسية الذي أفرزته الحرب الأهلية في البلاد لأكثر من عامين.

فمثل هذه التركيبة القبلية في مقديشو غير موجودة في كل الأقاليم الصومالية الثمانية عشر التي تتنازع فيها على السلطة قبائل أخرى، وتتوسع فيها التحالفات القبلية أو تضيق حسب المصالح العشائرية وليس الوطنية. أما شمال الصومال الذي أعلن زعماؤه قرارهم بالانفصال عقب سقوط سياد بري، فقد أوضح هؤلاء الزعماء للمنظمة الدولية أنه إذا ما دخلت القوات الدولية جمهورية أرض الصومال فإنهم سيعتبرون هذا عدواناً لا بد من دفعه[١٦]. ويبدو أن الأمم المتحدة كانت على وعي بالتيار الانفصالي في الشمال، ومن ثم عزفت عن فتح جبهة صراع أخرى هناك.

٤ ـ كذلك كانت الخلافات بين فرنسا وإيطاليا من جانب، والولايات المتحدة من جانب آخر أحد، عوامل حدوث الانشقاق داخل العملية الدولية، حيث اتهمت الدولتان عملية يونوصوم (٢) بالانسياق وراء الجانب الأمريكي الذي حول العملية لحماية مصالحه في المنطقة. وقد اتخذت إيطاليا موقفاً معارضاً للممارسات العسكرية للعملية ضد الجنرال فارح عيديد، وأعلنت أن المهمة الإنسانية جرى التضحية بها في مقابل الأحلام الأمريكية[١٧]. ومن ثم فقد تركت هذه الخلافات أثرها في عجز التدخل الدولي عن تحقيق أهدافه.

وقد حمل تقرير دولي ـ وضعته لجنة تحقيق تابعة للأمم المتحدة ـ كل من المنظمة الدولية والولايات المتحدة والجنرال فارح عيديد مسؤولية تصاعد عمليات العنف في الصومال، وأوضح التقرير أن كلاً من المنظمة والولايات المتحدة قد اتبع سياسة مضللة، وطالب بتعويض المدنيين الذين قتلوا أو أصيبوا أثناء عمليات الأمم المتحدة لمطاردة الجنرال عيديد بمقديشو. ووجه التقرير انتقادات لأمريكا وإيطاليا لانتهاجهما سياسات خاصة بهما في الصومال[١٨]. وقد أوضح تطور الأحداث خلال فترة ما بعد الانسحاب الدولي من الصومال عزوف القوى الدولية عن محاولة تسوية النزاع هناك بالقوة، أو حتى من خلال المفاوضات المباشرة مع قادة الفصائل. ولكن ذلك لم يكن يعني إهمال المصالح الاستراتيجية لتلك القوى في المنطقة، وإنما اتخذت

---

(١٦) يوسف خازم، «من الذي انتصر في الصومال؟،» **الحياة**، ١٩/٦/١٩٩٣.

(١٧) الفوال، المصدر نفسه، ص ١٤٤، و**الأهرام**، ١/١٢/١٩٩٢. ولمزيد من المعلومات حول الموقف الايطالي من التدخل الدولي في الصومال، انظر: G. Novati, «Italy in the Triangle of the Horn,» *Journal of Modern African Studies*, vol. 32, no. 3 (1994), pp. 382-383.

(١٨) **الأهرام**، ١٥/٢/١٩٩٤، و P. Gilkes, «Somalia,» in: *Africa South of the Sahara, 1996* (London: Europa Publications Ltd., 1995), p. 825.

الدول والمؤسسات الغربية أسلوباً غير مباشر في التعامل مع معطيات الواقع الصومالي، يقوم على أساس التنسيق مع القوى الإقليمية من أجل وضع ترتيبات تفرض تسوية ملائمة للأوضاع هناك.

أما في ما يتصل بتلك الجهود الإقليمية من أجل مواجهة الأزمة الصومالية، فقد تمخضت عن اثنتي عشرة مبادرة للمصالحة الصومالية. وكانت البداية بدعوة الرئيس الجيبوتي السابق (حسن جوليد) للفصائل الصومالية إلى مؤتمر للمصالحة عقد في حزيران/يونيو ١٩٩١، أي بعد شهور قليلة من سقوط نظام سياد بري. وكان اختيار علي مهدي محمد رئيساً مؤقتاً للصومال لمدة عامين في هذا المؤتمر هو الذي أطلق الخلافات العشائرية حول توزيع المناصب الوزارية، فانسحب الجنرال عيديد ـ زعيم فصيل التحالف ـ مطالباً بأحقيته في رئاسة البلاد بدعوى دوره المحوري في إسقاط سياد بري. ومن هنا انفجرت المواجهة المسلحة بين الفصائل، أو بقول أدق بين العشائر الصومالية وما تنطوي عليه من انقسامات قبلية[١٩].

ومن بعد ذلك شهدت الساحة الصومالية عدداً من المبادرات من جانب بعض من المنظمات والدول المانحة للمعونات، ودول الجوار الجغرافي. وكانت مصر وإثيوبيا صاحبتي أكبر عدد من المبادرات للمصالحة الصومالية، وذلك بحكم موقعهما الجغرافي والاستراتيجي كدول كبرى إقليمياً، وكذلك بحكم تفويض المنظمات الدولية والإقليمية لإثيوبيا، وبخاصة في أعقاب فشل عملية التدخل الدولي. ولكن هذه المبادرات واجهت عقبات عدة، نبع بعضها من التنافس بين الدولتين في القرن الأفريقي، ثم تأثر هذه المفاوضات بالعزوف الدولي عن دعمها. ولكن أكثر هذه العقبات وعورة كانت تتمثل في التشاحن والتنازع بين زعماء الفصائل الصومالية من أجل الاستحواذ على السلطة، حيث اختلطت هنا نزعات إعلاء المصلحة الفردية مع الرغبة في هيمنة ما يمثلونه من قبائل على من سواها. ولعل من أبرز المبادرات الإثيوبية «اتفاقية سودري» في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، والتي انتهت إلى تشكيل «مجلس الإنقاذ الصومالي» برئاسة خماسية، تكون مهمته الإعداد لمؤتمر للسلام في بوصاصو لإعلان شكل من أشكال الحكومة الانتقالية. ولكن رفض كل من حسين عيديد (الابن) وابراهيم عقال (رئيس جمهورية أرض الصومال) مقررات سودري، ليكونا من جديد سبباً في إفشال المصالحة السلمية في الصومال[٢٠].

ولقد كانت اتفاقية سودري هي الأساس الذي انبنت عليه آخر المبادرات

---

(١٩) المصدر نفسه، ص ٨٢٣.

(٢٠) عبد الملك عودة، **السياسة المصرية ومشكلات حوض النيل**، كتاب الأهرام الاقتصادي؛ العدد ١٣٥ (القاهرة: مؤسسة الأهرام، ١٩٩٩)، ص ٣٦ ـ ٣٧.

المصرية المعروفة باسم «إعلان القاهرة». وفي هذه المبادرة استوعبت مصر الحقيقة القبلية التي أضحت تسيطر على حركة الأحداث في الصومال، فعملت على بناء الاتصالات مع زعماء كافة الفصائل الصومالية بالإضافة إلى الزعامات التقليدية. واستغرقت المفاوضات ٤٠ يوماً، حتى تم توقيع الإعلان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، وذلك بين مجموعة «سودري» أو مجموعة علي مهدي محمد (٢٦ فصيلاً)، ومجموعة التحالف أو مجموعة حسين عيديد (٢٢ فصيلاً). وضمنت مصر لهذه الاتفاقية تأييداً دولياً وإقليمياً بتمثيل المنظمات المعنية والاتحاد الأوروبي في التوقيع عليها. وتم بناء محتوى الاتفاقية ليتلاءم والواقع القبلي القائم، فنصت على عقد مؤتمر للمصالحة في بيدوا في شباط/فبراير ١٩٩٨، يتألف من ٤٦٥ عضواً يمثلون كافة شرائح المجتمع الصومالي بصورة متوازنة. وتكون مهمة المؤتمر انتخاب مجلس رئاسي من ١٣ عضواً يمثلون كافة العشائر الصومالية. وخلال فترة انتقالية لمدة ثلاث سنوات، يتم انتخاب جمعية تأسيسية تقوم أيضاً على التوازن القبلي، وفي نهايتها يجري استفتاء على دستور دائم، وتجري انتخابات الحكومة الفدرالية، مع قيام حكم ذاتي إقليمي[٢١]. ولكن على الرغم من تعبير إعلان القاهرة عن الواقع القبلي في جنوب الصومال، واستيعابه لما تمخض عنه في الآونة الأخيرة من مواجهة واضحة بين عشيرتي الهويه والدارود صاحبتي التاريخ الطويل من التنافس على السلطة، فإن هذا الاتفاق لاقى مصير ما سبقه من مبادرات. فقد انسحب فصيلان من الدارود احتجاجاً على ما أسمياه بالمساس بالتوازن القبلي مع الهوية، كما تأجل عقد مؤتمر بيدوا عدة مرات، إلى أن أعلن عن تأجيله إلى أجل غير مسمى بسبب تراجع قيادات الفصائل عن التزاماتها وصراعها على الحكم. وانهارت «إدارة بنادر» التي أقيمت في العاصمة في آب/أغسطس ١٩٩٨، كسلطة مركزية موحدة بين عيديد وعلي مهدي بناء على مقررات «إعلان القاهرة»، وذلك اثر تفجر الصراعات المسلحة بينهما من جديد في بداية عام ١٩٩٩[٢٢]. وهكذا فإن مصير المبادرة المصرية لم يكن بأفضل من سابقاتها.

ثالثاً: المسرح السياسي الصومالي عشية مبادرة جيبوتي ١٩٩٩

على أثر فشل إعلان القاهرة في فرض التسوية السياسية، شهد المسرح

(٢١) نجوى أمين الفوال، «إشكالية الدولة في الصومال: العامل القبلي،» ورقة قدمت إلى: ندوة افريقيا اليوم: قضايا معاصرة، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القسم الفرنسي، القاهرة، شباط/فبراير ٢٠٠٠، ص ١٧.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٧ ـ ١٨.

السياسي الصومالي المزيد من التدهور والتفسخ والانقسام طيلة الفترة من بداية عام ١٩٩٨ وحتى منتصف عام ١٩٩٩. فقد اتسم الوضع في الصومال الجنوبي بعامة بحالة من السيولة السياسية والعسكرية التي أضرت بأوضاع الأمن العام في المنطقة، وأدى ذلك إلى انسحاب منظمات الإغاثة الإنسانية سواء التابعة للأمم المتحدة، أو المنظمات غير الحكومية الدولية والإقليمية. ومن ثم فقد تعرضت الصومال لأزمة غذاء حادة، وبخاصة مع تزامن هذا الوضع مع أزمة الجفاف في القرن الأفريقي. ومن ثم فقد وصل تدهور الأوضاع السياسية والأمنية والإنسانية في الصومال إلى أدنى درجاته. ويمكن رصد ملامح الواقع الصومالي في تلك الفترة في المؤشرات التالية:

١ ـ شهد الصومال الجنوبي المزيد من تكريس الانقسام القبلي بإعلان عبد الله يوسف ـ زعيم فصيل «الخلاص الديموقراطي الصومالي (SSDF)» وأحد المنسحبين من مفاوضات القاهرة ـ قيام دولة «بونت» في الإقليم الشمالي الشرقي منه في تموز/ يوليو ١٩٩٨ من بين أبناء الدارود، أسوة بانفصال «صوماليلاند». كما اجتمعت كل من فصائل الأوجادين مع الماجيرتين ـ بزعامة محمد سعيد حرسي (مورجان) حليف إثيوبيا ـ من أجل إقامة دولة «جوبالاند» في جنوب غرب الصومال[٢٣]. ومن ناحية أخرى، فقد قويت شوكة «جيش تحرير الرحانوين RRA» الذي يتزعمه حسن محمد نور، وذلك بعد تأييد إثيوبيا له وتزويده بالسلاح. واستطاع هذا الجيش الاستيلاء على بيدوا، وانتزاعها من سيطرة حسين عيديد (قبيلة حبر جدر/الهويه) في حزيران/يونيو ١٩٩٩، ثم ما لبث أن أعلن عن عزمه انتزاع إقليم «الباي» و«الباكول» في الوسط، بالإضافة إلى إقليم «شبيلي»، وهي مناطق تسكنها عشائر «الديجل»، وتقع تحت سيطرة جيش التحالف التابع لعيديد[٢٤].

٢ ـ أما عن الأوضاع في مقديشو وما حولها، والتي تقع تحت سيطرة «الهوية»، فقد استمرت أقل استقراراً من الإدارات التي تمت إقامتها في المناطق المجاورة. فقد تفجرت الصراعات المسلحة في العاصمة مرة أخرى منذ بداية عام ١٩٩٩، بين الفصائل التابعة لكل من علي مهدي وحسين عيديد. كذلك فقد شهدت العاصمة أزمة في القيادة التقليدية للفصائل المسيطرة هناك. فقد حاول زعماء قبيلة «حبر جدر» إقصاء عيديد، وبخاصة بعد هزيمته في «بيدوا» في منتصف عام ١٩٩٩، وساد شعور بين الزعامات التقليدية بضرورة إزاحته من الطريق نظراً لأنه

(٢٣) «Somalia: Bottom Up Administration,» *Africa Research Bulletin* (June 1999), p. 13302.

(٢٤) «Somali Militia Plans New Attacks,» *Africa Research Bulletin* (July 1999), p. 13608.

لا يتمتع بالهيبة والزعامة نفسها اللتين كانتا لوالده. ولكن حصول حسين عيديد على الدعم المالي من كل من ليبيا وقطر، بالإضافة إلى الأسلحة من إريتريا، مكنه من الاستمرار كزعيم للتحالف. وفي المقابل شهد شمال مقديشو بدوره صراعاً على الزعامة داخل قبيلة «الأبجال» في مواجهة علي مهدي محمد، وبخاصة بعد تعرض مقر إقامته للنهب في نيسان/أبريل ١٩٩٩ على يد حراسه ومغادرته للعاصمة، الأمر الذي دعا القيادات التقليدية لـ «أبجال» للتفكير في اختيار بديل له بعد أن ثبت عجزه عن تحقيق الاستقرار في مقديشو[٢٥].

ومن ثم عانى زعماء الفصائل المعروفون باسم «لوردات الحرب» تناقصاً في التأييد السياسي لهم داخل عشائرهم من جانب القيادات الدينية التقليدية ورجال الأعمال الذين اعتراهم الضيق والضجر، وأضيرت مصالحهم من جراء هذا الصراع الممتد. وأفادت الأنباء الواردة من العاصمة بما يعانيه هؤلاء اللوردات من أزمة حقيقية بعد أن عجزوا عن دفع مرتبات أفراد ميليشياتهم، أو شراء ما يحتاجونه من سلاح. ونتيجة لهذه الأوضاع غير المستقرة في داخل العاصمة وما حولها، فقد أخذ رجال الأعمال المبادرة بتأييد وتمويل المحاكم الإسلامية التي أنشئت من أجل مواجهة عصابات السطو والنهب المنتشرة هناك. ولكن هذه المحاكم استندت هي الأخرى إلى الأساس القبلي، ولم يكن من المتوقع أن تعمل ضد رغبة أو إرادة زعماء الفصائل.

٣ ـ وبالنسبة للوضع الإقليمي المحيط في منطقة القرن الأفريقي، فإن الحرب الدائرة بين إثيوبيا وإريتريا منذ أيار/مايو ١٩٩٨ قد ألقت تبعاتها على الوضع المتفجر في الصومال الجنوبي، فاتخذت كل من الدولتين لنفسها حلفاء من بين الفصائل الصومالية واستخدمتها كركيزة للهجوم على الأخرى، وفي سبيل ذلك شجعتها على توسيع سيطرتها على مزيد من الأراضي والأقاليم[٢٦]. وتشير التقارير الواردة إلى تدفقات كثيرة للأسلحة التي تصل إلى الصومال، واتهامات من الفاعليات الصومالية بمسؤولية كل من الدولتين عن هذا الوضع. فهناك ادعاءات بقيام إريتريا بنقل أسلحة ومقاتلي جبهة تحرير أورومو إلى داخل الصومال للقتال إلى جانب قوات حسين عيديد. وفي المقابل، فقد قامت إثيوبيا بتصدير الأسلحة إلى داخل منطقة جيدو، واحتلال جنودها لبعض الأراضي الصومالية. وقد طالبت الفاعليات الصومالية من جامعة الدول العربية ومن مجلس الأمن الضغط على إثيوبيا لكي تسحب قواتها من تلك الأراضي. وبالطبع فإن كلاً من إريتريا وإثيوبيا تنكر هذه

---

(٢٥) «Somalia: Building Blocks,» *Africa Confidential* (24 September 1999), pp. 6-7.

(٢٦) «War Sabotages Hopes for Somali Stability,» *Africa Research Bulletin* (June 1999), p. 13575.

الاتهامات، وفي ظل غياب آلية دولية لمراقبة تدفقات الأسلحة إلى الصومال، فإنه يصعب التحقق من تلك الاتهامات أو إثباتها رسمياً.

٤ ـ أما الدويلات المنشقة والمعلنة الانفصال من جانب واحد (صوماليلاند وبونت لاند)، فقد كانت تحظى باستقرار نسبي. غير أن هذا الوضع يعتبر هشاً وقابلاً للتغير في أية لحظة، نظراً إلى وجود معارضة داخلية للسلطات القائمة فيها. وتحظى هذه المناطق بدعم إثيوبي واضح، ولكن القوى الإقليمية الأخرى تتحفظ على دعم هذه السلطات الحاكمة، خشية أن يتحول الدعم إلى تكريس لانفصال تلك الأقاليم. وتجدر الإشارة إلى أنه في تلك الفترة شهد الموقف المتشدد من قضية الانفصال ـ الذي اتخذته زعامة صوماليلاند، وبخاصة رئيسها إبراهيم عقال ـ تغييراً واضحاً، وأصبح أكثر استعداداً للحوار مع جنوب الصومال حول الوحدة إذا ما تحقق قدر من الأمن والاستقرار وشكل من أشكال السلطة والإدارة داخله، وعلى أساس أن يكون هذا الحوار على أساس من المساواة والعدل في توزيع السلطات والثروات بين الإقليمين. ولكن التيارات المعارضة لإبراهيم عقال اتهمته بتخليه عن مبدأ الانفصال عن الإقليم الجنوبي، سعياً وراء مجده الشخصي ورغبته في رئاسة الصومال الموحد[(٢٧)].

٥ ـ شهدت تلك الفترة أيضاً عودة لاهتمام المجتمع الدولي بالقضية الصومالية، وبخاصة بعد الانهيار المتتالي للمبادرات الإقليمية (سودري ثم القاهرة)، الأمر الذي كشف عن مدى الاحتياج إلى جهد متكامل يضطلع به المجتمع الدولي بشكل منسق. ومن ثم فقد قرر الاجتماع الوزاري الأول لمنتدى شركاء الإيغاد (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية)، المنعقد في روما في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، إنشاء لجنة للمنتدى لدعم عملية إقرار السلام في الصومال. ودعا المنتدى إلى الأخذ بمنهج جديد في معالجة الأزمة الصومالية، يتوجه إلى نقل التركيز من زعماء الفصائل إلى إشراك المجتمع المدني، وتقديم الدعم إلى المناطق التي يبدي زعماؤها التزاماً بالسلام. وقد دعمت كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي هذا الاتجاه، الذي عرف باسم بناء المحاور أو الركائز (Building Blocks) والذي يقوم على أساس إقامة نظام مستقر في ما يشبه الإدارات أو الدويلات الصغيرة داخل الصومال الجنوبي، جنباً إلى جنب مع صوماليلاند في الشمال، تمهيداً لإقامة اتحاد فدرالي في ما بينها جميعاً[(٢٨)].

ثم شكلت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ ـ بتوصية من منتدى شركاء الإيغاد

---

(٢٧) «Somalia: Cross Clan Peace Party,» *Africa Research Bulletin* (August 1999), p. 13665.

(٢٨) المصدر نفسه.

ـ اللجنة الدولية الدائمة المعنية بالصومال، وتضم الدول الأعضاء بالإيغاد، وفريق الاتصال المعني بمتابعة الوضع في الصومال (برئاسة إيطاليا وعضوية الولايات المتحدة ومصر وإثيوبيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي)، بالإضافة إلى الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية والجمهورية اليمنية. وعقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات في أديس أبابا، كما أرسلت لجنة لتقصي الحقائق إلى الصومال. ولكنها شهدت خلافاً بين منظورين للتعامل مع الأزمة الصومالية: فمن ناحية تبنت إثيوبيا سياسة دعم الكيانات القائمة اقتصادياً وسياسياً تمهيداً لتجميعها في دولة موحدة، في حين أعلنت مصر عن تخوفها من انتهاج هذه السياسة لما قد تسفر عنه من تكريس الانقسامات القائمة وتدعيم عملية الانفصال، وأكدت على الحل الشامل من خلال مؤتمر وطني للمصالحة ويتم دعم القوى المشاركة فيه. إلا أن إيطاليا قدمت تصوراً تبنته اللجنة في النهاية يزاوج بين وجهتي النظر السابقتين في معالجة المسألة الصومالية. وأمام هذه اللجنة الدولية تقدمت جيبوتي في تموز/يوليو ١٩٩٩ بملخص لخطة سلام تشتمل على عناصر ثقافية وأخرى سياسية، على أن يقوم المجتمع الدولي بدوره في تقديم الدعم التقني والمادي لتنفيذها. وقد رحبت اللجنة بهذه الخطة التي تعد أساساً لمبادرة جيبوتي لحل الأزمة الصومالية، والتي تقدمت بها للأمم المتحدة[(٢٩)].

رابعاً: مبادرة جيبوتي للمصالحة الوطنية الصومالية

في الثاني والعشرين من أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ ألقى الرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر جيليه خطاباً في الجمعية العامة للأمم المتحدة، تناول فيه باستفاضة الوضع المأساوي الفريد للشعب الصومالي منذ ما يقرب من عقد كامل. وأعلن رئيس جيبوتي رفضه للسعي إلى تسوية دائمة عن طريق «سادة الحروب» زعماء الفصائل المتحاربة الذين فقدوا ثقة وتأييد شعبهم، وأكد أنه على الرغم من الشرعية التي منحها إياهم المجتمع الدولي فإنهم لم ولن يتفقوا على أي شيء. كذلك فقد أعرب اسماعيل جيليه عن رفضه للتجاهل الدولي وإصرار مجلس الأمن على أن «يتحمل الشعب الصومالي المسؤولية النهائية عن تحقيق المصالحة والسلم في الصومال» معلناً أنه حان الوقت كي يضطلع المجتمع الدولي بدوره في هذا الصراع المنسي[(٣٠)]. وقد تضمنت مبادرته مجموعة من المقترحات والتدابير على مراحل:

---

(٢٩) مقابلة مع سمير حسني، مدير شؤون الصومال في الجامعة العربية، في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

(٣٠) وثيقة مجلس الأمن الصادرة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، بعنوان: رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس جيبوتي، وتتضمن مرفقاً بخطاب الرئيس الجيبوتي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، ص ٢ ـ ٤.

المرحلة الأولى: وتتخذ فيها جيبوتي التدابير التي من شأنها تعزيز ثقة الصوماليين في أنفسهم، وكل منهم في الآخر، وإيجاد تفاهم حقيقي في ما بين العناصر الفاعلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية، والترويج لثقافة الحوار، من أجل استعادة الحياة الطبيعية في البلاد. وفي هذا المنتدى يتعين على ممثلي المجتمع المدني (على الزعامات العشائرية التقليدية، والمثقفين والمفكرين والسياسيين السابقين والطلاب والنساء في المجتمع الصومالي وفي المهجر) مع زعماء الفصائل المتحاربة أن يتوصلوا إلى اتفاق بعبارات حاسمة بشأن الطريق المؤدي للسلام والتآلف الوطني. وفي هذا الإطار أكد جيليه ضرورة تعهد الجميع في مؤتمر المصالحة على عدد من المبادىء:

١ ـ الاعتراف والقبول الكامل بحرية الشعب الصومالي في ممارسة حقه الديمقراطي في اختيار زعمائه الإقليميين والوطنيين، وفقاً لإطار زمني متفق عليه.

٢ ـ يتعين على زعماء الفصائل تحويل فصائلهم إلى أحزاب سياسية تتنافس في الانتخابات إذا ما اختاروا ذلك. مع التزامهم بالسلام الكامل والقابل للتحقق منه، على أن تتشكل قوة شرطة صومالية من كافة عناصر الميليشيات.

٣ ـ يتعين على المجتمع الصومالي أن يوافق على طلب المجتمع الدولي بالمساعدة في استعادة الحياة الطبيعية والقانون والنظام ووضع إطار للحكم.

وبالتالي فإن الهدف من هذه المرحلة الأولية من المبادرة هو تأسيس الاتفاق العام، وتحقيق الوفاق بين كافة قوى المجتمع المدني الصومالي ومعها الفصائل المتنازعة، وذلك لتيسير السبيل إلى تحقيق تفاهم حول اتفاقية واقعية قابلة للتنفيذ.

المرحلة الثانية: وتبدأ في حالة رفض زعماء الفصائل (أمراء الحرب) المقترحات السابقة والتدابير الأمنية، حيث يتعين على المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات عقابية تتضمن حصرهم في مناطق منعزلة، ومنعهم من السفر بحرية إلى الخارج، وحظر تقديم الدعم الأجنبي أو أي نوع من المساعدة لهم، وتجميد أموالهم في أي شكل كانت وفي أي مكان[٣١].

وهنا فإن الرئيس الجيبوتي قد حث المجتمع الدولي على اتخاذ خطوات فعلية لمواجهة ما قد تصادفه المبادرة من تعنت أمراء الحرب في الصومال، وذلك على غرار ما حدث في حالة كوسوفو وتيمور الشرقية، مؤكداً على أن يضع الهيئات الدولية

(٣١) المصدر نفسه، ص ٥ ـ ٧.

والإقليمية المعنية أمام التزاماتها تجاه الشعب الصومالي.

وقد لاقت المبادرة التي تقدم بها الرئيس الجيبوتي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة الترحيب والإقرار من جانب كافة المنظمات المعنية، الأمر الذي عبر عن حدوث تغيير في توجهات تلك الهيئات نحو الأزمة الصومالية، من حيث ضرورة وضع حد للوضع المتدني القائم هناك لما يقرب من عقد كامل. إلا أن العامل الأكثر فاعلية وتأثيراً في خروج هذه المبادرة إلى حيز التنفيذ الفعلي كان يتعلق بتوافر المناخ السياسي الداخلي المؤاتي لمحاولة الاقتراب من إنهاء الصراع الدموي على أرض الصومال، والذي عبر عن نفسه في الإرادة السياسية للمصالحة واستعادة حكم الدولة ومؤسساتها من جانب قوى المجتمع المدني الصومالي. وعليه فقد تحقق القبول لمبادرة جيبوتي من كافة الأطراف الداخلية والخارجية. ومنذ بداية عام ٢٠٠٠ شرعت جيبوتي في اتخاذ الخطوات الفعلية للتمهيد لعقد مؤتمر المصالحة على أرضها. فتولى رئيس جيبوتي عقد سلسلة لقاءات ومشاورات مع رؤساء دول الجوار الجغرافي، بالإضافة إلى اللجنة الدولية الدائمة المعنية بالصومال التابعة للإيغاد. كذلك فقد أجرت جيبوتي سلسلة من الاتصالات واللقاءات مع مختلف القوى الفاعلة في الصومال. وعلى أثر ذلك انعقد في جيبوتي مؤتمران في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٠، أولهما للمثقفين، وثانيهما للحكماء الصوماليين. وكان هدف كل هذه الاتصالات واللقاءات والاجتماعات توحيد وجهات النظر حول خطوات المبادرة والأهداف الموضوعة لها[٣٢].

وفي الثاني من أيار/مايو افتتح الرئيس اسماعيل جيليه المؤتمر الوطني للمصالحة الصومالية في مدينة عرته على بعد ٤٠ كيلومتراً من جيبوتي العاصمة. وشارك في المؤتمر نحو ٤٥٠ مندوباً صومالياً يمثلون مختلف الفعاليات الصومالية (قبلية وسياسية ودينية ونسائية وفصائل مسلحة). وحضر الافتتاح ممثلو المنظمات الدولية والإقليمية المعنية وممثلو دول الجوار، وأكدوا تأييد المبادرة ومناشدة مختلف القوى الصومالية اغتنام الفرصة لوضع حد للأزمة الصومالية. ولم يجد زعماء الفصائل المتنازعة بداً من اللحاق بالركب، فأعلن بعضهم عن المشاركة في فعالياته، بينما فضل البعض الآخر إرسال مندوبين عنهم. فعلى الرغم من عدم حضور كل من حسين عيديد وعبد الله يوسف إلا أنهم قد أرسلوا مندوبين عنهم. كما حضر المؤتمر علي مهدي محمد وعمر حاج مصلي، وكذلك عبد الرحمن علي الرئيس السابق لصوماليلاند. ويمكن القول بأن عدم إعطاء زعماء الفصائل دوراً قيادياً في هذه المبادرة، كما كان

(٣٢) مقابلة مع سمير حسني، في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

يحدث من قبل، قد ساهم في تليين موقفهم، وبخاصة بعدما لم يعد في مقدورهم منع مختلف الوفود الصومالية من المشاركة في عملية المصالحة التي حظيت بتأييد واسع من قبل المجتمع الدولي(٣٣).

وقد استمرت فعاليات مؤتمر المصالحة في عرته ما يقرب من أربعة شهور، تم في نهايتها انتخاب برلمان (جمعية وطنية) انتقالي من ٢٤٥ عضواً، بعد مداولات وعمليات ضغط ومساومات جرت من وراء الستار بين حوالى ٢٠٠٠ من الوفود المشاركة في المؤتمر. وفي النهاية توصل المشاركون إلى ضرورة استخدام النظام العشائري كآلية لتقسيم السلطة السياسية، وبخاصة مع اختفاء أي نظام اجتماعي بديل إثر تحطيم كل رموز وأبنية الدولة الصومالية. ومن ثم فقد تم تقسيم مقاعد البرلمان على أربعة من التقسيمات العشائرية الكبرى وهي الدارود والديجل والدير والهويه، فكان نصيب كل منها ٤٤ نائباً، بينما توزع ٢٤ مقعداً توزعت على بعض التركيبات العشائرية الأخرى، إلى جانب ٢٠ نائباً من حق الرئيس اختيارهم. وفرضت النساء المبعدات عن العمل السياسي من قبل وجودهن بالحصول على ٢٥ مقعداً في البرلمان. وقد تم في العشرين من آب/أغسطس الماضي انتخاب رئيس البرلمان وثلاثة من نوابه على هذا الأساس، حيث كان يتم تنحية العشيرة التي يفوز مرشحها من المناصب المتبقية، وهي حادثة انتخابية تعد الأولى في التاريخ السياسي الصومالي.

وفي اليوم التالي أقسم عبد الرحمن ديرو اسحق (السكرتير العام السابق لجيش مقاومة الرحانوين من الديجل) اليمين كرئيس للبرلمان المؤقت. ويلاحظ هنا أن إجراء عملية انتخاب البرلمان من جانب القوى المدنية الفاعلة قد أتاح الفرصة لانتخاب العناصر ذات الصدقية والقدرة السياسية. إلا أنه تحول إلى مقبرة لبعض الشخصيات التي فقدت تلك الخصائص، أو تلوثت يداها بارتكاب جرائم منافية لحقوق الإنسان. ومع ذلك فإن الدارود نجحوا بضم ستة جنرالات من العهد البائد إلى الجمعية الوطنية المؤقتة، ومن بينهم محمد حاشي ومحمد سعيد حرسي، وذلك بدعوى أنه من الأفضل احتواؤهم داخل المجلس، بدلاً من إعطائهم الفرصة للعمل ضده(٣٤).

ومن خلال هذا البرلمان المؤقت، رشح ٤٧ عضواً أنفسهم لمنصب رئيس

---

(٣٣) UN Integrated Regional Information Network [IRIN], «Focus on the Djibouti Peace Conference,» <CNN.com.>, Somalia on the Web, 23 August 2000.

(٣٤) أحمد نافع، «الصومال.. ماذا بعد مؤتمر المصالحة؟،» الأهرام، ٩/٩/٢٠٠٠.

الدولة، وهو المنصب الذي ظل خالياً منذ فرار سياد بري. وقد اتجهت النية داخل المجلس إلى إعطاء هذا المنصب «للهويه»، بدعوى أنهم أقدر على التعامل مع زعماء الفصائل المتحاربة، وبخاصة في مقديشو. وانحصرت الترشيحات ليلة إجراء التصويت في ثلاث شخصيات: عبد الله أحمد عدو وكان يشغل منصب وزير المالية ثم سفير لدى الولايات المتحدة في النظام السابق، وعبد القاسم صلاد حسن نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية السابق، وعلي مهدي محمد زعيم فصيل المؤتمر الصومالي الموحد والمسيطر على شمال مقديشو. وفي الخامس والعشرين من آب/ أغسطس تم انتخاب عبد القاسم صلاد حسن كرئيس للبلاد لفترة انتقالية حددت بثلاث سنوات، على أن يتولى تشكيل الحكومة المؤقتة التي سيقع عليها عبء استعادة كيان الدولة لإعادة إعمار الصومال[٣٥].

وهكذا فقد نجحت المبادرة رقم ١٣ التي قادتها جيبوتي بتحقيق ما عجزت عنه المبادرات السابقة من حيث الوصول ـ تدريجياً وعبر ما يقرب من أربعة شهور ـ إلى سلطة مدنية مركزية تحاول أن تعيد النظام وحكم القانون إلى المجتمع الصومالي.

خامساً: ردود الفعل الداخلية والخارجية إزاء المبادرة الجيبوتية

لعل من أكثر عوامل نجاح مبادرة جيبوتي في الوصول إلى ما أنجزته من إقامة سلطة تشريعية والبدء في مرحلة إقامة السلطة التنفيذية كان التأييد والمساندة الدولية والإقليمية لها، وهو الأمر الذي عبّرت عنه عودة الصومال لشغل مقعدها في المحافل العربية والدولية فور انتخاب الرئيس عبد القاسم، وبذلك انتهت عزلتها عن العالم لما يقرب من عشر سنوات. وقد بادرت دول الجوار الجغرافي، والدول والهيئات أعضاء اللجنة الدولية للصومال المنبثقة من الإيغاد والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية إلى إعلان اعترافها بنتائج مؤتمر عرته. وظهرت المساندة الدولية والإقليمية في الحضور المكثف من جانب تلك الأطراف في حفل تنصيب الرئيس الصومالي المنتخب.

وعلى المستوى العربي، فقد حضر الرئيس عبد القاسم أعمال «دورة القدس» الرابعة عشرة بعد المائة يومي ٣ و٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، بمقر الأمانة العامة للجامعة العربية بالقاهرة وألقى كلمته في الجلسة الافتتاحية، في ما يعد نقلة مهمة للقضية الصومالية على المستوى العربي، وتأكيداً لشرعية الرئيس المنتخب في الوطن

---

(٣٥) IRIN, Ibid.

العربي بأكمله[٣٦]. وقد أجرى الرئيس الصومالي عدداً من الاتصالات واللقاءات مع المسؤولين المصريين أثناء وجوده بالقاهرة. فقد أجرى معه الرئيس حسني مبارك اتصالاً هاتفياً، أكد فيه موقف مصر المؤيد لقيام الصومال الجديد تحت رئاسته. كما التقى ووزير الخارجية المصري للتباحث بشأن المساهمة المصرية في إعادة إعمار الصومال، بالإضافة إلى العلاقات الثنائية بين البلدين. وتم عقد اجتماع بين فريق مصري وآخر صومالي لمناقشة المتطلبات والاحتياجات الصومالية، وما تستطيع مصر تلبيته منها. وقد أكد الوزير المصري إجراء مصر ودول عربية أخرى اتصالات مع القوى المعارضة للانضمام لـ «اتفاق عرته» بهدف ضمان إنهاء الوضع السابق وتجميع الكل خلف الحكومة الصومالية الجديدة. وكانت مصر قد سارعت إلى الاعتراف بنتائج المبادرة الجيبوتية وبالرئيس الصومالي فور انتخابه، وحضت الخارجية المصرية في بيانها باقي الدول العربية والعالم على تقديم المعونة للنظام الصومالي الجديد وتمكينه من إعادة بناء المؤسسات السياسية[٣٧]. وتحاول القاهرة بذلك الرد على ما أثير من أقاويل حول تحفظها على مبادرة جيبوتي أثناء انعقاد مؤتمر المصالحة، بدعوى أنها صاحبة المبادرة السابقة عليها مباشرة التي اعتمدت على زعماء الفصائل كمفتاح لحل الأزمة الصومالية، وهو الأمر الذي أدى إلى حدوث بعض التوتر في العلاقات مع جيبوتي، ولكن تم احتواء تلك الأحداث وتأكيد المساندة المصرية لمبادرة جيبوتي في اتصال تليفوني بين رئيسي البلدين.

وعلى العكس من الموقف المصري المبادر إلى تأييد الرئيس الصومالي، فإن ليبيا قد أعلنت تحفظها على ما تم اتخاذه من إجراءات، في ضوء وجود معارضة داخلية لذلك، وأرجأت الاعتراف بالرئيس المنتخب إلى حين حصوله على تأييد بعض زعماء الفصائل المعارضة له. وأعلن القائم بأعمال الخارجية الليبية أثناء حضوره دورة القدس أن ليبيا سوف تعمل على إذابة هذه الخلافات الداخلية في الصومال[٣٨]. وقد قامت زعامات الفصائل المعارضة بزيارة إلى ليبيا عقب انتخاب الرئيس عبد القاسم. ولكن الرئيس الصومالي الجديد عبر عن حرصه على العلاقات مع ليبيا بزيارته التي قام بها إلى هناك مؤخراً.

وقد أعربت كل من السودان والسعودية والكويت عن ترحيبها بنتائج مؤتمر عرته وتأييدها للرئيس الصومالي المنتخب. كما حضر كل من الرئيس السوداني

---

(٣٦) عزمي محمود عاشور، «الدولة الصومالية.. هل تعود،» **الأهرام**، ٢٠٠٠/٩/٢٢.

(٣٧) «Egypt Supports New Somali President, Libya Cautious,» <CNN.com.>, Somalia on the Web, 28 August 2000.

(٣٨) المصدر نفسه.

والرئيس اليمني مراسم تنصيبه، وإن كان زعماء الفصائل المعارضة للاتفاق قد توجهوا في أعقابه مباشرة إلى صنعاء لمناقشة الوضع مع الرئيس اليمني. ومن ناحية أخرى فقد أصدر مجلس الجامعة العربية قراراً في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ يعرب فيه عن ترحيبه بنتائج مؤتمر عرته، واعتبار البرلمان المؤقت والرئيس المنتخب ركيزتين أساسيتين لاستعادة مؤسسات الدولة الصومالية. وناشد المجلس الأعضاء والهيئات والمنظمات العربية تقديم الدعم للحكومة الانتقالية من أجل تنفيذ مقررات مؤتمر المصالحة. وقد وجه مجلس الجامعة في قراره الشكر لجمهورية جيبوتي ورئيسها للجهد المتواصل الذي بذل في عملية المصالحة. وكانت الجامعة قد قدمت دعماً مالياً من صندوق دعم الصومال قيمته ٢٢٠ ألف دولار للمساهمة في تكلفة انعقاد مؤتمر عرته الذي استمر حوالى أربعة أشهر، وتحملت تكلفته الهائلة دولة جيبوتي بمفردها[٣٩].

أما على المستوى الأفريقي، فكما سبقت الإشارة فإن المبادرة قد انطلقت من بين جنبات هيئة الإيغاد ولجنتها الدولية حول الصومال التي فوضت جيبوتي بتنفيذها. ومن ثم فقد لاقت مقررات مؤتمر عرته الترحيب والتأييد من جانب الدول الأفريقية الأعضاء في الهيئة ولجنتها الدولية. وعلى الرغم من المساندة الإثيوبية للمبادرة منذ بدايتها ـ باعتبار عضويتها في الإيغاد ـ إلا أن إثيوبيا لم تحضر اجتماع مجموعة شركاء الإيغاد الذي عقد في نهاية آب/أغسطس برئاسة إيطاليا، الأمر الذي عكس عدم ترحيبها بالرئيس الصومالي الجديد، وبخاصة في ظل عملية استبعاد زعماء الفصائل الموالية لها من اقتسام كعكة السلطة. وقد أعلن عن توقيع اتفاق بين البنك التجاري الإثيوبي وبنك صوماليلاند في السادس من أيلول/سبتمبر بهدف تنمية التجارة المشتركة[٤٠]، ويأتي هذا الاتفاق في أعقاب إعلان صوماليلاند عن رفضها لمقررات عرته.

وفي ما يتعلق برد الفعل الدولي، فقد حظيت مبادرة جيبوتي بدعم وتأييد دوليين منذ البداية، بخروج المبادرة في الأساس من اللجنة الدولية للصومال التابعة للإيغاد، كما سبقت الإشارة، والتي تمثل فيها القوى الفاعلة في النظام العالمي. كما أن انطلاق المبادرة في الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أكسبها الشرعية الدولية. وكان لإيطاليا دور مؤثر في دعم المبادرة، نظراً لوضعها التاريخي كالدولة الاستعمارية الأم للإقليم الجنوبي من الصومال. ومن ثم فقد أعربت إيطاليا عن مساندتها واستعدادها لدعم الرئيس الجديد في اجتماعات لجنة شركاء الإيغاد المشار إليه، في

---

(٣٩) مقابلة مع سمير حسني، في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

(٤٠) «Somaliland in Trade and Transport Agreements with Ethiopia,» <CNN.com.>, Somalia on the Web, 9 September 2000.

حين علقت الولايات المتحدة الدعم الحاسم له إلى أن يثبت جديته وجدارته. ومن جهة أخرى فقد أعلن الاتحاد الأوروبي عن ترحيبه بقرارات وإنجازات مؤتمر عرته، ونادى الأطراف الصومالية التي حققت نوعاً من الاستقرار على أرضها بالانضمام إلى هذه المبادرة من أجل عودة الصومال الموحد. وأشار البيان الصادر عن رئاسة الاتحاد في ٢٥ آب/أغسطس إلى مشاركة دول وسط وشرق أوروبا في هذا الموقف[٤١].

أما على المستوى الداخلي، فعلى الرغم من تمثيل كافة الشرائح والتقسيمات الاجتماعية الصومالية في مؤتمر عرته، فإن ما توصل إليه من خطوات فعلية نحو عودة حكم الدولة إلى الصومال قد واجه اعتراضات ورفضاً من جانب بعض الأطراف الصومالية.

فمن ناحية، رفضت قيادات صوماليلاند بزعامة إبراهيم عقال ما توصل إليه مؤتمر عرته من مقررات، وذلك بعد أن رفضت من قبل المشاركة في فعالياته بدعوى أن المؤتمر يخص جنوب الصومال، لأنه وحده الذي يعاني الصراع وعدم الاستقرار. إلا أنهم أبدوا استعدادهم للدخول في حوار مع الجنوب إذا ما تحقق له هو الآخر الاستقرار، على أن ينهض هذا الحوار على أساس من المساواة والعدالة حتى يتم الاتفاق على شكل العلاقة بين الإقليمين سواء بوحدة اندماجية أو كونفدرالية، بل إن السلطات في صوماليلاند قد ألقت القبض على أحد أعضاء البرلمان المؤقت من الزعامات التقليدية الشمالية، ووجهت إليه تهمة الخيانة العظمى لبلاده[٤٢].

ومن ناحية أخرى، فإن قيادات بونت لاند بزعامة عبد الله يوسف قد رفضت هي الأخرى ما أسفر عنه مؤتمر عرته، على رغم مشاركة عدد من الزعامات التقليدية فيه. ومع ذلك فقد رفض عدد من رجال الأمن هناك احتجاز هذه القيادات التقليدية التي شاركت في المؤتمر لدى عودتهم إلى الاقليم، مثلما حدث في صوماليلاند. وقد ترتب على ذلك إقصاؤهم من مناصبهم.

أما في مقديشو فما زالت الانقسامات قائمة بين الفصائل المنتمية للهويه. فقد شارك علي مهدي محمد في فعاليات مؤتمر عرته من البداية، وقد رأينا ترشيحه لنفسه

---

(٤١) «EU/Arta Conference on Peace in Somalia,» Declaration by the Presidency on Behalf of the European Union, Brussels, 25 August 2000.

(٤٢) «Somalia: Faction Leaders Condemn New Interim Authority,» <CNN.com.>, Somalia on the Web, 9 September 2000.

لمنصب الرئيس أمام البرلمان المؤقت. أما غريمه حسين عيديد فقد رفض منذ البدايات الأولى للتحضير للمؤتمر أن يشارك وفصيله فيه. ويرجع هذا الموقف إلى التوجه الرئيسي للمبادرة الجيبوتية بإقصاء زعامات الفصائل وسادة الحروب من مركز العملية. إلا أنه مع بدء فعاليات المؤتمر أرسل عيديد مندوبين عنه. وعقب انتخاب الرئيس عبد القاسم صلاد حسن أعلن عيديد عدم شرعية هذا الانتخاب، بحجة عدم تمثيل الفصائل في تلك العملية على رغم دورهم المحوري - على حد تعبيره - في إسقاط نظام سياد بري، كما أعلن عن اعتراضه على شخص الرئيس المنتخب، متهماً إياه بالانتماء للنظام البائد الذي شغل فيه عدداً من المناصب المتتالية، كان آخرها وزارة الداخلية، وكنائب لرئيس الوزراء. ومن ثم فإنه يتحمل تبعات ذلك النظام، وما ارتكبه من جرائم في حق الشعب الصومالي(٤٣).

وتجدر الإشارة إلى عقد قيادات بونت لاند والتحالف الصومالي نوعاً من الائتلاف في ما بينها، وإجرائها عدداً من الاتصالات مع كل من اليمن ومصر وليبيا وإثيوبيا، بهدف الضغط على النظام الجديد واقتسام السلطة معه، وللمطالبة بعقد مؤتمر آخر للمصالحة تكون لهم الكلمة العليا فيه، وإن كانت هذه الاتصالات لم تسفر عن شيء.

وفي مواجهة هذه التحديات الداخلية، فاجأ الرئيس المنتخب عبد القاسم صلاد الجميع بزيارة غير مرتقبة للعاصمة مقديشو بعد أيام من انتخابه، متحدياً تهديدات أمراء الحرب له. وقد قام رجال الأعمال الصوماليون بالإعداد لهذه الزيارة بتوفير ألفين من رجال الميليشيا المسلحين بأسلحة ثقيلة لحماية الرئيس الصومالي. واشتركت ميليشيا المحاكم الإسلامية في تأمين الإستاد الذي ألقى فيه الرئيس خطابه لآلاف الصوماليين الذين تدفقوا إليه من الصباح الباكر وسط أنغام الموسيقى التي عزفت السلام الجمهوري الصومالي المختفي منذ عشر سنوات، ووسط التهليل والزغاريد التي أطلقت للترحيب بالرئيس كرمز للأمل في نهاية مأساة شعب الصومال. وقد اتضح هنا الدور الذي يلعبه رجال الأعمال الصوماليون منذ عامين تقريباً في تقليص سلطة أمراء الحرب في مقديشو، بما يقيمونه من محاكم إسلامية، وبما حصلوا عليه من قوات شبه شرطية، جندوها من بين ميليشيات الفصائل ذاتها. ويعول الجميع على هذا الدور في سحب البساط من تحت أقدام زعماء الفصائل المتحاربة.

---

(٤٣) المصدر نفسه.

سادساً: ماذا بعد عرته؟

توافر للمبادرة الجيبوتية الظرف التاريخي المؤاتي الذي انطوى على الشروط الموضوعية المساندة لنجاح أية جهود للمصالحة السياسية. فقد عقد المؤتمر في بيئة صومالية بحكم الأواصر التاريخية بين جيبوتي (الصومال الفرنسي) والصومال، مما يسر إلى حد كبير من مهمة الرئيس اسماعيل جيليه في التفاهم والتحاور مع أبناء عمومته، وجعلها أكثر تقبلاً من جانب قيادات المجتمع المدني الصومالي. وفي الوقت نفسه فقد تكونت داخل الصومال اتجاهات من الرأي العام الرافض لسلطة أمراء الحرب، والعازم على إنهاء الواقع المتدني للشعب الصومالي. وقد ساعد نقل وقائع المؤتمر وما دار فيه من مناقشات وحوارات بالبث الفضائي المباشر إلى كل جزء في الصومال في تغذية هذه الاتجاهات وكشف مدى نفعية بعض القيادات. وأما على المستوى الإقليمي، فإن ما كانت تخشاه دول الجوار الجغرافي من سريان عدوى عدم الاستقرار قد أخذ يعبر عن نفسه من خلال الحروب الأهلية والصراعات الإقليمية الآخذة في التدهور. ومن هنا خرجت مبادرة الإيغاد في محاولة للقضاء على أحد بؤر الصراع والاضطراب في المنطقة. وعلى المستوى الدولي فقد توافرت الرغبة في وضع حد للمأساة الصومالية بعد تناسيها لسنوات طويلة، وبات المجتمع والضمير الإنساني في حرج ازاء سياسة المعايير المزدوجة في التعامل مع الأزمات الدولية. وقد اغتنمت جيبوتي هذه الفرصة التاريخية المؤاتية، وترجمت معطياتها إلى خطوات حثيثة وصبورة من أجل حل المعضلة الصومالية.

وتواجه الإنجازات التي تحققت في عرته عدة مخاطر: فهناك زعامات الفصائل التي حققت لنفسها مكاسب وامتيازات، مستغلة استمرار الوضع المتدهور في الصومال لعقد كامل. ولكنها وجدت نفسها في عرته خارج الحسابات والتسويات. ومن ثم تجري محاولتها لتهيل التراب على ما تحقق هناك، وتطالب بعقد مصالحة جديدة تضعها في مركز الحركة والتسوية، ووسيلتها إلى ذلك استمرار القتال وحالة عدم الاستقرار داخل الصومال. ومن جهة أخرى فهناك زعامات المناطق والدويلات التي أعلنت استقلالها دون ما اعتراف دولي بكياناتها. وبعضها تدفعه طموحات شخصية، والآخر تحركه أحزان قبلية وخبرات إقليمية سلبية ترتبط بزمن الوحدة. وتنعقد التحالفات والاتفاقات بين هذه الزعامات أو تلك من أجل إحراج الرئيس الصومالي الجديد والقوى المساندة له.

والسيناريو المطروح على الساحة الصومالية الآن تتبلور معالمه في محاولة تفريغ الفصائل المتنازعة على السلطة من عناصرها المسلحة، وزعزعة شعبية زعاماتها في الداخل، ومن ثم الانتقاص من شرعية وجودها أمام العالم، أي أن الهدف تصفية

تلك الفصائل من الداخل. وتتم هذه العملية عن طريق الحوار والإقناع، وباستخدام سياسة النفس الطويل. ويلعب الدور المحوري فيها رجال الأعمال الذين أضيرت مصالحهم واستثماراتهم أشد الضرر من جراء الحرب الأهلية، وهو دور قد بدأ منذ فترة ليست بالقصيرة. ومن جهة أخرى فهناك نوع آخر من الحوار يجري مع زعامات الكيانات المدعية الاستقلال، من أجل إما إعادتها للكيان الصومالي الموحد، أو طرح بديل فدرالي أو كونفدرالي، على أن تحتفظ في الحالتين بمكانها في النظام الجديد. ويعتمد نجاح ذلك السيناريو على مدى توافر الإرادة السياسية الداخلية، والدعم الإقليمي والدولي له. فالسبيل إلى تحقيق السلام الاجتماعي في الصومال أصبح ميسراً، وإذا ما ضاعت هذه الفرصة التاريخية فإنه لا بديل ينتظر الصومال سوى الغرق من جديد في غياهب الصراع والتناسي الدولي.

٢ ــ الحلقة النقاشية

إجلال محمود رأفت
أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

محمود أحمد مصطفى
نائب مساعد وزير الخارجية المصرية لشؤون القرن الافريقي سابقاً.

سمير حسني
مدير إدارة تسوية النزاعات وشؤون الصومال ـ جامعة الدول العربية.

محمود علي يوسف
سفير جمهورية جيبوتي في القاهرة.

عبد الملك عودة
أستاذ العلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

نجوى أمين الفوال
مستشار ورئيس شعبة التنمية الاجتماعية في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ـ القاهرة.

أدار الحوار: **عبد الملك عودة**

جميل مطر

أرحب بكم باسم المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل في هذه الحلقة التي ستناقش تطورات أزمة الصومال، وبخاصة التطورات الأخيرة فيها، والدروس المستفادة منها على الصعيد الأفريقي، حيث تتدهور الأمور بسرعة مذهلة، وعلى الصعيد العربي حيث ما زالت كيانات سياسية متعددة تعاني مصاعب في عملية بناء الأمة، أو بناء الدولة بمعناها العصري، بل ان دولاً عربية بدا لبعض الوقت أنها استقرت وخطت خطوات واسعة نحو البناء عادت تنتكس تحت ضغط عوامل متعددة، قد يكون أهمها التحولات العالمية الهائلة في الاقتصاد والصدامات الثقافية والحضارية والتعقيدات المصاحبة أو الناتجة من الثورة المالية والتكنولوجية، والثورة في

قطاعات الاتصالات والمعلومات. والمفارقة التي تجعلنا نتوقف مترددين أمام تطورات بعينها، هي أنه بينما نناقش في هذه الحلقة مشكلات بناء دولة، كان الأمريكيون والغربيون عموماً يعقدون حلقات تناقش مشكلات انحسار «الدولة» واقتراحات بالبحث عن بدائل لها وبخاصة في افريقيا. وبالفعل يبقى السؤال مشروعاً، هل الدولة التي يحاولون بكافة النيات الطيبة إقامتها، أو إعادة إقامتها في الصومال، هل هي فعلاً الحل المناسب لمشكلات الشعب الصومالي؟ وهل ستكون بالقوة الكافية التي تمكنها من مواجهة مشكلات العولمة الاقتصادية والثقافية؟ وهل ستحظى بصدق الانتماء لها وتضع لنفسها هوية منفصلة عن الهويات «الأولية» التي حكمت أو تحكمت في الفوضى الصومالية خلال سنوات طويلة؟

أرحب خاصة بالسفير محمود علي يوسف سفير جيبوتي في القاهرة الذي يزور المركز للمرة الأولى، وأرحب بالأستاذ الدكتور عبد الملك عودة الذي تخرجت على يديه على مدى أربعة عقود أفواج من المتخصصين المصريين والعرب في الشؤون الأفريقية، وليس مجاملة أن أقول إن وجوده معنا تشريف للمركز.

عبد الملك عودة

أود في البداية أن أقدم كلمة تقدير للدراسة البحثية المقدمة من الأستاذة الدكتورة نجوى الفوال، كما أقدم التحية والشكر للأستاذ جميل مطر وللمركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل ولمركز دراسات الوحدة العربية.

وسوف نتناول في الندوة اليوم مبادرة جيبوتي ومؤتمر عرته ومستقبل الصومال. وسنقسم الندوة إلى جولتين، تتناول الجولة الأولى مبادرة جيبوتي والمؤتمر وانتخاب البرلمان والرئيس المؤقت عبد القاسم صلاد حسن.

أما الجولة الثانية فسوف تتناول مستقبل الصومال بعد أن تم انتخاب البرلمان وانتخاب الرئيس المؤقت.

وبهذا تكون الورقة البحثية المقدمة من أ.د. نجوى الفوال هي الخلفية الأساسية للموضوع.

محمود مصطفى

سأبدأ حديثي بتفاصيل حول اجتماع القاهرة الذي عقد في عام ١٩٩٧ والذي سبقته جهود مكثفة من مصر، فقد رحبت مصر باجتماع سودري في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧ وكذلك دعوة التحالف الوطني الصومالي الذي يرأسه حسين عيديد في نيسان/أبريل، وأصبح الجو مهيأ بعد ذلك لجمع الزعيمين الصوماليين الممثلين لأكبر

تحالفين في مقديشو حسين عيديد وعلي مهدي محمد، وذلك في أيار/مايو ١٩٩٧، وفي هذا المناخ بدأت مصر الترتيب لاجتماع القاهرة.

وقد ارتكزت مصر على القواعد نفسها التي ارتكزت عليها المبادرات الإحدى عشرة السابقة لاجتماع القاهرة، فتعاملت مع زعماء الفصائل على أساس أنهم كانوا يحتلون مكانة كبيرة على أرض الواقع ويلعبون دوراً رئيسياً في الساحة الصومالية. ولم يكن هذا الموقف قاصراً على مصر وإنما كان موقفاً دولياً. ونجحت مصر بتجميع هذين التحالفين الكبيرين اللذين مثلا ٤٤ فصيلاً منهم ٢٦ تابعين لمجلس الإنقاذ، و١٨ تابعين للمجلس الوطني الصومالي، واستطاعت تحريك المواقف ووضع ما سمي بإعلان القاهرة الذي وضع أساساً لمؤتمر المصالحة الوطنية في بيدوا. وبالتالي فإن اجتماع القاهرة لم يستهدف حل القضية حلاً شاملاً إنما فقط وضع الصوماليين على أول الطريق على اعتبار أن المؤتمر الشامل سيعقد في بيدوا في شباط/فبراير ١٩٩٨. ولقد بذلت جهود دولية كبيرة لعقد مؤتمر بيدوا، ولكن واجهت هذا المؤتمر معوقات عديدة، منها الدور الذي لعبته اثيوبيا كي لا يعقد، وعدم تنفيذ بعض الفصائل التزاماتها بالنسبة لانسحاب المليشيات من بيدوا (بخاصة حسين عيديد). كما لم يتوافر للمؤتمر التمويل اللازم. وكانت هذه مسؤولية أطراف كثيرة ومنها الأطراف العربية.

وعندما وجدت مصر أن اجتماع القاهرة تواجهه الكثير من العقبات اتبعت أسلوباً مختلفاً وهو التركيز على منطقة مقديشو، على أمل أن يؤدي حل مشكلة مقديشو التي تمثل ٧٠ بالمئة من المشكلة الصومالية إلى تسيير المسألة وتقريب المسافة لعقد مؤتمر المصالحة. وتحقق النجاح لإدارة بنادر التي انشئت في ٣ آب/أغسطس ١٩٩٨ وسارعت مصر بتقديم العون المادي اللازم وشكلت قوة شرطة من ٢٠٠٠ فرد تم تدريبهم تدريباً سليماً، وأرسلت مصر إليهم زي الشرطة. كما نجحت مصر بإقناع ليبيا بتقديم العون لهذه الإدارة (بنادر) وتقدمت جامعة الدول العربية ببعض المساعدات في ذلك الوقت.

لكن للأسف لم يتحقق للإدارة ما كان الكثيرون يصبون إليه ويتوقعونه منها. فقد واجهت إدارة بنادر كثيراً من الصعوبات منها ما شكله زعماء الفصائل من عقبات، وبخاصة حسين عيديد، وكذلك التنافس بين اثيوبيا وإريتريا على جر الصومال وإقحامها في نزاعهما الخاص، والكل يعرف كميات السلاح التي توافدت على الصومال موجهة ضد إدارة بنادر في ذلك الوقت. كما لعبت اثيوبيا دوراً في إفشال لجنة تقصي الحقائق التي زارت هيرجيسيا وبونت لاند، وكان من المقرر أن تزور مقديشو لكن اثيوبيا لعبت دوراً أدى إلى عدم التمكن من زيارتها.

ثم شهد الصومال عدداً من التطورات التي مهدت لتقديم مبادرة جيبوتي، فقد بدأ دور زعماء الفصائل يتقلص، وظهرت قيادات جديدة من قيادات المجتمع المدني وتنامى دور المحاكم الإسلامية التي اتفقت مصالحها مع مصالح التجار في مقديشو، وكان هذا المناخ ممهداً لبلورة دور رئيسي لزعماء المجتمع المدني.

سمير حسني

اتفق مع ما قاله السفير محمود مصطفى في أن مبادرة جيبوتي كانت وصلاً لجهود مصر، وبخاصة أنها بدأت من حيث انتهت الجهود المصرية وتمثلت الدروس المستفادة من إخفاق المبادرة المصرية ووصولها إلى طريق مسدود. وانطلاقاً من نجاح مؤتمر عرته للمصالحة الصومالية أود أن أركز على العوامل التي ساعدت على نجاح المؤتمر.

أعتقد أن العامل **الأول** هو الاتفاق على معايير المساواة بين مختلف الفصائل والعشائر الصومالية بالنسبة لمشاركتها في مؤتمر المصالحة أو الأعمال التحضيرية السابقة عليه ـ سواء مؤتمر المثقفين أو مؤتمر رجال الدين ـ وهما المؤتمران اللذان وضعا الاقتراحات لسير عملية المصالحة.

العامل **الثاني** لنجاح المؤتمر هو الاتفاق على مفهوم عام لتقاسم السلطة على أساس قبلي عشائري وبالتساوي بلا تمييز بين قبيلة وأخرى، والحرص على تمثيل الأقليات الإثنية غير الصومالية بالإضافة إلى الحضور المستقل للمرأة بعيداً عن الاختيارات القبلية.

العامل **الثالث** هو حجم المشاركة الصومالية الواسع كماً وكيفاً، هذا العدد الكبير الذي مثل ليس فقط مختلف أفرع القبيلة الواحدة وإنما تنوع ليشمل المثقفين ورجال الدين ورجال الأعمال والمرأة وممثلين للمجتمع المدني (القبلي). وقد أدى هذا التنوع في التمثيل إلى التقليل من فرص المناورات والتحالفات خارج إطار المؤتمر، وحتى الأفراد الذين انسحبوا من المؤتمر احتجاجاً على عدم تسمية رئيس الوزراء لم يتمكنوا من تكوين تحالف مناوىء سواء من داخل المؤتمر أو خارجه.

العامل **الرابع** هو حرص القيادة الجيبوتية على تهيئة البيئة الإقليمية والدولية الملائمة لدعم ونجاح المبادرة، وذلك من خلال قيام الرئيس الجيبوتي بنفسه بالاتصال بقيادات دول الجوار وقيادات الأطراف المعنية بالأزمة وزياراته للمنظمات الإقليمية والدولية، كما عمل على استصدار بيانات رئاسية من مجلس الأمن (بحضوره شخصياً) تدعم خطواته وتحذر الفصائل الصومالية من القيام بأية أعمال معادية للمصالحة. وقد أمكن لكل هذه الجهود أن تشل أي تحركات استهدفت إفشال مبادرة

جيبوتي سواء على الصعيد المحلي الصومالي أو الإقليمي والدولي.

العامل **الخامس** هو تجييش الدولة الجيبوتية ووضع كافة إمكاناتها في حالة تحدٍ واستنفار من أجل تفعيل المبادرة وإنجاحها، فعلى الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها إلا أنها أنفقت ولا تزال تنفق مبالغ طائلة ولم تحصل على أموال تذكر سوى مبلغ بسيط من الجامعة العربية، ولم تتلقَّ أي أموال من الدول الأوروبية أو الولايات المتحدة الأمريكية أو المنظمات الإقليمية والدولية.

وهذا الاستقلال في التمويل سمح لجيبوتي أيضاً بالاستقلال في قيادة المبادرة من دون أن تتعرض لشروط من قبل الممولين، مما جنب المؤتمر نفسه التدخلات المتعارضة لدول الجوار ومختلف القوى الإقليمية والدولية ووفر فرصة كبيرة لنجاح المؤتمر، ولا شك في أن توقيت إطلاق المبادرة من زاوية علاقات القوى الإقليمية والمحلية والدولية كان له أكبر الأثر في تمكين الرئيس الجيبوتي من تقديم نصائحه المستمرة وممارسة ضغوطه الأدبية على الفرقاء الصوماليين للتوصل إلى اتفاق.

وإذا شئنا أن نتحدث عن علاقات القوى الصومالية أعتقد أن الورقة البحثية تغطي هذه النقطة بشكل جيد، وأرى أن التحرك الجيبوتي قد جاء في توقيت ملائم حيث كان المناخ العام وميزان القوى على الساحة الصومالية آنذاك يدفع أكثر من أي وقت مضى إلى المضي قدماً على طريق المصالحة. فغالبية الفصائل الصومالية كانت تعاني أوجهاً مختلفة من المشاكل. بعضها كان يواجه عزلة كاملة، والبعض الآخر يواجه نقصاً حاداً في مصادر التمويل والتسليح، والبعض الثالث تلقى هزائم عسكرية جعلته أكثر مرونة مثل عيديد على سبيل المثال. ويمكن رصد التطورات التي طرأت على الساحة الصومالية على النحو التالي:

١ ـ اتسم الوضع في جنوب الصومال بعامة بالسيولة السياسية والعسكرية وعدم الاستقرار وفقدان الأمن اللازم لكي تمارس هيئات الإغاثة الدولية عملياتها الإنسانية، الأمر الذي أدى إلى أزمة غذاء حادة في المنطقة بعدما انسحبت منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في مجال تقديم الغذاء والعون الانساني احتجاجاً على اغتيال طبيب تابع لهيئة اليونيسف.

وقد عانى جنوب الصومال عموماً ومنطقتا مقديشو وكسمايو بصفة خاصة أزمة في القيادة التقليدية للفصائل المسيطرة هناك. فبعد هزيمة فصيل حسين عيديد في بيدوا في حزيران/يونيو ١٩٩٩ بفعل تدخل القوات الاثيوبية ضده شهدت منطقة جنوب مقديشو صراعاً داخل قبيلة حبر جدر بهدف إقصاء عيديد من الزعامة بعدما لجأ إلى اريتريا وحصل منها على دعم بشري وعسكري، الأمر الذي هدد بإدخال القضية الصومالية في أتون الصراع الاثيوبي ـ الإريتري. وبالمقابل فإن شمال مقديشو

شهد بدوره صراعاً على الزعامة داخل قبيلة الابجال في مواجهة علي مهدي محمد، وفشلت محاولة كل من حسين بود وموسى سودري احتلال مكانة علي مهدي القبلية. ولقد تم تشكيل الإدارة الموحدة للعاصمة الصومالية في ٣ آب/أغسطس ١٩٩٨ بقيادة كل من علي مهدي وحسين عيديد، وتم لاحقاً الإعلان عن إعادة فتح ميناء مقديشو البحري، غير أن عثمان عاتو وموسى سودري وحسين بود شكلوا معارضة مسلحة لهذه الإدارة وتمكنوا من شلها، ثم أغلقوا الميناء بعدما أطلقت قواتهم النار على أول سفينة حاولت الاقتراب منها. وعلى الرغم من أن الإدارة المدنية أشاعت بعض الأمل إلا أن الحالة السياسية سرعان ما تدهورت بفعل الصراع المسلح داخل العشائر القبلية سواء تلك التي ينتمي إليها مهدي محمد أو حسين عيديد أو معارضوهم.

ولقد ملأت المحاكم الشرعية الإسلامية التي نشأت مؤخراً الفراغ الناشىء من انهيار إدارة العاصمة وضعف الميليشيات في العاصمة وما حولها. وبدأت هذه المحاكم بمساندة رجال الأعمال والتجار في رفع مختلف حواجز الطرق التي وضعها زعماء القبائل للحصول على الأموال. وأدى ذلك إلى تحول العديد من أفراد المليشيات التقليدية الخاصة بالفصائل الصومالية إلى تشكيل قوام مليشيات المحاكم الإسلامية التي أعلنت استعدادها لتسليم جهازها وقواتها وأسلحتها إلى أول حكومة يختارها مؤتمر جيبوتي.

وجدير بالذكر أن المحاكم الإسلامية قد اعتمدت على المذهب الشافعي في أحكامها، والذي يعد مذهباً معتدلاً، وبالتالي يمكن تصنيفها بعيداً عن جماعات الإسلام السياسي المتشدد.

٢ ـ بالنسبة لمنطقة «جوبالاند» في جنوب الصومال فإنه على رغم نجاح قوات قبيلة المريحان المتحالفة مع قوات حسين عيديد بهزيمة الميليشيات بزعامة الجنرال مورجان في حزيران/يونيو الماضي، إلا أن عدم الاستقرار ساد المنطقة برمتها بفعل تدفق السلاح والعناصر المسلحة إلى المنطقة، وقد أفادت مصادر صومالية أن القوات الاثيوبية قد عبرت الحدود وقاتلت بالفعل إلى جانب جيش راحنوين في مواجهة عيديد، وهي تعد العدة للقتال بجانب قوات مورجان بهدف إخراج قوات عيديد من كسمايو وما حولها.

٣ ـ حظيت منطقتا الشمال الغربي (صوماليلاند) والشمالّ الشرقي (بونت لاند) بقدر واضح من الاستقرار والأمن وبوجود سلطة إقليمية تعمل على تحقيق النظام والقانون، غير أن هذا الوضع يمكن أن يتغير في أي لحظة. وجدير بالملاحظة أن الموقف المتشدد الذي اتخذته زعامة «صوماليلاند»، وبخاصة رئيسها محمد ابراهيم

عقال بشأن الانفصال، قد شهد تغييراً وأصبح أكثر استعداداً للحوار مع جنوب الصومال حول الوحدة، فور تحقيق قدر من الأمن والاستقرار وشكل من أشكال السلطة أو الإدارة في بقية المناطق الصومالية، على أن يكون الحوار على أساس من المساواة والعدالة في توزيع السلطة والثروة.

٤ ـ لقد كشفت المواجهات العسكرية الأخيرة والسابقة على انعقاد مؤتمر جيبوتي في جنوب الصومال أن هناك تدفقات كثيرة للأسلحة تصل إلى الصومال، وهناك اتهامات متبادلة لكل من اثيوبيا وإريتريا من قبل الفعاليات الصومالية. فهناك ادعاءات بأن اريتريا تقوم بنقل أسلحة ومقاتلي جبهة تحرير أورومو إلى داخل الصومال للقتال إلى جانب قوات حسين عيديد. وبالمقابل ان اثيوبيا قد صدرت أسلحة إلى داخل منطقة جيدو، بل واصلت وطالبت هذه الفاعليات من جامعة الدول العربية ومن مجلس الأمن الدولي أن يضغط على اثيوبيا لكي تسحب جنودها من الصومال.

وعلى الرغم من أن كلاً من اثيوبيا وإريتريا قد انكرت أي تورط في شحن الأسلحة إلى الصومال، فإنه يصعب التحقق من صحة هذه الاتهامات في ظل غياب آلية دولية لمراقبة تدفقات الأسلحة للصومال، ولقد طالب مجلس جامعة الدول العربية مراراً كان آخرها في قراره بشأن الصومال في دور انعقاده الأخير بضرورة التزام جميع الدول، وبخاصة دول الجوار الجغرافي للصومال، بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٧٣٣/ ٩٢ بشأن حظر تصدير الأسلحة إلى الأراضي الصومالية. كما دعت الجامعة إلى ضرورة التزام جميع الدول بحرمة التراب الوطني الصومالي، وعدم انتهاكه، وحملت الأطراف الصومالية مسؤولية النأي ببلدها عن الصراعات في الدول المجاورة، وبخاصة الصراع القائم بين اثيوبيا واريتريا.

وعلى رغم وضوح الخريطة السياسية العسكرية إلى حد ما في الصومال، والتي تقوم على أساس قبلي، إلا أنه من الصعوبة ترسيم أو وضع الفواصل المناطقية بصورة واضحة لكافة القبائل الصومالية، أو حتى القطع بأن هذه المنطقة أو تلك تقطنها قبيلة معينة لوجود تداخل في مناطق الإقامة والرعي لمعظم القبائل. ومع ذلك فإنه أمكن للمبادرة الجيبوتية أن تتوصل إلى معايير للتمثيل في المؤتمر تأخذ بعين الاعتبار الوضع المناطقي والقبلي معاً. وخلاصة القول ان جميع الفعاليات الصومالية (قبلية ـ سياسية ـ دينية ـ نسائية ـ مثقفون من الداخل والخارج ـ فصائل صومالية) قد شاركت الآن في أعمال المؤتمر. فقد حضرت وفود مثلت مختلف المناطق الصومالية. وعلى الرغم من عدم حضور حسين عيديد، وعبد الله يوسف، افتتاح المؤتمر إلا أنهما أرسلا ممثلين يعبرون عنهم بشكل أو بآخر. وعلى حين أرسلت

«بونت لاند» وفداً كبيراً فإن «صوماليلاند» لم ترسل وفداً رسمياً وقاطعت أعمال المؤتمر وساءت علاقتها بجيبوتي بعد أن رفضت استقبال وفد صومالي كان يحاول إقناعها بالمشاركة في أعمال المؤتمر. ويعود الموقف المعلن لـ «صوماليلاند» إلى مساواتها ببقية الفصائل الصومالية المتصارعة في الجنوب بينما يتطلع رئيسها محمد ابراهيم عقال إلى لعب دور قيادي سواء بمصالحة الجنوب مع نفسه أو بهدف إعادة الدولة الصومالية الواحدة على أسس جديدة.

يمكن القول إن عدم التركيز على قيادات الفصائل الصومالية بإعطاء زمام قيادة الأمور في المبادرة إلى ممثلي المجتمع المدني (القبلي)، وعدم إعطاء دور قيادي لقيادات الفصائل، قد ساهم بشكل ملحوظ في تليين موقفهم، وبخاصة بعدما لم يعد في مقدورهم منع مختلف الوفود الصومالية من المشاركة في عملية المصالحة التي حظيت بتأييد شعبي واسع.

عبد الملك عودة

يجب الإشارة إلى أن سمير حسني ليس فقط صاحب خبرة في الشأن الصومالي ويتابع القضية عن كثب منذ فترة طويلة، ولكنه شاهد عيان منذ مقدمات مؤتمر عرته ثم انعقاده حتى إعلان مقرراته.

محمود علي يوسف

هذه المبادرة هي المبادرة الثانية لجيبوتي، فبعد أن بدأت الحرب الأهلية في الصومال في عام ١٩٩١ كانت جيبوتي أول من تقدم بمبادرة وجمعت جميع الفصائل في حزيران/يونيو ١٩٩١ ولكن الفشل كان مصير هذه المبادرة.

وكانت عوامل الفشل كثيرة، ثم تلتها عدة مبادرات حتى جاء توقيع إعلان القاهرة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. ولم يحقق هذا الإعلان الغرض المنشود لعوامل عدة، وبعد ذلك دخلت القضية الصومالية في طي النسيان. وبدأت الدول المعنية بالقضية تبتعد عنها، لكن جيبوتي كانت تتابع الوضع عن كثب وتتألم لما يجري في الصومال، وتحاول إيجاد طرق وأساليب أخرى للحل، ففكرنا كثيراً وتشاورنا مع دول الجوار. هذه المشاورات مع دول الجوار والدول العربية والمجتمع الدولي أسفرت عن مبادرة جديدة بأسلوب جديد، هذا الأسلوب والمدخل الجديد كان يتفادى الذين يحاربون المصالحة ويعرقلون كل ما من شأنه إعادة الوفاق، وأخص بالذكر هؤلاء الملقبين بلوردات الحرب.

المبادرة الجديدة كانت تركز على المجتمع المدني، وفي البداية وجهت إلينا

انتقادات كثيرة، وتساءل المنتقدون عن المجتمع المدني وكيف يمكن تعريفه في دولة انهارت وانهار فيها كل ما يسمى مؤسسة. لكننا تابعنا هذا المنهج، وعندما طرحنا خطة العمل على المجتمع الدولي من خلال خطاب الرئيس اسماعيل عمر جيليه في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، بدأ الشعب الصومالي يتفاعل مع مقترحات جيبوتي، وبدأت تظهر جمعيات المجتمع المدني، مثل الجمعيات النسائية وجمعيات رجال الأعمال والأعيان، وذلك على رغم وجود زعماء القبائل والسلاطين وممارستهم لسلطتهم، كذلك فإن الجالية الصومالية في الخارج شكلت منظمات لإعادة الوفاق الصومالي، كل هذه المنظمات شكلت المجتمع المدني وبدأت تتفاعل مع هذه المبادرة وترسل تقارير وأفكاراً ورسائل تطرح بدء تنفيذ رؤيتها لكيفية انتشال الصومال من أزمتها.

بدأ تنفيذ المبادرة في شباط/فبراير ٢٠٠٠ واستقبلت جيبوتي وفوداً كثيرة من رؤساء القبائل والسلاطين، وكذلك وفوداً تمثل المثقفين الصوماليين في الخارج والداخل، وأجريت اجتماعات مع رجال الأعمال الصوماليين، كل هذه اللقاءات والاجتماعات أسفرت عن ورقة عمل طرحت في مؤتمر عرته الذي بدأ في ٢ أيار/مايو ٢٠٠٠. هذا المؤتمر استمر أكثر من ٤ أشهر وضم أكثر من ١٢٠٠ شخصية صومالية من جميع أنحاء العالم، وتم الاتفاق على دستور بموجبه انتخب البرلمان ورئيس البرلمان ورئيس الجمهورية المؤقت، ونحن الآن في مرحلة حساسة جداً، والرئيس المنتخب صلاد بصدد تشكيل حكومته. وقد نالت المبادرة دعماً دولياً وعربياً وافريقياً لما فيها من أفكار وحلول جديدة، وما تطرحه من أمل في عودة الصومال إلى ما كان عليه قبل اندلاع الحرب.

إجلال رأفت

أشكر د. نجوى الفوال على الورقة المتميزة التي طرحتها للحوار. فقد تتبعت بدقة الأحداث الصومالية الأخيرة وعلاقتها بالقوى الدولية المختلفة، وقدمت تحليلاً منطقياً لها، غير أني أختلف مع د. نجوى في الموضوع الخاص بتقييم «إعلان القاهرة» الذي صدر في بداية عام ١٩٩٨، هذا الإعلان الذي تضمن اتفاقاً بين الغالبية العظمى من الفصائل الصومالية، تحت رعاية وزارة الخارجية المصرية. فهو بلا شك يشكل مجهوداً محموداً للسياسة الخارجية المصرية، وذلك من حيث حسن النيات والمبادرة في التنفيذ ومحاولة استيعاب الموقف المتفجر بين الفصائل بالحوار والجدل الذي استمر أسابيع طويلة أثناء انعقاد المؤتمر. ولكن شاب هذا الجهد الكبير سلبية محددة وشائعة في منظور السياسة المصرية تجاه أفريقيا بعامة، ألا وهو عدم دراية مصر بقدر كاف بطبيعة المجتمعات الافريقية وهياكلها المبنية على التعددية القبلية والثقافية.

فالسياسة المصرية تتعامل مع الأحداث الافريقية بمنطق الدولة المركزية. وقد اتضح ذلك في البروتوكول الختامي للمؤتمر. وأعتقد أن مصر كان لها دور في إتمام الشكل العام له، أو على الأقل وافقت عليه. فقد قسم البروتوكول الفصائل الصومالية إلى قسمين: فريق منها يتبع علي مهدي، والفريق الآخر يتبع حسين عيديد. ولم تدرك الدبلوماسية المصرية أن ضمن هذه الفصائل التي اعتبرتها تابعة، فصائل تمثل ثقلاً اجتماعياً وسياسياً في مناطقها، ومن ثم لا تعتبر نفسها تابعة لأحد الزعيمين.

والمثل الواضح على ذلك عبد الله يوسف الذي غادر المؤتمر وعاد إلى بلاده بعد أن مر على اثيوبيا ليعلن انفصال ولاية بونت لاند في الشمال الشرقي، تحت رئاسته.

من ناحية أخرى، شكلت موافقة مصر على تغيير مكان انعقاد المؤتمر من شمال شرق الصومال إلى مدينة بيدوا، خطأ سياسياً، حيث اعتبر ذلك انحيازاً من جانب مصر إلى عيديد الذي يسيطر على هذه المنطقة. أضف إلى ذلك أن مدينة بيدوا كانت تتعرض في ذلك الحين إلى اشتباكات عسكرية عنيفة بين الرحانوين ورجال عيديد، بالإضافة إلى السيول التي أغرقت المنطقة وعقّدت بذلك عملية الوصول إليها.

هذه التفاصيل، وإن بدت صغيرة وهينة، إنما تدل على أن مصر تنظر إلى المشكلات الافريقية بمنظار إجمالي (Macro) وليس بمنظار تفصيلي (Micro)، فهي لا تغوص في التفاصيل الدقيقة للمجتمع الصومالي التي يكون لها في العادة تأثير بالغ في إدارة الأزمات الافريقية. هذه الثغرة استطاعت إيطاليا أن تتعامل معها بجودة عالية في المبادرة الجيبوتية الأخيرة، حيث كانت الدولة المستعمرة السابقة لجنوب الصومال، مما أتاح لها دراية واسعة بالهيكل الاجتماعي للشعب الصومالي.

وأتصور أن نجاح مبادرة جيبوتي يرتكز على أسباب أربعة:

١ ـ نضوج المجتمع الصومالي: فالحرب الأهلية الطاحنة مزقته على مدى عشر سنوات وقضت على كل مؤسسات الدولة، وأيقن أفراد الشعب أنه لن يكون هناك حل بالوسائل العسكرية. ثم تدهورت قوة تأثير أمراء الحرب حتى في داخل فصائلهم التي شهد كثير منها انشقاقات داخلية. وبذلك أصبح المجتمع الصومالي مهيأ لتقبل الحل السلمي.

٢ ـ المنهج الجديد الذي اتبعته جيبوتي في مبادرتها وهو الاعتماد على المجتمع المدني الصومالي وليس على أمراء الحرب، غير أنها لم تمانع في اشتراك هؤلاء

بصفتهم مواطنين وليس بصفتهم زعماء فصائل.

٣ ـ الفهم الجيبوتي العميق للمجتمع الصومالي الذي أتاحته صلات القربى بين الجيبوتيين والصوماليين، والتي لا شك ساعدت على إتمام المبادرة بشكل إيجابي.

٤ ـ رعاية الاتحاد الأوروبي للمبادرة، وبخاصة المجهودات الايطالية، وربما تليها المجهودات الفرنسية.

هنا لي سؤالان، أولهما عن تمويل المؤتمر، وثانيهما عن دور مصر في الإعداد للمؤتمر.

عبد الملك عودة

أ. سمير ذكر دور جيبوتي في التمويل، وأنا أعرف من خلال متابعة وسائل الإعلام أن جيبوتي تحملت الشق الأعظم من التمويل على رغم كل ظروفها، كما ذكرت الأنباء أن الجامعة العربية قدمت مساهمة بسيطة.

سمير حسني

بالنسبة للجامعة العربية بإمكاني أن أؤكد أنها دفعت مبلغ ٢٢٠ ألف دولار وهو الجزء المتبقي من مساهمة دولة قطر في نفقات مؤتمر المصالحة الذي كان مقرراً عقده في بيدوا. مشاركة الاتحاد الأوروبي ظهرت في المشاركة في اللجنة الدولية الدائمة للصومال والتي شكلت إطاراً إقليمياً لتقديم الدعم لمبادرة جيبوتي.

محمود مصطفى

في ما يتعلق بمسألة التمويل، أنا كنت حضرت اجتماعاً دعا إليه الرئيس الجيبوتي في ٨ شباط/فبراير الماضي بدعوة دول شركاء الايغاد، تحدث فيه ممثل الاتحاد الأوروبي عن استعدادهم للتمويل طبقاً لأجندة معينة، فرفض وزير الخارجية الجيبوتي على أساس أنها مبادرة نابعة بشكل أساسي من جيبوتي، وبالتالي فهي ترفض أي شروط يمليها أي طرف.

أما بالنسبة للدور المصري فقد أكد الرئيس الجيبوتي في اجتماعه مع مبارك أن المبادرة لن تنجح ما لم تكن مصر وراءها وأمامها، فأكد له الرئيس مبارك مساندة مصر، هذا بالنسبة للاتصالات الثنائية. أما الاتصالات الاقليمية فإن الجامعة العربية وجهت دعوة إلى اللجنة السباعية الخاصة بالصومال في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر لمناقشة المبادرة.

ولم نكن فقط مؤيدين إنما قدمنا اقتراحات وكانت جيبوتي تأخذ بما تراه مناسباً. كذلك شاركت مصر في المحفل الثقافي الذي دعيت إليه دول القرن الافريقي. وقد بعثت مصر بوفدين أحدهما شارك في مؤتمر عرته في ٢ أيار/مايو والوفد الآخر ذهب لإزالة سوء الفهم الذي حدث نتيجة لما وقع في مقديشو. وأخيراً ذهب وفد رفيع المستوى للمشاركة في تنصيب الرئيس عبد القاسم صلاد حسن.

محمود علي يوسف

اتفق مع ما قاله سعادة السفير، فمصر كانت أول دولة تعبر عن مساندتها لمبادرة جيبوتي. وعندما ألقى الرئيس الجيبوتي اسماعيل عمر جيليه خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، التقى به عمرو موسى وأوضح له موقف مصر الداعم للمبادرة، وهذا الموقف استمر طوال مراحل المبادرة، فالتشاور بين مصر وجيبوتي استمر على أعلى مستوى. والتقى الرئيس اسماعيل عمر جيليه بالرئيس مبارك على هامش قمة الدول الأفريقية الأوروبية وأطلعه الرئيس الجيبوتي على تطورات المبادرة وكان التشاور مفيداً ومثمراً وساعد في نجاح المبادرة.

النقطة مثار الجدل هي الخاصة بالتمويل وكيف استطاعت جيبوتي بإمكاناتها المحدودة مواجهة هذه النفقات الهائلة، فقد أنشأت جيبوتي مع بداية المبادرة صندوقاً سمي صندوق التضامن مع الصومال في بنك كبير بجيبوتي، ووجهنا نداءات لجميع الدول العربية والمنظمات الدولية وللصوماليين أنفسهم سواء داخل الصومال أو خارجه، وحاولنا أن نجعل الشعب الجيبوتي على وعي بأن هذه المساعدات هي رد للجميل لما قدمه الصومال لجيبوتي من مساعدات وقت الاستقلال وأثناء كفاح الشعب الجيبوتي لنيله في الستينيات والسبعينيات. وقد ساهم الشعب الجيبوتي كله على قدر ما لديه. فالموظف ساهم من مرتبه، ورجل الأعمال ساهم، والاقاليم الجيبوتية ساهمت بمواشٍ وغنم، والتجار الجيبوتيون ساهموا بأكياس من الأرز والدقيق والسكر. وبالتالي كانت عملية تبرعات يومية وكل مواطن تقدم بشيء. كذلك ساهم الصوماليون أنفسهم، فهناك جالية صومالية في الخارج تصل إلى مليوني شخص في مختلف الدول وهذه الجاليات لديها إمكانات مالية. ودولة جيبوتي دفعت من ميزانيتها أموالاً كثيرة خلفت عجزاً، لكن المهم ليس الجانب المالي وإنما النجاح الذي تحقق.

عبد الملك عودة

لدي ملاحظات على الموضوع عموماً، فلم يتحدث أحد عن دور كينيا وسياستها مع أني أرى أنه يقارب دور اثيوبيا، لسببين: أولهما الحدود الجنوبية ومنطقة إقليم الحدود الشمالية (NFD) ومشكلتها، وثانيهما الاتفاقية العسكرية الأمنية المعقودة بين اثيوبيا وكينيا منذ أيام الامبراطور وما زالت سارية المفعول حتى الآن. الدور الكيني في تقديري يجب أن يأخذ حظه من الدراسة والبحث. وقد اتصل الرئيس اسماعيل عمر جيليه بكينيا في سعيه لخلق رأي مؤيد للمبادرة، كما اتصل باثيوبيا.

كذلك يجب أن يكون هناك تقييم وتقدير لمؤشرات الدور الذي تلعبه الأطراف، فقد أشارت د. نجوى الفوال إلى مؤشر الحضور لكن لا يمكن الاقتصار على العدد فقط إنما المهم مستوى التمثيل، فعلى سبيل المثال حضر رؤساء كل من السودان واثيوبيا وإريتريا واليمن، ووزير خارجية أوغندا وكينيا وفرنسا، فإذا أردنا تحليل الحضور فإن هذا المؤشر تكون له قيمة عندما نتحدث بعد عرته وبعد انتخاب الرئيس الصومالي المؤقت.

هناك أيضاً نقطة تتعلق بجيبوتي في مبادرتها، فقد قامت بنقلة جذرية بعدم تركيزها على أمراء الحرب. فأفراد الفصائل التابعون لأمراء الحرب ليسوا جيشاً نظامياً كأفغانستان أو ثورياً مثل الصين، وإنما قاعدتهم العشيرة، وبالتالي كثيرون منهم غير متفرغين وغير محترفين. وإذا انقسمت القبيلة التي يرتكز عليها أمراء الحرب فسوف يكونون في مأزق ويفقدون كامل قواتهم. وهذا ما حدث بالنسبة لعيديد وعلي مهدي محمد، وحدث أيضاً في بونت لاند. وبالتالي هذه النقطة تحتاج لتحليل أكثر، وربما غفلت عنها البلدان العربية، وربما أدركتها أكثر اثيوبيا وجيبوتي بحكم تعاملها مع التركيبة الاجتماعية السياسية القبلية. وكان من أخطاء السياسة المصرية أنها ركزت بالأساس على زعماء العشائر.

وقد لعبت اللجنة الدولية دوراً لم يقدر تمام التقدير، فمصر والسعودية واليمن لعبت أدواراً، لكن يجب عدم إغفال دور اللجنة الدولية، وبخاصة دول الاتحاد الأوروبي مثل ايطاليا وفرنسا. ففرنسا كانت تؤيد جيبوتي، حيث الوضع المالي والعسكري لجيبوتي والوجود الفرنسي والأزمة الاقتصادية كلها أمور تجعل قيام جيبوتي بهذا الجهد غير ممكن من دون انعدام المعارضة على الأقل من جانب فرنسا. كذلك الدور الايطالي، فايطاليا هي الطرف الرئيسي في المعادلة الآن، حيث تعمل تحت المظلة الأمريكية في القرن الافريقي، وفرنسا متفهمة للأمر على اعتبار أن

كلتيهما تنتمي إلى الاتحاد الأوروبي، وايطاليا تنفق على سعة في المنطقة إما عن طريق المنظمات الطوعية أو منظمات الاغاثة أو الصفقات التجارية. وصحيح أن فرنسا وايطاليا لم تشتركا في الصندوق الجيبوتي لدعم الصومال بشكل رسمي، فالبيانات المنشورة تشير إلى أن جيبوتي هي التي تحملت العبء الأكبر في التمويل وانفقت حوالى ٤ ملايين دولار. وأنا أعرف من خلال خبرتي الحالة الاقتصادية لجيبوتي، لكن يجب عموماً أن نقدر على الأقل عدم المعارضة الأوروبية لانطلاق المبادرة ثم دعمها المستمر للمبادرة بوسائل متنوعة.

نجوى الفوال

أفاض المتحدثون في بعض النقاط ومسوا جوانب جوهرية في عملية التفاعل الدولية والإقليمية والداخلية والرأي العام في هذه النطاقات الثلاثة.

وسوف أعود للنقطة التي أثيرت من أكثر من متحدث، وهي: هل كان بإمكان مصر في مبادرتها في نهاية عام ١٩٩٧ التوجه إلى المجتمع المدني بدلاً من زعماء الفصائل؟

وأرى أن مثل هذا الطرح لم يكن ممكناً بسبب قوة هؤلاء الزعماء في تلك الفترة، كما ان الرأي العام الصومالي لم يكن مستعداً كي تتحمل مؤسسات المجتمع المدني المسؤولية. فلم تكن النبتة قد أينعت بعد بحيث يمكن قطفها، وبالتالي تعاملت مصر مع القضية كما تعاملت معها المبادرات الإحدى عشرة السابقة على المبادرة المصرية. وبعد ذلك حدثت تحولات سياسية وعسكرية أثرت في موقف زعماء الفصائل المتحاربة وأضعفت من قبضتهم على ما تحت أيديهم من سلطة. فقد تزعزعت قوة هؤلاء الزعماء نتيجة لما منوا به من هزائم عسكرية، وانقلاب بعض العشائر التي ينتمون إليها عليهم، الأمر الذي خلق رأي عام في مقديشو بالذات ضد استمرار هؤلاء في تمثيل مجتمعاتهم. ومن ثم، فقد ارتقت مجموعات المجتمع المدني على سلم السلطة الداخلية في العاصمة، وأصبح صوتهم مسموعاً بعد أن ظلوا لفترة طويلة حبيسي دورهم التقليدي في حسم النزاع على الكلأ والماء بين الرعاة... الخ. هذه التطورات لم يكن من الممكن إغفالها في حسابات المصالحة الصومالية، وهذا ما تنبهت إليه جيبوتي باعتبارها جزءاً من المجتمع الصومالي الكبير. كما لم يمكن وضعها في الحسبان أثناء المبادرة المصرية لأن هذه التطورات لم تكن قد نضجت بعد.

هناك نقطة أحب أن أؤكدها بالنسبة للموقف المصري من المصالحة الصومالية والجهود المصرية إزاءها، وهي أن مصر قد بدأت هذه الجهود من نقطة ما تحت

الصفر في علاقتها بالقوى السياسية ما بعد سقوط سياد بري. فحينما انهارت الدولة في الصومال كانت علاقات مصر سيئة للغاية مع هذه القوى وما تمخض عنها من فصائل مسلحة بسبب تبني مصر سياسة داعمة لحكومة سياد بري حتى اللحظة الأخيرة. وبغض النظر عن دوافع هذه السياسة، فإنها أنتجت رد فعل غاضباً ورافضاً للدور المصري في حل الأزمة، وبالتالي نظرت الفصائل الصومالية ـ وبخاصة فصيل التحالف ـ نظرة شك وريبة للدور المصري، ورفضت الوساطة المصرية بين الفصائل المتحاربة. ولكن منذ عام ١٩٩٣ بدأت مصر تحركات حثيثة ومحسوبة من أجل بناء علاقات وإقامة اتصالات مع كافة الفصائل تدريجياً، من خلال سفاراتها في المنطقة، وكذلك باستقبالها العديد من الوفود الصومالية للتباحث مع المسؤولين في القاهرة. وكان هدف هذه التحركات المصرية إذابة الجليد المتراكم على العلاقات بين مصر وبين تلك الفصائل. واستمر هذا الوضع حتى مقتل الجنرال فارح عيديد، واستطاعت مصر إقامة اتصالات والوصول إلى تفاهم مع خليفته في قيادة التحالف وهو ابنه حسين عيديد. وفي الوقت نفسه كانت قد بنت علاقات تفاهم أيضاً مع مجموعة علي مهدي محمد. وقد أتت هذه الاتصالات مردودها في المبادرة المصرية التي انتهت بإعلان القاهرة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، وهي ثمرة جهد مصري متواصل يحسب للدبلوماسية المصرية.

أما بالنسبة للدور الكيني في المصالحة الصومالية، فهناك فعلاً تغافل عنه من جانب بعض الكتابات، وحتى في ما ينقل في الصحف عن الأزمة. فالدور الكيني موجود منذ بداية الأزمة الصومالية. ولم يكن من المتصور استبعاد كينيا من هذا الدور بسبب ما تضمنه من أراضٍ صومالية بموجب التقسيم الاستعماري للصومال (اقليم الحدود الشمالية North Frontier District (NFD)). وبالتالي، فإنها مثل اثيوبيا، تحرض كينيا على متابعة الموقف في الصومال، وعلى أن يكون لها دور فيه. وبالفعل، فإنه عندما تقلص الدور الاثيوبي بعد الخلاف بين ميليس زيناوي والفصائل الصومالية الإثني عشر الموالية لعلي مهدي محمد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، فإن الدور الكيني برز في المصالحة وحاولت كينيا ملء الفراغ في الدور الإقليمي الذي نادى به المجتمع الدولي بعد فشل عملية التدخل الدولي في الصومال. وهناك تنسيق بين الاتحاد الأوروبي وكينيا في هذا الصدد، وتمثل ذلك في مؤتمر «ناكورو» الذي اجتمعت فيه الفصائل الصومالية كافة في عام ١٩٩٦، والذي مهد الأرض أمام المبادرة الاثيوبية في سودري في نهاية العام. ولا يزال لكينيا اتصالات ببعض الفصائل الصومالية، والمتابع للأحداث في الصومال يلمس وجود ضغوط كينية من أجل تحقيق مصالحها القومية والحفاظ عليها مثلها مثل اثيوبيا.

وفي ما يخص الدور الأوروبي في المبادرة الجيبوتية الأخيرة، فأنا أرى أن

وسائل الإعلام قد أعطت ثقلاً كبيراً للدور الفرنسي، وذلك باعتبار أن جيبوتي مستعمرة فرنسية سابقة، كما أن لها علاقات قوية مع فرنسا مستمرة منذ ذلك الحين. ولكن في الحقيقة فإن ايطاليا كانت هي محور الارتكاز في المبادرة التي أطلقتها اللجنة الدولية التابعة «للايغاد»، حيث كانت ايطاليا هي التي نادت بضرورة التحرك الفوري من أجل المصالحة الصومالية. كما أنها قد حاولت التقريب بين وجهات النظر المتعارضة في التعامل مع الدويلات المستقلة (صوماليلاند وبونت لاند) ودورها في المصالحة، وهل يتم دعم هذه الكيانات أو التخلي عنها في تلك العملية؟ وقد طرحت ايطاليا وجهة نظر توفيقية بين هذه الآراء والمواقف المتعارضة. كما أنها قد دعمت التحرك الجيبوتي منذ البداية.

يبقى تعليق أخير حول ما تفضل به سفير جيبوتي حول دخول القضية الصومالية في طي النسيان بعد فشل المبادرة المصرية. وأقول انه من اللافت للنظر أن القضية الصومالية كانت لفترات طويلة قبل ذلك أيضاً في طي النسيان، سواء على المستوى الدولي والإقليمي الذي يولي قضايا أخرى أقل تدهوراً على المستوى الإنساني المزيد من العناية، أو على المستوى الأكاديمي، فحينما ننظر إلى القضايا المثارة على صفحات الدوريات العلمية المتخصصة في أفريقيا، فإننا نجد أن الصومال كان دوماً «المسكوت عنه». وهي ظاهرة لافتة للانتباه بشكل كبير.

إجلال رأفت

أريد أن أشير بسرعة إلى الموقف المصري بشكل عام خلال تشكيل وفود مصر في المؤتمرات، وقد أشار د. عبد الملك عودة إلى أن المستوى يلعب دوراً مهماً وأنه يتم على أساسه التعامل في ما بعد، وأنا أرى أن هذا الموضوع تكرر يوم استقلال اريتريا، حيث حضرت دول الجوار كلها على مستوى رؤساء الجمهورية، ومصر حضرت على مستوى صغير، وكان هذا منتقداً جداً من قبل الإريتريين. صحيح حدثت محاولات لتعديل الموقف لكن الوقت كان قد فات، وترتب على ذلك في ما بعد نوع من الفتور في العلاقة بين البلدين.

عبد الملك عودة

في الحقيقة السياسة المصرية أخطأت مرتين، مرة في عام ١٩٩١ عندما أدلى الدكتور بطرس غالي بصفته وزيراً للخارجية بتصريح ضد استقلال اريتريا، ولكن الرئيس مبارك هو الذي تدخل وأدلى بتصريح لتعديل هذا الوضع، ثم حدث الخطأ الثاني في الصومال مؤخراً عندما أرسلت وفداً برئاسة مساعد وزير الخارجية لحضور حفل أداء القسم للرئيس الصومالي المؤقت.

محمود علي يوسف

لقد حظي الصومال باهتمام متفاوت من قبل دول الجوار والدول الأوروبية، وهذا الاهتمام كان موجوداً منذ البداية لأن الصومال دولة محورية في المنطقة بحكم قربها من دول الخليج والنفط وقربها من أحد أهم الممرات الملاحية الدولية الاستراتيجية، وكذلك نتيجة لامتلاكها لثروات هائلة (منها الحيوانية والسمكية والأراضي الزراعية بملايين الهكتارات)، كل هذه الامكانات جعلت الصومال محل اهتمام، وبخاصة من الدول الكبرى، فاهتمام كل من بريطانيا وايطاليا بالصومال أمر طبيعي، حيث كانت هذه الدول تستعمر البلاد من قبل وتسيطر على أجزاء منها، وفرنسا لم تكن بعيدة يوماً من الأيام، بل ما زالت موجودة على أرض الواقع، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية كان لها اهتمام بهذه القضية، إذن فالصومال يحظى باهتمام الدول الكبرى وسيظل كذلك في المستقبل.

سمير حسني

هناك بعض التعليقات التي أود ذكرها:

بالنسبة للجنة الدولية فإنها كانت إطاراً إقليمياً دولياً لدعم المبادرة، وحينما رأت جيبوتي أن اللجنة سوف تفرض شروطاً لإدارة المبادرة ضربت بها عرض الحائط. وكانت هناك خلافات داخل اللجنة الدائمة في جيبوتي سواء بين مصر واثيوبيا، أو الجامعة العربية والاتحاد الأوروبي، وبالتالي اللجنة الدائمة كانت تعيق المبادرة الجيبوتية، هذه هي النقطة **الأولى**.

النقطة **الثانية** متعلقة بأمراء الحرب. جيبوتي استطاعت أن تضغط من خلال تيارات المجتمع المدني (القبلي) على أمراء الحرب وتلين مواقفهم. وبهذا لم تتجاوز جيبوتي قيادات الفصائل.

أما دور مصر فقد انتهى منذ المبادرة المصرية منذ ثلاث سنوات، أي انه انتقل من حيز السياسة الى حيز التاريخ.

عبد الملك عودة

نتنقل الآن إلى الجولة الثانية من الحديث في الندوة وتعرضون فيها رأيكم حول مستقبل الصومال.

محمود مصطفى

أحب أن أشير إلى البرنامج الذي طرحه الرئيس صلاد في خطابه في حفل تنصيبه، وأعتقد أنه كان خطاباً ذكياً، حيث كان يخاطب المجتمع الدولي عندما ذكر حقوق الإنسان وحقوق المرأة والأقليات التي ظهرت في العهد السابق.

وقد أكد الرئيس صلاد التزامه بالتحاور مع الأطراف الغائبة عن مؤتمر عرته، وتعهد بالحفاظ على الأمن والاستقرار في الأماكن التي توافر فيها ذلك بالفعل. كما أكد علاقاته بدول الجوار، وكانت هذه الجزئية موجهة أساساً لاثيوبيا التي ما زالت لها بعض التحفظات على عودة الصومال كما كانت (موحدة). وفي هذا الإطار أود أن أنتقل لما صرح به الرئيس صلاد حتى الآن، وتركز تصريحاته في البداية على إعادة الأمن والاستقرار للعاصمة، حيث الانطلاق من العاصمة يعتبر نهجاً سليماً. وهنا تثور مشكلة الميليشيات ونزع سلاحها، وهو ما يعني إعادة تشكيل القوة. وأعتقد ان هذا هو التحدي **الأول** الذي تواجهه الحكومة الجديدة.

أما التحدي **الثاني** فهو الحوار الذي بدأه الرئيس صلاد مع الخصوم، وأود أن أشير إلى دعوة الرئيس اليمني لمجموعة من قيادات الفصائل في مقديشو، ثم زيارة حسين عيديد الأخيرة لليبيا، حيث التقى به الرئيس صلاد وتعهد الأول أن يعمل على إنجاح المصالحة الوطنية، ويقال إن عيديد لم يضع أي شروط.

هذه النقطة يجب التوقف عندها، حيث لم يكن عيديد ينفذ ما يتفق عليه في الفترة السابقة، ولكن يؤخذ في الاعتبار إدراكه للضعف الذي وصل إليه عن ذي قبل. ثم إن الاتفاق الذي وقعته اثيوبيا واريتريا يضعف موقف عيديد أكثر لأنه لن يسمح بعودة اريتريا إلى التعامل معه كما في السابق.

يتبقى الآن الكيانان الرئيسيان في شمال الصومال. المشكلة الرئيسية هي مشكلة عبد الله يوسف. فأنا لا أعتقد أن عقالاً يشكل مشكلة فعلاً لأنه رجل ذكي ومرن، وهو مستعد للدخول في حوار، ولكن ربما يريد أن يتساوى الشمال مع الجنوب لتجنب المشاكل التي واجهها الشمال في الستينيات عندما دخل في وحدة مع الجنوب. وأنا لا أستبعد أن يبدأ الحوار بشكل أو آخر، لكن يحتاج لمجهود كبير من الرئيس صلاد.

والمشكلة الحقيقية هي عبد الله يوسف الذي يتطلع إلى دور محوري ورئيسي في الحكومة القادمة، فهل يمكن في التشكيل الوزاري أن يشغل هذا المنصب؟ هذا يترك بالطبع للرئيس صلاد والقيادة الجديدة.

التحدي الأخير موجه إلى كل الدول العربية، فإذا كانت مبادرة القاهرة قد

فشلت نتيجة العجز المالي، فإن الخوف قائم من أن تواجه مبادرة جيبوتي بعض العقبات نتيجة لما تحتاجه الصومال من تمويل لازم لعملية إعادة الإعمار، فهي تحتاج لمبالغ ضخمة والرئيس صلاد عندما تحدث للجامعة العربية أشار إلى فكرة تشبه مشروع مارشال الأمريكي لأوروبا.

سمير حسني

لا شك في أن ما تم في جيبوتي هو تكوين شرعية صومالية جديدة، وأن تثبيت هذه الشرعية على الصعيد الإقليمي والمحلي والعالمي هو محور التحديات القادمة.

أولاً: أما التحديات الداخلية التي تواجه الشرعية الصومالية الجديدة فهي:

١ ـ إنجاز عملية المصالحة في مقديشو وما حولها وتهيئة المدينة سياسياً كعاصمة للدولة الصومالية. وذلك يتطلب إجراء حوار مع قيادات الفصائل المعارضة بالمدينة (عيديد، عاتو، سودري، حسين بود) على أساس قاعدة تقاسم السلطة وضمان مشاركتهم في تكوين أجهزة إدارة العاصمة بما في ذلك قوات الشرطة والجيش.

٢ ـ جمع سلاح الميليشيات، وتدريبهم وتأهيلهم في تكوين قوى الشرطة والجيش والمبادرة بحل ميليشيات المحاكم الإسلامية، لتكون نواة قوة الشرطة، وهي الميليشيات التي أعلنت تأييدها وارتباطها بالرئيس الصومالي المنتخب ووفرت له الحماية عند عودته من مقديشو، مما جعل البعض يتحدث عن التوجهات الإسلامية المتشددة للرئيس عبد القاسم صلاد، فالمبادرة بحل هذه الميليشيات بقدر ما تشجع باقي الفصائل على الانضمام لقوى الشرطة والجيش، فإنها سوف تطمئن أيضاً دول الجوار والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تجاه التوجهات الحقيقية للرئيس الجديد.

٣ ـ استعادة النظام القضائي المدني والقانوني الصومالي، من دون الدخول في معارك سياسية أو عسكرية على قوى المحاكم الإسلامية. فهي محاكم أشبه بالمحاكم العرفية، وملأت الفراغ القانوني والقضائي الناشىء عن غياب مؤسسات الدولة. واعتمدت هذه المحاكم المذهب الشافعي في إصدار أحكامها، مما يجعلها بعيدة عن مصادر التطرف في الفقه الإسلامي.

٤ ـ وضع القواعد والآليات التي تمكن من أن تصبح العاصمة لجميع القبائل والعشائر وليس لقبيلة «الهويه» فقط، وذلك لن يتأتى إلا بالشروع أولاً برد الممتلكات المنهوبة من قبل قبيلة الهويه بفروعها المختلفة إلى القبائل الأخرى.

٥ ـ يجدر التأكيد أن المنظور العشائري الشامل ـ ومن دون التعالي عليه ـ لا يزال يتمتع بأهمية كبرى، فيعود الفضل له في تحقيق المصالحة الصومالية في جيبوتي، وسيكون هو نفسه نقطة الانطلاق لاستعادة الوحدة والاستقرار، كما أنه سيكون عماد أي تصور لأية حكومة فعالة تجعل الجميع يشعرون بالانتماء للوطن عن طريق التوزيع العادل للسلطة، لذا ينبغي الحرص البالغ على التمثيل النزيه والعادل لجميع العشائر في كافة أجهزة الدولة التي يجري إنشاؤها الآن.

ثانياً: تحدي انضمام «بونت لاند» و«صوماليلاند»، وهو التحدي الداخلي الثاني:

لم تطرح وثائق إنشاء «بونت لاند» في الشمال الشرقي للصومال الانفصال عن الدولة الصومالية المقبلة، بل انها أكدت مراراً على الوحدة الصومالية، وهذا التأكيد يجعل الحوار المرتقب بين الشرعية الصومالية الجديدة وإدارة «بونت لاند» أسهل كثيراً من الحوار المستقبلي مع «صوماليلاند»، وفي كلتا الحالتين ينبغي التأكيد على ضرورة أن ينطلق الحوار من أهمية استمرار الأمن والاستقرار المتوفرين الآن في كل من «صوماليلاند» و«بونت لاند».

ان الاتفاق مع المعارضة المسلحة في مقديشو وتشكيل السلطة السياسية الفعلية للشرعية الجديدة في جنوب الصومال، من شأنه أن يسهل كثيراً عملية الحوار مع «صوماليلاند» التي طالما أعلنت استعدادها للدخول في حوار مع سلطة الجنوب على أسس من العدل والمساواة، شريطة أن يتمتع طرفا الحوار بذهن مفتوح إزاء دولة الوحدة الصومالية المقبلة، فأي بعث واقعي لهذه الوحدة ينطوي على التفاوض من جديد على جميع رموز ومؤسسات وهياكل الدولة بما فيها العاصمة.

ثالثاً: التحديات الإقليمية:

١ ـ يعود اهتمام دول الجوار الصومالي، وبخاصة اثيوبيا وكينيا، بالأزمة الصومالية لعدة أسباب تكمن أساساً في محاصرة انتقال عوامل الأزمة إلى بعض أقاليمها التي تعيش نسبياً ظروف الصومال نفسها، وضمان عدم طرح موضوع الأوجادين الصومالي الذي تسيطر عليه اثيوبيا، وإقليم الحدود الشمالية الصومالي الذي تسيطر عليه كينيا، بالإضافة إلى تأكيد الدور الإقليمي لهما في ظل احتمال تنامي الدورين السوداني والإريتري، ومحاولة استيعاب الدور العربي والإسلامي في حل الأزمة.

٢ ـ وعلى الرغم مما تقدم فإن تجاهل المخاوف الاثيوبية والكينية في سياق تثبيت الشرعية الصومالية يظل أمراً غير واقعي، إذ سرعان ما يصطدم مثل هذا

السعي بالمحاولات الاثيوبية والكينية الرامية إلى تحقيق مصالحها، فأخذ هذه المحاولات بعين الاعتبار، وبخاصة الحيلولة دون انتقال نشاط جماعات الإسلام السياسي إلى أراضيها، وانتهاج سياسة حسن الجوار وعدم التدخل في شؤونهم الداخلية، وخلق المصالح المشتركة في إطار من الحرص على تحقيق الاستقرار في المنطقة باعتباره هدفاً مشتركاً، في ظني أن انتهاج مثل هذه السياسات من شأنه أن يصوغ طبيعة العلاقات في منطقة القرن الأفريقي على أسس جديدة طالما افتقدتها المنطقة خلال فترة الحرب الباردة.

ربما يرى البعض في أن الصراع الاثيوبي ـ الإريتري كانت له آثار إيجابية في انطلاق المبادرة الجيبوتية وفي توصلها إلى النتائج المرجوة. غير أن تداعيات هذا الصراع لا تزال مستمرة وبات من المصلحة الصومالية تجنب الدخول في أتون هذا الصراع بعدم الانحياز إلى هذا الطرف أو ذاك، بل بالعمل مستقبلاً على تخفيف حدة التوتر في المنطقة.

٣ ـ صياغة علاقات وثيقة قائمة على المصالح المشتركة مع المنطقة العربية، وتشكل أول زيارة خارجية للرئيس الصومالي للجامعة العربية علامة بارزة على هذا الطريق.

رابعاً: التحديات على الصعيد الدولي:

لقد بادر الرئيس الصومالي المنتخب بالمشاركة في قمة الألفية بالجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر المنصرم وقدم خطاباً متوازناً ومسؤولاً احتوى اعتذاراً من الدولة الصومالية على ما تعرض له جنود الأمم المتحدة في الصومال عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣، غير أن هذا الاعتذار يهدف بالمقابل إلى أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته تجاه الشعب الصومالي في مساعدته وتمكينه من إعادة إعمار وبناء بلاده، وبات من الضروري أن تعمد المنظمة الدولية إلى عقد مؤتمر دولي لتنسيق المعونات الدولية من أجل إعادة إعمار وبناء الصومال تشارك فيه الدول والمنظمات المانحة، لمناقشة برنامج عملي لإعادة إعمار الصومال وضمان تمويله.

خامساً: الدور العربي: بذلت جامعة الدول العربية جهوداً مكثفة، لتحقيق السلام في الصومال، وشاركت في جميع الجهود التي بذلت على المستويين الدولي والاقليمي لإيجاد حل لهذه القضية، وقد أكدت مختلف الجهود التي بذلتها الجامعة على هدفين:

الهدف الأول: يتعلق بأهمية عودة الأمن والاستقرار والمصالحة الوطنية بين الصوماليين وتمكينهم من اختيار سلطة وطنية ذات قاعدة عريضة تعيد بناء الصومال

الدولة العضو في الجامعة لتلعب دورها المأمول على الساحات العربية والأفريقية والدولية.

الهدف الثاني: يتمثل في عودة الصومال فاعلاً لدرء أية مخاطر يتعرض لها سواء الأمن القومي العربي في مدخل البحر الأحمر ومنطقة القرن الأفريقي، أو الأمن القطري لكل من الدول الأعضاء المطلة على ساحل البحر الأحمر وباب المندب الذي يمثل شرياناً حيوياً للملاحة العربية والدولية.

وانطلاقاً مما تقدم فقد بادرت الجامعة العربية بمناقشة الوضع في الصومال وأصدر مجلس الجامعة قراره رقم ٥٠٩٧ في أيلول/سبتمبر ١٩٩١، وكان أول قرار على الصعيدين الدولي والإقليمي بهذا الشأن. ورحبت بهذا القرار جميع الفصائل الصومالية آنذاك، كما اتخذته المنظمات الإقليمية والدولية مرشداً لها في تعاطيها مع الوضع في الصومال.

ومنذ ذلك التاريخ بذلت جهود كبيرة من جانب الجامعة العربية والمجتمع الدولي لأجل إيجاد مخرج للأزمة الراهنة في الصومال. وبعد النتائج المهمة التي أسفر عنها مؤتمر عرته للمصالحة الصومالية المتمثلة في اختيار البرلمان المؤقت وانتخاب رئيس لجمهورية الصومال، وبعد استماعه إلى الخطاب المهم الذي ألقاه الرئيس عبد القاسم صلاد حسن بشأن توجهه العربي وعزمه على تحقيق المصالحة الشاملة، وحرصه على نشر الأمن والاستقرار في البلاد، وتحقيق وحدة الصومال وسلامته الإقليمية؛ قرر مجلس وزراء خارجية الدول العربية الإسراع في تقديم مختلف أشكال الدعم للرئيس الصومالي، وحكومته الانتقالية المقبلة، وكافة مؤسسات الدولة الصومالية ومساعدتها على تحقيق المصالحة الشاملة والوحدة الوطنية، وتمكينها من إعادة إعمار وبناء الصومال، كما قرر تقديم المساعدات الفورية اللازمة لاستيعاب قوى الميليشيات في الحياة المدنية وإعادة تأهيلهم وتكوينهم في إطار الجيش النظامي الصومالي.

وعلى الرغم من حرصنا على وضع الأمة العربية أمام مسؤولياتها التاريخية نحو مساعدة هذا البلد العضو في الجامعة العربية، إلا أن تراخي النظام العربي وعجزه عن ملء الفراغ السياسي الناشىء عن الأزمة قد يفتح المجال لقوة أخرى لأن تلعب دوراً مناهضاً للنظام العربي. فمحصلة أداء النظام العربي تجاه الأزمة الصومالية كشف عن اتساع الفجوة بين اتخاذ القرار وبين تنفيذه عملياً. فقد أصدرّ مجلس الجامعة عدة قرارات بشأن الصومال غير أن حصاد تنفيذ هذه القرارات كان هزيلاً، ولا يرقى إلى تطلعات وآمال الشعب الصومالي.

إن رأب الصدع يحتاج إلى مساعدة مكثفة سياسية ومالية وتنموية من الدول

العربية لتفعيل مقررات مؤتمر المصالحة، ودعم الشرعية الصومالية، وإن تحركاً عربياً عاجلاً، وعلى أعلى المستويات بات مطلباً ملحاً لتنفيذ مقررات مؤتمر عرته للمصالحة الصومالية وللحفاظ على دولة عضو بجامعة الدول العربية تتعرض مقوماتها للانهيار. كما أن هذا التحرك يظل واجباً قومياً لتأمين المصالح العربية العليا في منطقة القرن الأفريقي، وبخاصة أن العرب لديهم خبرة مماثلة وناجحة في لبنان من خلال إنجاز اتفاق الطائف. ويمكن بجهد كثيف تشكيل لجنة وزارية عربية على مستوى عال تستطيع أن تحتضن الشرعية الصومالية الوليدة بالإسراع في تقديم العون لها، وتمكينها من مواصلة مسيرة الوفاق، ونشر الأمن والاستقرار، وتحقيق وحدة الصومال وسلامته الإقليمية، ذلك أن التراخي في تقديم هذا الدعم على نحو عاجل ربما يحول دون انتقال هذه الشرعية الوليدة إلى سلطة حاكمة تسيطر على الأوضاع وتحمل القانون والنظام إلى الصومال. ومن جانب آخر، فإن تأخير وصول المساعدات العربية قد يساهم في انتقال هذه الشرعية وتحولها إلى طرف من الأطراف المتصارعة في الصومال، وبذلك نكون قد أهدرنا فرصة تاريخية أمام العرب لإنقاذ عضو بجامعة الدول العربية، وممارسة دبلوماسية وقائية لحماية الأمن القومي العربي.

محمود علي يوسف

أود التأكيد على نقطة ذكرتها د. نجوى الفوال وهي أن الوضع في الصومال قد وصل إلى مرحلة يمكن تسميتها بمرحلة النضوج. وهذه المرحلة أعتقد أنها هي الانطلاقة لمستقبل الصومال، فالشعب الصومالي سئم وحتى أفراد الميليشيات ملف هذه الحرب.

وحينما زار الرئيس عبد القاسم صلاد حسن مقديشو، فإن ميليشيات عيديد بدأت تصفق للرئيس الجديد وتوافدت إلى مكان اللقاء.

في الحقيقة عكس ما تفضل به سعادة السفير محمود مصطفى أنا لا أرى في عبد الله يوسف أو بونت لاند العقبة الرئيسية لإعادة الوفاق للصومال، ففي جيبوتي ترى أن المعارضة الأكثر حدة والأعمق جذوراً هي المتمثلة في صوماليلاند والسيد عقال، وهذا لا يعود لشخصية السيد عقال فهو رجل منفتح ومثقف وبادر في الستينيات إلى الوحدة ولمّ الشمل الصومالي، ولكن المشكلة تعود إلى الآثار التي خلفها الاستعمار البريطاني. طبعاً هذه المخلفات السيئة خلقت هوة بين شعب واحد، فقد أقنعهم الاستعمار أن الوحدة والمصالحة والمساواة مستحيلة على رغم أن الدولة المركزية الصومالية لأكثر من ٢٠ سنة حاولت خلق هوية صومالية جديدة، وإن كانت محاولاتها باءت بالفشل. وهذه الآثار الاستعمارية كانت مثل الجمر تحت

الرماد وظهرت بعد اندلاع الحرب الأهلية في الصومال.

أما بالنسبة لمعارضة أمراء الحرب، فأنا اعتقد أنهم ليسوا سوى أناس تجاوزت أطماعهم حد العقلانية والمنطق، وهذه المعارضة ستذوب بسهولة إذا عرف الرئيس الجديد كيف يحتويها.

هذا بالنسبة للمعارضة المستقبلية للمؤسسات الجديدة، أما بالنسبة للجانب المادي والمساعدات ومواكبة مجهودات المؤسسات الجديدة بدعم حقيقي سواء أكان عربياً أم دولياً، فإن جميع الدول تحفظت على تقديم أي مساعدة للمؤسسات الجديدة سواء علناً مثل الولايات المتحدة واشترطت للمساعدات خطوات جادة على أرض الواقع، أو أعلنت أنها ستساعد وتقف بجانب المؤسسات الجديدة، ولكن إلى الآن لم تتقدم أي دولة بشيء من المساعدات.

الرئيس الجديد أمامه مشكلة فهو قطع شوطاً كبيراً في المفاوضات والمساومات والمشاورات لتشكيل حكومته لكي لا يكون هذا التشكيل عقبة أخرى في طريق تحقيق الوفاق. وأنا أعتقد أننا في الأيام القادمة سنرى التشكيل الحكومي والذي أظنه غالباً سيكون حكومة وحدة وطنية، ولا بديل لذلك لأن ترك أي قوة صومالية على الهامش لن يكون في مصلحة الصومال وسوف يصعب الأمر على المؤسسات الجديدة، وطبعاً الأستاذ سمير تفضل بتوضيح كيفية التحرك القادم للمؤسسات الجديدة وعملية نزع السلاح بدأت وسط التجار والمحاكم الاسلامية، حتى ان بعض الناس تطوعوا لجمع هذه الأسلحة. كل هذا طبعاً كما تفضل السفير محمود مصطفى يحتاج إلى تمويل وامكانات. وهذا التمويل لا بد من أن يأتي أولاً من الدول العربية، والدول العربية قادرة على لعب دورها الذي أهملته من قبل. ونحن نعتبر أن زيارات صلاد لليبيا والسعودية ولقاءاته مع بعض مسؤولي دول الخليج، كل هذا سيساعد، ولكن الكل ينتظر ما سيقوم به الرئيس الجديد وماذا ستكون خطته التنفيذية لما اتفق عليه في عرته وماذا سيكون موقفه من القوى المعارضة لكي يقف الصومال على قدميه من جديد.

هذا كله إذا نظرنا إليه بموضوعية نجده شديد الخطورة، ولكن نعود إلى ما قالته د. نجوى الفوال من أن الانطلاقة بشرى خير والكل سعيد بوقف الحرب، وحتى الدول التي تريد فرض رأيها على الدولة المستقبلية في الصومال أدركت أن استمرار الضغط على الصومال لن يكون في مصلحتها.

نجوى الفوال

بالنسبة لما أشار إليه السفير محمود مصطفى حول الآثار الثقافية التي خلفها

الاستعمار في شمال الصومال والتي أثرت في وضع صوماليلاند، أظن أنه يضاف عدم المساواة في التوزيع في المشاركة السياسية والاقتصادية، فدائماً المركز كان في الجنوب، وسأنطلق من هنا لأقول إن هذا أحد تحديات المرحلة القادمة. فإذا كنا نريد وحدة للصومال يدخل فيها الشمال فلا بد من المساواة في توزيع المشاركة السياسية والاقتصادية وتنفيذ ذلك في الجنوب أولاً. فالمبادرة بدأت بهذه الفكرة، لكن المهم التنفيذ. فهناك مبادرات كثيرة بدأت بأفكار جميلة ثم من خلال الممارسة نجد الرئيس ينغلق تدريجياً في عشيرته، وهذا تحدٍ نرجو اجتيازه في الفترة الانتقالية للرئيس صلاد.

التحدي **الثاني**: المطلوب عدم العودة إلى الدولة المركزية الصومالية لأني أظن أن الشكل الاتحادي هو الأوفق بالنسبة للنظام العشائري الذي اعترفوا به مؤخراً والذي كان يجب أن يؤخذ في الحسبان منذ زمن، وذلك حتى تستمر الصومال متماسكة، أما إذا عادت مركزية، فهذا سيؤدي إلى تجديد المشاكل.

عبد الملك عودة

ملاحظتي الأولى أنه عندما كان د. بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة قامت مجموعات من المثقفين الصوماليين في المنفى في أوروبا وأمريكا بالعمل مع الأمين العام للأمم المتحدة وقدموا مشروعات كثيرة اتحادية فدرالية. وقد نوقشت المشروعات من قبل، وبالتالي كان هناك إجماع حول الدول الاتحادية، وكلمة الدولة الاتحادية الفدرالية لها أمثلة في الإمارات والهند وماليزيا لأن فكرة الدولة الاتحادية لم تعد فقط في صورها التقليدية المعروفة في الولايات المتحدة أو سويسرا، إنما برزت أشكال جديدة في دول قبلية وسلطنات وملكيات في أفريقيا وآسيا.

وهذا يؤكد أن الدولة الاتحادية الصومالية ستكون موجودة، وأن نجاحها ليس صعباً بدليل هذه النماذج. أما الإصرار على الدولة المركزية فهو خطأ. كذلك هناك نجاح نسبي حتى الآن في الدولة الاتحادية الاثيوبية، ونلاحظ من جانب آخر أن الموقف الأمريكي والأوروبي كان من اليوم الأول يؤيد ميليس زيناوي بشروط انشاء اتحاد فدرالي، وجاء الخبراء الأمريكيون وساعدوا في وضع الدستور، ثم حل موضوع الميليشيات التي كانت تقلق الجميع، لكن التجربة الاثيوبية تجربة ناجحة، وقد أراد زيناوي من أول يوم إنشاء جيش وطني أن يتخلص من الميليشيات. وقدمت الولايات المتحدة له حلاً طبقه بنجاح، واستطراداً ليس من الضروري أن يطبق بحذافيره في الصومال لكن قد يستفاد منه، فقد حولوا الميليشيات لحرس وطني للأقاليم والدولة تدفع رواتبهم. بجانب هذا هناك أنواع من الميليشيات أصلاً

ليست تابعة للعشائر، لأن ميليشيات المحاكم الإسلامية والتجار ليست مرتبطة بعشيرة واحدة وإنما هي تجمعات مأجورة. إذن المشكلة على رغم أنها معقدة وصعبة لكنها ليست مستحيلة الحل. ويضاف إلى هذا وجود خبرات سابقة في حل موضوع الميليشيات، وقد حدث أيضاً الحل في نيجيريا وفي السودان. وفي هذا الإطار يمكن إعادة جزء من الميليشيات إلى الحياة المدنية.

الموقف الليبي ما زال غامضاً ويشكل علامة استفهام. الرئيس اسماعيل عمر جيليه اتصل بالعقيد القذافي ودعاه للحضور، لكنه لم يحضر للمؤتمر، ووزير الشؤون الأفريقية الليبي أدلى بتصريح يشابه موقف الولايات المتحدة الأمريكية بأن التأييد مربوط بإجراء مصالحة كاملة.

الآن المصالحة تمت في ليبيا. صحيح أن البيان الصادر ما زال غامضاً، وأن عيديد تراجع عنه فعلاً، لكن هذا التراجع نفسه غير مضمون أن يكون نهائياً لأن هذا الرجل وكذلك بقية زعماء الفصائل المعارضين مثل المماليك (إنهم مماليك صومالية). وأنا أتنبأ أن صلاد سيتعامل على مستويين مع معارضيه: الأول هو الحديث مع هؤلاء المماليك في مقديشو وفي الجنوب، والحديث مع عبد الله يوسف وصوماليلاند وعقال على مستوى ثان.

إن الحديث مع صوماليلاند وبونت لاند لن ينجح إلا إذا اطمأنت كل منهما إلى أن هناك دستوراً فدرالياً يوزع السلطة. وأعتقد أنهم سينتظرون لمعرفة توزيع السلطة بين العاصمة والأقاليم.

والنقطة المهمة كذلك هي استمرار تأييد دول الجوار لاتفاق عرته لأن هؤلاء يمتلكون ممراً للسلاح والتمويل، فلو أرسلت جهة ما سلاحاً فيجب أن يمر من خلال دول الجوار. وعموماً دول الجوار مهمة في أفريقيا حيث تكون دائماً القاعدة الأساسية لحركات التمرد. وطالما أن كينيا واثيوبيا مؤيدتان لعرته، فهذا أكبر ضمان لنجاحها.

أعجبني الترتيب الذي حدث في لحظة معينة عندما دعي زعماء الفصائل المعارضون إلى اليمن، وفي الوقت نفسه دخل الرئيس إلى مقديشو، واستمر وجود زعماء الفصائل في اليمن أربعة أيام بينما بقي الرئيس صلاد يومين.

نجوى الفوال

اعتقد أن السؤال الذي طرح نفسه في التحليلات السابقة يدور حول: من هو العقبة الكؤود أمام استكمال عملية المصالحة الصومالية ورسوها إلى بر الأمان؟ في

اعتقادي أن العقبة الرئيسية تتمثل في عامل الزمن، بمعنى أن الثمرة أينعت بنضج المجتمع الصومالي وتشكيل رأي عام رافض للحرب ولدور الفصائل فيها. هذه الثمرة التي التقطتها مبادرة جيبوتي ووصلت بها إلى عودة نوع من السلطة التنفيذية والتشريعية في الصومال لأول مرة، فإنه إذا ترهلت الأمور مرة أخرى وأتيحت الفرصة لتدخل عوامل وتفاعلات عديدة تستهدف إتلافها، فإن مصيرها مهدد بما آلت إليه المبادرات السابقة مع تقديرنا الكامل لتميز المبادرة الجيبوتية والجهد الصادق فيها. إذن المطلوب تحرك سريع وحكيم ومدروس من أجل الحفاظ على ما تم التوصل إليه من انجازات، وتفعيلها وبناء انجازات أخرى عليها.

أثير أيضاً النقاش حول من من الكيانات المعلنة الاستقلال يشكل عقبة أمام النظام القادم إلى الصومال: هل هي صوماليلاند، أو بونت لاند؟ والواقع أن الاختلاف كبير بين الحالتين. فصوماليلاند تمثل انعكاساً صريحاً لأحزان الشماليين وما يشعرون به من مرارة نابعة من التجارب السابقة في الوحدة المركزية منذ عام ١٩٦٠، على رغم أنهم هم الذين كانوا الساعين إليها. فالخلفية هنا أكثر ثقلاً ومليئة بالأحزان والخبرات السلبية. وهو ما يجب أن يراعيه الرئيس الجديد أثناء إقناعهم بالعودة إلى الاتحاد مرة أخرى مع الجنوب في صومال موحد.

وبالنسبة لوضع الميليشيات الصومالية التي تخضع للفصائل. فأنا اختلف مع الرأي الذي يقارنها بالميليشيات الإثيوبية التي خضعت للجبهة الثورية أثناء عملية الإطاحة بمنغستو. فالوضع مختلف تماماً. ففي الصومال الميليشيات تتبع من يدفع لها، وتحولت في كثير من الأحيان إلى عصابات للسطو والنهب، بعكس ما كان قائماً في اثيوبيا، حيث كانت تلك الميليشيات أقرب إلى جيش التحرير أو قوى للمعارضة المسلحة ومن ثم أمكن تحويلها إلى قوات نظامية. ولذلك فوضع تلك الميليشيات في الصومال أخطر بكثير. وإن كانت تجري حالياً عمليات لنزع سلاحها من قبل فئة التجار، وتحويلها إلى الخدمة في القوة الشرطية.

هناك نقطة جديرة بالتحليل لم يتطرق إليها النقاش حول مستقبل الصومال، وهي الخاصة بأصحاب المصلحة الحقيقية في بقاء الصومال على ما هو عليه، وهم تجار المخدرات والسلاح على المستويين الدولي والإقليمي الذين استخدموا الصومال واستغلوا الوضع المتدهور فيه بلا سلطة أياً ما كانت، من أجل تسهيل تجارتهم وضمان دخولها عبر الصومال إلى بعض دول الجوار لإذكاء ما بها من صراعات، أو القضاء على أجيال من شبابها. ثم لا ننسى أيضاً استخدام الصومال وأرضه ـ التي أضحت بلا صاحب ـ في دفن النفايات النووية من قبل بعض القوى الدولية. فكل هذه القوى تتحالف ضد مبادرة جيبوتي وضد الرئيس صلاد لأن مصلحتها في استمرار الصومال بلا دولة. وذلك يجب وضعه في الحسبان.

أما بالنسبة لدول الجوار الإقليمي، على الأخص كينيا واثيوبيا، فهي تسعى لحماية مكتسباتها وما اقتطعته من الصومال كحد أدنى، إلى جانب تحقيق مصالحها القومية كحد أقصى. ومن هنا يمكن فهم الموقف الاثيوبي المعارض لبعض المبادرات الإقليمية وآخرها مبادرة جيبوتي.

نقطة أخيرة في الحديث عن مستقبل الصومال ما بعد عرته... فإنه كما كانت نقطة تحويل الأزمة الصومالية من أجل الوصول إلى مصلحة قومية هي نضج التجربة الصومالية وإفرازها لرأي عام رافض لما وصل اليه الأمر من أدنى درجات التدني الإنساني الذي لم تر القارة الأفريقية مثيله، ففي اعتقادي أن هذه النقطة نفسها هي التي ستدفع بالنظام الجديد من أجل تثبيت أقدامه وبناء الحوار المتوازن مع الكيانات المنفصلة، ومع قادة الفصائل المنشقين عنه.

عبد الملك عودة

باسم **مركز دراسات الوحدة العربية** والمركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل أشكر لكم جميعاً مساهمتكم القيمة.

فهـــرس

- أ -

آيت أحمد، حسين: ٤٥٥
ابراهيم، حسنين توفيق: ٣٩٣
الإبراهيمي، الأخضر: ٤٢٤
أبو مازن انظر عباس، محمود (أبو مازن)
أبو ميزر، عبد المحسن: ١٧٥
الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية: ٩٦
الاتحـــــاد الأوروبي: ١٤٤، ١٤٥، ٢٤٦، ٤٧٢، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٨٣، ٤٩٧، ٤٩٩، ٥٠١، ٥٠٣، ٥٠٥
اتحاد الطلبة الجزائريين: ٤٥٨
الاتحاد العام للعمال الجزائريين: ٤٤٠، ٤٤١، ٤٥٠، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٧
الاتحاد النسائي (الإمارات العربية المتحدة): ٣١٠، ٣١١
الاتحاد الوطني للمزارعين الجزائريين: ٤٤١
الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات: ٤٤٣
اتفاق إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية (١٩٩٣: واشنطن): ١٥٩، ١٦٠، ١٦٥، ١٩٨، ١٩٩، ٢١٠، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٥٨، ٢٦٥
اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة: ٣٣٣، ٣٤١
اتفاقية سودري (١٩٩٦): ٤٧٢، ٤٧٥، ٤٨٨، ٥٠١
الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات): ٣٣٨
الاجتماع الوزاري لمنتدى شركاء الإيغاد (١: ١٩٩٨: روما): ٤٧٥
- اللجنة الدولية الدائمة المعنية بالصومال: ٤٧٦، ٤٧٨، ٤٨٠، ٤٨٢، ٤٩٧، ٥٠٢، ٥٠٣
الاجتياح الإسرائيلي للبنان (١٩٨٢): ٧٨، ١٧٢ - ١٧٤، ٢٦٦
أحداث تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ (الجزائر): ٤٥٤، ٤٥٨
الأحزاب السياسية: ١٦، ١٩، ٢٨، ٣٨٨، ٣٩١، ٤٠٩، ٤١١، ٤١٢، ٤٤٦، ٤٥٦، ٤٦٤، ٤٧٧
أحمد، أحمد يوسف: ٢٢٧، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٤٣، ٢٤٦
الأخوان المسلمون: ٢٧٠، ٣٥٦، ٣٧٧، ٣٨٠ - ٣٨٣، ٣٨٧، ٣٩٠، ٣٩٨، ٤٠٣ - ٤١٠
أرسلان، شكيب: ٨٣
الإرهـــــاب: ٨١، ١٢٣، ١٢٦، ١٦٣، ١٩٦، ١٩٧، ٤٦٦
الأسد، حافظ: ٢٤١
أسعار النفط: ٤٠، ٤١، ٤٣، ٤٥، ٤٧، ٤٨، ٥٠ - ٥٣، ٥٨، ٦١، ٦٦، ٦٧، ١٣٩، ٢٧٤، ٤٣٩
أسعد، محند: ٤٣٤

الإسلام: ١٥، ٤٥٠
الإسلام السياسي: ٢٧٥، ٤٩٢
اشبنغلر، أزوالد: ٧٢
الاشتراكية: ٤٦٧
الإصلاح الاجتماعي: ٢٨٤
الإصلاح الإداري: ١٤٨، ٤١٣، ٤١٤
الإصلاح الاقتصادي: ١٤٨، ٢٨٢، ٢٨٤، ٣٧٦، ٤١٤، ٤٢٨، ٤٣٤، ٤٥٢، ٤٥٨
الإصلاح التعليمي: ١٤٨
الإصلاح الثقافي: ٢٨٤
الإصلاح الدستوري: ٣٨٧
الإصلاح السياسي: ١٤٨، ٢٢٣، ٢٨١، ٢٨٤، ٣٧٦، ٤٠٤، ٤١٠، ٤١٢، ٤١٤
الإصلاح الهيكلي: ٣٨٧
الأصولية الإسلامية: ٨١
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: ١٩٧
إعلان القاهرة (١٩٩٧): ٤٧٢، ٤٧٥، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٤، ٤٩٥، ٥٠١
الأفغاني، جمال الدين: ٨٣
الاقتصاد الأردني: ١٦٥، ١٦٧
الاقتصاد الإسرائيلي: ١٥٦، ١٥٧، ١٦٦، ١٧٠، ١٧١، ٢١٠ ـ ٢١٥
الاقتصاد الإسرائيلي ـ الفلسطيني: ١٦٨
الاقتصاد التداولي: ٢٧
الاقتصاد الجزائري: ٤٣٣، ٤٤١
الاقتصاد الريعي: ٤٢٨
اقتصاد السوق: ٤٣٣، ٤٣٩
الاقتصاد الصومالي: ٤٦٤
الاقتصاد الفلسطيني: ١٦٦
الاقتصاد النفطي: ٢٩٥
الاقتصادات العربية: ٢٧
ألترمان، جون: ١٣
الأمازيغية: ٤٤٥
الامبريالية: ٧٥، ٧٨، ٨١، ٨٤
الأمم المتحدة: ٢٦، ١٢٨، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٨ ـ ١٤٢، ١٤٥، ١٤٨، ١٥٥، ٢٣٤، ٤٦٨ ـ ٤٧٠، ٤٧٣، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٩١، ٥٠٧
ـ الجمعية العامة: ٢٤٦، ٤٧٦، ٤٧٨، ٤٨٢، ٤٩٨، ٥٠٧
ـ ـ القرار رقم (١٩٤): ١٩٧، ٢٤٤
ـ مجلس الأمن الدولي: ١٣٩، ٢٤٨، ٢٥١، ٤٧٤، ٤٧٦، ٤٩٠، ٤٩٣
ـ ـ القرار رقم (٢٤٢): ١٩٨ ـ ٢٠٠، ٢٣٦
ـ ـ القرار رقم (٣٣٨): ١٩٨ ـ ٢٠٠
ـ ـ القرار رقم (٧٩٩): ١٨١
الأمن الاجتماعي: ٣١١
الأمن الإسرائيلي: ٢٥٢
الأمن الاقتصادي: ٣٩
الأمن البحري: ١٨٩
الأمن القطري: ١٧، ٥٠٨
الأمن القومي العربي: ١٧، ٢٦٧، ٢٧٠، ٥٠٨، ٥٠٩
الأمية: ٩٠، ١٤٩، ٣٣٩، ٣٩٥، ٤٢١
أمين، سمير: ١٣٧
الانتخابات النيابية المصرية (١٩٩٠): ٤٠٢، ٤٠٤
الانتخابات النيابية المصرية (١٩٩٥): ٣٩٠، ٣٩٥، ٤٠٢، ٤٠٤، ٤٠٧، ٤٠٨
الانتخابات النيابية المصرية (٢٠٠٠): ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧٥ ـ ٣٨٠، ٣٨٣، ٣٨٦، ٣٨٩، ٣٩٣، ٣٩٥ ـ ٣٩٧، ٤٠١ ـ ٤٠٣، ٤٠٧، ٤٠٨
انتفاضة الأقصى (٢٠٠٠): ٩، ١٣، ٢٢، ٢٤، ٢١٩، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٦ ـ ٢٣١، ٢٣٣، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٧، ٢٤٩ ـ ٢٥١، ٢٥٧ ـ ٢٥٩، ٤١٧
الانتفاضة الفلسطينية (١٩٨٧): ١٥١، ١٥٣، ١٥٧، ١٦٩ ـ ١٧٢، ١٧٧،

١٧٩، ٢٠٢، ٢١٣، ٢١٤
الانتماء الحزبي: ٣٨٨، ٣٨٩
الانتماء القبلي: ٤٦٥، ٤٦٦
الأنصاري، محمد جابر: ٩١، ٩٩، ٢٩٠، ٣٥٦
أنطونيوس، جورج: ٨٣
إنغلز، فريدريك: ٣٣
الانفتاح الاقتصادي: ٢٦٥، ٢٦٨، ٢٧٤، ٤٢٨ ـ ٤٣٠
الانفتاح السياسي: ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٧٤، ٢٨٧، ٢٨٨، ٤٢٨
انهيار الاتحاد السوفياتي: ٧٠، ٧٥، ٢٦٤، ٢٧٤
أورويل، جورج: ٩٦
أولبرايت، مادلين: ١٣٩
أوميهارا، تاكيش: ٧٥

ـ ب ـ

بابست، دين: ٢٦٤
بابندريو، اندرياس: ١٧٨
باراك، إيهود: ٨١، ٢٢٣، ٢٣٠ ـ ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٥ ـ ٢٤٩
البداوة: ٣٥٥، ٣٥٧
براون، مارك مالون: ١٣٣
برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP): ١٢٢، ١٢٨
برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP): ١٤٤
بري، سياد: ٤٦١، ٤٦٥ ـ ٤٦٨، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٨٠، ٤٨٤، ٥٠١
بريجنسكي، زبغنيو: ١٣٨، ١٤٥
البزاز، عبد الرحمن: ٨٣
بشارة، عزمي: ١٧٠
بشور، معن: ١٣
بشير، شيحاني: ٤٢١
البطالة: ٣٥، ٣٦، ٤٤، ٤٥، ٤٨، ٥١، ٥٣، ١٢٩، ١٥٦، ١٦٥ ـ ١٦٨، ٢١٢، ٢٨٦، ٢٨٧، ٣١٢، ٣١٥، ٣٥٢، ٤٣٩، ٤٥٢، ٤٥٨
بلقاسم، كريم: ٤٢٣
بلقزيز، عبد الإله: ٢١٩
بن بلعيد، مصطفى: ٤٢٠، ٤٢١
بن بللا، أحمد: ٤٢٠، ٤٢٤، ٤٤٤
بن جديد، الشاذلي: ٤٢٠، ٤٢٥
بن حمودة، عبد الحق: ٤٥٠
بن خدة، يوسف: ٤٢٣
بن طبال، الأخضر: ٤٢٣
بن عليوه، الحاج: ٤٤٧
بن غوريون، ديفيد: ٢٣٧
بن مهيدي، العربي: ٤٢٣
البنا، حسن: ٨٣، ٣٨٣
بنز، فيليس: ١٤٠
البنك الدولي: ١٢٣، ١٣٧، ١٤٨
بنلسون، جونار: ١٤٠
بوتفليقة، عبد العزيز: ٤٣٣ ـ ٤٣٥، ٤٥٥
بود، حسين: ٤٩٢، ٥٠٥
بورديو، بيار: ٣٤٥
بوالصوف، عبد الحفيظ: ٤٢٣
بوضياف، محمد: ٤١٨، ٤٥٠
بومدين، هواري: ٤١٩، ٤٢٣ ـ ٤٢٥
بيضون، عزة: ٣٢٥، ٣٣٢
البيطار، فؤاد: ١٧٨
بيطاط، رابح: ٤٢٠
بيغن، مناحيم: ٧٨، ١٨٢، ١٨٣
بيكون، فرنسيس: ٩٠
بيل، دانييل: ١٢٤

ـ ت ـ

التجمع الجزائري للنساء الديمقراطيات: ٤٥٥، ٤٥٧

التحالف الوطني الجمهوري (الجزائر): ٤٥٥
التركي، ثريا: ٣٣٢
تسولتشان، إيغناز: ٧٨
التضخم: ١٢١، ٤١٣
التطبيع مع إسرائيل: ٢٢ ـ ٢٤، ٢٣١، ٢٧٣
التطرف الديني: ٣٥٧
التعددية الثقافية: ٤٩٥
التعددية الحزبية: ٣٧٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٩٩، ٤٠٨
التعددية السياسية: ٣٨٧، ٣٩٣، ٣٩٤، ٤٠٠، ٤٢٧
التعددية القبلية: ٤٩٥
التعريب: ٤٤٥، ٤٥٢
تعليم الكبار: ٣١١
تعليم المرأة: ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٢٩، ٣٦٣
تفاهم نيسان (لبنان/إسرائيل) (١٩٩٦): ٢٤١
تفجير المدمرة الأمريكية كول في اليمن (٢٠٠٠): ٢٢٩، ٢٥٣
التكيف الهيكلي: ٣٣٠، ٤٣٩
التلوث البحري: ١٢٧
تلوث البيئة: ١٤٤
التنمية الاجتماعية: ٤٦٤
التنمية الاقتصادية: ٣٠، ٣٢، ١٣٨، ٢٦٦، ٤٦٤
التنمية القطرية: ١٧
التنمية المستدامة: ٢٦، ٣١١
التهويد: ٢٥٠
توفلر، ألفين: ٨٢، ٩٢
التونسي، خير الدين: ٨٣
توينبي، أرنولد: ٧٠، ٧٢، ٧٤
التيجاني، أحمد: ٤٤٧
تيلي، شارلز: ٢٧٣

ـ ث ـ

الثقافة الاجتماعية: ٤٠٩
الثقافة الأمريكية: ٧٠، ٨٥
الثقافة التركية: ٧٠
الثقافة الجزائرية: ٤٣٨، ٤٤٤، ٤٤٩
الثقافة الديمقراطية: ٢٧٦، ٤١٤
الثقافة السياسية: ٤٠٩، ٤١٤، ٤٥٥، ٤٥٩
الثقافة العربية: ٦٩، ٧٠، ٧٦، ٧٨ ـ ٨٠، ٨٢ ـ ٨٦
الثقافة العربية الإسلامية: ٧٣، ٧٦ ـ ٨١، ٨٣ ـ ٨٥، ٣٣٨
الثقافة الغربية: ٧٠، ٧٣ ـ ٧٥، ٧٧، ٧٩، ٨٣ ـ ٨٥
الثقافة الفارسية: ٧٠
الثقافة الماليزية: ٧٠
الثورة الجزائرية: ٤١٨، ٤٢٢

ـ ج ـ

الجابري، محمد عابد: ١٤٣
جابوتنسكي، فلاديمير: ٧٨
جاعوط، طاهر: ٤٤٩
جامعة الدول العربية: ٢٧٢، ٣٥١، ٤٧٤، ٤٧٦، ٤٨٢، ٤٨٩، ٤٩١، ٤٩٣، ٤٩٧، ٥٠٣، ٥٠٥، ٥٠٧ ـ ٥٠٩
ـ مجلس الجامعة
ـ ـ القرار رقم ٥٠٩٧: ٥٠٨
الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين: ٢٨٢
الجبهة الإسلامية للإنقاذ (الجزائر): ٤٢٧، ٤٢٩، ٤٤١، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٧
جبهة تحرير أورومو (الصومال): ٤٧٤، ٤٩٣
جبهة التحرير الوطني البحرينية: ٢٨٢
جبهة التحرير الوطني الجزائرية: ٤٢٠ ـ ٤٢٢، ٤٢٧ ـ ٤٢٩، ٤٤٠، ٤٤٣

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين: ٢٢٢، ٢٢٣
الجبهة الشعبية لتحرير البحرين: ٢٨٢
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٥
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة: ٢٢٥
جبهة القوى الاشتراكية (الجزائر): ٤٤٣
جبهة النضال الشعبي الفلسطيني: ٢٢٢
جرجس، فواز: ٢٦٣
جريس، صبري: ١٧٩
الجزائر
ـ قانون الأسرة: ٤٤٢، ٤٤٣
ـ قانون مكافحة التخريب والإرهاب: ٤٥٦
الجمري، منصور: ٢٨٨
الجمعيات الأهلية: ١٩، ٣١٨، ٣٧٠
الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان: ٢٨٥
جمعية تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة (الجزائر): ٤٥٥
الجمعية الجاحظية (الجزائر): ٤٤٥
الجمعية العربية للدفاع عن اللغة العربية (الجزائر): ٤٤٥
جوليد، حسن: ٤٧١
جونز، رالف: ١٤٠
جيش تحرير الرحانوين (الصومال): ٤٧٣
الجيلاني، عبد القادر: ٤٤٧
جيليه، اسماعيل عمر: ٤٧٦ ـ ٤٧٨، ٤٨٥، ٤٩٥، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥١٢

- ح -

الحاج، مصالي: ٤٤٧
حاج مصلي، عمر: ٤٧٨
حاشي، محمد: ٤٧٩
حبش، جورج: ١٧٣
حتي، ناصيف: ٢٢٧، ٢٣١، ٢٣٤، ٢٤٠، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٥٣، ٢٥٥
الحرب الأهلية الصومالية: ٤٦٦، ٤٦٨، ٤٧٠، ٤٨٦، ٤٩٤، ٥١٠
الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥): ١٧٧
حرب الأوجادين (١٩٧٧): ٤٦٦
حرب الخليج (١٩٩٠ ـ ١٩٩١): ١٥، ٤٤، ١٥٦، ١٦٠، ١٦٤، ١٦٥، ١٧٤، ١٨٧، ٢٠٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٥، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٨١، ٢٩٤
حرب السويس (١٩٥٦): ٢٦٦
الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨): ١٥، ٢٩٤
الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٤٨): ٢٦٩
الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٦٧): ١٨١، ٢٣٦، ٢٦٦، ٤٢٤
الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٧٣): ٥٨
حربي، محمد: ٤٤٩
حرسي، محمد سعيد: ٤٧٣، ٤٧٩
الحركة الإسلامية لتحرير البحرين: ٢٨٢
حركة التحرير الافريقية (جنوب افريقيا): ١٦٢
الحركة الثقافية البربرية: ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٩، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٧، ٤٥٨
حركة حماس (فلسطين): ١٥٩، ١٨١، ١٨٢، ١٨٦، ٢٠٤، ٢٢٣، ٢٢٥
الحركة الدستورية (البحرين): ٢٨٢
الحركة الصهيونية: ١٥، ٧٨
الحركة العربية الجزائرية: ٤٤٥
حركة فتح ـ الانتفاضة (فلسطين): ٢٢٥
حركة فتح (فلسطين): ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٥
حركة فدا (فلسطين): ٢٢٢
الحركة القومية الصومالية: ٤٦٦
الحركة القومية العربية: ١٤، ١٥
حركة القوميين العرب: ٧٧
حركة مجتمع السلم (الجزائر): ٤٤٣، ٤٥٥

حركة المؤتمر الصومالي الموحد: ٤٦٦
الحرية الاقتصادية: ٢٩، ٣١
حرية التعبير: ٢٨١، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٦
حرية الرأي: ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٦
حرية الصحافة: ٣٨٤، ٣٩٥، ٤٥٢
حرية المرأة: ٣٣٩
الحريري، رفيق: ١٦٤
حزب الأحرار (مصر): ٣٧٩، ٣٨١ ـ ٣٨٣، ٣٨٨، ٤٠٠، ٤٠٦
حزب الله (لبنان): ١٧٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٣٢، ٢٣٨، ٢٤١ ـ ٢٤٣
حزب البعث العربي الاشتراكي: ٧٧
حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (الجزائر): ٤٤٣، ٤٥٥
حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي (مصر): ٣٧٩، ٣٨١ ـ ٣٨٣، ٣٨٨، ٤٠٠، ٤٠٦، ٤٠٩
حزب التكامل والوفاق (مصر): ٤٠٠
الحزب الشيوعي الفلسطيني: ٢٢٢
الحزب العربي الديمقراطي الناصري (مصر): ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨١ ـ ٣٨٣، ٣٨٨، ٤٠٠، ٤٠٦
حزب العمل (إسرائيل): ٢٣٦
حزب العمل الاشتراكي (مصر): ٣٧٩، ٣٨٤
حزب الليكود (إسرائيل): ٧٨، ٢٣٠، ٢٣٦، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥١
حزب وحدة الشباب الصومالي ـ الجنوبي: ٤٦٥
الحزب الوطني الديمقراطي (مصر): ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٧٨ ـ ٣٨٤، ٣٨٧ ـ ٣٩٠، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٧ ـ ٤٠٠، ٤٠٢، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٨ ـ ٤١٢
حزب الوفد (مصر): ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٧٨ ـ ٣٨٤، ٣٨٨، ٣٩٠، ٤٠٠، ٤٠٦، ٤٠٩
حسن، هادي: ٢٥
حسني، سمير: ٤٨٧، ٤٩٠، ٤٩٤، ٤٩٧، ٥٠٣، ٥٠٥، ٥١٠
الحسني، سيد: ٤٤٧
حسيب، خير الدين: ٣٢٥، ٣٤٦، ٣٥٣، ٤١٧، ٤١٨
الحسين بن طلال (ملك الأردن): ١٧٥
حسين، راشد: ١٧٦
حسين، طه: ٨٣
الحصار الدولي المفروض على العراق: ٢٢، ٢٤
حق الانتخاب: ٣٧١، ٣٧٢، ٤٠٠
حق المرأة في التصويت: ٣٤٢
حق المرأة في التعليم: ٣٦٠
حق المرأة في العمل: ٣٦٠
الحقوق الاجتماعية: ٣٦٦
حقوق الأقليات: ٤٠٨، ٥٠٤
حقوق الإنسان: ١٩، ٢٥ ـ ٢٨، ٥٠، ١٢٣، ١٢٦، ١٢٨، ١٣٢، ١٩٧، ٢٨٦، ٣٤٦، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٤، ٤٤٩، ٤٥٦، ٥٠٤
الحقوق السياسية: ٣١٧، ٣٦٥ ـ ٣٦٧، ٣٧١، ٣٧٤ ـ ٣٧٧، ٤٦٧
حقوق المرأة: ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٧، ٣٣٨، ٤٠٩، ٤٤٢، ٥٠٤
حماد، مجدي: ٣٢٥، ٣٣٦، ٣٥٣
حمامي، سعيد: ١٦٣، ١٦٤
حمد بن عيسى آل خليفة: ٢٨٣، ٢٨٨
الحمد، عبد اللطيف: ٥٨
الحمر، يعقوب: ٢٨٥
حمروش، مولود: ٤٢٨
حواج، عبد الله: ٢٨٨

ـ خ ـ

خدوري، وليد: ٥٧

الخصخصة: ٣٣٤، ٤٥٨
خلف، منى: ٣٢٥، ٣٣٤
خليفة بن سلمان آل خليفة: ٢٨٤
خنافر، دولة: ٣٢٥، ٣٣٩
الخولي، أسامة: ٨٧

- د -

دانتي: ١٣٤
دحلب، مسعد: ٤٢٣
الدرقاوي، سيدي العربي: ٤٤٧
الدسوقي، أيمن ابراهيم: ٤٣٧
دوبوا، بيار: ١٣٤
دودرسول، اليزابيث: ١٢٢
دورة القدس (١١٤: ٢٠٠٠: القاهرة): ٤٨٠، ٤٨١
دوركهايم، إميل: ٢٩
دوغان، إقبال: ٣٢٥، ٣٤٢
دولة الرفاهية: ٢٨ ـ ٣٤، ٣٦
دويتش، كارل: ١٣٥، ١٤٧
دويل، مايكل: ٢٦٤
ديرو اسحق، عبد الرحمن: ٤٧٩
ديفيز، يوري: ١٦٧، ١٧٦، ١٨٣
الديمقراطية: ١٦، ١٩، ٢٠، ٢٥ ـ ٢٧، ٦٧، ٨٤، ١٣٦، ١٤٠، ١٦٢، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧٣ ـ ٢٧٥، ٢٧٨ ـ ٢٨١، ٢٨٣ ـ ٢٨٦، ٢٨٩، ٢٩٠، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٨٦، ٣٩٤، ٣٩٥، ٤٠٨، ٤١٢، ٤١٩، ٤٢٧، ٤٣٨

- ذ -

الذيب، سامي: ١٧٩، ١٩٧

- ر -

الرابطة الجزائرية للثقافة: ٤٥٨
الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان: ٤٤٤، ٤٥٦، ٤٥٧
رابليه، فرانسوا: ١٣٤
رابين، اسحق: ١٥٩، ٢٠٩
الرأسمالية: ٧٥، ٣٣١
رأفت، إجلال محمود: ٤٨٧، ٤٩٥، ٥٠٢
رمضان، عبان: ٤٢٣
الرنتيسي، عبد العزيز: ١٨٠
روبن، روبرت: ١٣٧
رودنسون، ماكسيم: ٨٥
ريتشاردز، آلان: ٢٧٤
ريداواي، جون: ١٧٥
الريع الاقتصادي: ٤٢
الريع النفطي: ٤٢، ٦٦
ريغان، رونالد: ١٨٤

- ز -

زايد بن سلطان آل نهيان: ٣٣٨
زروال، الأمين: ٤٥٠، ٤٥٢، ٤٥٥ ـ٤٥٧
الزيدي، مفيد: ٢٧٧
زيناوي، ميليس: ٥٠١، ٥١١

- س -

السادات، أنور: ٣٣٨
سبيكة بنت ابراهيم آل خليفة: ٢٨٧
السعدون، جاسم: ٣٩
سعدي، عثمان: ٤٤٥
سلامة، غسان: ٢٨٣
السلطة الوطنية الفلسطينية: ٢١٩ ـ ٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٣٠ ـ ٢٣٢، ٢٥٢
سلمان بن حمد آل خليفة: ٢٨٦
سلمان، طلال: ٣٣٩
سليم، مريم: ٣٢٥، ٣٣٥
سليمان، دحيلس: ٤٢٣
السنوي، محمد بن علي: ٤٤٧

سودري، موسى: ٤٩٢، ٥٠٥
سورس، جورج: ١٣٧
السياسة الخارجية الإسرائيلية: ٢٦٦
سيد أحمد، محمد: ٢٢٧، ٢٣٤، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٥٢
السيد حسين، عدنان: ٣٢٥، ٣٢٦
سيغال، جيروم: ١٧٢

- ش -

شاحاك، اسرائيل: ١٧٢
الشاذلي، أبو الحسن: ٤٤٧
شارب، جين: ١٦١، ١٧١
شارماركي، عبد الرشيد: ٤٦٥، ٤٦٧
شارون، أرييل: ٧٨، ١٨٣، ٢٢٣، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٤١، ٢٤٨، ٢٥١
الشامسي، ميثاء سالم: ٢٩١، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٣٩ ـ ٣٤٣، ٣٤٦، ٣٤٨ ـ ٣٥٠
شامير، اسحق: ٧٨، ١٩٤
شبكة الانترنت: ٨٨ ـ ٩٠، ٩٤ ـ ٩٦، ٩٨، ١١٥، ١٣٧، ١٤٣، ٢١٢، ٣٣٢، ٣٣٦
الشدياق، أحمد فارس: ٨٣
شرابي، هشام: ٣٤٧
شرف الدين، فهمية: ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٣٩
الشركات المتعددة الجنسيات: ١٣٠
شوارزبيرغر، ج.: ١٣٩
الشورى: ٢٨٠
شيفر، غابرييل: ٢٦٦
شيلي، ماري: ١٨٢
الشيوعية: ٨١

- ص -

صالح، عبد الجواد: ١٧٥، ١٨١
صايغ، يوسف: ١٦٥
الصحافة الجزائرية: ٤٣٠
الصراع العربي ـ الإسرائيلي: ٩، ١٧، ٢٤، ٨١، ٢٦٥، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٢
صلاد حسن، عبد القاسم: ٤٦١، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٤، ٤٨٨، ٤٩٥، ٤٩٨، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٨ ـ ٥١٣
الصندوق الجيبوتي لدعم الصومال: ٤٩٨، ٥٠٠
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: ٥٨
صندوق النقد الدولي: ٣٠، ٣٢، ١٢٣، ١٣٧، ١٤٨، ٤٢٦
صنصال، بوعلام: ٤٣٣
الصهيونية: ٨١، ١٥٣، ١٥٨، ١٦٠، ١٧٦، ٢١٠، ٢١٥، ٢٣٧

- ض -

الضباط الأحرار (مصر): ٢٧٠

- ط -

الطائفية: ٢٧٨، ٣٤٤
الطرق الصوفية: ٤٤٦
ـ الطريقة التيجانية: ٤٤٧
ـ الطريقة الدرقاوية: ٤٤٧
ـ الطريقة السنوية: ٤٤٧
ـ الطريقة الشاذلية: ٤٤٧
ـ الطريقة العليوية: ٤٤٧
ـ الطريقة القادرية: ٤٤٦
ـ الطريقة المرابطية: ٤٤٧
ـ الطريقة المريدية: ٤٤٧
الطريقي، عبد الله: ٥٩
طه، أمنية: ٣٢٥، ٣٤٧
الطهطاوي، رفاعة رافع: ٨٣

- ع -

عاتو، عثمان: ٤٩٢، ٥٠٥

عازوري، نجيب: ١٥، ٨٣
عباس، محمود (أبو مازن): ١٥٩
عبد الله، ثناء فؤاد: ٣٦٩
عبد الحميد، بكوش: ٤٤٥
عبد الدائم، عبد الله: ٦٩
عبد الرحمن، أسامة: ٣٧
عبد القادر الجزائري (الأمير): ٤٤٦، ٤٤٧
عبد القدوس، إحسان: ٢٧٠
العبد المغني، هيا: ٣٦٦
عبد الناصر، جمال: ٢٧٢، ٣٣٧، ٤١٧
عبد النور، علي يحيى: ٤٤٤
عبده، محمد: ٨٣
عبيد، نايف علي: ١٢١
عثمان، أمال: ٣٨٣
العدالة الاجتماعية: ٢٦ ـ ٢٨، ٣٠ ـ ٣٢، ٣٥، ٣٦، ١٢٣، ٢٧٠، ٣٧٤، ٤١٤
عدو، عبد الله أحمد: ٤٨٠
العدوان الإسرائيلي على لبنان (١٩٩٣): ٢٠٧، ٢٠٨
العدوان الإسرائيلي على لبنان (١٩٩٦): ٢٠٨
ـ مذابح قانا: ٧٨
عدوان، كمال: ١٧٦، ١٧٧، ١٩١
عرفات، ياسر: ١٧٨، ٢١٦، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٣٠، ٢٣٧، ٢٤١، ٢٤٥، ٢٤٨
العروبة: ١٣ ـ ٢١، ٢٤
عزام، عبد الرحمن: ٨٣
عزمي، محمود: ٨٣
عسكرة المجتمع الإسرائيلي: ٢٦٥
عصبة الأمم: ١٣٤، ١٣٥، ١٤٨
عقال، محمد ابراهيم: ٤٧١، ٤٧٥، ٤٨٣، ٤٩٢، ٤٩٤، ٥٠٤، ٥٠٩، ٥١٢
العقد الوطني الجزائري (١٩٩٥: روما): ٤٥٧
العلاقات السورية ـ الفلسطينية: ٢٣١
العلاقات العربية ـ العربية: ٢٢
العلمانية: ٤٥٠
العلوي، مجيد: ٢٨٥
علي، عبد الرحمن: ٤٧٨
علي، نبيل: ٩١
عمالة المرأة: ٣٠٠، ٣٠٤، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٤١، ٣٥٢، ٣٦٣
العمالة المواطنة: ٤٤، ٤٩، ٣١٣ ـ ٣١٥، ٣٥٢
العمالة الوافدة: ٤٧ ـ ٥٤، ٣٠٠، ٣٠١، ٣١٢ ـ ٣١٤، ٣٢٧، ٣٣٨، ٣٤٩
عملية الأمم المتحدة في الصومال (استعادة الأمل): ٤٦٩
عملية الأمم المتحدة في الصومال (يونوصوم (٢)): ٤٧٠
العنصرية: ١٢١
العنف السياسي: ٣٥٧، ٣٨٥، ٤٤٨
عودة، عبد الملك: ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٩٤، ٤٩٧، ٤٩٩، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥١١، ٥١٤
عوض، مبارك: ١٧٣، ١٧٤
العوضي، لؤلؤة: ٢٨٧
العولمة: ١٨، ٥٤، ٧٠، ٧٢، ٧٦، ٨٠، ٨٤، ٩٢، ١١٨، ١١٩، ١٢٢ ـ ١٢٦، ١٢٨، ١٣٠، ١٣٣، ١٣٥ ـ ١٣٩، ١٤١، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٩، ٢٦٨، ٢٩٢، ٢٩٤، ٣١٣، ٣١٧، ٣١٨، ٣٢٦، ٣٢٩، ٣٣٢، ٣٣٤، ٣٣٨، ٣٥٢
العولمة الاقتصادية: ٤٨٨
العولمة الثقافية: ٣٦٧، ٤٨٨
عيديد، حسين: ٤٧١ ـ ٤٧٤، ٤٧٨، ٤٨٤، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩١ ـ ٤٩٣، ٤٩٦، ٤٩٩، ٥٠١، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٩، ٥١٢
عيديد، فارح: ٤٧٠، ٥٠١
عيسى بن سلمان آل خليفة: ٢٨١، ٢٨٤

- غ -

غالي، بطرس: ٥٠٢، ٥١١
غالي، يوسف: ٣٩٠
الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد: ٤٣١
الغزو الثقافي: ٤٤٦
الغزو اللاعنفي: ١٦١، ١٦٨
غليون، برهان: ٢٢٧، ٢٣٨، ٢٤٤، ٢٤٨، ٢٥٣، ٢٥٥
غور، آل: ١٣٥

- ف -

الفارابي، أبو نصر محمد بن محمد: ١٣٤
فانتيجو: ٧٦
فخري، منير: ٣٩٠
فرانكلين، مونديل فورد: ١٤٦
فرجون، إيمانويل: ١٧٢
فروانه، عمر: ١٨١
فروم، إريك: ٣٦
فريدمان، توماس: ١٣٧
الفساد الإداري: ٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٢، ٢٧٩، ٢٨٧، ٤١٤
الفساد السياسي: ٤١٤
الفساد المالي: ٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٢، ٤١٣
فلسطينيو ١٩٤٨: ٢٥٨
فلسطينيو ١٩٦٧: ٢٥٨
فلسطينيو الداخل: ٢٥٨
فلسطينيو الشتات: ٢٥٨
الفوال، نجوى أمين: ٤٦١، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٩٥، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١٢
فوكوياما، فرانسيس: ٨٩، ٩٤، ١٣٦
فياض، منى: ٣٢٥، ٣٣١، ٣٣٥
فينر، نوربرت: ٨٩

- ق -

القادري، نهوند: ٣٢٥، ٣٢٩
قاسم، فاطمة: ٣٢٥، ٣٢٨، ٣٣٥، ٣٥١، ٣٥٢
القبلية: ٢٧٨، ٣٦٥، ٤٦٧
القذافي، معمر: ٢٤٠، ٥١٢
القضية الفلسطينية: ١٧٥، ٢١١، ٢٢٩، ٢٣٥، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٦، ٢٥٤، ٢٧٠ - ٢٧٢
قضية القدس: ١٦٣، ٢٠١، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٥٤
القطاع الخاص: ٣٠، ٣٣، ٣٥، ٤٤، ٤٦، ٤٧، ٤٩، ٥١، ٥٢، ٥٤، ٦٧، ١٣٣، ٢٧١، ٢٧٤، ٢٩٧، ٣٠٠، ٣٠٣، ٣٠٧، ٣١٢ - ٣١٥، ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٤٣، ٣٥٢، ٤٣٣
القطاع العام: ٣٥، ٤٦، ٤٧، ٤٩، ٥١، ٥٢، ٥٤، ٦٣، ١٦٨، ٢٧١، ٣٠٣، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٥، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٤، ٣٥٢، ٤٣٣
القطاع النفطي: ٥٧، ٦٣
القطامي، جاسم: ٤١٧
القطامي، لولوة: ٣٦٢
قلاب، صالح: ١٧٦، ١٧٧، ١٨٩
القمة السباعية (٢٠٠٠: شرم الشيخ): ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٢ - ٢٣٤، ٢٤٦، ٢٤٩
القومية الصومالية: ٤٦٣
القومية العربية: ١٥

- ك -

كارتر، جيمي: ١٣٨
كافي، علي: ٤٤٦
كانت، ايمانويل: ٢٦٤
كاهان، اسحق: ١٨٣
كبوجي، هيلاريون (المطران): ١٧٩
كروفورد، ويل: ١٥٣

كلينتون، بيل: ٩٦، ١٣٥، ١٣٩، ٢٢٩، ٢٣٢، ٢٣٥ ـ ٢٣٧، ٢٤١، ٢٤٩، ٤٦٩
كنغ، مارتن لوثر: ١٨٣
الكواري، علي خليفة: ٢٩٠، ٣٢٥، ٣٤٩، ٣٥١
الكواكبي، عبد الرحمن: ٨٣، ٣٦٩
كيسنجر، هنري: ٢٤٨
كينغ، أنجيلا: ٣٦٥
كينيدي، بول: ٧٠

ـ ل ـ

اللاجئون الفلسطينيون: ١٥٤، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٥، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٥٤، ٢٧١
لاش، آن: ٢٧٥
اللاعنف: ١٨٣، ٢٠٣
لبيب، الطاهر: ٣٢٥، ٣٤٤، ٣٥١
لجنة الأحزاب المصرية: ٣٧١، ٣٩٧
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا): ٣٢٨، ٣٤٢
لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة: ٢٨٥
اللجنة الوطنية العليا لإعداد مشروع ميثاق العمل الوطني (البحرين): ٢٨٥
اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر: ٤٤١
اللجنة اليهودية الأمريكية: ١٨٣
لكح، رامي: ٣٩٠
لوارد، إيفان: ١٢١، ١٣١ ـ ١٣٣، ١٤١، ١٤٧، ١٤٨
لوثر، مارتن: ٩٠
لوساتو، برونو: ٤٢٤
الليبرالية: ٢٦٩، ٢٧٠، ٣٥٦، ٤٣٨
ليبوفتش، ي.: ٧٨
ليڤي، بريمو: ٢٠٩

ـ م ـ

ماركس، كارل: ٣٣، ١٣٥، ١٣٦
الماركسية: ٧٥
مانديلا، نيلسون: ١٦٢، ١٨٣، ٢٠١
مبادرة جيبوتي لحل الأزمة الصومالية: ٤٧٢، ٤٧٦، ٤٨٢، ٤٨٨، ٤٩٠، ٤٩٧، ٥١٣
مبارك، حسني: ٣٩٣، ٤٨١، ٤٩٧، ٤٩٨
مبدأ تداول السلطة: ٣٩٤
مبدأ المواطنية: ٣٤
المجتمع المدني: ١٩، ٢٢، ١٣٣، ٢٦٤، ٢٧٠، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٨٣، ٢٨٦، ٢٩٠، ٢٩٤، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١٨، ٣٢٨، ٣٤٠، ٣٤٥، ٣٥١، ٣٦٥، ٣٧٠، ٣٩٢، ٣٩٧، ٤١٤، ٤١٨، ٤٣٧، ٤٤٠، ٤٤٢، ٤٤٦، ٤٤٨ ـ ٤٥١، ٤٥٣ ـ ٤٥٩، ٤٧٥، ٤٧٧، ٤٨٥، ٤٩٠، ٤٩٤، ٥٠٠، ٥٠٣
مجلس الإنقاذ الصومالي: ٤٧١، ٤٨٩
مجلس التعاون لدول الخليج العربية: ٣٩، ٤٢، ٤٣، ١٥٦، ٢١١، ٢٩٦، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٨، ٣١٢ ـ ٣١٥، ٣٣٧
مجلس سيدات الأعمال العرب: ٣٢٩
مجلس نقابة الصحفيين المصريين: ٣٨٤
المجلس الوطني الصومالي: ٤٨٩
المجلس الوطني الفلسطيني: ١٦٣
محكمة العدل العربية: ١٩
محمد علي الكبير (والي مصر): ٧٣
محمد، علي مهدي: ٤٧١ ـ ٤٧٤، ٤٧٨، ٤٨٠، ٤٨٣، ٤٨٩، ٤٩٢، ٤٩٦، ٤٩٩، ٥٠١
محمد، مهاتير: ١٣٧
محو الأمية: ٣١١، ٣٢٨
محيو، أحمد: ٤١٨، ٤١٩
مختار، باجي: ٤٢٠

مذبحة الحرم الإبراهيمي (١٩٩٤): ١٥٤، ١٦١، ١٨١، ٢١٥
مذبحة صبرا وشاتيلا (١٩٨٢): ١٨٣
المرأة الإماراتية: ٣١١، ٣٢٩، ٣٥٨
المرأة البحرينية: ٣٠١، ٣٦١، ٣٦٢
المرأة الخليجية: ٢٩١ ـ ٢٩٥، ٢٩٩، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٩، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٦، ٣١٧، ٣٢٦، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٣ ـ ٣٣٥، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤١، ٣٤٣ ـ ٣٤٥، ٣٥٠ ـ ٣٥٢، ٣٥٥، ٣٥٨، ٣٦٢، ٣٦٦
المرأة السعودية: ٣٣٢
المرأة العربية: ٣٢٦، ٣٣٤
المرأة العمانية: ٣٠٠، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٥٢
المرأة القطرية: ٣٠١، ٣٠٦
المرأة الكويتية: ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٣٥، ٣٥٢، ٣٦٣ ـ ٣٦٦
المرأة اللبنانية: ٣٤٥
المرأة المصرية: ٣٣٧
مراد، ديدوش: ٤٢٠
مرباح، قاصدي: ٤٢٨
المرزوقي، أبو يعرب: ٨٠
المرصد الجزائري لحقوق الإنسان: ٤٥٦
مركز دراسات الوحدة العربية: ٩، ٢٣، ٢٥، ٢٢٨، ٣٣٢، ٣٤٦، ٣٥٣، ٤١٧، ٤١٨، ٤٨٨، ٥١٤
المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل: ٤٨٧، ٤٨٨، ٥١٤
المشاركة السياسية: ٢٧٩ ـ ٢٨١، ٢٨٣، ٢٨٨، ٣٢٩، ٣٣٤، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٦، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٦٥، ٣٧٣، ٣٧٧، ٣٧٨، ٤٠٠، ٤٠٨، ٥١١
مصر
ـ قانون الطوارئ: ٣٧٠، ٣٧٧، ٣٩٥
المصري، طاهر: ١٨٠
مصطفى، محمود أحمد: ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٩٧، ٥٠٤، ٥٠٩، ٥١٠
مطر، جميل: ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٤٠، ٢٤٦، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٥، ٤٨٧، ٤٨٨
معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية (١٩٩٤: عمان): ١٩٤، ١٩٥، ١٩٨، ٢١٦
معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية (١٩٧٩): ١٧٤، ١٩٥، ٢٠٦، ٢٧٥
المعلوماتية: ١٠١ ـ ١٠٣، ١٠٦، ٣١٧
المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية (٢٠٠٠: كامب ديفيد): ٢٢٩، ٢٣٣، ٢٣٧، ٢٤١، ٢٥٨
مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: ١٢٨
المقاطعة الاقتصادية لأمريكا: ٢٤
المقاطعة العربية لإسرائيل: ١٥٦، ١٥٧، ١٧١، ٢١١، ٢١٢
المقاومة الفلسطينية: ١٥٨، ١٧٢، ١٧٧، ٢١٤
المقاومة في جنوب لبنان: ٢٢، ٢٤، ٢٥٨
مكتب العمل الدولي: ١٦٦
مكيافيلي: ١٢٥
مل، جون ستيوارت: ٣٣
ملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي (ليبيا): ٢٤
منتوري، محمد الصالح: ٤٣٢
المنجد، منى: ٣٢٥، ٣٤١
المنظمات غير الحكومية: ٤٤٢
منظمة الأرغون (إسرائيل): ١٨١، ١٨٢
منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك): ٥٩
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو): ٣١١، ٣٣٦
منظمة الإيغاد: ٤٦١، ٤٧٨، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٥، ٤٩٧
منظمة التجارة العالمية: ١٣٦، ١٤٨
منظمة التحرير الفلسطينية: ١٥٣، ١٥٩،

١٦١، ١٦٣، ١٦٥، ١٦٩، ١٧٦ ـ ١٧٩، ١٨٩، ١٩١، ١٩٤، ٢٠٢، ٢١٩، ٢٢١، ٢٢٣ ـ ٢٢٦، ٢٣٦، ٢٥٨
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): ٩٤، ٩٦، ١٤٥، ١٤٨
منظمة الجهاد الإسلامي (فلسطين): ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٥
منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك): ٣٧، ٣٩، ٥٨، ٦١ ـ ٦٣، ١٢٣
منظمة الصاعقة (فلسطين): ٢٢٥
المنظمة العربية لحقوق الإنسان: ٣٤٦
منظمة العفو الدولية: ١٢٨
المنظمة المصرية لحقوق الإنسان: ٣٨٣، ٣٨٤
منظمة الوحدة الافريقية: ٤٧٦
المنظمة الوطنية للمجاهدين (الجزائر): ٤٤٦
مؤتمر تفاعل المرأة العربية مع العلوم والتكنولوجيا (١٩٩٩): ٣١١
مؤتمر الدول المانحة لدعم السلام في الشرق الأوسط (١٩٩٣: واشنطن): ١٦٥
المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط (١٩٩١: مدريد): ١٥٤، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢٣٦، ٢٤١، ٢٥٨
مؤتمر الصومام (١٩٥٦): ٤٢٠ ـ ٤٢٣
المؤتمر العالمي للمرأة (٤: ١٩٩٥: بكين): ٣٢٩، ٣٥١
مؤتمر عدم الانحياز (١٩٧٣): ٤٢٤
مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا (١: ١٩٩٤: الدار البيضاء): ١٦٤
ـ (٤: ١٩٩٧: الدوحة): ٢٢
مؤتمر القمة العربية (٤: ١٩٦٧: الخرطوم): ٢٣٣
ـ (١٢: ١٨٨٢: فاس): ٢٣٣
ـ (١٩٩٦: القاهرة): ٢٢٨، ٢٣٤
مؤتمر القمة العربية الاستثنائي (٢٠٠٠: القاهرة): ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٢ ـ ٢٣٤، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤٦ ـ ٢٤٩، ٢٥٣، ٢٥٥
مؤتمر قمة المرأة العربية (١: ٢٠٠٠: القاهرة): ٣١١، ٣٢٦
المؤتمر القومي ـ الإسلامي: ٢٣، ٢٤
المؤتمر القومي العربي: ٢٣، ٢٤
مؤتمر القوى الشعبية: ٢٤
مؤتمر المرأة (٢٠٠٠: نيويورك): ٣١١
المؤتمر الوطني للمصالحة الصومالية (٢٠٠٠: عرته): ٤٧٢، ٤٧٨، ٤٨٠ ـ ٤٨٣، ٤٨٨، ٤٩٠، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٨، ٥٠٤، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٢
مور، توماس: ١٣٤
الموساد الإسرائيلي: ١٧٧، ١٩٠
موسى، سلامة: ٨٣
موسى، عمرو: ٢٤٤، ٤٩٨
ميتراني، ديفيد: ١٣٥
ميجي (امبراطور اليابان): ٧٣، ٨٥
الميلي، محمد: ٤١٧
ميليشيا جيش لبنان الجنوبي: ١٨٠، ١٨٢، ٢٠٦، ٢٠٧

- ن -

ناصر، حنا: ١٨١
ناصر، كمال: ١٧٧
الناصرية: ١٤، ٧٧
نافعة، حسن: ٢٢٧، ٢٣٥، ٢٤١، ٢٤٥، ٢٥٠، ٢٥٢
نتنياهو، بنيامين: ٧٨، ١٥٩، ٢٤٨، ٢٦٧
النجار، أبو يوسف: ١٧٧
النجار، باقر: ٣٤٦، ٣٥٥
ندوة الاشتراكية في العالم العربي (١٩٦٧: الجزائر): ٤٢٤
نسيبة، سري: ١٦٩

نظام البانتوستان: ١٦٠
نظام تعويضات العاملين: ٣١
نظام التقاعد: ٣١
نظام الحزب الواحد: ٤٣٠
نظام الضمان الصحي: ٣١
النظام العالمي الجديد: ١٤، ٨٠، ١٢١، ٢١٣
النعيمي، عبد الرحمن: ٢٨٦
النفط العربي: ٣٧، ٥٧، ٥٨
النقابة الإسلامية للعمل (الجزائر): ٤٤١
النقراشي، محمود: ٢٧٠
النقيب، خلدون: ٢٨٠
النمو الاقتصادي: ٣٠، ٣٢، ٣٣، ٥٨، ٦١، ١٢٧، ١٢٨، ٣٨٧
النمو السكاني: ٤٠، ٤٨، ٤٩
نموذج هوب لإدارة المعرفة: ١١٥ ـ ١١٧
النواب، مظفر: ٢٥٩
نور، حسن محمد: ٤٧٣
نوردو، ماكس: ٧٨
نيغروبونتي، نيكولاس: ٩٣
نيكسون، ريتشارد: ١٤٣

ـ هـ ـ

هاس، ارنست: ١٣٥
هانتنغتون، صاموئيل: ٧٠
هايدغر: ٨٣
هجرة اليهود السوفيات إلى فلسطين: ١٧٩
هدسون، مايكل: ٢٦٦
الهراوي، الياس: ٣٤٤
هرتزل، ثيودور: ٧٨
هرست، ديفيد: ٢٨٨
الهضيبي، مأمون: ٣٨٣
هوبز، توماس: ١٢٥
الهولوكوست: ١٨٣، ١٨٤
هيرتزبرغ، آرثر (الحاخام): ١٨٣
هيس، موسى: ٧٨
هيلا مريم، منغستو: ٤٦٦، ٥١٣
هيلمز، جيسي: ١٣٨، ١٣٩
هيغل، جورج: ١٣٥، ١٣٦
هيكل، محمد حسنين: ٤١٨

ـ و ـ

واتربري، جون: ٢٧٤
وثيقة الاستقلال الفلسطيني (١٩٨٨: الجزائر): ١٦٣
وثيقة الوفاق الوطني اللبناني (١٩٨٩: الطائف): ٥٠٩
وطار، الطاهر: ٤٤٥
وعد بلفور (١٩١٧): ٢٠٨
وكالة غوث اللاجئين (أونروا): ١٧٥
الوكالة اليهودية: ١٨١، ١٨٢
الوناس، معطوب: ٤٥١، ٤٥٣
ويكسل، نوت: ٣٠

ـ ي ـ

ياسين، سعد غالب: ١٠١
يعقوبي، جاد: ١٧٠
يماني، أحمد زكي: ٣٧
يوسف، عبد الله: ٤٧٣، ٤٧٨، ٤٨٣، ٤٩٣، ٤٩٦، ٥٠٤، ٥٠٩، ٥١٢
يوسف، محمود علي: ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٩٤، ٤٩٨، ٥٠٣، ٥٠٩

هذا الكتاب

يكمّل هذا الكتاب، وهو الكتاب الحادي والعشرون ضمن سلسلة كتب المستقبل العربي، الكتاب السابق، فيرفده ويضيف إليه ما استجد من تطوّرات، وما لم يشمله الكتاب العشرون من قضايا ومتغيّرات تختصّ بمعالجة أحوال العرب. . . إلى أين؟ دون التطرّق إلى دول الجوار. .

ومن أجل أن يساهم هذا الكتاب في إلقاء أضواء كاشفة على جوانب محددة في الواقع العربي الراهن، من منظور استشراف الاحتمالات المرتبطة بتطوراتها، وبخاصة في المستقبل المنظور، جرى تقسيم الدراسات فيه إلى أربعة أقسام رئيسية؛ يتناول القسم **الأول** منها مجموعة من القضايا القومية العامة حول نهضة الأمة ومتغيرات النفط والثقافة وتقانة المعلومات. ويتتبع القسم **الثاني** الانتفاضة الفلسطينية التي تفجّرت في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ ولا تزال في عنفوانها. ويعرض القسم **الثالث** لنسق التحول الديمقراطي الجاري في الوطن العربي، سواء في أقطار عربية بعينها، أو من منظور فئات اجتماعية معينة، أو في ظل انعكاسات مسيرة التسوية السياسية للصراع العربي ـ الإسرائيلي. أما القسم **الرابع**، فيركز على متابعة حالات محددة، وبخاصة حالة الجزائر وحالة الصومال، فيسلّط في الحالة الأولى الضوء على دور الجيش والدولة وتفاعلات المجتمع المدني في الجزائر، ويبحث في حالة الصومال تشكّل ولادة جديدة للدولة فيها.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الثمن: أو



ISBN 9953-431-05-1

